المحصول في النحو

الجزء الثاني

تأليف

أ.د. أيمن السيد أحمد الجندي

أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
والإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقديم/ أ.د. سعيد حسن بحيري

أستاذ علوم اللغة

بكلية الألسن – جامعة عين شمس

الناشر

مكتبة زهراء الشرق



المَحْصُولُ فِي النَّحْوِ

(الجزء الثاني)

تأليف

أ. د. أيمن السيد الجندي

أستاذ اللغويات بجامعتي الأزهر
والإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقديم

أ. د. سعيد حسن بحيري

أستاذ علوم اللغة بكلية الألسن
جامعة عين شمس

مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع

١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة

٢٠١٦م



اسم الكتاب: المَحْصُولُ فِي النَّحْوِ (الجزء الثاني)

المؤلف: أ. د. أيمن السيد الجندي

رقم الإيداع: ١٦٩٩

الترقيم الدولي:
I.S.B.N
978-977-314-463-0

الطبعة الأولى ٢٠١٦

المراسلات:

١١٦ شارع محمد فريد ـ القاهرة

جمهورية مصر العربية

التليفون: ٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٨٥٩

فاكس: ٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٣٥٤

المحمول: ٠٠٢٠١٢٢٣١٧٧٥١٠

البريد الإلكتروني:

Hagagbookshop@hotmail.com

الفيس بوك:
HTTP://WWW.FACEBOOK.COM/ZAHRAAELSHARQ.DARELKAHERA

تويتر:
HTTP://WWW.TWITTER.COM/ZAHRAAELSHARQ

اليوتيوب:
HTTP://WWW.YOUTUBE.COM/USER/ZAHRAAELSHARQBOOK

تدمــــك: ٩٧٨-٩٧٧-٣١٤-٤٦٣-٠

الجندى، أيمن السيد أحمد

المَحْصُولُ في النَّحْو (الجزء الثاني)/ تأليف: أيمن السيد أحمد الجندى /ط ١ / القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠١٥م.

١٧×٢٤سم

١- اللغة العربية - النحو

ب- العنوان

٤١٥،١

بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الجزء الأول

الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى أشرفِ الأنبياءِ والمُرسلِينَ، نَبيِّنا مُحمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ، أفصحِ العربِ نُطقًا، وأفضلِهم بَيانًا، وأقلِّهم ألفاظًا، وأكثرِهم معنًى، ليس بمُتكلِّفٍ ولا مُتشدِّقٍ، لم يَنطِقْ إلا عنْ مِيراثِ حِكْمةٍ، عليهِ من رَبِّهِ أفضلُ صَلاةٍ وأزْكَى تَسليمٍ، أمَّا بعدُ:

فهذا هو الجزءُ الثاني من كتاب (المَحصُول في النَّحو) أُقدِّمُه لِقرَّاءِ العربيَّةِ، عسَى اللهُ أن ينفعَ به، وقدْ دارتْ محتوياتُه حولَ القرآنِ الكريم، والحديثِ الشريف، وكلامِ العرب شعرًا ونثرًا، فاشتمل على ثلاثةِ أبحاث على النحو التالي:

البحث الأوَّل: (المحَدِّثُون والنَّحْوَ «المدينيُّ نموذجًا» في كتابه «المجْمُوع المغِيث في غَريبَي القرآنِ والحَديثِ»)، وقد أظهر هذا البحثُ أنَّ المدينيَّ اتَّخذَ من النَّحو أداةً لشرح كثيرٍ من الكلماتِ الغريبةِ شرحًا جيِّدًا، يُعينُ علَى فَهْمِ ما خَفِيَ معناهُ، وما أُشْكِلَ فَهْمُهُ من هذه الكلمات، وما صنعه المدينيُّ من كشفِ غموضٍ بعضِ الكلماتِ الغريبةِ عن طريق علم النحوِ هو ما يُؤكِّدُ لنا العلاقةَ القويَّةَ بين النحو وغيرِه من العلوم الشرعية؛ لذا يجب الإلمامُ به قبل الاشتغالِ بعلم الحديث، فمن المؤكَّدِ أنَّ المشتغل بهذا العلمِ يَهدِفُ في المقام الأوَّل إلى بيان مراد النبي ﷺ وتوجيهاتِه وتعاليمِه الساميةِ، ولن يتسنَّى ذلك إلا بالتَّسلُّحِ بأدواتٍ وعلومٍ كثيرةٍ، من أهمها علمُ النحو، فالغايةُ منه: «الاستعانةُ على فَهْمِ كلام الله وكلام رسوله، والاحترازُ عن الخطأ في الكلامِ»[1]، ويُروى في هذا الشأنِ قولُ

(١) انظر: حاشية الصبان ١/٥١.

وكيعٍ (ت ١٩٧ هـ) أستاذ الإمام الشافعيّ: «أتيتُ الأعمشَ (ت ١٤٨ هـ) أسمع منه الحديث، فكنتُ ربَّما لحَنْتُ، فقال: يا أبا سفيان تركتَ ما هو أوْلى بك من الحديث، فقلتُ: يا أبا محمدٍ، وأيُّ شيءٍ أوْلى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملَى عَلَيَّ الأعمشُ النَّحوَ، ثمَّ أملَى عليَّ الحديثَ»(١)، فمن الواجبِ على كلِّ مَنْ يُريدُ التَّفقهَ في علم الحديث، والتَّصدي لشرحهِ، وبيان غريبه وأحكامه أنْ يُتقِنَ علمَ النحوِ، وهذا ما فعله المدينيُّ؛ حيثُ تمهَّر فيه، وأتقن أحكامَه وقواعدَه، يدلُّ على ذلك كتابه السالف الذكر؛ الذي أودعَ فيه كثيرًا من القضايا والمسائلِ النحويةِ الدقيقةِ، التي عالجَ من خلالها كثيرًا من مشكلات الألفاظ الغريبة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، فقد أطالَ النَّفَسَ في ذكْر الوجوه الإعرابيةِ المختلفة للكلمة الواحدة، وما يترتَّبُ على ذلك من توجيهٍ للمعنى، كما عرضَ لكثيرٍ من الأدوات والحروف، وما تحمله كلُّ أداةٍ من معانٍ مختلفة، وقدْ أورد كثيرًا من الآراءِ والأقوال النَّحوية، والنقولِ الكثيرة عن النحويين، كما قام بمناقشةِ هذه الآراء، والردِّ على كثيرٍ منها بالحجَّة والبرهان.

ولعلَّ في ضوءٍ من هذا كلِّه نستطيع أنَّ نفهمَ عبارةَ أبي العباس ثعلب: «لا يَصِحُّ الشعرُ ولا الغريبُ ولا القرآنُ إلا بالنحو، فالنحو ميزانُ هذا كلِّه»(٢).

وقد أكَّد هذا البحث على أنَّ الحديثَ النبويَّ الشريف استوعب كلَّ ما وضعه النحاة من قواعد وأحكام، وأنَّ شواهدَ الحديثِ الشريف أمثلة واقعية أخذت من لغة منطوقةٍ يتداولها الناس.

البحث الثاني: (أَثَرُ القوَاعدِ النَّحْويَّةِ في بنَاءِ الأحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَفسِير القُرْطُبِيِّ)، وقد أثبتَ هذا البحث أنَّ الإمام القرطبيَّ قد أفاد من الإعراب وقواعد النَّحو في تقرير الأحكام الشرعية، واستنباطاتها من آياتها، وأدرك أهميتهما في ذلك إدراكًا قويًّا، فإنَّ كثيرًا من خلافات المذاهب الفقهية يرجع سببُه إلى الإعراب، والقراءة، كما يرجع إلى اللغة، والتصريف، والأساليب القرآنية، كما أنَّ البحثَ أكَّد على وظيفة النحو العربي،

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٣/٤٩٦.
(٢) مجالس ثعلب ٣١٠.

وهي: اهتمامه بتخصيص المعنى وتحديده أكثر من ضبط المبنى وتنظيمه، أيضًا أكَّدَ على وجودِ الصلة الوثيقة بين الإعراب وكثيرٍ من العلوم الشرعية والعربية؛ لذا يرى البحثُ ضرورةَ ربطِ النَّحْوِ والإعرابِ بالعلوم الإسلامية الأخرى، والنَّأي عن التعقيدات والتأويلات المتعسفة انتصارًا للرأي النحوي، حتَّى يعودَ النَّحوُ إلى مكانته الطبيعيَّةِ في قلوب الباحثين، ويقترح تقريرَ مادةٍ لُغويَّةٍ تطبيقيَّةٍ شرعيَّةٍ، قائمةٍ على خدمة العلوم الشرعية، وتتزواج فيها المعرفة اللغوية والمعرفة الشرعية، ويشمل مجالُ البحث فيها كلَّ ما له صلةٌ بالمعرفة اللغوية العربية أو العامة، من مباحث الوحي وبيانه، والعلوم الشرعية الأخرى، وأوجه استخدام اللغة في الدعوة، وبناء السلوك القويم، والتشريع والقضاء، ويدرس قضيةَ المصطلحات، وشيئًا من النظريات اللغوية الحديثة، وعلاقة اللغة بالعقيدة والفكر والثقافة، وشيئًا من التفصيل في الدلالة والأسلوب وتحليل الخطاب.

البحث الثالث: (إمَّا وأمَّا في الأُسْلوبِ العربيِّ والقُرآنِ الكَريمِ «دراسة نحوية دلالية»)، وهو بحثٌ قرَّرَ الدورَ العظيمَ للأدوات النحوية في ربط الكلام بعضِه ببعضٍ مفرداتِه وجملِه، كما أنَّه كشفَ اللثامَ عن هاتين الأداتين (إمَّا وأمَّا)؛ حيثُ جَمعَ أحكامَهما المتناثرة، ولمَّ شتاتَهما، وحلَّ مشكلاتِهما الكثيرة، وحقَّقَ آراءَ العلماءِ وحرَّرها في كلِّ ما يتعلَّق بهما من أمورٍ دقيقةٍ، وجزئياتٍ خَفيَّةٍ. كلُّ ذلك في ضوء ورودهما في الأسلوب العربي، وفي القرآن الكريم عن طريق الإحصاء الدقيق لكلِّ موضعٍ من مواضع ورودهما فيه مع التَّحليل النَّحوي والدّلالي لكلِّ موضعٍ من هذه المواضع؛ وبهذا أصبحتْ لهما صُورة كَاملةٌ وَاضحةٌ كَاشفةٌ.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

وصلى الله على مَنْ أوتي جوامع الكلم، وفصل الخطاب، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلِّف

أ. د. أيمن الجندي

البحث الأول

المُحَدِّثُونَ وَالنَّحْوَ

«المَدِينِيُّ نُمُوذَجًا»

مقدمة البحث الأول

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا مُحمدِ بن عبدِ الله أشرف مَنْ نَطقَ بالعربية، إمامِ البيان وحُجَّةِ البَلاغةِ والفصَاحةِ، وصَاحبِ المعجزة الكبرى، القرآنِ الكريمِ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنَّ اللهَ تعالى جلَّتْ قدرتُه، وتعالتْ عظمتُه تَكفَّلَ بحفظ كتابِه الكريمِ، وكلامِه المبينِ، فقال عزَّ مِنْ قائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(١).

وكان من نتائجِ ذلكَ حفظُ لغةِ القرآنِ الكريمِ بأحكم قواعدَ نحْويَّة، وأفصح ألفاظٍ وأبلغ معانٍ وأجَلّ بيانٍ.

والقرآنُ الكريمُ هو الأصلُ الأوَّل من أصولِ النَّحو، والدليلُ المتواترُ الذي يُفيدُ العلمَ اليقينيَّ من أدلتِه، والعربيةُ وعاؤُه، وهو كتابُها الأكبرُ وحارِسُها الخالدُ، ومادُّها بأسْبابِ الحياةِ، وناشرُها في أرجاءِ الأرْضِ، ويَنبوعُ علومِها والنَّحو في الصدارة منها.

والحديثُ النبويُّ الشريفُ يُعدُّ أفصحَ كلامٍ وأبْلَغَهُ بعدَ القرآنِ الكريم، فالنبيُّ ﷺ أفصحُ العربِ، وحديثُهُ الشَّريفُ لا يُدانيه، أوْ يُساميهِ كلامُ أحدٍ منهم في الفصاحةِ والبلاغةِ؛ لأنَّه كمَا يقول الرافعيّ: «إذا نظرتَ فيما صَحَّ نقلُهُ من كلام النبي ﷺ على وجهِ الصِّناعتينِ اللغوية والبيانيةِ، رأيتَهُ في الأولِ مُسدَّدَ اللفظِ، مُحكمَ الوضعِ، جَزْلَ التركيبِ، متناسبَ الأجزاءِ في تأليفِ الكلماتِ، فخمَ الجملةِ، واضحَ الصِّلةِ بين اللفظ ومعناه.

ورأيتَه في الثانية حسَنَ المعْرِضِ، بَيِّنَ الجُملةِ، واضحَ التفضيلِ، ظاهرَ الحُدُودِ، جيِّدَ الرَّصفِ، مُتمكِّنَ المعنى، واسعَ الحيلةِ في تصريفه، بديعَ الإشارةِ، غريبَ اللمحةِ، ناصعَ البيان، ثمَّ لا ترى فيه إحالةً، ولا استكراهًا، ولا ترى اضطرابًا، ولا خَطلًا، ولا استعانةً

---

(١) سورة الحجر آية ٩.

من عَجْزٍ، ولا تَوسُّعًا من ضيقٍ، ولا ضَعفًا في وجهٍ من الوجوه»[1]؛ لذا كان له مع اللغةِ العربية شأنٌ لا يُغفلُ، ومكانةٌ لا تدانيها مكانةٌ.

هذا، وقد جاءتْ ألفاظٌ في ثنايا القرآنِ الكريمِ، والحديثِ الشريفِ لمْ يَفهمْها عامةُ المسلمينَ، ويَصِفُ العُلَمَاءُ مِثْلَ هذهِ الكَلِماتِ بالغريبِ؛ لذا خَصَّصَ كثيرٌ من العلماءِ جَانبًا من مؤلفاتِهم، لشرحِ معنى هذه الألفاظِ، ولعلَّ مِنْ أهمِّ الذين كتبُوا في هذا الجانبِ شيخَ المحدِّثينَ الإمامَ الحافظَ أبَا موسى محمَّد بن أبي بكرٍ بن أبي عيسى المدينيَّ الأصفهانيَّ (ت ٥٨١هـ)، في كتابه الماتع: (المجموع المغيث في غَريبَي القرآنِ الحديث)، هذا المحدِّثُ الذي أثنى العلماءُ عليه، وعلى كتابه هذا، قال السَّمعانيُّ: «سمعتُ من أبي موسى، وكتبَ عنِّي وهو ثقةٌ صدوقٌ»، وقال ابنُ النجار: «انتشرَ عِلمُ أبي موسى في الآفاقِ، ونفعَ الله به المسلمين، واجتمع له ما لم يجتمعْ لغيره من الحفظِ والعلمِ والثقةِ والإتقانِ والصلاحِ وحسنِ الطريقة وصحةِ النقل»، أمَّا كتابُه فقالَ عنْهُ ابنُ الأثيرِ: «وجدتُه غايةً في الحسنِ والكمال»، وقال الحافظ الذَّهبي: «يدلُّ على براعته في لسانِ العرب»[2].

وكان قدْ لَفتَ انتباهي عند قراءتي لهذا الكتاب (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث) أنَّ المدينيَّ يَشرحُ فيه كثيرًا من الكلماتِ الغريبةِ شرحًا نحويًا جيِّدًا، يُعينُ على فَهْمِ ما خَفِيَ معناهُ، وما أُشْكِلَ فَهْمُهُ من هذه الكلمات، ومن هنا تأكَّد ما ذكره ابنُ خلكان عن أبي موسى المدينيِّ؛ حيث يقول: «... وقرأ النَّحوَ واللغةَ حتَّى تمهَّرَ فيهما»[3].

وما صنعه المدينيُّ من كشفِ غموضِ بعضِ الكلماتِ الغريبةِ عن طريق علم النحوِ هو ما يُؤكِّدُ لنا العلاقةَ القويَّةَ بين النحو وغيرِه من العلوم الشرعية؛ لذا يجب الإلمامُ به قبل الاشتغالِ بعلم الحديث، فمن المؤكَّدِ أنَّ المشتغل بهذا العلمِ يَهدِفُ في المقامِ الأوَّل إلى بيان مراد النبي ﷺ وتوجيهاتِه وتعاليمِه الساميةِ، ولن يتسنَّى ذلك إلا بالتَّسلحِ بأدواتٍ وعلومٍ كثيرةٍ، من أهمها علمُ النحو، فالغايةُ منه: «الاستعانةُ على فهْمِ كلام الله

(١) إعجاز القرآن والبلاغةِ النبوية ٣٢٤/٢، ٣٢٥، ويُراجع: البيان والتبيين، للجاحظ ١٧/٢.
(٢) تنظر هذه الأقوال في: مقدمة تحقيق المجموع المغيث ٥/١، ٦.
(٣) وفيات الأعيان ٣٣٠/٧.

وكلام رسوله، والاحترازُ عن الخطأ في الكلام»[١]، ويُروى في هذا الشأنِ قولُ وكيعٍ (ت ١٩٧ هـ) أستاذ الإمام الشافعيّ: «أتيتُ الأعمشَ (ت ١٤٨ هـ) أسمع منه الحديث، فكنتُ ربَّما لحَنْتُ، فقال: يا أبا سفيان تركتَ ما هو أوْلى بك من الحديث، فقلتُ: يا أبا محمدٍ، وأيُّ شيءٍ أوْلى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملَى عليَّ الأعمشُ النحوَ، ثمَّ أملَى عليَّ الحديثَ»[٢]، فمن الواجبِ على كلِّ مَنْ يُريدُ التَّفقهَ في علم الحديث، والتَّصدي لشرحهِ، وبيان غريبه وأحكامه أنْ يُتقِنَ علمَ النحوَ، وهذا ما فعله المدينيُّ؛ حيثُ تمهَّر فيه، وأتقن أحكامَه وقواعدَه، يدلُّ على ذلك كتابه السالف الذكر؛ الذي أودعَ فيه كثيرًا من القضايا والمسائلِ النحويةِ الدقيقةِ، التي عالجَ من خلالها كثيرًا من مشكلات الألفاظ الغريبة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، فقد أطالَ النفَسَ في ذكْر الوجوه الإعرابيةِ المختلفة للكلمة الواحدة، وما يترتَّبُ على ذلك من توجيهٍ للمعنى، كما عرضَ لكثيرٍ من الأدوات والحروف، وما تحمله كلُّ أداةٍ من معانٍ مختلفة، وقدْ أورد كثيرًا من الآراءِ والأقوال النَّحوية، والنقولِ الكثيرة عن النحويين، كما قام بمناقشةِ هذه الآراء، والردِّ على كثيرٍ منها بالحجَّة والبرهان.

ولعلَّ في ضوءٍ من هذا كلِّه نستطيع أنَّ نفهمَ عبارةَ أبي العباس ثعلب: «لا يَصِحُّ الشعرُ ولا الغريبُ ولا القرآنُ إلا بالنحو، فالنحو ميزانُ هذا كلِّه»[٣].

ومن أجلِ هذا آثرتُ أن يكون موضعَ هذا البحثِ: (المحَدِّثُون والنَّحْوَ) المدينيُّ نموذجًا)، متَّخذًا من كتاب (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للمدينيِّ) ميدانًا تطبيقيًّا لذلك، ويشفعُ لي في اختيار هذا الموضوع حُبِّي الشَّديدُ لهذين العِلمَين، علمِ القرآنِ الكريم، وعلمِ الحديث الشريف، سائلا المولى عزَّ وجلَّ إخلاصَ النيَّةِ في خدمة دينه ولغة كتابه، كما كان ورائي لهذا الاختيار أسبابٌ أخرى يمكنُ إجمالُها فيما يأتي:

أولا: أنَّه مرتبطٌ بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، «الذي ألقَى اللهُ عليه المحبةَ، وغَشَاهُ بالقبولِ، وجمعَ له بين المَهابَةِ والحَلاوَةِ، وبين حُسنِ الإفهامِ وقِلَّةِ الكلامِ»[٤].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/٥١.
(٢) انظر: تاريخ بغداد ١٣/٤٩٦.
(٣) مجالس ثعلب ٣١٠.
(٤) انظر: البيان والتبيين ٢/١٧.

ثانيًا: غزارةُ المادة النحويَّة في الكتاب وثراؤُها، فدفعني ذلك إلى جمع هذه المادةِ؛ لأنَّه كما قيل: «إنَّك واجدٌ في كتب أصول الفقه، والسِّير، والتاريخ، والمعارف العامَّة من أصول النحو وفروعه ما لا تجدُهُ في كتب النحو المتداولة»(١).

ثالثًا: عُرِفَ أبو موسى المدينيُّ بالمحدِّثِ، فاقتضتْ هذه الدراسة التوجُّه لإبرازه نحويًّا، وليس هناك أقوى في التوصل إلى نتائج من دراسة الشخصية؛ للوقوف على ما لها من تفوقٍ علمي في هذا المجال.

رابعًا: محاولة التوصل إلى موقف المدينيِّ - وهو المحدِّث المشهور - من قضية الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية، وهي قضية طال الخلاف حولها بين العلماء.

خامسًا: عدم وجودِ دراسة متخصِّصةٍ سابقة لهذا البحث - فيما أعلم - تدرُسُ الجانب النحوي في كتاب (المجموع المغيث).

سادسًا: قلَّةُ الدراساتِ التي دارتْ حول الحديث النبوي الشريف في الجانب النحوي، فأردتُ أنْ أُثري المكتبةَ العربيةَ في هذا الجانب.

سابعًا: أنَّ كتاب (المجموع المغيث) جاء مشتملا على دراسةٍ نحويَّةٍ لبعض آيات القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة - بما قد نستطيع أنَّ نسميه التحليل النحوي للقرآن والحديث - وقدْ أثرى هذا اللون الدرس النحوي وأفاده بما لم تفده كتبُ النحو المتخصصة التي لم تعشْ مع الآيات والأحاديث نصًّا وروحًا، فقد جمع البحث بين الدراسة النظرية والتطبيقية؛ ممَّا يجعل ثمرة دراسةِ النحو بيِّنة واضحة، وأثرها ملموسًا.

وقدْ أدرتُ هذا البحثَ على فصولٍ ثلاثةٍ تسبقها مقدمةٌ وتمهيدٌ وتردفها خاتمةٌ، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

أولا: المقدمة، وقد ذكرتُ فيها نبذة عن الموضوع، وأسباب اختياري له، والخطة التي انتظمت هذا البحث ومنهج دراستي فيه.

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/١٠، ١١ (قسم الدراسة)، تحقيق/ د. محمود الطناحي.

ثانيًا: التمهيد، وفيه تحدثتُ عن شيئين: الأول: التعريف بالمديني، وكتابه، والثاني: نبذة مختصرة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي.

ثالثًا: الفصل الأول: وهو بعنوان: (المسائل النحوية في الأسماء)، وينتظم مبحثين:

المبحث الأول: المسائل النَّحوية في الأسماء في غريب القرآن.

المبحث الثاني: المسائل النَّحوية في الأسماء في غريب الحديث.

رابعًا: الفصل الثاني: ويحمل عنوان: (المسائل النَّحوية في الأفعال) ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: المسائل النَّحوية في الأفعال في غريب القرآن.

المبحث الثاني: المسائل النَّحوية في الأفعال في غريب الحديث.

خامسًا: الفصل الثالث: وجاء بعنوان: (المسائل النَّحوية في الحروف)، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: المسائل النَّحوية في الحروف في غريب القرآن.

المبحث الثاني: المسائل النَّحوية في الحروف في غريب الحديث.

سادسًا: الخاتمة، وهي تتضمن أهمَّ النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثمَّ ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

أمَّا منهجي في هذا البحث فيتلخَّص في الآتي:

أولا: جمعت المسائل النحوية من كتاب (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للمديني).

ثانيًا: صنَّفتُ المسائل إلى أسماء وأفعال وحروف.

ثالثًا: وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكلِّ مسألة.

رابعًا: قدَّمتُ لكلِّ مسألة بتمهيدٍ مُوجزٍ، كمَدخل لدراسة المسألة.

خامسًا: نقلتُ نصَّ المديني المشتمل على المسألة.

سادسًا: ناقشتُ المسألة من خلال كُتب النَّحو المعتمدة مع التركيز على رأي المديني فيها.

سابعًا: بيان رأي الباحث في المسألة مدعومًا بالدليل.

ثامنًا: الاعتماد على الأدلة المقنعة، والبراهين الواضحة في كلِّ أحكام هذا البحث، وآرائه وترجيحاته.

تاسعًا: قمتُ – على قدر الإمكان – بعزوِ كلِّ قول إلى قائله بما في ذلك تخريج الآيات القرآنية الكريمة وقراءاتها، والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب النثرية.

ولم يقفْ دَوري في هذه الدراسة عند حدِّ جمع المادة العلمية فحسب، بل تجاوزت هذا الحدَّ إلى محاولة المناقشة، والتوفيق بين الآراء المختلفة، والترجيح والتضعيف، وغير ذلك من الأمور التي تقتضيها طبيعةُ البحث العلمي.

هذا، وقدْ بذلتُ ما في وُسْعي حتى خرج البحثُ بهذه الصورةِ، وهو جُهدٌ متواضعٌ، وشأنُه شأنُ كلِّ عَملٍ بشريٍّ قد يجانبه التوفيق في بعض الأمور، ويُعوزهُ الكمالُ الذي لمْ يُخلق للبشر، فإنْ كنتُ قدْ أصبتُ فهذا فضل الله يؤتيه من يشاءُ من عباده، وإنْ كانت الأخرى فألتمس من الله – تعالى – العفوَ، ومن القاريء الكريم ذكرَ حسنة من حسنات هذا العمل، فإنَّ الحسناتِ يذهبنَ السيئاتِ، وسبحانَ من اختصَّ بعموم الكمَالاتِ.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا، وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيمن الجندى

التَّمْهِيدُ

أولا: التعريف بالمدينيِّ، وكتابه:

أ- التعريف بالمدينيّ:

☐ اسمه، ونسبه:

الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، الثِّقَةُ، شَيْخُ المحَدِّثِيْنَ، أَبُو مُوْسَى مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ عُمَرَ بنِ أَبِي عِيْسَى أَحْمَدَ بنِ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ أَبِي عِيْسَى المدِيْنِيُّ، الأَصْبَهَانِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، والمدينيُّ بكسر الدَّالِ المهملة وسكون الياء نسبة إلى مدينة بأصبهان(١).

☐ مولده ونشأته:

وُلِدَ أبو موسى المديني في أصبهان فِي ذِي القَعْدَةِ، سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسمائَةَ، وَمَوْلِد أَبِيْهِ المقْرِئ أَبِي بَكْرٍ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ، حرَصَ عَلَيْهِ أَبُوْهُ، وَسَمَّعَهُ حُضُوْراً، ثُمَّ سَمَاعاً كَثِيْراً، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي نُعَيْمٍ الحَافِظ، وَطَبَقَتِهِم، وَعَمِلَ مُوْسَى لِنَفْسِهِ (مُعْجَماً)، رَوَى فِيْهِ عَنْ أَكْثَر مِنْ ثَلاَث مائَة شَيْخ.

ويظهرُ أنَّ أبا موسى المدينيَّ نشأ في بيتٍ مُحبٍّ للعلم، وأنَّه نَعِمَ بأبٍ قارىءٍ مُتْقِنٍ مُقَدِّرٍ للعلمِ والعلماء، فكان يُؤَمِّلُ في ابنه المدينيِّ أنْ يكونَ عالما؛ لذا حرصَ عليه، ودفعَ

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية: سير أعلام النبلاء ١٥٢/٢١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٣٤/٤، ووفيات الأعيان ٣٣٠/٧، والوافي بالوفيات ٢٤٦/٤، وكتاب الروضتين لأبي شامة ٦٨/٢، وطبقات الشافعية الكبرى ١٦٠/٦، والبداية والنهاية ٣١٨/١٢، والنجوم الزاهرة ١١/٦، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢١٥/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٣٧/٤، وإيضاح المكنون للبغدادي ٤٧٢/١، وهدية العارفين ١٠٠/٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٤٧٥، والعبر للذهبي ٥٤٦/٤، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٧٠/٣، ومرآة الجنان لليافعي ٤٣٢/٣، ومعجم المؤلفين ٧٦/١١، والأعلام ٢٠٢/٧، ومقدمة تحقيق المجموع المغيث ١٥/١.

به لحفظِ القرآنِ الكريم منذُ نعومةِ أظفاره، وكذلك أشعار العرب، وقد رحلَ المدينيُّ إلى بغدادَ، وهمذان في طلب العلم، فهو المحدِّثُ الحافظُ اللغويُّ الإخباريُّ النسَّابةُ(١).

❑ صفاته:

تمتَّعَ أبو موسى المدينيُّ بعدَّةِ صفاتٍ منها:

* تواضعه، ودليلُ ذلك قولُ الذهبيِّ: «... وَكَانَ فِيْهِ مِنَ التَّوَاضعِ بِحَيْثُ أَنَّهُ يُقْرِئُ الصَّغِيْرَ وَالكَبِيْرَ، وَيُرشدُ الْمُبْتَدِئَ، رَأَيْتُهُ يَحفَظ الصِّبْيَان القُرْآن فِي الأَلوَاح، وَكَانَ يمْنَع مَنْ يَمْشِي مَعَهُ، فَعَلْتُ ذَلِكَ مرَّة، فَزجرنِي، وَترددت إِلَيْهِ نَحْواً مِنْ سَنَة وَنِصْف، فَمَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلاَ سَمِعْتُ عَنْهُ سقطَة تُعَاب عَلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو مَسْعُوْدٍ كُوتَاه يَقُوْلُ: أَبُو مُوْسَى كنز مَخفِيّ»(٢).

وقولُ السيوطيِّ: «أبو موسى المديني الحافظ الكبير شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف، سمع الكثير، ورحل وعُني بهذا الشأن، وانتهى إليه التقدُّمُ فيه، مع علوِّ الإسناد، وعاش حتى صار أوحد زمانه، وشيخ وقته، إسنادًا وحفظًا مع التواضع، لا يقبل من أحدٍ شيئًا قطّ»(٣).

* تعفُّفُهُ مع قلَّةِ ماله، قرَّرَ ذلك الذهبيُّ بقوله: «... وله من التَّصانيفِ التي أربى فيها على المتقدِّمين مع الثقة، وتعففه الذي لم نره لأحدٍ من حفاظ الحديث في زماننا، وكان له شيء يسير يكتسب منه وينفق على نفسه، ولا يقبل من أحدٍ شيئًا قطّ، أوْصى إليه غيرُ واحدٍ بمالٍ فردَّه، وكان يُقال له: فرِّقْ على مَنْ ترى فيمتنع»(٤).

* ورعُهُ وتقواهُ: قال عنه الذهبيُّ في ذلك: «كان مع براعته في الحفظ والرجال صاحبَ ورَعٍ وعبادةٍ وجلالةٍ وتُقًى»(٥)، وقال عنه ابنُ العماد في ورعه وتقواه مثل ذلك(٦).

---

(١) انظر: معجم المؤلفين ١١/٧٦، ومقدمة التحقيق ١/١٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٦.
(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٧٥.
(٤) سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٥.
(٥) العبر ٤/٥٤٦.
(٦) انظر: شذرات الذهب ٤/٢٧٣.

* ذاكرتُه القوية وحافظتُه الحادة، فقد رُزقَ - رحمه الله - حافظة تلتقط وتستوعب كلَّ ما تقف عليه من العلم النافع، حدَّث بذلك الذهبيُّ، فقال: «سَمِعْتُ شَيْخَنَا العَلاَّمَة أَبَا العَبَّاسِ بن عَبْدِ الحَلِيْم بن تيميّة يُثنِي عَلَى حِفْظِ أَبِي مُوْسَى، وَيُقَدّمه عَلَى الحَافِظ ابْن عَسَاكِرَ، بَاعْتِبَارِ تَصَانِيْفه وَنفعهَا، ... وانْتَشَر علمُ أَبِي مُوْسَى فِي الآفَاق، وَنفع الله بِهِ المسْلِمِيْنَ، وَاجْتَمَعَ لَهُ مَا لَمْ يَجتمع لغَيْره مِنَ الحِفْظ، وَالعِلْم، وَالثِّقَة، وَالإِتْقَان، وَالصَّلاَح، وَحسن الطَّرِيقَة، وَصِحَة النَّقْل، قَرَأَ القُرْآنَ بِالرِّوَايَات، وَتَفَقَّهَ لِلشَّافِعِيِّ، وَمهر فِي النَّحْوِ وَاللُّغَة، وَكَتَبَ الكَثِيْر، رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ، وَحَجَّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ وَسَنَةَ اثْنَتَيْنِ وأَرْبَعِيْنَ، ثمَّ ذكرَ فِي النهاية أَنَّ الأَئِمَّةَ صنَّفُوا فِي مَنَاقِب شَيْخنَا أَبِي مُوْسَى تَصَانِيْف كَثِيْرَة»[١].

☐ مكانته العلمية، وشهادات العلماء له:

تبوَّأ أبو موسى المدينيّ مكانةً رفيعة بين العلماء، فبرعَ في الحديث حتى صار شيخَ المحدِّثين، كما تمهَّر في النحو واللغة والأدب، والغريب، والحفظ والأنساب، وإليك جملة من رأي العلماء فيه:

قال ابنُ الأثير: «كان أبو موسى المدينيُّ إمامًا في عصره، حافظًا متقنًا تُشَدُّ إليه الرِّحال، وتُناطُ به من الطلبة الآمال»[٢].

وقال ابنُ الدُّبَيْثيِّ محمد بنُ سعيد: «أبو موسى المدينيُّ حافظٌ للقرآنِ المجيد، له معرفة بالأدب، قد سمع الكثير، وكتب بخطه، ورحل وطلب العلم، ولقي الشيوخ والحفاظ، وعاش حتى صار أوحد وقته، وشيخ زمانه إسنادًا وحفظًا ... وقال أيضًا: سمعت أبا بكرٍ، محمد بن موسى الحازمي ببغداد مرارًا يذكر الحافظ أبا موسى المديني، ويُثني عليه الثناء الحسن، ويصفه بالحفظ والمعرفة، وحسن السمت والطريقة»[٣].

وقال ابنُ خلكان: «كان الحافظ أبو موسى المديني إمام عصره في الحفظ والمعرفة، وله في الحديث وعلومه تآليف مفيدة، قرأ القراءات، وتفقَّه على مذهب الشافعي على

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٥، ١٥٦.
(٢) مقدمة كتاب النهاية ٩.
(٣) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ٢/٩٨.

أبي عبد الله الحسن بن العباس الرُّستمي، وقرأ النحو واللغة حتى تمهَّر فيهما، وله التصانيف المفيدة»(١).

وقال صلاح الدين الصفدي: «أبو موسى المديني صاحب التصانيف، وبقية الأعلام، كان واسع الدائرة في معرفة الأحاديث وعللهِ وأبوابه ورجاله وفنونه، ولم يكن في وقته أعلم منه ولا أحفظ ولا أعلى سندًا»(٢).

وقال ابن كثير: «أبو موسى المديني أحد حفاظ الدنيا الرَّحالين الجوَّالين، له مصنفات عديدة وشرح أحاديث كثيرة»(٣).

وقال ابنُ الجزري: «أبو موسى المديني أحد الحفاظ المشهورين، قرأ القراءات العشر على محمد بن الحسين المرزوقي، وسمع وروى، وصنَّف الكثير من الحديث»(٤).

❑ شيوخه:

تنوعت معارفُ أبي موسى ما بين حديثٍ، وفقه، وقراءات، ونحو، وأدبٍ، ولغةٍ، وغريبٍ، وأنساب .... وغيرها، فتنوَّعت شيوخه تبعًا لكلِّ علمٍ، فأخذ كلَّ علمٍ من أهلهِ، ومن أهمِّ هؤلاء الأشياخ:

١- أبو القاسم الطلحيّ، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر التيميّ الأصبهاني، الملقب بقوَّام السنة، كان إمامًا في التفسير والحديث، واللغة والأدب، عارفًا بالمتون والأسانيد، عديمَ النظير لا مثيل له في وقته، ولد سنة ٤٥٧هـ، ومات بأصبهان سنة ٥٣٥هـ(٥).

٢- أبو الفضل المقدسي، محمد بن طاهر بن علي، ويعرف بابن القيسراني الشيباني، كان عالمًا مكثرًا جوَّالا، أحدَ الحفاظِ، حسنَ الاعتقاد، جميلَ الطريقةِ، صدوقًا

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٧/٣٣٠.
(٢) كتاب الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٦٤.
(٣) البداية والنهاية ١٢/٣١٨.
(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢١٥.
(٥) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٧، والبداية والنهاية ١٢/٢٣٢، وبغية الوعاة ١/٤٥٥، وطبقات الحفاظ ٤٦٣، ٤٦٤.

عالمًا بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف، لازمًا للأثر، ولد سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة، ومات في نصفِ ربيع الأول سنة سبعٍ وخمسمائة(١).

٣- ابن منده، يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني العبدي، كان جليلَ القدرِ، وافرَ الفضلِ، واسعَ الرواية، ثقةً، حافظًا، مُكثرًا، صدوقًا، كثيرَ التصانيف، ولد في شوال سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، وتوفي في ثاني عشرة ذي الحجة، سنة خمسمائة(٢).

❒ تلاميذه:

تبوَّأ المدينيُّ مكانة عاليةً في حلقات العلم في أصبهان، فكانت تُضْرب إليه أكباد الإبل، فتلمذ له جمعٌ غفيرٌ من طلبة العلم - حينئذٍ -، حتى صاروا مناراتٍ للعلم من بعدِه، ودونك إطلالة على بعض هؤلاء:

١- أبو سعد السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن جعفر التَّميميّ السمعانيّ المروزيّ، كان مليحَ التصانيف، لطيفَ المزاج ظريفًا، حافظًا، واسعَ الرحلة، ثقةً صدُوقًا ديِّنًا، سمع منه مشايخه وأقرانه، مات سنة اثنتين وستين وخمسمائة من الهجرة، وله ستٌّ وخمسون سنةً(٣).

٢- أبو بكر الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني، كان من الأئمة الحفاظ العاملين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، وكان ثقةً حجة نبيلا، زاهدًا عابدًا ورعًا، ملازمًا للخلوة والتصنيف، وبثِّ العلم، وُلِد الحازميُّ سنة ثمانٍ وأربعين وخمسمائة، وأدركه أجلُهُ شابًّا سنة أربع وثمانين وخمسمائة(٤).

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٢٤٢/٤، ووفيات الأعيان ٣٣٠/٧، وطبقات الحفاظ ٤٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٢٥٠/٤، ووفيات الأعيان ٢٩٧/٢، والكامل لابن الأثير ١٩٢/١٠، ولمزيد عن مشايخه انظر: مقدمة التحقيق ٢٢/١.

(٣) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٣١٦/٤، والبداية والنهاية ١٧٥/١٢، وشذرات الذهب ٢٠٥/٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٨٠/٧، ووفيات الأعيان ٣٠١/١.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٣٦٣/٤، والبداية والنهاية ٣٣٢/١٢، وطبقات الشافعية للسبكي ١٣/٧، وشذرات الذهب ٢٨٢/٤، ووفيات الأعيان ٤٢١/٣.

٣- عبد الغني المقدسيّ، عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر الإمام تقي الدين، أبو محمد المقدسي الجماعيلي ثمَّ الدمشقي الصالحي الحنبلي، كان أميرَ المؤمنين في الحديث، فما سأله أحدٌ عن حديثٍ إلا ذكره له وبيَّنه، ولا يُسأل عن رجلٍ إلا قال: هو فلان بن فلان، وبيَّنَ نسبَته، وُلد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وتوفي رحمه الله تعالى يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ستمائة[1].

وبعد فما ظنك بإمامٍ جليل يستقي علمَه عن هؤلاء الأئمة الأعلام وغيرهم، ويتخرَّج عليه هؤلاء الحفاظ وأمثالهم من الثقات الأثبات.

□ مؤلفاته:

خلَّف أبو موسى المدينيُّ تراثًا كثيرًا، يَنِمُّ عن غزارة علمه، وتمكّنه في شتى العلوم والفنون، ودونك حصرها مرتبة ترتيبًا أبجديًّا:

١- الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء[2].

٢- الأمالي الكبير[3].

٣- تتمة معرفة الصحابة، وهو أحد الكتب التي كوَّن منها ابنُ الأثير كتابه: (أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة)[4].

٤- الترغيب والترهيب[5].

٥- تضييع العمر والأيام في اصطناع المعروف إلى اللئام[6].

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٣٧٢/٤، وشذرات الذهب ٣٤٥/٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٤٨٥.

(٢) انظر: كشف الظنون ٨٦/١، وهدية العارفين ١٠٠/٢.

(٣) ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣٣٠/٧.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ٣٠/١.

(٥) انظر: كشف الظنون ٤٠١/١، وهدية العارفين ١٠٠/٢.

(٦) انظر: كشف الظنون ٤١٥/١، وهدية العارفين ١٠٠/٢.

٦- الحفظ والنسيان[١].

٧- دستور المذكِّرين[٢].

٨- الذخيرة والعُدّة في مناقب أبي عبد الله بن منده[٣].

٩- ذيلٌ على كتاب: (أنساب المحدثين)، لشيخه ابن القيسراني المقدسي، ذكر فيه مَنْ أهمله شيخه، أو قصَّر فيه، وسمَّاه ابن خلكان: كتاب الزيادات[٤].

١٠- السُّباعيات في الفروع[٥].

١١- الشرح المكمل في نسبِ الحسن المهمل[٦].

١٢- الطولات، وهو كتاب يتحدث عن الواهي والموضوع من الأحاديث النبوية الشريفة[٧].

١٣- عوالي التابعين، وهو كتاب ينبيء بتقدمه في معرفة العالي والنازل[٨].

١٤- القنوت[٩].

١٥- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف في رواية الكبار[١٠].

١٦- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، وهو موضوع الدراسة.

١٧- نزهة الحفاظ[١١].

---

(١) انظر: كشف الظنون ٢/١٤١٢.
(٢) انظر: إيضاح المكنون ١/٤٧٢.
(٣) انظر: كشف الظنون ١/٨٢٦، وهدية العارفين ٢/١٠٠.
(٤) انظر: كشف الظنون ١/٨١، ووفيات الأعيان ٧/٣٣٠.
(٥) انظر: هدية العارفين ٢/١٠٠.
(٦) انظر: كشف الظنون ١/١٠٤٣، وهدية العارفين ٢/١٠٠.
(٧) انظر: كشف الظنون ٢/١١١٦.
(٨) انظر: كشف الظنون ٢/١١٧٨، ووفيات الأعيان ٧/٣٣٠.
(٩) انظر: مقدمة التحقيق ١/٣٠.
(١٠) انظر: هدية العارفين ٢/١٠٠، وإيضاح المكنون ٢/٤٠٥.
(١١) انظر: كشف الظنون ٢/١٩٤٢، وهدية العارفين ٢/١٠٠، وللاستزادة راجع: مقدمة التحقيق ١/٣٠.

وبعد، فإذا أنعمت النظرَ في هذه المؤلفات تجدها كثيرة، وفي موضوعات متنوعة؛ ولذلك كان العلماء يذكرونه بصاحب التصانيف.

☐ وفاته:

تُوُفِّيَ أَبُو مُوْسَى فِي تَاسع جُمَادَى الأُوْلَى، سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ[١]، قال ابن تغرى بردى: «تُوفِّي العلامة أبو موسى المديني في جمادى الأولى، وله ثمانون سنة»[٢]، وكان يومئذٍ حافظَ المشرقِ[٣].

ب- التعريف بكتابه:

هو كتاب (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث) من تأليف الإمام الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدينيّ الأصفهاني، المتوفى سنة (٥٨١هـ)، ويُسمَّى الكتابُ باسمٍ آخر هو: (تتمة الغريبين في غريبي القرآن والحديث)، وسُمِّى بذلك؛ لأنَّه استدرك فيه ما فات أبا عُبيدٍ، أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)، في كتابه المشهور السائر (الغريبين)، وصحَّح ما وجده خطأ فيه، و(المجموع المغيث) أحد الكتابين اللذين كوَّن منهما مجد الدين بن الأثير كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر).

والغرض من تأليفه: استخراج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وذكر معانيها؛ إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغةً وإعرابًا ومعنًى، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها، فإنَّ ذلك علمٌ مستقلٌ بنفسه مشهور بين أهله.

قال ابنُ الأثير: «صنَّف أبو موسى المدينيُّ كتاب (المغيث)، جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث يُناسبه قدرًا وفائدةً، ويُماثله حجمًا وعائدةً، وسلك في وضعه مسلَكه، وذهب فيه مذهبه، ورتَّبه كما رتَّبه .... ولم يذكر أبو موسى في كتابه ممَّا

(١) انظر: المراجع السابقة.
(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠١/٦.
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٥٥/٢١، ١٥٦.

ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها، إمَّا لخللٍ فيها أو زيادة في شرحها، أو وجهٍ آخر في معناها، ومع ذلك فإنَّ كتابه يُضاهي كتاب الهروي كما سبق؛ لأنَّ وضْعَ كتابه استدراكُ ما فات الهروي.... ولَمَّا وقفت على كتابه الذي جعله مكمّلا لكتاب الهروي ومتمِّمًا وجدتُه في غاية الحسنِ والكمال»(١).

وقال ابنُ خلكان: «صنَّف كتابه: (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث)، كمَّل به كتاب الغريبين للهروي، واستدرك عليه، وهو كتابٌ نافع»(٢).

وقال الذهبيُّ: «كتاب (الغريبين)، لأبي موسى المدينيّ يدلُّ على براعته في لسان العرب»(٣).

منهج المديني في تأليف كتابه:

سبق أن قلنا: إنَّ منهجَ المدينيّ في تأليف كتابه (المجموع المغيث) هو منهج أبي عبيد الهروي في تأليف كتابه (الغريبين) في القرآن والحديث، فلابدَّ إذًا من الوقوف على منهج أبي عبيد، يقول أبو عبيدٍ في مقدمة (الغريبين) كاشفًا عن منهجه فيه: «كتابي هذا لِمَنْ حمَلَ القرآنَ، وعَرَفَ الحديثَ، ونظر في اللغة ثمَّ احتاج إلى معرفةِ غرائبهما، وهو موضوعٌ على نَسَقِ الحروف المعجمة، نبدأ بالهمزة، فنفيض بها على سائر الحروف حرفًا حرفًا، ونُعمل لكلِّ حرفٍ بابًا، ونفتتح كلَّ بابٍ بالحرفِ الذي يكون أوَّله الهمزة، ثمَّ الباء، ثمَّ التاء.... إلى آخر الحروف إلا ألاَّ نجدَه فنتعدَّاهُ إلى ما نجده على الترتيب فيه، ثمَّ نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل، إلى أن ننتهي بالحروف كلِّها إلى آخرها، ليصيرَ المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي وأخف طلب»(٤).

ويقول المدينيُّ موضحًا منهجه: «... أمَّا بعد، فإنِّي لَمَّا طالعتُ كتاب (الغريبين) لأبي عبيد الهروي - رحمه الله -، ورأيت تقريبَه الفائدة لمطالعه، واحتياج طلاب فوائد القرآن والحديث إلى مُودَعِهِ استحسنته جدًّا، وأحمدته سعيًا وكدًّا، غير أنِّي وجدت كلماتٍ كثيرة

(١) مقدمة كتاب النهاية لابن الأثير ١/١٠.
(٢) وفيات الأعيان ٤/٢٨٦.
(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٣٣٤.
(٤) من مقدمة كتاب الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، ومقدمة التحقيق ١/٣٥.

شذّتْ عن كتابه؛ إذْ لا يُحاطُ بجميع ما تُكلِّم به من غريب الكلم، فلم أزل أتتبع ما فاته، وأكتب ما غفل عنه، إلى أنْ وقعت على كراسةٍ غير كبيرة جمعها بعض علماء خراسان بعد الخمسين والأربعمائة لم يُسمَّ فيها مصنِّفُها، قد شحنَها بما شذَّ عن كتاب أبي عبيد مما أورده العُزيزي في كتاب غريب القرآن، وأضاف إليه معاني أسماء الله سبحانه وتعالى، وذكر في أثنائه كلماتٍ غيرَ كثيرة من غرائب الألفاظ، فأضفتُ تلك الألفاظ إلى كتابي، وربَّما أشير إلى قوله في أثناء ما يمرُّ من ذلك؛ لأنَّني لم أستجز تضييعَ حقِّه، وإخمالَ ذكره وسَعيه وجمعه.

وخرَّجتُ كتابي على ترتيب كتاب أبي عُبيد سواءً بسواء، وسلكتُ طريقَه حَذْوَ النَّعل بالنَّعل في إخراج الكلم في الباب الذي يَليق بظاهر لفظها، وإنْ كان اشتقاقُها مُخالفًا لها.

ورأيتُ الأمرَ على أبي عُبيد أسهلَ منه عليَّ؛ إذ استخرجها من كُتب مجموعة مؤلفةٍ في هذا الفنِّ إلا اليسيرَ منه، وإنِّي جمعته من متفرِّقةِ الأحاديث والكتُب، إلا ما ذكرتُه من قِبَل التَّتمة التي أشرت إليها، وكتاب آخر غير مرتَّب أيضًا.

والذي دعاني إلى ذلك الرَّغبة في الثواب الموعود للمفيد، في دعاء الطالب المستفيد، وسميته: (كتاب المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث).

واعلم أنَّه يبقى بعد كتابي أشياءُ لم تقعْ لي ولا وقعتُ عليها؛ لأنَّ كلامَ العربِ لا ينحصر، فكيف وفي أماليَّ ومصنَّفاتي أشياءُ شرحتها لم أنقلها إلى هذا الكتاب كسَلا واتكالا على ذكره مرَّة....»[1].

وممَّا يُذكرُ هنا أنَّ أبا موسى تجنَّب شرحَ أيِّ شيءٍ شرحه قبلَه أبو عُبيد الهروي[2].

أمَّا عن طريقةِ أخذه شيئًا من القرآنِ الكريم، أو الحديث الشريف فقد اقتصر أحيانًا على ذكر كلمتين أو كلمة واحدة من الآية، وكذلك الحديث فلا يأخذ منه أيضًا إلا كلمة واحدة، وهو بعمله هذا جارٍ على نظام شيخه أبي عُبيد الهروي.

---

(١) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ١/٣، ٤، ٥.

(٢) راجع مقدمة التحقيق ١/٣٧.

وإذا اشتمل الحديث على أكثر من كلمة غريبة وضع كل كلمة في ترتيبها الهجائي، فيجيء الحديث مفرَّقًا بين مواد مختلفة، فمثلا حينما ذكر المثل: (عسَى الغُوَيرُ أبؤسًا) أوردَه مرَّة في مادة (بأس)، ومرةً أخرى في مادة (غور)[1].

وقدْ رأيتُه النَّحويَّ القديرَ حينمَا تَعْرِضُ له مُشكلةٌ نحوية تتطلب الرأي، فيذكر المذاهب، ويُحلل ويُناقشُ، ويذكر الأدلة، وغير ذلك ممَّا يتطلبه البحث العلمي، ولندعه يتحدث عن إعراب (جذَعًا)، فيقول: (وفي حديث ورقة بنِ نوفَل: (ياليتَني فيها جَذَعًا)، أي: شابًّا، وإنَّما انتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف، تقديره: ياليتَني ثابتٌ فيها جذَعًا، أو حيٌّ فيها جذعًا، كما قال تعالى: ﴿أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[2].

ومنهم مَنْ قال: إنَّما انتصبَ بإضمار (كان) فيه، فقيل: إنَّه غيرُ مُصيبٍ في هذا القول؛ لأنَّ (كان) الناقصة لا تُضمَرُ.

وأمَّا قولهم: (إنْ خيرًا فخيرٌ)، فإنَّما جاز تقديره: بـ (إنْ كان خيرًا فخيرٌ)؛ لأنَّ لفظ (إنْ) يقتضي الفعل بكونه شرطًا.

ومن العرب مَنْ يُعمل (ليتَ) مَعْمَلَ (ظَنَّ)، فيقول: ليتَ زيدًا شاخصًا، كما تقول: ظننتُ زيدًا شاخصًا»[3].

انظر كيف استوفى الأوجه الإعرابية المحتملة كلَّها مُستشهدًا من القرآن وغيره بمقدرةٍ وإحاطةٍ بأبواب النحو.

ودونك مثالا آخر يُوضِّح مدى إحاطة المديني بالنحو وقواعده، فقال: «قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾[4]، حُذفتْ النون من (تَكُ) استخفافًا؛ لسكونها، والأصل: (تكونُ) فاستثقلوا الضمةَ على الواو، فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفوا الواو لالتقاء الساكنين، فصار (تكُن)، والموضعُ الذي حُذفت النون مع الواو؛

---

(١) ذكرنا هذا في موضعه من البحث في مسألة (مجيء خبر عسى مفردًا).
(٢) سورة الحشر من الآية ١٧.
(٣) المجموع المغيث ق١، ج١/٣١٠، وانظر البحث: مسألة إعراب (جذعًا).
(٤) سورة النساء من الآية ٤٠.

فلأنَّ النون تُضارعُ حروفَ المدِّ واللينِ، وكثُرَ استعمال (كان) فحذفوها لذلك، ألا ترى أنك تقول: لم يكونا، والأصل: يكونان، فأسقطوا النون للجزم، فشبهوا (لم يكُ) في حذف النون بـــ (لم يكونا)، وقدْ قالت العرب: لمْ أكُ، ولم أُبَلْ، وليس لك أن تقول: لم أقُ، وأنت تريد: لم أقلْ؛ لأنَّ العرب لم يستعملوه، وإنَّما يُنتهى في هذا إلى ما استعملت العرب ولا يُقاس عليه، .... ثمَّ أشار إلى المواضع التي حذفت فيها نون (لم يكن) في القرآن الكريم، فقال: (فحذفت النون من (لم يكن) في ثمانية عشر موضعًا من القرآن)، ثمَّ عدَّدَ هذه المواضع موضعًا موضعًا، ثمَّ قال: وجاء سائرُ القرآنِ بالتَّمامِ؛ وإنَّما جازَ حذفُها لسكونها؛ فإذا تحركتْ فلا سبيل إلى الحذفِ في فصيح الكلامِ، وقد أجازه سيبويه، وأنشد:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[1]

تقول: لم يكن زيدٌ، ولم يكُ زيدٌ، فإذا قلت: لم يكنِ ابنُك، أو لم يكنِ الرجلُ، فالإثبات لا غير إلا في الشعرِ»[2].

هذا هو المدينيُّ شيخُ المحدِّثين الذي جمَّل كتابه (المجموع المغيث) بالنَّحو وأهله، وفي مقدمتهم سيبويه، فجاء الكتاب في أبهى حلَّة وأحسن منظر، وما جاء في البحث يُغنى عن الكلام هنا.

---

(١) انظر تخريج البيت في موضعه في المسألة.

(٢) المجموع المغيث ٣/٨٦ – ٨٩، والبحث: مسألة (حذف نون مضارع (كان) إذا وليها ساكن).

ثانياً: نبذة مختصرة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي

قضيةُ الاستشهادِ بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في مسائل اللغة والنَّحو من القضايا التي أثارها بعضُ النحويين المتأخرين؛ لَمَّا رأوا بعض النحويين كابن خروف وابن مالك قد أكثروا في كتبهم من الاستشهاد به، مما دفع بعضهم إلى الاعتراض على صنيعهما هذا، ومن أبرز هؤلاء المعترضين: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي.

وهذه القضيةُ وإن كانت قد تناولها كثيرون بالبحث والدراسة[١]، فلا مانع من عرض موقف هؤلاء وأولئك بشيء من الإيجاز.

وللنحويين في هذه القضية ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً، ومن أبرز مَنْ رَأى ذلك: السهيليُّ، وابنُ خروف، وابنُ مالك[٢]، فكُتُبُهُمْ تَدُلُّ على ذلك.

أما السهيليُّ فإن كتابه «الأمالي» -على صغره- قد حوى ما يربو على سبعين حديثاً وأثراً[٣].

وأما ابن خروف فإنه استشهد في «شرح جمل الزجاجي» بثلاثةٍ وأربعين حديثا وأثرا[٤].

وأما ابن مالك فإن القارئ لكتبه يجد سيلاً من الأحاديث والآثار التي ساقها على سبيل الاستشهاد، ويكفي للدلالة على ذلك أن كتابه «شرح التسهيل» وحده قد حوى

---

(١) ينظر في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف: المقاصد الشافية للشاطبي ٤٠١/٣: ٤٠٥، والاقتراح ص ٥٢: ٥٩، والخزانة ٩/١: ١٥، وفيض نشر الانشراح ٤٤٦/١، والاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة ١٩٧/٣ وما بعدها، وفي أصول النحو للأفغاني ص٤٦: ٥٨، وأصول النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني ص٤٨: ٥٥، ومقدمة تحقيق التسهيل لابن مالك للدكتور/ محمد كامل بركات ص ٤٦: ٤٨، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٦١، وكلاهما للدكتورة/ خديجة الحديثي، وأصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم ص ٤٧، ٤٨، والقياس في اللغة العربية ص ٨٥.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي ص٥٣، ٥٤، وأصول النحو عند ابن مالك ص ٧٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: فهارس أمالي السهيلي للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص ١٤٣: ١٤٥.

(٤) ينظر: فهارس الحديث في القسم الأول ١٠٨٩/٢، ١٠٩٠، وفهارس الحديث في القسم الثاني ص ١٩٠، وفهارس الحديث في القسم الثالث ص ١٥٩، وكلاهما مطبوع في جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

أحد عشر ومائتي شاهد من الأحاديث الشريفة والآثار، كما حوى كتابه شرح الكافية الشافية أكثر من سبعين حديثاً[١].

كما يدل على اعتناء ابن مالك بتلك القضية كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، الذي اشتمل على واحد وسبعين بحثاً[٢]، أوْضَحَ فيها ما جاء في صحيح البخاري من مشكلات نحوية، رآها دالَّةً على جواز بعض الوجوه في العربية مما منعه النحويون أو بعضهم، أو مُؤَكِّدَةً على جواز بعض ما حكوه.

وقد حكى البغدادي قول مَنْ مَنَعَ الاستدلال بالحديث، وحكى ردَّه، ثم قال: «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويُلْحَقُ به ما رُوِيَ عن الصحابة وأهل البيت»[٣].

وقال أيضاً: «وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم»[٤].

والحقُّ أن الرضيَّ لم يزد على ابن مالك في ذلك، فقد استدلَّ ابن مالك بأقوال الصحابة وأهل البيت[٥]؛ بل لعل كثيرا ممن استشهدوا بالحديث النبوي قد أوردوا بعض الآثار المروية عن الصحابة، ولذا يُرى كثير من المحققين والباحثين يضمون الأحاديث والآثار في فهرس واحدٍ[٦].

المذهب الثاني: مذهب من منع الاستدلال بالحديث الشريف مطلقا؛ ويمثله أبو الحسن

---

(١) ينظر: فهارس الحديث في شرح التسهيل ٢٠١/٤: ٢١٥، وفهارس الحديث في شرح الكافية الشافية ٥٥/٤: ٥٩، أما شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ فقد حوى أكثر من خمسين حديثاً وأثراً، ينظر: فهارس الحديث ١٠١٦/٢: ١٠١٨. وللتفصيل في موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي ينظر: أصول النحو عند ابن مالك ص ٨٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: فهارس شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٣: ٢٣٠.

(٣) الخزانة ٩/١، ١٠.

(٤) الخزانة ٩/١.

(٥) ينظر: فهرس الآثار في كتاب شرح عمدة الحافظ ١٠١٨/٢.

(٦) ينظر مثلاً: فهرس الأحاديث الشريفة والآثار لكتاب الكامل للمبرد ٩٦/٤: ١٠٦، وفهرس الأحاديث النبوية والآثار لكتاب الحجة للفارسي ٨٨/٧: ٩١، وفهرس الأحاديث والآثار لكتاب المقاصد الشافية للشاطبي ٦٣/١٠: ٧٢، وفهارس الحديث والأثر والخبر في خزانة الأدب ٦٨/١٢: ٧٦، وغيرها.

ابن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، فقد نعى كل منهما على مَنْ أكثروا من الاستشهاد بالحديث، كابن خروف وابن مالك، ولهؤلاء المانعين حجتان:

إحداهما: أن الأحاديث لم تُنْقَلْ بألفاظها عن النبي ﷺ، وإنما رُويتْ بالمعنى.

والثانية: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْنِ لم يحتجوا بشيءٍ منه[1].

وقد نقل البغداديُّ ردودَ المجيزين على هاتين الحجتين، فقال: «ورُدَّ الأولُ-على تقدير تسليمه-بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظٍ يصح الاحتجاج به؛ فلا فرق. على أن اليقين غير شرط، بل الظن كافٍ، وردَّ الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به»[2].

هذا مجمل ما ذُكِرَ عن كل من ابن الضائع وأبي حيان، أما تفصيل قولهم في ذلك فقد حكاه السيوطي والبغدادي[3].

ولكن موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي في منهج السالك يختلف عن هذا الموقف السابق ذكره، فإنه استشهد فيه بتسعة وعشرين حديثا للنبي ﷺ، وسبعة آثار للصحابة، بل إنه يفهم من كلامه في منهج السالك توسطه في المسألة، وميله إلى تجويز الاستشهاد بما صحت روايته، وأنه من لفظ الرسول ﷺ.

يدل على ذلك ما ذكره أبو حيان من مقاصد لتأليف هذا الكتاب، وذكر فيها: «وربما اختار (يعني ابن مالك) ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم ينسج له لشذوذه

(١) هذا القول فيه نظر؛ فقد ورد في كتاب سيبويه بضعة أحاديث، وكذلك استشهد الفراء بأحاديث في معاني القرآن، وكذلك المبرد في المقتضب والكامل.

(٢) خزانة الأدب ١/٩، ١٠.

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص ٥٢: ٥٦، والخزانة ١/١٠: ١٢، وأبو حيان النحوي، وغيرها من المصادر السابقة. وقد أطال الأستاذ سعيد الأفغاني في الرد على أبي حيان، ناقلاً كثيراً من كلام الأستاذ/ محمد الخضر حسين في بحثه «الاستشهاد بالحديث» الذي نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وانتهيا إلى جواز الاستشهاد بالحديث، مُرَجِّحَيْنِ ذلك بصنيع اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين الذين استشهدوا به. في أصول النحو ص ٤٩: ٥٨.

على منوال، وبانيا قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس، خارج عن الأصول، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول، فيصح الاحتجاج به في النقول»[١].

المذهب الثالث: مذهب من توسط في ذلك؛ فأجاز الاستشهاد ببعض الأحاديث ومنع الاستشهاد ببعضها الآخر، وهو مذهب الشاطبي؛ ولذا نعى هو الآخر على ابن مالك إطلاقه الجواز في ذلك، وذكر أنه خالف في ذلك جميع النحويين المتقدمين الذين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذِكْرُ الخَنَا والفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة أَنْ يستشهدوا بها؛ لِمَا ثَبَتَ عندهم مِنْ نَقْلِهَا على المعنى، وأطال في ذلك، ثم قال: «وإذا فرض في الحديث ما نُقِلَ بلفظه، وعُرِفَ بذلك بِنَصٍّ أو بقرينةٍ تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أَوْلَى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم، وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرِفَ أن المُعْتَنَى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرِفَ أن المُعْتَنَى به فيه نَقْلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها؛ فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ، ككتابه إلى همدان... وكتابه إلى وائل بن حُجْرٍ....، إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ.

وابن مالك -رحمه الله- لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بد منه، فَبَنَى الأحكام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفاً، إلا أن ابن خروف، يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك، حتى قال ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل؟. هذا معنى كلامه، وكأن ابن مالك بَنَى -والله أعلم- على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف؛ يردّه المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة، غَيْرَ مختص بزمان الصحابة دون غيرهم....، فالحَقُّ أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب»[٢].

---

(١) منهج السالك ص ١.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٤٠٢: ٤٠٥، وينظر: الخزانة ١/١٢، ١٣، وغيرها من المصادر السابقة.

وقد رَدَّ الدماميني مذهب المانعين بكلام طويل يشبه كلام الشاطبي، وقد حكاه عنه البغدادي[(١)].

وربما كان هذا المذهب الثالث هو الأقرب إلى القبول؛ إذ المشهورُ عن علماء الحديث التدقيقُ والتمحيصُ في تدوين الأحاديث النبوية، كما أرى أنه مما يُرَجِّحُ القول بجواز الاستشهاد بالحديث: أن بعض مَنْ صَرَّحَ بمنع الاستشهاد به، ونعى على ابن مالك استشهاده به بكثرة -وهو أبو حيان- قد استشهد بالأحاديث والآثار في بعض كتبه؛ حيث إنه أورد في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب خمسة وخمسين حديثاً، وساق بعضها على سبيل الاستشهاد بها[(٢)]، كما تقدم كلامه في منهج السالك، واستشهاده فيه بتسعة وعشرين حديثا، وكذا فعل الشاطبي في «المقاصد الشافية»[(٣)].

كما أن القول بامتناع أئمة النحويين المتقدمين عن الاستدلال بالحديث الشريف على وجه الإطلاق قول فيه نظر؛ وأدَقُّ منه أن يقال: إن مَن استدل منهم به قد قَلَّ عنده عدد الشواهد من الحديث بالنسبة إلى أنواع الشواهد الأخرى، كالشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، وإن الحديث النبوي لم يأخذ المكانة التي كان ينبغي أن يأخذها عند هؤلاء الأئمة الذين أسسوا للقواعد والأقيسة النحوية، معتمدين على القرآن الكريم، وكلام العرب نثراً وشعراً.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «فالنحاة الأوائل -كما تبيَّن من هذا البحث- قد احتجوا بالحديث، ولم يرفضوه، لكنهم احتجوا به على قلة، مع التصريح بأن ما يحتجون به حديث، أو مع إغفال الإشارة إلى أنه من الحديث، إنما كانوا يذكرونه كأية عبارة عربية يوردونها، أو يتمثلون به مع الأمثلة والشواهد الأخرى، كما فعل سيبويه وبعض من تابعوه فيما احتج به من أحاديث»[(٤)].

---

(١) الخزانة ١/١٤، ١٥.

(٢) ينظر: فهرس الحديث والآثار ٥/٢٥٢١: ٢٥٢٣، وينظر: في أصول النحو للأستاذ/ سعيد الأفغاني ص ٥٤، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٩، ٤٢٦.

(٣) ينظر: فهرس الأحاديث والآثار ١٠/٦٣-٧٢، ففيه ما يربو على مائة وخمسين حديثاً.

(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٤٠٠.

الفصل الأوّل

المسائل النّحوية في الأسماء

المبحث الأول: المسائل النَّحْوية في الأسماء في غريب القرآن

١- أصْلُ الكلامِ

اختلفَ النَّحويونَ في أصْلِ وضْعِ الكَلامِ في اللغة على قولين[١]، أشار المدينيُّ إلى أحدِهما، فقال: «قوله تعالى: (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ)»[٢]، .... الكَلامُ: اسْمٌ يقومُ مقامَ المصْدَرَينِ: التَّكلُّم، والتَّكْليم»[٣].

يرى المدينيُّ أنَّ (الكلام) اسمُ مصدرٍ، وهو قول أكثر النحويين[٤]، ونسبهُ بعضهم إلى البصريينَ[٥].

ويرى الكوفيونَ أنَّ الكلامَ مصدرٌ، وفعله (كلَّم)[٦]، واستدلوا على ذلك بإعمالِهِ في قولك: (كلامُك زيدًا حسنٌ)، فَـ (زيدًا) مفعول (كلامُك)، وبقول الشاعر:

أَلا هَلْ إلى رَيَّا سَبيلٌ وَساعَةٌ ... تُكَلِّمُني فِيها مِنَ الدَّهْرِ خالِيَا
فَأَشْفِيَ نَفْسي مِنْ تباريحِ ما بِهَا ... فَإِنَّ كلامِيها شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[٧]

---

(١) انظر هذه المسألة في: المرتجل ٢٩، وشرح المفصل ٢١/١، وشرح الكافية ق١، ج٣/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٩٣/١، والمغني في النحو لابن فلاح ٧٨/١، والتعليقة لابن النحاس ١٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٤/١، وتمهيد القواعد ١٤٣/١.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٦٤.

(٣) المجموع المغيث ٧١/٣.

(٤) انظر: المرتجل ٢٩، ٣٠، وابن يعيش ٢١/١، وشرح الكافية ق١، ج٣/١، وشرح ألفية ابن معط ١٩٣/١، والتذييل والتكميل /٢٣.

(٥) ينظر: المغني في النحو ٧٨/١، وتمهيد القواعد ١٤٢/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١، والتعليقة لابن النحاس ١٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٤٢/١.

(٧) بيتان من الطويل، لذي الرمة كما في ديوانه ٦٧٦، والدرر٢٦٣/٥، وقد وردا في شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١، والتعليقة لابن النحاس ١٠٨/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٩٤/١، والتذييل والتكميل ٢٤/١، وتمهيد القواعد ١٤٣/١.

كما احتجّوا بأنَّ الكلامَ يجري تأكيدًا على الفعلِ(١)، وعلى هذا قول الشاعر:

فإنْ تُمسِ ابنةُ السَّهميِّ مِنَّا بعيدًا ما تُكلِّمنا كلامًا(٢)

فجرى المصدرُ على الفعلِ، فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ.

وما ذهب إليه الكوفيون مردودٌ بما يأتي:

أولاً: أنَّ (الكلامَ) لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مصدرَ الفعلِ (كَلَّم)، وإمَّا (تكلَّم)، وإمَّا (كَالَمَ)، ولا يجوز أن يكون مصدر (كَلَّم)؛ لأنَّ مصدرَهُ (التكليمُ)، ولا يجوز أنْ يكونَ مصدرَ الفعلِ (تكلَّم)؛ لأنَّ مصدَرَهُ (التكلُّمُ)، ولا يجوز أنْ يكون مصدرَ الفعلِ (كالَم)؛ لأنَّ مصدَره (المكالمةُ) و(الكِلامُ)(٣).

قال ابن النحاسِ: «وهذه الأفعالُ كُلُّها ذواتُ زوائدَ، وذوات الزوائدِ يجري مصدرها على طريقةٍ واحدةٍ، والكلامُ ليسَ أحَدَ هذهِ المصادر، فثبتَ أنَّه ليس بمصدر»(٤).

ثانيًا: أنَّ استدلالَ الكوفيين بإعمالهِ مردودٌ بأنَّ اسمَ المصدرِ يعملُ عَمَلَ مصدره(٥).

ثالثًا: أنَّه لا يلزم من هذين الشاهدين كون الكلام مصدرًا، بل يصحُّ أنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ، مثل: (العطاء) اسم مصدرٍ لـ (أعطى)، ومثل: (السلام) اسم مصدر واقع موقع التسليم(٦).

ولعلَّ ما ذهب إليه المدينيُّ هو الأوْلى؛ لظهور دليلِهِ، فاسم المصدرِ(٧): ما ساوى المصدرَ في الدلالةِ على معناه، وخالفه بخُلُوِّه لفظًا أو تقديرًا من بعضِ حروفِ عامِلِهِ، وهذا ينطبق على كلمة (الكلام) التي نحنُ بِصَدَدِها، قال الرضي: «والكلام لم يُوضع في الأصل مصدرًا - على الصحيح -؛ إذْ ليس على صيغة الأفعال التي تنصبه على المصدر، نحو: كلمته كلامًا، وتكلَّم كلامًا...»(٨).

---

(١) ينظر: المغني في النحو ٧٨/١، والتذييل والتكميل ٢٤/١.
(٢) بيت من الوافر، ورَدَ في المغني في النحو ٧٨/١، والتذييل والتكميل ٢٣/١، والغرة المخفية ٦٧/١.
(٣) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٠٩/١، وشرح ألفية ابن معط ١٩٣/١، وشرح الكافية للرضي ق١، ج٣/١، ٤.
(٤) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٠٩/١.
(٥) ينظر: السابق نفسه، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢، ٢٣، وتمهيد القواعد ١٤٣/١، ١٤٤.
(٦) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ٣٠.
(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٣٣١.
(٨) شرح الكافية للرضي ق١، ج٣/١، ٤.

٢- ألف (أنَا) في الوصلِ بين الحذفِ والإثباتِ

ذكر المدينيُّ أنَّ للعرب في ألف ضمير المتكلم المنفصل المرفوع (أنَا) ثلاثَ لُغاتٍ في حالِ الوصلِ، فقال: «وفي (أنَا) في الوصل ثلاثُ لُغاتٍ: إحداها: (أنَا)، كما قال عَزَّ من قائل: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[١]، الأصلُ ألفٌ ونونٌ، لكنَّه يُكتب في المصحفِ بألفٍ بعدَ النون، فعلى هذا قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[٢].

اللغة الثانية: (أنَا) مُشْبَعَة، كما قال الشاعر:

(أنَا أبُو بَرْزَةَ إذْ جَدَّ الوَهَلْ)[٣].

وقال آخر:

أنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّـنَامَا[٤]

فعلى هذا قراءةُ مَنْ قَرَأَ: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ)[٥].

اللغة الثالثة: (أنْ) بسكون النون، وهو أضعفُ الوجوه، وحذفُ الألف أقواها»[٦].

لم يُخْتَلَفْ في الوقف على (أنا) أنَّه بألفٍ، وإنَّما اخْتُلِفَ في الوصل[٧]، وللنحويين في ذلك مذاهب:

---

(١) سورة طه من الآية ١٤.

(٢) سورة الكهف من الآية ٣٨، وهي قراءةُ ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: (لكنَّ هو..) بإسقاط ألف (أنا) في الوصل، وإثباتها في الوقف. انظر: السبعة ٣٩١، والتيسير ١٤٣، والحجة للفارسي ١٤٤/٥، والكشف ٦١/٢.

(٣) في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٨٩/١، وعُزي للأعرج، وبعده: (خُلِقْت غير زُمَّل ولا وَكَل)، والوهل: الفزع. اللسان (وهل).

(٤) البيت لحميد بن بحدل، كما في: الصحاح (أنن)، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥، والبيت منسوب أيضًا لحميد بن ثور في التذييل ١٩٤/٢، وهو في ملحق ديوانه ١٣٣، وتذرَّيت: علوت.

(٥) وهي قراءة ابن عامر، بإثبات ألف (أنا) في الوصل والوقف. انظر: السبعة ٣٩١، والتيسير ١٤٣، والحجة ١٤٥/٥، والكشف ٦١/٢.

(٦) المجموع المغيث ق١، ج٣٧/١.

(٧) انظر: معاني الفراء ١٤٤/٢، ومعاني الزجاج ٢٨٦/٣، والحجة للفارسي ١٤٥/٥، والإغفال ٩٥٩، وإعراب النحاس ٤٥٦/٢، والكشاف ٥٨٧/٣، والتفسير البسيط ١٨/١٤، والمحرر الوجيز ٦٠٩/٥، والقرطبي ١٧٧/١٣، والبحر المحيط ١٢١/٦، والدر المصون ٤٩١/٧، والتحرير والتنوير ٣٢٢/١٥.

الأول: أنَّ هذا ليس من باب الضرورة، بل هو جائزٌ في النثر، وهو قول الكوفيين(١).

واستدلوا على ذلك بقراءة نافع: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾(٢)، وقراءة ابن عامر – التي ذكرها المدينيُّ –: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾، ففي هاتين القراءتين ثبتتْ ألف (أنا) في الوصل، ولم تسقط.

قال مكي: «وحجَّةُ مَنْ أثبتَ الألف في الوصل: أنَّها لغةٌ حكاها الكوفيون، يجعلون الألف من أصل الاسم المضمر، يقولون: (أنا) بكماله الاسم»(٣).

واعتبر الزجاجُ إثباتَ الألف في: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي) في الإدراج جيدًا؛ لأنَّه قدْ حُذفت الألف من (أنا)، فجاؤوا بها عوضًا(٤)، ووافقه الزمخشري في ذلك، قال: «وحسَّن ذلك وقوع الألف عوضًا من حذف الهمزة»(٥).

وهذا المذهب صحَّحه ابنُ مالكٍ، قال: «والصحيح أنَّ (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلا هو الأصل، وهي لغة بني تميمٍ، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع، كـ (أَنَا أُحْيِي..)، وقرأ بها أيضًا ابنُ عامرٍ في قوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ ...).

ولمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحًا في لغة مَنْ لفِظَ به دون ألف، وجعل الفتحة دليلا عليها، كما أنَّ مَنْ حذَفَ ألف (أمَّا) في الاستفتاح قال: أمَ واللهِ، ولو كان وضع (أنا) في الأصلِ من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنَّها آخر مبني بِناءً لازمًا، وقبلها

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، والكشف لمكي ٦٢/٢، والتبيان ١٢/١.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٨، قرأ نافع بإثبات الألف بعد النون في الوصل إذا لقيها همزة في كل القرآن، إلَّا إذا كانت الهمزة مكسورة، وقرأ بقية السبعة بطرح الألف التي بعد النون من (أنا) إذا وصلوا في كل القرآن، باستثناء ابن عامر في آية الكهف، كما سبق. انظر: السبعة ١٨٨.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٦٢/٢، وانظر: الحجة للفارسي ١٤٦/٥.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٨٦/٣، وراجع: التفسير البسيط ٢٠/١٤، والقرطبي ٢٧٧/١٣.

(٥) الكشاف ٥٨٧/٣. والأصل في (لكنَّا): لكنْ أنا، حذفت همزة (أنا) اعتباطًا، فالتقت نونان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، أو: نقلت حركة الهمزة إلى النون، وحذفت الهمزة، فالتقى مثلان، وأدغمت النون في النون، وهذا أحسنُ الوجهين. انظر: شرح التسهيل ١٤١/١، والمجموع المغيث ق١، ج٣٦/١، والدر المصون ٤٩١/٧.

حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كـ (مَنْ، وعَنْ، وأَنْ، ولَنْ)، ولو حُرّك على سبيل الشذوذ لم يُعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألفٍ أو هاء سكتٍ»(١).

هذا، وقد جاء إثبات ألف (أنا) في الوصل كثيرًا في أشعار العرب، ومن شواهد ذلك قول الأعشى:(٢)

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِـ ـيَ بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا(٢)

وقول الآخر – وقد ذكره المدينيُّ –:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وقول الآخر – وذكره المدينيُّ أيضًا –:

(أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ)

وقول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي(٣)

وقول أبي الطيب:

وَتُنْكِرُ مَوْتَهُمْ وَأَنَا سُهَيْلٌ طَلَعْتُ بِمَوْتِ أَبْنَاءِ الزِّنَاءِ(٤)

الثاني: منع حذف ألف (أنا) في النثر، وقصره على ضرورة الشعر، وهو قول الأخفش(٥)، وابن السراج(٦)، والنحاس(٧)، والسيرافي(٨)، ....

(١) شرح التسهيل ١/١٤١.
(٢) ديوان الأعشى ٥٣، والكامل ٢/٥٥٢، والأصول ٣/٤٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٥، واللامع العزيزي ١/٢٣.
(٣) ديوان أبي النجم ١٩٨، والفسر ١/٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/١٦١٠، والمفصل ٤٦.
(٤) ديوان المتنبي ٧١، واللامع العزيزي ١/٢٣.
(٥) ينظر: الكامل ٢/٥٥١.
(٦) ينظر: الأصول ٣/٤٥٤.
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨.
(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٠٥.

وأبي علي[١]، وابن جني[٢]، والأعلم[٣].

وحجَّتهم: أنَّ هذه الألفَ لا تثبت إلا في الوقف؛ لبيان حركة النون، فإذا وُصلت بانت الحركة فاستغني عن الألف[٤].

قال مكي: «وحجَّةُ مَنْ حذفَ الألف في الوصل، بأنَّها عنده كهاء السكت أُتي بها لبيان حركة النون في الوقف، والاسم من (أنا) عند البصريين (أنَ)، والألف زيدتْ في الوقف كهاء السكت لبيان الحركة، فكما أنَّه قبيح إثبات هاء السكت في الوصل، كذلك قبيح إثبات الألف من (أنا) في الوصل، إلاَّ أنَّ إثبات الألف في الوقف من (أنا) آكد من إثبات الهاء؛ لقلة حروف الكلمة، فصار إثبات الألف في (أنا) في الوقف أمرًا لازمًا، فإنْ لم تثبت الألف جيءَ بالهاء، فقلت: أَنَه، وذلك في الكلام، ولا يجوز في القرآن؛ لمخالفة الخط»[٥].

وأمَّا قراءتا نافع وابن عامر فهي عندهم من باب القراءة بالوصل بنية الوقف، كما في قراءة بعضهم: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٦]، بإثبات (هاء) الوقف في الوصل على نية الوقف[٧]، وإنْ كان الفصل بين النطقين قصير الزمان[٨].

الثالث: أنَّ حذف الألف ضرورة إلا إذا وقع بعد (أنا) همزة، وهو رأي المالقي[٩]، واحتجَّ على جواز إثباتها حال الوصل إن كان بعدها همزة بقراءة نافع السابقة، قال -

---

(١) ينظر: التكملة ٢١٨، والحجة لأبي علي ٢/١٧٥، ١٧٩.
(٢) ينظر: الفسر ١/٦٧، والمنصف ١/١٠، ١١.
(٣) ينظر: النكت ١/٢١١.
(٤) ينظر: الأصول ٣/٤٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٠٥، وشرح الرضي ٣/١٩.
(٥) الكشف ٢/٦١، وراجع: الحجة ٥/١٤٦، والتفسير البسيط ١٤/١٨.
(٦) سورة الأنعام من الآية ٩٠.
(٧) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم، وقرأ حمزة والكسائي بحذف (الهاء) في الوصل، وإثباتها في الوقف، وقرأ ابن عامر بكسر (الدال) وبإشمام (الهاء) الكسرَ من غير بلوغ (ياء). انظر: السبعة ٢٦٢.
(٨) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٠٥، والنكت ١/٢١١، وضرائر الشعر ٥٠.
(٩) ينظر: رصف المباني ١٣، ١٤.

في معرض حديثه عن إشباع الحركات -: «وباب ذلك كله ضرورة الشعر، وأمَّا فصيح الكلام فلم يأتِ إلا في (أنا) التي هي ضمير المتكلم المرفوع إذا كان بعدها همزة، نحو: (أَنَا أُحْيِيْ..)، وهي قراءة نافع بن أبي نعيم على خلاف عنه في المكسورة، وأمَّا مع غير الهمز فلا تُمدُّ إلا في الضرورة»(١).

وحجَّة نافع؛ ليباعد بين الهمزتين؛ لأنَّ تقاربهما فيه ثقلٌ يَقْرُبُ من ثقل اجتماعهما(٢).

وهذا القول يُشْكلُ عليه قراءة ابن عامر؛ حيث قرأ بإثبات ألف (أنا) في الوصل مع غير الهمز، وقراءته متواترة كقراءة نافع، والقراءات المتواترة كلها حجَّة، فلا سبيل إلى ردِّها.

الرابع: أنَّه ضرورة في غير لغة تميمٍ وبعض قيس وربيعة، وهو قول أبي حيان(٣)، والسمين الحلبي(٤)، وهو ما يُحمل عليه كلام المدينيِّ.

وهو الصحيح؛ لأنَّ من عادة هذه القبائل إثبات ألف (أنا) مطلقًا في الوصل والوقف(٥).

وبالجملة، ففي (أنا) أربع لهجات في الوصل، وليست ثلاثًا، كما ذكر المدينيُّ، وهي: أنا فَعَلْتُ، بإثبات الألف، وأَنَ فَعَلتُ، بحذف الألف، وأنْ فَعَلتُ، بإسكان النون وحذف الألف، وهي لغة قضاعة، وأَنَهْ فَعَلْتُ، بحذف الألف، والإتيان بهاء السكت، وهي لغة عليا تميم، وسفلى قيس(٦).

---

(١) انظر: السابق نفسه.
(٢) انظر: الحجة للفارسي ١٠٦/٦، والحجة لابن خالويه ٣١٣، وحجة القراءات ٦٢٩، والكشف ٢٤٢/٢، والدر المصون ٤٧٠/٩.
(٣) انظر: الارتشاف ٢٣٨١/٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٥٥٣/٢.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وشرح التسهيل ١٤١/١، وشرح الرضي ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٩٥/٢.
(٦) انظر: الكتاب ١٦٤/٤، ٢٢٨، والحجة لابن خالويه ٩٩، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى ٣٥، واللهجات العربية في التراث ٥٠٣، وشرح المفصل ٨٤/٩، وشرح التسهيل ١٤٢/١ وما بعدها.

وأقوى هذه اللهجات - كما ذكر المديني - حذف الألف، وأضعفها حذف الألف وإسكان النون.



٣- أصل (لَكِنَّا) في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[١].

في أصل (لَكِنَّا) قولان للنحويين[٢]، أشار إلى أحدهما المدينيُّ، فقال: «قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾، أي: لكنْ أنا هو الله ربِّي، حُذفتْ همزةُ (أنا) فالتقتْ نونان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، وفي نحو هذا أنشد الكسائيُّ:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ مَلِيحَةُ أَطْرَافِ البَنَانِ كَعابُ[٣]

يريد: لِلهِ أنَّك، فأسقط إحدى اللامين من (لله) وحذف الهمزة من (أنَّك)»[٤].

اختلفت كلمة النحويين في أصل (لكنَّا) في الآية الكريم، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولا: أنَّه مركبٌ من (لكنْ) بسكون النون الذي هو حرف استدراك، ومن ضمير المتكلم المرفوع (أنا)، وأصله: لكنْ أنا، وقد اختلف في توجيه ذلك على قولين:

أحدهما: أنَّ همزة (أنا) حُذفت تخفيفاً، أي: على غير قياس لا لعلة تصريفية، ولذلك لم يكن للهمزة حكم الثابت فلم تمنع من الإدغام الذي يمنع منه ما هو محذوف لعلة بناءً على أن المحذوف لعلةٍ بمنزلة الثابت، ونقلت حركتها إلى نون (لكنْ) الساكنة دليلاً على المحذوف، فالتقى نونان متحركتان فلزم إدغامهما فصار (لكنَّا)، وهذا ما ذهب إليه المدينيُّ، وهو قول الزجاج[٥]، وأبي عبيد[٦]، والزمخشري[٧].

---

(١) سورة الكهف من الآية ٣٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤، ومعاني الزجاج ٣/٢٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٦، والحجة للفارسي ٥/١٤٥، والكشف ٢/٦١، والكشاف ٣/٥٨٧، والتفسير البسيط ١٤/١٨، والمحرر الوجيز ٥/٦٠٩، والقرطبي ١٣/٢٧٧، والبحر المحيط ٦/١٢١، والدر المصون ٧/٤٩١.

(٣) البيت في الصحاح (لهن)، والخزانة ١٠/٣٤٤، وتفسير القرطبي ١٣/٢٧٨.

(٤) المجموع المغيث ق١، ج١/٣٦، ٣٧.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٦، وراجع: التحرير والتنوير ١٥/٣٢٢.

(٦) انظر: تفسير القرطبي ١٣/٢٧٨.

(٧) انظر: الكشاف ٣/٥٨٧.

وقد استدلَّ المدينيُّ لحذف الهمزة بالبيت السابق، (لَهِنَّكِ...)، أي: لله أنَّك، ...، واستدلَّ الزمخشري لحذف الهمزة أيضًا بقول الآخر:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِب وَتَقْلِينَنِـــي لَكِـــنَّ إِيَّـــاكِ لاَ أَقْلِ[(١)]

أي: لكنْ أنَا لا أَقْلِيكِ[(٢)].

وثانيهما: أنَّ همزة (أنا) أُلقيت حركتها على نون (لكنْ)، ثمَّ حُذِفت الهمزة، فصار (لَكِنَنَا)، ثمَّ أُدغمت النون في النون، فصار (لَكِنَّا)، وهذا مذهب الكسائي[(٣)]، والفراء[(٤)]، والمازني[(٥)].

قال السمينُ الحلبيُّ مُحَسِّنًا هذا الوجه: «وهذا أحسنُ الوجهين في تخريج هذا؛ لجريه على القواعد، فالجماعة جَرَوا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف (أنا) وصلا وإثباتها وقفًا»[(٦)].

ثانيًا: أنَّ أصله (لكنْ) بسكون النون، لحقتها نون الجماعة التي في (خرجْنا، وضربْنا)، ووقع الإدغام لاجتماع المثلين، ثم وحَّدَ في (ربّي) على المعنى، ولو اتبع اللفظ لقال (ربَّنا)، وهو قول أبي علي[(٧)]، ويترجَّح بهذا التعليلِ قول من أثبتَ الألف في حالي الوصل والوقف[(٨)].

وَرُدَّ بمنافاته؛ لإفراد ضمائره بعده في قوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾[(٩)]،

---

(١) انظر: معاني الفراء ١٤٤/٢، وابن يعيش ١٤١/٨، وتذكرة النحاة ٢٣، والجنى الداني ٢٣٣، وجواهر الأدب ٢١٨، والخزانة ٢٥٥/١١، ٢٩٩، والدرر ٣١/٤، ١٢١/٥.

(٢) انظر: الكشاف ٥٨٧/٣، والقرطبي ٢٧٨/١٣.

(٣) انظر: إعراب النحاس ٤٥٦/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٨/١٣.

(٤) انظر: معاني القرآن له ١٤٤/٢، وإعراب النحاس ٤٥٦/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٨/١٣.

(٥) انظر: إعراب النحاس ٤٥٦/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٨/١٣.

(٦) الدر المصون ٤٩١/٧، وراجع: اللباب لابن عادل ٤٨٩/١٢.

(٧) انظر: الحجة للفارسي ١٤٦/٥، وراجع: إعراب النحاس ٢٧٥/٢، والتفسير البسيط ١٩/١٤، والمحرر الوجيز ٦٠٩/٥.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٦٠٩/٥.

(٩) انظر: التحرير والتنوير ٣٢٣/١٥.

ووصفه السمين بأنَّه غريبٌ جدّا، قال: « وخَرَّجه الفارسيُّ على وجهٍ غريبٍ: وهو أَنْ تكونَ (لكنَّا) لكنَّ واسمَها وهو (نَا)، والأصل: (لكنَّنا) فحذف إحدى النونات نحو: ﴿ إِنَّا نَحْنُ ﴾[1]، وكان حقُّ التركيبِ أن يكون (ربنا)، ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ ﴾، قال: ولكنه اعتبر المعنى فأفرد، وهو غريب جِدًّا»[2].

ثالثًا: أنَّ تكونَ (لَكِنَّ) المشهورة من أخوات (إنَّ)، أُشبعت فتحتها، والمعنى (لكنَّ قولي هو الله ربي)[3].

وردَّ بأنَّ (لكنَّ) المشددة من أخوات (إنّ) تقتضي أن يكون الاسم بعدها منصوباً، وليس هنا ما هو ضمير نصب، ولا يجوز اعتبار ضمير (أنا) ضمير نصب اسم (لكنّ)؛ لأنَّ ضمير المتكلم المنصوب يجب أن يكون بياء المتكلم[4].

قال السمين: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (لكنَّ) مشددةً عاملةً لوقوعِ الضمير بعدها بصيغةِ المرفوع»[5].

والوجه الأول هو أحسنُ التخريجات؛ لسلامته من الاعتراض، ولأنَّه يجري على القواعد، كما ذكر السمينُ الحلبي سابقًا.

أمّا عن إعراب تركيب (لكنَّ أنا هو الله ربِّي)، فعلى النحو الآتي:

أن يكونَ (أنَا) مبتدأ، و(هو) مبتدأ ثانٍ، و (هو) ضمير الشأن، و(اللهُ) مبتدأ ثالث. و (ربي) خبر الثالث، والثالث وخبره خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبر الأول. والرابطُ بين الأولِ وبين خبرِه (الياءُ) في (ربي).

ويجوز أَنْ تكونَ الجلالةُ بدلاً مِنْ (هو)، أو نعتاً أو بياناً إذا جُعِلَ (هو) عائداً على ما تقدَّمَ مِنْ قولِه: ﴿بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ﴾[6] **لا على أنَّه ضميرُ الشأنِ.**

(١) سورة الحجر من الآية ٩.
(٢) الدر المصون ٧/٤٩٣، وانظر: اللباب ١٢/٤٩٠.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥/٦٠٩، والتحرير والتنوير ١٥/٣٢٣.
(٤) انظر: التحرير والتنوير ١٥/٣٢٣.
(٥) الدر المصون ٧/٤٩٣، وانظر: اللباب ١٢/٤٩٠.
(٦) سورة الكهف من الآية ٣٧.

ويجوز أَنْ يكونَ (هو) مبتدأً، ومابعده خبرُه، وهو وخبره خبرُ (لكنَّ)، ويجوز أَنْ يكونَ تأكيداً للاسم، وأَنْ يكونَ فصلاً، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ شأنٍ؛ لأنه حينئذٍ لا عائدَ على اسمِ (لكنَّ) من هذه الجملةِ الواقعةِ خبراً[(١)].

***

٤- الاختلاف في إعراب ﴿ طِبَاقًا ﴾

اختلفتْ كلمةُ المعربين في إعراب ﴿ طِبَاقًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ ﴾[(٢)] على أربعةِ أقوال[(٣)]، أشار إلى الأول والثاني منها المدينيُّ، فقال: (قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ ﴾، انتصب على المصدر، أي: مُطَابَقةً طِباقًا، وقيل: هو نعتٌ للسبع، أي: ذاتُ طباقٍ، يعني: بعضها على بعضٍ فهي مُطابِقةٌ»[(٤)].

وما أورده المعربون في قوله تعالى: (طِبَاقًا) يحتاج إلى بيان، وذلك على النحو التالي:

القول الأول: - وهو الراجح - أنَّه انتصب على المصدر، أي: مفعول مطلق مؤكد لفعله المحذوف، والتقدير: طُوبِقتْ طِباقًا، من قولهم: طابقَ النعلَ، أي: جعله طبقةً فوق أخرى[(٥)]، وهو قولُ الزجاج[(٦)]، والجملة صفة لـ (سَبع)[(٧)].

وقد جعل المدينيُّ العاملَ في المصدر اسمَ المفعول، لا الفعل، أي: مُطابَقةً طباقًا.

---

(١) انظر هذه الأوجه في: الإملاء ١٠٣/٢، والبحر المحيط ١٢١/٦، والدر المصون ٤٩٢/٧، واللباب ٤٨٩/١٢، والتحرير والتنوير ٣٢٣/١٥.

(٢) سورة الملك من الآية ٣.

(٣) انظر هذه الأقوال في: معاني الفراء ١٨٨/٣، ومعاني الزجاج ١٩٨/٥، وإعراب النحاس ٤٦٧/٤، والبيان ٤٥٠/٢، والكشاف ١٧٠/٦، والتفسير البسيط ٤١/٢٢، والمحرر الوجيز ٣٥٢/٨، والقرطبي ١١٣/٢١، وحاشية الشهاب ٢١٧/٨، وروح المعاني ٦/٢٩.

(٤) المجموع المغيث ٣٤٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٧٨/١٠، وحاشية الشهاب ٢١٧/٨، وحاشية الجمل ٣٨٧/٤.

(٦) معاني القرآن ١٩٨/٥، وانظر: التفسير البسيط ٤١/٢٢، والمحرر الوجيز ٣٥٢/٨، والكشاف ١٧٠/٦.

(٧) انظر: حاشية زاده ٢٧٠/٨، وروح المعاني ٦/٢٩.

قال القرطبيُّ: «وقيل: (طِباقًا) مصدرٌ بمعنى المطابقة، أي: خلق سبع سماواتٍ، وطبَّقها تطبيقًا أو مطابقةً»(١)، وهذا فيه إشارةٌ إلى أنَّ المصدر (طِباقًا) بمعنى اسم المفعول، أو بيان لحاصل المعنى(٢).

القول الثاني: أنَّه وصفٌ لـ (سَبْعَ)، وكون الوصفِ للمضاف إليه العدد ليس بلازمٍ بل أكثريٌّ(٣)، وقد وُصِفَ به للمبالغةِ، أو على حذفِ مضافٍ - كما قال المديني - أي: ذاتِ طباقٍ، على أنّه جمع؛ فإنّه اسمٌ جامدٌ لا يُوصَفُ به، أو بتأويل اسم المفعول، أي: مطابَقةٍ، وقال بهذا القول الفراءُ، ومكيّ، والأنباري(٤).

القول الثالث: أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ (خَلَقَ)، فتكون من أفعال التحويل بمعنى: (جعل، وصيَّر)، وهذا القول نسبه القرطبيُّ إلى سيبويه(٥)، وهو قول الفراءِ، قال: «إنْ شئتَ نصبتَ (الطِّباق) على الفعل، أي: خَلقهنَّ مُطابِقاتٍ»(٦).

القول الرابع: أنَّه حالٌ من (سبع سماوات)؛ لقربه من المعرفة بشموله الكلَّ، وعدم فرد وراء ذلك.

ورُدَّ بأنَّ كونَه شاملا للسماوات كلها، وليس غيرها لا يصيرها معرفةً، فإنَّها كالشمسِ لا فرد لها، ولا يجوز نصبُ الحال المتأخرة عنها، فلا يقال: طلعت علينا شمسٌ مشرقةً(٧).



(١) تفسير القرطبي ٢١/١١٣، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩/٢٢٧.
(٢) انظر: حاشية الشهاب ٨/٢١٧.
(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، وروح المعاني ٢٩/٦.
(٤) انظر: معاني الفراء ٣/١٨٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٩١، والبيان ٢/٤٥٠، وراجع: الحاشية السابقة، والبحر المحيط ٨/٢٩٢.
(٥) لم أقف عليه في الكتاب، وانظر: تفسير القرطبي ٢١/١١٣، وقد نقله عن القرطبي ابنُ عادل في: اللباب ١٩/٢٢٧.
(٦) معاني القرآن ٣/١٨٨.
(٧) انظر هذا القول والرد عليه في: حاشية الشهاب ٨/٢١٧، وروح المعاني ٢٩/٦.

٥- إعراب (فَوْقَ) في قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبُوا۟ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾[(١)].

(فَوْقَ) ظرفُ مكان منصوب، وقدْ يخرج عن الظرفية إلى حالةٍ شبيهةٍ بها، وهي الجرُّ بـــ (مِنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾[(٢)]، وقد اختُلِف في إعرابه في آية الأنفال السابقة على أقوالٍ[(٣)]، أشار إلى بعضها المدينيُّ فقال: «قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبُوا۟ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾، قيل: لفظةُ (فوقٍ) ها هنا صلة، والضربُ المراد به: ضرب الأعناق لا ما سواه، وما فوقها عظام الرأس، وليست بموضع الضرب فيمن يراد قتلُه في العادة»[(٤)].

اختلف العلماء في إعراب قوله تعالى: (فَوْقَ) في آية الأنفال على خمسة أوجهٍ:

أحدها: أنها صلةٌ، أي: (زائدة)، أي: اضْرِبُوا الأعناقَ، وهو قولُ أبي الحسنِ الأخفشِ. قال: «معناها: اضْربوا الأعناق، كما تقول: رأيتُ نفسَ زيدٍ، تريد: زيدًا»[(٥)].

وهذا الوجه ذكره المديني دون نسبةٍ، ويبدو أنه اختياره؛ إذْ لم يذكر غيره، ثمَّ هو قدَّره بـــ (ضرب الأعناق)، وهو كتقدير الأخفش، وهو قول عطيَّة والضَّحاك من المفسرين[(٦)]، وعليه فيكون: (الأعناق) هي المفعول بـــ (اضربوا)[(٧)].

وهذا عند الجمهور خطأ؛ لأنَّ (فوقَ) اسمٌ ظرفٌ، والأسماءُ لا تزاد [(٨)]، كما خطَّأه

---

(١) سورة الأنفال من الآية ١٢.

(٢) سورة النحل من الآية ٢٦، وانظر الحديث عن (فوق) في: البسيط في شرح الجمل ٨٨١/٢، والتذييل والتكميل ٦٠/٨، وأوضح المسالك ٢٠٩/٢، والمساعد ٥٢٧/١.

(٣) انظر هذه الأقوال في: معاني الأخفش ٣٤٦/١، وإعراب النحاس ١٨٠/٢، وتفسير الطبري ٧٠/١١، والكشاف ٥٦٢/٢، والمحرر ١٥٠/٤، والقرطبي ٤٦٨/٩، والبحر ٤٦٤/٤، والدر ٥٧٨/٥، واللباب ٤٧١/٩.

(٤) المجموع المغيث ٦٤٦/٢.

(٥) معاني القرآن له ٣٤٦/١، وانظر: إعراب النحاس ١٨٠/٢، والمحرر الوجيز ١٥٠/٤، والقرطبي ٤٦٨/٩.

(٦) انظر: الطبري ٧٠/١١، والمحرر الوجيز ١٥٠/٤، والقرطبي ٤٦٨/٩.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٦٤/٤.

(٨) انظر: السابق نفسه، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٤، والدر المصون ٥٧٨/٥، واللباب ٤٧١/٩.

المبرد بأنَّ: «(فوقَ) تفيد معنًى؛ إذْ تدلُّ على إباحة ضربِ وجوههِم؛ لأنَّها فوق الأعناق، فلا يجوز زيادتها، ولكنَّ المعنى: أنَّهم أُبيح لهم ضربُ الوجوه وما قَرُبَ منها»(١).

الثاني: أنَّ (فوْقَ) باقيةٌ على ظرفيتها، والمفعولُ محذوفٌ، أي: فاضربوهم فوق الأعناقِ. علَّمَهُم كيف يضربونهم، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا(٢). قال ابنُ عطيَّةَ: «هي على بابها، وأراد الرؤوس؛ إذْ هي فوق الأعناق، وهذا التأويل أنبلُها، قال: ويحتمل عندي أنْ يريد بقوله: (فوق الأعناق) وصف أبلغ ضربات العُنق وأحكمها، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل»(٣).

وقد عقَّبَ أبو حيان على قول عكرمة، فقال: «فإنْ كان قولُ عكرمةَ تفسيرَ معنًى فحسَنٌ، ويكون مفعول (فاضربوا) محذوفاً، وإن كان أراد أنّ (فوقَ) هو المضروب، فليس بجيّد؛ لأن (فوق) من الظروف التي لا يتصرف فيها، لا تكون مبتدأةً، ولا مفعولاً بها، ولا مضافاً إليها، إنما يتصرف فيها بحرف جر كقوله: ﴿مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾(٤)، هذا هو الصحيح في (فوقَ)»(٥).

الثالث: أنَّ (فوْقَ) مفعولٌ به على الاتِّساع؛ لأنه عبارةٌ عن الرَّأسِ، كأنَّه قيل: فاضربوا رُءوسَهم، وزعم أنَّه يتصرَّف، وأنك تقول: فوقُك رَأسُك، برفع (فوقك)، (وفوقَك قلنسوتك) بالنصب، وهو ظاهرُ قول الزمخشريِّ، فإنه قال: «(فَوْقَ الأعْنَاقِ): أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح لأنَّها مفاصلُ»(٦).

وهذا ليس بجيد؛ لأنَّهُ لا يتصرَّف(٧).

---

(١) المقتضب ١٢/٢، وانظر: إعراب النحاس ١٨٠/٢، والقرطبي ٤٦٨/٩.
(٢) انظر: البحر المحيط ٤٦٤/٤، والدر المصون ٥٦٨/٥.
(٣) المحرر الوجيز ١٥٠/٤.
(٤) سورة الزمر من الآية ١٦.
(٥) البحر المحيط ٤٦٤/٤.
(٦) الكشاف ٥٦٢/٢، وانظر: البحر المحيط ٣٦٤/٤، والدر المصون ٥٧٨/٥.
(٧) انظر: الحاشية السابقة عدا الكشاف، وراجع: اللباب ٤٧١/٩.

الرابع: أنَّها بمعنى (على)، أي: على الأعناقِ، تقول: (ضربته فوق الرأس، وعلى الرأس)، ويكون مفعول (فاضْربوا) على هذا محذوفاً، تقديره: فاضربوهم فوق الأعناق، وهو قول أبي عبيدة[1]، واستحسنه السفاقسيُّ، وأبو حيان. قالا: «وهو حسنٌ؛ لإبقاءِ (فوقَ) على معناها من الظرفية»[2].

الخامس: أنَّها بمعنى (دُونَ)، وهو قول ابن قتيبة[3]. قال ابن عطيَّة: «وهذا خطأ بيِّنٌ وغلطٌ فاحشٌ، وإنَّما دخل عليه اللَّبْس من قوله: ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[4]، أي: فما دونها، وليست (فوق) هنا بمعنى (دون) وإنَّما المرادُ: فَمَا فوقها في القلَّة والصِّغرِ»[5]، وعلى قول ابن قتيبة يكون المفعول محذوفًا، أي: فاضربوهم[6].

والأقرب من هذه الآراء قولُ أبي عبيدةَ، وهو أنَّ (فوق) بمعنى (على)؛ وذلك لإبقاءِ (فوق) على معناها من الظرفية، ثمَّ إنِّي لمْ أقف على تضعيفٍ له - فيما اطلعت - من قبلِ المعربين، والمفسرين.



٦- توجيه قِراءَتَيْ (خَالِصَة) بالتنوين، والإضافة

قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ في رواية هشامٍ ﴿ بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾[7]مضافًا بغيرِ تنوين، وقرأ الباقونَ، وابنُ عامرٍ في رواية ابنِ ذكوان بالتنوين[8]، وقد أشار المدينيُّ إلى هاتين القراءتين، فقال: «قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾، (ذِكْرَى) بَدَلٌ من

(١) انظر: مجاز القرآن ٢٤٢/١، وينظر: المجيد في إعراب القرآن ٣٥٩، والدر المصون ٥٧٨/٥، واللباب ٤٧١/٩.
(٢) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٩، والبحر المحيط ٤٦٤/٤.
(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٩٠، وانظر: المحرر ١٥٠/٤، والبحر ٤٦٤/٤.
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦.
(٥) المحرر الوجيز ١٥٠/٤.
(٦) انظر: البحر المحيط ٤٦٤/٤، واللباب ٤٧١/٩.
(٧) سورة ص من الآية ٤٦، وتمامها: ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾.
(٨) انظر: السبعة ٥٥٤، والإرشاد في القراءات ٨٣١/٢، والحجة لابن خالويه ٣٠٦، والحجة للفارسي ٧٢/٦، والكشف ٢٣١/٢، ومشكل مكي ٢٥١/٢، وعلل القراءات ٥٨٦/٢، والقرطبي ٢٢٥/١٨.

(الخالصةِ) فيمَنْ قرأَ بالتنوين، أي: جعلناهم يُكثِرُونَ ذِكرَ الآخرةِ، ومَنْ قرأَ بالإضافةِ، (الذِّكْرى) يعني: التذكرة»(١).

قراءةُ نافعٍ وهشامٍ (بخالصةِ ذكرى) بالإضافة، في تخريجها ثلاثةُ أوجه:

الأول: أنْ يكونَ أضافَ (خَالِصَة) إلى (ذِكْرَى) للبيانِ؛ لأنَّ الخالصةَ تكونُ ذكرى وغيرَ ذكرى، كما في قولِه: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾(٢)؛ لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيرَه.

الثاني: أنَّ (خالصةً) مصدرٌ بمعنى الإخلاص، فيكون مصدراً مضافاً لمفعولِه، والفاعلُ محذوفٌ، أي: بأَنْ أَخْلَصوا ذكرى الدار، والخوفَ منها، وتناسَوْا عندها ذِكْرَ الدنيا، وقد جاء المصدرُ على فاعِلة كالعافِية، أو يكونُ المعنى: بأَنْ أَخْلَصْنا نحن لهم ذكرى الدار.

الثالث: أنها مصدرٌ أيضاً بمعنى الخلوص، فتكونُ مضافةً لفاعِلها، أي: بأَنْ خَلَصَتْ لهم ذِكْرَى الدار، والدار هي الآخرة، وإنْ جعلتَ الذِّكْرى بمعنى الذِّكْرِ جاز أنْ يكون الدار الدنيا(٣).

قال الزمخشريُّ موضحًا المعنى على هذه القراءة: «وقرىء: على الإضافة. والمعنى: بما خلص من ذكرى الدار، على أنهم لا يشوبون ذكرى الدار بهمٍّ آخر، إنما همُّهم ذكرى الدار لا غير»(٤).

وقد استحسنها الفراءُ فقال: «وقدْ قرأ أهلُ الحجازِ بالإضافةِ، وهو وجهٌ حَسَنٌ»(٥).

أمّا قراءةُ الباقين بالتنوين، ففيها -أيضًا- ثلاثةُ أوجه:

الأول: – وهو الراجح – أنْ يكون (خالصة) اسمَ فاعلٍ على بابِه، و(ذِكْرى الدَّارِ) بدلٌ من (خَالِصة) وتفسيرٌ لها، وهو الوجه الذي ذكره المدينيُّ، وهو قولُ

(١) المجموع المغيث ق٢، ج١/٧٠٥.

(٢) سورة النمل من الآية ٧.

(٣) انظر هذه الأوجه في: معاني الزجاج ٤/٣٣٦، والحجة للفارسي ٦/٧٤، وتفسير الطبري ٢٣/١٧١، والكشاف ٢/٢٣١، ومشكل مكي ٢/٢٥١، والإملاء ٢/٢١١، والدر المصون ٩/٣٨٣، واللباب ١٦/٤٣٤.

(٤) الكشاف ٥/٢٧٥.

(٥) معاني القرآن له ٢/٤٠٧.

الفراءِ[١]، والزجاجِ[٢]، وأبي عبيدةَ[٣]، والمعنى: إنَّا أخلصناهم بذكرى الدار، وذكرى الدار لهم خالصة؛ لأنه لا همَّ لهم إلا ذكرها، والتذكير بها[٤]، وهذا معنى ما ذكره المدينيُّ: (جعلناهم يُكثرون ذكرَ الآخرة).

قال السَّمينُ: «أو يكونُ (خالصة) اسمَ فاعلٍ على بابِه، و (ذكرى) بَدَلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أَعْني، أو مرفوع على إضمار مبتدأ»[٥].

الثاني: أنْ يكون (الخالصة) فاعلة من الخلوص، ويكون (ذِكْرَى) مرفوعًا به على أنَّه فاعلٌ، والمعنى: جمعناهم لنا خالصين بأنْ خلصت لهم ذكرى الدار[٦].

الثالث: أنْ تَجعلَ (الخالصة) مصدرًا بمعنى الإخلاص على حذف الزوائد، ويكون (ذكرى) منصوبًا به على أنَّه مفعولٌ به، والمعنى: أخلصناهم بإخلاص ذكرى الدار[٧].

قال الواحديُّ: «فقوله: (ذِكْرى الدَّارِ) على هذه القراءة إمَّا أنْ يكونَ رفعًا بأنها فاعلة، ونصبًا بأنها مفعولة»[٨].

و(الدَّارِ) يجوز أن يكونَ مفعولاً به بـ (ذكرى)، وأن يكونَ ظرفاً، إمَّا على الاتِّساعِ، وإمَّا على إسقاط الخافض، و(خالصة) إذا كانَتْ صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ، أي: بسببِ خَصْلَةٍ خَالصةٍ[٩].

وفي اختيار هذه القراءةِ قال القرطبيُّ: «قراءةُ العامةِ (بِخالصةٍ) منونة، وهي اختيار أبي عبيد، وأبي حاتمٍ»[١٠].

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٠٧.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٦.
(٣) مجاز القرآن ١/٢١٨، وراجع: التفسير البسيط ١٩/٢٢٤.
(٤) انظر: الحجة للفارسي ٦/٧٢، والتفسير البسيط ١٩/٢٢٤، والكشف ٢/٢٣١.
(٥) الدر المصون ٩/٣٨٣، وانظر: اللباب ١٦/٤٣٤.
(٦) انظر: مراجع الحاشية السابقة، والدر المصون ٩/٣٨٣.
(٧) انظر: الحاشية السابقة، والإملاء ٢/٢١١.
(٨) التفسير البسيط ١٩/٢٢٣.
(٩) انظر: الإملاء ٢/٢١١، والبحر المحيط ٧/٣٨٦، والدر المصون ٩/٣٨٣.
(١٠) تفسير القرطبي ١٨/٢٢٥.

٧- علّة بناء (قبلُ)، و(بعدُ) على الضم.

(قبلُ)، و(بعدُ) من الأسماء التي لا تنفكُّ من النَّصبِ على الظرفية ما لم تُجرَّ بـ (مِنْ)[١]، وتلزمهما الإضافة لفظًا ومعنًى في أكثرِ كلامِ العرب، ويُقطعان عن الإضافةِ لفظًا ويُنوى معناهما إذا عُلِمَ المضافُ إليه، ولمْ يُقصدْ إبهامٌ، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٢]، أي: لله الأمرُ من قبل الحوادث ومن بعدِها، وقدْ يُقطعانِ عن الإضافةِ لفظًا ومعنى فينكَّران، وذلك لقصد الإبهام، أو لعدم دليل على المضافِ إليه، ويستوجبان البناءَ على الضم إذا قطعا لفظًا لا معنًى[٣]، وفي علة بنائهما، وعلةِ كونه على الضمِّ قال المدينيُّ: «قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، أي: من قبل كلِّ شيءٍ، ومن بعدِ كلِّ شيءٍ.

قيل: والمضافُ مع المضافِ إليه كالجزءِ الواحدِ من الكلمة، والجزءُ الواحدُ من الجملةِ لا يُفيدُ شيئًا، فحلَّ محلَّ الحرف، وحقُّ الحرفِ البناءُ، وأصْلُ البناءِ السكونُ؛ لأنَّ البناءَ ضدُّ الإعراب، والحركةُ للإعرابِ، وضدُّ الحركةِ السكونُ، وكان حقُّه أنْ يُبنى على السكون، فصِينَ عن السكون، مخافةَ أنْ يتمحَّضَ حرفًا، فيدخل في باب (هلْ، وبلْ)، فحرِّكَ لتردده بينَ الاسمِ والحرفِ، فوقع بين الحركات الثلاث، فامتنع من الفتحِ؛ لأنَّه استحقَّه مرةً حين تقول: قبلَك، وبعدَك، وامتنع من الكسر؛ لأنَّه أَلَمَّ به في قولك: من قبلِك ومن بعدِك، فلم يبقَ إلا الضمُّ فبُنِيَ عليه»[٤].

قدْ تُقطعُ (قبلُ)، و(بعدُ) عن الإضافة، فحينئذٍ يُحذف المضاف إليه، وإذا حُذفَ لم يخلُ من أنْ يُنوى معناه دون لفظه، أو يُنوى لفظه، أو لا يُنوى لفظه ولا معناه[٥].

فإنْ نُويَ معناه دون لفظه بُنيتْ على الضمِّ، وهذه الحالة - كما سبق - مشروطة

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣، والارتشاف ١٨١٦/٤، والتصريح ٥٠/٢، والأشموني ٢٨٦/٢.
(٢) سورة الروم من الآية ٤.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣، والمساعد ٣٤٦/٢.
(٤) المجموع المغيث ٦٥٨/٢.
(٥) انظر: الكتاب ٢٨٦/٣ -٢٩٠، ومعاني القرآن للفراء ٣١٩/٢، ٣٢١، والمقتضب ١٧٤/٣، والفسر ٦/٣، وشرح المفصل ١٠٨/٣، وشرح التسهيل ٢٤٦/٣، وأوضح المسالك ١٣٨/٣.

بأن يكونَ المضاف إليه معلومًا، وأن لا يُقصد الإبهام، وبناؤهما هنا راجع إلى شبههما بالحرف – كما ذكر المديني – من جهتين لفظية ومعنوية:

فاللفظيةُ: هي افتقارهما إلى ما بعدهما؛ إذْ لا يُفهمُ تمامُ المرادِ بهما إلا بما بعدهما.

وأمَّا المعنويةُ فهي جمودهما، فهما لا يُثنَّيانِ ولا يُجمعانِ ولا يُنعتانِ ولا يُخبر عنهما، ولا يُنسب إليهما(١).

وكانَ بناؤهما على حركةٍ؛ لأنَّ لهما أصلا في التمكن، ولولاه لم يفارقْهما البناء(٢)، وبيان ذلك: أنَّه كان لكلِّ واحدٍ منهما حالةُ إعراب قبل البناء، فبنيا على حركةٍ ليتميزا على ما بُني، وليس له حالة إعراب نحو: (كَمْ)، و(مَنْ)(٣).

وقيل: إنهما بُنيا على حركةٍ؛ لالتقاءِ الساكنين(٤)، وهذا القول مردود؛ لأنَّ هناك أسماءً بُنيتْ على حركةٍ، وآخرها لمْ يلتقِ فيه ساكنان، كقولهم: جئتُ من علُ، وابدأ بهذا أوَّلُ(٥).

ورأى المدينيُّ أنهما بُنيا على حركة: «مخافة أن يكون حرفًا، فيدخل في باب (هلْ)، و(بلْ)؛ فحرِّكَ لتردده بين الاسم والحرف».

واختيرتْ الضمةُ علامةً على البناء؛ لما ذكره المدينيُّ –سابقًا– من تعليلٍ رائعٍ، وهناك تعليلاتٌ أخرى، هي:

أولا: لئلا يلتبسَ الإعراب بالبناء، وذلك أنَّها إذا كانت معربةً فلا تدخلها ضمة، وإنَّما تدخلها فتحة أو كسرة(٦).

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٨/٣، وشرح التسهيل ٢٤٢/٣، وتوضيح المقاصد ٤٠٠/١، والمساعد ٣٤٦/٢، والمحرر الوجيز ٨/٧، والقرطبي ٣٩٩/١٦.
(٢) انظر: الأصول ١٤٢/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٩٤/٢، وأسرار العربية ٣١، وشرح الجمل ٣٣٥/٢، وشرح التسهيل ٢٤٣/٣.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، وأسرار العربية ٣١، والبيان لابن الأنباري ٢٤٨/٢.
(٤) انظر: مراجع الحاشة السابقة نفسها.
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، ونظم الفرائد ١٤٦.
(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٦/٤، والأصول ١٤٢/٢، وإعراب النحاس ٢٦٢/٣.

ثانيًا: لشبه (قبل)، و(بعد) بالمنادى المفرد، ووجه الشبه أنَّ المنادى المفرد متى ما نُكِّرَ أو أُضيفَ أُعْرِبَ، وزال بناؤه، فكذلك هما، فضمًّا كما أنَّ المنادى مبني على الضمِّ(١).

ثالثًا: لَمَّا كانت الضمةُ قويةً اصطفوها؛ لتكون كالعوض من حذف المضاف إليه(٢).

رابعًا: لأنَّهما تضمنتا معنيين، أحدهما: معناهما في ذاتها، وهو السبق(٣). والآخر: معنى ما بعدهما؛ لأنَّ التأويل: من قبل كلِّ شيءٍ وبعده، فهما وإنْ لم يُضافا ففيهما معنى الإضافة، فلمَّا أدتَّا عن معنيين قوِيتَا فحَملَتَا أثقلَ الحركاتِ، وهي الضمة، وهذا مذهبُ الفراءِ(٤)، والمبرد(٥)، واختيار ابنِ الأنباري؛ لأنَّه قال: «العربُ إذا وجدت الحرفَ مؤديًا عن معنيين ألزموه الضمَّ، كقولهم: (نحنُ)، ألزموه الضمَّ؛ لأنَّه يؤدي معنى التثنية والجمع، وكذلك (قطُّ) يؤدي عن زمانين، كقوله: ما رأيته قطُّ، معناه: من أول أوقاتي إلى الساعة»(٦).

هذا، وما ذكره المدينيُّ من تعليلٍ للبناء على الضمِّ هو معنى ما ذكره الزجاجُ، والنحاسُ(٧)، وأبو الحسن الضرير النحوي(٨)، وابن عطية(٩).

قال الزجاج: «... ولكن بُنِيَتَا على الضمِّ؛ لأنَّهما غايتان، ومعنى غاية: أنَّ الكلمةَ حُذفتْ منها الإضافةُ، وجُعلتْ غايةُ الكلمةِ ما بقِيَ بعدَ الحذفِ، وإنَّما بُنيتَا على الضمِّ؛ لأنَّ إعرابهما في الإضافةِ النصبُ والخفضُ، تقول: رأيته قبلَك، ومن قبلِك، ولا يُرفعان؛

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣، والمحرر الوجيز ٨/٧، والقرطبي ٣٩٩/١٦.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٣، وشرح المفصل ١٠٥/٣، وأسرار العربية ٣١.
(٣) في معاني الفراء ٣٢٠/٢، ومعاني الزجاج ١٧٦/٤: (بُنيتْ على الضمِّ؛ لأنَّها غاية).
(٤) انظر: معاني القرآن له ٣١٩/٢، ٣٢٠، وانظر: التفسير البسيط ٢٦٤/٢.
(٥) انظر: المقتضب ١٧٤/٣، ١٧٥، وانظر: التفسير البسيط ٢٦٤/٢.
(٦) انظر: التفسير البسيط ٢٦٤/٢.
(٧) انظر: إعراب القرآن له ١٥١/١.
(٨) انظر: التفسير البسيط ٢٦٤/٢.
(٩) انظر: المحرر الوجيز ٨/٧.

لأنهما لا يُحدَّثُ عنهما؛ لأنَّهما اسْتُعملتا ظرفين، فلمَّا عُدلا عن بابهما حُرِّكا بغير الحركتين اللتين كانتا تدخلانِ عليهما بحقِّ الإعراب»(١).

ويرى البحث أن لا تعارض بين هذه التعليلات مجتمعةً، وأنَّها جميعَها تُؤكِّدُ على أنَّ اختيارَ الضمِّ علامةً للبناء هنا مبنيٌّ على أساسٍ سليمٍ، وقواعدَ محكمةٍ، وله ما يُؤازره عند العرب، كما ذكر ابنُ الأنباري في كلامه السابق.



٨- إعْرابُ الاسمِ الواقعِ بعد (أيّ) في النداءِ

أجمعَ جمهورُ النُّحاةِ على أنَّ تابع (أيّ)، و(أيَّة) في النداء يَجبُ رفعُه مراعاةً للفظِ المنادى، وخالفَ المازنيُّ في ذلك فأجازَ نصبَ التابعِ في هذا الموضع(٢)، وقد عرَضَ المدينيُّ لهذه المسألةِ، فقال: «قولُه عزَّ وجلَّ:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾(٣)، يا: حرفُ نداء، وأيّ: منادى مفرد، وإنَّما ضُمَّ؛ لأنَّه في موضعِ المكنيِّ، ولهذا أجاز المازنيُّ: يا أيُّها النَّاسَ، بنصبِ السينِ على الموضعِ، كما تقولُ: يا زيدُ الظريفَ.

وقال الأخفشُ: إنَّ (النَّاسَ) من صلة (أيّ)، فلهذا ضُمَّ، و(ها) للتنبيه، إلا أنَّها لا تفارِقُ (أيًّا) عوضًا عن الإضافةِ؛ لأنَّ (أيًّا) لا تكونُ إلا مُضافةً»(٤).

من خِلالِ نصِّ المدينيِّ السَّابق نُلاحظُ أنَّ الاسمَ الواقع بعدَ (أيّ) في النداء إمَّا أنْ

(١) معاني القرآن له ١٧٦/٤، وراجع: التفسير البسيط ٢٦٤/٢، ٢٦٥، ١٣/١٨.
(٢) انظر هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ١٠٦، ١٨٨، والمقتضب ٢١٦/٤، ومعاني الزجاج ٩٨/١، ٢٢٩، والكشاف ٢١١/١، والمقتصد ٧٧٨/٢، ومشكل مكي ٣٠/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، والارتشاف ٢١٩٤/٤، وشرح الرضي ق١، ج٤٤٦/١، والمحرر ١٩٢/٣، والمساعد ٥٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٢، والهمع ٣٨/٢، وحاشية الصبان ١٥٠/٣.
(٣) سورة البقرة من الآية ٢١، وقد وردت في غير موضعٍ في القرآن، ومن ذلك: سورة النساء الآية ١، والحج الآية ١.
(٤) المجموع المغيث ق١، ج١١٩/١.

يكونَ مرفوعًا، وهو قولُ الجمهور، وإمَّا أنْ يكونَ منصوبًا، وهو قول المازني، ودُونكَ تفصيلًا لهذين القولين:

أولا: ذهبَ الجمهورُ إلى وجوبِ رفعِ تابع (أيّ) [(١)] في نحو قولنا: (يا أيُّها الرجلُ)[(٢)]؛ والعلةُ في وجوبِ رفعه: أنَّ المقصودَ بالنداءِ هو التابع، وذلك أنَّهم لَمَّا أرادوا نداءَ ما فيه لامُ التعريفِ، ولم يُمكنهم أنْ يُباشروه بـ (يا)؛ لِمَا فيها من التعريف والإشارةِ توصَّلوا إلى ذلك بإدخالِ (أيّ) بينهما، وجُعلتْ هي المنادى، وما فيه (أل) تابعًا لها، ولزم هذا التابع؛ حيثُ كان هو المقصودُ بالنداءِ، كما لزمت (ها) التنبيه في (أي)، و(أية)؛ لتكون دلالة عمَّا فاتها من الإضافة، ومعاضدةً لحرفِ النداء، ومكانفته بتأكيد معناه، فقالوا: يا أيها الرجل، والمقصودُ بالنداءِ هو (الرجل)، و(أيّ) وصلةٌ له[(٣)].

قال سيبويه: «هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفردُ فيه إلا رفعًا، ولا يقعُ في موقعه غيرُ المفردِ، وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلانِ، ويا أيُّها المرأتان، فـ (أيُّ) ههنا فيما زعمَ الخليل - رحمه الله - كقولك يا هذا، والرجل وصفٌ له، كما يكون وصفًا لـ (هذا)، وإنَّما صارَ وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ؛ لأنَّك لا تستطيعُ أن تقول: يا أيُّ، ولا يا أيُها وتسكتَ؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ، فصارَ هو والرجلُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنك قلت: يارجلُ»[(٤)].

وقد اختلفت كلمةُ الجمهور - بعد اتفاقهم على رفع تابع (أيّ) - في توجيه هذا الرفع على خمسةِ أقوالٍ، إليك بيانَها:

---

(١) انظر رأي الجمهور في: معاني الزجاج ٩٨/١، والارتشاف ٢١٩٣/٤، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١، والتفسير البسيط ٢١٦/٢، والقرطبي ٣٤٠/١، والمساعد ٥٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٢، وحاشية الصبان ١٥٠/٣.

(٢) والرفع هنا ليس رفعًا إعرابيًا، وإنَّما هو حركةُ إتباعٍ للفظ، بتشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلًا لحركة البناء العارضةِ بسبب دخول حرفِ النداء منزلةَ حركة الإعراب بسبب دخول العامل. (انظر: التصريح ١٧٥/٢).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، والكشاف ٢١١/١، والتفسير البسيط ٢١٥/٢، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٢، والهمع ٣٨/٢.

(٤) الكتاب ١٨٨/٢، وراجع: معاني الزجاج ٩٨/١.

الأول: أنَّه نعتٌ لـــ (أيّ)، وهو قول سيبويه(١)، وعليه الجِلَّةُ(٢)، قال سيبويه: «يا أيُّها الرجلُ، (الرجلُ) وصفٌ لقوله: (يا أيُّها)، ولا يجوزُ أنْ يُسْكتَ على (يا أيُّها)، فربَّ اسم لا يحسُنُ عليه عندهم السكوتُ حتَّى يَصِفوه، وحتَّى يصيرَ وصفُه عندهم كأنّه به يتمُّ الاسم؛ لأنَّهم إنّما جاءوا بـــ (يا أيها)؛ ليصلوا إلى نداءِ الذي فيه الألفُ واللامُ، فلذلك جيء به»(٣).

وإنَّما أعربه سيبويه وصفًا، ولم يكن عنده عطفَ بيان أو بدلا -مثلا-؛ لأنَّ (أل) في (الرجل) لتعريف الجنس، فكأنَّه تبيَّنَ أنَّ المنادى من هذا النوع، والوصف يكون بالأعمِّ، فكأنك قلت: (يا شخص الرجل)؛ ولأنَّ اللزومَ يكونُ في الصفات(٤).

الثاني: أنَّه عطفُ بيانٍ، وهو قول ابنِ السِّيد(٥)، وابنِ يعيش(٦). وحجتهما: أنَّ هذا الاسمَ غيرُ مشتقٍ، وما جاء منه مشتقًا، فإنَّه يؤول تأويل غير المشتقِّ، والصِّفةُ ليست كذلك(٧).

وردَّ بأنَّ هذا الاسمَ لازمٌ لـــ (أيّ)، فلا يَجوزُ طرحُه، وليس هذا شأن عطف البيانِ؛ إذ إنّه كالبدل ليس بلازمٍ، وإنّما اللزومُ من خصائص الصِّفات، فكان إعرابُه نعتًا أوْلى(٨).

الثالث: أنَّه خبرُ مبتدأ محذوف، و(أيّ) موصولة، وهذا القول نسبه المدينيُّ إلى الأخفش(٩)، وفي (معاني القرآن له) ما يخالفُه، فقد قال: «إنَّ (أيّ) في (يا أيّها الرجلُ) اسمٌ لا يُتكلَّم به وحده حتى يُوصفَ»(١٠).

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٠٦، ١٨٨.

(٢) انظر: معاني الزجاج ١/٩٨، ومشكل مكي ١/٣٠، والبيان ١/٦٢، وتفسير ابن أبي الربيع ١/٣١١، والقرطبي ١/٣٤٠، وشرح التسهيل ٣/٤٠٠، والارتشاف ٤/٢١٩٣، والمحرر٣/١٩٣.

(٣) الكتاب ٢/١٠٦.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ج٥: ٢/٥١٩.

(٥) انظر: السابق نفسه، والارتشاف ٤/٢١٩٤، والمساعد ٢/٥٠٥، والأشموني ٣/١٥١،

(٦) انظر: شرح المفصل ١/١٣٠.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ج٥، ٢/٥١٩، والأشموني ٣/١٥١.

(٨) انظر: المرجعين السابقين، والمساعد ٢/٥٠٥.

(٩) كما نسبه إلى الأخفش كثيرٌ من النحاة، منهم: الزجاج في: معانيه ١/٩٩، والنحاس في: إعراب القرآن ١/١٩٧، والفارسي في: التعليقة ١/٣٣٩، وابن يعيش في: شرح المفصل ١/١٣٠، وابن مالك في: شرح التسهيل ٣/٤٠٠، والرضي في: شرح الكافية ق١، ج١/٤٤٧، وأبو حيان في: الارتشاف ٤/٢١٩٦، وابن عقيل في: المساعد ٢/٥٠٦، والأشموني ٣/١٥١.

(١٠) انظر: معاني القرآن له ١/٣٩.

ومع ذلك فإنَّ كونَ (أي) موصولةً في: (يا أيُّها الرجلُ) مردودٌ بقول ابن مالك: «ولو صحَّ ما قال لجاز ظهورُ المبتدأ، ولكانَ أوْلى من حذفه؛ لأنَّ كمالَ الصلةِ أوْلى من اختصارها، ولو صحَّ ما قال لجاز أنْ يُغني عن المرفوعِ بعد (أيّ) جملة فعلية وظرف، كما يجوزُ ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليلٌ على أنَّ (أيًّا) غير موصولة»[1].

الرابع: أنَّه صفةُ خبرِ مبتدأ محذوف، والتقدير: يا أيُّ هو هذا الرجل، وهو قولُ الكوفيين[2]، قال أبو حيان موضِّحًا هذا القول: «قال الكوفيون: (أيّ) منادى ليس بموصوفٍ، فإذا قال: يا أيُّ، التبسَ اسمُه، ثمَّ قال: هو هذا الرجل، استأنفَ؛ لبيان (أيّ) لإبهامه، فإذا قال: يا أيُّها الرجلُ قائمًا، يريدُ: يا أيُّهذا الرجل، وحذفُ (ذا) اكتفاءً بـ (ها) منها؛ لدلالة الرجل عليها»[3].

أقول: ما الداعي إلى هذا كله؟ إنَّ أقلّ ما يُورَدُ على هذا المذهب أنّه تكَلَّفَ التقدير مع عدم الحاجة إليه، وأنَّ ما قدَّروه محذوفًا لم يظهر في موضعٍ من المواضع.

الخامس: أنَّه نعتٌ لاسمِ إشارةٍ ملفوظٍ به أو مقدَّر، واسم الإشارةِ تبيين لـ (أي)، وهو قول ابن كيسان[4].

ويُرَدُّ بما رُدَّ به سابقه، من أنَّ فيه تقديرَ محذوفٍ مع عدم الحاجة إليه.

وأرى: أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لسداد حجَّته، ولسلامة مذهبه ممّا يَرِدُ على غيره من اعتراضاتٍ، ولأنه أسهل على ألسنةِ المعربين.

ثانيًا: ذهبَ المازنيُّ – مخالفًا الجمهورَ – إلى جواز النصبِ في تابع (أيّ) حملا على الموضع، فيُقالُ على رأيه: يا ايُّها الرجلَ، بنصبِ (الرجل)[5]، ودليلُه في الجواز

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠٠، وانظر الرد على الأخفش أيضًا في: معاني الزجاج ١/٩٩، والتعليقة ١/٣٤٠، وابن يعيش ١/١٣٠، والهمع ٢/٤٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/٢١٩٥، والمساعد ٢/٥٠٦، والهمع ٢/٤٠.

(٣) الارتشاف ٤/٢١٩٥.

(٤) انظر: ابن كيسان النحوي ٢٥٣، والمساعد ٢/٥٠٧.

(٥) انظر رأي المازني في: معاني الزجاج ١/٩٨، وإعراب النحاس ١/١٩٧، والبيان ١/٦٢، والتفسير البسيط ٢/٢١٦، وتفسير ابن أبي الربيع ١/٣١١، ومشكل مكي ١/٣٠، وشرح التسهيل ٣/٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨، والارتشاف ٤/٢١٩٤، والمساعد ٢/٥٠٦.

القياسُ، فكما يجوزُ نصبُ التابعِ المفردِ في نحو قولنا: يا زيدُ الظريفَ، يجوزُ عنده كذلك أنْ نقول: يا أيُّها الرجلَ(١).

وقد عرض المدينيُّ في كلامه مذهبَ المازنيِّ، وذكر حجَّتَه، لكنَّه لم يُبدِ اعتراضًا عليه، وكأنَّه يوافقه.

هذا، وقد نسبَ ابنُ مالك في (شرح الكافية الشافية)(٢)، والرضيُّ(٣)، والهرميُّ(٤) هذا المذهب إلى الزجاج، وهو وَهْمٌ منهم إنَّما هو مذهبُ المازنيِّ، والزجاجُ لم يقلْ بهذا، بل نقل قولَ المازني، واعترضه، فقال: «والمازنيُّ يُجيزُ في (يا أيها الرجلُ) النصب في (الرجل)، ولمْ يقل بهذا القول أحدٌ من البصريينَ غيره، وهو قياسٌ؛ لأنَّ موضعَ المفرد المنادى نصبٌ، فحُملَتْ صفتُه على موضعه، وهذا في غير (يا أيها الرجل) جائزٌ عند جميع النحويين، نحو قولك: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ)، والنحويون غيره لا يقولون في هذا إلا الرفع، والعربُ لغتُها في هذا الرفع، ولم يرد عنها غيره؛ لأنَّ المنادى في الحقيقةِ (الرجل)، و(أي) وصْلة له»(٥).

وبناءً على رَدِّ الزجاجِ قولَ المازنيِّ، فالمنصورُ في المسألةِ القولُ الأوَّلُ(٦).

❋❋❋

(١) انظر: مراجع الحاشية السابقة.
(٢) ١٣١٨/٣.
(٣) انظر: شرح الكافية ق١، ج٤٤٦/١.
(٤) انظر: المحرر في النحو ١٩٣/٣.
(٥) معاني القرآن ٩٨/١، وانظر كلام الزجاج هذا في: التفسير البسيط ٢١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، والمساعد ٥٠٧/٢.
(٦) وانظر في الرد على المازني أيضًا: مشكل مكي ٣٠/١، والبيان ٦٢/١، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١، والدر المصون ١٨٥/١، والهمع ٣٨/٢.

٩- الإغراء بـ (لَدَيْكَ)

(لَدَى) مثل (عِنْدَ) مطلقًا إلا أنَّ جرَّها ممتنعٌ بخلافِ جرِّ (عِنْدَ)، وقدْ يُغْرَى بها[١]، وقدْ أشار المدينيُّ إلى ذلك بقوله: «قوله تعالى: (وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ)[٢]، أي: عند الباب، ويُجعل آخره ياءً مع المضمر، نحو: (لديك)، و(لديه)، وعند المظهر أيضًا، ... ويُغْرى به، يُقال: لدَيك فلانًا، كما يُقال: عليك فلانًا»[٣].

اعلمْ أنَّ العربَ تُغْري بالحروف، والظروف، فتنصبُ ما بعدها بها، تقولُ: عليكَ زيدًا، و: دونكَ عمرًا، فتنصبُ: (زيدًا، وعمرًا) بـــ (عليك، ودونك)، ومعنى الكلام: الزمْ زيدًا، وخذْ عمرًا[٤].

وما نصَّ عليه المدينيُّ في استعمال (لديكَ) في الإغراء ذكره النحويون[٥]، قال الأزهريُّ: «ويُقالُ في الإغراء: لدَيك فلانًا، كقولك: عليْكَ فلانًا»[٦].

ويُؤيِّدُ مجيء (لدَيك) في الإغراء السماع والقياس:

أمّا السماع فقول القطامي:[٧]

إِذَا التَّيَّـــازُ ذُو العضَــلاتِ قُلْنا   لدَيْك لدَيْكَ ضَاقَ بها ذِراعا[٧]

وقولُ ذي الرمة:

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ق٢، ج١/٤٧٠، والتنبيه والإيضاح ٢/٢٣٦، والصحاح (لدى)، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١، والمساعد ٢/٦٥٤، والهمع ٢/١٦٠، والأشموني ٢/٢٦٤، وحاشية الصبان ٢/٢٦٤.

(٢) سورة يوسف من الآية ٢٥.

(٣) المجموع المغيث ٣/١٢٢، ١٢٣.

(٤) انظر: المحرر في النحو ٣/١٧١، وتوضيح المقاصد ٤/٨٢، والإغراء: هو تنبيه الخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله. انظر: شرح الحدود ١٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٩.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١، وارتشاف الضرب ٣/٢١٣، وتوضيح المقاصد ٤/٨٢، والمساعد ٢/٦٥٤.

(٦) تهذيب اللغة ١٤/١٧٣.

(٧) التيَّاز: الغليظ الجسم من الرجال، وانظر البيت في: ديوان الشاعر ٤٠، والجمهرة ٢/١٠٣١، وتهذيب اللغة ١٣/٢٣٧، ١٤/١٧٣، وكتاب الشعر ٢/٤٩١، ومقاييس اللغة ١/٣٦٠، والصحاح ٣/٨٦٦.

فَدَعْ عَنْكَ الصِّبا، ولدَيكَ همًّا   تَوَقَّشَ في فؤادِك واختبالا[١]

وأمَّا القياسُ فهو أنَّ (لديك) بمعنى (عندك) كما ذكر المدينيُّ، و(عندك) في الإغراء تكون متعدية، كقولك: عندك زيدًا، أي: خذْ زيدًا من عندك، وقد تكون أيضًا غير متعديةٍ بمعنى: تأخر، فتكون خلافَ فَرْطِك التي بمعنى: تقدم، فعلى هذا يصحُّ أنْ تقول: لديك زيدًا، بمعنى: خذه[٢].

فائدة:

ما ذكره المدينيُّ من أنَّ (لدَى) بمعنى (عنْدَ) هو قول سيبويه، قال: «و(لدى) بمنزلة (عند)»[٣].

وقيل: إنَّها لابتداء الغاية الزمانية أو المكانية[٤]، وقيل: إنّها تأتي بمعنى (لدُنْ)[٥]، وقيل: إنها إحدى لغاتِ (لدُنْ) الثمانية[٦]، وقيل: إنَّها لغة قائمةٌ بنفسها ليستْ من لفظ (لدُن)، والقياسُ في ألفها أن تكون أصلا[٧].

والحقُّ أنَّها بمعنى (عند) مطلقًا[٨]، كما ذكر المدينيُّ، قال العلامة الرَّضيُّ: «و(لدَى) بمعنى (لدُنْ)، إلا أنَّ (لدُنْ) يلزمها معنى الابتداء؛ فلذا يلزمها (مِنْ) إمَّا ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدَّرة، فهي بمعنى: من عند، وأمَّا (لدى) فهو بمعنى (عند)، ولا يلزمه معنى الابتداء»[٩].

❊ ❊ ❊

(١) انظر: ديوانه ٤٣٧، والصحاح ١٢٠٧/٣، ٢٤٨١/٦، والتنبيه والإيضاح ٣٢٩/٢.
(٢) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣٦/٢..
(٣) الكتاب ٢٣٤/٤، وانظر: الهمع ١٦٥/٢، والأشموني ٢٦٤/٢.
(٤) انظر: شرح المفصل ١٤٠/٢.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ق٢، ج٤٧٠/١.
(٦) انظر لغات (لدن) في: شرح المفصل ١٤٠/٢، والارتشاف ١٤٥٣/٣.
(٧) انظر: شرح المفصل ١٤٠/٢، ١٤١.
(٨) انظر: الأشموني ٢٦٤/٢.
(٩) شرح الكافية للرضي ق٢، ج٤٧٠/١.

١٠- توجيه قراءتي (لا مساس) بكسر الميم، وفتحها

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾(١)، قرأ العامةُ (لا مِسَاسَ) بكسر الميم وفتح السين، وقرأ الحسن وأبو حيوة والأعرج: بفتح الميم وكسر السين الأخيرة(٢)، وقد عرض المدينيُّ لهاتين القراءتين، فقال: «قوله تبارك وتعالى: (لَا مِساسَ)، قراءةُ العامة بكسر الميم، ورُوِيَ عن الأعرج، وعن أبي عمرٍ بفتح الميم. قال الكسائيُّ: هما لغتان. وقال أبو عبيدة: إذا كسرته دخله النصبُ والجرُّ والرفعُ بالتنوين في مواضعهنَّ، وهو هنا منفيٌّ، فلذلك نُصبَ بغير تنوين، وهي المخالطةُ والمماسَّةُ.

ومَنْ فتح الميمَ جعله اسمًا منه، فلم يدخله نصبٌ ولا رفعٌ، وكُسِرَ آخرهُ بغير تنوينٍ، كـ (قَطامِ)، و(حَذَامِ)، و(نَزَالِ)، قال الشاعرُ:

.... أَلا لا يُرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسِ»(٣)

(مِسَاسَ) في قراءة العامة مصدر (ماسَّ)، بمعنى (مسَّه)، كـ (قتال) مصدر (قاتل)، فهو يقتضي المشاركةَ، وفي التفسير: لا تَمَسُّني ولا أَمَسُّك، وإنَّ مَنْ مَسَّه أصابَتْهُ الحمَّى، و(لا) نافية للجنس، و(مساس) اسمها مبني على الفتح، والخبر محذوفٌ، قال أبو حيانَ: «وهو نفيٌّ أُريدَ به النَّهي، أي: لا تمسّني ولا أمسّك»(٤)، وعلى هذا فـ (مساس) اسمٌ ينصرف، كما نقل المدينيُّ عن أبي عبيدٍ(٥).

ومن ذلك قول النابغة:

فَأَصْبَــحَ مِنْ ذَاكَ كَالسَّــامِرِيّ إِذْ قَالَ مُوسَى لَهُ لا مِسَاسَا(٦)

(١) سورة طه من الآية ٩٧.

(٢) انظر: المحتسب ٥٦/٢، والمحرر الوجيز ١٢٨/٦، والقرطبي ١٣٠/١٤، والكشاف ١٠٦/٤، والبحر المحيط ٢٥٦/٦، والدر المصون ٩٥/٨.

(٣) المجموع المغيث ٢٠٧/٣، ٢٠٨، وهذا عجز بيتٍ، وصدره: (تَمِيمٌ كرَهطِ السَّامرِيِّ وقَوْلِه)، وقد ورد في: مجاز القرآن ٢٧/٢، والمحرر الوجيز ١٢٩/٦، دون نسبةٍ.

(٤) البحر المحيط ٢٥٦/٦، وراجع: اللباب ٣٧٢/١٣.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢٧/٢، وراجع: المحرر الوجيز ١٢٨/٦، والإملاء ٢٦/٢، والبحر المحيط ٢٥٦/٦، والدر المصون ٩٥/٨، والتحرير والتنوير ٢٩٨/٦.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٢٧/٢، والمحرر الوجيز ١٢٨/٦، وفتح الباري ٣٠٥/٦.

قال ابنُ عطيَّة معقبًا على هذا البيت: «واستعماله على هذا كثير»[١].

وقال ابنُ جني: «أمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ؛ لأنَّه الْمُمَاسَّةُ: ماسَسْتُهُ مِسَاسًا، كـ (ضاربته ضِرابًا)»[٢].

أمَّا (مَسَاسِ) - بفتح الميم وكسر السين - في قراءةِ الحسن ومَنْ معه، فقد اختلفَ في ذلك على أقوال:

أولا: ذهب سيبويه إلى أنَّه مبنيٌّ على الكسرِ، كما يُقال: اضْرِبِ الرجلَ[٣]، وقدْ تَبنَّى الزجاجُ هذا الرأيَ، وشرحه قائلا: «وبُنيتْ (مساس) على الكسرِ وأصلها الفتح لمكان الألف، ولكن (مساسِ)، و(دراكِ) مؤنثٌ فاختير الكسرُ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّك تقولُ في المؤنث: فعلتِ يا امرأة، وأعطيتك يا امرأة»[٤].

قال النحاس: «وسمعت عليَّ بن سليمان -يعني الأخفش الصغير- يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتلَّ الشيءُ من ثلاث جهات وجبَ أن يُبنى، وإذا اعتلَّ من جهتين وجب ألا ينصرف؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فـــ (مَسَاسِ، ودَرَاك) اعتلا من ثلاث جهات: منها أنه معدولٌ، ومنها أنه مؤنث وأنه معرفة، فلمَّا وجب البناء فيه وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين لالتقاء الساكنين، كما تقول: اضربِ الرجل»[٥]. ولمْ يكن هذا الرأي مُسلَّمًا به؛ إذْ ألزمه الزجَّاج إذا سمَّى امرأة بـــ (فرعون) عليه أنْ يَبنيَه، وهذا لا يقوله أحدٌ[٦].

ورَدَّهُ ابنُ جني بحجةٍ أنَّ منَ الأسماءِ ما اجتمعت فيه خمس عللٍ من موانع الصرفِ، وهو مع ذلك لم يُبنَ، وذلك كامرأة سميتها بـــ (أذربيجان)، وهذا الاسمُ اجتمعت فيه

---

(١) المحرر الوجيز ١٢٨/٦.
(٢) المحتسب ٥٦/٢.
(٣) الكتاب ٢٧٥/٣، وانظر: تفسير القرطبي ١٣٠/١٤.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٣، وانظر: إعراب النحاس ٥٦/٣.
(٥) إعراب النحاس ٥٦/٣/٢، وانظر: المقتضب ٣٦٨/٣، ٣٧١، ٣٧٤، والمقتصد ١٠٢١، وابن يعيش ٥٣/٤، والقرطبي ١٣٠/١٤.
(٦) انظر: إعراب النحاس ٥٦/٣، وشرح المفصل ٥٣/٤.

خمسة موانع هي: التصريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وما هو بمبني[(١)].

ثانيًا: أنَّ (مساسِ) بُني على الكسر؛ لأنَّه معدولٌ عن المصدر الذي هو المسَّة، كـ (فجَار) معدولاً عن (الفجرة)، وهو قولُ أبي عبيدةَ، واختيارُ المديني، قال أبو عبيدة معلِّقًا على قول الشاعر: (ألا لا يُرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسِ) :»جرٌّ بغير تنوين، وهو في موضع نصبٍ؛ لأنَّه أُجري مجرى: (قَطامِ)، و(حَذامِ)، و(نَزالِ) إذا فتحوا أوَّله«[(٢)]، وبه قال الزمخشريُّ[(٣)]، وابنُ عطيةَ؛ حيث قال: «(لا مَسَاسِ) هو معدول عن المصدر، كفجار ونحوه، وشبَّهَهُ أبو عبيدة وغيرُه بنزالِ ودراكِ ونحوه، والشبه صحيح من حيث هي معدولاتٌ، وفارقه في أن هذه عُدلتْ عن الأمر، ومساس وفجار عُدلتْ عن المصدر»[(٤)].

ثالثًا: أنَّ (مَسَاسِ) اسم فعل أمر بمعنى (امسسْ)[(٥)]، قال أبو حيان: «قال صاحب اللوامح: هو على صورة نزالِ ونظارِ من أسماء الأفعال بمعنى انزلْ وانظرْ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات، نحو: لا مالَ لك، لكنَّه فيه نفيُ الفعل، فتقديره: لا يكون منك مساس، ولا أقول مساس، ومعناه النهي، أي: لا تمسني. وظاهر هذا أن (مساسِ) اسمُ فعلٍ»[(٦)].

قال ابنُ هشامٍ: «وهذا من غرائب اللغة»[(٧)]، ولعلَّ سببَ استغراب ابنِ هشامٍ أنَّ هذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف، و(لا) التي تنفي الجنس، وتنصب النكرات لا تدخل عليها.

---

(١) انظر: الخصائص ١٧٩/١، والأمالي الشجرية ١١٦/٢.
(٢) مجاز القرآن ٢٧/٢.
(٣) انظر: الكشاف ١٠٦/٤.
(٤) المحرر الوجيز ١٢٨/٦، وانظر: البحر المحيط ٢٥٦/٦، والدر المصون ٩٥/٨، والصحاح (مسس).
(٥) انظر: الإملاء ١٢٦/٢، وتفسير القرطبي ١٣١/١٤.
(٦) البحر المحيط ٢٥٦/٦، وراجع: الدر المصون ٩٥/٨، واللباب ٣٧٢/١٣.
(٧) شذور الذهب ٩٤.

وقد عرض ابنُ جني لهذا الاعتراض، وأجاب عنه، فقال: «... لكنَّ في قراءة منْ قرأ: (لا مَساسِ) نظرًا، وذلك أنَّ (مساس) هذه كـ (نَزالِ، ودَراكِ، وحَذارِ)، وليس هذا الضرب من الكلام – أعني ما سُمِّي به الفعل – ممَّا تدخل (لا) النافية للنكرة عليه، نحو: لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك، فـ (لا) إذًا في قوله: (لا مَساسِ) نفيٌ للفعل، كقولك: لا أمسُّك، ولا أقربُ منك، فكأنَّه حكايةُ قول القائل: مَسَاسِ كدَراكِ ونَزالِ، فقال: لا مَسَاسِ، أي: لا أقولُ مَساسِ ... ولا بدَّ من الحكايةِ أنَّ تكونَ مقدَّرةً؛ ألا ترى أنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: لا اضْربْ، فتنفي بـ (لا) لفظ الأمرِ، لتنافي اجتماعِ الأمر والنهي، فالحكاية إذًا مقدَّرةٌ معتقدةٌ.

فإنْ قال قائل: فأنت لا تقول: مَسَاسِ في معنى امسسْ، فيا ليت شعري ما الذي بنيت؟

قيل: ليس هذا أولَ مُعتقدٍ معتزَمٍ تقديرًا، وإن لم يخرج إلى اللفظ استعمالا؛ ألا ترى إلى (مَلامِحَ، وليَالٍ) في قول سيبويه، و(مذاكير، ومَشَابِه)[1]، لا آحادَ لها مستعملة، وإنَّما هي مرادةٌ متصوَّرة معتقدة، فكأنَّ الواحدَ: (مَلْمَحة، ومَشْبَه، ولَيْلاة، ومِذْكار، أو مِذْكِير)، أو نحو ذلك، فكذلك: لا مَسَاسِ، جاءَ على أنَّه قد استعمل منه في الأمر (مَسَاسِ) فنفى على تصور الحكاية والقولِ، وإن لم يأتِ به مسموع، ونظائره كثيرة»[2].

وبناءً على ما سبق يترجح لديَّ أنَّ (مَسَاسِ) اسمُ فعل أمر قياسي على وزن (فَعَالِ)، قال الفراء: «وتقرأ: (لا مَسَاسِ)، وهي لغةٌ فاشيةٌ، مثل: نَزالِ، ونَظارِ من الانتظار»[3]، وقدْ سبق في كلام المديني نقلاً عن الكسائي أنَّهما لغتان، أي: قراءة العامة، وقراءة الحسن.

❋❋❋

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٨٢.

(٢) المحتسب ٢/٥٦، ٥٧.

(٣) معاني القرآن له ٢/١٩٠، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١/١١.

١١- علّة منع (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) من الصَّرفِ

اختُلِفَ في سَبَبِ مَنعِ ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ من الصَّرفِ، فذَهبَ بعضُ النَّحويين إلى أنَّهما مُنعَا الصرفَ للعلميةِ والعُجْمةِ، وذهبَ آخرونَ إلى أنّهما مُنعا الصَّرفَ للعلميةِ والتأنيثِ[١].

قال المدينيُّ: «قوله تبارك وتعالى: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[٢] .... وإنّما لمْ يُصْرفَا للتَّعريفِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّهما اسمانِ لقبيلَتينِ، وأكثرهمْ على أنَّهما اسمان أعْجميَّانِ؛ فلذلك لم يُهمزَا، ولم يُصْرفا للعُجمةِ والتَّعريفِ»[٣].

«يَأْجُوجُ ومأجوجُ» عَلَمانِ لقبيلتينِ من ولدِ يافثِ بنِ نوح -عليه السَّلام-، ويُقالُ: إنَّهما من جنسِ التَّترِ، ويَسكنانِ في الجزءِ الشَّمالي من قارةِ آسيا[٤].

وأكثرُ أهلِ العلمِ - كما ذكر أبو موسى - على أنَّهما اسمانِ أعجميانِ، مثل: طالوتَ وجالوتَ، وهاروتَ وماروتَ، ولا ينصرفان للتعريف والعُجمة[٥].

وقيل: إنَّهمَا اسْمانِ عَربيَّانِ[٦]، وقد ذكرَ الأخفشُ[٧]، والزَّجَّاجُ[٨]، وأبو عليٍّ[٩] وجْهَ

---

(١) انظر المسألة في: معاني القرآن للأخفش ٦٢١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣١٠، والحجة للفارسي ١٧٣/٥، والكشف لمكي ٧٧/٢، والتفسير البسيط ١٤١/١٤، والكشاف ٦١٤/٣، والإملاء ١٠٨/٢، والبحر المحيط ١٥٤/٦، والدر المصون ٥٤٥/٧، والتحرير والتنوير ٣٤/١٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٢/١١، والأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ٧٤، والممنوع من الصرف في اللغة العربية ٢٨٣.

(٢) سورة الكهف من الآية ٩٤، وتمامها: ﴿قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾.

(٣) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ق١، ج٣٢/١.

(٤) انظر: اللباب لابن عادل ٥٦٣/١٢، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ٤٨٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣١٠/٣، والتفسير البسيط ١٤١/١٤، والكشاف ٦١٤/٣، والإملاء ١٠٨/٢، والبحر المحيط ١٥٤/٦، والدر المصون ٥٤٥/٧، وفتح القدير ٤٢٩/٣.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ١٧٣/٥، والدر المصون ٥٤٥/٧، واللباب ٥٦٣/١٢، وفتح القدير ٤٢٩/٣.

(٧) معاني القرآن ٤٣٣، وانظر: التفسير البسيط ١٤٢/١٤، والقرطبي ٣٧٧/١٣، والبحر المحيط ١٥٤/٦.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣١٠/٣، وانظر: التفسير البسيط ١٤٢/١٤.

(٩) الحجة للقراء السبعة ١٧٣/٥، وانظر: القرطبي ٣٧٨/١٣، والنحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ٦٩٧/٢.

جوازِ كونِهما اسْمَينِ عربيَينِ، فقالوا: (مَنْ همزَ (يأجوجَ)[١] يجوزُ أنْ يكونَ عربيًا، ويكون على وزن (يَفْعُول)، مثل: (يَرْبُوع)، من أَجَّةِ النَّارِ والحرِّ، ومَنْ لم يهمزْ أمكنَ أنْ يكونَ خفَّفَ الهمزةَ فقلبها ألفًا، مثل: (راس)، وأمَّا (مأجوج) فيمن همز، فـ (مَفْعُول) من (أَجَّ)، والكلمتان من أصلٍ واحدٍ في الاشتقاق، ومن لم يهمز فيجوزُ أنْ يكونَ خفَّفَ الهمزةَ - كما ذكرنا - ويجوزُ أنْ تكونَ ألفهما زائدتينِ، ووزنهما (فَاعُول) من (يَجَّ، ومَجَّ)، والكلمتان على هذا من أصلينِ، وليسَتا من أصْلٍ واحدٍ، ويكونُ تركُ الصرف فيهما للتأنيث والتعريف؛ كأنَّه اسمٌ للقبيلتين، كـ (مجُوس)[٢].

قال أبو حيان: «وهما ممنوعا الصرفِ، فمَنْ زعمَ أنهما أعجميانِ فللعُجمةِ والعَلَمية، ومَنْ زعَم أنهما عربيان فللتأنيث والعلمية؛ لأنهما اسْمَا قبيلتين»[٣].

والراجح ما عليه أكثرُ العلماء، وهو أنَّهما علَمَانِ أعجميَّان لم يَنصرفا للعلمية والعُجْمة؛ إذْ من المقطوع به أنَّهما ليسَتا من قبائل العرب؛ فالراجحُ أنْ يكونَ اسمُ كلِّ قبيلةٍ منهما غيرَ عربيٍّ[٤]، وهذا ما اختاره أبو موسى المديني.

قال الزجاج: «... وهما اسْمانِ أعجميانِ لا ينصرفانِ؛ لأنَّهما مَعرفةٌ»[٥]، وقال الزمخشريُّ: «هما اسْمان أعْجميَّانِ بدليلِ منع الصرفِ»[٦].



---

(١) في هذينِ العَلمَين قراءتان سبعيتان: إحداهما: (يأجوج ومأجوج) بالهمز فيهما، وهي قراءة عاصم وحدَه، والثانية: (ياجوج وماجوج) بألفٍ خالصةٍ فيهما، بلا همزٍ، وهي قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٣٩٩، والحجة للقراء السبعة ١٧٢/٥، والكشف ٧٧/٢.

(٢) انظر: التفسير البسيط ١٤١/١٤، والقرطبي ٣٧٧/١٣.

(٣) البحر المحيط ١٥٤/٦، وراجع: المحرر الوجيز ٦٥٩/٥، والدر المصون ٥٤٥/٧.

(٤) انظر: الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ٧٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣١٠/٣.

(٦) الكشاف ٦١٤/٣.

١٢- (مَثْنَى، وثُلاث) بين الصَّرفِ ومنْعِهِ

اختُلِفَ في صَرفِ (مَثْنى، وثُلاثَ)، وما كان مثلهما، وعدمِهِ على قولين[١].

قال المدينيُّ: «قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٢]، أي: ثلاثًا من النِّسَاءِ، وقوله تعالى: (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ) [٣]، أي: ثلاثة من الأجنحةِ؛ لأنَّ الجناحَ مُذكَّرٌ، والأول مؤنثٌ، وثلاثٌ يُستعمَلُ فيهما على لفظٍ واحدٍ لا يُصرَفُ، ولا يَدخلُ عليه الألفُ واللامُ، وكذا أخواتها»[٤].

(مَثنى، وثُلاث)، وأمثالهما إلى العشرة[٥] كلماتٌ معدولةٌ عن ألفاظِ العدد الأصول حال كونها مكررة؛ لضربٍ من التخفيف، أو المبالغة والتكثير[٦].

فـ (مَثْنَى) معدول عن (اثنين اثنين)، و(ثُلاث) معدول عن (ثلاثة ثلاثة)، وهما ممنوعانِ من الصَّرفِ حالَ التنكير على رأي الجمُهور[٧]، فلا يجوزُ صرفُهما؛ لوجود عِلَّتي المنعِ، وهما الوصفيةُ والعدلُ[٨]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو موسى المدينيُّ.

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٣/٢٢٥، والمقتضب ٣/٣٨٠، والأصول ٢/٨٨، والكشاف ٢/١٥، وأوضح المسالك ٤/١١٢، والمقاصد الشافية ٥/٥٩٧، والدر المصون ٣/٥٦٢، وحاشية الخضري ٢/٢٣١.

(٢) سورة النساء من الآية ٣.

(٣) سورة فاطر من الآية ١.

(٤) المجموع المغيث ق١، ١/٢٧٠.

(٥) هذه الألفاظ المعدولة فيها خلافٌ، حاصله: هل يجوز فيها القياسُ أم يُقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدمُ القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازُه، والمسموعُ من ذلك أحدَ عشرَ لفظاً: (أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث وَمَثْلَث، ورُباع ومَرْبع، ومَخْمس، ولم يُسمع خُماس، وعُشار ومَعْشر). انظر: الكتاب ٣/٢٢٥، والمقتضب ٣/٣٨٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، والخصائص ٣/١٨١، وابن يعيش ١/٦٢، وشرح الكافية للرضي ١/٤١؛ والدر المصون ٣/٥٦٢، والممنوع من الصرف في اللغة العربية ٣٩٠.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٣٨١، والأصول ٢/٨٨، وأوضح المسالك ٤/١١٢، والمقاصد الشافية ٥/٥٩٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٢٢٥، وشرح الرضي ١/١٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٤/١٠٩، والهمع ١/٩٤.

(٨) هاتان العلَّتان هما المشهورتان عند النحاة، وبهما قال أكثرُهم، وهناك آراء أخرى حول عِلَّتي منعهما. يُنظر: الكتاب ٣/٢٢٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٤٩٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، والمقتصد ٢/١٠٠٨، وشرح ابن يعيش ١/٦٢، والملخص ١/٦٢٠، وشرح الرضي ١/١/١١٤، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، والمقاصد الشافية ٥/٥٩٧، والهمع ١/٩٤.

قال سيبويه: «وسألته -يعني الخليل- عن: أُحادَ وثُناءَ، ومَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ، فقال: هو بمنزلة (أُخَرَ)، إنَّما حدُّه واحدًا واحدًا، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدُودًا عن وجهه فتُرِكَ صَرفُه.

قلتُ: أفتَصرفه في النَّكرة؟ قال: لا؛ لأنَّه نكرةٌ يُوصَف به نكِرةٌ، وقال لي: قال أبو عمرو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[1] صفةٌ، كأنَّك قلتَ: أولى أجنحةٍ اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثة، وتَصديقُ قولِ أبي عمروٍ قولُ ساعدةَ بنِ جؤيَّةَ:[2]

وَعَاوَدَنِـــي دِينِـــي فَبِــتُّ كأنَّمــا   خِلالَ ضُلوعِ الصَّدرِ شِــرْعٌ مُمَدَّدُ
ولكِنمَّـــا أَهلَـــي بِـــوَادٍ أَنِيُســـهُ   ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ»[2]

يقول الأعلم: «الشاهد في ترك صرف (مَثْنَى وَمَوْحَدُ)؛ لأنَّهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين، وواحدٍ واحدٍ»[3].

ويقول أبو جعفر النَّحاس: «حجة أن (مثنى وموحَدُ) معدولان عن اثنين اثنين، وواحدٍ واحدٍ، فلا ينصرف كما لا ينصرف (ثُلاثَ ورُباع)؛ لأنه أيضًا معدول عن ثلاثة (ثلاثة)، وأربعة (أربعة)»[4].

ويقول أبو على الفارسي شارحًا قول سيبويه السابق: (قال: قُلت: أتصرفه؟ يعنى (أُحاد): «إنما لم يصرف (أُحاد) في النكرة؛ لأنَّ العدل في حال التنكير والوصف قائمان معًا فيه»[5].

---

(١) الآية الأولى من سورة فاطر.

(٢) البيتان من بحر الطويل، وهما من قصيدة لساعدة بن جؤيه يرثي بها ابنه أبا سفيان، والدين: العادة والدأب والمراد ما يعتاده من الشوق والهمّ، والشِرع بكر الشين: الأوتار مفردها شرعة، وتبغَّى الناس تطلبهم، وينظر: الكتاب ٢٢٥/٣، ٢٢٦، والمقتضب ٣٨١/٣، وديوان الهذليين ٢٣٦/١، وسيبويه والشنتمرى ١٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٥٤، وابن السيرافي ٢١٥/٢، والنكت ٤٥٣/٢، وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ص ٣٢٦، ومغنى اللبيب ١٧٩/٢، والمقتصد ١٠٠٨/٢، وابن يعيش ٦٢/١، ٨، ٧٥، والشواهد الكبرى للعينى ٣٥٠/٤، واللسان (بغى).

(٣) تحصيل عين الذهب ٤٥٤، وهامش الكتاب ١٥/٢.

(٤) شرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٣٢٧.

(٥) التعليقة ٥٠/٣، ٥١.

وأجازَ الكسائيُّ صرفَ (مَثْنى، وثلاث)، وأمثالهما[١]، وكذلك الفراءُ بشرط تجردهما من الوصفية، والذهاب بهما مذهبَ الأسماءِ، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعر:

وَإنَّ الغُـلامَ المسْـتَهامَ بِذِكْرِهِ قَتلْنَا بِهِ منْ بينِ مَثْنًى ومَوحَدِ[٢]

وبقول العربِ: «ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثُلاثًا ثُلاثًا»[٣].

وإنْ كانَ الوجهُ عندَهُ أن لا تُصْرفَ؛ لأنَّ العدلَ صفةٌ ملازمةٌ لها[٤].

وفي حال التعريف، أي: عند التسمية بهما اختلفَ النحويون في حكمهما على قولين:

الأول: أنهما ممنوعانِ من الصرفِ للعلمية والعدل، وهو قولُ سيبويه[٥]، والجمهور[٦]، وتبعهم المديني.

وحُجَّتهم أنَّ العَدلَ باقٍ، ولا أثرَ لزوالِ معناهُ، والعلميةُ محقَّقةٌ؛ فسببا المنع موجودانِ، كما أنَّه لم يُرَ شيءٌ من هذا النوع مصروفًا في كلامهم[٧].

الثاني: أنَّهما مصروفانِ، وبهذا قال الأخفشُ[٨]، والكوفيُّون[٩]، والجرميُّ[١٠]، والثمانينيُّ[١١]، وابنُ برهان[١٢]، ....

---

(١) انظر: إعراب النحاس ٤٣٤/١، وتفسير القرطبي ٣٢/٦.
(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبةٍ في: معاني الفراء ٢٥٤/١، وتفسير الطبري ٣٧٢/٦، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢٤٧/٢، والنكت والعيون ٤٤٩/١، والقرطبي ٣٢/٦.
(٣) معاني الفراء ٢٥٤/١.
(٤) انظر: السابق ٢٥٥/١، والدر المصون ٥٦٢/٣، واللباب ١٦١/٦.
(٥) انظر: الكتاب ٢٢٤/٣، ٢٢٥، والمقتضب ٣٧٧/٣.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٥/٣، والتصريح ٢١٦/٢، وحاشية الصبان ٣٥٤/٣.
(٧) انظر: مراجع الحاشية السابقة، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/٢، والهمع ٩٤/١.
(٨) ينظر: معاني القرآن له ٢٤٤.
(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٤٩/١، والارتشاف ٨٧٤/٢.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٥/٣، ونسب إليه الرضي في شرح الكافية ١٤٩/١، القول بمنع الصرف.
(١١) ينظر: الفوائد والقواعد ٥٩٩.
(١٢) ينظر: شرح اللمع له ٤٤٧/٢، ٤٤٨.

وابنُ بابشاذ[١]، وابنُ يعيش[٢]، وابنُ عصفور[٣].

وعِلَّةُ الصَّرفِ عندهم زوالُ معنى العدلِ بالتسميةِ[٤]؛ فلم يبقَ إلا علةٌ واحدةٌ، هي: العلميةُ؛ فلذا لم يُصرفا.

وما ذكروه غريب؛ إذْ لا يُوجد بناءٌ في العربيةِ يُصرفُ حالَ التعريفِ، ويُمنعُ حالَ التنكيرِ[٥].

وقدْ ذكرَ بعضُ النَّحويين[٦] أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ من أصحاب هذا الرأي، وما في (الإيضاح)[٧]، و(المسائل المنثورة) مخالفٌ لذلك؛ إذْ يقولُ في الأخير: «(أُحاد)، و(ثُناء)... لا ينصرف؛ لأنَّه معدولٌ في النكرة من (واحدٍ واحدٍ)، و(اثنينِ اثنينِ)، فلمّا عُدِلَ في حال نكرته، وسميت به صارَ فيه العدل والتعريف؛ لأنَّك نقلته إلى ما هو أثقل، وهو التعريف»[٨].

ممَّا سبقَ يَظهرُ أنَّ (مَثْنَى، وثُلاث) لا ينصرفانِ معرفتين ولا نكرتين، أمّا في حال التعريف فللعلمية والعدل، وأمَّا في حال التنكير فللوصفية والعدل، وهذا ما قرَّرَهُ المدينيُّ في نصِّه السابق.

فائدة:

نصَّ أبو موسى المدينيُّ على أنَّ (مثنى وثُلاث)، وأخواتهما لا تَدخل عليهما الألف

---

(١) ينظر: شرح الجمل له ١/٣٤٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/١٧٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/٢١٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٢.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٦، والمقاصد الشافية ٥/٦٠٠، وحاشية الصبان ٣/٣٥٤.

(٦) منهم الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٦، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢م٩١، والرضي في شرح الكافية ١/١٤٩، وأبو حيان في الارتشاف ٢/٨٧٤، وابن عقيل في المساعد ٣/٣٥، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٨/٤٠٣٩.

(٧) ٣٠٢.

(٨) المسائل المنثورة ٢٧٨.

واللامُ، وهذا ما عليه الجمهور[1]، وخالف في هذا الزمخشريُّ؛ حيث يقول: «(مثْنى وثلاثَ ورباعَ) معدولةٌ عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العَدْلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكرّرها، وهي نكرات يُعرَّفن بلام التعريف، تقول: فلان ينكح المثنى والثُلاثَ والرُّباعَ، ومحلهنَّ النصب على الحال من (ما طاب) تقديره: فانكحوا الطيبات لكم معدودات هذا العدد ثنتين ثنتين، وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا»[2].

وما ذكره الزمخشريُّ مُعتَرَضٌ من وجهين:

أحدهما: زعْمُه أنَّها تُعرَّفُ بلام التعريف، وهذا لم يذهبْ إليه أحدٌ، بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكرات.

الثاني: أنَّه مثَّلَ بها، وقدْ ولِيتْ العوامل، ولا تلي العوامل، وإنَّما يتقدمها ما يلي العوامل، ولا تقع إلا أخباراً كقوله عليه الصلاةُ والسَّلام: «صلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»[3]، أو أحوالاً، كآية النساء السابقة، أو صفات، كآية فاطر السابقة[4].



١٣- علّةُ منع (جَهَنَّم) من الصرفِ

(جَهَنَّمُ) ممنوعةٌ من الصرفِ إمَّا للعلميةِ والعجمةِ، إذا قيل: إنَّها أعجميَّةٌ، وإمَّا للعلميةِ والتأنيثِ، إذا قيل: إنَّها عَربيةٌ[5].

قال المدينيُّ: «ومن رُباعيِّهِ ما ذكره الله تعالى في القرآنِ من لفظ (جَهَنَّم)، وأكثرُ

(١) انظر: تفسير الطبري ٣٧١/٦، والبحر ١٧١/٣، والدر المصون ٥٦٢/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣، ١٧٢/٤.

(٢) الكشاف ١٥/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ٨٠/٢، وابن ماجة في الإقامة ٣٧١/١، والمسند ٢١١/١.

(٤) انظر هذا الاعتراض في: البحر ١٧١/٣، والدر المصون ٥٦٢/٣، واللباب ١٦١/٦، والأشباه والنظائر ١٥١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣، ١٧٢/٤.

(٥) انظر المسألة في: الزاهر ١٤٦/٢، وتهذيب اللغة ٥١٥/٦، والمحكم ٤٤١/٤، والمعرَّب ١٠٧، والمفردات للراغب ١٠٠، واللسان (جهنم) ١١٢/١٢، وتاج العروس (جهنم) ٢٣٦/٨، والدر المصون ٣٥٥/٢، والأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ص٣٥.

النَّحويينَ على أنَّها اسمٌ لنارِ الآخرةِ، وهي أعجميَّةٌ، لا تُجْرَى للتعريفِ والعُجمةِ، وقال آخرونَ: هو اسمٌ عربيٌّ، وسُمِّيتْ نارُ الآخرةِ به؛ لبعْدِ قعرها، وإنَّما لمْ تُجْرَ؛ لِثقلِ التَّعريفِ، وثقلِ التأنيثِ، وحكى قطرب عن رؤبة: (رَكِيَّةٌ جِهَنَّام)[1] بكسر الجيم والهاء وبفتحهما، أي: بعيدة القَعرِ، قال الجبَّانُ[2]: هو تعريبُ (كَهنَّام) بالعبرانية»[3].

اختُلِفَ في أصل (جَهَنَّمَ) على قولين:

الأول: أنَّه اسمٌ أعجميٌّ، ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلمية والعجمةِ، وهو قولُ يونسَ، وأكثر النحويين[4]. وقالوا: هو عَلَمٌ عِبرانيٌّ أصلُه: (كَهَنَّام) – كما نقله أبو موسى المدينيُّ عن الجبَّان – وقدْ عُرِّبَ بإبدالِ الكافِ جيمًا وإسقاطِ الألفِ، أو أصله (كي هِنَّوم)، أو (جي هَنَّم)، أي: وادي البكاء والعذاب[5]. وذهبَ بعضُ العلماءِ إلى أنَّ هذا العلم فارسيٌّ مُعرَّبٌ، واختار ذلك الفيروزابادي[6].

وحجة هذا القول:

١– امتناع صرف (جهنَّام) في بيت الأعشى:

دَعَوْتُ خَلِيلِي مِسْحَلا وَدَعَوْا لَهُ ... جَهَنَّـــامَ جَدْعًا للهَجِينِ المذَمَّمِ[7]

---

(١) في الزاهر ١٤٦/٢: (قال قطرب حُكي لنا عن رؤبة أنَّه قال: (ركيَّة جهنام)، يريد: بعيدة القعر)، وانظر: المعرب ١٠٧.

(٢) هو أبو منصور الجبان، محمد بن علي بن عمر، أديب لغوي شاعر، من أهل الرّي، كان من ندماء الصاحب بن عباد، كان حيًّا سنة ٤١٦هـ. انظر: تكملة الإكمال، لأبي بكر البغدادي ٧٤/٢، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لشمس الدين القيسي الدمشقي ٨٥/٢.

(٣) المجموع المغيث ق١، ٣٨٢/١.

(٤) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ١٤٦/٢، وتهذيب اللغة ٥١٥/٦، والمحكم ٤٤١/٤، والمعرب ١٠٧، والمفردات للراغب ١٠٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٥٥/٢، والمعرب (ف) ٢٥٠، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ١٠٩، وغرائب اللغة العربية ٢١١.

(٦) انظر: بصائر ذوي التمييز ٤٠٦/٢، وراجع: الصحاح (جهنم).

(٧) من الطويل، وانظر: ديوان الأعشى ١٧٥، والزاهر ١٤٦/٢، والصحاح ١٨٩٢/٥، والمحكم ٤٤١/٤، والمعرب ١٠٨، واللسان ١١٢/١٢، والتاج ٢٣٥/٨ (جهنم).

فلم يصرف، فتكون (جَهنَّم) على هذا لا تصرف للتعريف والعجمة(١).

٢- أنَّه لو كان عربيًّا لكان على وزن (فَعَنَّل)؛ لأنَّه يكون في تلك الحال مشتقًّا من الجهامة، وهي الكراهة والغلظةِ، وهذا الوزنُ لا يُوجد في كلام العرب إلا قليلا(٢).

الثاني: أنّه اسمٌ عربيٌّ، ويكون امتناعُ صرفِهِ للتعريف والتأنيث(٣).

واحتجَّ هؤلاءِ بحكاية رؤبة أنّه قال: (رَكيَّةٌ جهنَّام)، يريد: بعيدة القعر(٤)، وبهذا المعنى استدلَّ أبو موسى المدينيُّ على عربيَّتِها، قال ابنُ بري: «مَنْ جعلَ (جهنَّم) عربيًّا احتجَّ بقولهم: (بئرٌ جهنَّام)، للبعيدة القعر، ومنه سُميت جهنم، وهذا يدل على أنها عربية»(٥).

والقائلون بذلك اختلَفوا في نونِها: هل هي زائدةٌ أم أصليةٌ؟ فالصحيحُ أنها زائدةٌ ووزنُها (فَعَنَّل) مشتقةٌ من (رَكيَّةٌ جَهْنام)، أي: بعيدةُ القَعْر، وهي من الجَهْم، وهو الكراهةُ(٦)، وقيل: بل نونُها أصليَّةٌ، ووزنُها (فَعَلَّل) كـ (عَدَبَّس)؛ لأنَّ (فعنَّلاً) مفقودٌ في كلامِهم، وهذا غيرُ مُسلَّمٌ به، قال السمينُ الحلبيُّ: «لكنَّ الصحيحَ إثباتُ هذا البناءِ، وجاءَتْ منه ألفاظٌ، قالوا: (ضَغَنَّط) من الضَّغاطة، وهي الضخامة، و(سَفَنَّج)، و(هَجَنَّف) للظَّلِيم، والزَّوَنَّك: القصير، سُمِّي بذلك لأنه يَنْزَوِكُ في مِشْيَتِهِ أي: يَتَبَخْتَرُ»(٧)، وعلى هذا تكونُ نارُ الآخرة مُسمَّاةً بهذا الاسمِ على سبيل التشبيه؛ لكونها بعيدةَ القعرِ(٨).

والذي يظهرُ أنّ القول الثاني هو الراجحُ، قال الشيخ العلامة أحمد شاكر: «إنَّ المعنى الأصلي للمادة: (بعيدة القعر)، وهذا مع ما نُقِلَ عن رؤبةَ يُرجِّحُ الجزمَ بأنَّ الكلمةَ عربيَّةٌ،

(١) انظر: الزاهر ٢/١٤٦، واللسان ١٢/١١٢، وتاج العروس ٨/٢٣٦ (جهنم).
(٢) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/٢٩٦، والأشباه والنظائر ٤/١٨٧.
(٣) انظر: الزاهر ٢/١٤٦، والمجموع المغيث ق١، ١/٣٨٢، وتهذيب اللغة ٦/٥١٥، والمعرب ١٠٧، واللسان ١٢/١١٢، وتاج العروس ٨/٢٣٦ (جهنم).
(٤) انظر: مراجع الحاشية السابقة.
(٥) انظر: الصحاح، وتاج العروس، واللسان (جهنم).
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٥، واللباب ٣/٤٦٦.
(٧) انظر: المرجعين السابقين، ويراجع: البحر المحيط ٢/١٠٨، ١٠٩.
(٨) انظر: إعراب ثلاثين سورة ٨٣، وتفسير البيضاوي ٢/٢٩٦.

ولا يعكر عليه مقاربة اللفظةِ العبرانية لها؛ لأنَّ العبرانيةَ أختُ العربيةِ، بلْ لعلَّها فرعٌ مُحرَّفٌ عن العربيةِ، والعربيةُ أقدمُ منها بدهرٍ طويلٍ»[١].

وما اسْتُدلَّ به من قول الأعشى، لا يَصِحُّ الاستدلالُ به إلا على قولِ مَنْ قالَ: إنَّه لقبُ عمرو بن قطن من بني سعد بن قيس بن ثعلبة، الذي كان يُهاجي الأعشى[٢]، أو أنّه أخو (هريرة) التي يتغزّل بها[٣]، ولذلك قال ابنُ الأنباري: «فتركه إجراء (جهنَّام) يدلُّ على أنَّه أعجميٌّ»[٤].

والذي يُضعِّفُ القول بأنها أعجمية أنَّ (جهنَّام) في بيت الأعشى يَحتملُ أنَّه مُنِعَ الصرفَ للعلمية والتأنيث، وأنّ (جهنام) اسمٌ لتابعةِ الشاعرِ المقاومِ للأعشى[٥]، وهذا ما رجَّحه الشيخ أحمد شاكر[٦]، كما أنَّه يُمكن أن يكون البيت ضرورة.

هذا: وقد ذكر أبو موسى المدينيُّ القولين في المسألة، ويُفهم من سياقِ كلامه أنَّه يميل إلى القول بأنَّها عربية؛ حيثُ استدلَّ بحكاية قطرب عن رؤبة.



١٤- صرف (مِصْر)

جاءتْ (مِصْر) في كتاب الله – عزَّ وجلَّ – ممنوعةً من الصرفِ إلا في موضعٍ واحد، هو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾[٧]؛ ولذا اختلف النحويون في حكم صرفِها[٨]، وقد أشار المدينيُّ إلى ذلك في مَعْرِض حديثه عن الآية الكريمة السابقة، قال:

(١) المعرب ١٠٧، حاشية (٨).
(٢) انظر: الاشتقاق ٣٥٤، والصحاح، والمحكم (جهنم).
(٣) انظر: المحكم ٤/٤٤١ (جهنم).
(٤) الزاهر ٢/١٤٦، وانظر: المعرب ١٠٨، واللسان ١٢/١١٢ (جهنم).
(٥) انظر: ليس في كلام العرب ١٤٠، والصحاح، واللسان (جهنم).
(٦) انظر: المعرب ١٠٨، حاشية (٤).
(٧) سورة البقرة من الآية ٦١.
(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢، ومعاني القرآن للزجاج ١/١٤٤، والكشاف ١/٢٧٥، والتفسير البسيط ٢/٥٨٦، والمحرر الوجيز ١/٢٣٠، والبيان ١/٨٧، والقرطبي=

«قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾، إذا لم يُرد مِصرًا بعينه كان نكرةً، وجازَ نصبُه وتنوينه، وإذا أريد به المصرُ المعروفُ كان نصبًا بلا تنوين، وقدْ قُرِئَ بهما»[1].

جُمهور الناس يقرؤون (مِصْرًا) - في الآية الكريمة السابقة - بالتنوين، وهو خطُّ المصحفِ، وخرَّجَها المدينيُّ على أنَّه لم يُردْ مِصْرًا بعينه، وقرأ الحسنُ، وأبان بن تغلب وغيرهما (مِصْرَ) بترك الصرفِ، وكذلك هي في مصحفِ أبي بن كعبٍ، وخرَّجَها المدينيُّ على أنَّه أراد المصرَ المعروفَ[2].

قال سيبويه: «وبلغنا عن بعض المفسِّرينَ أنَّ قوله عزَّ وجلَّ: (اهْبِطُوا مِصْرَ)، إنَّما أراد مِصْرَ بعينها»[3].

والمسألةُ تحتاج إلى مزيدٍ من الإيضاح والبيان، فأقول: اختلفتْ كلمةُ النحويين والمفسرينَ في حكم صرفِ (مِصْرَ) على قولين:

الأول: الجوازُ؛ لأنَّه عَلَمٌ ثلاثيٌّ ساكن الوسط؛ فإنْ أُريدَ به البلد أو القطر صُرِفَ؛ لكونه علمًا لمذكر، وإنْ أريد به البلدةُ أو المدينةُ جاز فيه الصرفُ لكونه ساكنَ الوسط، كـ (هِنْد، ودَعْد)، وجاز منعُه من الصرف للعلمية والتأنيث، وبه قال الكسائيُّ[4]، والأخفش[5]، وابن قتيبةَ[6]، والزمخشريُّ[7]، والواحديُّ[8]، وغيرُهم[9].

وعلَّلوا ذلك بخفتها بسكون وسطها، فقاومت هذه الخفة أحدَ السببينِ المانعَينِ

=١٥٣/٢، والإملاء ٣٩/١، وتفسير ابن أبي الربيع ٤٥١/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/١، والأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ٢٦، ١٠١.

(١) المجموع المغيث ٢١٣/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٦، ومعاني الفراء ٤٣/١، والتفسير البسيط ٥٨٧/٢، والمحرر الوجيز ٢٣٠/١، والقرطبي ١٥٣/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/١، واللباب ١٢٠/٢.

(٣) الكتاب ٢٤٢/٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١، والتفسير البسيط ٥٨٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن له ٩٩/١، ١٠٥، ١٠٦، ٢٣٠، وراجع: المحرر الوجيز ٢٣٠/١.

(٦) ينظر: أدب الكاتب ٢٨٢، ٢٨٣.

(٧) ينظر: الكشاف ٢٧٥/١، وراجع: البحر المحيط ٣٩٧/١.

(٨) ينظر: التفسير البسيط ٥٨٨/٢.

(٩) انظر: الإملاء ٣٩/١، وشرح ألفية ابن معط ٤٦٢/١، والفخر الرازي ١٠٧/٣.

للصرف، وهما العلميةُ والتأنيث، وهي عندهم كـ (هِنْدٍ)، و(دَعْدٍ) في جواز صرفهما[(١)]، قال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[(٢)]

فصرف (دعْد) الأولى، ولم يصرف (دعْد) الثانية؛ لأنَّه اسمٌ ثلاثيٌّ ساكنُ الوسط خفيفٌ، فاحتمل الصرفَ في المعرفةِ، وإنْ كان مؤنثًا؛ لخفَّتِه[(٣)].

ويُبيِّنُ ذلك سيبويهِ بقوله: «اعْلمْ أنَّ كلَّ مؤنثٍ سمَّيته بثلاثةِ أحرفٍ متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإنْ سمَّيته بثلاثةِ أحرفٍ فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا، أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنث، كـ (سعاد)، فأنت بالخيار: إنْ شئتَ صرفته، وإنْ شئتَ لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء، نحو: قِدْر، وعَنْز، ودعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد»[(٤)].

ويقول ابنُ يعيش: «اعلمْ أنَّ ما كانَ ساكنَ الوسطِ من الثلاثيِّ المؤنث إذا كان معرفةً، فالوجهُ منعُه الصرفَ؛ لاجتماع السببين فيه، وقد يَصرفه بعضهم؛ لخفته بسكون وسطه، فكأنَّ الخفَّةَ قاومت أحدَ السببين فبقي سببٌ واحدٌ فانصرف»[(٥)].

الثاني: المنع، وبه قال الخليلُ[(٦)]، وسيبويهِ[(٧)]، والفراءُ[(٨)]، والزجاجُ[(٩)]، ....

---

(١) انظر: إعراب النحاس ١/٢٣٢، وشرح المفصل ١/٧٠، والإملاء ١/٣٩، والدر المصون ١/٣٩٥.

(٢) البيت من المنسرح، ومختلف في نسبته، فهو لجرير في: لسان العرب (دعد)، وهو في ملحقات ديوانه ١٠٢١، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في: ملحق ديوانه ١٧٨، ولهما في: الحلل ٢١٥، وهو بلا نسبةٍ في الكتاب ٣/٢٤١، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٥٠٨، وشرح المفصل ١/٧٠، والكامل ١/٣١٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٤١، وتحصيل عين الذهب ٤٥٧، وشرح المفصل ١/٧٠.

(٤) الكتاب ٣/٢٤٠، ٢٤١.

(٥) شرح المفصل ١/٧٠.

(٦) ينظر: العين ٧/١٢٣، وإعراب النحاس ١/٢٣٢، وتفسير القرطبي ٢/١٥٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٢٤٢، وإعراب النحاس ١/٢٣٢، والمحرر الوجيز ١/٢٣٠، وتفسير القرطبي ٢/١٥٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن له ١/٤٢، ٤٣، والتفسير البسيط ٢/٥٨٧.

(٩) معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٢، والتفسير البسيط ٢/٥٨٦.

والأنباريُّ[١]، والنحاسُ[٢]، ومكيٌّ[٣]، وأبو حيانَ[٤].

قال أبو جعفرٍ النحاسُ: «وسيبويه والخليل والفراء لا يُجيزون هذا، (أي: صرف (مِصْر)؛ لأنَّك لو سمَّيتَ امرأةً بـ (زيد) لم تصرفْ»[٥].

ويُقوي هذا القولَ إجماعُ الجمهور[٦] على منع صرفها في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[٧].

واختلف هؤلاء في سبب منعها على ثلاثة أقوال:

١- أنَّها اسمٌ منقولٌ من المذكرِ إلى المؤنث، فحصلَ بنقلهِ ثقلٌ عادلَ خفةَ اللفظِ[٨]، وإلى هذا ذهب أكثرُهم[٩].

قال ابنُ القواسِ: «... وقيل: إنَّ (مصر) في الأصل مذكر ثمَّ نُقل من التذكير إلى التأنيث، وسمِّيَ به البلدةُ المعروفة، فصار فيه التعريف والتأنيث، والنقل من الأخف إلى الأثقل وهو المؤنث، فعلى هذا يمتنع من الصرف مطلقًا على رأي»[١٠].

٢- ذهب الفراء إلى أنَّ المانع لها هو كونها اسمَ بلدةٍ، وأسماء البلدان عنده لا تصرف خفَّتْ أو ثقُلتْ، بخلاف أسماء النِّساءِ إذا خفَّتْ كـ (هِنْد)، و(دَعْد) فإنَّها تُصرف؛ لترددها وكثرةِ التسمية بها، وأسماء البلدان لا تكاد تتردد[١١].

٣- اجتماع علة العجمة مع العلتين السابقتين؛ فقد قيل: إنَّ أصلها أعجميٌّ[١٢]،

(١) ينظر: المذكر والمؤنث ٣٧/٢.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٠/١، ٦٥١/٢.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٩٧/١.
(٥) إعراب النحاس ٢٣٢/١، وراجع: تفسير القرطبي ١٥٣/٢.
(٦) انظر: الدر المصون ٣٩٥/١، واللباب ١٢٠/٢، واللامع العزيزي ١٧٧/١، ١٧٨.
(٧) سورة يوسف من الآية ٩٩.
(٨) انظر: المقتضب ٣٥١/٣، وشرح ألفية ابن معط ٤٦٤/١.
(٩) انظر: الحاشية السابقة، ومعاني الزجاج ١٤٤/١، وإعراب النحاس ٢٣٢/١، ومشكل مكي ٥٠/١.
(١٠) شرح ألفية ابن معطٍ ٤٦٤/١.
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/١، وراجع: التفسير البسيط ٥٨٧/٢.
(١٢) قيل: إنَّها معرَّبة عن (مصرائيم)، أو (مصرايم)، وهو اسمٌ لابن نوح أول من اختطها. انظر: الكشاف ٢٧٥/١، والبيضاوي بحاشية الشهاب ١٦٨/٢، والدر المصون ٣٩٥/١، واللامع العزيزي ١٧٧/١، ومعجم البلدان ١٣٧/٥.

والعجمة وإنْ كانت لا تمنع صرف الثلاثي إلا أنَّ وجودها أدى إلى تقوية السببين، وهذا قول أبي حيان[١].

ووجّه المانعون صرف (مصْر) في قوله تعالى: (اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ) بما يلي:

١-أنَّه نكرةٌ؛ إذْ يُقصدُ مِصْرٌ غيرُ معيَّنٍ، والمصرُ في الأصل: الحد الفاصل بين الشيئين، فسُمِّي البلدُ العظيمُ مصرًا؛ لاشتماله على المصور، وهي الحدود[٢]، وبهذا قال المدينيُّ.

٢- أنَّه جُعِلَ علمًا للمكان، فزالت بذلك علة التأنيث[٣].

والتوجيه الأول أجودُ الوجهين؛ إذْ قال به أكثرُ المفسرين[٤].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ الألفَ التي في (مِصْرًا) ألفٌ يُوقف عليها، فإذا وصلتَ في القراءة لم تُنَوَّن[٥]، فهي شبيهة بالألف التي في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[٦]، و﴿قَوَارِيرَاْ﴾[٧].

ولعلَّ الأوْلى منع صرف (مِصْر)؛ لوجود علّتى المنع، قال الزجاج: «وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أنَّ الاختيار ترك الصرف»[٨]، وقال الأشموني: «... والمنع أحقُّ، ومَنْ منعَ نظر إلى وجودِ السببين، ولم يعتبرِ الخفَّةَ»[٩].

❋❋❋

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٩٧/١.

(٢) انظر: العين ١٢٣/٧، ومعاني الفراء ٤٣/١، ومعاني الزجاج ١٤٤/١، والمذكر والمؤنث ٣٧/٢، وإعراب النحاس ٢٣٢/١، ومشكل مكي ٥٠/١، والبيان ٨٧/١، والإملاء ٣٩/١.

(٣) انظر: معاني الزجاج ١٤٤/١، والمحرر الوجيز ٢٣٠/١، والبحر المحيط ٣٩٧/١، والدر المصون ٣٩٥/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٩٧/١، وتفسير ابن كثير ١٤٥/١، والدر المنثور ٣٨٧/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/١، ٤٣، والتفسير البسيط ٥٨٧/٢.

(٦) سورة الإنسان من الآية ٤.

(٧) سورة الإنسان من الآية ١٥.

(٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩.

(٩) شرح الأشموني على الألفية ٢٥٤/٣.

المبحث الثاني
المسائل النَّحوية في الأسْماء في غريب الحديث

١٥- إعراب المسمَّى بجمع المذكر السالم

حملَ النحاةُ على جمع المذكر السَّالم أربعةَ أنواعٍ أُعربتْ بالحروف، وليستْ جمعَ تصحيحٍ، ومنها: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع المستوفي للشروط، ومِمَّا أُلحِقَ به، نحو: (زيدون) مُسمًّى به، و(عِلِّيُّون) ملحق بهذا الجمع، وللنحاةِ في إعراب هذا النوع أقوال[١]، أشار إلى بعضها المدينيُّ فقال: «في حديث أبي وائلٍ: (شَهِدتُ صِفِّينَ، وبئستْ الصِّفُّونَ)[٢]، إنَّما أعربه؛ لأنَّه أجراه مُجرى الجمع، كقوله: دخلت فَلَسْطين، وهذه فَلَسْطون، ومثله: سَيْلَحُون، وقِنّسْرون، ومن هذا النحو قوله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[٣].

و(صِفِّين): ماء بين العراق والشام، كانت بها وقعةُ عليٍّ ومعاوية، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»[٤].

لا يجمعُ بالواوِ والنون إلا المذكر العاقل[٥]، عَلمًا أو صفةً بشروطهما، قال ابنُ السَّراج: «وهذا الجمع مخصوص به مَنْ يعقل»[٦]، وهناك أعلامٌ جاءت مسمًّى بها على بناء جمع المذكر السالم، وللنحاةِ في إعرابها أقوالٌ على النحو الآتي:

أولًا: إعرابه إعرابَ جمع المذكر السالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وهو اختيار المدينيِّ، وقد خرَّج عليه الحديث السابق، وهذا الوجه هو الأجود عند سيبويه[٧]،

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٣٢، والمقتضب ٣/٣٣٢، والأصول ٢/١٠٦، وشرح ألفية ابن معط ١/٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٦، وأوضح المسالك ١/٥٢، والتصريح ١/٧١، والهمع ١/١٦٥، وحاشية الخضري ١/٤٤.

(٢) انظر: فتح الباري ١٣/٢٩٦، ومصنف ابن أبي شيبة ١٥/٢٩٤، والهمع ١/١٦٥.

(٣) سورة المطففين الآيتان ٨١، ٩١.

(٤) المجموع المغيث ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٤، وشرح المفصل ٥/٣.

(٦) الأصول ١/٤٧.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٣٢.

والمبرد[١]، وغيرهما[٢]، وأفاد الزجاج بأنَّ هذا الوجه هو قول أكثر النحويين وأبينها[٣]، وهو الأفصح عند الأنباري، كما عدَّه السيوطيُّ اللغةَ الفصحى[٤].

قال المبرد: «فإنَّ كلَّ ما كان على بناء الجمع من الواحد فإعرابُه كإعراب الجمع، ألا ترى أنَّ (عشرين) ليس لها واحد من لفظها، وإعرابها كإعراب (مسلمين) واحدهم (مسلم)، وكذلك جميع الإعراب، وتقول: هذه فلسطون يا فتى، ورأيت فلسطين يا فتى، هذا القول الأجود»[٥].

ثانيًا: معاملتها معاملة (غسلين) بإلزامها الياء، وجعل الإعراب على النون منونةً[٦]، نحو: هذا زيدونٌ، ورأيتُ زيدينًا، ومررتُ بزيدينٍ، وإذا كان الاسم أعجميًّا أُعربَ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو: هذه قِنَّسرينُ، وسكنتُ قِنَّسرينَ، ومررت بقنسرينَ.

قال المبرد: «ومن قال: هذا رجلانُ فاعلم، قال في رجل يسمى بقولك: مسلمون: هذا مسلمينٌ فاعلم، فجعل الإعراب في النون»[٧].

ثالثًا: إجراؤُه مُجرى (عَرَبُون) في لزوم الواوِ، وجعل الإعراب على النون منونةً[٨]، نحو: هذا زيدونٌ، ورأيتُ زيدونًا، ومررت بزيدونٍ.

ومن شواهده قول الشاعر:

طَـالَ لَيلـي وبِـتُّ كالمجنُونِ   واعْترتْني الهمومُ بالماطرونِ[٩]

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٣٦، والكامل ٢/٦٣٤.
(٢) انظر: شرح المفصل ٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٦، وتعليق الفرائد ١/٢٣٩.
(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٣٠٠.
(٤) انظر: همع الهوامع ١/١٦٥.
(٥) الكامل ٢/٦٣٤، وراجع: المقتضب ٤/٣٦.
(٦) انظر: الكامل ٢/٦٣٣، والمقتضب ٣/٣٣٢، وما ينصرف ١٦٣، وكتاب الشعر ١/١٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٧.
(٧) المقتضب ٤/٣٦.
(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٩٦.
(٩) اختلف في قائله، فقيل: إنه أبو دهبل الجمحي، وقيل: إنه عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقد صحح ابنُ بري نسبته لأبي دهبل الجمحي. انظر: المقاصد النحوية ١/١٤٥، ١٤١، والتصريح ١/٧٦، وهو من شواهد: الكتاب للسيرافي ٢/٣٤، والخصائص ٣/٢١٦، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٨، وأوضح المسالك ١/٥٣.

حيث جاءت (الماطرون) معربة بالحركات، فهي مجرورة بالكسرة مع لزوم الواو[١].

قال الزجاج: «ولا أعلم أحدًا قال هذا إلَّا محمَّد بن يزيد - رحمه الله - فإنَّه أنبأنا بهذا القياس»[٢]، وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ، وأنَّ الحملَ عليه ضعيفٌ[٣].

وردَّه أبو عليٍّ بأنَّه لم يعلمه جاء في شيء عن العرب[٤]. والصحيح أنَّه وردَ عنهم، كالبيت السابق، وقد ذكره ابن سيده، ونقل ابنُ مالك عن السيرافي أنه ثابت في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة، وذكر أنَّ العرب تقول: (الياسمون) في حال الرفع والنصب والجر، وأنَّهم يقولون: ياسمونَ البرِّ، فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها[٥].

رابعًا: التزام الواو مطلقًا، مع فتح النون في الأحوال كلها غير ساقطة في الإضافة، وقد أثبت هذا الوجه أبو سعيد السيرافي، وذكر أنه ثابت في كلام العرب، «كأنَّهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية، وألزموه طريقة واحدة»[٦]، واستدلَّ لهذا الوجه بقول الشاعر:

ولَهـــا بالماطـــرونَ إذا أكلَ النَّملُ الذي جمعَا[٧]

إذْ لزمت كلمة (الماطرون) الواو وفتح النون، مع كونها مجرورة بحرف الجر، والإعراب مقدَّر على الواو.

---

(١) الكامل ٦٣٤/٢، وراجع: المقتضب ٣٦/٤.
(٢) انظر: أوضح المسالك ٥٣/١، وعدة السالك ٥٤/١.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٨٦/١.
(٤) انظر: كتاب الشعر ١٥٩/١، وراجع: شرح الكافية ١٤٠/٢.
(٥) انظر: المخصص ١٠٤/١٧، وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١، ١٩٨.
(٦) شرح الكتاب ٣٤/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧/١، والتصريح ٧٦/١.
(٧) البيت ليزيد بن معاوية، وانظر: ديوان الأحوص ٢٧٥، والكامل ٤٩٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢، وكتاب الشعر ١٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١، والتصريح ٧٦/١، والبهجة المرضية ٥٤.

وهذا الوجه معترض عليه من وجهين:

أحدهما: ورود الإعراب في وسط الكلمة، ومحله آخرها. وثانيهما: تقدير الإعراب على الواو في الأسماء[١].

وقد ذكر السيرافي أنَّ من العرب مَنْ يرويه (بالماطرونِ) إجراء له مجرى (زيتون)، وهذا عنده الأجود[٢].

خامسًا: إجراؤه مجرى (هارون) في لزوم الواو، وكون الإعراب على النون، مع منعه من الصرف؛ للعلمية وشبه العجمة[٣].

والذي يظهر لي أنَّ كلَّ هذه الأوجه ثابتة، وإنْ كان الأول - وهو ما عليه المدينيُّ - أجودَها وأقواها، ثمَّ الثاني، وذلك لما يأتي:

١- أنَّ إعرابه بالحروف هو الوارد في السماع، قال المبرد: «وفي القرآن ما يصدق ذلك، قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾»[٤].

٢- قال أبو عليٍّ الفارسي: «إنَّ إثبات الياء أولى من ثبات الواو؛ لأنَّه قد ورد في قول الله تعالى: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾»[٥]، وقال الرضي: «وأمَّا بعد العَلَميةِ فكون النون مُعتقب الإعراب شائع في الاختيار»[٦].

٣- ينبغي أن يصح ثبوت الواو قياسًا على ثبوت الياء[٧].

***

(١) انظر: حاشية الشيخ يس ٧٦/١.
(٢) انظر: شرح الكتاب ٣٤/٢.
(٣) انظر: التصريح ٧٥/١، والهمع ١٦٦/١، وحاشية الخضري ٤٤/١.
(٤) الكامل ٦٣٥/٢.
(٥) سورة الحاقة الآية ٣٦، وانظر: كتاب الشعر ١٥٩/١.
(٦) شرح الكافية ١٨٥/٢.
(٧) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٠.

١٦- الوصل بين ضميرين مختلفين رتبةً

إذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة؛ فإنْ اختلفت الرتبة وجب غالبًا تقديم الأخصِّ، فيقدم المتكلم ثمَّ المخاطَب ثم الغائب، نحو: الدرهم أعطيتكه، فإنْ أُخِّرَ الأخصُّ ففي فصله ووصله خلافٌ بين النحاة[١]، عرض له المدينيُّ فقال: «في حديث عثمان: (أُراهم أَراهُمُني الباطلُ شيطانًا)[٢]، فيه شذوذان:

أحدهما: أنّ ضميرَ الغائبِ إذا وقعَ متقدِّمًا على ضمير المتكلم والمخاطب، فالوجه أنْ يُجاءَ بالثاني منفصلًا، نحو: أعطاهُ إيَّايَ.

الثاني: أنَّ الواوَ حقُّها أنْ تثبُت مع الضمائر، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٣]، إلَّا ما ذكر أبو الحسنِ من قول بعضهم: أعطيتُكمه)»[٤].

ذهب جمهورُ النحويين إلى أنَّه إذا كان عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخَرَ أعرفَ منه مقدَّمٍ عليه وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الوجهان: الاتصال والانفصال، على تفصيلٍ لهم في ذلك[٥]، فلو كان هذا الضميرُ غيرَ أعرفَ، أي: غير أخصّ[٦] وجب الفصل، نحو: أعطاهُ إيَّاك، أو إيَّاي، أو أعطاك إياي؛ لأنَّه مع الاتصال يجب تقديم الأخصّ، فمع تقديم غير الأخصّ يجب الانفصال[٧].

قال سيبويه: «فإنْ بدأتَ بالغائب فقلت: أعطاهُوكَ، فهو من القبح وأنَّه لا يجوزُ،

---

(١) انظر: شرح الرضي ق٢، ج١/ ١٥١، وأوضح المسالك ١/ ٩٠، وملهبعدها، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١٠، والأشموني ١/ ١١٧، والهمع ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر حديث عثمان في: الفائق في غريب الحديث والأثر ٢/ ٦٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٣، والتصريح ١/ ١١٣، والهمع ١/ ٢١٢، وعدة السالك ١/ ١٠٤.

(٣) سورة هود من الآية ٢٨.

(٤) المجموع المغيث ق٢، ج١/ ٧١٨، ٧١٩.

(٥) انظر هذا التفصيل في: أوضح المسالك ١/ ٩٧، والتصريح ١/ ١١٠، والهمع ١/ ٢١٢.

(٦) ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضميرُ المخاطَب أخص من ضمير الغائب. انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٣، والهمع ١/ ٢١٢.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤، وشرح الرضي ق٢، ج١/ ١٥١، وأوضح المسالك ١/ ٩٧، والمقاصد الشافية ١/ ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٣.

بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدِئ بهما قبل المتكلِّم، ولكنَّك إذا بدأتَ بالغائبِ قلتَ: قد أعطاهُ إيَّاكَ»[١].

وأجاز المبرد[٢]، وكثيرٌ من القدماء[٣] تقديم غير الأخصّ مع الاتصال، نحو: أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجحٌ، لا واجب.

قال السيوطي: «وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء إلى أنَّ الفصلَ مع التأخير أحسن، لا واجب، وأنَّ الاتصال أيضًا جائزٌ، نحو: أعطيتهوك»[٤].

وقدْ حكى سيبويه عن النحاةِ تجويزَ هذا الاتصال، قال: «وأمَّا قول النحويين: قدْ أعطاهُوكَ وأعطاهُوني، فإنَّما هو شيءٌ قاسوه لم تَكَلَّمْ به العربُ، ووضعوا الكلامَ في غير موضعه، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّمَ به كان هَيِّنًا، ويدخل على مَنْ قال هذا أنْ يقول الرجلُ إذا منحته نفسَه: قد منحتنيني، ألا ترى أنَّ القياسَ قدْ قبُح إذا وضعتَ (نِي) في غير موضعها»[٥].

وإنَّما لم يَجِئْ في الثاني الاتصال، ههنا سماعًا؛ لأنَّ الثاني أشرفُ من الأول، بكونه أعرفَ منه، فيأنف من كونه متعلقًا بما هو أدنى منه، والذي جوَّزَ ذلك قياسًا، لا سماعًا؛ نظرًا إلى مُجرَّد كون الأول متَّصلا[٦].

وذهب الفراء إلى تعيّن الانفصال إلّا أنْ يكونَ ضمير مثنى، أو ضمير جماعة ذكور، فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصال أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، ووافق الكسائي الفراء، وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث، نحو: الدراهم أعطيتُهنَّكُنَّ[٧].

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٤، وانظر: شرح الرضي ق٢، ج١/١٥١.
(٢) انظر: الكامل بشرح رغبة الآمل ٨/١١، وشرح المفصل ٣/١٠٥، وشرح الرضي ق٢، ج١/١٥١، والتصريح ١/١١٣، والهمع ١/٢١٢.
(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/١١٣، والهمع ١/٢١٢.
(٤) الهمع ١/٢١٢.
(٥) الكتاب ٢/٣٦٤، ٣٦٥.
(٦) انظر: شرح الرضي ق٢، ج١/١٥١، وشرح ابن عقيل ١/١٠٣.
(٧) انظر: همع الهوامع ١/٢١٢.

وبناءً على ما سبق فما جاء في حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس شاذًّا، كما ذهب المدينيُّ، بل هو جيدٌ عند المبرد[١]، وقُدامى النحاة، أو نادرٌ، كما قال الشيخ خالد الأزهريُّ: «وأمَّا قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أراهمُني الباطلُ شيطانًا) فنادرٌ، والأصل: أراهم الباطلُ إيَّاي شيطانًا، والمعنى: أرى الباطلُ القومَ أنِّي شيطانٌ»[٢].



١٧- إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر

إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهرٍ، فاللغةُ المشهورةُ فيه أنَّه يلزم الإفرادَ، سواء أكان الفاعل مفردًا، أم مثنى، أم جمعًا.

وقد وردتْ جملةٌ من الشواهد طابق فيها الفعل المتقدم فاعلَه في حالتي التثنية والجمع، ومن هذه الشواهد ما ذكره المدينيُّ بقوله: «في حديث الحسن: (وأَعْمَدَتَا رِجْلَاه)، أي: صيَّرتاه عميدًا، وهو المريض الذي لا يستطيع أن يثبتَ على المكان حتى يُعمَد من جوانبه لطول اعتماده في القيام عليهما، فعيل معنى مفعول.

وقيل: عمدتُ الشيءَ: أقمته، وأعمدته: جعلت تحته عمادًا، الألف للتثنية لا للضمير، وهي لغة طيِّىء»[٣].

الفعل إذا أسند إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنى أو جمع وجب تجريدُه من العلامة الدالة على التثنية أو الجمع، فيكون

حكمه مع المثنى أو الجمع كحكمه مع المفرد، وهذه هي اللغة المشهورة عن العرب[٤]،

---

(١) قال الرضي: «وقد استجاد المبرد ذلك». شرح الكافية ق٢، ج١/١٥١.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/١١٣.

(٣) المجموع المغيث ٢/٥٠٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٣٦٤، وشرج الجمل ١/١٦٨، وشرح التسهيل ٢/١١٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٢٥.

ومن شواهدِها قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾[(١)]، وقوله – تعالى –: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[(٢)]، وقوله – تعالى –: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[(٣)].

والوصف في ذلك كالفعل[(٤)]، فتقول: أقائمٌ الطالبان؟، وأقائمٌ الطلاب، وأقائمةٌ الطالبات؟

ومن العرب مَنْ جرَى في هذه المسألة على غير المشهور، فألحق الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المثنى أو الجمع علامة تدل على تثنية الفاعل أو جمعه تشبيهًا لهما بالمؤنث، وقال سيبويه: «واعلمْ أنَّ من العرب مَنْ يقول: (ضربُوني قومُك)، و(ضرباني أخواك)، فشبَّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالتْ فلانةُ)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للتأنيث، وهي قليلةٌ»[(٥)].

على أنَّه يُوجد فارق بين علامة التأنيث، وعلامتي التثنية والجمع، وذلك أنّ الأولى لازمة لبيان معنى التأنيث بخلاف الأخرى؛ إذْ يُنبىءُ الفاعلُ عنها، وينوب في بيان المراد[(٦)].

كما أنَّ التأنيث لازمٌ للمؤنث، أمَّا التثنية والجمع فعارضان، والأصل فيهما العطف، فقولك – مثلا –: قام الزيدان، أصله: قام زيدٌ وزيدٌ، فلم تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل، وعلى ذلك فيلزم تجريد الفعل عند إسناده للمثنى، نحو: قام الزيدان، ومثل ذلك يُقال في الجمع[(٧)].

وهذه اللغة يَنبزها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث)[(٨)]، وقياسه: أكلني، أو أكلتني، وأطلق عليها ابنُ مالكٍ اسمًا آخر، هو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[(٩)].

---

(١) سورة المائدة آية ٢٣.

(٢) سورة يوسف آية ٣٠.

(٣) سورة المنافقون آية ١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٢٦٧، والتذييل ٦/٢٠٦، والمقاصد الشافية ٢/٥٦٠، والتصريح ١/٤٠٣.

(٥) الكتاب ٢/٤٠.

(٦) انظر: المرجع السابق، وحاشية الخضري ١/١٦١.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٠٨، والبسيط ١/٢٦٨.

(٨) انظر: التوطئة ١٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/٧، وشرح ابن عقيل ١/٤٢٩، وتعليق الفرائد ٤/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧، والهمع ٢/٢٥٦.

(٩) انظر: شرح عمدة الحافظ ١/٥٤٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٨١، وشرح ابن عقيل ١/٤٢٩.

وقد نسب المدينيُّ هذه اللغة إلى طيِّء، كما نُسِبتْ إلى أزد شنوءة[١]، وعزاها الصفار في شرحه لكتاب سيبويه إلى قبيلة بني الحارث بن كعب[٢].

وقد علَّلَ ابنُ مالكٍ لهذه اللغة بأنَّ الفاعلَ قدْ يكون غير قابل لعلامتي التثنية والجمع، نحو (مَنْ)، فإذا كان الفعل مجرَّدًا، وقصدت تثنية الفاعل أو جمعه لم يُعلم هذا الجمع، فعَمَد أصحابُ هذه اللغة إلى إلحاقِ علامة بالمثنى والجمع، مع إبقاء الفعل مجردًا حال إسناده إلى المفرد، فارتفع اللبس، ثمَّ ألزموا ذلك فيما ليس فيه لبس، طردًا للباب على نسقٍ واحدٍ[٣].

ولمخالفة هذه اللغة الشائعَ المطرد فقد حكم عليها كثيرٌ من النحويين بالضعفِ والشذوذ[٤].

وكثرة هذه اللغة في كلام العرب تنقض هذا الحكم، قال ابنُ يعيش: «وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم»[٥]، وقال السهيلي: «ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللغة وجودتها»[٦].

وممَّا جاء على هذه اللغة أو حُملَ عليها ما يأتي:

أ- من القرآن الكريم:

من الأوجه النحوية التي خُرِّج بها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٨] هذه اللغة.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢/٧، والجنى الداني ١٧١، والمساعد ١/٣٩٤، والأشموني ٢/٤٨، والهمع ٢/٢٥٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٢٩، وراجع: عقود الزبرجد ٢/٣٣٨.

(٣) انظر: شواهد التوضيح ١٩١.

(٤) انظر: درة الغواص ٤١٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٧٦، وشرح الجمل ١/١٦٨، ورصف المباني ٤٣٤، والارتشاف ٢/٧٣٩.

(٥) شرح المفصل ٢/٢٩٦.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٤١.

(٧) سورة المائدة آية ٧١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣.

(٨) سورة الأنبياء آية ٣، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٨٦.

ب- من الحديث الشريف:

تقدَّم كلام السهيلي عن كثرة ما جاء على هذه اللغة فيما رُوي عن المصطفى ﷺ، ومن ذلك: قوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)[1].

وقوله ﷺ (أو مُخرجيَّ هم؟)[2]، والأصل: (مخرجوي)، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء.

ومن ذلك حديث الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (وأعمدتا رجلاه) الذي أورده المدينيُّ.

وحديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (وكنَّ أمهاتي يَحْثُثْنَنِي على خدمته)[3]، وحديث: (وكُنَّ نساءٌ يبعثْنَ إلى عائشةَ بالدُّرْجة...) [4]، وحديث: (وكنَّ النساءُ يُكبِّرْنَ خلف أبان بن عثمان، وعمر بن عبد العزيز ...)[5]، وحديث: (فسُقُوا الناسُ حولهم)[6]، وقوله ﷺ: (ما اغبرَّتا قدما عبدٍ في سبيل الله فتمسَّه النار)[7]، وقوله ﷺ: (... وأتى الأقرع فقال: أيُّ شيءٍ أحبُّ إليك؟ قال: شَعْرٌ حسنٌ ويذهب هذا عنِّي، قد قذروني الناسُ)[8]، وغير ذلك كثير[9].

ج- من أقوال العرب:

القول المنسوب إلى أبي عمرو الهذلي: (أكلوني البراغيث)، وقول بعضهم: (التقتا حلقتا البطان)[10].

---

(١) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، الحديث (٥٥٥)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، الحديث (٢١٠)، ويُروى (الملائكة يتعاقبون ....)، ولا شاهد فيها.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة العلق، رقم الحديث: (٤٩٥٣).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما، ١٦٠٣/٣، والمسند ١١٠/٣.

(٤) فتح الباري ٥٠٠/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٥٣٤/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٥٩٤/٢.

(٧) انظر: المرجع السابق ٣٥/٦.

(٨) انظر: المرجع السابق ٥٧٨/٦.

(٩) انظر في ذلك: شواهد التوضيح ١٩٠، وما بعدها.

(١٠) انظر: المغني لابن فلاح ١٤٥/٢، والتذييل ٢٠٣/٦، وهو في الكامل ٢٨/١، ومجمع الأمثال ١٨٦/٢، بدون ألف التثنية، والبطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته.

د- من الشعر:

وورود هذه اللغة في الشعر كثير، ومنه:

قول الفرزدق:

وَلَكِــنْ دِيَافِــيٌّ أَبُــوهُ وأُمُّــهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[1]

وقول عمرو بن ملقط:

أُلْفِيَتَــا عَيْنَاكَ عِنْــدَ القَفَا   أَوْلَى فَأَوْلَــى لَكَ ذَوَاقِيَهْ[2]

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[3]

وقول الآخر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيــ   ــلِ قَوْمِــي وَكُلُّهُــمُ أَلْوَمُ[4]

وغير ذلك كثير[5].

هذا، ونفيُ الضعف عن هذه اللغة لا يُسَوِّغُ استعمالها وجعلها قاعدة تُطْرَدُ؛ لأنَّ هذه اللغة قليلةٌ[6] إذا ما قورنت باللغة المشهورة، محصورة بقبائل معينة، وإنّما يُحمل النحو على الكثير المطرد من كلام العرب.

---

(١) ديوانه ١/٥٠، والكتاب ٢/٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٢، والتبصرة والتذكرة ١/١٠٨، واللامع العزيزي ١/٢٤٢.

(٢) ينظر: نوادر أبي زيد ٢٦٧، واللامع العزيزي١/٢٤٣، والمقاصد النحوية ٢/٢٠٨، والتصريح ٢/٢٦٤، وخزانة الأدب ٩/٢٢.

(٣) ديوانه ١٩٦، والمقاصد النحويه ٢/٢١٢، والتصريح ٢/٢٦٨، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/٣٦١.

(٤) البيت لأحيحة بن الجلاح في محاضرات الأدباء ٤/٥٨٧، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٢٧، والمقاصد الشافية ٢/٥٥٧، والتصريح ٢/٢٦٤.

(٥) انظر مزيدًا من الشواهد على هذه اللغة في: شرح التسهيل ٢/١١٧، وشواهد التوضيح ١٩٢، والأشموني ٢/٤٧، وعدة السالك ٢/١٠٠ – ١٠٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٤٠، وشرحه للسيرافي ٢/٣٦٧، والنكت ٢/٥٢، وشرح ابن عقيل ١/٤٢٥.

وللنحويين في توجيه هذه اللغة مذهبان:

الأول: أنَّ الألف والواو والنون علامات دالة على التثنية والجمع، وما بعدها هو الفاعل، وهو مذهب الجمهور[١]، واختيار المدينيّ.

الثاني: أنَّ الألف والواو والنون ضمائر، وهو مذهب طائفة من النحويين[٢]، منهم: اللورقي[٣]، وابن فلاح[٤].

واختلفوا فيما بعدها على رأيين: أحدهما: بدلٌ منها. وثانيهما: مبتدأ مؤخر، والجملة قبله في موضع خبر[٥].

والذي يظهر لي ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنَّ أرباب اللغة متفقون على أنَّ هذه اللغة خاصة بقومٍ من العرب، وتقديم الخبر والإبدال من الضمير لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم[٦].

وخلاصة القول ممّا سبق أنَّ إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر لغة لقوم من العرب، وهي لغة قليلة نسبة إلى الأفصح، مع كونها مشهورة، ولا تنافي بينهما، فالشهرة لا تعني الكثرة المطردة، كما أنَّها لا تعني القوة، وقد خرِّجت عليها شواهد عدة نثرًا ونظمًا – كما سبق –، وبعض هذه الشواهد يتطرَّق إليها الاحتمال بحملها على غير هذه اللغة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠، والأصول ١/١٧٢، والبغداديات ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩، وأمالي بن الشجري ٢/٢٠٠، والتسهيل ٧٦، ورصف المباني ١٧، والارتشاف ٢/٧٩٣، والمقاصد الشافية ٢/٥٥٨.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٠٨، وشرح التسهيل ٢/١١٧، والبسيط في شرح الجمل ١/٢٧١، ورصف المباني ١٨، والارتشاف ٢/٧٣٩، والجنى الداني ١٧١.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية ١/٢٤٣.

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح ٢/١٤٥، ١٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١١٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢١، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٨٢، وشرح ابن عقيل ١/٤٢٥، والهمع ٢/٢٥٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/١١٧، والتذييل ٦/٢٠٣.

١٨- وجوب العطف بالواو وامتناع المفعول معه

للاسم بعد الواو حالات، منها: وجوب العطف بها، ورجحان العطف على المعية، ووجوب المعية، ورجحان المعية على العطف ممَّا هو مذكورٌ بتفصيله في مظانِّه[1]، وقد أشار المدينيُّ إلى حالة وجوب العطف، فقال: «في حديث البَرَاء: (ظَهْري إليك رغبةً ورهبةً إليكَ)[2]. عطف الرَّهبةَ على الرغبة، ثمَّ أعملَ لفظَ الرَّغبة وحدَها، ولو أعملَ كلَّ واحدةٍ منهما لكان من حقِّه أن يقول: رغبةً إليكَ ورهبةً منك؛ لأنَّه لا يُقال: رَهَبَ إليك، والعربُ تُكْثِرُ فِعْلَ ذلك، كما قال:

وَرَأَيتُ بَعْلَـكِ في الوَغَا مُتَقَلِّـدًا سَـيْفًا وَرُمْحَا[3]

والرمح لا يُتقلد، وإنَّما يُتقلد السيفُ، وقال آخر:

.... وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا»[4]،[5]

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٣، وشرح ألفية ابن معط ١/٥٨٨، والارتشاف ٣/ ١٤٩٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٣، والهمع ٢/١٨٢، والتصريح ١/٥٣٣.

(٢) عن البراء بن عازب قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن، ثم قال: (اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت)، وقال رسول الله ﷺ: (من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة). هذا حديث متفق على صحته، انظر: شرح السنة للبغوي ٥/١٠٢، وفتح الباري ١١/١١١.

(٣) قائله عبد الله بن الزبعرى، انظر: معاني الفراء ١/١٢١، ٣/١٢٣، والمقتضب ٢/٥١، والخصائص ٢/٤٣١، وأمالي المرتضى ١/٥٤، والإنصاف ٢/٦١٢، وشرح المفصل ٢/٥٠، والارتشاف ٣/١٤٩١، ولسان العرب (قلد)، وخزانة الأدب ٢/٢٣١، ٣/١٤٢، ٩/١٤٢، والشاهد فيه: عطف (رمحًا) على (سيفًا)، وإنْ كان الرمح لا يُتقلَّد؛ وذلك لأنَّ معنى المتقلِّد: حامل، فلمَّا خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد، أي: ضمِّن (متقلِّدًا) معنى حاملاً. انظر: المقتضب ٢/٥١، والارتشاف ٣/١٤٩١.

(٤) هذا عجز بيت، وصدره: (إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا)، والبيت للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وانظره في: الخصائص ٢/٤٣٢، والإنصاف ٢/٦١٠، وشرح التسهيل ٢/٢٦٢، ٣/٣٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٨، ٣/١٢٦٥، والارتشاف ٣/١٤٩٠، وتذكرة النحاة ٦١٧، ومغني اللبيب ٤/٣٦٤، ولسان العرب (رغب)، (زجج)، والشاهد فيه: عطف (العيونا) على (الحواجب) على تأويل (زَجَّجْنَ) بـ (حَسَّنَّ)؛ لأنَّ التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال: حَسَّنَّ العيون والحواجب. انظر: التصريح ١/٥٣٦.

(٥) المجموع المغيث ق٢، ج١/٨٢٤، ٨٢٥.

اختلف النحاة في تخريج ما سبق، أمنْ عطف المفردات هو أم من عطف الجمل، وذلك على قولين:

الأول: ذهب أبو عبيدة[(١)]، وأبو محمد اليزيدي[(٢)]، والأصمعي[(٣)]، والجرميُّ[(٤)]، والمازنيُّ[(٥)]، والمبرد[(٦)]، وجماعة[(٧)] إلى أنَّ التالي للواو معطوفٌ على الأول، وذلك على تأويل العامل وتضمينه معنى يتسلط به على المتعاطفين، فيكون من باب عطف المفرد على المفرد، وهذا ما أخذَ به المدينيُّ؛ يدلُّ على ذلك قولُه: (ثمَّ أعمل لفظ الرغبة وحدَها، ولو أعمل كلَّ واحدة منهما لكان من حقِّه أن يقول: ....).

ويكون التقدير في الحديث ما قاله ابنُ حجرٍ: «قوله: (رغبةً ورهبةً إليكَ)، أي: رغبة في رفدك وثوابك، ورهبة، أي: خوفًا من غضبك ومن عقابك. قال بن الجوزي: أسقط (منْ) مع ذكر الرهبة، وأعمل (إلى) مع ذكر الرغبة، وهو على طريق الاكتفاء، كقول الشاعر: (وزجَّجنَ الحواجب والعيونا) والعيون لا تزجَّج لكن لما جمعهما في نظم حمل أحدهما على الآخر في اللفظ»[(٨)].

وقد استدلَّ هؤلاءِ بغير ما ذكر، بقول الشاعر:

عَلَفْتُهَــا تِبْنًــا وَمَــاءً بَارِدًا حَتَّى شَــتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[(٩)]

(١) انظر: مجاز القرآن ٦٨/٢، والارتشاف ١٤٩٠/٣، والهمع ١٨٢/٢.
(٢) انظر: التصريح ٣٥٦/١، والهمع ١٨٢/٢.
(٣) انظر: شرح الأشموني ١٤١/٢، والهمع ١٨٢/٢.
(٤) انظر: الارتشاف ١٤٩٠/٣، وأوضح المسالك ٢٤٩/٢، والهمع ١٨٢/٢، والتصريح ٥٣٦/١.
(٥) انظر: المراجع السابقة.
(٦) انظر: المراجع السابقة، والمقتضب ٥١/٢.
(٧) انظر: شرح الجمل ٤٥٣/٢، والارتشاف ١٤٩٠/٣.
(٨) فتح الباري ١١١/١١، وانظر: فيض القدير ١٥٤/٢، وكشف المشكل من حديث الصحيحين ٤٥٥/١، وشرح السنة للبغوي ١٠٣/٥.
(٩) قائله رؤبة. انظر: ملحقات الديوان ٢٦٤، ومعاني الفراء ١٤/١، والخصائص ٤٣١/٢، وأمالي الشجري ٨٣/٣، والإنصاف ٦١٣/٢، وشرح المفصل ٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧، والارتشاف ١٤٩١/٣، وشرح ابن عقيل ٥٤١/١، ولسان العرب (زجج)، (قلد)، (علف)، والتصريح ٥٣٦/١.

فقد عَطفَ فيه (ماءً) على (تِبْنًا) على تضمينِ الفِعْلِ معنى فِعْلٍ آخرَ، يَصِحُّ تسلُّطهُ على الاسمينِ، نحو: أنلتها، أو أعطيتها، أو أطعمتها، ونحو ذلك[1].

وقول الآخر:

تَـرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْـدَعُ أَنْفَـهُ وَعَيْنَيْـهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ[2]

فعطف (عينيه) على (أنفه)، وإنْ كانت العينان لا توصفان بالجدع؛ وذلك بتأويل (يجدع) وتضمينه معنى يتسلط به على الأنف والعينين معًا.

وقول الآخر:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ[3]

فالتمر والأقط لا يقال فيهما: شُربًا، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب، فجرى اللفظ واحدًا، والمعنى: أنَّ ذلك يصير إلى بطونهم[4].

ومن ذلك ما جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (لَمَّا بلغ أبا ذرٍ مبعثُ النبي ﷺ، قال لأخيه: اركبْ إلى هذا الوادي فاعلمْ لي علمَ هذا الرجل.... فانطلق الأخ حتى قَدِمَه، وسمع من قوله، ثم رجع إلى أبي ذرٍّ، فقال له: رأيتُه يأمرُ بمكارم الأخلاق، وكلامًا ما هو بالشعر...»[5].

قال ابن حجر: «قوله: (وكلامًا) منصوب بالعطف على الضمير المنصوب، وفيه إشكال؛ لأنَّ الكلامَ لا يُرى، ويجاب عنه .... بأنه ضمّن الرؤية معنى الأخذ عنه»[6].

---

(١) انظر: الارتشاف ١٤٩١/٣، والتصريح ٥٣٦/١.

(٢) قائله الزبرقان بن بدر، وقيل: خالد بن الطفيان، انظر: الحيوان ٤٠/٦، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، وكتاب الصناعتين ١٨١، والخصائص ٤٣١/٢، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢، ٣٧٥، والمقاصد النحوية ١٧١/٤، ولسان العرب (جدع).

(٣) لا يعرف قائل هذا الرجز، انظر: المقتضب ٥١/٢، والإنصاف ٦١٣/٢، ولسان العرب (زجج)، (طفل)، والأقط: طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل.

(٤) انظر: المقتضب ٥١/٢، والإنصاف ٦١٤/٢.

(٥) انظر: فتح الباري ٢١٠/٧.

(٦) انظر: السابق ٢١٢/٧.

كما استدلّ مَنْ قالَ بالتضمين كذلك بأنَّه يسوغ أنْ يكون هذا من عطف المفرد على المفرد، وإنْ لم يكن الثاني شريكَ الأول في المعنى؛ وذلك أنَّه يجوز في العطف ما لا يجوزُ في الإفراد، نحو: أكلتُ خبزًا ولبنًا[١]، ثمَّ إنَّ العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما[٢].

الثاني: ذهب الفراء[٣]، والفارسيُّ[٤]، وابن جني[٥]، وجماعةٌ من الكوفيين والبصريين[٦] إلى أنَّ الشواهدَ السابقةَ وما شاكلها محمولة على إضمار فعلٍ مناسب بعدَ الواو، فيكون من باب عطف الجمل، وتابعهم على ذلك ابنُ مالكٍ[٧]، وابن هشامٍ[٨].

وقد عمد هؤلاء إلى وجوب تقدير فعل مناسبٍ بعد الواو؛ لتعذر أنْ يكونَ الأمرُ من باب عطفِ مفرد على آخر، فالعيون مثلا لا تشارك الحواجب في التزجيج، والماء لا يشارك التبن في العلف.

ولذلك قدَّر هؤلاء عاملا مناسبًا بعد حرف العطف، فتكون المسألة من باب عطف جملة على أخرى، فالتقدير: وكحَّلن العيون، وسقيتها ماءً باردًا، وهكذا بالنسبة لبقية الشواهد[٩]، ويُقدَّر في حديث البراء – كما قال المدينيُّ –: (رغبةً إليك ورهبة منك)[١٠]، ويقدَّر في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رأيته يأمرُ بمكارم الأخلاق، وسمعته يقول كلامًا ما هو بالشعر[١١].

---

(١) انظر: الارتشاف ١٤٩١/٣، والهمع ١٨٣/٢.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/١، ١٢١، ١٢٣/٣، وانظر: الارتشاف ١٤٩١/٣.
(٤) انظر: الحجة للفارسي ٢٣٣/١، والإيضاح العضدي ٢١٧.
(٥) انظر: الخصائص ٤٣١/٢.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٩١/٣، والتصريح ٥٣٦/١.
(٧) انظر: شرح التسهيل ٢٦٢/٢.
(٨) انظر: شرح شذور الذهب ٢٤٣، والمغني ٣٦٤/٤.
(٩) انظر تفصيل ذلك في: شرح التسهيل ٢٦٢/٢، والارتشاف ١٤٩٠/٣، وأوضح المسالك ٢٤٩/٢.
(١٠) ورد في بعض طرق الحديث بإثبات (من)، ولفظه: (رهبة منك ورغبة إليك). انظر: فتح الباري ١١١/١١، وعليه فلا إشكال فيها.
(١١) انظر: فتح الباري ٢١٢/٧، ٤٢٥/٤.

كما اعترض أصحاب هذا المذهب على التضمين الذي قال به المخالفون؛ إذْ لو كان على التضمين لجاز: علفتها ماءً وتبنًا، كما ساغ: علفتها تبنًا وماءً، قالوا: وهو غير جائز[١].

هذا، وفي المسألة قول ثالث ذكره ابن عقيل، ولم أقف عليه عند غيره، وهو: أنَّ ما بعد الواو منصوبٌ على المعية[٢].

وقد أنكره بعضُ النحاة، كابن الناظمِ، وابن هشامٍ؛ لعدم المصاحبةِ[٣].

ويترجَّحُ لي في هذه المسألة القول بالتضمين، وهو ما اختاره المدينيُّ؛ وذلك بتأويل العامل المذكور ممّا يُكسبه معنى يتسلط به على المتعاطفين المفردين؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلَّ بها أصحاب هذا المذهب، بالإضافة إلى أدلة أخرى مبثوثة في كتب النحو تؤيد هذا المذهب[٤].

٢- أنّه «متى أمكن حمل الكلام على غير إضمارٍ مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار»[٥]، وواضح أنَّ القول الثاني فيه تقدير عامل بخلاف القول الأول.

٣- أنَّه - وإنْ اختلف في التضمين أقياسي هو أم سماعي - إلَّا أنَّ الأكثرين على أنَّه قياسي، وضابطه: أن يجتمع الأول والثاني في معنى عام[٦].

❋❋❋

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٣٦.
(٢) انظر: شرح الألفية له ١/٥٤١.
(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢/٢٤٩.
(٤) للاستزادة انظر: المقتضب ٢/٥١، والخصائص ٢/٤٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٣، والارتشاف ٣/١٤٩٠.
(٥) انظر: البحر المحيط ١/٤٠٤.
(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٣٦.

١٩- حقيقة (ولا سِيَّمَا) وحكم الاستثناء بها

في معنى (سِيّ)، وفي دلالتها على الاستثناء، كلامٌ للنحاةِ[(١)]، ذكره المدينيُّ فقال: «في حديث جُبير بنِ مُطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إنَّما بنُو هاشمٍ وبنُو المطَّلِب سِيٌّ واحدٌ)، هكذا رواه يحيى بن معين[(٢)]، أي: مِثْل، وسَواء، والسِّيُّ بمعنى: السَّواءِ، والجمع: أَسْواء، ولا سِيَّما: كلمةٌ يُسْتثنى بها، وهو (سِيٌّ) بمعنى: (مِثْل)، ضُمَّ إليه (ما) الزائدة»[(٣)].

ذكرَ المدينيُّ أنَّ (سِيَّ) اسمٌ نكرةٌ بمعنى (مِثْل)، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه عندما سأل شيخَه الخليلَ، قال: «وسألتُ الخليل – رحمه الله – عن قول العرب: (ولا سِيَّما زيدٍ)، فزعمَ أنَّه مِثْل قولك: ولا مِثْلَ زيدٍ، و(ما) لغوٌ، وقال: ولا سِيَّما زيدٌ، كقولهم: دعْ ما زيدٌ، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[(٤)]، فـ (سِيٌّ) في هذا الموضع بمنزلةِ (مِثْل)»[(٥)].

قال في (لسان العرب): قال ابنُ بَرِّي: وأصله: سِوْيٌ[(٦)].

قال في (خزانة الأدب): فلَمَّا اجتمع حرفا العلة، وسبق أحدهما بالسكون قلبتْ الواو ياءً، وأدغمت في الياء[(٧)].

قلتُ: فـ (سِيٌّ) بمنزلةِ (مِثْل) وزنًا ومعنًى، قال ابن هشامٍ: «(سِي) من (لا سيَّما)

---

(١) انظر في ذلك: الكتاب ٢/٢٨٦، وشرح التسهيل ٢/٣١٨، وشرح الرضي ق١، ج٢/٧٩١، وارتشاف الضرب ٣/١٥٤٩، والمغني ٢/٣٥٠، والهمع ٢/٢١٥.

(٢) تنظر روايته في: شرح السنة للبغوي ١١/١٢٧، وفتح الباري ٦/٥٣٥، وكشف المشكل ١/١٠٦٥.

(٣) المجموع المغيث ٢/١٦٥.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦، هذا، وقراءة الرفع في (بعوضة) محل الاستشهاد ها هنا، وهي قراءة: الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، وهي لغة تميم. وأمَّا النصبُ فقراءة الجمهور، وهي بالنصب بدل من (مثلا)، و(ما) زائدة، أو نعت لـ (ما) التي هي بدل من (مثلا)، أو على إسقاط الجار، أي: ما بين بعوضة فما فوقها، أو أنها مفعول ثانٍ لـ (يضرب) بمعنى: يجعل. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢١٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٢١، وإعراب النحاس ١/١٥٣، ومشكل مكي ١/٨٣، والإملاء ١/٢٦، والبحر المحيط ١/١٢٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) انظر: لسان العرب (سوا).

(٧) انظر: خزانة الأدب ٢/٤٤٦.

اسمٌ بمنزلةِ (مِثْل) وزنًا ومعنًى، وعينُه في الأصلِ واوٌ، وتثنيته: سِيَّان، واستغنوا بتثنيته عن تثنية (سواء)، فلم يقولوا: سواءان إلَّا شاذًّا»[(١)].

أمَّا عن حقيقة (ما) المتصلةِ بها فذكر المدينيُّ أنَّها لغوٌ، أي: زائدة، وعلى ذلك فيكون الاسمُ الذي بعدَها في نحو قولنا: (جاءَ القومُ ولا سيِّما زيدٍ) مجرورًا بالإضافة إلى (سيّ)، وهو ما ذكره الخليل وسيبويه، والتقدير: جاء القومُ ولا مِثْلَ زيدٍ[(٢)].

وقيل: (ما) في نحو ما سبق نكرة بمعنى (شيء)، و(زيد) بدلٌ منها، والتقدير: جاء القومُ لا مثلَ رجلٍ شيءٍ زيدٍ[(٣)].

والصحيحُ مذهب سيبويه والخليل، والمدينيِّ؛ لأنَّ زيادةَ (ما) بين المضافين مسموعةٌ، ولأنَّه يجوزُ حذفها فتقول: ولا سِيَّ زيدٍ[(٤)].

وفي حقيقة (ما) هذه أقوال أخرى لم يذكرها المدينيُّ، وسأذكر هذه الأقوال بإيجاز لتتمَّ الفائدة، فأقول: الاسم الذي يلي (ولا سيَّما) قد يكون معرفةً، نحو: جاءني القومُ ولا سيَّما زيد – وقد اقتصر عليه سيبويه ها هنا– وقد يكون نكرةً، كقول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يوْمٍ لَــكَ مُنْهنَّ صَالِحٍ ... ولا سِــيَّمَا يوم بدارةِ جُلْجُلِ[(٥)]

فإنْ ولِيَها معرفةٌ فليس فيه إلَّا الجرّ والرفع، والأول أرجحُ[(٦)]، وقد سبق بيانه، ويمتنع النصبُ[(٧)].

---

(١) مغني اللبيب ٢/٣٥٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٨٦، وارتشاف الضرب ٣/١٥٥٠، والهمع ٢/٢١٧.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٨، وشرح الرضي ق١، ج٢/٧٩١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٥٣، والهمع ٢/٢١٧.

(٥) انظر: الديوان ١٠، وهو من شواهد: المفصل ٦٩، وابن يعيش ٢/٨٦، وشرح الرضي ق١، ج٢/٧٩١، والخزانة ٢/٤٤٦، وشواهد التوضيح ١٠٦، وشرح التسهيل ٢/٣١٨، ٣/٢٦، والارتشاف ٣/١٥٥٠، والجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، والمساعد ١/٥٩٧، والهمع ٢/٢١٧.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/٣٥٣.

(٧) انظر: شرح الرضي ق١، ج٢/٧٩٢، والخزانة ٢/٦٣، ومغني اللبيب ٢/٣٥٥، وجاء فيه: «وأمَّا انتصاب المعرفة نحو: (ولا سيَّما زيدًا) فمنعه الجمهور، وقال ابنُ الدهانِ: لا أعرف له وجهًا».

وأمَّا الرفع: فذهب الخليلُ وسيبويه إلى أنَّ (زيدًا) في المثال السابق خبرُ مبتدأ ملفوظ، وهو (ما) الاستفهامية التعجبية، أو أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو، و(ما) حرفٌ أو صفة لـــ (سِيّ)[(١)].

وهذا معنى قول سيبويه: ولا سيَّما زيدٌ، كقولهم: دَعْ، ما زيدٌ، وكقوله: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ).

أقول: ما المانعُ أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأ خبره محذوف، و(ما) مصدرية، والتقدير: جاء القومُ ولا مِثْل مجيئهم زيدٌ جاءَ، و(ما) في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ؟

ومع هذا فكلام الخليل: (دعْ ما زيدٌ) يحتمل هذا التقدير أيضًا؛ لأنَّ المعنى: جاء القومُ دعْ مجيئهم زيدٌ جاء.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّه خبر مبتدأ محذوف، و(ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مِثل الذي هو زيدٌ، أو: ولا مثْلَ شيءٍ هو زيدٌ[(٢)].

قال ابن هشامٍ في تعقُّب مذهبهم: «ويضعِّفه في نحو: (ولا سيَّما زيدٌ) حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطولِ، وإطلاق (ما) على مَنْ يعقل»[(٣)].

ونُسلِّمُ لابن هشام بالأولِ ولا نُسلِّمُ له بالثاني؛ لأنَّه لا مانع من إطلاق (ما) على منْ يعقل؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾[(٤)]، ثمَّ إنَّ (ما) أنكر وأشيع من (مَنْ)، وكلَّما تُوُغِّلَ في تنكير ما تدخل عليه (لا) التبرئة قوِيَ عملُها.

ولعلَّ تقدير الخليل بقوله: (دعْ ما زيد)، ولم يقدره: (دعْ مَنْ زيدٌ)، يومىء إلى ذلك.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٨٦، والإملاء ١/٢٦، والبحر المحيط ١/١٢٢.
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٥٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٦٨، وشرح الرضي ق١، ج٢/٧٩٢، والمغني ٢/٣٥٤، والهمع ٢/٢١٧.
(٣) مغني اللبيب ٢/٣٥٤.
(٤) سورة الشمس الآيات ٥، ٦، ٧.

وأمَّا نصبُ المعرفةِ بعد (ولا سيَّما) فقد منعه الجمهور[١]، قال الأندلسيُّ: «لا ينتصب بعد (لا سيَّما) إلَّا النكرة، ولا وجه لنصبِ المعرفة»[٢].

قال ابنُ هشام: «ووجَّهه بعضُهم بأنَّ (ما) كافة، وأنَّ (لا سيَّما) تنزَّلتْ منزلةَ (إلَّا) في الاستثناء»[٣].

ورُدَّ بأنَّ المستثنى مُخْرَجٌ، وما بعدها داخل في باب الأَوْلَى[٤].

وإنْ ولِيَ (ولا سيَّما) نكرة، كما في: (ولا سيَّما يوم) جاز فيه الجر والرفع والنصب، وبها كلها رُوي بيت امرىء القيس السابق[٥].

أمَّا الجرُّ والرفع فقد سبق توجيههما؛ لكن ما أضعفَ الرفع من قبلُ لا يُضعفه هنا؛ لأنَّه قد طالت الصلة أو الصفة بالجار والمجرور بعد (اليوم) في البيت[٦].

وأمَّا النصب، فقيل: بإضمار فعلٍ تقديره: أعني، وقيل: على التمييز، والتقدير: ولا مثْلَ شيءٍ يومًا.

و(ما) في الحالين نكرة تامة غير موصوفة، في موضع خفضٍ بالإضافةِ، ففتحة (سِيّ) إعراب.

واختار الرضيُّ الثاني، قال: «لأنَّ (ما) بتقدير التنوين، كما في (كمْ رجلاً؟)؛ إذْ لو كان بإضمار فعلٍ لاستوى المعرفة والنكرة»[٧].

وعند الفارسيِّ (ما) حرفٌ كافٌّ لـ (سِيّ) عن الإضافةِ، والمنصوب تمييز، مثل قولهم: على التمرة مثلها زُبدًا، واستحسنه ابنُ مالكٍ والشلوبين، ففتحة (سي) على هذا بناء[٨].

---

(١) انظر: المغني ٢/٣٥٥، والخزانة ٢/٤٤٧.

(٢) انظر: السابق، وشرح الرضي ق١، ج٢/٩٧٢، وعلة المنع مع المعرفة: أنه لا يوجد ما يقتضي النصب؛ لأنَّ التمييز نكرة عند البصريين بخلاف الصريين فقد أجازوا تعريفه.

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٥٥.

(٤) انظر: السابق نفسه، وحاشية الدسوقي ١/١٥٢، وحاشية الأمير ١/ ١٢٤.

(٥) انظر: الهمع ٢/٢١٧، والأشموني ١/٢٤١، ولسان العرب (سوا).

(٦) انظر: الخزانة ٢/٤٤٦.

(٧) شرح الكافية ق١، ج٢/٧٩٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/٣١٩، والهمع ٢/٢١٧، والخزانة ٢/٤٤٦.

وقيل: النكرة بعد (ولا سيَّما) منصوبة على الاستثناء، وقيل: على الظرفية، و(ما) بمعنى (الذي)، وهو صلة لها، والتقدير: ولا مثلَ الذي اتفق يومًا، فحذف للعلم[١].

وقال ابنُ الضائع: «.... أو أنَّ (ما) كافة، أي: ولا مثل ما كان لك في يوم»[٢].

وأمَّا الاستثناء بـ (ولا سيَّما)، فقد اختلف فيه على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون[٣]، وجماعةٌ كالأخفش، وأبي حاتمٍ، والفارسي، والنحاس، وابن مضاء[٤]، والزمخشري، وابن يعيش[٥]، إلى عَدِّ (ولا سيَّما) من أدوات الاستثناء، وهو ما عليه المدينيُّ.

واستدلَّ هؤلاءِ بأنَّ ما بعدها في قولهم: (قام القوم ولا سيَّما زيد) مخالف لما قبلها؛ لأنَّ غرض المتكلم إخراج (زيد) من القوم على وجهٍ من الوجوه، فضارع في خروجه عن القوم خروج (زيد) في قولهم: (قام القوم إلَّا زيدًا)[٦].

قال ابنُ هشامٍ الخضراويُّ: «لَمَّا كان ما بعدها بعضًا مِمَّا قبلها، وخارجًا عنه بمعنى الزيادةِ، كان استثناءً من الأول؛ لأنَّه خرج عنه بوجهٍ لم يكن له، وأقربُ ما يُشبه به قوله:

فَتًـــى كَمُلَـــتْ خَيْرَاتُهُ غَيْـــرَ أَنَّه ... جَـــوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيًا[٧]

لأنَّ كونَه جوادًا خيرٌ، لكن زادَ في هذا الخير على غيره بما هو خيرٌ»[٨].

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: الهمع ٢/٢١٨، والخزانة ٢/٤٤٦.

(٣) انظر: الهمع ٢/٢١٦.

(٤) انظر: المرجع السابق، والارتشاف ٣/١٥٤٩،

(٥) انظر: المفصل ٦٨، وابن يعيش ٢/٨٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٤٥٠، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١١١، وشرح الكافية ق١، ج٢/٧٩٣، والهمع ٢/٢١٦.

(٧) قائله النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ١٧٣، والكتاب ٢/٣٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٢، والأزهية ١٨١، والشعر والشعراء ١/٢٩٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٦٢، ولسان العرب (وحح)، والهمع ٢/٢١٦، والخزانة ٣/٣٣٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٦.

الثاني: ذهب سيبويه وعامة النحويين والمحققين إلى أنَّ (ولا سيَّما) ليست من أدوات الاستثناء[١].

واستدلَّ هؤلاءِ بما يأتي:

١- أنَّه لا تقع موقعها (إلَّا) التي هي أصلُ أدواتِ الاستثناء، يقول ابن مالك: «أصلُ أدوات الاستثناء هو (إلَّا) فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها، ومعلومٌ أنَّ (إلَّا) تقع موقع (حاشا)، و(عدا)، و(خلا)، و(ليس)، و(لا يكون)، و(غير)، و(سوى)، وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته، و(لا سيَّما) بخلاف ذلك، فلا يُعدُّ من أدواته»[٢].

٢- أنَّ المذكور بعد (لا سيَّما) ليس مستثنى مما قبلها، بل مُنبَّه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها[٣]، فالذي يلي (لا سيَّما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنَّه أحقُّ بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يــوْمٍ لكَ مُنْهنَّ صَالِحٍ ولا سِــيَّمَا يوْم بدارةِ جُلْجُلِ

فلا تردد في أنَّ مراده دخول يوم (دارة جُلجلِ) فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح، وأنَّ له مزيَّةً، وهذا ضدُّ المستفاد بـــ (إلَّا)[٤].

٣- أنَّ الواو تدخل على (لا سيَّما) بخلاف غيرها من أدوات الاستثناء[٥].

الترجيح:

من الواضح أنَّ سببَ الخلافِ في هذه المسألة عائدٌ إلى الخلافِ في المقصود

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٧/١، وشرح التسهيل ٣١٨/٢، وشرح الرضي ق١، ج٢/٧٩١، والارتشاف ١٥٥٠/٣، والمغني ٣٥٥/٢، والهمع ٢١٦/٢.
(٢) شرح التسهيل ٢١٨/٢.
(٣) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية ق١، ج٢/٧٩١، والهمع ٢١٦/٢.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢.
(٥) انظر: همع الهوامع ٢١٦/٢، والخزانة ٤٤٦/٢.

بالاستثناء، فمن توسَّع في مفهومه ليشمل أي نوعٍ من الخلاف بين المستثنى والمستثنى منه، أجاز الاستثناء بـ (لا سيَّما)؛ لأنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها بوجه من الوجوه.

أمَّا منْ اشترط في الاستثناء أنْ يكون الثاني خارجًا من المستثنى منه، فلم يعتدَّ بالخلاف الحاصل بـ (لاسيَّما)، ومن ثَمَّ لم يُعدَّها من أدواته.

والذي يظهرُ لي أنَّه لا مانعَ من عدِّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء – وهو اختيار المدينيِّ –؛ وذلك لأنَّ المستثنى مُخْرَجٌ مِمَّا أفهَمه الكلامُ السَّابقُ من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا[١].

قال الدسوقيُّ: «إنَّا لا نسلِّمُ أنَّها للإدخال بل هي للإخراج من المساواةِ المفادة بقوله: (قام القوم)، فمعنى: قام القومُ ولا سيَّما زيد: تساوي القومِ في القيام إلَّا زيدًا، فاقَهُم فيه، وأوْلى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه فيه، وانظر وجهَ كونه منقطعًا؛ فإنَّه لولا (سيَّما) لَمَا عمِلت تلك السدة كذا، بل لم يفد الكلامُ إلَّا الاستواء في القيام»[٢].

أمَّا عن دخول الواو على (لاسيَّما)، فإنّما كان ذلك لأنَّ المعنى مقدَّر بجملة؛ حيث التقدير في بيت امرىء القيس: وأخصُّ هذا اليوم؛ لأنَّه ليس مثل الأيامِ الصالحةِ بل هو أفضل[٣].



٢٠- إعراب (جَذَعًا)

اختلفَ في إعراب (جَذَعًا) بالنصب في قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: (هَذَا النَّامُوسُ الَّذِى نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِى فِيهَا جَذَعًا، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ)[٤]، وقد

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ق١، ج٢/٧٩١، ومغني اللبيب ٢/٣٥٦، وهمع الهوامع ٢/٢١٦، والخزانة ٢/٤٤٦.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ١/١٥٢.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٣/٤٤٧.

(٤) صحيح البخاري ٩/٣٨، وجاء في ١/٤ بلفظ: «ليتني أكون حيًّا؛ إذ يخرجك قومك»، ولا شاهد فيه، وهناك رواية أخرى بالرفع على جعل (جذع) خبرًا لـ (ليت)، قال الإمام مسلم: «وأما قوله: (جذعا)+

عرض المدينيُّ لهذا الخلاف، فقال: «وفي حديث ورقة بنِ نوفَل: (ياليتَني فيها جَذَعًا)، أي: شابًّا، وإنَّما انتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف، تقديره: ياليتَني ثابتٌ فيها جذَعًا، أو حيٌّ فيها جذَعًا، كما قال تعالى: ﴿أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[1].

ومنهم مَنْ قال: إنَّما انتصبَ بإضمار (كان) فيه، فقيل: إنَّه غيرُ مُصيبٍ في هذا القول؛ لأنَّ (كان) الناقصة لا تُضمَرُ.

وأمَّا قولهم: (إنْ خيرًا فخيرٌ)، فإنَّما جاز تقديره: بـ (إنْ كان خيرًا فخيرٌ)؛ لأنَّ لفظ (إنْ) يقتضي الفعل بكونه شرطًا.

ومن العرب مَنْ يُعمل (ليتَ) مَعْمَلَ (ظَنَّ)، فيقول: ليتَ زيدًا شاخصًا، كما تقول: ظننتُ زيدًا شاخصًا»[2].

تلخَّصَ ممَّا ذكره المدينيُّ من أقوالٍ في نصب (جَذَعًا) ثلاثة مذاهب، وذلك على النحو الآتي:

أحدها: أن يكون منصوبًا على أنَّه خبر (كان) المقدرة، وتقديره: ليتني أكونُ فيها جذَعًا، وإليه ذهب الخطابي[3]، والكرمانيُّ[4]، والعينيُّ[5]، اتفاقًا مع مذهب الكسائي الذي يميل إلى هذا التقدير في النصوص التي ورد فيها نصب الجزأين بـ (ليت) وأخواتها[6].

قال ابن مالكٍ: «وقد رُوي عن الكسائي أنَّه كان يُوجِّه هذا التوجيه في كل موضع

=فهكذا هو الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما بالنصب، قال القاضي عياض: ووقع في رواية ابن ماهان (جذع) بالرفع، وكذلك هو في رواية الأصيلي في البخاري وهذه الرواية ظاهرة، وأما النصب فاختلف العلماء في وجهه». انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٢٠٣، وفتح الباري ١/٢٦، ومشارق الأنوار ١/٢٢٣.

(١) سورة الحشر من الآية ١٧.

(٢) المجموع المغيث ق١، ج١/٣١٠.

(٣) انظر: مسلم بشرح النووي ٢/٢٠٣، وكشف المشكل من حديث الصحيحين ١١٧٤، وفتح الباري ١/٢٦.

(٤) انظر: الكواكب الدراري ١/٣٩.

(٥) انظر: عمدة القاري ١/٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٣٤، وشرح الرضي ١/٣٤٠، والدر المصون ٤/١٦٤.

نصب فيه بعد شيءٍ من هذه الأحرف، ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و(إنْ) كثيرًا»[١].

وهذا الإعراب ردَّه المدينيُّ، بحجة أنَّ (كان) الناقصة لا تُضمر، أي: مع اسمها دون خبرها إلَّا فيما لا بدَّ له منه[٢].

وقدْ ردَّه الفراء بأنَّ ذلك يأتي بقياسٍ يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسنًا، ولا يجوز أن تقول: انصرنا أخانا، وأنت تريد تكن أخانا[٣].

الثاني: أنْ يكون منصوبًا بـــ (ليتَ) على أنَّها عملت النصبَ في الجزأين تشبيهًا لها بـــ (وَدِدتُ)، و(وتمنَّيتُ)؛ لأنها في معناها[٤]، وهذا ما نسبه المدينيُّ إلى بعض العرب، وقد ذكر سيبويه هذه اللغة[٥]، ونسبها ابنُ مالكٍ[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩] إلى الفراء من الكوفيين خاصة، واستدل بقول الشاعر:

يَا ليتَ أَيامَ الصِّبا رواجعا[١٠]

---

(١) شرح التسهيل ٢/٩، ١٠.

(٢) انظر: إملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٠٤، والدر المصون ٤/١٦٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٩٦، وشرح الرضي ١/٣٤٠.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ٢٨٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٤٢، ذكر ابن يعيش أنها لغة بني تميم. (شرح المفصل ١/١٠٤، ٨/٨٤)، وزعم ابن سلام أنه لغة رؤبة وقومه. (طبقات فحول الشعراء ٧٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٦).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٤٢.

(٨) انظر: الجنى الداني ٤٩٢.

(٩) انظر: مغني اللبيب ٣/٥١١.

(١٠) رجزٌ ينسب لرؤبه، وليس في ديوانه، وينظر: الكتاب ٢/١٤٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٩، والجنى الداني ٤٩٢، والمغني ٣/٥١٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٠، والخزانة ٤/٢٩٠، والتاج، واللسان (ليت)، وانظر: ملحقات الديوان ٤٠٥، والارتشاف ١٢٤٢، قال البغدادي: «على أنَّ الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بـــ (ليت)، وقدَّر الكسائي (رواجع) خبرًا لـــ (كان) المحذوفة، والبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفًا، و(رواجع) حال من ضميره، والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجع...». انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٦٤، والخزانة ٤/٢٩٠.

وبقول الآخر:

لَيتَ الشَّبابَ هو الرجيعَ عَلى الفَتَى ... والشَّيبَ كانَ هو البديءُ الأوَّلُ[١]

وقدْ بَنى ابنُ المعتزِ على القول بنصب (ليت) الجزأين قوله:

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا ... طُوباكِ، يَا ليتَنِي إيَّاكِ، طُوباكِ[٢]

والمانعون لإعمال (ليت) النصب في الجزأين يتأوَّلون ذلك، قال ابنُ مالكٍ: «ولا حجة في شيءٍ من ذلك لإمكان ردِّه إلى ما أجمع على جوازه، أمَّا البيت الثاني فيحمل على تقدير: (كان)، والأصل: ليت الشبابَ كان الرجيعَ، فحذفت (كان) وأبرز الضمير، وبقي النصب بعد دليلا، ومثل هذا من الحذف ليس ببدعٍ»[٣].

وأمَّا البيت الأول فهو محمولٌ على حذف الخبرِ، وتقديره: يا ليت أيام الصبا رواجعًا لنا، أو أقبلت رواجعًا[٤].

وعن بيت ابن المعتز قال ابن هشامٍ: «ويصحُّ بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع»[٥]. أي: على إنابة (إياك) عن ضمير الرفع للمخاطب، وهو (أنتِ)[٦].

الثالث: أنْ يكون منصوبًا على أنَّه حال من الضمير في (ليتني)، والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر (فيها) من معنى الاستقرار، وهو مذهب القاضي عياض[٧]، واختيار المدينيِّ، والإمام مسلم؛ إذ يقول: «وقال القاضي: الظاهر عندى أنه منصوب على الحال،

---

(١) البيت من الكامل، نسبه للقطامي محقق المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١، وذكره دون نسبة: معاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢، وابن الشجري ٦٩/١، وشرح التسهيل ٩/٢، والجنى الداني ٤٩٣.

(٢) هذا بيت من أبيات لابن المعتز قالها عندما سُلِّم لمؤنس ليقتله، وجاء في البيت اسم (ليت) ياء النفس، وخبرها (إياك) ضمير نصب، وانظر: المغني ٥١٢/٣، وشرح شواهده للبغدادي ١٦٥/٥، والخزانة ٢٩١/٤، والارتشاف ١٢٤٢.

(٣) شرح التسهيل ٩/٢، ١٠.

(٤) انظر: الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٤/٨، ورصف المباني ٢٩٨، والمغني ٥١٣/٣، والخزانة ٢٩١/٤.

(٥) مغني اللبيب ٥١٣/٣، وحاشية الأمير ٢٢٢/١.

(٦) انظر: حاشية الأمير ٢٢٢/١.

(٧) انظر: مشارق الأنوار ٢٢٣/١، ومسلم بشرح النووي ٢٠٤/٢.

وخبر (ليت) قوله: (فيها)، وهذا الذى اختاره القاضي هو الصحيح الذى اختاره أهل التحقيق والمعرفة من شيوخنا وغيرهم ممن يعتمد عليه، والله أعلم».

وعند الموازنة بين الأقوال الثلاثةِ يبدو أنَّ القول بنصب (جذعًا) على الحالية هو الأوْلى؛ لأنَّ سياق الكلام يدلُّ عليه، فورقة بن نوفل تمنَّى أنْ تكونَ حالُه حالةَ شبيبة؛ إذ يبعث النبي ﷺ،

ثمَّ إنَّ هذا الرأي لم يُعترض عليه بمثل ما اعترض على القولين الآخرين.



٢١- معنى (لَبَّيْكَ) وحقيقتُه من حيث الإفرادُ والتثنيةُ

جاءتْ في العربية جملة من المصادر المثناةِ كـ (لبَّيْك)، و(سعْديك)، و(حنانيك)، و(دواليك)، ولها أحكامٌ نحوية ضمَّتها كتب النحو(١).

وقدْ عرض لبعض أحكام (لبَّيْك) المدينيُّ، فقال: «في التلبية: (لَبَّيْكَ) و(سَعْدَيكَ). قال الجرميُّ: أي: إجابة ومساعدةً، وهي المطاوعة، ولم يُسْمَعْ مفردًا.... والتثنيةُ للتكرير والتكثير، كـ (حنانيْك)، و(هَذَاذيك)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾»(٢).

وقال في موضع آخر: «في الحديث: (لَبَّى يدَيْكَ)، جواب (لبَّيك) في حديث علقمة: إنِّي أطيعك وأتصرف بإرادتك كالشيء الذي تُصرِّفه بيديك(٣).

قال يونس: هو (لَبَّى) قُلِبتْ ألفُه ياءً عند الإضافةِ إلى المضمر، كما فُعِلَ بـ (عَلَيكَ)، و(إِلَيْكَ)، وقال سيبويه: إنَّما هو (لَبَّ)»(٤).

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٨/١، والمقتضب ٢٢٣/٣، والفسر ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٢٩٣/١، واللامع العزيزي ٧٤/١، وشرح ألفية ابن معط ١٥٣١، وشرح التسهيل ١٨٣/٢، وارتشاف الضرب ١٣٦٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٨٨/١، والهمع ٨٢/٢.

(٢) سورة الملك من الآية ٤، وانظر: المجموع المغيث ٨٨/٢.

(٣) حديث علقمة رحمه الله تعالى: (أنَّه قال للأسود: يا أبا عَمْرو، قال: لبَّيْك. قال: لبَّى يدَيْك). انظر: الفائق في غريب الحديث ٢٩٦/٣، وغريب الحديث للخطابي ١٢/٣، ١٣، وطبقات ابن سعد ٧٤/٦، ٨٧.

(٤) المجموع المغيث ١٠٤/٣.

ما ذكره المدينيُّ من أنَّ المرادَ من تثنية (لَبَّيْكَ) التكثيرُ والمبالغةُ هو مذهب الجمهور[١]، قال سيبويه: «... كما أنَّه أراد بقوله: (لبَّيك)، و(سعْديك): إجابةً بعدَ إجابةٍ، كأنَّه قال: كلَّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ، وكأنَّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا»[٢].

أي: أنَّ هذه التثنية ليست حقيقيةً، بل هي للتكثير والمبالغة، والمعنى: إجابةً بعد إجابةٍ.

وإذا قالوا: قدْ لَبَّى فلانٌ، فهو يحتمل معنيين: أحدهما: أقامَ بالمكانِ وثبتَ به؛ لأنَّه مأثورٌ عن العرب: لَبَّ وألَبَّ: أقامَ، وألبَّ أكثرهما وأسْيَرهما، ولبَّبَ ولبَّى: ردَّدَ الفعلَ وأكثر استعماله.

والمعنى الآخر: لبَّى فلانٌ، قال: لبَّيكَ، مثل: هلَّلَ، وهَيْلَلَ، إذا قال: لا إله إلا الله.

قال سيبويه: «حدَّثنا أبو الخطابِ أنَّه يُقال للرجل المداومِ على الشيء لا يُفارقه ولا يُقلعُ عنه: قد ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا»[٣]، يعني: أنَّ (لبَّيك) في الأصلِ من الإلباب، وهو الإقامة[٤].

وقال ابنُ جني: «وقال بعضهم - يقصد الخليل - في (لبَّيتُ بالحجِّ) إنَّما هو (لَبَبْتُ): فعّلت من قولهم: ألبَّ بالمكانِ، أي: أقامَ به، فأمَّا حقيقة (لبّيت) عند أهل الصنعةِ فليس أصلُ يائه باءً، وإنما (الياء) في (لبَّيت) هي (الياء) في قولهم: لبَّيك وسعْديك، اشتقوا من الصوت فعْلا فجمعوه من حروفه، كما قالوا: من سبحان الله (سبْحلتُ)، ومن لا إله إلا الله (هلَّلتُ)، ومن لا حول ولا قوة إلا بالله (حولقتُ، ومن بسم الله (بسملتُ)»[٥].

ومن معاني (لبَّيكَ) أيضًا: الحبُّ والطاعةُ، تقول: أحبُّ طاعتك حبًّا، من قول العرب:

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٣٧، والفسر ٣/٣٩، وشرح المفصل ١/٢٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٣٦٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٨٨.
(٢) الكتاب ١/٣٥٠.
(٣) السابق ١/٣٥٣.
(٤) انظر: دقائق التصريف ٤٣٩.
(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٧٤٤، ٧٤٥، وراجع: دقائق التصريف للمؤدب ٤٤٢، ٤٤٦، واللسان (لبب).

أمٌّ لَبَّةٌ، إذا كانت عاطفةً على ولدها[١]، وما قاله سيبويه، وهو أنَّه من الإلباب والإقامة أقوى؛ لأنَّ الأمَّ اللبَّةَ لم يُسمع لها تصرفُ فعلٍ[٢].

وقيل: معنى (لبَّيك) إخلاصٌ لك، من قولهم: هذا لُبُّ الطعامِ، وله حسَبٌ لبَابٌ، أي: خالص.

وهذا تأويلٌ بعيدٌ كبعدِ مَنْ أخذه من الأمِّ اللبَّةِ، وقد يراد بمعنى (لبيك) الإقبال والمواجهةِ من قول العرب: دَاري تَلُبُّ دارَكَ، أي: تُواجهها، وهذا أثبتُ من الذي قبله؛ لما يلزم (تَلُبُّ) من التصرف[٣].

ومعنى (لبَّيك) عند سيبويه: قُرْبًا منك، وليس (لبَّيك) عنده بمنزلةِ (سَقْيًا)، و(رعْيًا)، أي: ليست منصوبةً بفعلٍ من لفظها، وإنَّما عنده بمنزلة (سبحانَ الله) على النصب بفعلٍ من المعنى، وقد ورد في الكتاب ما نصُّهُ: «إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبَّيْكَ وسَعْدَيكَ، فقد قال له: قُرْبًا منك ومتَابعةً لك، فهذا تمثيلٌ وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان (براءةَ الله) تمثيلا لــ (سبحانَ الله) ولم يُستعمل»[٤].

ورُدَّ على سيبويه بأنَّ هذا غير فارقٍ، ولا حاجةَ تدعوا إلى نقلِ معنى (اللَّبِّ) إلى (القُرْبِ)، و(السبحان) إلى (البراءة)[٥].

قال أبو القاسم المؤدِّب: «وذهب ذاهبون إلى أنَّ (لبَّيك) غير خبرٍ، لكنه دعاءٌ وسؤالٌ وطلب، لبَّيك ألْبِبَ إلْبَابًا: أقبلَ علينا بالرحمةِ إقبالا، واستدلوا بتكرير الحرف، كما يُكرر الدعاءُ، فيقال: لبَّيك لبَّيك، كما يُقال: ارْحَمْ ارْحَمْ»[٦].

---

(١) انظر: الزاهر ١/١٩٧، واللسان (لبب)، و(لبى).
(٢) انظر: المرجعين السابقين.
(٣) انظر: المرجعين السابقين.
(٤) الكتاب ١/٣٥٣.
(٥) انظر: شرح المفصل ١/١١٤، والارتشاف ٣/١٣٦٦.
(٦) دقائق التصريف ٤٤٤.

أمَّا عن حقيقة (لبَّيك) من حيث الإفرادُ والتثنيةُ، ففيها قولان، ذكرهما المدينيُّ:

الأول: ذهبَ يونس إلى أنَّه اسمٌ مفردٌ، وأصله قبل الإضافة (لَبَّى) مقصورًا، قلبتْ ألفه ياءً؛ لإضافته إلى الضمير، كـما قلبوا في (لديك)، و(عليك)[(١)].

قال سيبويه: «وزعمَ يونس أنَّ (لبَّيك) اسمٌ واحدٌ، ولكنَّه جاء على هذا اللفظ في الإضافةِ، كقولك: (عَلَيْكَ)»[(٢)].

الثاني: ذهب الخليل وسيبويه[(٣)]، والجمهور[(٤)] إلى أنَّه تثنيةُ (لَبّ)، كما أنَّ (حنانيك) تثنيةُ (حنَان).

قال سيبويه: «وزعم الخليل أنَّها تثنيةٌ بمنزلة (حَوَالَيكَ)، لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنَانٌ»[(٥)].

وقد ردَّ الخليل وسيبويه، والجمهور مذهب يونس بقول أعرابيٍّ من بني أسد:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْـوَرًا ... فَلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَيْ مِسْـوَرِ[(٦)]

إذ لو كان الأمرُ كما قال يونس لبقيت الألف على حالها عند إضافتها للظاهر، كما بقيت ألف (على)، و(إلى)، و(لدى) عند إضافتها للظاهر، نحو: لدى زيدٍ، وإلى عمرٍو...[(٧)].

وفي ذلك دليلٌ على أنَّ اللفظ مثنى وليس مفردًا، وهو ما يرجِّحه البحث.

---

(١) انظر قول يونس في: الكتاب ٣٥١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٢، والارتشاف ١٣٦٤/٣، والخزانة ٩٢/٢، ٩٧، والأشموني ٢٥٣/٢، والهمع ٨٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥١/١.

(٣) انظر: مراجع الحاشية السابقة، واللامع العزيزي ٧٥.

(٤) انظر: الحاشية السابقة، والمقتضب ٢٢٥/٣، والمقاصد الشافية ٦٣/٤.

(٥) الكتاب ٣٥١/١.

(٦) البيت من المتقارب، وهو في الكتاب ٣٥٢/١، وشرح المفصل ١١٩/١، وشرح التسهيل ١٨٦/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٣٣/١، والهمع ٨٤/٢، والدرر ٦٨/٣، وخزانة الأدب ٩٢/٢، والأشموني ٢١٣/٢، ولسان العرب (لبب).

(٧) انظر: الكتاب ٣٥١/١، واللامع العزيزي ٧٥، وشرح التسهيل ١٨٦/٢، والارتشاف ١٣٦٤/٣، والهمع ٨٤/٢.

قال سيبويه: «ولستَ تحتاجُ في هذا الباب إلى أنْ تُفردَ؛ لأنَّك إذا أظهرتَ الاسمَ تبيَّنَ أنَّه ليس بمنزلة (علَيك)، و(إليك)؛ لأنَّك لا تقول: لَبِّى زيدٍ، وسَعْدَى زيدٍ .... قال:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْــوَرًا   فَلَبَّــى فَلَبَّىْ يَدَيْ مِسْــوَرِ

فلو كان بمنزلة (على) لقال: فَلَبَّى[1] يَدَىْ مسور؛ لأنَّك تقول: علَى زيدٍ، إذا أظهرت الاسمَ»[2].



٢٢- أصل (مُذْ)، و(مُنْذُ)

جمهورُ النَّحويين على أنَّ (مُذْ)، و(مُنْذُ) لفظان مشتركان، يكونان اسمين، ويكونان حرفين، وقد اختلفوا في أصل كلٍّ منهما[3]، قال المدينيُّ مُشيرًا إلى هذا الاختلاف: «في الحديث: (مُنْذُ كان كذا)[4]، أصل (منذُ) كلمتين (مِنْ)، و(إذْ) جُعلتا كلمةً، وغُيِّرَ بناؤهما، وهي في الزمان كـ (مِنْ) في المكان، وقدْ يكون حرفًا واسمًا بمعنى: أمَدِ الشيءِ ومبدئِه، وقيل: أصله: (مِنْ ذُو)، و(مُذْ) بمعناه حُذفتْ نونه»[5].

في أصل (مُذْ)، و(مُنْذُ) خلاف بين النحويين، بيانُه على النحو التالي:

أولا: خلافهم في أصل (مُنْذُ)، ولهم في ذلك قولان:

الأول: أنَّها بسيطة، وهو قول البصريين[6].

---

(١) أي: فلبًّا، بالألف.

(٢) الكتاب ١/٣٥١، ٣٥٢.

(٣) انظر: شرح الرضي ق٢، ج١/٤٥٥، والارتشاف ٣/١٤١٥، ورصف المباني ٣٢٢، والجنى الداني ٣٠٤، ٥٠١، ومغني اللبيب ٤/٢٤٤، والمساعد ١/٥١٢، والتصريح ٢/٢١، والهمع ٢/١٦٣.

(٤) الموطأ ٢/٥١٤، ٣/٧٣٥، ومسند الإمام أحمد ٤٥/١٥٢، وكنز العمال ٤/٥٦٣، واللؤلؤ والمرجان ١/٨٥٧، والسنن الكبرى للبيهقي ٦/٣٦٤.

(٥) المجموع المغيث ٣/٢٣٢، ٢٣٣.

(٦) انظر: الجنى الداني ٥٠١، وذكره أبو حيان دون نسبة. الارتشاف ٣/١٤١٥، وكذا السيوطي. الهمع ٢/١٦٤.

الثاني: أنَّها مركبة، وهو قول الكوفيين، ثمَّ اختلفوا:

١- قال الفراء: أصلها: (مِنْ ذُو)، أي: (مِنْ) الجارة، و(ذُو) الطائية[١]، وهذا الرأي ذكره المدينيُّ دون نسبة.

قال الرضيُّ: «قال الفراءُ: (منذُ) مركبةٌ من (مِنْ) و(ذُو)، ولعلَّ اللغةَ السُّلَيْمِيَّةَ غَرَّتْهُ، فالمرفوعُ عنده في نحو: (منذُ يومُ الجمعة): خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: من الذي هو يومُ الجمعة، أي: من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف، و(ذُو) طائيَّةٌ، وينبغي أنْ يكونَ التقديرُ عنده في نحو: (ما رأيته منذ يومان): من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف؛ ليستقيمَ المعنى»[٢].

٢- وقال غيرهُ: أصلُها: (مِنْ إِذْ) حُذِفت الهمزةُ، فالتقى ساكنانِ، وحرِّكت الذالُ بالضمِّ[٣]، وهذا القول ذكره المدينيُّ دون نسبة أيضًا.

قال الرضيُّ: «وقال بعض الكوفيين: أصلُ (مُنْذُ): (مِنْ إِذْ) فركِّبا، وضم الذال للساكنين، فالمرفوع فاعل فعل مقدَّر، فتقدير: منذ يومُ الجمعة: من إذْ مضى يومُ الجمعة، أي: من وقت مضى يوم الجمعة، وينبغي أنْ يكون التقديرُ عنده في نحو: ما رأيته منذُ يومان: من إذ ابتدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود، أي: من وقت ابتداء يومينِ»[٤].

وأثر التكلف على هذين ظاهرٌ لا يخفى، وينبغي ألَّا تكون (منذُ) الجارة على المذهبين مركبة؛ إذْ يتعذَّرُ التأويلان المذكوران في الجارَّة، بل تكون حرفًا موافقَ اللفظِ للفظ هذا الاسم المركب[٥].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح الرضى على الكافية ق٢، ج٣٥٦/١، والارتشاف ٣، ١٤١٥، والجنى الداني ٥٠١، والهمع ١٦٤/٢.

(٢) شرح الرضى على الكافية ق٢، ج٣٥٦/١، وانظر إعراب الاسم الواقع بعد (مذْ)، و(منذُ) في: الإنصاف مسألة ٥٦، والهمع ١٦٤/٢، والتصريح ٢٠/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ١٤١٥/٣، والجنى الداني ٥٠١، والهمع ١٦٤/٢.

(٤) شرح الرضى على الكافية ق٢، ج٣٥٦/١، ٣٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ق٢، ج٣٥٧/١، والارتشاف ١٤١٥/٣، والجنى الداني ٥٠١.

٣- قال محمد بن مسعود الغزني[١]: أصلها: (مِنْ ذَا)، (مِنْ) الجارة، و(ذَا) اسم إشارة، ولذلك كُسِرتْ ميمُها، وكثيرًا ما يَحذِفُ التركيبُ بعضَ حروف المركَّب، فحُذفت الألفُ منها، وعُوِّضَ من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابعٌ للذال في الضمة، والتقدير في: (ما رأيته منذُ اليوم): ما رأيته من ذا اليوم[٢].

وهذا القول وصفه أبو حيان بأنَّه أشدُّ سخافةً من سابِقَيْهِ[٣]، كما وصفه المرادي بالتكلُّف الواهي[٤].

والصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ البساطةَ هي الأصل، ولوضوح التكلف الواهي على القول بالتركيب[٥].

ثانيًا: خلافهم في أصل (مُذْ)، ولهم في ذلك قولان:

الأول: أنَّها مقتطعةٌ من (مُنْذُ) بحذف النون، وهو قول الجمهور[٦]، وبه أخذ المدينيُّ.

واستدلَّ الجمهورُ على ذلك من وجوهٍ:

١- أنَّ (مُذْ) إذا صُغِّرتْ، يُقال فيها: (مُنَيْذ) بردِّ النون[٧].

٢- أنَّ ذال (مُذْ) يجوزُ فيها الضمُّ والكسرُ عند ملاقاة ساكن، نحو: مُذِ اليوم، والضمُّ أشهر؛ لأنَّ أصلها (مُنْذُ)[٨].

٣- أنَّ بني غَنيٍّ يَضمُّون ذال (مُذ) قبل متحركٍ باعتبار النون المحذوفة، لفظًا لا نيَّةً[٩].

---

(١) هكذا سمَّاه أبو حيان، وقال ابنُ هشامٍ: ابنُ الذكي، صاحب كتاب (البديع). انظر: بغية الوعاة ٢٤٥/١.

(٢) انظر رأي الغزني في: الارتشاف ١٤١٥/٣، والجنى الداني ٥٠١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٤١٥/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني ٥٠١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والهمع ١٦٤/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٤١٥/٣، والمغني ٢٥١/٤، والمساعد ٥١٢/١، والهمع ١٦٤/٢،

(٧) انظر: الجنى الداني ٣٠٤.

(٨) انظر: السابق الصفحة نفسها، ورصف المباني ٣٢١، والارتشاف ١٧٥٠/٤، والمغني ٢٥١/٤.

(٩) انظر: الجنى الداني ٣٠٤، ٣٠٥، والتصريح ٢١/٢.

قال سيبويه: «... فمن ذلك (مُذْ)، يدلك على أنَّ العين ذهبت منه قولهم: (منذُ)؛ فإذا صغرته قلت: (مُنَيْذ)»[١].

وقال الأنباري: «... والأصل فيها (مُنْذُ)، فحذفت النون منها، والحذف إنَّما يكون في الأسماء، والدليل على أنَّ الأصل في (مُذْ) (مُنْذُ): أنَّك لو صغَّرتها أو كسَّرتها لرددتَ النون فيها، فقلت في تصغيرها: (مُنَيْذ)، وفي تكسيرها: (أمناذ)؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسرَ يردَّانِ الأشياءَ إلى أصولها، فدلَّ على أنَّ الأصلَ في (مُذْ) (مُنْذُ)»[٢].

الثاني: أنَّها أصلٌ قائمٌ بذاته، وليست مقتطعةً من (مُنْذُ)، وهو قولُ ابنِ ملكون[٣].

وحجَّته: أنّ (مُذْ) حرفٌ، والحذفُ لا يقع في الحروف، وإنّما يقع في الأسماء، وقدْ ردَّ عليه كثيرٌ من العلماء بأنَّ الحذفَ قد وقع في الحروف أيضًا، واستدلوا بتخفيف (إنَّ)، وأخواتها[٤].

وإذا نظرنا إلى ما استدلَّ به الجمهور، وما استدلَّ به ابنُ ملكون، ترجَّحت لدينا كفة الجمهور؛ فأدلتهم قويةٌ وسديدةٌ، لكننا نلحظ أنَّ الجمهورَ وابنَ ملكون، كلٌّ فيما ذهب إليه قدْ بنى مذهبه على أصلٍ، فالجمهور بنوا مذهبهم على أنّ (مُذْ) اسمٌ، ولذلك وقع فيها الحذف، وإنْ كانوا قد أثبتوا وقوعَ الحذفِ في الحرفِ أيضًا.

وابن ملكون بنى مذهبه على أنَّ (مُذْ) حرف.

وقد أشرتُ في بداية المسألة إلى أنَّ (مُذْ) على رأي الجمهور تكون تارة اسمًا، وتكون تارة أخرى حرفًا.

وانطلاقًا من قول الجمهور في اسمية (مُذْ)، وحرفيتها بنى بعضُ النحاةِ المتأخرينَ

---

(١) الكتاب ٣/٤٥٠.

(٢) أسرار العربية ٢٤٤، وراجع: الارتشاف ٤/١٧٥٠، والجنى الداني ٣٠٤.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي، الإشبيلي، أبو إسحاق، نحوي بارع، روى عنه ابن خروف والشلوبين، توفي سنة ٥٨٤هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٤٣١، وانظر رأيه هذا في: رصف المباني ٣٢٢، والارتشاف ٣/١٤١٥، والجنى الداني ٣٠٥، والمغني ٤/٢٥٢، والمساعد ١/٥١٢، والتصريح ٢/٢١، والهمع ٢/١٦٤.

(٤) انظر: المراجع السابقة، نفس المواضع.

- وهو المالقي - في المسألةِ قولًا وسطًا، أرجِّحُ أنَّضه الصحيح في المسألة، وقدْ نصَّ عليه؛ حيث قال: «والصحيحُ أنَّه إذا كان اسمًا، فهو مقتطعٌ من (مُنْذُ)، بدليل التصغير المذكور، وهو يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، وأمَّا إذا كان حرفًا، فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن، ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف»(١).

وهذا الرأي قد اعتمده كثيرٌ من محققي المتأخرين(٢)، فلم يَعترضُوا عليه، ولم يُضعِّفوه.



٢٣- حقيقة (فُل)، و(فُلة) الملازمتين للنداء

(فُل، وفُلة) من الألفاظ التي لازمت النداء، فلم يتصرف فيها بغير النداء من ابتداء أو فاعلية أو مفعولية أو خبر أو جر، وقدْ اختلف النحاةُ في حقيقتهما على قولين(٣)، أشار إليهما المدينيُّ، فقال: «في حديث أسامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (في الوالي الجائر يُلقَى في النار، فتندَلقُ أقتابُه، فيقال: أي فُلَ، أين ما كنتَ تصفُ؟)(٤).

قال ابنُ الأنباري: أي فُلَ، معناها: يا فُلان، فحذفت النون للترخيم، ثمَّ حُذفتْ الألف لسكونها، وتُركتْ اللامُ مفتوحةً؛ لمجيئها قبل الألف، ويجوزُ ضمُّها للنداء تقديرًا أنَّها آخرُ الاسمِ، كما قال الشاعرُ في ترخيم (مَرْوان):

يَـــا مَروَ، إنَّ مَطِيَّتي مَحبُوسَــــةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّها لَم يَيْأَسِ(٥)

---

(١) رصف المباني ٣٢٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ٣٠٥، والمغني ٤/٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩، والتصريح ٢/٢١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣، وشفاء العليل ٢/ ٨٢٥، والتصريح ٢/ ١٨٠، والهمع ٢/٦٠، وعدة السالك ٤/ ٤٢.

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٩٢٣.

(٥) البيت من الكامل، للفرزدق، انظر: ديوانه ٤٨٢، والكتاب ٢/٢٥٧، وتحصيل عين الذهب ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٢، وابن يعيش ٢/٢٢، والعيني ٤/٢٩٢، والأشموني ٣/١٧٨، والتصريح ٢/٢٢٦، واللسان (حبس). والشاهد فيه: ترخيم (مروان) وحذف الألف والنون لزيادتهما، وكون الاسم ثلاثيًا بعد حذفهما. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٣٦.

وقال بعضُ نحويِّي زمانِنا: أمَّا فُلانٌ فإنَّكَ تقولُ: يا فلُ، وليس هو بترخيم فلان، ألا ترى أنَّه لو كان ترخيم (فُلان)، لقالوا: يا فُلَ، ويا فُلُ.

قال سيبويه: ولم يقلْ هذا أحدٌ، إنَّما يقولون: يا فُلُ؛ لأنَّ هذا صيغة ارتُجلتْ في باب النداء، نحو: يا نوْمانُ، ويا هناه، فلا يجوز إذًا أنْ يُعتقدَ فيه أنَّه من باب الترخيمِ، وقد جاء:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ[1]

فكسَرَ اللامَ لِياءِ القافيةِ، فثبت أنَّه ليس بترخيمٍ من (فُلانٍ)، وأنشدَ ابنُ السِّكِّيت:

وَهُـو إِذَا قِيلَ له: ويْهًا كُلْ فإنَّه مُواشِـكٌ مُسْـتَعْجِلْ
وَهو إذا قيـلَ له: وَيْهًا فُلْ فإنَّـه أحْجِ بِـه أنْ يَنْكُلْ[2]

قال يوسف بن الحسن السيرافي: في قولـه: (فُلْ) يريد: يا فُلان، فحذف حرف النداء، والعرب تجعل في النداء خاصة (فُل) في موضع (يا فُلان)، وقد استعمل في الشعر في غير النداء، وليس بالجيِّد.

وهذا القول إنَّما يجيءُ على مذهب الكُوفيين دون البصريين؛ لأنَّهم يُجيزون أنْ يبقى بعد الترخيم حرفان.

وحجَّتهم قولـهم: (يا ثُبَ) في ترخيم (يا ثُبة)، و(يا ثُمُ) في ترخيم (يا ثمود)، وقال المتنبي: (عُمَ بن سليمان) في ترخيم (عُمَر)»[3].

(١) البيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي من أرجوزته الشهيرة، (وهي في الطرائف الأدبية /٦٦، وفي ديوانه ص١٩٩)، في مدح هشام بن عبد الملك، واللَّجة بالفتح: اختلاط الأصوات في الحرب، وبضم اللام: معظم الماء، شبه تزاحم الإبل وتدافعها بشيوخ في لَجَّة، دافع بعضهم بعضًا، ويقولون: أمسك فلانا عن فل، أي: احجز بينهم، وإنما خص الشيوخ لقلة جريهم في القتال، والشباب مسرعون إلى القتل، ولذلك قال: تدَافُعَ الشِّيبِ. (ينظر: الكتاب ٢/٢٤٨، وتحصيل عين الذهب ٣٣٢، والمقتضب ٤/ ٢٣٨، والأصول ١/ ٣٤٩، والجمل /١٦٤، والمسائل البصريات ١/ ٦٢٩، والمسائل المنثورة /٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٧٨، والمنصف ٢/ ٢٢٥، والصاحبي /٢٣٠، والحلل /٢١٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٧، والبديع في علم العربية ١/ ٤١١، والتخمير ٢/ ٤٠٩، وأوضح المسالك ٤/ ٤٣، والهمع ١/ ١٧٧، والدرر ١/ ١٥٤).

(٢) الرجز في كتاب إصلاح المنطق ٢٩٢، واللسان (ويه).

(٣) المجموع المغيث ٢/٦٣٧ – ٦٤٠.

اختلف العلماءُ في (فُل وفُلَة) المستعمَليْن في النداء، فذهب سيبويه وجمهورُ البصريين(١) إلى أنهما كلمتان مستقلتان عن (فلان وفلانة)، وأصل (فُل) عندهم (فلي) بياء بعد اللام، فحذفت اللام اعتباطًا، أي لغير علة تصريفية، كما حُذفت لام (يد ودم)؛ يقول سيبويه: «وأما قول العرب: يا فُلُ أقبلْ، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يَثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دَم)، والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول (يا فُلَ) فإن عنوا امرأة قالوا: يا فُلَةُ، وهذا الاسم اختُصَّ به النداء، وإنما بُني على حرفين؛ لأنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ، ولم يجزْ في غير النداء؛ لأنه جُعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادًى، نحو: يا هَنَاه، ومعناه: يا رجُلُ، وأما (فُلان) فإنما هو كنايةٌ عن اسم سُمّي به المحدَّث عنه، خاص غالب، وقد اضطرَّ الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم:

(فِي لَجَّةٍ أَمْسِك فلانًا عَنْ فُلِ)»(٢).

ويقول المبرد: «ومنها قولهم: يا فُلُ أقبلْ، وليس بترخيم (فلان)، ولو كان كذلك لقلت: (يا فُلا أقبل)»(٣).

وعلى هذا القول فتكون (فُل) و(فُلة) غير مرخَّمين، بل هما كناية عن نكرة مَنْ يعقل من جنس الإنسان، فـ (فُل) بمعنى (رجل)، و(فُلة) بمعنى (امرأة)، وليس أصلهما (فلان)، و(فلانة)، ويبدو من سياق كلام المديني أنه ينتصر لهذا القول؛ حيث نسبه إلى بعض نحويي زمانه، واستدلَّ له بكلام سيبويه وغيره.

وذهب الكوفيون إلى أن أصل (فُل): (فلان)، وأصل (فُلَة): (فلانة)، ثم رخّم كل منهما

---

(١) انظر: الأصول ١/٣٥٠، والجمل ١٦٣، والمسائل البصريات ١/٦٢٧، والمفصل ١٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٨١، وأوضح المسالك ٤/٤٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨، قال الأعلم: «الشاهد فيه: استعمال (فُل) مكان (فُلان) في غير النداء ضرورة، وفي وضعه له هذا الموضع تقديران: أحدهما: أنْ يكون أراد عن فلانٍ، فحذف النون للترخيم في غير النداء، ثمَّ حذف الألف لزيادتها، والآخرُ: أن يكون نقله محذوفًا من قولهم: يا فُلُ، ضرورة». تحصيل عين الذهب ٣٣٢.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٧، وانظر: الأصول ١/٣٥٠، والمسائل البصريات ١/٦٢٧، والمفصل ١٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٨١، وأوضح المسالك ٤/٤٢.

بحذف آخره وهو النون، وحذف الألف التي قبل الآخر، فصار (فُل، وفُلَة)[١]، ونسبه المدينيُّ إلى ابن الأنباري، وهو ظاهر قول ابن فارس[٢].

وإنَّما قال الكوفيون بذلك؛ لأنَّه يجوز عندهم أنْ يبقى بعد الترخيم حرفان، وحُجتهم – كما ذكر المدينيُّ –: (يا ثُبَ) في ترخيم (يا ثُبة)، و(يا ثُمُ) في ترخيم (يا ثمود)، وقال المتنبي: (عُمَ بن سليمان) في ترخيم (عُمَر).

وعلى هذا القول تكون (فل)، و(فلة) مُرخَّمان، وأصلهما: (فلان)، و(فلانة).

وهذا كلامٌ غير مستقيم من عدة أوجه: الأول: أنه لا يُرخم بحذف حرف اللين الذي قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف، وفي الكلمتين لم يتقدم على الألف إلا حرفان، والثاني:أنه لا وجه لقولهم في التأنيث (فُلَة)، والثالث: أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله وهو (فلان وفلانة) –على رأيهم – غير مختص بالنداء[٣].

واختلف العلماء أيضا في (فُل، وفُلَة) المستعملَيْن في غير النداء، كما في قول أبي النجم السابق، وفي ما أنشده ابن السكيت – كما قال المدينيُّ –، ونتج عن ذلك مذهبان:

أولا: ذهب سيبويه إلى أن الراجز أراد: (عن فلان)، ولكنه حذف الألف والنون ضرورة، فكلام سيبويه يقتضي أن (فل) الذي في الشعر بعض (فلان)، وكلامه السابق في الترخيم يقتضي أن (فل) الذي في النداء غير هذا، وإنما هو كلمة مستقلة عن (فلان)، وحينئذ لم يثبت عنده استعمال (فل) المخصوص بالنداء في غير النداء[٤].

وتابع سيبويه على ذلك كثير من النحويين[٥]، يقول ابن هشام: «وأما قوله: (فِي لَجَّةٍ

(١) انظر: المجموع المغيث ٢/٦٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٦، وشرح الكافية ١/١٦١، والتذييل والتكميل ٤/٢٢١، والارتشاف ٥/٢٢٢٣، والبحر المحيط ٦/٤٩٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/٥.

(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ٣٨١ – ٣٨٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣، وشفاء العليل ٢/ ٨٢٥، والتصريح ٢/ ١٨٠، والهمع ١/ ١٧٨، وعدة السالك ٤/ ٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢٤٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٧٨، والمساعد ٢/٥٤٥، واللسان (فلن).

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن /٢٦٣، والأصول ١/ ٣٤٩، والصاحبي /٢٣٠، والبديع في علم العربية ٣/ ٤١١، وشرح المفصل ١/ ٤٨، وارتشاف الضرب ١/ ٢٥٢، ٥/ ٢٢٢٤، والتصريح ٢/ ١٨٠، وحاشية الخضري ٢/ ٧٩.

أمْسِك فلانًا عَنْ فُل)، فقال ابنُ مالك: هو (فُلُ) الخاصُّ بالنداء، استعمل مجرورًا للضرورة، والصواب أن أصل هذا (فلان)، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتالِعٍ فَأبَانِ[١].

أي درس المنازلُ»[٢].

ويقول السيوطي: «وفُل الذي في الشعر هو (فلان) صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء.» [٣]، وذلك له نظائر كثيرة في الشعر، ذكر كثيرا منها ابن فارس والأعلم[٤].

ثانيا: ذهب المبرد إلى أن (فل) في الرجز منقول من (فل) المستعمل في النداء، فنقله محذوفاً من (يا فُلُ) للضرورة؛ يقول المبرد: «وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا -(يعني فُلُ)- في غير النداء؛ لأنها في النداء معارف فينقلها على ذلك، وذلك قوله: (فِي لَجَّةٍ أمْسِك فلانًا عَنْ فُل)»[٥].

وتابع المبرد على ذلك الزجاجيُّ وأبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك[٦] وغيرهم[٧].

يقول الزجاجي: «يا فُلُ أقبلْ، لا يستعمل إلا في النداء، وليس بترخيم، ولو كان

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري (وهو في ديوانه ص٢٠٦)، وعجزه: (فتَقَادمتْ بِالْحبسِ فالسُّوبَان)، والمنا: أراد المنازل، ومتالع وأبان والحبس: جبل لبني أسد، والسوبان: مكان، ودروس المنازل: عفاؤها وانمحاؤها. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٤١، الصاحبي /٢٣٠، وتحصيل عين الذهب ١/ ٨، وأوضح المسالك ومعه عدة السالك ٤/ ٤٣، ٤٤.

(٢) أوضح المسالك ٤/ ٤٢.

(٣) الهمع ١/ ١٧٨، وينظر: البهجة المرضية /٤٣٨.

(٤) ينظر: الصاحبي / ٢٣٠، وتحصيل عين الذهب ١/ ٨ وما بعدها.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٣٨، وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٧.

(٦) ينظر: الجمل / ١٦٤، والمسائل البصريات ١/ ٦٢٩، والمسائل المنثورة /٢٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦، والمقرب /٢٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣١.

(٧) ينظر: التخمير ٢/ ٤٠٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم /٥٨٥، وشرح الكافية ١/ ١٦١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ٤/ ٢.

ترخيمًا لقيل: يا فُلا، وربما استعمل بعض هذا في الشعر في غير النداء ضرورة ؛ قال أبو النجم: (فِي لَجَّةٍ أَمْسِك فلانًا عَنْ فُلِ)»(١).

ويقول أبو علي: «(فُل وفُلَة) كنايتان في النداء خاصة، وفلان وفلانة كنايتان عن العلم في جميع المواضع، وقد اضطر الشاعر فاستعمل (فُل) في غير النداء في قوله: (فلانًا عَنْ فُلِ)(٢).

والراجح رأي سيبويه ومن تابعه، كالمديني؛ لأن (فُل وفُلَة) مختصان بالنداء ولا يخرجان عنه أصلا، و(فلان وفلانة) كنايتان لا تختصان بالنداء، فإذا اضطر الشاعر وبنى (فلانًا) على حرفين، فقال (عن فل) فالأرجح أن يكون ذلك أصله ما لا يختص بالنداء وهو (فلان)، ولأن له نظائر في الضرورة كثيرة.



٢٤- إعراب الاسم بعد الترخيم

الترخيم على لغتين لغة مَن ينتظر الحرف ولغة من لا ينتظر، ويقال لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي المحذوف، وترخيم المنادى جائز، وهو من خصائص النداء؛ لأنه لكثرة استعماله محتاج إلى التخفيف، وللاسم بعد الترخيم وجهان(٣)، ذكرهما المدينيُّ، فقال: «قال ابنُ الأنباري: أي فُلَ، معناها: يا فُلان، فحذفت النون للترخيم، ثمَّ حُذفتْ الألف لسكونها، وتُركتْ اللامُ مفتوحةً؛ لمجيئها قبل الألف، ويجوزُ ضمُّها للنداء تقديرًا أنَّها آخرُ الاسمِ، كما قال الشاعرُ في ترخيم (مَرْوان):

يَـــا مَروَ، إنَّ مَطِيَّتي مَحبُوسَـــةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّها لَم يَيْأَسِ(٤)

---

(١) الجمل / ١٦٣، ١٦٤.

(٢) المسائل البصريات ١/ ٦٢٧، ٦٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٣٩، والأصول ١/٣٥٩، وشرح عيون الإعراب ٢٧٣، واللباب ١/٣٥١، وشرح المفصل ٢/٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٥، وشرح التسهيل ٣/٤٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٤، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٦٩، والارتشاف ٥/٢٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٤/٥١، والهمع ٢/٦٧.

(٤) سبق تخريجه.

والترخيم في اللغة: حذفُ آخر حروف الكلمة(١)، كقولهم: يا عَزَّ، ويا أَسْمَ، في ترخيم: عزَّة، وأَسْماء، ويا ليلَ، ويا عامِ، ويا صاحِ، ويا مالِ، في ترخيم: ليلَى، وعامِر، وصاحِب، ومالِك، وأنشد الفراء:

يـــا حَارِ لا أُرْمَيَــنْ مِنْكُم بِدَاهِيةٍ لَمْ يَلْقَها سُوقةٌ قَبلي ولا مَلِكُ(٢)

قال: وسمعتُ أبا العباسِ يقول: إنَّما سُمِّي الترخيمُ ترخيمًا؛ لأنَّه قطعٌ للحروف، من قولهم: جاريةٌ مرخَّمة،

إذا كانت تُقطِّعُ كلامَها»(٣).

الترخيم: في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء تخفيفًا(٤)، وله شروط مذكورة في مظانها(٥)، وللعرب فيه مذهبان - كما ذكر المدينيُّ، وغيره -:

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم وتترك ما بقي على حاله من حركة أو سكون، فتقول في (جعفر): يا جعفَ، وفي (حارث): يا حارِ، وهذا المذهب يُعرف بين النحاة بلغة مَنْ ينتظر، أي: ينتظر الحرف المحذوف، ويقال: لغة من نوى المحذوف، ويقال: لغة: يا حارِ.

والثاني: أن يحذف آخر الكلمة، ويجعل ما بقي اسمًا على حياله كأنه لم يُحذف منه شيء، ويعامل الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم ويجري مجرى المنادى المفرد، فتقول: يا جعفُ، ويا حارُ. وهذا المذهب يعرف بين النحاة بلغة مَنْ لا ينتظر، ويقال: لغة من لم ينْوِ المحذوف، ويقال: لغة يا حارُ(٦).

---

(١) هذا تعريف الترخيم في الاصطلاح، وليس في اللغة، كما ذكر المديني. انظر: شرح الحدود النحوية ٣٤٧، والكتاب ٢/٢٣٩، والارتشاف ٥/٢٢٢٧، والهمع ٢/٥٧.

(٢) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٠، والعقد الفريد ٥/٤٤٨، وشرح المفصل ٢/٢٢، واللمع ١٩٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٧٦، والهمع ٢/٦٧، والدرر ٣/٥٦.

(٣) المجموع المغيث ٢/٦٣٧، ٦٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢٣٩، وشرح الحدود النحوية ٣٤٧، والارتشاف ٥/٢٢٢٧، والهمع ٢/٥٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٢٣٩، والأصول ١/٣٥٩، وأمالي الشجري ٢/٣٠٠، وشرح المفصل ٢/١٩، وشرح ألفية ابن معط ١/١٠٦٦، وتوضيح المقاصد ٤/٣٥، والهمع ٢/٥٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٩، والأصول ١/ ٣٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٣٦، والتبصرة ١/ ٣٣٦،=

ويؤيد ما ذكره المدينيُّ شواهد منها:

١- قُرِىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[١]، فقد قرأ الأعمش، وابن مسعود (يَا مَالِ) بالترخيم، وكسر اللام[٢]، وقرأها أبو سوَّار الغنوي (يا مالُ) بالضم[٣].

ويَذكرُ بعضُ السلف أنه لَمَّا سمعها قال: ما أشغَلَ أهلَ النار عن الترخيم، وأجيب باحتمال أنَّهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم وشدَّة ما هم فيه[٤].

٢- وكذا جاء قول زهير الذي أورده المدينيُّ بالوجهين في (يَا حارِ) بكسر الراء، وضمها[٥].

٣- وقول امرىء القيس:

أَحَارِ ابنَ عمروٍ كأنّي خَمِرْ ويَعْدُو على المرءِ ما يَأتَمِرْ[٦]

٤- وقول حسان بن ثابت:

حَارِ ابن كعْب ألا الأحلامُ تَزْجُرُكم عَنِّي، وأنتم من الجُوفِ الجَمَاخيرِ[٧]

والمقصود فيها (يا حارِثُ).

ويتّفق هذان الوجهان في الأسماء التي يكون ما قبل آخرها ضمة، نحو: (بلبُل) ففي

=وشرح عيون الإعراب /٢٦٩، والمرتجل /١٩٨، وشرح المفصل ٢/ ١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٤، واللسان (رخم)، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٦، النكت الحسان /٩٦.

(١) سورة الزخرف آية ٧٧.

(٢) وكذا قرأها يحيى بن وثاب، ونسبها ابنُ خالويه للنبي ﷺ، انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٦، والمحتسب ٢/٢٥٧، والكشاف ٣/٤٩٦، والبحر المحيط ٨/٢٨، والدر المصون ٩/٦٠٧.

(٣) انظر: الكشاف ٣/٤٩٦، والبحر ٨/٢٨، والدر المصون ٩/٦٠٧.

(٤) انظر: فتح الباري ٨/٤٣١.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢، وشرح المفصل ٢/٢٢.

(٦) الديوان ١٥٤، والمقتضب ٤/٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢.

(٧) الديوان ١٧٨، والكتاب ١/٢٥٤ (بولاق)، وتحصيل عين الذهب ٢٦٩، والمقتضب ٤/٢٣٣، والجمل ١٦٩، والحلل ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢.

ترخيمه يُقال: بلبُ، فهذه الضمةُ على الوجه الأول ضمة الأصل، وعلى الوجه الثاني ضمة أخرى للبناء، كما في: يا زيد(١).

وهاتان اللغتان مطردتان في جميع الأسماء المرخمة إلا في حال كون الاسم المرخم صفة فيها تاء التأنيث، نحو: ضاربة، فترخيمها على لغة مَنْ نوى خاصة، فيقال: يا ضاربَ؛ لأنها على اللغة الأخرى: يا ضاربُ، تلتبس بنداء النكرة المقبل عليها(٢).

والأشهر من وجهي الترخيم هو الأول؛ لأنَّ في بقائه على ما كان عليه مَنْبَهة على الأصل(٣)، وهو اللغة العُليا، ومعظم العرب عليه(٤).

وممَّا سبق فقد سار المدينيُّ في هذه المسألة وفاقًا لما قرَّره النحويون فيه؛ حيث ذكر الوجهين.



٢٥- (بَلْهَ) معنًى واستعمالا

(بَلْهَ) كلمةٌ تُستعمل في العربية بعدة معانٍ، منها: (دَعْ)، و(كَيْفَ)، و(غَيْرَ)، والاسمُ الذي بعدها تارة يكون منصوبًا، وتارة يكون مجرورًا، وربَّما جاء مرفوعًا(٥)، وقد أشار المدينيُّ إلى ذلك، فقال: « (بَلْهَ) في الحديث: (بَلْهَ مَا اطَّلعتُمْ عليه)(٦)، (بَلْهَ): من أسماء الأفعال كـ (رُويدَ)، و(صَهْ)، و(مَهْ)، يُقال: بَلْهَ زيدًا، أي: دَعْهُ، واتْرُكه، ويُوضع موضعَ المصدرِ، فيقال: بلْه زيدٍ، بالإضافة، كما يُقال: تَرْكَ زيدٍ، ويُقلب في هذا الوجه، فيقال:

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٦/٢.
(٣) انظر: الأصول ٣٥٩/١، واللباب للعكبري ٣٥١/١.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، والهمع ٦٧/٢.
(٥) انظر المسألة في: الكتاب ٢٣٢/٤، والأصول ١٧٧/٣، والارتشاف ٢٢٩٦/٥، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٢، والجنى الداني ٤٢٤، والمغني ٢٠٤/٢.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٩٤/٤، حديث رقم (٤٥٠٢)، في حديث نعيم الجنة: (ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ، بله ما اطلعتم عليه)، والحديث في: فتح الباري ٣٩٦/٨، وشواهد التوضيح ٢٠٥.

بَهْلَ زيدٍ؛ لأنَّ حال الإعراب مظنة التصرف[١]، وقوله: (مَا اطلعتم عليه) يُحتمل أن يكونَ منصوبَ المحلِّ ومجروره على اللغتين، ورُوي بيتُ كعب بن مالك الأنصاري:

تَذَرُ الجَماجِـمَ ضَاحيًا هاماتُها   بَلْهَ الأَكُفَّ كأنَّهـا لم تُخْلَقِ[٢]

على الوجهين أيضًا»[٣].

في نوع (بَلَهَ) حال نصبِ ما بعدها خلاف بين النحويين، وكذلك في حال الجرِّ، والرفعِ، وهاك البيانَ:

أولا: إذا انتصب الاسمُ بعدها، فلهم فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

الأول: أنَّها اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى (دَعْ)، وهو قولُ البصريين[٤]، والفراء[٥]، واختيار المدينيِّ.

وهي على هذا القول تجري مُجرى (رُويدَ) كما ذكر المدينيُّ، وتقديرها في نحو: بلهَ زيدًا: دعْ زيدًا[٦].

ومن مجيء ما بعدها منصوبًا، قولُ ابن هرمة:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ لَهَا   مَشْـيَ النَّجِيبةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجَبَا[٧]

---

(١) ما ذكره المديني من القلب فيها إذا كانت مصدرًا هو ما رواه أبو زيدٍ، وحكى أبو الحسن: فتح الهاء واللام، فتقول: بَهَلَ زيدٍ. انظر: الجنى الداني ٤٢٤.

(٢) ديوانه ٢٤٥، وانظره في: الفسر ٩٧٩/١، والروض الأنف ٣٧٦/٦، وشرح المفصل ٤٣/٣، والجنى الداني ٤٢٥، وأوضح المسالك ٣٦/٢، وشرح الأشموني ١٢١/٢، والخزانة ٢٠/٣، وروي البيت كذلك برفع (الأكف)، وانظر: المغني ٢٠٥/٢.

(٣) المجموع المغيث ق١، ج١٨٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٢/٤، والأصول ١٧٧/٣، وحروف المعاني ١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، والفسر ٩٧٨/١، والمفصل ١٩٦.

(٥) ينظر: الزاهر ٩٥/١، ٢٥٩.

(٦) انظر: الفسر ٩٧٨/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٤/١، وشرح المفصل ٤٢/٣.

(٧) انظره في: الصحاح (بله)، واللامع العزيزي ٣٥٠/١، وشرح المفصل ٤٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٤/٥، وخزانة الأدب ٢٠٣/٦.

الثاني: أنَّها أداةُ استثناء، وهو قول الكوفيين(١)، والذي سوَّغ ذلك أنَّهم رأوا ما بعدها خارجًا عمَّا قبلها في الوصفِ(٢)، ففي نحو: (أكرمتُ الصبيان بلهَ الرجالَ) يُلاحظ أنَّ إكرامَ الرجال زائدٌ على إكرامِ الصبيان.

الثالث: أجاز بعض المغاربة فيها - إضافة إلى القول الأول - أنْ تكون مصدرًا موضوعًا موضعَ الفعلِ، وتقديرها على هذا: تركًا زيدًا(٣).

والذي يظهرُ أنَّها اسمُ فعل أمر بمعنى (دَعْ)، كما قال المدينيُّ؛ لأنَّ القول بأنَّها أداة استثناء مردود بما يأتي:

١- أنَّها لو كانت كذلك لجاز وقوع (إلَّا) مكانها؛ لأنك إذا قلت: قام القوم بله زيدًا، فإنَّما معناه: دعْ زيدًا، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيدًا.

٢- أنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها.

٣- جواز دخول حرف العطف عليها(٤).

وقولهم: إنَّ الذي أوجب كونها أداة استثناء أنَّ ما بعدها خارج عمَّا قبلها في الوصف غير مُسلَّم به؛ لأنَّ مثل هذا القول يستلزم أنْ تكون (حتَّى) أداة استثناء كذلك، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام الرجال حتى محمد، فقد أخرجت (محمد) عنهم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تثبت لهم، ومع هذا لم يقلْ أحد بأنَّ (حتى) أداة استثناء، ممَّا يدل على بطلان قولهم(٥).

وإجازة المغاربة فيها أن تكون مصدرًا يردُّه بناؤها؛ إذْ لو كانت مصدرًا لأُعربت، وبناؤها دليلٌ على أنها اسم فعل، ودليل بنائها هنا انتفاء تنوينها(٦).

---

(١) انظر: الارتشاف ١٥٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٢، والجنى الداني ٤٢٥، والهمع ٢٢٠/٢.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٧٤/٨، والجنى الداني ٤٢٥.
(٣) انظر: الارتشاف ١٥٥٥/٣، والهمع ٢٢١/٢.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/٢، والتذييل ٣٧٤/٨، والهمع ٢٢٠/٢.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣٧٥/٨.
(٦) انظر: كتاب الشعر ٢٨/١، ومغني اللبيب ٢٠٦/٢، والتصريح ١٩٩/٢.

ثانيًا: إذا جرَّ ما بعدها فلهم فيها - أيضًا - مذاهب ثلاثة:

الأول: أنَّها مصدرٌ لم يُنطَق له بفعلٍ، وهو مضاف لما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[(١)]، وعليه البصريون[(٢)]، فعلى هذا يكون تقديرها في نحو: بلهَ خالدٍ: تَرْكَ خالدٍ، وإلى هذا ذهب المدينيُّ.

ومن الجرِّ بها قولُ كُثَيِّر:[(٣)]

بَسَـطْتُ لِبَاغِي العُرْفِ كَفًّا بَسِيطَةً   تَنَالُ العِدَى بَلْهَ الصَّدِيقِ فُضُولُها[(٣)]

الثاني: أنَّها حرفُ جرٍّ، وعليه الفراء[(٤)]، والأخفش[(٥)].

الثالث: أنَّها اسمٌ بمعنى (غير)، والاسم بعدها مجرور بالإضافةِ، وهو قول بعض الكوفيين[(٦)].

وعلى هذا يكون الاستثناء منقطعًا في بيت كعب بن مالك على رواية الجرِّ[(٧)].

والذي يظهر لي أنها مصدر لم ينطق له بفعل، كما رأى المديني؛ لأنَّ ذلك يوافق معناها في حالة النصب؛ إذْ إنه لا يريد الاستثناء فما يحتج به لحالة النصب يحتج به في حالة الجر، ثمَّ إنَّ القول بحرفيتها مدفوع بما حكاه أبو زيدٍ: (إنَّ فلانًا لا يُطيق أن يحملَ الفِهْرَ فَمِنْ بَلْهِ أنْ يأتي بالصخرة)[(٨)]، فلو كانت حرفًا لما جاز دخول (مِنْ) عليها؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا يدخل بعضها على بعضٍ.

---

(١) سورة محمد من الآية ٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢٣٢/٤، والأصول ١٧٧/٣، وحروف المعاني ١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، والمفصل ١٩٦، وشرح المقدمة الجزولية ١٠١٥/٣.

(٣) انظر: الفسر ٩٧٩/١، وروي البيت بنصب (الصديق) في ديوان كثير ٢٦٢، والحماسة البصرية ٤٠٢/١.

(٤) انظر: الزاهر ٩٥/١، ٢٥٩.

(٥) انظر: كتاب الشعر ٢٥/١، وشرح المفصل ٤٩/٤، وشرح ألفية ابن معط ١٠٢٢/٢، والارتشاف ١٥٥٤/٣، والجنى الداني ٤٢٦، والخزانة ٢٢٩/٦، والهمع ٢٢١/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٢، والجنى الداني ٤٢٦، والهمع ٢٢١/٢

(٧) انظر: التذييل ٣٧٦/٨.

(٨) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤، وشرح الرضي ١٧٥/٣، وخزانة الأدب ٢٠٢/٦.

وقول بعض الكوفيين: إنَّها اسمٌ بمعنى (غير) جوابه ما سبق من الرد عليهم حال نصب ما بعدها.

ثالثًا: رفع الاسم بعدها، وهذا موضع خلاف بين النحويين:

أجازه قطرب(١)، والأخفش فيما حكاه عنه أبو علي الفارسي(٢).

مستدلين على ذلك بوروده عن العرب، وعليه أُنشِدَ قولِ كعب بن مالك السابق.

وعلى هذا تكون (بَلْهَ) بمعنى (كَيفَ)، والاسمُ بعدها مرتفعٌ بالابتداء، وهي في موضع خبرٍ مقدَّمٍ(٣). ومنعه أبو عليٍّ(٤).

قال ابنُ جنـي: «ودفعه أبو علي، وقال: لأنَّه لا رافع له ها هنا، وإنَّما معناه: كيف، وليس إعرابه كذلك،

ألا ترى أنَّه إذا جُرَّ فإنَّما معناه - أيضًا - (كيف)؟ فقد علمت أنه ليس إعرابه على معناه»(٥).

ورأى أبو العلاء المعري في حال صحة رواية الرفع أنَّ (بلهَ) فعل ماضٍ سُكِّنتْ عينه على لغة ربيعةَ، وأصله (بَلِهَ)، وما بعده مرفوع على الفاعلية(٦).

وعلى هذا تكون (الأكف) في بيت كعب بن مالك مرفوعة على الفاعلية المجازية، فمعنى: (بلِهَ الأكف)، أي: بُلِهَ عنها، كما يُقال: نامَ الليلُ، أي: نيمَ فيه(٧).

ويبدو لي جوازُ رفع الاسم بعدها على أنَّها بمعنى (كيف)؛ لورود السماع به، ولا

---

(١) انظر: الفسر ٩٨١/١، والارتشاف ١٥٥٥/٣، والجنى الداني ٤٢٤، ومغني اللبيب ٢٠٤/٢، والهمع ٢٢٠/٢.
(٢) انظر: شرح الرضي ١٧٤/٣، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ٢٠٥/٢.
(٣) انظر: المفصل ١٩٦، والتذييل ٣٧٦/٨، والجنى الداني ٤٢٤.
(٤) انظر: الصفوة الصفية ٣٩٧/١، والارتشاف ١٥٥٥/٣، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ٢٠٤/٢.
(٥) الفسر ٩٨١/١.
(٦) انظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ٣٥١/١.
(٧) انظر: المرجع السابق نفسه.

عبرة بقول من أنكر ذلك أو منعه؛ لأنَّ من سمع حجة على من لم يسمع، والمثبت مقدم على المنفي.

قال المرادي معقِّبًا على قول كعب: «ويُروى قوله: .... بلهَ الأكف ...: بنصبِ (الأكف) على أنَّ (بله) اسم فعل، وبجره على أنها مصدر، وبرفعه على أنها بمعنى (كيف)»[1].

❋❋❋

٢٦- حقيقة التنوين في (صَهٍ)

التنوين في الأصل: مصدر نوَّنت الكلمة إذا ألحقتها نونًا، وفي الاصطلاح: نونٌ ساكنةٌ بالأصالة، زائدة، تلحق آخر الكلمة لغير توكيد، تثبت لفظًا لاخطًّا[2]، وقد اختلف النحويون في حقيقته في (صهٍ) على قولين[3] أشار إليهما المدينيُّ، فقال: «في حديث عائشة : (قالت: صَه)[4]، هي كلمةُ زجرٍ تُقال عند الإسكات، يُخاطَبُ بها الواحدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنثُ، وهي عند البصريين اسمٌ كقولك: اسكُتْ، ويقال: صَهٍ بالتنوين، فإذا لم تُنوَّنْ كانت للتعريف، وإذا نُوِّنت فللتنكير، أي: اسكُتْ سُكوتًا، وللتعريف: اسكتْ السُّكوتَ المعروفَ منك، وقدْ صَهْصَهْت وصَهْصَيْت به، أي: قُلْتُ له ذلك، مثل: دَهْدَهْتُ ودَهْدَيتُ، وعند الكوفيين تنوينه للوصل وتركه للوقف، وقدْ يُقال: صهْ مبنيًّا بلا تنوين»[5].

تنوين التنكير: هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع

---

(١) الجنى الداني ٤٢٥، وانظر: المغني ٢/٢٠٥، ويكون: بله الأكفُّ، بالرفع، على معنى: كيف الأكفُّ؟ وبالنصب على معنى: دع الأكفَّ، وبالجر على معنى: تَرْكَ الأكفِّ.

(٢) انظر: شرح الحدود النحوية ٣٩٥، وأوضح المسالك ١/١٤، والتصريح ١/٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٠٢، والمقتضب ٣/١٧٩، والأصول ٢/١٣٠، ومجالس ثعلب ١/٢٢٨، وما ينصرف ١٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤، والارتشاف ٢/٦٦٧، وأوضح المسالك ١/١٤، والمقاصد الشافية ١/٤٤.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٣/١٢٢٧، وسنن البيهقي ٥/٩٨.

(٥) المجموع المغيث ٢/٣٠٣.

في باب اسم الفعل بالسماع، كـ (صَهٍ، ومَهٍ، وإيهٍ)، وفي العلم المختوم بـ (ويه) بقياس، نحو: (جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ)[١].

وقد ذكر المدينيُّ أنَّ التنوين في (صَهٍ) عند البصريين للتنكير، فإذا قلتَ: صَهٍ، بالتنوين، فهو كقولك: سكوتًا، وإذا قلت: صَهْ، غير منوَّن، فكأنَّك تقول: السُّكوت.

قال سيبويه: «وزعم الخليلُ: أنَّ الذين قالوا: صَهٍ ذاك، أرادوا النَّكرة، كأنَّهم قالوا: سُكوتًا»[٢].

أمَّا عند الكوفيين – كما نسب إليهم المدينيُّ – فتنوين (صهٍ) ليس للتنكير، وإنَّما هو للفرق بين الوصل والوقف، فعند الوصل تُنوَّن، وتركه للوقف، يعني: أنّ (صه) لا يكون موصولًا إلَّا منونًا، وهذا أيضًا قول الأصمعي، وثعلب، وابن السكيت، وابن بري[٣].

وبهذا القولِ يكون هناك قسمٌ آخر للتنوين، وهو التنوين الفارق بين الوصل والوقف. قال الفاضل عصام الإسفراييني في (حاشيته على الفوائد الضيائية): «تنوين (صهٍ) للفرق بين الوصل والوقف، فعند الوصل تنون، وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة، فمقتضى كلامه ثبوت قسم للتنوين هوالفارق بين الوصل والوقف»[٤].

وكون التنوينِ في (صهٍ) علمَ التنكير، وعدمه علم التعريف هو الأرجح، وهو ما عليه الجمهور[٥].



(١) انظر: شرح الحدود النحوية ٣٩٦، ورصف المباني ٣٤٤، والارتشاف ٢/٦٦٧، والمغني ٤/٢٦٦.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٢، وانظر: المقتضب ٣/١٧٩، والأصول ٢/١٣١، ٢٣٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤، وشرح الرضي ق١، ج١/٣٠، والارتشاف ٢/٦٦٧.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٢٨، وإصلاح المنطق ٢٩١، ما ينصرف ١٤٢، والأصول ٣/٤٤٠، والمخصص ١٤/٨١، والنكت ٢/٨٦٦، واللسان ١٣/٤٧٤.

(٤) انظر: الفوائد الضيائية ٢٩١.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤، والارتشاف ٢/٦٦٧، والمغني ٤/٢٦٦، وأوضح المسالك ١/١٤، والأشموني ١/٣٤.

٢٧- (مَهْمَا) بين البساطة والتركيب

المشهور في (مَهْمَا) أنها اسمٌ من أسماء الشرط مجردٌ عن الظرفية بمنزلة (مَا) الشرطية[١]، وأجاز ابن مالك وقوعها ظرفًا[٢]، وردَّه ابنه وأبو حيان[٣]، وزعم بعضهم أنها تكون استفهاما[٤]، وزعم السهيليُّ وخطابُ الماردي أنَّها قد تستعمل حرفًا[٥].

وقد اختلف النحاة فيها من حيث البساطةُ والتركيب، فقيل ببساطتها، وذهب الأكثرون إلى أنها مركبة، واختلف القائلون بتركيبها على مذهبين: الأول: أنها مركبة من (مَا مَا)، والثاني: أنها مركبة من

(مَهْ مَا)[٦]، وقد أشار المدينيُّ إلى طرَفٍ من هذا الخلاف، فقال: «في حديث زيد بن عَمروٍ: (مَهْمَا) تُجَشِّمْنِي)[٧]، هي (مَا) المضمنة معنى الشرط مزيدةٌ عليها (مَا) التي قيل: إنَّها للتأكيد، والمعنى: أيُّ شيءٍ تُجشِّمْني فأنا جاشِمُه»[٨].

اختلفت كلمة النحويين في أصل (مَهما) على ثلاثة أقوال: أولها: أنها بسيطة، وثانيها وثالثها: أنها مركبة، والقولان الأخيران أشهر.

---

(١) ينظر: كشف المشكل /٣٧٥، واللباب ٢/ ٥٤، وشرح المفصل ٧/ ٤٢، والصفوة الصفية ج١ ق١/ ١٩٢، وشذور الذهب /٣٣٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٤٨، والمساعد ٣/ ١٣٦، والتصريح ٢/ ٢٤٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٩، ٧٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، ١٨٦٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، مغني اللبيب ٤/ ٢١٤.

(٥) ينظر: كشف المشكل ٣٧٥، والتهذيب الوسيط ٢٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والبحر المحيط ٤/ ٣٦٣، والنكت الحسان ١٥١، والجنى الداني / ٦١١، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٤٨، ومغني اللبيب ٤/ ٢١٥، والمساعد ٣/ ١٣٦، والتصريح ٢/ ٢٤٨.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩، ٦٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٧، وشرح الرضي ق٢، ٢/ ٩٠٥، والارتشاف ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦٠٩، والمغني ٤/ ٢١٤، والهمع ٢/ ٤٥١.

(٧) في حديث سعيد بن زَيْد بن عَمْرو بن نُفَيل -رحمه الله تعالى-: (خرج وَرَقَةُ بن نوفل وزيد بن عمرو يطلبان الدِّينَ حتى مرَّا بالشام فأمَّا وَرَقَةُ فتنصّر، وأما زيدٌ فقيل له: إن الذي تطلبه أمَامَكَ وسيظْهَرُ بأرضك، فأقبل وهو يقول: لبَّيْك حقًّا حقًّا تعبُّداً ورقا، البرَّ أَبْغِي لا الخَال، وهل مُهَجِّرٌ كَمَنْ قالَ، أَنْفِي عَانٍ رَاغِم، مَهْمَا تُجَشِّمْنِي فإني جَاشِم). انظر: الفائق في غريب الحديث ٣/ ٢٩٥، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٢٢٦، والمعجم الكبير ١/ ١٥١، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/ ١٢٤.

(٨) المجموع المغيث ٣/ ٢٤٥.

القول الأول: أنها بسيطةٌ لا مركبةٌ، وهي اسم مفرد ووزنها (فَعْلى)، وألفها للتأنيث أو للإلحاق، وهذا القول حكاه كثيرٌ من النحويين دون نسبة؛ يقول ابن يعيش: «وقد اختلفوا فيها فذهب قومٌ إلى أنها اسمٌ بكمالها يجازى به، قالوا: لأنَّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقدَم عليه إلا بدليل، فلو وزنت لكانت (فَعْلى)، وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها، والغالب في إفادة المعاني إنما هي الحروف فكانت متضمنة لمعنى الحرف، وعود الضمير إليها يدل على اسميتها»(١).

ونسبَ الواسطيُّ هذا القولَ للكوفيين(٢)، واختار ابنُ عصفور القولَ ببساطتها، وأبطل القول بالتركيب فيها(٣)، واختاره أيضًا أبو حيان وابن هشام؛ يقول أبو حيان: «والذي نختارهُ أنها بسيطةٌ؛ إذ التركيب على خلاف الأصل»(٤).

قال الدمامينيُّ: «يَنبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء، ولمن قال: أصلها (ما ما) أو (مه ما) أن يكتبها بالألف»(٥).

وهذا الاعتراض ذكره ابن يعيش والرضي(٦)، ونصَّ أبو علي الشلوبين على أنَّ القول بالتركيب في (مهما) أجود من القول بأنها مرتجلة للشرط(٧).

القول الثاني: ذهب الخليل(٨) إلى أن (مهما) مركبة، وأصلها (مَا، مَا) الأولى التي للجزاء، والثانية التي تزاد مع باقي أدوات الشرط، فلمَّا استقبحوا التكرير أبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء وجعلوهما كالشيء الواحد، وهذا ما عليه المدينيُّ، وذكر أنَّ (مَا) الثانية زائدة للتوكيد. يقول سيبويه: «وسألتُ الخليل عن (مهما)، فقال: هي (ما) أدخلت

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٤٢، وينظر: نظم الفرائد /١٠٦، والمغني ٤/٢١٤.
(٢) شرح اللمع له / ١٧٣
(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/ ١٩٦.
(٤) النكت الحسان / ١٥١، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، ومغني اللبيب ٤/٢٢٠، والجنى الداني ٦١٢، والهمع ٢/ ٤٥١.
(٥) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ١٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٣، شرح الكافية ق٢، ج٢/٩٠٥.
(٧) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٤، ٥٠٥.
(٨) معجم العين ٣/ ٣٥٨، والكتاب ٣/ ٥٩.

معها (ما) لَغوًا، بمنزلتها مع (مَتى) إذا قلت: متى ما تأتني آتِك، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: إنْ ما تأتني آتِك، وبمنزلتها مع (أين)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[1]، وبمنزلتها مع (أي) إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2]، ولكنَّهم استقبحوا أن يُكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى»[3].

وقال أبو علي: «لما استعمل (ما) في الجزاء كما استعمل في الاستفهام فجوزي به، كما استفهم به، ضم إليها في الجزاء، كمَا ضمّ إلى (أي) في قوله عز وجل (أيًّا ما تَدْعُو) إلا أنَّ (ما) لما ضمّ إليها (ما) الزائدة قلبت ألفها هاء لتقارب المخرجين وكراهة اجتماع اللفظين»[4].

وحكى الزجاجُ وآخرون قولَ الخليل دون نسبة [5]، وقد نسبه إلى الخليل كثيرون[6]، ونسبه ابن مالك والأشموني إلى البصريين[7].

وقد نصَّ الفارسيُّ في غير موضع على اختيار قول الخليل[8]، ورجَّح الرماني في (مهما) رأي الخليل أيضا، بل هو لا يجوّز غيره، فيقول: والأصل في (مهما): (ما) دخلت عليها (ما)، كما تدخل على سائر أخواتها، واستقبح التكرير في (ما ما) فأبدلت الألف هاء لأنها من مخرج الألف، وحسن اللفظ بها، وهذا مذهب الخليل، ولا يجوز عندي

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء.
(٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.
(٣) الكتاب ٣/ ٥٩، ٦٠.
(٤) التعليقة ٢/ ١٧٤، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٩، وينظر: الصاحبي /١٧٩، وكشف المشكل /٣٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦، والتهذيب الوسيط /٢٩٥.
(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ٤٧، والأصول ٢/ ١٥٩، والمسائل البغداديات / ٣١٣، والتعليقة ٢/ ١٧٣، وشرح اللمع للواسطي / ١٧٣، وشرح عيون الإعراب /٢٨٤، وشرح الجمل لابن خروف ٨٧٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧١، والبديع في علم العربية ١/ ٦٢٦، واللباب ٢/ ٥٣، وشرح المفصل ٧/ ٤٢، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨، والكافي في الإفصاح ٢١٥/٢، والصفوة الصفية ج١ ق١/ ١٩٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦١٢، والمساعد ٣/ ١٣٧، والخزانة ٩/ ١٨.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢١، والأشموني ٤/ ١٠.
(٨) ينظر: البغداديات / ٣١٣، والتعليقة ٢/ ١٧٤، والمسائل العضديات /٤٦، ٤٧.

غيره، لما بيّنا من العلة لتجري على قياس أخواتها من نحو ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾، وقوله ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾(١).

وحكاه الزمخشريُّ في (الكشاف)، ونصَّ على أنه المذهب السَّديد البصري، ونصَّ في (المفصل) على أنَّ ألف (ما) تقلب هاء في موضعين: أحدهما: الاستفهامية في نحو: (مه)، والثاني: الجزائية في (مهما) عن إلحاق (ما) المزيدة بها(٢).

واختاره أيضًا ابنُ يعيش، وعلَّل قلب ألف (ما) الأولى دون الثانية بأنها اسم، والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف، ثم استدل على أن (مهما) فيها معنى (ما) بجواز عود الضمير إليها وهو لا يعود إلا إلى الاسم كما في قولك: مهما تعمل من صالح تجازَ عليه، فالهاء في عليه عائد إلى (مهما)(٣).

وأجاز ابن الحاجب قول الخليل في (مهما) ثم قال: «وهي عند الأكثرين أصلها (ما ما)، وليس ذلك بقياس، وإنما هو حملٌ للفظ العربي على ما يحتمله مما هو من جنس كلامهم، وليس من القياس المختلف فيه في شيء، ويجوز أن يكون (ما) الأولى قدر الوقوف عليها فقلبت ألفها هاء، ثم أجري الوصل مجرى الوقف، والوجه الأول أوجه وأوضح»(٤).

ونسبه في شرح المفصل لسيبويه ثم قال : «قلبت الألف الأولى هاء كراهة اجتماع المِثلين، وكانت أولَى من الثانية لئلا يتوهم أن التغيير لوقف أو لتخفيف»(٥).

وصححه أيضًا الرضي وابن أبي الربيع قياسا على أخواتها؛ ولأنَّ له بعض النظائر في الإبدال لكراهة تكرار اللفظ، كما في قولهم (حاحيت)، فإن أصلها: حيحيت، فأبدلت الياء الأولى ألفا(٦).

---

(١) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه /٣٠٠، ٣٠١.
(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ١١٤، والمفصل / ١٤٦.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٣.
(٤) أمالي ابن الحاجب ٣/ ١٣٦.
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٨، وينظر: لسان العرب ٦/ ٤٢٩١.
(٦) ينظر: شرح الكافية ق٢، ج٢/٩٠٥، والبسيط ١/ ٢٣٩، والملخص ١/ ١٥١، والهمع ٢/ ٤٥١.

وقــد ضعفــه ابن عصفــور وأبو حيــان؛ لكونه لــم ينطق بهــذا الأصل في موضع(١).

القول الثالث: أنها مركبة من (مَهْ) و(ما)، وهو مذهب سيبويه، وقد ذكره كثيرون دون أنْ يوضِّحوا معنى (مَه) عنده ؛ كقول الرماني: «وأما سيبويه فكان يقول في الأصل (مه ما) ثم ركبا فقيل: (مهما)»(٢). ونصُّ سيبويه في ذلك: «وقد يجوز أن يكون (مه) كـــ (إذْ) ضم إليها (ما)»(٣). أي أنَّ (مه) من (مهما) بمنزلة (إذْ) من (إذْما)، فتكون عنده حرفًا، وهذا هو ما فسَّر عليه الفارسيُّ كلام سيبويه فقال: «قال سيبويه: (وقد يجوز أن يكون (مه) كـــ(إذْ) ضم إليها «ما»)، يريد: (إذْ) التي جوزي بها ... فـــ (مه) على هذا يكون حرفًا من حروف الجزاء، ويبعد أن تكون التي بمعنى (كفّ) التي في معنى الأمر، وذلك أنها لو كانت بمعنى الأمر لوجب أنْ ينجزم الفعل الذي بعدها بالجواب كما ينجزم إذا قال: كفَّ أعطِك؛ لأن الفعل الثاني في قوله: مهما تعطني آخذ، لا يكون له جازم، وإذا كان كذلك لم يحمل على أنه بمعنى (كفّ)، ولكنه يكون حرفا للجزاء بمنزلة (إذْ)»(٤).

وتابع الفارسيَّ أبو علي الشلوبين، فقال : «ولعلَّ سيبويه لم يقل: إنها مركبة من (مَهْ) و(ما) وهو يعني (مَهْ) التي بمعنى (اكفُفْ)، ولكن من (مَهْ) أخرى غير (مه) التي بمعنى (اكفف) كـــ (إذ) التي في قوله (إذما) التي هي غير (إذ) الظرفية على مذهبه، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود، وأرى أنَّ هذا هو الذي ذهب إليه؛ لأنه مثلها بها»(٥).

والقول بأن (مهما) مركبة من (مَهْ) بمعنى (اكفُفْ)، و(ما) الشرطية هو قول ينسب

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/ ١٩٦، والنكت الحسان /١٥١، والهمع ٢/ ٤٥١.
(٢) معاني الحروف /٨٦، وينظر: الأصول ٢/ ١٥٩.
(٣) الكتاب ٣/ ٦٠، وينظر: الأصول ٢/ ١٥٩، وحروف المعاني للزجاجي ٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ٨٧٧/٢.
(٤) المسائل العضديات /٤٦، ٤٧.
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٤.

للأخفش[١]، والزجاج[٢]؛ يقول المرادي: «وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: هي مركبة من (مَه) بمعنى اكفف و(ما) الشرطية»[٣]، وينسب للبغداديين[٤]، ونسبه ابن مالك والأشموني للكوفيين. يقول ابن مالك: «ومذهب الكوفيين أنَّ أصلها (مَهْ) بمعنى اكفف زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن»[٥].

ومن النحويين من ذكره دون نسبة[٦]، ومنهم من جعل مذهب سيبويه كمذهب الأخفش والزجاج؛ يقول ابن الشجري: «وذهب سيبويه إلى أنهم ركبوا (مَهْ) مع (ما)، وهي التي يُزجَر بها فيقال: مهْ مهْ، ويُنوِّنُونها فيقولون: مهٍ يا هذا، ركبوها مع (ما) بعد أن سلبوها المعنى الذي وضعت له[٧]».

واعترض الفارسي هذا القولَ فقال: «وهذا يلزم قائله أن يكون كل موضع جاء فيه (مهما) أريد فيه الكف والأمر بالإمساك، وليس عندي أنَّ الغرض في الاستعمال هذا.

وما أحسب القائل:

.... وأنــكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يفْعَلِ[٨]

(١) ينظر: معاني القرآن له ٢/ ٥٣٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ٣٣٠، وشرح اللمع للواسطي /١٧٣، والبديع في علم العربية ١/ ٦٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦١٢، والمساعد ٣/ ١٣٧، والهمع ٢/ ٤٥١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٩، وشرح الكافية ق٢، ج٢/٩٠٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني / ٦١٢، والمساعد ٣/ ١٣٧، الهمع ٢/ ٤٥٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ٢٤١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦١٢، والمساعد ٣/ ١٣٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢١، وينظر: الأشموني ٤/ ١٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٩، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥، وكشف المشكل ٣٧٥، والبديع في علم العربية ١/ ٦٢٦، واللباب ٢/ ٥٤، وشرح المفصل ٧/ ٤٣، والصفوة الصفية ج١ ق١/ ١٩٢.

(٧) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧١، وينظر: شرح عيون الإعراب /٢٨٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٤١، والأشموني ٤/ ١٠.

(٨) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته وصدره: (أغرّكِ مني أن حبَّكِ قاتِلِي)، وهو في ديوانه ص١٣، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٤٥، والمعنى: أغرك حتى اجترأت على تعذيبي وهجري أنك تعلمين شدة محبتي لك وأن قلبي لا يطاوعني على مخالفتك فإنك تأمرين قلبك فينقاد لك=

أراد: وأنك اكْففي ما تأمري القلب يفعل»[١].

وردَّه الرضي بقوله: «وفيه بُعدٌ؛ إذْ لا معنى للكفِّ مع معنى الشرط، إلا على بُعْد، وهو أنْ يقال في (مَهْمَا تفعلْ أفعلْ): أنَّه ردّ على كلام مقدرٍ، كأنه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعل»[٢].

وقد أجاز كثيرٌ من النحويين الوجهين: أنْ تكون مركبةً من (مَا مَا) أو من (مَهْ ما) على أنَّ (مَهْ) بمعنى (اكففْ)، كابن الوراق، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما[٣].

وأرى أنَّ أرجح هذه الأقوال الثلاثة وأولاها بالقبول قول الخليل، وهو اختيار المدينيِّ، وهو أنها مركبة من (ما، ما) ثم أبدلت ألف (ما) الأولى هاء كراهة التكرير؛ وذلك لأن القول بالبساطة لم يقم على صحته دليل قاطع إلا ادعاء أن الأصل البساطة، مع أن هذا الأصل يرده كتابتها بالألف، وهي اسم ألفه رابعة، ولو كانت بسيطة لكتبت بالياء، فهذا الأصل وهو: عدم التركيب يتخلى عنه هنا؛ لأن التركيب الذي ذهب إليه الخليل سائغ، وفيه حمل للفظ العربي على ما يحتمله مما هو من جنس كلامهم كما قال ابن الحاجب[٤].

والقياس يقوي قول الخليل فأدوات الشرط يزاد عليها (ما) فلا مانع من أن تكون (مهما) أصلها (ما) الشرطية زيدت عليها (ما) فلمَّا استقبح التكرير أبدلت ألف الأولى هاء، وكانت أجدر بالتغيير من الثانية؛ لأنها اسم والثانية حرف، والتغيير بالأسماء أليق منه بالحروف، لذا قال الرضي: «وقول الخليل قريب قياسا على أخواتها»[٥].

= بما تحبين، يريد أنه إذا أرادت هجره طاوعها قلبها، وإذا أراد هو هجرها لم يطاوعه قلبه. والشاهد فيه: هو الجزم بـ «مهما»؛ لأنها من أدوات الشرط، وفيه شاهد آخر على تحرك الفعل المجزوم (يفعل)= بالكسر لضرورة القافية. (ينظر: الكتاب ٤/ ٢١٥، والأصول ٢/ ٣٩٢، والبغداديات / ٣١٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٢٢، وسر الصناعة ٢/ ٥١٤، وشرح المفصل ٧/ ٤٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٢٨، والهمع ٢/ ٢١١).

(١) المسائل البغداديات / ٣١٣، ٣١٤.

(٢) شرح الكافية ق٢، ج٢/٩٠٥، وينظر: الهمع ٢/ ٥٧.

(٣) ينظر: علل النحو ٤٣٥، والمقتصد ٢/ ١١١٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٧، والإرشاد إلى علم الإعراب /٤٦٥.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٣/ ١٣٦.

(٥) شرح الكافية ق٢، ج٢/٩٠٥.

كما أن قول الخليل يطرد في جميع مواضع (مهما) بخلاف قول من زعم أن أصلها (مَهْ) التي بمعنى (اكفف)، و(ما) الشرطية، فإنه لا يطرد في جميع مواضع (مهما)[(١)]، والقول بما يطرد أولى، فكان بذلك قول الخليل هو القول السديد البصري كما قال الزمخشري[(٢)].



٢٨- توجيهُ (لا هَا اللّهِ ذَا)، وإعرابُه

جملة (لَا هَا اللهِ ذَا) وردتْ على لسان أبي بكرٍ وغيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عدد من الأحاديث[(٣)]، وقد كان في توجيه هذه الجملة مدارُ خلافٍ بين النحاة والمعربين[(٤)]، والمدينيُّ واحدٌ من هؤلاء العلماء الذين أدلوا بدلائهم في الكلام عنها، فقال: «في الحديث: (فقال أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا هَا اللهِ إذًا». كذا رُوِي، والصواب: (لا هَا اللهِ ذَا)[(٥)]، بغير ألفٍ قبل الذالِ، والهاء فيه مكانَ الواو؛ أي: لا وَاللهِ لا يكونُ ذا.

(١) ينظر: المسائل البغداديات / ٣١٣، ٣١٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ١١٤.

(٣) الحديث أخرجه البخاري ٥٧/٤، فرض الخمس، و ١٠٠/٥، المغازي، ومسلم ١٣٧٠/٢، ، الجهاد والسير، وأبو داود ١٥٩/٣، ومالك في الموطأ ٤٥٤/٢، والتبريزي في المشكاة ١١٦٧/٢، الجهاد، ولفظ البخاري: (عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم عام حُنين فلمَّا التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلًا من المشركين علا رجلًا من المسلمين فاستدرت حتى أتيته من ورائه حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه، فأقبل عليَّ فضمَّني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت .... وجلس النبي صلى الله عليه و سلم فقال: (من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه) . فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال (من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه) . فقمت فقلت من يشهد لي .... فقال رجلٌ: صدق يا رسول الله وسلبه عندي فأرضه عني فقال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **لاها الله إذًا لا يعْمِدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ الله يقاتل عن الله ورسوله صلى الله عليه و سلم يُعطيك سلَبَه**. فقال النبي صلى الله عليه و سلم: (صدق)، فأعطاه فبعت الدرع فابتعت به مخرفًا في بني سلمة فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام).

(٤) انظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٤٩٩/٣، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ١٢٣، وشواهد التوضيح ٢٢٤، وشرح الرضي ق٢، ج١١٩٣/٢، والارتشاف ١٧٩١/٤، والتذييل والتكميل ٦٧/٤، وشرح ألفية ابن معط ٤٢٥/١، والإذن في توجيه: لا ها الله إذن، للسيوطي ٢١٨.

(٥) قال السيوطيُّ: «اعلمْ أنَّ أئمةَ اللغةِ العربيةِ أطبقوا على أنَّ قوله: (إذن) في هذا الحديث من تصحيف الرواة، وأنَّ صوابه: لا ها اللهِ ذا». (انظر: الإذن في توجيه: لا ها الله إذن، للسيوطي ص ٢١٨). بحث منشور في مجلة جامعة الإمام بالرياض، العدد الخامس عشر، شعبان ١٤١٦هـ.

وقال بعضُ النحويين: الأصل: واللهِ لا الأمْرُ هذا، فحُذِفتْ واوُ القسمِ، وقُدِّمتْ (هَا)، فصارتْ عوضًا من الواو، فقيل: ها اللهِ ذا، وهو خبرُ المبتدأ المقدَّم، والجملةُ جواب القسم.

وقال الأخفش: (ذَا) جرٌّ نعتٌ للفظةِ الله، وكان التقدير: والله، وجوابُ القسمِ عنده محذوفٌ، تقديره: لقد كان هكذا، ولفظ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقوِّي مذهبَ الأخفش؛ لأنَّه قال: لا هَا اللهِ ذَا لا يَعْمِدُ إلى أسَدٍ، فـ (لا يعمدُ) جواب القَسَم، ولعلَّ سيبويه في القول الأول يحمل: (لا يعمد) على قسمٍ آخرَ، ويكون جوابًا بعد جواب. وقال الجبّان: لا هاءَ اللهِ، بالمدِّ، ولا ها اللهِ، مثل: لا واللهِ»[١].

ناقش المدينيُّ في هذه الجملة عدَّةَ قضايا منها:

أولًا: حقيقة (هَا) في (لا ها اللهِ)، وهل تُمدُّ أم تُقصَر؟

قد عَوَّضُوا عن الواوِ في القسمِ ثلاثةَ أحرفٍ: هَا، وألف الاستفهام، وقطع همزة الوصل، فجَرُّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها[٢]، أمَّا (هَا) فنحو: (لا هَا اللهِ ذا)، فقد ذكر المدينيُّ أنَّ (هَا) بدلٌ من واو القسم، أي: لا واللهِ لا يكونُ ذا.

وإنَّما جُعِلتْ هذه الأحرف بدلاً من الواو؛ لاختصاصها بلفظة (الله) كالتاء. قال الرضيُّ: «ويختصُّ لفظ (الله) بتعويض (ها)، أو همزة الاستفهامِ من الجارِّ، وكذا يُعَوَّضُ من الجارِّ فيها قطع همزة (الله) في الدرج، فكأنَّها حُذفتْ للدرج ثمَّ رُدَّتْ عِوَضًا من الحرف، وجار الله، جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو؛ ولعلَّ ذلك لاختصاصها بلفظة (الله) كالتاء، فإذا جئتَ بـ (هاء) التنبيه بدلاً، فلابدَّ أنْ تجيءَ بلفظِ (ذا) بعدَ المقْسَمِ به، نحو: (لا ها الله ذا)، و(إي ها الله ذا)»[٣].

(١) المجموع المغيث ٣/٤٦٦، ٤٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٩٩، والمفصل ٣٤٤، وابن يعيش ٨/٣٢، وشرح الرضي ق٢، ج٢/١١٩٣، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٢٤.

(٣) شرح الرضي ق٢، ج٢/١١٩٣، وانظر: المفصل ٣٤٤، وشرحه لابن يعيش ٨/٣٢.

ويُعَلِّلُ سيبويهِ لحذفِ الواو هنا، بأنَّ سببَه التخفيفُ، فيقول:»(هذا باب ما يكون ما قبل المحلوفِ به عوضًا من اللفظ بالواو): وذلك قولك: إي ها اللهِ ذا، تَثبتُ ألف (ها)؛ لأنَّ الذي بعدها مدغَمٌ، ومن العرب مَنْ يقول: إي هَلَّلهِ ذا، فيحذف الألف التي بعدَ الهاءِ، ولا يكونُ في المقسَمِ ههنا إلا الجرّ؛ لأنَّ قولهم: (هَا) صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان، ألا ترى أنَّ الواوَ لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: واللهِ، فتركهمُ الواوَ ههنا البتَّةَ يدلك على أنّها ذهبت من هنا تخفيفًا على اللسان، وعُوّضتْ منها (ها)، ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: اللهِ لأفعلنَّ، إذن لأدخلتَ الواو»[1].

وقال الجوهري (هَا) – هنا – للتنبيه، وقدْ يُقسَم بها، يُقال: لا ها اللهِ ما فعلت[2]، قال ابنُ مالكٍ: «في (لا ها اللهِ) شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع (الله)»[3]، قال الرضي: «والظاهر أنَّ حرفَ التنبيهِ من تمام اسمِ الإشارة، قُدِّمَ على لفظ المقسَم به عند حذف الحرف، ليكونَ عوضًا منه»[4]، وهذا ما أشار إليه المدينيُّ بقوله: (وقال بعض النحويين: الأصل: والله لا الأمرُ هذا، فحذفت واوُ القسم، وقدِّمت (هَا)، فصارت عوضًا من الواو....).

قال أبو البقاء في (إعراب الحديث): «في هذا الحديث الجيّد: لا هَا الله ذا، والتقدير: هذا والله، فأخَّرَ (ذَا)، ومنهم مَنْ يقول: (ها) بدل من همزة القسمِ المبدلة من الواو، و(ذا) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا ما أحلف به»[5].

والصحيحُ ما ذكره سيبويهِ، وصوَّبه المدينيُّ، من أنَّ (هَا) بدلٌ عن واو القسم، وليست (هاء) التنبيه المقتطعة من (هذا)، كما ذكر الزمخشري[6]، والرضي، وغيرهما؛

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٩.
(٢) الصحاح ٦/٢٥٥٧، وانظر: الإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢١٨.
(٣) شواهد التوضيح ٢٢٣، ٢٢٤.
(٤) شرح الرضي ق٢، ج٢/١١٩٣، وانظر: المفصل ٣٤٤، وشرحه لابن يعيش ٨/٣٢.
(٥) إعراب الحديث ١٢٢، ١٢٣، وانظر: الإذن في توجيه: لا الله إذن ٢١٩، ٢٢٠، وراجع: شرح التسهيل ١/٢٤٥، وشواهد التوضيح ٢٢٣، ٢٢٤.
(٦) انظر: المفصل ٣٤٤، وشرحه لابن يعيش ٨/٣٢.

قال السيوطيُّ: «... وأبعد من هذا كلِّه وأفسد أنْ جعلوا (ها) للتنبيه، و(ذا) للإشارة، وفصلوا بينهما بالمقسَم بهن وهذا ليس قياسًا فيطرد، ولا فصيحًا فيحمل عليه كلام رسول الله ﷺ، ولا مرويًّا برواية ثابتةٍ..»[1].

هذا، وإذا دخلتْ (ها) على (الله) ففيه أربعةُ أوجهٍ: أكثرها إثبات ألف (هَا) وحذف همزة الوصل من (الله)، فيلتقي ساكنان: ألف (ها)، واللام الأولى من (الله)، وكان القياسُ حذفَ الألف؛ لأنَّ مثل ذلك إنَّما يُغتفرُ في كلمة واحدة كـ (الضَّالين)، أمَّا في كلمتين فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنَّه لم يُحذف في الأغلب ههنا؛ ليكون كالتنبيه على كون ألف (ها) من تمام (ذا)، فإنَّ (ها اللهِ ذا)، بحذف ألف (ها) ربَّما يُوهم أنَّ الهاء عوض عن همزة (الله)، كـ (هرقت) في (أرقت)، و(هيَّاك) في (إيَّاك).

والثانية: – وهي المتوسطة في القلَّة والكثرة –: (هاللهِ ذا)، بحذف ألف (ها) للساكنين، كما في: ذالله، ومالله، ولكونها حرفًا، كـ (لا، وما، وذا).

والثالثة: – وهي دون الثانية في الكثرة –: إثبات ألف (ها)، وقطع همزة (الله) مع كونها في الدرج؛ تنبيهًا على أنَّ حقَّ (ها) أن يكون مع (ذا) بعد (الله)، فكأنَّ الهمزةَ لم تقع في الدرج.

والرابعة: – وهي أقلُّ الجميع –: (هأللهِ)، بحذف همزة الوصل وحذف ألف (ها) للساكنين بعد قلبها ألفًا، كما في (الضألين)، و(دأبة)[2].

أمَّا عن اللغات في (هَا) ففيها لغتان: المدُّ، والقصرُ، وهذا ما نقله المديني عن الجبَّان، قال أبو زيد: «وفي (هَا) لغتان: المدُّ والقصرُ»[3].

والمشهور فيها ترك الهمز، بل هو المعروف في كلام العرب[4]، قال أبو حاتمٍ السجستانيُّ: «يقال: (لا ها الله ذا) في القسم، والعرب تقوله بالهمز، والقياس تركه،

---

(١) الإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢٢٤.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٠، وشواهد التوضيح ٢٢٣، ٢٢٤، وشرح الرضي ق٢، ج٢/١١٩٤، والمساعد ٢/٣٠٧، والإذن في توجيه: لا الله إذن ٢٢٠، ٢٢٢.

(٣) انظر: الإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢١٨.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢٢٠.

والمعنى: لا والله هذا ما أُقسم به، فأدخل اسم الله بين (ها) و(ذا)»[١].

وقال المازنيُّ، وغيره من أهل العربيةِ: «... والصواب: (لا ها الله ذا)، بالقصر في (ها)، وحذف الألف من (إذن)، وما سواه خطأ»[٢]، والهمز ليس بخطأ كما ذُكر؛ لأنَّ أبا زيد النحوي وغيره قالوا: يجوز القصر والمد في (ها)، ولكنَّ القياس – كما ذكر السجستانيُّ – ترك الهمز؛ لأنَّ القصر هو الأعرف، والأشهر[٣].

ثانيًا: حقيقةُ (ذا)، وإعرابُها:

في هذه المسألة قولان[٤]:

الأول: قال الخليل: (ذا) من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكوننَّ ذا، أو لا يكونُ ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثْباتًا، نحو: ها اللهِ ذا لأفعلنَّ، أو: لا أفعلُ، بدل من الأول، ولا يُقاسُ عليه، فلا يُقال: ها اللهِ ذا أخوك، أي: لأنا أخوك، ونحوه[٥].

وهذا القول أشار إليه المديني دون نسبةٍ، وذلك عندما قال: (... أي: والله لا يكون ذا).

وقد جعل الخليل (ذا) إشارة إلى المحلُوف عليه، وهو الجواب، إشارةً إليه قبل ذكره؛ لأنَّه أمرٌ وشأنٌ، قال سيبويه: «وأمَّا قولهم: (ذا) فزعم الخليلُ أنَّه المحلوفُ عليه، كأنَّه قال: إي واللهِ لَلْأمْرُ هذا، فحُذِفَ الأمرُ لكثرةِ استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدَّم (ها)، كما قدَّم قومٌ (ها) في قولهم: ها هو ذَا، وها أنا ذا، وهذا قول الخليل، وقال زهير:

تَعَلَّمَــنْ هَــا لَعَمْــرُ اللهِ ذَا قَسَــمًا ... فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أيْنَ تَنْسَلِكُ»[١]

---

(١) انظر: البارع للقالي ١٧٣، وتهذيب اللغة ٦/٤٧٩، والإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢١٩.
(٢) انظر: شرح صحيح مسلم ١٠/١٤٥، والإذن في توجيه: لا الله إذن ٢٢١.
(٣) انظر: الإذن في توجيه: لا اللهِ إذن ٢٢٠، ٢٢١.
(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٩٩، وشرح المفصل ٨/٣٢، وشرح الرضي ق٢، ج٢/١١٩٤، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٢٥، والارتشاف ٤/١٧٩١، والإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢٢٢.
(٥) انظر رأي الخليل في: مراجع الحاشية السابقة نفسها، والمقتضب ٢/٣٢١.

وقد علّقَ المدينيُّ على ذلك بقوله: (ولعلَّ سيبويه يحمل: (لا يعمد) على قسمٍ آخر، ويكون جوابًا بعد جواب).

قال ابنُ القواسِ: «وفي (ذا) قولان: أحدهما للخليل، وهو أنَّه من جملة المقسم عليه، والتقدير: واللهِ لَلْأَمرُ هذا، فحذف المبتدأ، واللامَ الرابطة، وقدَّم (ها)، وفصلَ بينهما وبين اسمِ الإشارة»[٢].

وقد استدلَّ أبو حيان للخليل، فقال: «... والدليل على ذلك: أنَّهم يقولون: (ها اللهِ ذا لقد كان كذا)، و(ها اللهِ ذا لتفعلنَّ)»[٣].

وعضَّدَ الفارسيُّ مذهبَ الخليل بقوله: «أنَّه قد ورد (لا ها اللهِ ذا) فهذا إنْ كانت فيه (ذا)، فيكون كمن تقول: (واللهِ) ولا يأتي بالقسم، وهذا لا يجوزُ فتعيَّنَ أنه مقسَمٌ عليه، فأمَّا: (لا ها اللهِ ذا لأفعلنَّ)، فعلى قسمٍ آخر، كما يجوز أنْ تقول مبتديًا: لأفعلَنَّ»[٤]، كما انتصر لمذهب الخليلِ المبردُ، قال: «أمَّا (ذا) فهو الشيءُ الذي يُقسمُ به، والتقدير: لا واللهِ هذا ما أقسم به، فحذفَ الخبرَ»[٥].

الثاني: وقال الأخفش: (ذا) من تمام القسمِ، وهو في محلِّ الجرِّ، إمَّا صفةٌ لـــ (الله)، أي: اللهِ الحاضرِ الناظرِ؛ لأنَّ المعنى: لا واللهِ الحاضر الناظرِ، كما قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٦]، فالحاضر مجرورٌ صفة لاسم الله المقسَم به، وإمَّا بدلٌ من اسم الله، وهو مُقسَمٌ به، والمقسمُ عليه محذوف، بدليل أنَّهم يأتون بالمقسم

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٩، ٥٠٠، والبيت من البسيط، وانظر: ديوان الشاعر ١٨٢، والمقتضب ٢/٣٢٣، وتحصيل عين الذهب ٥١٤، والخزانة ٢/٤٧٥، ٤/٢٠٨، ٤٧٨، والهمع ١/٧٦. والشاهد فيه: تقديم (ها) التي للتنبيه على (ذا)، وقد حال بينهما بقوله: لعمْرُ اللهِ، والمعنى: تعلَّمنْ لعمرُ اللهِ هذا ما أُقسمُ به، ونَصَبَ (قَسَمًا) على المصدرِ المؤكِّدِ ما قبله؛ لأنَّ معناه: أُقسِمُ، فكأنه قال: أُقسِمُ لعمرُ اللهِ قسَمًا. وانظر: تحصيل عين الذهب ٥١٤.

(٢) شرح ألفية ابن معط ١/٤٢٤.

(٣) التذييل والتكميل ٤/٦٧، والارتشاف ٤/١٧١٩.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٤/٦٧.

(٥) المقتضب ٢/٣٢٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٦، والإذن في توجيه: لا الله إذن ٢٢٣.

(٦) سورة الحديد من الآية ٤.

عليه بعده، نحو: لا ها اللهِ ذا القدر كان كذا وكذا، أو يكون في محلِّ رفعٍ، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إمَّا أنْ يجيءَ الجوابُ، أو يحذفُ مع القرينة[١].

وقد ذكر المدينيُّ مذهبَ الأخفشِ، ورجَّحه اعتمادًا على حديث أبي بكر: قال: (ويُقوِّي مذهبَ الأخفشِ لفظُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنّه قال: لا ها اللهِ ذا لا يعمدُ إلى أسدٍ، فـ (لا يعمد) جواب القسم).

وقد انتصر لمذهب الأخفشِ الأعلمُ[٢]، وأبو حيان، وهو ما يرجِّحه البحثُ؛ لما رجَّحه به المدينيُّ، ولقول أبي حيان: «والذي أختاره مذهب الأخفشِ، ويدلُّ عليه مجيء القسم عليه بعده، وجملة إضمار قسمٍ آخر خلاف الظاهر... وأمَّا إن سمع (لا ها اللهِ ذا) مقتصرًا عليه، فإنّما ذلك من حذف الجملة المقسم عليها؛ لدلالة معنى الكلام عليه، وفي حديث أبي بكر الظاهر أنَّ (لا تعمد) هو الجواب»[٣].

وفي (ذا) هذه قولٌ ثالث، وهو أنها زائدة، وهو قول أبي زيد[٤]، وهذا القول مردودٌ بقول السهيلي: «ولا أعرف أحدًا قال إنّ (ذا) تكون صلة، أي: زائدة إلا في باب (ماذا) خاصةً»[٥].



٢٩- خلاف النحويين فى معنى (كَأَيِّنْ)

(كأيِّنْ) اسم معناه معنى (كم) فى الخبر يكثر به عدة ما يضاف إليه، وهى عند الخليل

(١) انظر رأي الأخفش في: المسائل العسكرية للفارسي ١٣٠، ١٣١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/١، وشرح الفية ابن معط ٤٢٥/١، وشرح الرضي ق٢، ج١١٩٤/٢، والتذييل والتكميل ٦٧/٤، والارتشاف ١٧٩٢/٤، والإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢١٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٦٧/٤، والارتشاف ١٧٩٢/٤.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: الإذن في توجيه: لا ها الله إذن ٢١٨.

(٥) انظر: أمالي السهيلي ١٠٥.

وسيبويه(١)، والجمهور(٢) مركبة من كاف التشبيه، ومن (أيٍّ) الاستفهامية، وحدَث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من (كم) الخبرية. ومن حقها على هذا التركيب أن يُوقف عليها بغير نون؛ لأنَّ التنوين يُحذف وقفًا، إلا أنَّ الصحابة كتبتها (كَأَيِّنْ) بثبوت النون، فمن ثَمَّ وقف عليها جمهورُ القراء بالنون إتباعًا لرسم المصحف(٣).

ووقف عليها أبو عمرو، وسَوْرَةُ بن مبارك(٤) – عن الكسائى – عليها: (كأيٍّ) من غير نون على القياس(٥). واعتلَّ الفارسيُّ لوقف النون: بأنَّ الكلمة لَمَّا ركبت خرجت عن نظائرها، فجُعل التنوين كأنه حرف أصلى من بنية الكلمة(٦).

واختار أبو حيان أنَّ (كأيِّنْ) كلمة بسيطة غير مركبة، وأن آخرها نونٌ هى من نفس الكلمة لا تنوين(٧).

وقد اختلف النحاةُ في معناها(٨)، وأشار المدينيُّ إلى ذلك فقال: «في حديث أُبي: (كأَيِّنْ تَعُدُّون سُورةَ الأحزاب)(٩)، أي: كَمْ، وهي تُسْتعْمل في الخبر والاستفهامِ كِليهمَا،

(١) انظر: الكتاب ١٧١/٢، وفتح القدير للشوكانى ٣٨٦/١.

(٢) انظر: المسائل البغداديات ٣٩٣، والمحتسب ١٧٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١٧٥/١، والأمالي الشجرية ١٠٦/١، والمفصل ١٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٤، وشرح التسهيل ٤٢٢/٢، وشرح الفية ابن معط ١١٢٦/٢، والدر المصون ٤٢١/٣، والتصريح ٢٨١/٢.

(٣) راجع: الحجة للفارسى ٣٨٧/٢، والدر المصون ٤٢١/٣.

(٤) سورة بن مبارك روى عن الكسائى، وروى عنه أحمد بن زكريا، ولم تُذكر سنة وفاته، انظر الطبقات ٣٢١/١.

(٥) انظر فى هذا: السبعة ٢١٦، والكشف ٣٥٧/١، والنشر ٢٣٤/٢، والشواذ ٢٢، والبحر ٧٢/٣، والدر المصون ٤٢١/٣– ٤٢٢.

(٦) انظر: الحجة للفارسى ٣٨٧/٢، وراجع: الدر المصون ٤٢٢/٣.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ١٥١/٣، والارتشاف ٧٨٩/٢، والبحر المحيط ٧٣/٣، والدر المصون ٤٢٦/٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٩٨/١ط بولاق، ١٧١/٢ت هارون، وابن يعيش ١٣٤/٤– ١٣٥، وشرح الرضى على الكافية ق٢، ج٣٩٥/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ١١٢٦/٢، والمغني ٥٠/٣، والدر المصون للسمين الحلبى ٤٢١/٣ – ٤٢٦ وفيه بحثٌ وافٍ عن (كأيِّنْ).

(٩) راجع هذا القول فى: تفسير القرطبى ١٠٦/١٤، وابن كثير فى تفسيرة ٤٨١/٣، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٣٩٥/١، والمغني ٥١/٣، وتوضيح المقاصد ٣٣٥/٤.

تقول: كأيِّن رجلٍ عندي، وبكأيِّن هذا الثوب؟»[١].

اختلفت كلمة النحويين فى معنى (كأيِّن) إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين[٢] إلى أن (كأيِّنْ) بمعنى (كم) الخبرية فى الدلالة على العدد الكثير، وإلى هذا ذهب المدينيُّ، ومثَّل لهذا بـ (كأيِّن رجلٍ عندي)، ومثلُها فى التركيب وإفهامِ التكْثير: (كذا) فى قولهم: (له عندى كذا كذا درهمًا)، والأصل فى (كذا): كاف التشبيه و(ذا) الذى هو اسم إشارة، فلما ركّبَا حدث فيهما معنى التكثير، و(كَمْ) الخبرية، و(كأيّن) و(كذا) كلها بمعنى واحد، وقد عهدنا فى التركيب إحداثَ معنىً آخر[٣].

المذهب الثانى: ذهب سيبويه[٤] إلى أنَّ (كأين) معناها معنى (رُبّ)، لا بمعنى (كَمْ)، قال: «وكأين معناها معنى «رُبَّ»[٥]، ووافقه السيرافى واحتج لذلك فقال: «وما ذهب إليه سيبويه أصحُّ؛ لأن الكاف حرفٌ دخوله على ما بعده كدخول رُبَّ، و(كَمْ) اسم فى نفسها، ولأنَّه يستقيم: كمْ لكَ، ولا يستقيم: كأيِّن لك، كما لا يستقيم: رُبَّ لَكَ»[٦].

اعتراض الرضي على حجة السيرافي:

قال العلامة الرضي معترضًا حجة السيرافى: «وليس بدليلٍ واضح؛ لأنَّ (كمْ) لكثرة استعمالها، دون (كأين)، جاز حذفُ مميزها، وأمّا (رُبَّ) فحرف جرٍّ، لا يحذف مجروره»[٧].

المذهب الثالث: ذكر المدينيُّ أنَّها تأتي استفهاميةً، وخرَّج على ذلك حديث أُبيٍّ: (كأيِّن تَعدُّونَ سورةَ الأحزابِ)، ومثَّل للاستفهام بـ (بكأيِّن هذا الثوب؟).

---

(١) المجموع المغيث ٣/٤.
(٢) ينظر: ابن يعيش ٤/١٣٤، وشرح الكافية لابن القواس ٤٩٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٧١٠، والدر المصون ٣/٤٢١، والأشمونى ٤/٨٧.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٢١، وراجع: ابن يعيش ٤/١٣٥.
(٤) الكتاب ٢/١٧١، وراجع: شرح الرضى ق٢، ج١/٣٩٥.
(٥) الكتاب ٢/١٧١.
(٦) السيرافى بهامش الكتاب ١/٢٩٨، وراجع شرح الرضى ق٢، ج١/٣٩٥.
(٧) شرح الرضى على الكافية ق٢، ج١/٣٩٥.

. والقول بأنَّ (كأيِّن) تفيد الاستفهام عدَّه النحويون قليلاً. قال العلامة الرضى: «وقد جاء «كأيِّن» فى الاستفهام قليلاً، دونَ (كذا)، ومنه قولُ أبيّ بن كعب لزرِّ بن حُبيش: (كأين تعدُّ سورة الأحزاب؟)، أى: كم تُعَدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحذف مميزها، وهما قليلان»[1].

وقال ابنُ هشامٍ: «والاستفهامُ بها نادرٌ، ولمْ يُثبته إلَّا ابن قتيبة[2]، وابن عصفور، وابن مالك[3]، واستدلَّ عليه بقول أبي بن كعب... السابق»[4].

وأرى أن مذهب الجمهور هو الراجح؛ لأن (كَأَيِّن) لَمَّا ركبت من كاف التشبيه، وأيّ الاستفهامية حصل من اجتماعهما معنى لم يكن لكل واحد منهما حالة الانفراد، وهو التكثير التى تفيده (كمْ) الخبرية، ولذلك نظائر من العربية مثل: كذا، ولولا. وغيرهما، وهذا الاختيار أحد قولي المديني.



٣٠- جمع (مَنْ) على الحكاية وصْلا

إنْ سُئلَ عن المنكور المذكور بـــ (مَنْ)، جاز لك ثلاثة أوجهٍ[5]، هذا حكم (مَنْ) إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصلتْ لم يُحْكَ فيها شيءٌ من ذلك، لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع، وقد ورد في الشعر (مَنُونَ) وصْلًا، والمدينيُّ أشار إلى ذلك، فقال: «في حديث سَطِيحِ: (يا فاضلَ الخُطَّةِ أعْيَتْ مَنْ ومَنْ)[6]، قال ثعلب: هذا كما تقول: أعيت فلانًا

(١) انظر: المرجع السابق ق٢، ج٣٩٦/١.

(٢) انظر: المساعد ١١٧/٢.

(٣) انظر: التسهيل ١٢٥، وشرحه ٤٢٢/٢.

(٤) مغني اللبيب ٥٠/٣، ٥١

(٥) انظر تفصيل ذلك في: شرح الرضي ق٢، ج٢٧٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/٢، والأشموني ٩٠/٤.

(٦) أصل هذا الشعر: أنَّه لما كان ليلة ولد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَرْتَجَس إيوانُ كِسْرَى، وخَمدَتْ نارُ فارس، وغَاضَتْ بُحَيْرةُ سَاوَةَ، ورأى الموَبذَان إبلاً صِعَاباً تقودُ خَيْلاً عِرَابا، وقد قطعت دجْلةَ وانتشرت فى بلادها فبعث كسرى عبد المسيح بن عمْرو بن بُقَيلةَ الغسّانى إلى سَطيح ليستخبره

وفلانًا، وقد يَعمل فيه الإعراب إذا قال: رأيتُ رجلًا، قلتَ: مَنَا، وإذا قال: رأيتُ رجلينِ، قلت: مَنَيْنْ، والجمع (مَنُونَ)، وأنشد الفراء:

أَتَوْا نَـــارِي فَقُلْـــتُ: مَنُـــونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الجِنُّ. قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامًا(٢)

أي: انْعَمُوا، أي: أعيت كلَّ مَنْ جَلَّ قدْرُه، ثمَّ حذفَ الصِّلة كما في (اللتيَّا)، و(التي) إيذانًا، فإنَّ ذلك ممَّا تقصُر العبارةُ عنه لعظمه»(٢).

إذا استفهمت بـــ (مَنْ) عن مذكورٍ منكَّرٍ عاقلٍ، ووقفتَ على (مَنْ) جازَ لك ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: حكايةُ إعرابِ ذلك المذكور المستَفْهَم عنه، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وهذا ما أشار إليه المدينيُّ في نصِّه السابق، فإذا قيل: جاءني رجلٌ. تقول: مَنُو؟، وإذا قيل: رأيت رجلاً. تقول: مَنَا؟، وإذا قيل: مررت برجلٍ. تقول: مَنِي؟، وإذا قيل: جاءتني ضاربة. تقول: مَنَهْ؟، وفي التثنية لمذكرٍ تقول: مَنَانْ؟ ومَنَيْنْ؟ ولمؤنث تقول: مَنْتَانْ؟ ومَنْتَيْنْ؟، وفي الجمع المذكر تقول: مَنُونَ ومَنِيْنْ؟، ولمؤنث تقول: مَنَاتْ.

والثاني: أنْ تزيدَ على (مَنْ) حروف المدِّ واللينِ، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر، حاكِيًا للإعراب فقط، ولا تَحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإنْ كنت تسأل عنها، إجراءً لـــ (مَنْ) على أصلها من صلاحيتها للجميع بلفظٍ واحدٍ، فيقال لِمَنْ

عِلْم ذلك ويَسْتَعْبِره رؤيا الموبَذان فقدم عليه، وقد أشْفىَ على الموت فسلم فلم يُحِرْ سَطيح جواباً فأنشأ عبد المسيح يقول:

أصمُّ أم يَسْــمَعُ غطْريــفُ اليَمنْ أمْ فَــادَ فَازْلَــمَّ به شَــأْوُ ألعَنَنْ
يا فاصِــلَ الخُطةِ أعْيَتْ من ومَنْ أتاكَ شــيخُ الحيّ من آل سَــنَنْ

انظر الحكاية كاملة في: غريب الحديث للخطابي ٦٢٣/١، والفائق في غريب الحديث ٣٨/٢، ومنال الطالب ١٥٤، ١٥٥.

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب لشمير بن الحارث الضبي في النوادر ٣٨٠، والحلل لابن السيد ٣٩، وشرح اللمع لابن برهان ٧١٩/٢، والخزانة ١٦٧/٦، ومنسوب لتأبط شرًا في: التصريح ٢٨٣/٢، وبلا نسبة في: الكتاب ٤١١/٢، والبغداديات ٣٥١، والخصائص ١٢٩/١، والمقرب ٣٢٨، والجمل للزجاجي ٣٣٦، والفصول الخمسون لابن معطي ٢٦٨، والمقتضب ٣٠٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٥، والتبصرة والتذكرة ٤٧٨/١، وجواهر الأدب ١١٦، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤، والأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠.

(٢) المجموع المغيث ٢٣٣/٣.

قال: قام رجلٌ أو رجلان أو رجال، أو امرأةٌ أو امرأتان أو نساءٌ: مَنُو، وفي النصب: مَنَا، وفي الجر: مَنِي.

والثالث: إفراد (مَنْ) على كلِّ حالٍ بلا حِكايةٍ للإعراب ولا لعلاماتٍ أخر، كما في حال الوصل فهي في حال الوصل تُفرد، ويُقال فيها: (مَنْ) على كلِّ حالٍ بلا حكايةٍ لإعرابٍ أو غيره[1].

وذكر سيبويه أنَّ يونس أجاز الحكاية بـــ (مَنْ) وصلاً أيضًا قياسًا على (أيّ)، ووافقه المدينيُّ في ذلك، ومنعه سيبويه في الاختيار، وأجازه في الشعر ندزرًا؛ إذْ لم يُسمع إلاَّ مرةً واحدةً، في قوله:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم..... البيت.

قال سيبويه: «وأمَّا يونسُ فإنَّه كان يَقيسُ (مَنَهْ) على (أَيَّةٍ)، فيقول: مَنَةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ، إذا قال: يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقولَ إذا آثر أن لا يغيِّرها في الصلة، وهذا بعيدٌ، وإنما يَجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسْمَعْ بعده مثلهُ. قال:

أتَـــوْا ناري فقلـــتُ: مَنُونَ أنتْم؟ فقالوا: الجِنُّ قلتُ: عِمُوا ظَلامَا

وزعم يونس أنَّه سمع أعرابيًا يقول: ضربَ مَنٌ مَنًا، وهذا بعيدٌ لا تتكلم به العرب ولا يَستعمله منهم ناس كثيرٌ، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كل أحدٍ، فإنَّما يجوزُ (مَنُونَ يافتى) على هذا»[2].

قال الأعلم موضِّحًا الشاهد في البيت السابق: «الشاهد فيه: (مَنُونَ أنتمْ)، وجمعه لـــ (مَنْ) في الوصل، وإنَّما تجمع في الوقف، وجاز ذلك ضرورةً»[3].

وقال الرضي عن قول يونس: «وليس بشيءٍ؛ لأنَّه لم يتقدَّم جمعٌ منكَّرٌ حتى يُحْكى»[4].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: شرح الرضي ق٢، ج١/٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٩٠، والأشموني ٤/٩٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢١٤، ٢١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠، ٤١١.

(٣) تحصيل عين الذهب ٣٨٦.

(٤) شرح الكافية له ق٢، ج١/٢٨٤.

وكذا قال ابن هشامٍ: «هذا نادرٌ، ولا يُقاسُ عليه»(١).

والصحيح ما عليه سيبويه؛ لأنَّ ما استدلَّ به يونس فيه شذوذٌ من ثلاثةِ أوجه: أمَّا أحد هذه الأوجه فلأنَّه قال: (مَنُونَ) فأثبت الواو والنون في حال الوصل، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسنِ العربِ: أنّهم إذا أرادوا الحكاية بـ (مَنْ) في حال الوصل لم يَختلف لفظ (مَنْ) في إفرادٍ ولا تثنية ولا جمعٍ، بل تقول: مَنْ أنت؟، ومَنْ أنتما؟، ومَنْ أنتم؟. والوجه الثاني: أنَّه حرَّك هذه النون بالفتح مع أنَّ النون حين تزاد تكون ساكنةً. والوجه الثالث: أنَّه حكى ضميرًا محذوفًا؛ ألا ترى أنَّ تقدير الكلامِ: أتوا ناري، فقالوا: أتينا، فقلت: منون أنتم؟ فـ (منون) حكاية للضمير في قولهم: (أتينا)، وهذا الضمير معرفةً، والمعارف غير الأعلام لا تُحكى(٢).



(١) أوضح المسالك ٤/٢٨٥.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤/٩٠، وحاشية الصبان ٤/٩٠، وعدة السالك ٤/٢٨٤، ٢٨٥.

الفصل الثاني

المسائل النّحوية في الأفعال

المبحث الأول
المسائل النّحوية في الأفعال في غريب القرآن

٣١- حذف نون مضارع (كان) إذا وليها ساكن

تُحذفُ نون مضارع (كان) جوازًا في حالة الجزم، وقد ذكر النحاة لهذا الحذفِ شروطًا، منها أنْ يليها متحركٌ، وخالفَ في هذا الشرطِ بعضُهم فأجاز الحذفَ إذا وليها ساكنٌ، كذلك اختلفوا في علة هذا الحذفِ[1]، وقد أشار إلى ذلك كلِّه المدينيُّ فقال: «قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[2]، حُذفتْ النون من (تَكُ) استخفافًا؛ لسكونها، والأصل: (تكونُ) فاستثقلوا الضمةَ على الواو، فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفوا الواو لالتقاء الساكنين، فصار (تكُن)، والموضعُ الذي حُذفت النون مع الواو؛ فلأنَّ النون تُضارعُ حروفَ المدِّ واللينِ، وكثُرَ استعمال (كان) فحذفوها لذلك، ألا ترى أنك تقول: لم يكونا، والأصل: يكونان، فأسقطوا النون للجزم، فشبهوا (لم يكُ) في حذف النون بـــ (لم يكونا)، وقدْ قالت العرب: لمْ أكُ، ولم أُبَلْ، وليس لك أن تقول: لم أقُ، وأنت تريد: لم أقلْ؛ لأنَّ العرب لم يستعملوه، وإنَّما يُنتهى في هذا إلى ما استعملت العرب ولا يُقاس عليه، ثمَّ أشار إلى المواضع التي حذفت فيها نون (لم يكن) في القرآن الكريم، فقال: (فحذفت النون من (لم يكن) في ثمانية عشر موضعًا من القرآن)، ثمَّ عدَّدَ هذه المواضع موضعًا موضعًا، ثمَّ قال: وجاء سائرُ القرآنِ بالتَّمامِ؛ وإنَّما جازَ حذفُها لسكونها؛ فإذا تحركتْ فلا سبيل إلى الحذفِ في فصيح الكلامِ، وقد أجازه سيبويه، وأنشد:

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب ١٨٤/٤، والمقتضب ١٦٧/٣، والأصول ٣٤٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٧/٥، والمسائل العسكريات ٩٢، وشرح التسهيل ٣٦٦/١، والارتشاف ١١٩٤/٣، والتذييل ٢٣٨/٤، وأوضح المسالك ١٣٤/١، والهمع ٣٨٨/١.

(٢) سورة النساء من الآية ٤٠.

فَلَسْـتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ   وَلاكِ[(١)] اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[(٢)]

تقول: لم يكن زيدٌ، ولم يكُ زيدٌ، فإذا قلت: لم يكنِ ابنُك، أو لم يكنِ الرجلُ، فالإثبات لا غير إلا في الشعرِ»[(٣)].

لا خلافَ بينَ النحويينَ في جوازِ حذف نون (كان) تخفيفًا إذا كان مضارعًا مجزومًا بالسكون لا بغيره، غير موصولٍ بضميرٍ، ولا بساكنٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾[(٥)]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ٤٣ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ﴾[(٦)].

وإنَّما اختلفوا في حكم حذفها إذا وُصِلَتْ بساكنٍ على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول يونس[(٧)]، وابن مالك[(٨)].

واستدلا على ذلك بثبوتِ حذفها في الشعر، ومن شواهد ذلك قول حُسَيل بن عُرفُطة:

لَـمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَـى أَنْ هَاجَهُ   رَسْـمُ دَارٍ قَدْ تَعفَّى بِالسَّرَرْ[(٩)]

والأصل: لم يكنِ الحقُّ.

---

(١) في المجموع المغيث (ولك)، وهو تحريف.

(٢) البيت للنجاشي، وهو من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٢٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٣٥/١، والنحاس ٣٠، وتحصيل عين الذهب ٦٠، والضرائر لابن عصفور ١١٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣، والأزهية ٢٩٦، وأمالي ابن الشجري ١٦٧/٢، والحماسة البصرية ٢٥٠/٢، والخزانة ٤١٨/١٠، والأشموني ٢٧١/١.

(٣) المجموع المغيث ٨٦/٣ – ٨٩.

(٤) انظر هذه الشروط في: الارتشاف ١١٩٣/٣، وأوضح المسالك ٢٤١/١، والهمع ٣٨٧/١.

(٥) سورة مريم من الآية ٢٠.

(٦) سورة المدثر آية ٤٣، ٤٤.

(٧) ينظر: الصحاح (كون)، وشرح التسهيل ٣٦٦/١، وشرح الرضي على الكافية ق٢، ج١٠٦٢/٢، والارتشاف ١١٩٤/٣، وتوضيح المقاصد ١٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٦/١، وانظر: المقاصد الشافية ٢١٢/٢، والهمع ٣٨٨/١.

(٩) البيت من الرمل، أنشده أبو زيد في نوادره ٢٩٦، وانظره في: الخصائص ٩٠/١، والمنصف ٢٢٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، ٥٤٠، والخزانة ٣٠٤/٩، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، وشرح الرضي ق٢، ج١٠٦٢/٢، والمقاصد الشافية ٢١٢/٢، والهمع ٣٨٨/١.

وقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فَإِنْ لمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ(١)

أراد: فإن لم تكنِ المرآةُ، فحذف النون.

وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى   فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ(٢)

وأصلُ الكلام: إذا لم تكنِ الحاجات.

وإنَّما جازَ الحذفُ عندهما؛ «لأنَّ هذه النون إنَّما حُذفتْ للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذٍ أوْلى»(٣).

وليس التخفيفُ علةً لحذفِ النون، وأي ثقلٍ في (لم يكنْ)، وإنَّما العلة في حذفها كثرة الاستعمال،

وشبهها بحروف المدِّ(٤)، كما ذكر المدينيُّ، وكما سيأتي.

الثاني: منعه في غير الشعر للضرورة، وهو قول سيبويه والجمهور(٥)، واختيار المدينيِّ، كما هو واضحٌ في كلامه.

(١) البيت من الطويل، وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢/٢، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٣/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٢/١، والتصريح ٢٦٠/١، والأشموني ٢٤٥/١، والهمع ٣٨٨/١، والخزانة ٣٠٤/٩.

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: الصحاح، واللسان (كون)، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، والتذييل ٢٣٧/٤، والمقاصد الشافية ٢١٣/٢، والمساعد ٢٧٦/١، والهمع ٣٨٨/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٦٦/١، وراجع: المقاصد الشافية ٢١٢/٢، والأشموني ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: المسائل العضديات ١٢٣، وشرح الرضي ق٢، ج١٠٦١/٢، والتذييل ٢٣٨/٤، والمقاصد الشافية ٢١١/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧/١، ١٨٤/٤، والمقتضب ١٦٧/٣، والأصول ٣٤٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٧/٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٣١، والمسائل العسكريات ٩٢، والعضديات ١٢٣، وشرح الرضي ق٢، ج١٠٦٢/٢، والارتشاف ١١٩٤/٣، والتذييل ٢٣٨/٤، والمقاصد الشافية ٢١٢/٢، والهمع ٣٨٨/١.

وعلةُ المنع عندهم راجعةٌ إلى أنَّ الذي سوَّغَ حذف النون في نحو: (لم يكُ محمدٌ مجتهدًا) هو شبه هذه النون - لأجل سكونها - بحروف العلة، وكذلك كثرة الاستعمال، وهذا ما أكَّده المدينيُّ بقوله: (فلأنَّ النون تُضارعُ حروفَ المدِّ واللينِ، وكثُرَ استعمال (كان) فحذفوها لذلك)، قال ابنُ عصفورٍ: «إنَّ العرب إنَّما تحذفها في الكلام إذا لم يكن بعدها ساكنٌ؛ لأنها إذْ ذاك تكون ساكنةً، تشبه (الواو) في (يغزو)، و(الياء) في (يرمي)، و(الألف) في (يخشى) في السكون، وفي أنَّ فيها فضلَ صوتٍ، وهو المدُّ، فأجْرَوْها لذلك مجراها في الحذف للجازمِ»[(١)].

وقال الشاطبيُّ: «ووجهُ هذا الحذفِ: أنَّها لَمَّا كثُرَ استعمالُهم لها؛ إذْ هي أصلٌ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وجرتْ في كلامهم، وكانت النون تشبه حرف اللينِ إذا كانت ساكنة؛ لأنَّها غُنَّةٌ في الخيشومِ، عاملوها معاملةَ حرفِ اللينِ، فحذفوها مع الجازمِ تشبيهًا لها به، فالعلةُ أمرانِ: كثرةُ الاستعمالِ، والتشبيهُ بحرفِ اللين، ولذلك لم تحذف نون: (لم يَضُنْ)، و(لمْ يَهُنْ)، و(لمْ يَبِنْ)؛ لأنَّها لم يكثر استعمالُها كثرةَ استعمالِ (لم يكن)»[(٢)].

وقد أشار المدينيُّ في نصِّه السابق إلى أنَّه يجب الالتزام بما سُمع عن العرب في هذا عندما قال: «وقدْ قالت العرب: لمْ أكُ، ولم أُبَلْ[(٣)]، وليس لك أن تقول: لم أقُ، وأنت تريد: لم أقلْ؛ لأنَّ العرب لم يستعملوه، وإنَّما يُنتهى في هذا إلى ما استعملت العرب ولا يُقاس عليه».

وهذه النون إذا لقيها ساكنٌ حُرِّكتْ؛ - للتخلص من التقاء الساكنين - فقويتْ بهذه الحركةِ، وخرجتْ عن شبه حروف المدِّ واللينِ، فامتنع حذفها، قال سيبويه: «ولا يقولون: (لمْ يكُ الرَّجلُ)؛ لأنَّها في موضعِ تحرُّكٍ»[(٤)].

---

(١) ضرائر الشعر ١١٦.

(٢) المقاصد الشافية ٢/٢١١، ٢١٢، وانظر: شرح الكافية للرضي ق٢، ج٢/١٠٦٢.

(٣) قال الرضي (ق٢، ج٢/١٠٦٢)» ... كما حذفت كسرة (لم أبالِ)، فقيل: (لم أُبَلْ) بعدما حذفت منه اليا؛ لكثرة الاستعمال، أيضًا)، وانظر: شرح الشافية ٢/٢٣٥، والمنصف ٢/٢٢٧.

(٤) الكتاب ٤/١٨٤، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/٥٧، والمسائل العضديات ١٢٤، وضرائر الشعر ١١٦، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٢/١٠٦٢، والمقاصد الشافية ٢/٢١٢.

ومن ثمَّ حملوا شواهدَ المجيزين على الضرورة والشذوذ[١].

وحملُهم حذفَ النون في هذا الموضع على الضرورة مُشْبِهٌ لحملهم حذفَ التنوين حالَ التقائه بالساكن على الضرورة الشعرية[٢].

ولم يرتضِ ابنُ مالكٍ الحكمَ بالضرورة على هذه الشواهد[٣]، فقال: «ولا ضرورة في هذه الأبيات؛ لإمكان أن يُقالَ في الأول: (لم يكنْ حقٌّ سوى أن هاجه)، وفي الثاني: (فإن تكن المرآة أخفت وسامة[٤])، وفي الثالث: (إذا لم يكن من همة المرء ما نوى)»[٥].

ولا شكَّ أنَّ كلامه محل نظرٍ؛ إذ لا ضرورةَ في شعر العربِ إلا ويُمكنُ تغييرها، ونظم الصواب مكانها، وعلى هذا لا يبقى في الكلام ضرورة.

قال الشاطبيُّ رادًّا على ابن مالك: «أمَّا ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبنيٌّ على أنَّ من شرط الحكم بالضرورة أنّها ضرورة أن لا يُمكن في الموضع خلافها، وهي قاعدة واهية...» [٦].

وقدْ شبَّه المدينيُّ حذفَ النون هنا بحذف نون (لكنْ) في قول النجاشي السابق:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

ففي هذا البيت حُذفتْ نون (لكن)، وكان الواجب تحريكها؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وحذفها في هذا الموضع -أيضًا- ضرورة عند النحويين.

---

(١) انظر: مراجع الحاشية السابقة عدا الكتاب.

(٢) انظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري ١/٢٧٥.

(٣) وهذا مبنيٌّ على مذهبه في الضرورة، وهو: أنَّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو في هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنَّها ما جاءت في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن. انظر: خزانة الأدب ١/٤٦، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٤٩.

(٤) في حاشية الصبان ١/٢٤٥: «فيه أنَّ هذا أخصُّ من كلام الشاعرِ؛ لأنَّ الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها، والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها، فتأمل».

(٥) شرح التسهيل ١/٣٦٧، وانظر: المقاصد الشافية ٢/٢١٤، والأشموني ١/٢٤٥.

(٦) المقاصد الشافية ٢/٢١٤.

قال الأعلم: «حذفَ النون من (لكنْ)؛ لاجتماع الساكنين ضرورةً لإقامة الوزن، وكان وجهُ الكلام أنْ تُكسرَ لالتقاءِ الساكنين، شبَّهها في الحذفِ بحروفِ المدِّ واللينِ إذا سكنتْ وسكنَ ما بعدها، نحو: يغزُ العدوَّ، ويقضِ الحقَّ، ويخشَ الله، وما استُعملَ محذوفًا، نحو: لم يكْ، ولا أدرِ»(١).

والأوْلى ما ذهب إليه سيبويهِ والجمهورُ، ووافقهم عليه المدينيُّ؛ لِما اعْتُرِضَ به على مذهب يونس وابن مالك، ولسلامة مذهب الجمهور.

❊ ❊ ❊

---

(١) تحصيل عين الذهب ٦٠، ٦١، وانظر: الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٥٥/٣، وأمالي ابن الشجري ١٦٧/٢، وضرائر الشعر ١١٤، والارتشاف ٢٤١٢/٥، والهمع ٢٣٩/٣.

المبحث الثاني
المسائل النَّحويّة في الأفعال في غريب الحديث.

٣٢- مجيء خبر (عَسَى) مفردًا

(عسى) من الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا أصح الوجهين، وأرجح من قولِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّها حرفٌ؛ لعدم التصرف(١). والمطرد في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾(٢)، وفي مجيئه مفردًا خلافٌ بين النحاة(٣)، أشار إليه المدينيُّ عندما قال: «في حديث ابن عمرَ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ﴾(٤)، وهو جمع: بأس، فانتصبَ على أنَّه خبرُ (عسَى)، والغوير: ماءٌ لِكلب، وهذا مثلٌ(٥)، وأوَّل مَنْ تكلَّمَ به الزَّباءُ الملكة»(٦).

وقال في موضع آخر معلِّقًا على حديث ابن عمرَ أيضًا: «أبؤس: جمع القلة لــ (بأس)، و(عسى) كلمةُ رجاءٍ وظنٍّ، وخبره يكون في فعلٍ مضارعٍ مع (أَنْ) في الغالب، كما قال الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ﴾(٧)، كما يُقالُ: عسَى الله فاعلًا، وإنَّما انتصبَ هاهنا؛ لأنَّه أَلْحَقَ (عسى) بــ (كان)»(٨).

---

(١) ذهب ثعلب إلى أنَّ (عسى) حرف لا فعل، والجمهور على أنَّها فعل، وهو الصحيح؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة به، نحو: عسيتُ، وعسيتُ، ولحاق تاء التأنيث له، نحو: عسَتْ هند أن تقوم. انظر: الارتشاف ١٢٢٢، وجواهر الأدب ١٤٧، وشرح ألفية ابن معطٍ ٨٩٨، والجنى الداني ٤٦١، والمغني ٤١٤.

(٢) سورة المائدة من الآية ٥٢.

(٣) انظر في هذا الخلاف: شرح التسهيل ٣٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١، والارتشاف ١٢٢٨، والمحرر في النحو ٨١/٤، والتصريح ٢٧٨/١، والأشموني ٢٥٨/١، وحاشية الخضري ١٢٤/١، والهمع ٤١٨/١.

(٤) انظر: فتح الباري ٣٢٤/٥، ٣٢٥.

(٥) في جمهرة الأمثال ٥٠/٢، ومجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصى ١٦١/٢، وفصل المقال ٤٢٤، والكتاب ١٨٥/٣، والمقتضب ٧٠/٣، ومجالس ثعلب ٢٠٩/١، ٣٠٧. وهذا مثل تكلَّمت به الزباء، وذلك أنها وجَّهت قَصِيراً اللَّخْميّ بالعِير ليَجْلِب لها من بَزّ العراق، وكان يَطلبها بدم جَذيمة الأبرش، فجعل الأحمال صناديق، وجعل في كل صُندوق رجلاً معه السلاح، ثم تنكّب بهم الطريقَ وأخذ على الغُوَير، فسألت عن خَبره فأُخبرَت بذلك، فقالت:عسى الغُوَير أَبْؤُساً. تقول: عسى أن يأتي الغُوَير بشرّ، واستنكرت أخذَه على غير الطريق، وذكروا أنَّ هذا المثل يضرب للرجل، فيقال له: لعلَّ الشرَّ جاء من قبلك.

(٦) المجموع المغيث ق١، ج١٢٣/١.

(٧) سورة الممتحنة من الآية ٧.

(٨) المجموع المغيث ٤٤٨/٢، ٥٨٥.

ما ذكره المدينيُّ من تخريجٍ لما جاء في المثل: (عسى الغُوير أبؤسًا)- حيث أعرب (أبؤسًا) خبر (عسى)، وهو اسمٌ مفردٌ، والمطرد - كما ذكرنا - في هذا الخبر أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع - هو مذهبُ سيبويه؛ حيث يقول: (...كما جعلوا (عَسَى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)»[١]، وقال في موضع آخر: (واعلم أن من العرب من يقول: (عسى يفعل)، يشبهها بـــ (كاد يفعل)، فـــ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤساً) فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)»[٢].

ومعنى كلام سيبويه: أنَّ هذا مَثلٌ من أمثال العرب، أجريتْ فيه (عسى) مُجرى (كان)، أي: أنَّهم جعلوا لها اسمًا وخبرًا، كما أنَّ لــ (كان) اسمًا وخبرًا، ووافق سيبويهِ كثيرٌ من النحاة منهم: الزمخشريُّ[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن القواس[٥]، وابن مالك[٦]، مُعلِّلين مجيئه مفردًا بأنَّه من باب التنبيه على الأصول المتروكة حتى لا تُجهل.

قال ابنُ مالك: «من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقدْ استمرَّ الاستعمال بخلافه، أنْ يُنبِّهوا على ذلك الأصلِ؛ لئلا يُجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد)، و(عسى) مفردًا منصوبًا، ومثال جعل خبر (عسى) مفردًا منصوبًا قول العرب: (عسى الغوير أبؤسًا)»[٧].

وفي تخريج نصبِ (أبؤسًا) في (عسى الغوير أبؤسًا) أقوالٌ أخرى للنحاة، وذلك على النحو التالي:

أولا: أنَّه على إضمار (يكون)، والتقدير: عسى الغوير أنْ يكون أبؤسًا، فـــ (أبؤسًا)

(١) الكتاب ١/٥١.
(٢) السابق ٣/١٥٨.
(٣) انظر: المفصل ٢٦٩، ٢٧٠، والمستقصى ٢/١٦١.
(٤) انظر: شرح المفصل ٧/١١٧.
(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٩٠٠.
(٦) شرح التسهيل ١/٣٩٣.
(٧) السابق نفسه.

على هذا خبر (يكون)، وليس خبرًا لـ (عسى)، وهو قول الكسائي[١]، ونُسب إلى الكوفيين بعامة[٢]، وهو رأي المبرد[٣]، وثعلب[٤]، والخوارزمي[٥]، وصوبه ابن هشامٍ في (المغني)؛ إبقاءً لـ (عسى) على استعمالها الأصلي من مجيء خبرها جملة فعلية فعلها مضارع[٦].

ثانيًا: أنَّ هذا الضرب لا يُستعمل حال السَّعَةِ والاختيار، وإنَّما ورد في الأمثال، وفي ضرورة الشعر، وإليه ذهب الفارسيُّ[٧]، وابن عصفور[٨]، ومن مجيئه في الشعر قول رؤبة:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا   لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمًا[٩]

ثالثًا: أنَّه مفعول به، على تقدير: عسى الغوير أن يأتي بأبؤس، فحذف الناصب والجار توسعًا، وعليه أبو عبيد[١٠].

رابعًا: أنّ (أبؤسًا) مصدر، وتقدير الكلام: عسى الغوير أنْ يبأس أبؤسًا، على حدِّ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[١١]، أي: يمسحُ مسحًا، وهو مذهب ابن كيسان[١٢]، واستحسنه ابن هشام[١٣].

خامسًا: أنَّ قائلةَ المثل بَنَتْ كلامَها على الظنِّ والتوقُّع، ثمَّ ثبتَ عندها ذلك الذي

(١) انظر: منهج السالك لأبي حيان ٦٨.
(٢) انظر: التصريح ٢٧٨/١.
(٣) انظر: المقتضب ٧٠/٣.
(٤) انظر: مجالس ثعلب ٣٠٧/١.
(٥) انظر: التخمير ٣٠٢/٣.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٤٢٢/٢.
(٧) انظر: المسائل العضديات ٦٠.
(٨) انظر: ضرائر الشعر ٢٦٥، والمقرب ١٠٩.
(٩) ملحقات الديوان ١٨٥، والخصائص ٩٨/١، والمقرب ١٠٩، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والارتشاف ١٢٢٧/٣، والخزانة ٣٧٤/٨، ٣١٦/٦، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١، والمساعد ٢٩٧/١، وشرح الأشموني ٢٥٩/١.
(١٠) انظر: غريب الحديث ٣٢٢/٣، ومنهج السالك ٦٨، والتصريح ٢٧٨/١، دون عزو.
(١١) سورة ص من الآية ٣٣.
(١٢) انظر: منهج السالك ٦٨، وابن كيسان النحوي ٢٨٢.
(١٣) انظر: التصريح ٢٧٨/١.

توقعته، فأعملتْ في بقية كلامها (صار)، فكأنها قالت: صار الغويرُ أبؤسًا، وهو مذهب الأعلم الشنتمري[١]، وابن الطراوة[٢]، والسهيلي[٣].

قال الأعلم: «... فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسًا، إلَّا أنَّ (عسى) فيها معنى الشكِّ والتوقع، و(صار) لليقين، فـــ (عسى) هاهنا وإن أُجريت مُجرى (صار)، و(كان) ففيها معنى الشك»[٤].

سادسًا: أنّ (أبؤسًا) خبر للفعل (يصير)، المحذوف، وإليه ذهب الأصمعي[٥]، وابن الأعرابي[٦].

ومن خلال ما سبق يتبيَّنُ أنَّ غالبَ ما خرِّجَ عليه المثل مبنيٌّ على الإضمار؛ فرارًا من مجيء خبر (عسى) اسمًا مفردًا.

وقدْ نُقِلَ عن بعض النحاةِ ما ظاهره أنَّ مجيءَ خبر (عسى) اسمًا مفردًا لغة من لغات العرب، نقل ذلك أبو عمر الزاهد عن ثعلب قوله: (ومن العرب مَنْ يجعلها في معنى (كان)، فيقول: عسى زيدٌ قائمًا)، قال أبو حيان تعليقًا على ذلك: «وظهر من قول ثعلب - السابق - أنَّ ذلك لغة»[٧]، وممن نسب هذه اللغة إلى العرب أيضًا النحاسُ[٨].

والذي يظهر لي مذهبُ سيبويه، وهو ما عليه المدينيُّ؛ لأنَّ الكلامَ إذا أمكنَ تخريجُه دون حذفٍ كان أوْلى، ثمَّ إنَّ اطرادَ مجيء خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع لا يقدح فيه مجيئه مفردًا هنا؛ لأنَّ ما ورد من ذلك إمَّا شعرًا، والشعر يتحمل ما لا يتحمله النثر، وإمَّا مَثَلاً، والأمثال يُستجازُ فيها ما لا يُستجاز في غيرها، فبقيتْ القاعدةُ على أصلها.

أمَّا القول بأنَّ ذلك لغة من لغات العرب، فهي لغة قليلة، والأكثر الأشهر ما ورد نثرًا وشعرًا.

---

(١) انظر: النكت في شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.
(٢) انظر: الإفصاح ٤٢، وابن الطراوة النحوي ٢٤٥.
(٣) انظر: نتائج الفكر ٢٦٠.
(٤) النكت في شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.
(٥) انظر: التصريح ١/٢٧٨.
(٦) انظر: تلخيص الشواهد ٣١١، وفيه قدَّر المحذوف بـــ (صيَّر)، ومجمع الأمثال ٢/١٧.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٢٩، ومنهج السالك ٦٨.
(٨) انظر: إعراب القرآن ٤/١٨٧.

الفصل الثالث

المسائل النَّحوية في الحروف

المبحث الأول

المسائل النَّحويَّة في الحروف في غريب القرآن

٣٣- أصل (لاتَ)

اختلف العلماء في أصل (لاتَ)[١]، وقد أشار إلى ذلك المدينيُّ، فقال: «قوله تعالى: «﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾»[٢]، قيل: هي كلمةُ نفيٍ وجحْدٍ يُنفَى بها، كما يُنفَى بـ (لا)، إلا أنَّها تُوقَعُ على الأزمانِ.

قال سيبويه: هي مشبَّهةٌ بـ (ليس) في بعضِ المواضع، وإنَّما تعمل في الأحيان، فإذا جاوزَتْها فلا تعملُ. وقيل: إنَّ أصلَها (لا)، والتاء زائدةٌ، وقيل: التاء للتأنيث، وقد تجيء صلةً للكلامِ زائدةً، قال أبو عمرو: يقال: لاتَ في الناس مثلُه، أي: ليس، وقال كعبٌ: إذا أرادَ السريانيُّ أنْ يقولَ: ليس، يقول: لاتَ، وقال قومٌ: إنَّ التاءَ مزيدةٌ في (لا)، كما تزادُ في (رُبَّتَ، وثَمَّتَ)، وقال آخرون: إنَّها مزيدةٌ في (حين)، كما تزادُ في (الآن)، فيقال: تلان. قال أبو عبيد: نظرتُ في الإمام – مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوجدتُ التاء متصلةً بـ (حين)، وكان الكسائي يقف بالهاء على القول الأول»[٣].

من خلال نصِّ المدينيِّ نجدُ اختلافًا كثيرًا بين العلماء في أصل (لات) يُمكنُ إيجازه في ثلاثةِ أقوال:

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٢، والارتشاف ٣/١٢١٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٩٤، وجواهر الأدب ٣٠٤، والجنى الداني ٤٨٨، والمقاصد الشافية ٢/٢٤٨، والمغني ٣/٣٥٦، والتصريح ١/٢٠٠، والهمع ١/٣٩٩.

(٢) سورة ص من الآية ٣.

(٣) المجموع المغيث ٣/١٦٦، ١٦٧.

الأول: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ، واختلفَ القائلون بذلك على أقوال:

١- قيل: هي فعلٌ ماضٍ بمعنى (نَقَصَ)، من لاتَ يليتُ، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[١]، ثمَّ استعملتْ للنفي، كما أنَّ (قلَّ) كذلك، ويُنسبُ هذا القولُ لأبي ذرٍ الخشني[٢].

٢- وقيل: إنَّ أصلها (ليسَ)، بكير الياء، ثمَّ أُبدلتْ سينها تاءً، فصارت (ليت)، ثمَّ انقلبت الياءُ ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وهذا قولُ ابن أبي الربيع[٣]، وهو ما نقله المدينيُّ عن أبي عمرو، وكعبٍ، الذي أشار إلى أنَّ السرياني يقول: لات مكان (ليس).

٣- وقيل: إنَّها حرفٌ مستقلٌ ليس أصلها (ليس)، ولا (لا)، وقد نقل الشاطبيُّ ذلك في شرح الألفية[٤].

وهذه الأقوال الثلاثة - مع ما بينها من فروق - تتفق على أنَّ (لات) كلمةٌ مستقلةٌ بذاتها، وقد استدلَّ هؤلاء بما يأتي:

١- ثبوت مجيء كلمة (لات) دالةً على النفي عند العرب[٥].

٢- الوقوف على آخر (لاتَ) بالتاء، أو الهاء، قال الفراء: «أقف على (لات) بالتاء، والكسائي بالهاء»[٦]، وقد أشار المدينيُّ إلى ذلك بقوله: (وكان الكسائي يقف بالهاء على القول الأول)، أي: على كونها كلمةً واحدةً مستقلة تفيد النفي والجحد.

---

(١) سورة الحجرات من الآية ١٤.

(٢) هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود، أبو ذر الخشني الجياني، ويعرف أيضاً بابن أبي ركب، كان إماماً مبرزاً في العربية وضروبها، أقرأها عامة حياته، وكان من عظماء نحاة الأندلس، توفي سنة ٦٠٤هـ. ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/١٠٤، وبغية الوعاة ٢/٢٨٧، وانظر رأيه في: الارتشاف ٣/١٢١٠، والمغني ٣/٣٥٧، والخزانة ٤/١٧٢.

(٣) انظر: الملخص ٢٧٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٧٥٣، وراجع: الجنى الداني ٤٨٥، والهمع ١/٤٠٠ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٩، وراجع: الخزانة ٤/١٧٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/٥٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥١.

(٦) معاني القرآن له ٢/٣٩٨، وراجع: معاني الزجاج ٤/٣٢٠، وإعراب النحاس ٣/٤٥٢، والارتشاف ٣/١٢١٠.

٣- رسم (لات) منفصلة عن (الحين) بعدها في مختلف المصاحفِ، قال النحاس: «وفي المصاحفِ كلها (ولات)، بالتاء منفصلة من (حين)»[١].

ثانيًا: أنَّها كلمتان: (لا) النافية، وتاء التأنيث، وهذا قول سيبويه، والكسائي، والأخفش، والفراء، وجمهور النحويين[٢]، وهذا القول ذكره المدينيُّ دون نسبةٍ، وقيل: إنَّما هي (لا) النافية، زِيدتْ عليها هاءُ الوقف، وهو قول أبي عبيدة، قال: «و(لات) إنَّما هي و(لا)، وبعض العرب يزيدُ فيها هاءَ الوقفِ، فإذا اتَّصلتْ صارتْ تاءً»[٣]، وجعل بعضهم قولَ أبي عبيدة إجماعَ علماءِ البصرةِ والكوفة[٤].

وهذا الإجماع معارَض بما عليه الجمهور، كذلك هذا القولُ فيه تكلُّفٌ، قال المالقي: «وما ذكر أبو عبيدةَ متكلَّفٌ»[٥].

ثالثًا: أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمةٍ، فأصلها (لاتحين)، التاء متصلةٌ بـ (حين)، وممن قال بذلك أبو عبيد[٦]، وابن الطراوة[٧]، ونسب للبغداديين[٨]، وقد ذكره المديني منسوبًا إلى أبي عبيد، وعلى هذا القول التاء زائدة.

واستدلَّ القائلون بهذا بجملة من الأدلة، أهمها:

١- أنَّه لا يُوجد في كلام العرب (لات)، إنَّما هي (لا)[٩].

---

(١) إعراب القرآن له ٤٥٤/٣، وراجع: الارتشاف ١٢١٠/٣.
(٢) انظر: الكتاب ٥٧/١، ٥٨، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٧/٢، والقرطبي ١٢٦/١٨، والارتشاف ١٢١٠/٣، وجواهر الأدب ٣٠٤، والجنى الداني ٤٥٨، والمغني ٣٥٧/٣، والهمع ٣٩٩/١، والخزانة ١٧٣/٤.
(٣) مجاز القرآن ١٧٦/٢، وراجع: التفسير البسيط ١٤٤/١٩، ورصف المباني ٣٣٤.
(٤) انظر: تهذيب اللغة (لات)، والتفسير البسيط ١٤٦/١٩.
(٥) رصف المباني ٣٣٥.
(٦) انظر: غريب الحديث ٢٥٠/٤، وينظر: إعراب النحاس ٤٥١/٣، والمسائل البصريات ٦٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٤، والجنى ٤٨٦، والدر المصون ٣٤٩/٩، والمغني ٣٥٧/٣.
(٧) انظر: الارتشاف ١٢١٠/٣، والمغني ٣٥٧/٣، والخزانة ١٧٣/٤، والجنى الداني ٤٨٦، والهمع ٣٩٩/١، وابن الطراوة النحوي ١٦٧.
(٨) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٨٣، وحروف المعاني للزجاجي ٧٠.
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣.

٢- أنَّ العرب لم تزد هذه التاء إلَّا في (حين) وما بمعناه، مثل: (أوان)، و(الآن)، مثل قول أبي وجزة السعدي:

العاطِفــونَ تَحينَ مَا منْ عاطِفٍ والمسْبِغُون يدًا إذا ما أنعَمُوا[1]

٣- أنَّ التاءَ وُجدتْ في المصحف الإمام مكتوبةً متصلةً مع (حين): (تحين)، وقد ذكره المدينيُّ[2].

وقدْ رُدتْ هذه الأدلةُ، أمَّا الدليل الأول فمعارَض بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة، قال أبو جعفر رادًّا على أبي عبيد: «لو لم يكن في هذا من الرد إلا اجتماعُ المصاحف على ما أنكره، فكيف وقد روى خلاف ما قال جميع النحويين المذكورين من البصريين والكوفيين»[3].

وأمَّا قول أبي وجزةَ فقد قرأه علماء اللغة على أربعة أوجهٍ كلها على خلاف ما أنشده أبو عبيد[4].

وأمَّا كون التاء متصلةً بـــ (حين) فهو على خلاف الأصل؛ لأنَّ التاء مفصولة من (حين)[5]، ولعدمِ شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)، وأيضًا فإنَّهم يقولون: لات أوانٌ، ولاتَ هنًّا، ولا يُقال: تأوانَ، ولا تهنًّا[6].

والذي يترجح لي في هذه المسألة قول سيبويه والجمهور، وهو أنَّ (لاتَ) أصلها: (لا) النافية، زيدتْ عليها التاء لمجرد تأنيث الحرف، أو مبالغة في المعنى المراد من نفي أو غيره؛ لوجود نظائر لهذا، كما في (ثُمَّتَ، ورُبَّتَ)، وكما في (علامة، ونسابة)،

---

(١) البيت من الكامل، وينظر في: الجمل المنسوب للخليل ٢٩٨، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٣، وحروف المعاني للزجاجي ٧٠، وتهذيب اللغة ٣٩٤/١٥، والصحاح (حين) ٢١٠٦/٥، والأزهية ٢٦٤، والمخصص ٢٠٤/٢، والفائق في غريب الحديث ١٥٥/١، والإنصاف ٨٩/١، والممتع لابن عصفور ١٨٢، والخزانة ١٧٥/٤.

(٢) وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣، وتفسير القرطبي ١٢٦/١٨.

(٣) إعراب القرآن له ٤٥١/٣، وراجع: الكشاف ٢٤٢/٥، والجنى الداني ٤٨٨.

(٤) انظر هذه الروايات في: إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٣.

(٥) انظر: الكشاف ٢٤٢/٥، والجنى الداني ٥٨٦.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية ق١، ج٢/٨٦٩.

ولهذا تحكى عند التسمية بها، كما تحكي لو سميتَ بـ (إنَّما)[1]، وفتحت هذه التاء للتخلص من التقاء السكنين[2].

وممَّا يُقوي ما ذهب إليه الجمهور أيضًا أنَّ (لات) قرىء بكسر التاء وضمها وفتحها[3]؛ فلو كانت فعلا ماضيًا، لم يكن للكسر والضم وجه، ولو قيل: إنَّ التاء تزاد في (حين) لما كان للكسر والضم وجه أيضًا، أمَّا القول بأنها (لا) زيدت عليها (التاء)؛ فإنَّ حركةَ التاءِ تكون للتخلص من التقاء الساكنين بأي حركة كانت.

أمَّا عن رأي المدينيِّ في هذه المسألة فهو لم يُصرِّحْ به في النصِّ السابق، بل عرض الأقوال دون نسبةٍ في معظمها، كذلك دون بيان رأيه، إلَّا أنَّني وقفتُ على نصٍّ آخر له يُفيدُ صراحة أنَّ (لات) عنده، مركبة من (لا) النافية، والتاء الزائدة[4]، وعلى ذلك يكون موافقًا لسيبويه والجمهور.



٣٤- (لعلَّ) بين البساطة والتركيب

يُعرِّفُ النَّحويون (لعلَّ) بأنَّه حرفٌ ناسخٌ من أخوات (إنَّ)، وهو – في اللغة الفصحى – حرف ينصبُ الاسمَ ويرفع الخبر[5]، وقد اختلف النحاة فيه من حيث الإفراد والتركيب على قولين[6]، أشار إلى أحدهما المدينيُّ، فقال: «قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[7]، أصل (لعلَّ): علَّ، واللامُ الأولى زائدة»[8].

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٨٩٥/٢، والمقاصد الشافية ٢٥٩/٢، والهمع ٣٩٩/١.
(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٨٩٥/٢.
(٣) قرأ العامة بفتح التاء، وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء وضمها، وكذلك أبو السمال. انظر في هذه القراءات: مختصر ابن خالويه ١٣٩، والقرطبي ١٢٦/١٨، والبحر المحيط ٣٨٣/٧، والدر المصون ٣٥٢/٩، والجنى الداني ٤٨٩.
(٤) المجموع المغيث ١٧٢/٣.
(٥) انظر: الجنى الداني ٥٧٩، والمغني ٥١٦/٣.
(٦) انظر هذين القولين في: الإنصاف ٢١٨/١، والتبيين ٣٦٠، وابن يعيش ٨٨/٨، والتذييل والتكميل ١٧٦/٥، والجنى الداني ٥٧٩، والهمع ٤٢٩/١.
(٧) سورة البقرة من الآية ٢١، والآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.
(٨) المجموع المغيث ١٣٢/٣.

ما ذكره المدينيُّ - وارتضاه - من أنَّ (لعلَّ) مركبةٌ من (اللام)، و(علَّ)، واللام زائدةٌ لمجرد التوكيد، -وقيل: لامُ الابتداء(١) - هو مذهبُ جمهور البصريين(٢).

قال سيبويه: «و(لعلَّ) حكاية؛ لأنَّ اللامَ هاهنا زائدة، بمنزلتها في (لأَفْعلَنَّ)»(٣).

وحجةُ هؤلاءِ: أنَّ العرب استعملتها كثيرًا في كلامها مجردةً من اللام(٤)، كقول رؤبة:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(٥).

وأنَّ (لعلَّ) من باب (إنَّ) وأخواتها، وهذه الأحرف إنَّما نصبت الاسمَ ورفعت الخبر لمشابهتها الفعل، ولو قيل: إنَّها أصليةٌ؛ لعدِمَ أنْ تكون على وزنٍ من أوزانِ الأفعال الثلاثية أو الرباعية؛ لأنَّ الفعل الثلاثي يكون على وزن (فَعَل)، فالحكم بزيادة اللام في (لعلَّ) أولى؛ لأنَّها من حروف الزيادة، وهذا يُؤنس بكون (علَّ) ثلاثية كسائر أخواتها؛ لأنَّ هذه الأحرف مشبهة بالفعل، والفعل يلحقه الزوائد(٦).

وقدْ رُدَّ ما احتجَّ به هؤلاءِ، أمَّا الدليلُ الأول، فإنَّما حُذِفت اللامُ كثيرًا في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تَلعَّبتِ العربُ بهذه الكلمة، فقالوا: (لعلَّ، ولَعَلْنَ، ولَعَنَّ، ورَعَنَّ، وعَنَّ، وغَنَّ، ولَغَلَّ، وغَلَّ)، فلمَّا كثُرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام؛ لكثرة الاستعمال(٧).

وأمَّا الدليل الثاني، فإنَّها لم تعمل لشبه الفعل في اللفظ فقط، وإنَّما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى(٨).

---

(١) انظر: الجنى الداني ٥٧٩، والهمع ١/ ٤٢٩.
(٢) انظر: المقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ٢١٨/١، ٢١٩.
(٣) الكتاب ٣٣٢/٣.
(٤) أورد الأنباري في (الإنصاف ٢١٩/١) كثيرًا من الشواهد الدالة على ذلك.
(٥) رجز في ملحقات ديوانه ١٨١، وقبله: (تقُولُ ابْنتي قدْ أني إنَّاك)، وهو في: الكتاب ٣٧٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، والخصائص ٩٦/٢، والإنصاف ٢٢٢/١، والأشموني ٢٦٧/١، والتصريح ٢١٣/١، والهمع ١٣٢/١.
(٦) انظر: الإنصاف ٢٢٤/١.
(٧) انظر: الإنصاف ٢٢٤/١، وفيه أيضًا: (وكان حذف اللام أولى من العين - وإن كان أبعد من الطرف -؛ لأنه لو حذف العين؛ لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، فيؤدي إلى الاستثقال؛ لأجل اجتماع الأمثال، أو لأنَّ اللامَ تكون في موضع ما من حروف الزيادة، وليس العين كذلك).
(٨) انظر: المرجع السابق ٢٢٦/١، وقد ذكر فيه أوجه المشابهة بين لعلَّ والفعل في اللفظ والمعنى.

وفي المسألة قولٌ آخر لم يذكره المدينيُّ، وهو أنَّ (لعلَّ) مفردةٌ غيرُ مركبةٍ، وعليه الجمهور[(١)]، وحكاه صاحب (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين[(٢)]، وصححه الأنباري[(٣)]، وأبو حيان[(٤)]، فعند هؤلاءِ اللام الأولى في (لعلَّ) أصليةٌ، وليست زائدة، أمَّا (علَّ) فلغةٌ أخرى فيها، كما ذهب إلى ذلك ابنُ السراج[(٥)].

واحتجَّ هؤلاءِ بأنَّها حرفٌ، وحروفُ الحروفِ كلها أصلية؛ لأنَّ حروف الزيادة المجموعة في قولهم: (سألتمونيها)، خاصة بالأسماء والأفعال، أمَّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها اصلية في كل مكانٍ على كلِّ حال[(٦)].

وممَّا يقوي بساطتها: أنَّ نون الوقاية لا تكادُ تجيءُ مع (لعلَّ)، بل يقال: لعلِّي، أمَّا لعلَّني فقليلٌ جدًّا[(٧)].

وأميل إلى القول الثاني في المسألةِ، وهو أنَّ (لعلَّ) حرفٌ بسيطٌ، وليس مركبًا، ، وأنَّ (علَّ) لغة فيه، وأنَّه لا يحكم بزيادة اللام الأولى في الأول، كما لا يحكم بحذفها من الأخرى، وقد قالت العرب: نصحتُ لك، وشكرت لك، فاللام معدية للفعل هاهنا، وهي محذوفة في قولهم: نصحتك، وشكرتك، وهي لغة أخرى، وممَّا يدعمُ هذا الاختيار تعدد اللغات في (لعل)، وعدم اقتصارهم على (علَّ).

قال أبو حيان: «والذي أختاره أنها بسيطة، وقد تصرفوا فيها أنواعًا من التصرف؛ إذ ذكروا فيها عشر لغات»[(٨)].



---

(١) انظر: الهمع ١/٤٢٩.
(٢) انظر: السابق نفسه، والجنى الداني ٥٧٩.
(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٢٤.
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٧٧.
(٥) انظر: الأصول في النحو ٢/٢٢٠.
(٦) انظر: الإنصاف ١/٢١٩، وابن يعيش ٨/٨٨، والجنى الداني ٥٧٩.
(٧) انظر: الإنصاف ١/٢٢٦، والتبيين ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ١/١٠٨، والأشموني ١/١٢٣.
(٨) التذييل والتكميل ٥/١٧٧، وراجع: رصف المباني ٣٢٢، والجنى الداني ٥٨٢.

٣٥- معنى (لَعَلَّ) في القرآن الكريم

(لَعَلَّ) حرف له حضورٌ متميِّزٌ في النصِّ القرآني[١]، وقد اختلف المعربون والمفسِّرون في تحديد معناه في القرآن الكريم -؛ لما يترتب على ذلك من إشكالات عقديَّةٍ- على أقوالٍ[٢]، أشار إلى طرفٍ من ذلك المدينيُّ فقال: «قوله تبارك وتعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ﴾[٣]، (عَلَّ، ولَعَلَّ) كلمتا رجاءٍ وطمعٍ، ويُمكنُ أن يُقال: إنَّ ذلك في القرآنِ كـ (عَسَى).

وقدْ تكون بمعنى (كَي)، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[٤]، أي: لكي تهتدوا»[٥].

وقال في موضع آخر: «قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٦]، (لعلَّ): كلمةُ رجاءٍ وطمعٍ وشكٍّ، وفي القرآنِ بمعنى (كي)؛ لأنه لا يجوزُ الشكُّ على الله تعالى عزَّ وجلَّ، وهو مثل (عسى)، وتنصب الاسمَ وترفع الخبرَ»[٧].

تأتي (لعلّ) في اللغة لعدةِ معانٍ، من أشهرها:

١- التَّوقُّع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق من المكروه. وهذا هو الأصل فيها. قال سيبويه: «(لعلَّ)، و(عسى) طمعٌ وإشفاق»[٨]، وقال: «وإذا قلتَ: لعلَّ، فأنت ترجُوه، أو تخافه في حال ذهابٍ»[٩].

---

(١) حيث وردتْ في القرآن الكريم أكثر من مائة مرة. ينظر: التعليل في القرآن الكريم، د/ محمد سالم محمد ص ١٩٨.

(٢) انظر: معاني الزجاج ٩٨/١، والطبري ٣٨٦/١، والكشاف ٢١٣/١/١، والتفسير البسيط ٢١٩/٢، والقرطبي ٣٤١/١، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١٤/١، والبحر المحيط ٢٣١/١، والدر المصون ١٨٩/١، واللباب ٤١١/١، وحاشية زاده ٣٧٠/١، والرازي ١٠١/٢، والتحرير والتنوير ٣٢٨/١.

(٣) سورة الطلاق من الآية ١، ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾.

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٠٣. ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

(٥) المجموع المغيث ٤٩٤/٢، ٤٩٥.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢١، والآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

(٧) المجموع المغيث ١٣٢/٣.

(٨) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٩) السابق ١٤٨/١، ويُنظر: المقتضب ٧٣/٣، ١٠٨/٤، والأصول ٢٢٩/١، ومعاني الزجاج ٩٨/١، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٧٩، والمغني ٥٢٤/٣.

٢- التَّعليل، وهذا المعنى أثبته الكسائي[(١)]، والأخفش[(٢)]، وقطرب[(٣)]، وهو قولُ المدينيِّ، ونسبه الواحديُّ إلى يونسَ بن حبيبٍ[(٤)].

٣- الاستفهام، وهو معنى قال به الكوفيون[(٥)]، وتبعهم ابنُ مالكٍ[(٦)].

٤- الشك، وهذا المعنى نقله النحاس عن الفراء، والطُّوالِ من الكوفيين[(٧)]، وقدْ نصَّ عليه المدينيُّ في تعداد معانيها.

و(لعلَّ) في أصل وضعها اللغوي حرفٌ يدل على الرجاءِ، وهو ارتقاب شيءٍ لا وثُوقَ بحصوله، فيدخل فيه: الطمع، والإشفاق، والخوف، وهي معانٍ تدور بين الطمع والشكِّ وعدم الثبات[(٨)].

وقد شاع عندَ المفسرين وأهلِ العلومِ الجِيرةُ في مَحْملِ (لعلَّ) الواقعةِ في كلام الله تعالى؛ لأنَّ معنى الترجي يقتضي عدمَ الجزم بوقوع المرجو عند المتكلم، فللشكِّ جانبٌ في معناها حتَّى قال الجوهري: «لعل كلمةُ شكٍّ»[(٩)]، وقال ابنُ الأنباري: «الرجاء لا يخرج أبدًا عن معنى الشكِّ»[(١٠)]، وقال الهروي: «تكون (لعلَّ) للتوقع لأمرٍ ترجوه أو تخافه، ولا تدل على قطعِ أنَّه يكون أو لا يكون، وإنَّما هي طمعٌ أنْ يكون، وإشفاقٌ ألَّا يكونَ»[(١١)]. وقال عبد القاهر الجرجاني: «اعلمْ أنَّ العِلمَ من مواضعِ التقدير والتحقيق، والطمع والرجاء من مواضع الشكِّ وغير الثبات»[(١٢)].

---

(١) انظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والمغني ٥٢٤/٣، والهمع ٤٢٨/١.
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، وراجع: الحاشية السابقة.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٧/١، والقرطبي ٣٤١/١، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج١٢٣٤/٢، وجواهر الأدب ٢٣٥.
(٤) انظر: التفسير البسيط ٢١٩/٢.
(٥) انظر: الأزهية ٢٢٧، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والمغني ٥٢٦/٣، والهمع ٤٢٨/١.
(٦) انظر: شرح التسهيل ٥/٢، ٨، وراجع: الحاشية السابقة عدا الأزهية.
(٧) انظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨١، والهمع ٤٢٨/١.
(٨) انظر: شرح الرضي ق٢، ج١٢٣٤/٢، وروح المعاني ١٨٥/١، والتحرير والتنوير ٣٢٨/١.
(٩) انظر: التحرير والتنوير ٣٢٨/١.
(١٠) الأضداد ١٧.
(١١) الأزهية ٢١٧.
(١٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٨٢/١.

وهذا لا يناسب علمَ الله تعالى بأحوال الأشياء قبلَ وقوعها؛ ولأنها قد وردت في أخبارٍ مع عدم حصول المرجو لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾(١) مع أنهم لم يتذكروا كما بينته الآياتُ من بعدُ(٢).

ومن أجل ذلك أجمع المعربون والمفسِّرون على وجوب صرف (لعلَّ) عن هذا المعنى الذي لا يَليق بالله تعالى، ممَّا يجبُ أنْ يُنزَّهَ عنه المولى عزَّ وجلَّ فيما وردَ من القرآنِ الكريم معقَّبًا به على خبرٍ، أو تشريعٍ بأمرٍ أو نهيٍ منه تعالى ممّا كَثُرَ ذكرُه في القرآنِ الكريم(٣)، وهذا ما نبَّه عليه المدينيُّ بقوله: «وهي كلمةُ رجاءٍ وطمعٍ وشكٍّ، وفي القرآن بمعنى (كي)؛ لأنه لا يجوزُ الشكُّ على الله عزَّ وجلَّ».

قال الرضي: «وقد اضطرب كلامُهم في (لعلَّ) الواقعة في كلام الله تعالى؛ لاستحالةِ ترقبِ غير الموثوق بحصوله عليه تعالى»(٤).

ومع إجماع النحويين والمفسرين في هذا الموضع على وجوب صرف (لعلَّ) عن معنى التوقع والترجي المنزَّه عنه الله تعالى، إلا إنَّهم اختلفوا في المعنى البديل لِمَا صُرفتْ عنه، وذلك على أقوالٍ:

الأول: أنَّ (لعلَّ) على بابها من الترجي والتوقع، ولكنَّ الترجي والتوقع إنما هو في حيِّزِ البشر، فكأنه قيل لهم: افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع أن تعقِلوا، وأن تتذكَّروا، وأن تتقوا(٥)، وهذا قول سيبويه ورؤساءِ اللسان(٦)، قال سيبويه في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾(٧): «فالعِلمُ قدْ أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا

(١) سورة الأعراف آية ١٣٠.
(٢) انظر: التحرير التنوير ٣٢٩/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، وتفسير القرآن لابن أبي الربيع ٣١٥/١، والأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ٤٤١/١.
(٤) شرح الكافية ق٢، ج١٢٣٤/٢.
(٥) انظر: التفسير البسيط ٢٢٠/٢، والقرطبي ٣٤٢/١، والدر المصون ١٨٩/١، واللباب ٤١١/١.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٤٣/١، والقرطبي ٣٤٢/١.
(٧) سورة طه آية ٤٤.

أنتما في رَجائكما وطمَعِكما ومبلغِكما من العِلم، وليس لها أكثر من ذا ما لم يعْلَمَا»[١]، وقد تابع سيبويه كثيرٌ من العلماء، منهم: المبرد[٢]، وأبو المعالي الجويني[٣]، وابن الحاجب[٤]، والرضي[٥]، وأبو حيان[٦]، ويُنسب لجمهور البصريين[٧].

واحتجَّ هؤلاءِ: «بأنَّ الأصلَ ألَّا تخرجَ من معناها بالكلية، فـ (لعلَّ) منه تعالى: حملٌ لنا على أنْ نرجوه، أو نُشفقَ، كما أنَّ (أوْ) المفيدةَ للشك، إذا وقعت في كلامه تعالى: كانت للتشكيك أو الإبهام، لا للشك، تعالى الله عنه»[٨].

واعتُرِض هذا القول؛ بأنَّه خروجٌ بالكلامِ عن ظاهره الذي هو الأصل والحقيقة التي وُضع لها اللفظ إلى خلاف هذا الظاهر، وأنَّه لم تبقَ دلالةُ اللفظِ على معناه الظاهر بالكلية، بل تمحضت دلالته لخلاف الظاهر[٩].

ثانيًا: أنَّها للتعليل، فتكون مجردةً من معنى الشكِّ، وهذا تأويلُ جمعٍ من المفسرين والمعربين، منهم: مقاتل[١٠]، ويونس[١١]، والكسائي[١٢]، والفراء[١٣]، والأخفش[١٤]، وقطرب[١٥]، وثعلب[١٦]، ....

---

(١) الكتاب ٣٣١/١، وانظر: معاني الزجاج ٩٨/١، والقرطبي ٣٤٢/١.
(٢) انظر: المقتضب ١٨٣/٤.
(٣) انظر: تفسير القرطبي ٣٤٢/١.
(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢٠٩/١.
(٥) شرح الكافية ق٢، ج١٢٣٥/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٢٣١/١، ٢٣٤، ٣٥٩، ٣٦١، والارتشاف ١٢٤٠/٣.
(٧) انظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ٥٥٥.
(٨) انظر: شرح الكافية ق٢، ج١٢٣٥/٢.
(٩) انظر: التعليل في القرآن الكريم ص ١٩٣.
(١٠) انظر: زاد المسير ٤٨.
(١١) انظر: التفسير البسيط ٢١٩/٢.
(١٢) انظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والمغني ٥٢٥/٣، والهمع ٤٢٨/١.
(١٣) انظر: البحر المحيط ٢٣٠/٦، والدر المصون ٤٢/٨.
(١٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، والارتشاف ١٢٤٠/٣.
(١٥) انظر: أمالي الشجري ٧٧/١، والقرطبي ٣٤٢/١، والتفسير البسيط ٢٢٠/٢، والبحر المحيط ٢٣١/١.
(١٦) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٤٩/٤.

وغيرهم[١]، ويُنسب للكوفيين[٢]، وهو ما أكَّده المدينيُّ، محتجًّا «بأنه لا يجوزُ الشكُّ على الله تعالى عزَّ وجلَّ»، وهو مذهبُ أهلِ السنة والجماعة[٣].

واحتجَّ هؤلاءِ بقول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الحُروبَ لَعَلَّنا نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الحرب-كانت عُهودُكُمْ كَلمْعِ سَرابٍ في المَلا مُتألِّقِ[٤]

المعنى: كفُّوا الحروبَ لنكفَّ، ولو كانت «لعل» هنا شكًّا لم يوثقوا لهم كل موثق[٥].

وقد ردَّ سيبويه ومَنْ وافقه تلكَ الأدلةَ وغيرها إلى معنى الترجي، والإشفاق، ولكن في حقِّ المخاطبين، قال المرادي: «ومذهب سيبويه والمحققين أنَّها في ذلك كلِّه للترجي، وهو ترجٍّ للعباد»[٦].

ثالثًا: أنَّها بمعنى التعرض للشيء، كأنه قيل: افعلوا متعرِّضين لأنْ تعقِلُوا، أو لأنْ تذكَّروا، أو لأنْ تتَّقُوا[٧].

رابعًا: أنَّها محمولة على معنى مجازي، هو الإرادة، بتشبيه إرادته التقوى من عباده بالرجاء من خلال صورة استعارية تمثيلية تمثِّل هيئةً من راجٍ، ومرجوٌّ منه،

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٣٨٦/١، والصاحبي ٢٦٧، والأزهية ٢١٨، والعوامل المائة ١٧٦، وتفسير البغوي ٧٣/١، وبدائع التفسير ٢٨٨/١، وروح المعاني ١٨٦/١.
(٢) انظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ٥٥٥.
(٣) انظر: شفاء العليل ٥٣٧/٢ – ٥٧٥، والبرهان في علوم القرآن ٩١/٣ – ١٠١.
(٤) البيتان من الطويل، ولم أقف لهما على نسبة، وهما في: الحماسة البصرية ٢٥/١، وتفسير الطبري ٣٨٦/١، وأمالي الشجري ٧٧/١، والقرطبي ٣٤٢/١، وشرح التسهيل ٧/٢، والدر المصون ١٨٩/١.
(٥) انظر: تفسير الطبري ٣٦٨/١، وأمالي الشجري ٧٧/١، والقرطبي ٣٤٢/١/١، والدر المصون ١٨٩/١.
(٦) الجنى الداني ٥٨٠، وانظر: شرح الكافية للرضي ق٢، ج١٢٣٤/٢.
(٧) جاء هذا القول غير منسوبٍ في: أمالي الشجري ٧٧/١، والقرطبي ٣٤٢/١، والدر المصون ١٨٩/١، واللباب ٤١١/١.

ورجاءٍ، والإيماء على حالة المشابهة بين طرفي التشبيه، بأنَّ متعلق الإرادة والرجاء متردد بين الفعل وعدمه مع رجحانٍ لجانب العقل(١).

وهذا قول الجبائي(٢)، والقاضي عبد الجبار(٣)، والزمخشري(٤)، ويُنسب للمعتزلة(٥).

قال الزمخشري: «لا يجوز أنْ يُحمل على رجاء الله تقواهم؛ لأنَّ الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة، وحمله على أنْ يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضًا، ولكن (لعلَّ) واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة؛ لأنَّ الله عز وجل خلق عباده ليتعبَّدهم بالتكليف وركَّب فيهم العقول والشهوات، وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار، وأراد منهم الخير والتقوى فهم في صورة المرجو منهم أنْ يتقوا ليترجح أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان، كما ترجحت حال المرتجى بين أن يفعل وأن لا يفعل»(٦).

وقد ردَّ ابنُ المنير على الزمخشري كاشفًا عن نزعته الاعتزالية في هذا الموضع، فقال معلِّقًا على قوله: (وأراد منهم التقوى والخير): «فإنَّه كلامٌ أبرزه على قاعدة القدرية، والصحيح والسنة أنَّ الله تعالى أرادَ من كلِّ أحدٍ ما وقع منه من خيرٍ وغيره، ولكن طلب الخير والتقوى منهم أجمعين، والطلب والأمر عند أهل مباين للإرادة»(٧).

وقال أيضًا: «قوله: (وأراد الله منهم الخير والتقوي)، مبنيٌّ على مذهب المعتزلة، أنه تعالى لا يريد إلا الخير، وإنْ وقع خلافه، ومذهب أهل السنة أنَّه يريد الخير والشر، وكلّ ما أراده يقع، لإجماع السلف على أنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»(٨).

(١) انظر: التحرير والتنوير ١/٣٣٠، والتوجيه البلاغي لآيات العقيدة ٧٦٧، والأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ١/٤٤٥.
(٢) انظر: مفاتيح الغيب ١٢/١٨٥.
(٣) انظر: متشابه القرآن ٩٢، ٩٥، ٣٩٠.
(٤) انظر: الكشاف ١/٢١٤.
(٥) انظر: قضايا اللغة في كتب التفسير ٣٢٢.
(٦) الكشاف ١/٢١٤، وانظر: التحرير والتنوير ١/٣٣٠.
(٧) الكشاف ١/٢١٤، حاشية ١.
(٨) السابق حاشية ٢.

خامسًا: مذهب الطاهر بن عاشور، وهو التفرقة بين (لعلَّ) الواقعة في مقام التعليل، و(لعلَّ) الاستئنافية، قال في بيان ذلك: «وعندي وجهٌ آخرُ مستقلٌ، وهو: (أنَّ (لعلَّ) الواقعةَ في مقام تعليلِ أمْرٍ أو نهي لها استعمالٌ يُغايرُ استعمالَ (لعلَّ) المستأنفةِ في الكلام سواء وقعت في كلام الله أم في غيره، فإذا قلت: افتقدْ فلاناً لعلك تنصحه، كان إخباراً باقتراب وقوع الشيء، وأنه في حيز الإمكان إنْ تمَّ ما علق عليه فأمَّا اقتضاؤه عدم جزم المتكلم بالحصول فذلك معنى التزامي أغلبي قد يعلم انتفاؤه بالقرينة وذلك الانتفاء في كلام الله أوقع، فاعتقادنا بأن كل شيء لم يقع أو لا يقع في المستقبل هو القرينة على تعطيل هذا المعنى الالتزامي دون احتياج إلى التأويل في معنى الرجاء الذي تفيده (لعلَّ) حتى يكون مجازاً أو استعارة؛ لأنَّ (لعلَّ) إنما أتى بها؛ لأن المقام يقتضي معنى الرجاء فالتزام تأويل هذه الدلالة في كل موضع في القرآن تعطيل لمعنى الرجاء الذي يقتضيه المقام والجماعة لجأوا إلى التأويل؛ لأنهم نظروا إلى (لعلَّ) بنظر متحد في مواقع استعمالها بخلاف (لعلَّ) المستأنفة فإنها أقرب إلى إنشاء الرجاء منها إلى الإخبار به. وعلى كلٍّ فمعنى (لعلَّ) غير معنى أفعال المقاربة»[(١)].

والذي يظهر لي: أنَّ مذهبَ مَنْ قال بإفادة (لعلَّ) للتعليل – وهو مذهبُ المديني – في بعض الاستعمالات والنصوص أوجهُ وأظهرُ؛ وذلك لما يلي:

١- أنَّ أصل معاني (لعل) الترجي الصادر من المتكلم، وهو معنى حقيقي فيها، فلمَّا تعذر حملها عليه حملت على معنى آخر ثابت فيها حقيقة، فكان في ذلك انتقال من معنى حقيقي إلى معنى حقيقي آخر، أمَّا في الأقوال الأخرى ففيها انتقال من الحقيقة إلى المجاز.

٢- أنَّه ورد في قراءة ابن مسعودٍ في قوله تعالى: ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾[(٢)]، قرأها (كَي تَخْلُدُون)[(٣)]، فجاء في موضع (لعلَّ) بـــ (كي)، وهذا نصٌّ في تناوبهما في التعليل.

(١) التحرير والتنوير ١/٣٣٠.
(٢) سورة الشعراء آية ١٢٩.
(٣) انظر القراءة في: البحر المحيط ٧/٣١، والدر المصون ٨/٥٣٩.

٣- أنَّ معنى الترجي والتوقع لا يجوز في حقِّ الله عزَّ وجلَّ، وهو ما علَّل به المدينيُّ وغيره كونها في القرآن للتعليل، قال المدينيُّ: «وفي القرآنِ بمعنى (كي)؛ لأنَّه لا يجوزُ الشكُّ على الله عزَّ وجلَّ».

هذا، وما ذكرته من ترجيح لإفادة (لعل) معنى التعليل مشروط بإمكان حملها عليه، وإلا فيُبحث عن معنى آخر من تلك المعاني التي قال بها أئمة اللغة الأعلام[1]، التي سبق ذكرها.



٣٦- مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا)

تردُ (لَمَّا) في اللغة العربية لعدَّةِ معانٍ، منها - على خلافٍ فيه - أنَّ تكون بمعنى (إلا)[2]، وقدْ أثبتَ المدينيُّ هذا المعنى، فقال: «وتكونُ (لَمَّا) بمعنى (إلا) إذا كان قبله (إنْ) بمعنى النَّفي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾»[5]، قال الكسائيُّ: وتكون بمعنى (إلا)، يقال: تاللهِ لَمَّا قُمتَ، أي: إلا»[6].

---

(١) انظر بعض الآيات التي اعترض بها بعضهم على معنى التعليل في: شرح الرضي ق٢، ج٢/١٢٣٥، والجنى الداني ٥٨٠.

(٢) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٢٦، ومعاني الحروف للرماني ١٣٣، والأزهية ١٩٨، ورصف المباني ٣٥٢، والجنى الداني ٥٩٢، والمغني ٣/٤٩٠.

(٣) سورة الطارق آية ٤.

(٤) أي: في قراءة من شدَّد الميم من (لَمَّا)، وهي قراءة: عاصم، وابنِ عامر، وحمزة، ويتعينُ على هذه القراءة أنْ تكون (إنْ) مخففة نافية، والتقدير، كما ذكر المدينيُّ: ما كلُّ .....، انظر: السبعة ٦٧٨، والتيسير ٢٢١، والحجة لأبي زرعة ٧٥٨، والنشر ٢/٢٩١، والإتحاف ٢٦٠، ٤٣٦، والطبري ٣٠/٩١.

(٥) سورة هود من الآية ١١١، وقراءة تشديد (لَمَّا) هنا، هي قراءة عاصم، وحمزة، وابن عامر، وقراءة تخفيف نون (وإنْ)، هي قراءة أبي بكرٍ عن عاصم وحده من السبعة، انظر: كتاب الإرشاد ٢/٦٧٤، والكشف ١/٥٣٧، والتفسير البسيط ١١/٥٧٣، وهي قراءة ابنِ مسعودٍ، والأعمش من الشواذ، وتخريجها: جعل (إنْ) نافية بمعنى: (ما)، و(لَمَّا) بمعنى (إلَّا)، ومعناه: ما كلٌّ إلَّا ليوفينَّهم، كقولك: ما زيدٌ إلَّا لأضربنَّه، أي: ما زيدٌ إلَّا مستَّحقٌ لأنْ يُقال فيه هذا. انظر: المحتسب ١/٣٢٨، والبحر ٥/٢٦٦، والإتحاف ٢٦٠.

(٦) المجموع المغيث ٣/١٥٢/ ١٥٣.

للعلماء في مجيء (لَمّا) بمعنى (إلا) ثلاثةُ أقوالٍ، وهي على النحو الآتي:

الأول: ظاهر كلامِ سيبويه، والخليل، وهو قول الكسائي[١]، وأحدُ قولي الفراء: أنَّها لا تستعمل بمعنى (إلا) إلا بعد القسم[٢]، قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولهم: (أقسمتُ عليكَ إلَّا فعلت، ولَمَّا فعلتَ)، لِمَ جازَ هذا في هذا الموضعِ، وإنَّما أقسَمْتُ هاهنا كقولك: واللهِ؟ فقال: وجه الكلامِ لَتَفْعَلَنَّ هاهنا، ولكنَّهم إنَّما أجازوا هذا؛ لأنَّهم شبَّهوه بـ (نشدتُكَ اللهَ)؛ إذْ كان فيه معنى الطلب»[٣].

ونصُّ الخليل وسيبويه واضح أنَّه في مسألة ورود (لَمّا) بمعنى (إلّا) في سياق القسم، وليس على إطلاقٍ، كما نسب إليهما الزجاج[٤].

وقال الفرَّاءُ: «وأمَّا من جعل (لَمَّا) بمنزلة (إلاَّ) فهو وجهُ لا نعرفه، وقد قالت العربُ في اليمين: بالله لَمَّا قمت عنا، وإلاَّ قمت معنا، فأمَّا في الاستثناء فلم تقله في شعر، ولا غيره، ألا ترى أنَّ ذلك لو جاء لسمعت في الكلام: ذهب النَّاسُ لَمَّا زيداً»[٥].

قال السمينُ معقبًا على نصِّ الفراء السابق: «والفراء جوَّز ذلك في القسم خاصة»[٦].

الثاني: أنَّها لا تستعمل بمعنى (إلا) إلا بعد حرف الجحد[٧]، وهو قولُ الفراء الآخر، وعليه المدينيُّ، وقد خرَّج الآيتين السابقتين على ذلك، أي: أنَّ (إنْ) بالتخفيف هي النافية، و(لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إلَّا)[٨].

قال الفراء: «والوجه الآخر من التثقيل أنْ يجعلوا (لَمَّا) بمنزلة (إلا) مع (إنْ) خاصة،

---

(١) انظر: المجموع المغيث ٣/١٥٣، والجنى الداني ٥٩٤.
(٢) انظر: الكتاب ٣/١٠٥، ١٠٦، ومعاني الفراء ٢/٢٩، والجنى الداني ٥٩٤، والدر المصون ٦/٤٠٨، واللباب ١٠/٥٨٣.
(٣) الكتاب ٣/١٠٥، ١٠٦.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٨٢.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٩.
(٦) الدر المصون ٦/٤٠٨، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ١٠/٥٨٣.
(٧) انظر: الأزهية ١٩٨، والجنى الداني ٥٩٣.
(٨) انظر في تخريجهما: معاني الفراء ٢/٢٩، ومعاني الزجاج ٣/٨٠، والتفسير البسيط ١١/٥٦٨، والدر المصون ٦/٤٠٠، واللباب ١٠/٥٨٠.

فتكون فى مذهبها بمنزلة (إنَّما) إذا وضعت فى معنى (إلا)، كأنَّها ل(لَمْ) ضمّتْ إليها (مَا) فصارا جميعا استثناءً، وخرجتا من حدّ الجحد»(١).

الثالث: ذكرَ بعض النحويين أنَّ (لَمَّا) تستعمل بمعنى (إلَّا) مطلقًا، ولم يُصرِّحْ أنَّه مقيدٌ بتركيبٍ معينٍ(٢)، ونُسبَ إلى البصريين بعامة(٣).

الرابع: ذهب أبو عبيدٍ، والجوهريُّ إلى أنَّ مجيء (لَمّا) بمعنى (إلا) ممنوعٌ مطلقًا؛ لأنَّه لا يُعرفُ في لغة العرب(٤).

قال أبو عبيد: «قال أبو عبيد: «أمَّا مَنْ شدَّد (لَمَّا) بتأويل (إلا) فلم نجدْ هذا في كلامِ العرب، ومَنْ قال هذا لزمه أن يقولَ: قام القوم لَمَّا أخاك، يريد: إلا أخاك، وهذا غيرُ موجودٍ»(٥).

والظاهر أنَّ الرأيين الأول والثاني هما الراجحان؛ لأنَّ مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا) قد نقله الخليل وسيبويه والكسائي(٦)، وهذا ردٌّ على أبي عبيد والجوهري اللذين قالا: إنَّ ذلك لا يُعرفُ في لغة العرب؛ ولأنَّ مَنْ أجازَ مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا) مطلقًا، فيردُّ عليه بأنَّ كونَ العربِ خصَّصتْ مجيئها ببعضِ التراكيب لا يقدحُ ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيءٍ خصَّ بتركيبٍ دون ما أشبهه(٧).

قال المرادي: «وهي قليلةُ الدور في كلام العرب، فينبغي أنْ يُقتصرَ فيها على التركيب الذي وقعتْ فيه»(٨).

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٢) انظر: إعراب النحاس ٢/٣٠٦، وحروف المعاني للزجاجي ٢٦، والبغداديات ٣٨٢، ومعاني الحروف للرماني ١٣٣، ورصف المباني ٣٥٢.
(٣) انظر: معاني الزجاج ٣/٨٢، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/٢٩٥.
(٤) انظر: البحر المحيط ٦/٢١٩، والدر المصون ٦/٤٠٨، واللسان، والصحاح، وتاج العروس (لمم)، وحاشية الشهاب ٥/١٤١.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/٤٠٨، واللباب ١٠/٥٨٢، ٥٨٣.
(٦) انظر: الأزهية ١٩٨، والجنى الداني ٥٩٣، والمغني ٣/٤٩١.
(٧) انظر: الحاشية السابقة، والبحر ٦/٢١٩.
(٨) الجنى الداني ٥٩٤.

٣٧- معنى (مِنْ) في قوله تعالى: (مِنَ الْمَثَانِي)

اخْتُلِفَ في معنى (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾(١)، وقد أشار إلى ذلك المدينيُّ بقوله: «قولُه تبارك وتعالى: ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾، يجوزُ أنْ يكونَ (مِنْ) للتبعيض، أي: سبع آياتٍ من جملةِ ما يُثْنَى به على الله عزَّ وجلَّ من الآياتِ.

ويجوزُ أنْ يكون السَّبعُ هي المثاني، ويكون (مِنْ) للصفةِ، كما قال الله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾(٢)، لا أنَّ بعضَها رجسٌ دونَ بعضٍ.

ويجوزُ على هذا أنْ يكون المعنى سبعًا مثاني، وقيل: السَّبع من المثاني: هي السَّبع الطُّوَال من البقرة إلى الأعراف ستٌّ، واختلفوا في السابعة، فقيل: يونس، وقيل: الأنفال والتوبة»(٣).

ذكر المدينيُّ أنَّ (منْ) في قوله تعالى: (مِنَ الْمَثَانِي) تحتملُ معنيين(٤):

الأول: التبعيضُ(٥) عند مَنْ يرى أنَّ المرادَ بـ (سَبعًا): السَّبع الطُّوال، أو آل حميم،

---

(١) سورة الحجر آية ٨٧، وانظر في هذا الاختلاف: معاني الزجاج ١٨٥/٣، والتفسير البسيط ٦٥١/١٢، والكشاف ٤١٦/٣، والمحرر الوجيز ٣١٦/٥، والبحر المحيط ٤٥٢/٥، واللباب في علوم الكتاب ٤٨٨/١١، والتحرير والتنوير ٧٩/١٤.

(٢) سورة الحج من الآية ٣٠.

(٣) المجموع المغيث ٥٣/٢.

(٤) كلامُ المدينيِّ هنا هو عينُ كلامِ الزجاج مع تصرفٍ يسيرٍ، ولكنَّه لم يُشِرْ. (انظر: معاني الزجاج ١٨٥/٣).

(٥) وعلامتها: جواز الاستغناء عنها بـ (بعض)، قال المرادي: «ومجيئها للتبعيض كثيرٌ». (الجنى الداني ٤٠٩)، نحو: (أخذت من الدراهم)، أي: بعض الدراهم، و(أكلت من الطعام)، أي: بعض الطعام، وأيدوا ذلك بأنَّ عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قرأ قوله تعالى: (لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) (سورة آل عمران آية ٩٢)، هكذا: (حتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّون). (انظر القراءة في: الكشاف ٢٠٢/١، والبحر ٥٢٤/٢، والدر المصون ٣١٠/٣، والمغني ١٣٩/٤، وأوضح المسالك ١٢٨/٢وحاشية الشهاب ٤٦/٣)، وراجع في معنى التبعيض في (من) في: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢، والارتشاف ١٧١٩، والجنى الداني ٣٠٩، والمغني ١٣٩/٤، والبرهان ٤١٦/٤.

وكذا في قول مَنْ جعل سبْعًا الفاتحةَ، والمثاني القرآنَ[١]. قال الزمخشريُّ: «يجوزُ أنْ تكونَ كُتبُ اللهِ كلُّها مثاني؛ لأنَّها تُثْنِي عليه، ولِمَا فيها من المواعظ المكررة، ويكون القرآنُ بعضَها»[٢].

الثاني: بيانُ الجنس[٣]، وهو ما سمَّاه المدِينيُّ: (الصفة)[٤]، قال الزركشيُّ: «... يصحُّ وضع (الذي) موضعها، ويصحُّ وقوعها صفةً لِمَا قبلَها»[٥].

وهذا المعنى عند مَنْ يرى أنَّ المراد بـــ (سبْعًا): الفاتحة، كأنَّه قيل: التي هي المثاني، وكذا في قول مَنْ جعلها أسباعَ القرآنِ، أو سبعَ المثاني[٦].

قال أبو حيانَ مُوضحًا هذين المعنيين: «قال ابنُ مسعودٍ، وابنُ عباسٍ، وابنُ عمرَ: السبع هنا هي: السبع الطُّوال، وقيل: السبع آل حميم، أو سبع صحائف، وهي الأسباع، وقيل: السبع هي: المعاني التي أنزلت في القرآن: أمرٌ، ونهيٌ، وبشارةٌ، وإنذارٌ، وضربُ أمثالٍ، وتَعدادُ النعم، وأخبارُ الأمم، وقيل: السبع هنا هي: آياتُ الحمد.

وعلى كونِ السبع آياتِ تكون (مِنْ) لبيان الجنس، كأنه قيل التي هي المثاني، وكذا في قول من جعلها أسباع القرآن، أو سبع المعاني. وأما من جعلها السبع الطوال، أو آل حميم فـــ (مِنْ) للتبعيض، وكذا في قول من جعل (سبعاً) الفاتحة والمثاني»[٧].

ومن خلال ما سبق نجدُ أنَّ معنى (مِنْ) اختلف تبعًا لاختلافهم في المراد من (سبعًا)، و(المثاني)، وهو ما ذكره المدينيُّ.

---

(١) انظر: معاني الزجاج ٣/٢٨٥، والتفسير البسيط ١٢/ ٦٥١، والمحرر ٥/٣١٦، والبحر المحيط ٥/٤٥٢.
(٢) البحر المحيط ٥/٤٥٢.
(٣) وعلامتها: أنْ يَحسُنَ جعلُ (الذي) مكانها، ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قومٌ من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة. (انظر: رصف المباني ٣٢٣، والارتشاف ١٧١٩، والجنى الداني ٣١٠، والمغني ٤/١٤٠).
(٤) وهو أيضًا تعبير الزجاج في: معاني القرآن ٣/١٨٥، والواحدي في: التفسير البسيط ١٢/٦٥١، وابن عادل في: اللباب ١١/٤٨٨.
(٥) البرهان ٤/٤١٧.
(٦) انظر: معاني الزجاج ٣/١٨٥، والتفسير البسيط ١٢/٦٥١، والمحرر الوجيز ٥/٣١٦، والبحر المحيط ٥/٤٥٢.
(٧) البحر المحيط ٥/٤٥٢، بتصرف.

هذا، وعامة كتبِ الأعاريب والمعاني والتفاسير ذكرت المعنيين دون ترجيحٍ، وكذا فعل المدينيُّ[١]، إلا أنَّ الشيخ الطاهرَ بنَ عاشور رجَّحَ معني (التبعيض)، محتجًّا بأنَّ هذا شأنُ (مِنْ) إذا وقعت بعدَ اسمِ عددٍ، فقال: «وَجَعْلُ (الْقُرْآنَ) مَعْطُوفًا عَلَى (سَبْعاً مِنَ الْمَثانِي) يُشْعِرُ بِأَنَّ السَّبْعَ الْمَثَانِيَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَذَلِكَ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ.

وَقَدْ وُصِفَ الْقُرْآنُ فِي سُورَةِ (الزُّمَرِ) بِالْمَثَانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾[٢]، فَتَعَيَّنَ أَنَّ السَّبْعَ هِيَ أَشْيَاءُ تَجْرِي تَسْمِيَتُهَا عَلَى التَّأْنِيثِ؛ لأَنَّهَا أُجْرِيَ عَلَيْهَا اسْمُ عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ آيَاتٌ أَوْ سُوَرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ (مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ، وَذَلِكَ أَيْضًا شَأْنُ (مِنْ) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ اسْمِ عَدَدٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَجْزَاءٌ مِنَ الْقُرْآنِ آيَاتٌ أَوْ سُوَرٌ لَهَا مَزِيَّةٌ اقْتَضَتْ تَخْصِيصَهَا بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ الْمَثَانِيَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ آيَةُ الزُّمَرِ، وَكَمَا اقْتَضَتْهُ (مِن) التَّبْعِيضِيَّةُ، وَلِكَوْنِ الْمَثَانِي غَيْرَ السَّبْعِ مُغَايَرَةً بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ تَصْحِيحًا لِلْعَطْفِ»[٣].



٣٨- الخفضُ بـ (لات)

من العربِ مَنْ يخفضُ بـ (لات) أسماءَ الزمانِ خاصةً[٤]، أشار إلى ذلك المدينيُّ، فقال: «وقدْ تجيءُ (لا) زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[٥]، أي: ليعلمَ أهلُ الكتابِ، وهي من حروفِ العطفِ، وتزادُ فيها التاءُ فيُخفضُ بها، كقول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أن لَيْسَ حينَ بَقاءِ»[٦]

---

(١) انظر: المراجع التي سبق ذكرها في المسألة.

(٢) سورة الزمر من الآية ٢٣.

(٣) التحرير والتنوير ١٤/٧٩، ٨٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٠، وإعراب النحاس ٣/٤٥٣، والارتشاف ٣/١٢١٢، والجنى الداني ٤٨٩، والمغني ٣/٣٦٣، والهمع ١/٤٠٢، والأشموني ١/٢٥٦.

(٥) سورة الحديد من الآية ٢٩.

(٦) المجموع المغيث ٣/١٧٢، والبيت لأبي زُبيد الطائي، وهو في ديوانه ٥٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨، والأصول ٢/١٤٣، والخصائص ٢/٣٧٧، وإعراب النحاس=

ما ذهبَ إليه المدينيُّ من أنَّ (لاتَ) حرفُ جرٍّ هو مذهبُ الكوفيين(١)، ونُسِبَ إلى الفراء خاصةً.

قال أبو حيان: «وزعمَ الفراءُ أنَّ (لات) يُخفَضُ بها أسماء الزمانِ خاصة...»(٢).

وبالرجوع إلى (معاني القرآن) للفراء وجدته يقول: «ومن العرب مَنْ يُضيفُ (لات) فيخفض، أنشدوني:

.... ولاتَ ساعةِ مندمِ(٣)

ولا أحفظ صدره. والكلام أنْ يُنصبَ بها؛ لأنها في معنى (ليس)، أنشدني المفضّل:

تذكّرَ حبّ ليلى لاتَ حِينًا وأضْحَى الشَّيبُ قد قطعَ القَرينَا»(٤)،(٥)

ومن واقع كلام الفراء نرى أنَّه حكى الجرَّ بـ (لات) عن العرب فقط، ولم يأخذْ به، كما نُسبَ إليه، بدليل قوله: (والكلام أنْ يُنصبَ بها)، وهذا هو مذهب الجمهور(٦)، كما أنه لم يُقيِّدْ معمول (لات) بزمانٍ، ولا غيره.

= ٤٥٢/٣، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، والقرطبي ١٢٨/١٨، والجنى الداني ٤٩٠، والمغني ٣٦٤/٣.

(١) انظر: شرح الرضي ق٢، ج٨٦٩/٢، ومنثور الفوائد ٤٥، وتفسير الطبري ١٥/٢٠.

(٢) الارتشاف ١٢١٢/٣، وانظر نسبة ذلك أيضًا إلى الفراء في: تفسير الطبري ١٥/٢٠، وجواهر الأدب ٣٠٧، والمغني ٣٦٣/٣، والدر المصون ٣٥٢/٩، واللباب ٣٧١/١٦، والهمع ٤٠٢/١، والإتقان ٣٤٨/١، وحاشية الصبان ٢٥٦/١.

(٣) البيت لا يُعرف قائله، وتمامه:

وَلَتَعْرِفُنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمُنَّ ولاتَ ساعَةِ مَنْدَمِ

بخفضِ (ساعة)، وانظره في: رصف المباني ٢٦٣، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وخزانة الأدب ١٦٨/٤، ١٧٤، ١٨٧.

(٤) قائله عمرو بن شأس الأسدي في ديوانه ٧٣، وهو من الوافر، وانظره في: مجاز القرآن ١٧٦/٢، وإعراب النحاس ٤٥٣/٣، والقرطبي ١٢٨/١٨، والنكت والعيون ٧٧/٥، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والتفسير البسيط ١٥٠/١٩، واللسان (لات)، والدر المصون ٣٥٠/٩، والهمع ٤٠٣/١، والخزانة ١٧٨/٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٢١١/٣، والمغني ٣٦٠/٣، وجواهر الأدب ٣٠٦، والخزانة ١٧٤/٤.

واسْتُدِلَّ لهذا القول أيضًا بغير ما سبق من شعرٍ، بقراءة عيسى بن عمر (وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ) بكسر التاء من «لات»، وجرِّ (حِين)[1].

والجمهور على أنَّ (لات) ليست حرفَ جرٍّ، وإنَّما تعملُ عملَ (ليس)؛ لشبهها بها، ولكن في لفظ (الحين) خاصةً[2]، وذهب الفارسيُّ[3]، وابن مالك[4]، إلى أنَّها تعمل في (الحين)، وفيما رادفه، كـ (أوان)، و(ساعة).

وأوّلَ جمهورُ النحويين ما استُدلَّ به على كون (لات) حرفَ جرٍّ بما يأتي:

أولًا: أنَّ (لاتَ) بمعنى (غير) وصف لمحذوفٍ، كأنه قيل: فنادوا حينًا غير حينِ مناصٍ، والتقدير في البيت: طلبوا صلحنا وقتًا غير أوانِ صلحٍ، ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدةَ لها حينئذٍ، وبأنَّه لو كانت بمعنى (لا) صفة لزم تكرارها، نحو: مررتُ برجلٍ لا قائم ولا قاعدٍ[5].

ثانيًا: ذهب والسيرافي والمبرد إلى أنَّ (أوان) مبني؛ لكونه مضافًا في الأصل إلى جملةٍ، أي: ولات أوانَ طلبُوا، ثمَّ حُذفتْ الجملةُ، وبُني (أوان) على السكون، ثمَّ أبدلَ التنوين من المضاف إليه، كما في: (يومئذٍ)، فكسر النون لثلاثة سواكن، كما كسر ذال (إذٍ)[6].

أو نقول: حُذفتْ الجملةُ فيه وبُني على الكسر؛ لالتقاء الساكنين، لا على السكون؛ لئلَّا يلزم اجتماع ساكنين، ثمَّ أُتيَ بتنوين العوض، ولا يُعوض التنوينُ في المبنيات من المضاف إليه إلَّا إذا كان جملةً، فلا يُبدل في نحو (من قبلُ) ونحوه[7].

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٩، والقرطبي ١٢٦/١٨، والبحر المحيط ٣٨٣/٧، والدر المصون ٣٥٢/٩، والجنى الداني ٤٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ٥٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٨٩٥/٢، والارتشاف ١٢١١/٣، وجواهر الأدب ٣٠٦، والجنى الداني ٤٨٨، والهمع ٤٠٠/١.

(٣) انظر: الشيرازيات ١١، والارتشاف ١٢١١/٣، والمغني ٣٦١/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٧/١، والهمع ٤٠١/١، ونتائج التحصيل ج١، ١٢٧١/٤.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٥/٤، والتصريح ٢٧٩/٢، وروح المعاني ١٦٤/٢٣.

(٦) انظر: الخصائص ٣٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩، وشرح الرضي ق١، ج٨٧٠/٢.

(٧) انظر: شرح الرضي ق١، ج٨٧٠/٢، والمغني ٣٦٥/٣.

وهذا معنى كلام الزجاج، والزمخشري، قال الزجاج عن القراءة والبيت: «ومن خفض جعلها مبنيةً مكسورةً لالتقاء الساكنين، كما قالوا: فَدِلَكَ، فبنوه على الكسر، والمعنى: ليس حين مناصنا وحين منجانا، فلمَّا قال: ولات أوانٍ، جعله على معنى: ليس حين أواننا، فلمَّا حُذف المضاف بُني على الوقف ثمَّ كسرَ لالتقاء الساكنين»(١).

وقال الزمخشري: «فإن قلت: وما وجه الكسر في (أوان)؟ قلت: شبه بـ (إذٍ) في أنه زمان قطِع منه المضاف إليه وعوض التنوين؛ لأنّ الأصل: ولات أوان صلح. فإن قلت: فما تقول في (حين مناص) والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من (مناص)؛ -لأنّ أصله: حين مناصهم- منزلة قطعة من (حين)؛ لاتخاذ المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بُنى (الحين)؛ لكونه مضافاً إلى غير متمكن»(٢).

ثالثًا: خَرَّج الأخفشُ (ولاتَ أَوانٍ) على حَذْفِ مضافٍ، يعني: أنه حُذِفَ المضافُ وبقي المضافُ إليه مجروراً على ما كان. والأصلُ: ولاتَ حينُ أوانٍ(٣).

وهذا القول مردودٌ عندَ أبي جعفر النحاس؛ إذ قال: «وهذا القولُ بَيِّنُ الخطأ»(٤). وأوضح مكي وجه الخطأ في قول الأخفش؛ إذ قال: «وهذا بعيدٌ؛ لا يجوزُ أن يُحذف المضافُ إلَّا أَنْ يقومَ المضافُ إليه مَقامَه في الإعراب فيجب أن يُرفعَ (أوان)؛ فلذلك تأوَّله المبردُ ورواه بالرفع»(٥).

رابعًا: أنه على إضمار (من) الاستغراقية، وهو اختيار أبي حيان قال: «والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة، والبيت النادر في جر ما بعد (لات): أن الجرَّ هو على إضمار (من)، كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوان صلح، كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك؟ أي من جذع في أصح القولين»(٦).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤، ٣٢١، وانظر: البحر المحيط ٣٦٧/٧، والدر المصون ٣٥٥/٩.
(٢) الكشاف ٢٤٢/٥، وانظر: البحر المحيط ٣٦٧/٧، والدر المصون ٣٥٥/٩.
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٥٤/٢، والقرطبي ١٢٨/١٨، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١.
(٤) إعراب القرآن ٤٥٤/٣، وانظر: تفسير القرطبي ١٢٨/١٨.
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٤٨/٢، وراجع: معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، والدر المصون ٣٥٤/٩.
(٦) البحر المحيط ٣٦٨/٧، وانظر: شرح الرضي ق١، ج٢/٨٧٠، والجنى الداني ٤٩١، والمغني ٣٦٣/٣.

وبناءً على ما سبق من تأويلات فأرى أنَّ مجيء (لات) حرف جرٍّ، كما قال الكوفيون، ووافقهم المدينيُّ مردودٌ، والذي عليه العمل النصبُ والرفعُ بعدَ (لات).

قال أبو إسحاق الزجاج عن الجر بـــها: «والكسرُ شاذٌّ شبيهٌ بالخطأ عند البصريين، ولم يَروِ سيبويهِ والخليلُ الكسرَ، والذي عليه العملُ النصبُ والرفع»[١].



٣٩- الخلاف في نوع (إذَنْ)

اختلفَ العلماءُ في نوع (إذنْ) من حيث الحرفيةُ والاسميةُ[٢]، وقد أشار إلى ذلك المدينيُّ فقال: «قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]. قيل: هو اسمٌ بمعنى الحروف الناصبة، وقيل: أصلهُ (إذًا) الذي هو من ظروف الزمانِ، فنُوِّنَ للفرقِ، ومعناه: (حينئذٍ)، وقيل: هو حرفٌ، أي: إنْ أخرجوكَ من مكةَ فحينئذٍ لا يلبثونَ بعدكَ فيها إلا قليلًا»[٤].

من خلال نصِّ أبي موسى السابق نجدُ الخلافَ في نوع (إذنْ) يتمثل فيما يأتي:

أولا: ذهبَ الجمهورُ إلى أنّها حرفٌ بسيطٌ ناصبٌ للمضارعِ بنفسه[٥].

ثانيًا: ذهبَ بعضُ الكوفيينَ إلى أنّها اسمٌ غير ناصبٍ للفعلِ، والأصلُ في: (إذنْ أُكرمك): إذا جئتني أكرمك، ثمَّ حُذفتْ الجملةُ، وعُوِّضَ عنها التنوينُ، كما عوَّضوا في (حينئذٍ)، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقلتْ إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٢١.
(٢) انظر المسألة في: نتائج الفكر ١٣٤، وشرح التسهيل ٤/٢٠، وشرح الكافية للرضي ق٢، ٢/٨٤١، ، ورصف المباني ١٥٧، والارتشاف ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠، وجواهر الأدب ٣٣٩، ومغني اللبيب ١/١٠٩، والمساعد ٣/٧٤، والتصريح ٢/٢٣٤، والهمع ٢/٢٩٤، والأشموني ٣/٢٩٠.
(٣) سورة الإسراء من الآية ٧٦.
(٤) المجموع المغيث ق١، ١/٤٧.
(٥) انظر: الارتشاف ٤/١٦٥٠، والمغني ١/١٠٩، والجنى الداني ٣٦٣، والتصريح ٢/٢٣٤، والهمع ٢/٢٩٤.

والسبب، وأُضمِرتْ (أنْ) لَمّا قُصِدَ التنصيصُ على معنى الجزاء؛ لأنَّ (أنْ) تُخلِّصُ المضارعَ للمستقبل(١).

والمصدر المؤولُ من أن والفعلِ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي: إذا جئتني وقعَ إكرامُكَ، لا مبتدأ خبره محذوفٌ، أي: إكرامك حاصلٌ، وإلَّا وجبتْ الفاءُ الرابطةُ الواجبةُ مع الجملة الاسميةِ الواقعة جوابًا(٢).

ثالثًا: ذهب الرضي على أنَّ (إذنْ) اسمٌ، وأصلها (إذْ) حُذفتْ الجملةُ المضافُ إليها، وعُوِّضَ عنها التنوين، وفُتِحَ الظرفُ؛ ليكونَ في صورة ظرفٍ منصوبٍ، وقُصِدَ جعلُهُ صالحًا لجميع الأزمنة بعدَ أنْ كان مختصًا بالماضي، وضُمّنَ معنى الشرطِ غالبًا؛ لأنّه لا معنى للشرطِ في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾(٣)، وإذا كان بمعنى الشرطِ في الماضي جاز إجراؤه مجرى (لو) في قرنِ جوابه باللام، نحو: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾(٤)، أي: لو ركنتَ شيئًا قليلا لأذقناكَ، وإذا كانَ بمعنى الشرطِ في المستقبلِ جازَ قَرْنُ جوابِهِ بالفاء، كقوله:

مَـــا إنْ أَتَيتُ بِشْـــيءٍ أنتَ تكرهه   إذنْ فلا رفعت سَوْطي إليَّ يدِي(٥)

أي: إنْ أتيت بشيءٍ فلا رفعت... إلخ، وقدْ تستعملُ بعد (لو، وإنْ) توكيدًا لهما، نحو: لو زرتني إذن أكرمك، وإنْ جئتني إذن أزرك، ولَمَّا قُصِدَ التنصيصُ على معنى الجزاء في (إذن) نصبَ المضارعُ بعدها بـــ (أنْ) المقدرةَ؛ لأنَّها تخلصه للاستقبالِ، ... ثمَّ قال: وإنَّما ادعينا أنَّ (إذن) زمانيةٌ؛ لظهورِ معنى الزمانِ فيها في جميعِ استعمالاتها، وقلب نونها في الوقفِ ألفًا يُرجِّحُ جانبَ اسميتها(٦).

(١) انظر: مراجع الحاشية السابقة، وتوضيح المقاصد ١/١٩٠، والأشموني ٣/٢٩٠.
(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٩٠.
(٣) سورة الشعراء من الآية ٢٠.
(٤) سورة الإسراء من الآية ٧٥.
(٥) للنابغة الذبياني، في ديوانه ٢١، وانظره في: الخزانة ٨/٤٤٩، والأزهية ٤١، وحاشية الصبان ٣/٢٩٠.
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ق٢، ٢/٨٤١، وما بعدها، وراجع: حاشية الصبان ٣/٢٩٠.

وقد ردَّ أبو حيانَ القولين الأخيرين بأنَّه لم يَثبُت التعويضُ والحذف في (إذْ) التي للاستقبالِ في موضعٍ، فيحمل هذا عليه[١].

وفي البرهان، للزركشي: «ولم يذكر النحاةُ حذفَ الجملةِ من (إذا) وتعويض التنوين عنها، وقال الشيخُ أبو حيانَ في (التذكرة) من كان يذهبُ إلى أنَّ (إذن) عوض من الجملة المحذوفة، فليس هذا بقولٍ نحوي»[٢].

هذا، وقد ذكرَ أبو موسى المديني الآراءَ في المسألةِ دونَ نسبةٍ، ودونَ ترجيحٍ، والراجحُ هو قولُ الجمهور، قال الأشمونيُّ: «الصحيحُ الذي عليه الجمهور أنَّ (إذن) حرفٌ»[٣].



٤٠- مجيء (إِنْ) بمعنى (لَمْ)

تنوعتْ صورُ (إنْ) واستعمالاتُها في الكلامِ العربي، فجاءتْ شرطيةً، ونافيةً، ومخففةً من الثقيلة، وزائدةً...إلخ[٤].

ومن صور استعمالها مجيئها بمعنى (لَمْ)، عرض المدينيُّ لذلك فقال: «(إِنْ)، يعني في القرآنِ على خمسة أوجهٍ: ... الثاني: (إنْ) بمعنى (لَمْ)، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[٥]، أي: لم يُمكنْكم فيه تصديقُه، (مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ)»[٦].

ذكرَ أبو موسى المدينيُّ أنَّ (إنْ) في الآية الكريمة السابقةِ نافيةٌ بمعنى (لم)، فهي

(١) البحر المحيط ٤/٣٤٥، ويراجع: الدر المصون ٥/٣٨٤، ودراسات لأسلوب القرآن ١/١٤١.
(٢) انظر: البرهان ٤/١٨٨، وراجع: دراسات لأسلوب القرآن ١/١٤٢.
(٣) شرح الأشموني ٣/٢٩٠، وراجع: رصف المباني ٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٩٠.
(٤) انظر في أقسام (إنْ): الكتاب ٥/٢٦٤، والمقتضب ١/٤٩، والأزهية ٤٩، ورصف المباني ١٨٦، والجنى الداني ٢٠٧، والمغني ١/١٢٥، وحاشية الدسوقي ١/٢٠، وحاشية الشمني ١/٤٦.
(٥) سورة الأحقاف من الآية ٢٦.
(٦) سورة الأنعام من الآية ٦، وانظر: المجموع المغيث ق١، ج/ ١٠١، ١٠٢.

بمنزلة (ما) في الجحدِ، وما ذكره المدينيُّ هو قولُ الكسائيِّ[١]، والفراءِ[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والزمخشري[٥].

قال الفراء معلِّقًا على الآية: «يقول: في الذي لم نمكنْكم فيه، و(إنْ) بمنزلة (ما) في الجحد»[٦].

ويُؤيد هذا المعنى ما ذكره المدينيُّ من قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾، وكأنَّه إنَّما عُدِلَ عن (ما)؛ لئلا يتكرر فيثقل اللفظ؛ لأنّ الكلامَ كأنَّه قال: في الذي ما مكناكم[٧].

قال الزجاج: «(إنْ) ههنا في معنى (ما)، و(إنْ) في النفي مع (ما) التي في معنى (الذي) أحسن في اللفظ من (ما)؛ ألا ترى أنك لو قلت: رغبت فيما ما رغبت فيه، لكان الأحسن أن تقول: قد رغبت فيما إنْ رغبت فيه، تريد في الذي ما رغبت فيه؛ لاختلاف اللفظين»[٨].

وقيل: (إنْ) في الآية زائدة بعد (ما) الموصولة، تشبيهًا بـــ (ما) النافية، و(ما) التوقيتية، والتقدير: مكناكم في مثل الذي مكناكم فيه، وهو قول ابن قتيبة[٩]، والأنباري[١٠].

وهذا القول مردودٌ بقول ابن الأنباري: «وهذا غلطٌ؛ لأنَّ كتابَ اللهِ -عزَّ وجلَّ- ليس فيه حرفٌ لا معنى له، بل كلُّ حرفٍ يفيدُ فائدةً، ويَزِيدُ معنًى، والعربُ لا تزيدُ (إنْ) على

(١) انظر: التفسير البسيط ١٩٦/٢٠.
(٢) انظر: السابق ذاته، ومعاني القرآن للفراء ٥٦/٣.
(٣) انظر: إعراب النحاس ١٧٠/٤، والتفسير البسيط ١٩٦/٢٠، والقرطبي ٢١٧/١٩، وتفسير البغوي ١٧١/٤.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤٦/٤، وراجع: التفسير البسيط ١٩٦/٢٠.
(٥) الكشاف ٥٠٧/٥.
(٦) معاني القرآن ٥٦/٣.
(٧) انظر: المحرر الوجيز ٦٢٩/٧، والكشاف ٥٠٧/٥، والمغني ١٣١/١.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٦/٤، وراجع: التفسير البسيط ١٩٦/٢٠.
(٩) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٣٠/٢، وتفسير غريب القرآن ٤٠٨، وراجع: التفسير البسيط ١٩٦/٢٠، والقرطبي ٢١٧/١٩، والرازي ٢٩/٢٨.
(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٢/٢.

(ما) إذا كانت بمعنى (الذي) والاستفهام والتعجب، بل يزيدونها عليها إذا كانت جحدًا على جهةِ التوكيد بها، فيقولون: ما إنْ قمت، وما إنْ لقيت عبد الله، يُؤكدون الجحدَ بـ (إنْ).

والعرب تجمعُ بين الحرفينِ إذا اتَّفق معناهما إذا كان لفظهما مختلفٌ، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١]، و(ما) في هذه الآية بمعنى (الذي)، فلا يُزادُ معها (إنْ)، لا يُقال: ما إنْ قبضت دينارك، بمعنى: الذي قبضت دينارك»[٢].

وقيل: إنَّها شرطيَّةٌ، والجواب محذوفٌ، أي: الذي إنْ مكناكم فيه طغيتُم، والجملة الشرطية صلة (ما)[٣].

وهذا القول اعترضه ابنُ عطيَّةَ بأنَّه تنطعٌ في التأويل[٤].

وقيل: إنَّها بمعنى (قد)، والتقدير: ولقد مكناكم فيما قد مكناكم فيه[٥]. وهذا التقدير عند الدسوقي وغيره غيرُ مناسبٍ لما سِيقت له الآيةُ[٦].

والأولى في معنى (إنْ) في الآية ما ذكره المدينيُّ، وهو أنَّها نافية؛ لقربه من جهةِ اللفظِ والمعنى، أمَّا المعنى فلأنَّ قوله تعالى: ﴿ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ في معنى قوله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[٧]، وكما أنَّ (لم) نفيٌّ بلا إشكال فكذلك (إنْ)، ويُبيِّنُ ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾[٨]. فهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ تمكينَ مَنْ تقدَّمهم يَزيدُ على تمكنهم، فهذا بمنزلة «مَا لمْ نمكِّنْ لكُم».

(١) سورة الحجر آية ٣٠.
(٢) انظر: التفسير البسيط ١٩٦/٢٠، ١٩٧.
(٣) انظر: النكت والعيون ٢٨٤/٥، والقرطبي ٢١٨/١٩، والبحر المحيط ٦٥/٨، والدر المصون ٦٧٥/٩.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٦٢٩/٧.
(٥) انظر: المغني ١٣١/١.
(٦) انظر: حاشية الدسوقي ٢١/١.
(٧) سورة الأنعام آية ٦.
(٨) سورة الروم آية ٩.

وأمَّا اللفظُ فلأنَّ (ما) موصولةٌ، و(إنْ) لا تزادُ بعدَ (ما) الموصولة، وإنَّما تزادُ بعد النفي(١) – كما سبق –.



٤١- مجيء (إنْ) بمعنى (قدْ)

ومن صورِ استعمالِ (إنْ) مجيئها بمعنى (قد)(٢)، أشار إلى هذا المدينيُّ بقوله: «... الثالث: (إنْ) بمعنى (قدْ)، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾(٣)، ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾(٤)، ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ(٥) لَغَٰفِلِينَ(٦) ﴾».

ذكرَ المدينيُّ أنَّ (إنْ) تأتي بمعنى (قدْ) في مثل هذا التركيب(٧)، واستدلَّ على ذلك بالآيات السابقة، وما ذكره المدينيُّ نسبه الهرويُّ إلى قطرب(٨)، ونسبه المراديُّ إلى الكسائي(٩)، واللامُ عندَ هؤلاءِ زائدةٌ(١٠).

وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ (إنْ)، إذا جاءت بعدها اللامُ تكونُ بمعنى (ما) النافية، وليست المخففة من الثقيلة، فهي عندهم حرفٌ ثنائي الوضع، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلَّا)،

(١) انظر: الكشاف ٥/٥٠٧، والبحر ٨/٦٥، والدر المصون ٩/٦٧٦، والبرهان ٤/٢١٨.
(٢) انظر في ذلك: الأزهية ٥٠، ورصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٢١٤، والمغني ١/١٣١، ١٥٢.
(٣) سورة الشعراء آية ٩٧.
(٤) سورة الصافات آية ٥٦.
(٥) في المجموع المغيث ١/١٠٢ (عبادتكم) مكان (دراستهم)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته.
(٦) سورة الأنعام آية ١٥٦، وانظر: المجموع المغيث ق١، ج١/١٠٢.
(٧) في البحر المحيط ٤/٢٥٧: «وليس هذا الخلاف مقصورًا على هذه الآية -يقصد قوله تعالى: (وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين) – بل هو جارٍ في شخصيات هذا التركيب». أي: إذا جاءت (إنْ) وبعدها اللام. وراجع: الإنصاف ٦٤٠.
(٨) انظر: الأزهية ص ٥٠، وراجع: البحر المحيط ٤/٢٥٧، والدر المصون ٥/٢٣٠، والمغني ١/١٥١.
(٩) الجنى الداني ٢١٤.
(١٠) انظر: البحر ٤/٢٥٧، والدر المصون ٥/٢٣٠، واللباب في علوم الكتاب ٨/٥٢٣.

وأجازوا دخولها على سائر الأفعال، فمعنى قولك: (إنْ زيدٌ لقائمٌ): ما زيد إلا قائمٌ[١]، وقال الزجاج بمثل ذلك، فنحا نحوَ الكوفيين[٢].

واحتجوا بأنَّ ذلك جاء كثيرًا في كتاب الله تعالى، وكلام العرب[٣].

وذهب البصريون إلى أنَّها مخففةٌ من الثقيلة، واللامُ بعدها لامُ الابتداءِ، أفادت مع التأكيد الفرقَ بين (إنْ) المخففة من الثقيلة، و(إنْ) النافية[٤]، وإلى مذهبهم نحَا الزمخشريُّ، وغيره[٥].

واحتجوا بأنْ قالوا: «إنَّما قلنا: إنَّها مخففة من الثقيلة؛ لأنَّا وجدنا لها في كلامِ العرب نظيرًا، وأنَّا أجمعنا على أنَّه يجوز تخفيف (إنَّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف[٦]، وقلنا: إنَّ اللامَ للتأكيد؛ لأنَّ لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم ممَّا لا يُنكَرُ؛ لكثرته، فحكمنا على اللام بما له نظيرٌ في كلامهم»[٧].

وقدْ أجاب البصريون عن حجةِ الكوفيين: بأنَّ (إنْ) في الآيات المذكورة وما أشبهها، هي المخففة من الثقيلة، واللامُ بعدها لامُ التأكيدِ، قالوا: «والذي يدلُّ على ذلك: أنَّ (إنْ)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩، ٣٠، والإنصاف ٢/٦٤٠، والبيان ١/٣٥٠، والأزهية ٥٠، والمحرر الوجيز ٣/٤٩٧، وشرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٥، والبحر ٤/٢٥٧، والجنى الداني ٢٠٩، والدر المصون ٥/٢٣٠، ٨/٥٣٥، ٩/٣١٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٧، وانظر: التفسير البسيط ٨/٥٤٥، والبحر ٤/٢٥٧، والدر المصون ٥/٢٣٠.

(٣) راجع ذلك في: الإنصاف ٢/٦٤١، والجنى الداني ٢١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٣٩، ٣/١٠٧، والكشاف ٢/٤١٤، والتسهيل ٦٥، والمسائل المشكلة ١٧٦، والمساعد ١/٣٢٧.

(٥) الكشاف ٢/٤١٤، وانظر: المحرر الوجيز ٣/٤٩٧، والبحر ٤/٢٥٧، والدر المصون ٥/٢٣٠، واللباب ٨/٥٢٣.

(٦) إذا خففت (إنْ) ففي إعمالها مذهبان: الأول: الإعمال بقلة، وهو مذهب البصريين، والثاني: الإهمال، وهو مذهب الكوفيين. انظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٢/١٤٠، ٤/٢٣٣، والمقتضب ١/٥٠، ٢/١٠٨، والأمالي الشجرية ٢/٢٤٣، والإنصاف ١/١٩٥، والتبيين ٣٥٠، وشرح التسهيل ٢/٣٤، وتعليق الفرائد ٤/٦٠، والهمع ١/١٤١.

(٧) انظر: الإنصاف ٦٤٢، وشرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٩، وأوضح المسالك ١/٣٢٧.

التي بمعنى (ما) لا تجيء اللامُ معها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾»(١)، وقالوا: «أمَّا كون اللامِ بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظيرٌ في كلامهم، فلا يشهد به سماعٌ ولا قياسٌ، والمصيرُ إلى ما له نظيرٌ في كلامهم أوْلى من المصيرِ إلى ما ليس له نظيرٌ»(٢)، ولو ساغ ذلك هنا لجاز أن يُقال: قام القومُ لزيدًا، على معنى: إلا زيدًا، وذلك غيرُ صحيحٍ(٣).

قال أبو حيانَ مؤكِّدًا بطلان دعوى الكوفيين، ومؤيدًا قول البصريين: «و(عَن دِرَاسَتِهِمْ)(٤) متعلق بقوله: (لغَـــافِلِينَ)، وهذا يدلُّ على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم: (أنَّ اللام بمعنى إلّا)، ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلّا) فيما قبلها، وكذلك (اللام) التي بمعناها، ويدل أيضاً على أنَّ اللام لامُ ابتداء لزمت للفرق، فجاز أن يتقدم معمولها عليها لما وقعت في غير ما هو لها أصل، كما جاز ذلك في: إن زيداً طعامَك لآكلٌ؛ حيث وقعت في غير ما هو لها أصل، ولم يجز ذلك فيها إذا وقعت فيما هو لها أصل، وهو دخولُها على المبتدأ»(٥).

وأمَّا ما ذكره المدينيُّ من أنَّ (إنْ) بمعنى (قد) فهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ (إنْ) في هذه الآيات، وما أشبهها هي المخففة من الثقيلة، قاله المالقي، والمرادي(٦).

وبناءً على ما سبق فالأرجح قول البصريين، وهو أنَّ (إنْ) في نحو ما سبق مخففة من الثقيلة، واللام للابتداء فارقةً.



(١) سورة الملك من الآية ٢٠.
(٢) انظر: الإنصاف ٦٤٢، وشرح التسهيل ٢/٣٤، والبحر ٤/٢٥٧، والدر المصون ٥/٢٣٠.
(٣) انظر: المحتسب ٢/٢٥٥، وابن يعيش ٨/٧٢، والتسهيل ٦٥، والمساعد ١/٣٢٨٧٢.
(٤) يقصد قوله تعالى: (وإنْ كنا عن دراستهم لغَافِلين)، وقد مرَّ ذلك في نصِّ المديني أولَ المسألةِ.
(٥) البحر المحيط ٤/٢٥٧، وانظر: الدر المصون ٥/٢٣٠، واللباب ٨/٥٢٣.
(٦) انظر: رصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٢١٥.

٤٢- مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ)

كذلك من صور استعمال (إنْ) في الأسلوب العربي مجيئها بمعنى (إذْ)[١]، ذكر المدينيُّ ذلك فقال: «.... الرابع: (إنْ) بمعنى (إذْ)، فذلك قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٢]».

ما ذهب إليه المدينيُّ من أنَّ (إنْ) في الآية الكريمة بمعنى (إذْ) هو مذهبُ الكوفيين[٣]، وحكاه النقاش عن مقاتل بن سليمان من المفسرين[٤].

وحجةُ الكوفيين: أنَّ وقوعَ (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ) جاء كثيرًا في كتاب الله تعالى[٥]، وكلامِ العرب، كذلك احتجوا بأنَّ (إنْ) الشرطية تفيدُ الشكَّ، بخلافِ (إذْ)؛ ألا ترى أنَّه لا يجوزُ أنْ تقول: (إنْ قامت القيامةُ كان كذا)، لِما يقتضيه من معنى الشك، ولو قلت: (إذْ قامت القيامة)، أو (إذا قامت القيامة) كان جائزًا؛ لأنَّ (إذ، وإذا) ليس فيهما معنى الشك، وإذا ثبتَ إنَّ (إن) الشرطية فيها معنى الشك، فلا يجوزُ أنْ تكون في الآية السابقةِ شرطية؛ لأنَّه لا شكَّ في كونهم مؤمنين، ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان، فدلَّ على أنّها بمعنى (إذْ)[٦].

أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّ (إن) الشرطية لا تقع بمعنى (إذ)[٧]، قالوا: «أجمعنا على أنَّ الأصلَ في (إنْ) أن تكونَ شرطًا، والأصل في (إذْ) أنْ تكون ظرفًا، والأصل في كلِّ حرفٍ أنْ يكونَ دالا على ما وُضع له في الأصل، فمن تمسَّك بالأصلِ فقد تمسَّك

---

(١) وتسمَّى (إذْ) التعليلية؛ إذْ هي لتعليل ما قبلها. وانظر: الإنصاف ٦٣٢/٢، والأزهية ٥٥، ورصف المباني ١٩٢، والمغني ١٥٢/١، والهمع ٤٥٢/٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨، وانظر: المجموع المغيث ق١، ج١٠٢/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٣٢/٢، والمغني ١٥٢/١، والهمع ٤٥٢/٢، وانظر هذا المذهب دون نسبةٍ في: الأزهية ٥٥، ورصف المباني ١٩٢، والتفسير البسيط ٤٧٣/٤، والبحر ٣٥١/٢، والدر المصون ٦٣٩/٢، واللباب ٤٦٢/٤.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٠٢/٢، والقرطبي ٤٠٤/٤، وتفسير الثعلبي ١٧٣/١.

(٥) انظر تفصيلا لذلك في: الإنصاف ٦٣٢/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٦٣٢/٢، ٦٣٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٦٣٢/٢، والجنى الداني ٢١٣، والمغني ١٥٢/١، والهمع ٤٥٢/٢.

باستصحاب الحال، ومنْ عدلَ عن الأصل بقيَ مرْتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليلَ لهم يدلُّ على ما ذهبوا إليه»(١).

ثمَّ أجابَ البصريون عن جميع ما استشهدَ به الكوفيون من الآيات، كما أجابوا عن قولهم: (إنَّ (إنِ) الشرطية فيها معنى الشك)، بأنَّ العربَ قدْ تستعملها، وإنْ لم يكن هناك شك، جَرْيًا على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرجَ الشك، وإن لم يكن هناك شك، ومنه قولهم: (إنْ كنت إنسانًا فأنت تفعلُ كذا، وإنْ كنت ابني فأطعني)، وإن كان لا يشك في أنه إنسان، وأنه ابنه، ومعناه: أنَّ مَنْ كان إنسانًا، أو ابنًا فهذا حكمه، فخاطبهم الله تعالى في الآية على عادة خطابهم فيما بينهم»(٢).

وما ذهب إليه البصريون هو مذهبُ المحققين، قال المرادي: «ومذهب المحققين أنَّ (إنْ) في هذه المواضع كلها شرطيةٌ، وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن، ولم يثبت في اللغة أنَّ (إنْ) بمعنى (إذْ)، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فقيل: (إنْ) فيه شرطٌ محضٌ؛ لأنَّها أنزلت في ثقيف، وكان أول دخولهم في الإسلام، وإنْ قدرنا الآية فيمن تقرَّر إيمانه فهو شرطٌ مجازيٌّ على جهةِ المبالغة، كما تقول: إنْ كنتَ ولدي فأطعْني»(٣).

ونسبه ابنُ هشامٍ إلى الجمهور، قال: «وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) بأنه شرطٌ جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول: إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا»(٤).

وقيل: هو شرط يُراد به الاستدامةُ، وقيل: يُراد به الكمالُ، وكأنَّ الإيمان لا يتكامل إذا أصرّ الإنسان على كبيرة، وإنما يصير مؤمناً بالإطلاق إذا اجتنب الكبائر(٥).

والراجح أنَّ (إنْ) في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ شرطٌ، وجوابه محذوف عند

(١) انظر: الإنصاف ٦٣٤/٢.
(٢) انظر: السابق ذاته، والمحرر الوجيز ١٠٢/٢، والقرطبي ٤٠٤/٤.
(٣) الجنى الداني ٢١٣، وراجع: المحرر الوجيز ١٠٢/٢، والقرطبي ٤٠٤/٤، والهمع ٤٥٢/٢.
(٤) المغني ١٥٤/١، وراجع: التفسير البسيط ٤٧٣/٤.
(٥) انظر: البحر المحيط ٣٥١/٢، واللباب في علوم الكتاب ٤٦٢/٤.

الجمهور، أي: فاتقوا وذروا، ومتقدم عند جماعة[١]، قال ابن عطية عن مذهب الكوفيين: «وهذا مردودٌ لا يُعرفُ في اللغة»[٢].



٤٣- توارد (أنْ) المفتوحةِ والمكسورةِ على المحلّ الواحد

وردتْ (أنْ) بإسكان النون في بعض الأساليب العربية محتملةً فتحَ الهمزة وكسرَها في الموضع الواحد[٣]، وقد أشار إلى تلك المسألةِ المدينيُّ بقوله: «قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[٤].

قال أبو عبيدٍ: معناه: لأنْ، ولا وجهَ للكسرِ إلا أنْ تكونَ (أنْ) بمعنى (إذْ)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٥].

وَقدْ أجازَ الخليلُ وسيبويهِ والفراءُ والكسائيُّ الكسرَ. قال سيبويهِ: سألتُ الخليلَ عن قولِ الفرزدقِ:

أَتَغْضَــبُ إنْ أُذْنَــا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَــارًا وَلَمْ تَغْضَب لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ[٦]

فقال: هي مكسورةٌ، يعني (إنْ)؛ لأنَّه قبيحٌ أنْ يُفصلَ بين (أنْ) والفعل»[٧].

ما أورده المدينيُّ من جواز الفتح والكسر في همزة (أنْ) في الآية الكريمة فيه إشارةٌ

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢/٣٥١، والدر المصون ٢/٦٣٩، واللباب ٤/٤٦٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢/١٠٣، وانظر ردَّ هذا القول أيضًا في: رصف المباني ١٩٢، والبحر ٢/٣٥١، والدر المصون ٢/٦٣٩، والجنى الداني ٢١٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٦١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣، والانتصار ١١٢، والمغني ١/٢٢٠، والخزانة ٢/٨٢.

(٤) سورة الزخرف آية ٥.

(٥) سورة النور من الآية ٣٣.

(٦) البيتُ من الطويل، وفي البيت رواية أخرى بفتح الهمزة، وهو في ديوان الشاعر ٢/٣١١، والكتاب ٣/١٦١، ومعاني الفراء ٣/٢٧، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣، والجنى الداني ٢٢٤، والمغني ١/١٥٣، ٢٢٠، والخزانة ٣/٦٥٥، وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاتح المشهور، وابن خازم هو عبد الله بن خازم أمير خراسان من قبل ابن الوزير.

(٧) المجموع المغيث ق١، ج١/١٠٣، وانظر سؤال سيبويه للخليل في: الكتاب ٣/١٦١.

إلى قراءتين متواترتين، فقد قرأ نافع، وحمزة، والكسائي، بكسر الهمزة، وقرأ الجمهورُ: ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ، ويعقوبُ، بفتح الهمزة[١].

ودونك توجيهًا للقراءتين:

أولا: قراءة الكسر خُرِّجتْ على أحدِ توجيهين: **أحدهما:** وهو الصحيح، أنَّها (إنِ) الشرطيةُ، وجواب الشرطِ محذوفٌ استُغني عنه بما تقدَّمه، مثل: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، كأنَّه: إنْ كنتمْ قومًا مسْرفين نَضربْ[٢].

قال مكيٌّ: «وحجَّةُ منْ كسرَ: أنَّه جعله أمرًا منتظرًا لم يقعْ، وجعل (إنْ) للشرط، والشرطُ أمرٌ لم يقع، وجوابُ الشرطِ ما قبله من جملة الكلامِ»[٣]، أي: إنْ تكونوا مسرفين نضربْ عنكم الذكر صفحًا[٤].

فإنْ قيل: إسرافهم كان مُتحققاً. فكيف دخلت عليه (إنِ) الشرطيةُ التي لا تدخل إلا على غير المتحقِّق، أو على المتحقِّق الذي أنبهم زمانه[٥]؟ قال الزمخشري: «هو من الشرط الذي ذكرت أنه يَصْدُرُ عن المدِلِّ بصحة الأمر المتحقِّق لثبوته، كما يقول الأجيرُ: (إنْ كنتُ عملتُ لك فوفِّني حقِّي)، وهو عالم بذلك، ولكنه يخيلُ في كلامه أنَّ تفريطَك في الخروج عن الحق فعلُ مَنْ له شكٌّ في الاستحقاق، مع وضوحه، استجهالاً له»[٦].

وقيل: المعنى على المجازاة، والمعنى: أفنضربُ عنكم الذكرَ صفحًا متى أسرفتم، أي: إنكم غيرُ متروكين من الإنذارِ متى كنتم قومًا مسرفين[٧].

---

(١) انظر: السبعة ٥٨٤، والتيسير ١٩٥، والحجة للفارسي ١٣٨/٦، والحجة لابن خالويه ٣٢٠، والكشف ٢٥٥/٢، والنشر ٣٦٨/٢، والإتحاف ٤٥٣/٢، وكشف المشكلات ١٢٠٧/٢، والبحر ٨/٨، والدر المصون ٥٧٤/٩.

(٢) انظر: معاني الزجاج ٤٠٥/٤، تفسير الطبري ٥٠/١٣، وإعراب النحاس ٩٨/٤، والحجة للفارسي ١٣٨/٦، وكشف المشكلات ١٢٠٧/٢، والتفسير البسيط ١١/٢٠، والإملاء ٢٢٧/٢.

(٣) الكشف ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: معاني الزجاج ٤٠٥/٤، والتفسير البسيط ١١/٢٠، والأزهية ٧٢.

(٥) انظر هذا الاعتراض في: البحر ٨/٨، والدر المصون ٥٧٤/٩، واللباب ٢٣١/١٧، والإتحاف ٤٥٣/٢.

(٦) الكشاف ٤٢٦/٥، وراجع: البحر المحيط ٨/٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٧٤/٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٣١/١٧.

هذا وقد ذكر المدنيُّ أنَّ وجه الكسرِ أجازه الخليل وسيبويه، والفراء[(١)] والكسائيُّ، ثمَّ أكَّد ذلك بسؤال سيبويهِ أستاذَه الخليلَ عن بيت الفرزدق السابق[(٢)].

قال الأعلم عن وجه الاستشهاد بهذا البيت: «الشاهدُ فيه: كسرُ (إنْ)، وحملها على معنى الشرطِ؛ لتقديمهِ الاسمَ على الفعلِ، وذلك جائزٌ في (إنْ) مع الفعلِ الماضي؛ لأنها أمُّ حروف الجزاءِ، فقويتْ وتصرفت في التقديم والتأخير مع أنَّها لا تعمل في لفظ الماضي؛ لأنَّه مبنيٌّ فضارعتْ ألفَ الاستفهامِ في تقديم الاسم على الفعل، ولا يجوز ذلك في أخواتها إلّا ضرورةً؛ لأنَّها فروعٌ داخلةٌ عليها، فلم تَقْوَ قُوَّتَها، ولو فتحَ (أنْ) لم يحسنْ؛ لأنَّها موصولةٌ بالفعلِ فيقبحُ فيها الفصلُ»[(٣)].

وردَّ المبردُ كسْرَها في هذا البيت، وألزمَ الفتحَ؛ محتجًّا بأنَّ الكسرَ يُوجبُ أنَّ أُذْنَيْ قُتيبةَ لمْ تُحزَّا بعدُ، ولم يقلِ الفرزدقُ هذا إلَّا بعدَ قتْلِهِ، وحزِّ أذنيهِ[(٤)].

والحجةُ لسيبويه أنَّ لفظَ الشرطِ قدْ يقعُ لِمَا هو في معنى المضي، كما جاء في قولِ الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَــدْ هَتَكْتَ حِجَابَهُمْ بِعُيَيْنَةَ بنِ الحارِثِ بنِ شِهابِ[(٥)]

فقال: إنْ يَقتلوك، وقد قُتِلَ[(٦)].

كذلك خرّج الكوفيون كسرَ (إنْ) في بيت الفرزدق على أنَّها بمعنى (إذْ)، وليست شرطيَّةً، قالوا: لأنَّ الشرط مستقبل، وهذه القصة قدْ مضت[(٧)].

ورُدَّ زعمُ الكوفيين من وجهين: أحدهما: أنْ يكون على إقامة السببِ مقام المسبَّب -

---

(١) نصَّ الفراء على هذا في معانيه ٣/٢٧.
(٢) السؤال ورد بنصه في الكتاب ٣/١٦١.
(٣) تحصيل عين الذهب ٤٢٧، ٤٤٣، ٤٤٤.
(٤) انظر: السابق ٤٤٤، والانتصار لابن ولاد ١١٢.
(٥) البيت من الكامل، وهو بلا عزوٍ في: تحصيل عين الذهب ٤٤٤، والنكت ٧٩٢، والحلل في إصلاح الخلل ٣٧٠.
(٦) انظر: الانتصار ١١٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤٤.
(٧) انظر: الإنصاف ٢/٦٣٢، والمغني ١٥٣.

وهو الحزُّ في الماضي مقام الافتخار في المستقبل - والأصل: أتغضبُ إن افتخرَ مُفتخِرٌ بسببِ حزِّه أذنَيْ قتيبةَ؛ إذ الافتخارُ بذلك يكونُ سببًا للغضب، ومُسبَّبًا عن الحزِّ.

الثاني: أنْ يكونَ على معنى التَّبَيُّنِ، أي: أتغضبُ إنْ تبيَّنَ في المستقبلِ أنَّ أُذْنَيْ قتيبة حُزَّتا فيما مضى[1].

التوجيهُ الثاني لقراءةِ الكسْرِ: أنَّ (إنْ) بالكسر بمعنى (إذْ)، وليست (إنِ) الشرطيه، نقله المدينيُّ عن أبي عُبيدٍ، وهو قولُ الكوفيين، وهو مردودٌ، وقد سبق بيانُ ذلك في المسألة السابقة[2].

ثانيًا: قراءة الفتح، وخرِّجتْ على أنَّ (أنْ) مصدريةً مفعولاً لأجله، أي: لأنْ كنتم[3].

قال مكيٌّ: «وحجةُ مَنْ فتحَ أنَّه جعله أمرًا قد كان وانقضى، ففتح على أنَّه مفعولٌ من أجله، أي: من أجل أن كنتم، ولأن كنتم»[4].

وما ذكره مكيٌّ هو معنى كلام الفراء، حيث يقول: «وقرأ عاصمٌ والحسنُ: (أنْ كنتم)، بفتح (أنْ)، كأنهم أرادوا شيئًا ماضيًا، .... والعرب تنشدُ قول الفرزدق - السابق - بالكسر والفتح»[5].

و(أنْ) بالفتح في بيت الفرزدقِ مصدريةٌ عند الخليل، ومخففةٌ من الثقيلة عند المبرد[6]، وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّها في الآية الكريمة، وبيتِ الفرزدق بمعنى (إذْ)، ومنهم الفراء[7]، وابن خالويه[8]، وعزاه بعضهم إلى الكوفيين[9]، ورُدَّ بأنَّ (أنْ) هنا مصدريةً، كما سبق[10].

---

(1) انظر: المغني ١/١٥٦، وراجع: الكشاف ٢/٢٩٠، والخزانة ٣/٦٥٥.
(2) وهي مسألة (مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ).
(3) انظر: الحجة للفارسي ٦/١٣٨، وإعراب النحاس ٤/٩٨، والمحرر ٧/٥٣٤، والمغني ١/٢٢٠.
(4) الكشف ٢/٢٥٥.
(5) معاني القرآن ٣/٢٧، ٢٨، وراجع: المغني ١/٢٢٠، والدر المصون ٩/٥٧٤، واللباب ١٧/٢٣١.
(6) انظر: الأعلم بهامش الكتاب ١/٤٧٩، والجنى الداني ٢٢٥.
(7) انظر: معاني الفراء ٣/٢٧.
(8) انظر: الحجة في القراءات السبع ٣٢٠.
(9) انظر: جواهر الأدب ٢٤٠، والمغني ١/١٥٣.
(10) انظر هذا الرد في: الأزهية ٦٧، والجنى الداني ٢٢٥، والمغني ١/١٥٣، وجواهر الأدب ٢٤٠، والبرهان ٤/٢٢٨،

وروايةُ فتح (أنْ) في بيت الفرزدق ممَّا يشهدُ لقراءة الفتح في الآية الكريمة، وهناك أبياتٌ أخرى كثيرة، وكذلك آيات قرآنية توارد فيها الفتح والكسر في المحل الواحد(١).

هذا، وقد اختار أبو عبيدة قراءة الفتح في (أنْ)، قال: «لأنَّ اللهَ تعالى عاتبهم على ما كان منهم، وعَلِمَهُ قبل ذلك من فِعْلِهم»(٢).



٤٤- معنى (أَلا) بفتح الهمزةِ والتخفيف.

تردُ (ألا) المخففةُ في الأسلوب العربيِّ لعدةِ معانٍ(٣)، أشار إلى بعضها المدينيُّ فقال: «قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ﴾(٤). ألا تُزادُ في الكلامِ، ويُرَادُ بها التنبيهُ، أي: أعلَمُ أنَّ الأمرَ كذا، ويُحتملُ أنْ يكونَ معناه: ألا تسْتمِعُ لِيُستمعَ إليه»(٥).

ذكر المدينيُّ أنَّ لـ (ألا) المخففة معنيين:

أحدهما: أنْ تكونَ للتنبيه، فتدلّ على تحقُّقِ ما بعدَها(٦)، وتدخل على الجملتينِ، الاسميةِ كما في آية «فصلت» السابقةِ(٧)، والفعليةِ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٨)، فقد دخلت (ألا) هنا على الجملة الفعلية، والمراد: ألا يوم يأتيهم العذاب، و(يوم يأتيهم) معمول لـــ (مصروفًا) فالجملةُ فعليةٌ، وهي: (ليس مصروفًا)، والمعنى: ألا ليس العذابُ مصروفًا عنهم يوم يأتيهم(٩).

(١) راجع في ذلك: الأزهية ٧١، ورصف المباني ١٩٨، والتذييل والتكميل ١٣٤/٥، والبحر المحيط ٢٥٣/٨، والجنى الداني ٢٢٤، والبحر المحيط ٨/٨، والمغني ١٥٣/١، والدر المصون ٥٧٤/٩، واللباب ٢٣١/١٧.
(٢) انظر: تفسير القرطبي ٨/١٩.
(٣) تنظر هذه المسألة في: الأزهية ١٦٣، ورصف المباني ١٦٥، وشرح الرضي ق٢، ج١٣٥٦/٢، والجنى الداني ٣٨١، والمغني ٤٣٩/١، والمحرر في النحو ١٢٤/٤، والهمع ٤٨٦/٢.
(٤) سورة فصلت من الآية ٥٤.
(٥) المجموع المغيث ق١، ج٨٥/١.
(٦) انظر: المغني ٤٣٩/١.
(٧) انظر: المحرر في النحو ١٢٥/٤.
(٨) سورة هود من الآية ٨.
(٩) انظر: الإملاء ٣٥/٢، ورصف المباني ١٦٥، والجنى الداني ٣٨١، والمغني ٤٣٩/١، والدر المصون ٢٩٢/٦.

وعلامتها: صحةُ الكلامِ بدونها[١]، وهي مفردةٌ على الأرجح[٢]، وليس فيها معنى النفي[٣]، وتكثرُ قبل النداءِ[٤].

وقد أحسنَ المدينيُّ حينما التفتَ إلى معنى (ألا)، وهو التنبيه؛ لأنَّ المعربين يُهملون هذا المعنى، ويُبيِّنون مكانها فقط، وهو الاستفتاح، فيقولون: (ألا) حرف استفتاح، ولا يقولون: حرف تنبيه، ومعلومٌ أنَّ الاستفتاح موجودٌ في حروف النداء والتحضيض والاستفهام[٥].

وقد سَجَّلَ هذا الاعتراضَ على المعربين كلٌّ من ابن الحاجب، وابنِ هشام، قال ابنُ الحاجب: «تسميةُ حروفِ التنبيه بهذا الاسمِ أوْلَى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأنَّ إضافةَ الحرفِ في تسميته إلى المعنى المختصِّ به في الدلالة أوْلَى من إضافته إلى أمرٍ ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروفِ بخلافِ الاستفتاح، ألا ترى أن حروفَ الاستفهام، وحروف التحضيض، ونظائرها لا تكون إلا مستفتحًا بها، ولمْ تُسمَّ حروفَ استفتاحٍ؛ لأنَّه ليس من دلالتها، وإنَّما سميتْ حروفَ استفهامٍ، وحروفَ تحضيضٍ لَمَّا كان ذلك المعنى مدلولا لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروفِ باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك، كحروف النداءِ، وحروف الشرط، وحروف الاستقبال والجر، وغير ذلك...»[٦].

وقال ابنُ هشامٍ: «ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيُبيِّنون مكانها، ويُهملون معناها»[٧].

(١) انظر: رصف المباني ١٦٥، والجنى الداني ٣٨١.

(٢) اختلف في (ألا) التي للتنبيه: هل هي مركبة أو بسيطة؟ فقيل: مركبة من همزة الاستفهام، و(لا) النافية، وإليه ذهب الزمخشري، وقيل: هي بسيطة، وإليه ذهب ابنُ مالكٍ، وهو الراجح، وقد ردَّ الشيخُ أبو حيانَ دعوى التركيب، بأنَّ الأصل عدمه، وبأنها قد وقعت قبل: (إنَّ)، و(ربَّ)، و(ليت)، والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيءٍ من ذلك. انظر: الكشاف ١/١٨٠، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤/٢٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣٦، والتذييل والتكميل ٥/٣٠٦، والبحر المحيط ١/٦١، والجنى الداني ٣٨١، والتصريح ١/٢٤٦، والأشموني ٢/١٦.

(٣) انظر: أمالي الشجري ٢/٧٦، والأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم ٢٥٣.

(٤) انظر: شرح الرضي ق٢، ج٢/١٣٥٦، والهمع ٢/٤٨٦، والدرر ٢/٨٦.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/٧٠.

(٦) انظر: حاشية الشمني ١/١٤٦.

(٧) المغني ١/٤٤٠.

ثانيهما: العرض والتحضيض، وهو المفهوم من قوله: (ألا تستمع ليُستمعَ إليه)، وهذه مختصةٌ بالدخول على الجملة الفعلية لا غير، نحو: (ألا تنزلُ عندنا فتحدِّثَ).

ومعناهما: طلب الشيءِ، لكنَّ العرضَ طلبٌ بلينٍ، والتحضيض طلبٌ بحثٍّ[١].

قال المرادي: «وقد تُذكرُ (ألا) هذه مع أحرفِ التحضيض؛ لكونها للطلب، ولكنَّ التحضيضَ أشدُّ توكيدًا من العرض، والفرق بينهما: أنَّك في العرضِ تعرضُ عليه الشيءَ؛ لينظرَ فيه، وفي التحضيض تقول: الأوْلى لك أنْ تفعلَ، فلا يَفوتنَّكَ، قيل: ولذلك يحسنُ قولُ العبدِ لسيده: ألا تعطيني. ويقبح: لولا تعطيني»[٢].

هذا، وقد زاد المالقي لها معنى ثالثًا، وهو: أنَّها حرفُ جوابٍ مثل (بلى)، كقول القائل: ألم تقم؟ فتقول: ألا. قال: «وهو قليلٌ شاذٌّ»[٣].

تنبيه:

قد تكون (ألا) مكونة من كلمتين: إحداهما: همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، وحينئذٍ قد يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي، أو التوبيخ، أو التمني[٤].

❋❋❋

٤٥- مجيء (هَلْ) بمعنى (قَدْ)

(هَلْ) حرفُ استفهامٍ، تدخلُ على الأسماء والأفعال، لطلبِ التصديق الموجَبِ، لا غير، نحو: هل قام زيدٌ؟ وهل زيدٌ قائم؟ والأصلُ فيها أنْ تكونَ للاستفهام، كما ذُكرَ. وقدْ تردُ لمعانٍ أُخر: منها: أنْ تكونَ بمعنى (قَدْ)[٥]، ذكر هذا المدينيُّ عند شرحه قولَه تعالى:

(١) انظر: المغني ٤٨٨/١.
(٢) الجنى الداني ٣٨٢، ٣٨٣.
(٣) رصف المباني ١٦٦، وراجع: الجنى الداني ٣٨٣.
(٤) انظر تفصيل ذلك في: الأزهية ١٦٣، والجنى الداني ٣٨٣، والمغني ٤٣٩/١.
(٥) انظر: معاني الحروف للرماني ١٠٢، ورصف المباني ٤٠٧، والجنى الداني ٣٤٤، والمغني ٣٣٥/٤، والارتشاف ٢٣٦٥/٥، وشرح الرضي ق٢، ج١٣٩١/٢، والمحرر الوجيز ٣٧٢/٢، والهمع ٥٠٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٤١٦/٣.

﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[1]، فقال: «قيلَ: (هَلْ) على أوجهٍ، أحدُها: بمعنى (قَدْ)، نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَى)»[2].

اختلف العلماء في معنى (هَلْ) في هذه الآية على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب جماعة من المفسرين[3]، والنحويين[4]، وهو ما عليه أهل المعاني أيضًا[5]: إلى أنَّ (هَل) بمنزلة (قد)، والتقدير: قد أتى على الإنسان. وهو ما عليه المدينيُّ.

قال الفراء: «قوله تبارك وتعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾، معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر، و(هل) قد تكون جحدًا، وتكون خبرًا. فهذا من الخبر؛ لأنك قد تقول: فهل وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بأنك قد أعطيته ووعظته والجحد أن تقول: وهل يقدر واحد على مثل هذا؟»[6].

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

سَــائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[7]

فالمعنى: أَقَدْ رَأونا، ويدل على ذلك دخولُ الهمزة عليها[8].

---

(١) سورة الإنسان آية ١.

(٢) المجموع المغيث ٣/٥٠٥.

(٣) ينظر: تفسير مقاتل ٤/٥٢١، وجامع البيان ٢٤/٨٧، وبحر العلوم ٣/٥٠٣، ومدارك التنزيل ٣/٥٧٦، والتفسير البسيط ٢٣/٥، والقرطبي ٢١/٤٤٤، وتفسير الجلالين ٧٨١.

(٤) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ١٧٩، والمقتضب ١/٤٤، ٣/٢٩١، والنكت ٢/٨١١، والحجة لابن خالويه ٢٩٤، والشعر لأبي علي الفارسي ٨٨، ومعاني الحروف للرماني ١٠٢، والخصائص ٤/٤٦٢، واللمع ٢٢٩-٢٣٠، والأزهية ٢٠٨، وأسرار العربية ٢٦٧، ورصف المباني ٤٧٠، والجنى الداني ٣٤٤، واللباب للعكبري ٢/١٣٠، والأشباه والنظائر ٢/٤٢٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٣، ومجاز القرآن ٢/٢٧٩، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٢٥٧، ويراجع: التفسير البسيط ٢٣/٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٣، ويراجع: التفسير البسيط ٢٣/٦، وتفسير القرطبي ٢١/٤٤٤.

(٧) قائله زيد الخيل، والبيت من البسيط، ينظر: ديوانه ١٥٥، والشعر والشعراء ١/٢٧٨، والمقتضب ١/٤٤، والخصائص ٢/٤٦٣، واللمع ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣/١٠٨، وتذكرة النحاة ٧٨، وشرح شواهد المغني ٢٦٢، والأشباه والنظائر ٢/٤٢٧، والخزانة ١١/٢٦١.

(٨) انظر: المفصل ٣١٩، وشرحه لابن يعيش ٥/١٠١، والبحر المحيط ٨/٣٨٥، والجنى الداني ٣٤٤، والهمع ٢/٥٠٧.

الثاني: ذهب مكي[١]، وابن جزى[٢]، وأبو حيانَ[٣]، وابنُ هشام[٤]، إلى أنَّ (هَلْ) باقية على بابها من الاستفهام، والاستفهام هنا إما استفهام محض، أو للتقرير، والواجب أن يكون للتقرير[٥]، - أي: تقرير لمن أنكر البعث، فلا بدَّ أن يقول: نعم قد مضى دهرٌ طويل لا إنسانَ فيه -[٦]؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يردُ من الباري - تعالى - إلا على هذا النحو من الاستفهام المحضِ وما أشبهه[٧].

الثالث: قال بعضهم: معناها: التوقع، وكأنَّه قيل لقومٍ ينتظرون الخبرَ عمَّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين: زمنُ كونه طينًا[٨].

هذا، وقد اختلف النحويون في استعمال (هَلْ) بمعنى (قَدْ) على عدة أقوال بيانها على ما يلي:

أولا: ذهب الكسائي[٩]، والفراء[١٠]، والأخفش[١١]، والمبرد[١٢]، وأبو علي الفارسي[١٣]، وابن جني[١٤]، وغيرهم[١٥] إلى أنَّ (هَلْ) تأتي بمعنى (قَدْ) وذلك مع الفعل؛ لأنَّها من خواصه، بل ذهب الرضي إلى أنَّ الأصلَ فيها أنْ تكون بمعنى (قَدْ)، قال: «(هلْ) لا

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨١.
(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٤٣٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/٣٨٥، والارتشاف ٥/٢٣٦٥، وراجع: الهمع ٢/٥٠٧.
(٤) ينظر: المغني ٤/٣٤٠.
(٥) ينظر: الدر المصون ١٠/٥٨٩.
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨١.
(٧) ينظر: الدر المصون ١٠/٥٨٩.
(٨) انظر: البحر المحيط ٨/٣٨٥، ٦/٢٢٩، والمغني ٤/٣٣٨، ٣٣٩.
(٩) ينظر رأي الكسائي في: الجامع لأحكام القرآن ٢١/٤٤٤، والجنى الداني ٣٤٤، والمغني ٤/٣٣٥.
(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٣.
(١١) ينظر: التفسير البسيط ٢٣/٦.
(١٢) ينظر: المقتضب ١/٤٣، ٤٤.
(١٣) ينظر: كتاب الشعر ٨٨.
(١٤) ينظر: الخصائص ٤/٤٦٢، واللمع ٢٢٩-٢٣٠.
(١٥) ينظر: حروف المعاني ٢، والحجة لابن خالويه ٢٩٤، ومعاني الحروف للرماني ١٠٢، والأزهية ٢٠٨، والمحكم لابن سيده ٤/١٠٤، وأسرار العربية ٢٦٧، ورصف المباني ٤٧٠، والجنى الداني ٣٤٤، والتبيان للعكبري ٢/١٢٥٧، والأشباه والنظائر ٢/٤٢٧.

تدخل على اسميةٍ خبرها فعلٌ، نحو: (هل قام زيدٌ؟) إلا على شذوذٍ، وذلك لأنَّ أصلها: أنْ تكون بمعنى (قدْ)، فقيل: أهل، قال:

أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بِالغَرِيبَيْنْ[١]

وكثُر استعمالها كذلك، ثمَّ حُذفَت الهمزةُ لكثرة استعمالها، استغناءً بها عنها وإقامةً لها مُقامها، وقد جاءتْ على الأصل، نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ)، أي: قد أتى.

فلمَّا كان أصلها (قد)، وهي من لوازم الأفعال، ثمَّ تطفلت على الهمزة، فإنْ رأتْ فعلا في حيِّزها، تذكَّرت عُهودًا بالحِمى، وحنَّتْ إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم ترهُ في حيِّزها تسلَّتْ عنه ذاهلةً»[٢].

وهذا القول هو ما ذهب إليه المدينيُّ.

ثانيًا: ذهب الزمخشري[٣] إلى أنَّ (هَل) بمعنى (قَد) مطلقاً، وأنَّ الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في (المفصل) عن سيبويه، فقال: «وعند سيبويه أن (هَلْ) بمعنى (قَد)، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

أي: قد رأونا»[٤].

قال ابنُ هشام: «وبالغ الزمخشريُّ، فزعم أنها أبدًا بمعنى (قد).... ولو كان كما زعمَ لم تدخل إلا على الفعل كـ (قدْ)، ولم أَرَ في كتابِ سيبويه -رحمه الله- ما نقله،

(١) رجز لخطام المجاشعي، كما في الخزانة ٥٠٥/٤ (بولاق)، والشاهد فيه على أنَّ (هلْ) في الأصل بمعنى (قدْ)، فكون (قد) حرف استفهام إنما تكون بهمزة الاستفهام، ثمَّ حذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال إقامة لها مُقامها.

(٢) شرح الكافية ق٢، ج١٣٩١/٢، ١٣٩٢.

(٣) انظر: الكشاف ٢٧٤/٦، وراجع: المغني ٣٣٦/٤.

(٤) انظر: الحاشية السابقة، والمفصل ٣١٩، وشرحه لابن يعيش ١٠١/٥.

إنَّما قال في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصُّه: (وهل) هي للاستفهام)[١]، ولم يَزِدْ على ذلك»[٢].

وقال عن البيت: «والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أنَّ الرواية الصحيحة (أم هل)، و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد، والذي سهل ذلك: اختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين»[٣].

تحقيق رأي سيبويه:

صرَّح سيبويه بأنَّ (هلْ) تأتي بمعنى (قدْ) في موضعين من كتابه، قال: «وتقول: أمْ هل، فإنَّما هي بمنزلة (قدْ)، ولكنهم تركوا الألف استغناءً؛ إذ كان هذا الكلامُ لا يقعُ إلا في الاستفهام»[٤].

وقال في موضعٍ آخر: «وكذلك (هل) إنَّما تكون بمنزلة (قدْ)، ولكنَّهم تركوا الألف؛ إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام»[٥].

وقدْ خفي هذا على ابن هشامٍ، فقال في (المغني): «وقدْ مضى أنَّ سيبويه لم يقل ذلك»[٦]، وقال: «ولم أرَ في كتاب سيبويه -رحمه الله- ما نقله عنه»[٧]-يقصد الزمخشري في نصه السابق- الذي أثبت فيه أنَّ (هل) تأتي بمعنى (قد) عند سيبويه، وهكذا نقل السيوطي عن ابن هشامٍ[٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٢٠/٤.
(٢) المغني ٣٣٧/٤، ٣٣٨.
(٣) السابق ٣٤٣/٤، ٣٤٤، وراجع: الجنى الداني ٣٤٥، والهمع ٥٠٨/٢، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٢.
(٤) الكتاب ٩٩/١، ١٠٠.
(٥) السابق ٤٩٢/١ (بولاق).
(٦) المغني ٣٣٨/٤.
(٧) السابق ٣٣٧/٤.
(٨) انظر: الهمع ٥٠٨/٢.

وقد ذكر ابنُ يعيش - وهو إمامٌ جليل اطلع على كتاب سيبويه المنقول - وقال بعد كلام المفصل السابق: «هذا هو الظاهرُ من كلام سيبويه»[١].

وتعقَّبَ الدمامينيُّ ابنَ هشامٍ بقوله: «... ولا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه، وما نقله عن سيبويه مسطورٌ في كتابه، كما ذكره عنه...»[٢].

الثالث: ذهب ابن مالك إلى أنها تكون بمعنى (قَد) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وإن لم تدخل فتحتمل الأمرين، تكون بمعنى الاستفهام، وقد تكون بمعنى (قَد)[٣].

قال أبو حيان: «ولا دلالة له في ذلك على التعيين؛ لأنَّ ذلك لم يكثر كثرةً تُوجب القياس .... وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممَّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد»[٤].

الرابع: ذهب أبو حيان[٥]، وابن هشام[٦]: إلى أنها لا تأتي بمعنى (قَد)، وإنما هي باقية على بابها من الاستفهام.

قال أبو حيان: «لم يقمْ على ذلك دليلٌ، إنَّما هو شيءٌ قاله المفسِّرونَ في الآية -يقصد آية الإنسان السابقة- وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنَّما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين»[٧].

والراجح -فيما يظهر- أنَّ (هلْ) مُبقَّاةٌ على أصلها من الاستفهام؛ لأنَّه إذا أمكن إبقاءُ الشيءِ على أصله فهو أولى، وأنَّ الاستفهام في قوله تعالى: (هلْ أتى) للتقرير، وهو تقريرٌ لمن أنكرَ البعثَ، وهو منحى ابن جني، قال: «وقدْ يمكن عندي أن تكون مبقاةً في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال -والله

(١) شرح المفصل ١٠١/٥، وراجع: شرح أبيات المغني للبغدادي ٦٧/٦.
(٢) انظر: حاشية الشمني ١٠٣/٢، وراجع: دراسات لأسلوب القرآن ٤١٧/٣.
(٣) انظر: التسهيل ٦٦، وشرحه ١٠٩/٤، ١١٢.
(٤) انظر: الهمع ٥٠٨/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٣٨٥/٨، والارتشاف ٢٣٦٥/٥، والهمع ٥٠٨/٢.
(٦) انظر: المغني ٣٤٠/٤.
(٧) انظر: الهمع ٥٠٧/٢، وراجع: الارتشاف ٢٣٦٥/٥.

أعلم-: هل أتى على الإنسانِ هذا؟ فلا بدَّ من جوابه من: (نعَم) ملفوظًا بها، أو مقدَّرةً»(١).

وقال مكي في تقرير كونها على بابِها من الاستفهام: «والأحسنُ أَنْ تكونَ على بابِها للاستفهام الذي معناه التقريرُ، وإنما هو تقرير لمَنْ أنكر البعثَ، فلا بُدَّ أَنْ يقولَ: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسانَ فيه. فيقال له: مَنْ أَحْدَثَه بعد أن لم يكُنْ وكَوَّنه بعد عَدَمِه كيف يمتنع عليه بَعْثُه وإحياؤه بعد مَوْتِه؟ وهو معنى قولِه: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ﴾(٢)، أي: فهلاَّ تذَكَّرون فتعلَمون أنَّ مَنْ أَنْشأ شيئاً بعد أن لم يكُنْ قادرٌ على إعادتِه بعد مَوْتِه و عَدَمِه»(٣)، فقد جَعَلها لاستفهامِ التقريرِ لا للاستفهامِ المَحْضِ، وهذا هو الذي يجبُ أَنْ يكونَ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَرِدُ مِنَ الباري تعالى لاَّ على هذا النحوِ وما أشبهه(٤).

وأكَّد ابنُ عطيةَ ما سبق بقوله: «وبابُها المشهور الاستفهام المحض، والتقرير أحيانًا»(٥).



(١) الخصائص ٢/٤٦٢، وراجع: البيان ٢/٤٨٠، والصاحبي ٢٩٥، ومدرسة الكوفة ٣٢٣.
(٢) سورة الواقعة آية ٦٢.
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣٤.
(٤) انظر: الدر المصون ١٠/٥٨٩.
(٥) المحرر الوجيز ٨/٤٨٥.

المبحث الثاني

المسائل النَّحويّة في الحروف في غريب الحديث.

٤٦- مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)

الأصلُ في (إنَّ) أنَّها حرفُ توكيدٍ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ[١]، ولكنْ هل تأتي (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)؟ اختلف النحويون في ذلك على قولين[٢]، أشارَ إليهمَا المدينيُّ، فقال: «في حديث لقيطِ بن عامر: (ويقولُ ربُّك عزَّ وجلَّ: وإنَّه)[٣].

فيه قولان: أحدهما: أنّ يكون بمعنى (نعم)، والهاء للوقف، والآخر: أن تجعلَ الكلامَ مُختصرًا مُقتصرًا ممَّا بعده عليه، كأنه قال: وإنَّه كذلك، أو إنَّه على ما تقول، كما قال الشاعر:

بَكَرتْ عليَّ عَواذِلي ... يَلْحَيْنَني وأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عَلاكَ ... وقدْ كَبِرْتَ فقلْتُ إنَّهْ[٤]

ومنه حديث فَضالةَ بن شريك: (أنَّه أتى ابنَ الزُّبير وقال: إنَّ ناقتي قد نَقِبَ خفُّها فاحمْلني، فقال ابنُ الزبير: ارْقَعْها بجِلدٍ واخْصِفْها بهُلبٍ، وأنجِدْ بها يبْرُدُ خُفُّها، وسرْ بها

---

(١) انظر: المقتضب ٣٤٠/٢، ٣٣٠/٣، ١٠٨/٤، وشرح المفصل ١٠٢/١، ورصف المباني ١١٨، والجنى الداني ٣٩٣، والمغني ٢٢٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤، واللمع ٩٥، وشرح الجمل ٢٣٢/٢، وشرح التسهيل ٣٢/٢، والتذييل والتكميل ١٢٨/٥، والجنى الداني ٣٩٨، والمغني ٢٣٥/١.

(٣) من حديث طويل للقيط بن عامر، وفيه: (قال: يا رسولَ الله فما يفعلُ ربُّنا إذا لقيناه، قال: تُعْرَضُون عليه بادياً له صَفَحاتكم لا تخفى منكم عليه خافية، فيأخذ ربكم بيده غُرْفةً من الماء فينضح عليكم، فأمّا المسلم فيَدَع وجْهه مثل الرَّيْطَة البَيْضاء، وأمَّا الكافر فتخْطِمُه بمثل الحُمَم الأسْود؛ ألا ثم ينصرف من بينكم ويفترق على أثره الصالحون، ألا فتسلكون جسْراً في النار يَطأ أحدُكم الجَمْرة، ثم يقول: حسِّ، يقول ربُّك: وإنَّه؛ ألا فَتَطَّلِعُون على حَوْض الرسول لا يَظْمأ والله ناهله فلعَمْرُ إلهك ما يبسُط أحَدٌ منكم يدَه إلا وقَع عليها قَدَحٌ مُطَهَّرة من الطَّوْفِ والأذى، قال يا رسولَ الله فعلى ما نطّلع من الجَنَّة قال على أنهار من عَسَل مُصَفّى وأنهار من كأسٍ ما بها صداع ولا نَدامة ثم بايعه على أنْ يحلّ حيث شاء ولا يَجُرّ عليه إلاّ نَفْسه). (انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٢/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٠/١، وما بعدها).

(٤) البيتان من مجزوء الكامل، وهما في اللسان (أنن) لابن قيس الرقيات، وانظر: الديوان ٦٦، والكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤، والبيان والتبيين ٢٧٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٥٨، وخزانة الأدب ٤٨٥/٤ (بولاق)، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٢/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٧/١.

البردَينِ، فقال فَضالة: إنَّما أتيتك مُسْتَحْمِلًا لا مُسْتوصِفًا، لا حَمَلَ اللهُ ناقةً حملَتني إليكَ، فقالَ ابنُ الزبيرِ: إنَّ وراكِبها)[١]، أي: نَعَمْ مع راكبها، وهذا على القولِ الأولِ»[٢].

ذكر المدينيُّ قولان في ورودِ (إنَّ) بمعنى (نعم)، وبيانهما على النحو الآتي:

القول الأول: يرى أصحابه أنَّها تأتي بمعنى (نَعَمْ)، فحينئذٍ لا عملَ لها، ويزول اختصاصها بالجملة الاسمية، ففي نحو: أقام زيدٌ؟ يُقال: إنَّه، أي: نعمْ قد قام، فهي بذلك حرفُ جوابٍ لا يَستلزمُ اسمًا ولا خبرًا، والهاء تلحقها في الوقفِ، محافظة على الحركةِ، وهو قول سيبويه، والأخفش الصغير[٣]، وابن جني[٤]، وابن مالك[٥]، والمالقي[٦]، والمرادي[٧]، ويُنسبُ إلى الجمهور[٨]، وهو الظاهرُ من كلام المديني.

قال سيبويه: «وأمَّا قول العربِ في الجواب: إنَّه، فهو بمنزلة (أجلْ)، وإذا وصلتَ قلت: إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة (أجلْ)»[٩].

وذكر ابنُ مالكٍ أنَّ الشواهدَ على ذلك كثيرة قاطعة[١٠]، ومنها:

ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر:

لَيْتَ شِــعْرِي هَلْ لِلمُحبِّ شِفاءٌ مِنْ جَوى حُبِّهِنَّ؟ إنَّ اللِّقاءُ[١١]

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث ٧٨/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٧/١، والحجة لابن خالويه ٣٢٤، والبيان ١٤٥/٢ ورصف المباني ١٢٤، والجنى الداني ٣٩٨، والمغني ٢٣٧/١، واللسان (أنن)، وفي بعض الروايات: (لعنَ اللهُ ناقتي ...).
(٢) المجموع المغيث ق١، ج١/ ٩٩، ١٠٠.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والجنى الداني ٣٩٨.
(٤) انظر: اللمع ٩٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٢/٢.
(٦) انظر: رصف المباني ١٢٤.
(٧) الجنى الداني ٣٩٩.
(٨) انظر: معاني الزجاج ٣٦١/٣، الأصول ٢٥٩/١، ومعاني الحروف ١١٠، والأزهية ٢٦٦، ومشكل مكي ٤٦٧/٢، والبيان ١١٨/٢، وجواهر الأدب ٣٤٨، والمغني ٢٣٥/١، والهمع ٤٥٠/١.
(٩) الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤.
(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣٢/٢.
(١١) البيت من الخفيف، وانظره في: شرح التسهيل ٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٢٩/٥، والفوائد الضيائية للجامي ٣٦٩/٢.

وقول حسان بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

يَقُولونَ أَعْمى، قُلْتُ: إنَّ ورُبَّمَا أَكُون وإِنِّي مِنْ فتًى لَبَصِيرُ[١]

وقول بعض الطائيين:[٢]

قَالُوا: أَخِفْتَ، فَقُلْتُ: إنَّ وخِيفَتي مَا إنْ تزال منوطةً بِرَجاء[٢]

وقول الآخر:[٣]

قالُوا: غَدرتَ، فقُلْتُ: إنَّ ورُبَّمَا نالَ المُنَى وشفى الخليلَ الغادرُ[٣]

فهذه الشواهد واضح من سياقها أنَّ المراد بـ (إنَّ) فيها هو (نَعَمْ).

ومنها قولُ ابنِ الزبير - الذي ذكره المدينيُّ - رادًّا على الأعرابي: (لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكبها).

وهذا الشاهدُ يُعدُّ دليلًا قويًّا، فقد ذكروا أنَّ (إنَّ) هنا يستبعدُ أنْ تكون المؤكدة لسببين:

١- أنَّها لو كانت المؤكدة لكان ذلك من عطفِ جملةِ الدعاء على جملةِ الخبر، وهذا ممتنعٌ.

٢- أنَّه لم يُوجد حذف اسم (إنَّ) وخبرها في غير هذا الكلام[٤].

وهذا القولُ أحدُ الأوجهِ النحوية التي قيل بها في تخريج قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٥]، وقراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٦]، بتشديد النون، فقد

(١) البيت من الطويل، وليس في ديوان حسان، وانظره في: البيان والتبيين ٢/٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/٣٣، والتذييل والتكميل ٥/١٢٩.

(٢) البيت من الكامل، وانظره في: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، وشرح التسهيل ٢/٣٣، والخزانة ٤/٤٨٦.

(٣) البيت في: أمالي الشجري ٢/٤٢، وشرح المفصل ٣/١٣٠، وتذكرة النحاة ٧٣٢، وجواهر الأدب ٤٣٠.

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٩٩، والمغني ١/٢٣٧.

(٥) سورة المائدة من الآية ٦٩.

(٦) سورة طه من الآية ٦٣، وهي قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣، والبحر المحيط ٧/٣٤٩.

ذُكِرَ أنَّ (إنَّ) هاهنا بمعنى (نَعَمْ)، وما بعدها مرفوعٌ على الابتداءِ[١]، وقدْ عرض الزجاج ذلك على شيخه المبرد فاستحسنه، وأُعجِبَ به[٢].

القول الثاني: إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، وهو قولُ أبي عبيد[٣]، وابنِ عصفور[٤]، ورجَّحه أبو حيان[٥].

قال ابن عصفور: «وفي ذلك خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (نعم)، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى، وهذا أولى عندي؛ لأنَّه قد تقرر أنها تنصب الاسمَ وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم)»[٦].

وكلام ابن عصفور هنا يرد على مَنْ زعمَ أنه من أنصار القول الأول، فقد نسب إليه السيوطي ذلك[٧].

وقد استدلَّ المدينيُّ لهذا القول بقول عبد الله بن قيس الرقيات السابق:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عَلاكَ وقدْ كَبِرْتَ فقلْتُ إنَّهْ

على أنَّ (إنَّ) هي المؤكدة، وخبرها محذوف للدلالة عليه، والهاء في موضع نصبِ الاسم، والتقدير: إنَّ الأمر كذلك، أي: كما قلتن[٨].

---

(١) انظر: إعراب النحاس ٣/٤٤، والقرطبي ١١/١٤٥، والبحر المحيط ٧/٣٥٠، والمغني ١/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٥.
(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٦، ويراجع: المغني ١/٢٣٨، وشرح شذور الذهب ٧٤ - ٨٠.
(٣) انظر: غريب الحديث له ٢/٢٧١، وقد نسب هذا القول لأبي عبيدة، كما في: (شرح المفصل ٣/١٣٠، والجنى الداني ٣٩٨، والهمع ١/٤٥٠)، وما في (مجاز القرآن ٢/٢٢) معارض لما نسب إليه؛ فقد قال عند قوله تعالى: (إنَّ هذان لساحران): «مخرجه (إنَّه)، أي: نعم»، وقد أكَّد نسبة هذا القول إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، الجزوليُّ في (شرح المقدمة الجزولية ٣/١١٦٣)، وأبو حيا في (الارتشاف ٢/١٤٨).
(٤) انظر: شرح الجمل ١/٤٥٢.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٣٠، ١٣١.
(٦) شرح الجمل ١/٤٥٢.
(٧) انظر: الهمع ١/٤٥٠.
(٨) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/١١٦٢، وشرح التسهيل ٢/٣٣، والجنى الداني ٣٩٩.

هذا، وقد رأى أصحاب هذا القول أنَّ (إنَّ) الواردة في الشواهد السابقة هي المؤكدة، ولم يُسلِّموا بأنها جاءت لمعنى الإيجاب، وذكروا أنَّ ما ذُكر من الشواهد لا يخلو من إحدى ثلاث:

الأولى: أن يكون خبر (إنَّ) محذوفًا؛ لفهم المعنى، كما في بيت ابن قيس الرقيات السابق، وقد أشار إليه المدينيُّ بقوله: (والآخر: أن تجعلَ الكلامَ مُختصرًا مُقتصرًا ممَّا بعده عليه، كأنه قال: وإنَّه كذلك، أو إنَّه على ما تقول).

الثانية: أنْ يكون اسم (إنَّ) محذوفًا؛ لأنَّه ظاهرٌ من السياق، كما في:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلمُحبِّ شِفاءٌ   مِنْ جَوى حُبِّهِنَّ؟ إنَّ اللِّقاءُ

فالتقدير: إنَّ الشِّفاءَ اللِّقاءُ.

الثالثة: أن يكون اسم (إنَّ) وخبرها محذوفين للدلالة عليهما، كما في:

يَقُولونَ أَعْمى، قُلتُ: إنَّ ورُبَّمَا   أَكُون وإِنِّي مِنْ فتًى لَبَصِيرُ

والتقدير: إنَّ عماى واقع.

وكذلك في قول ابن الزبير: (إنَّ ورراكبها)، أي: إنَّها ملعونة وراكبها[1].

وقيل: إنَّها في قول ابن الزبي من حذف المعطوف عليه، وإبقاء المعطوف، وحذف خبر (إنَّ)، للدلالة عليه، والتقدير: إنَّها وراكبها ملعونان[2]. ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف، كما ذكر السمين الحلبي[3].

ولم يرتضِ ابنُ مالك هذه التخريجات قائلًا: «وأنكر بعضُ العلماء كونَ (إنَّ) بمعنى (نعم)، وزعم أنَّ (إنَّ) في قوله: (يعني: بيت عبد الله بن قيس الرقيات)، مؤكِّدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا، كأنَّه قال: إنَّ الذي ذكرتن واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم، والذي زعم هذا القائل ممكن

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٣٠، ١٣١.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/٥٦، ٦٦.

(٣) انظر: السابق ٨/٦٦.

في البيت المذكور، فلو لم يُوجد شاهدٌ غيره لرجّحَ قوله، ولكنَّ الشواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نعمْ) مُؤيِّدُها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها»(١)، ثمَّ مضى يُعدِّدُ تلك الشواهد.

ويترجَّح لديَّ أنَّ مجيءَ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) صائغٌ في اللغة، فقد أثبتَ سيبويهِ هذا المعنى عن العرب، كما حكاه الكسائي عن عاصم عن العرب أيضًا(٢)، وقدْ وردت شواهد كثيرة تُثبت هذا، وأغلب النحاةِ والمفسرين يثبتون ذلك، فهناك من الحروفِ ما تأتي بمعانٍ متعددة، وكذلك الأفعال، والتأويل للشواهد الواردة فيها تكلف، وهذا ما رجَّحه المدينيُّ.

قال الزجاجُ: «والذي عندي –والله أعلم– وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد، وعلي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكرا أنَّه أجودُ ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نَعَمْ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾»(٣).



٤٧- حذف لامِ الطلب وإبقاءُ عملها

لامُ الطلبِ: هي الموضوعة أصالة لطلب الفعل، وتكون للأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾(٤)، وللدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٥)، وللالتماسِ كقولك لمساويك: (لتفعلْ يا فلان)، إذا لم تُردْ الاستعلاءَ عليه؛ ولذا كان تسميتها بلام الطلب أجود من تسميتها بلام الأمر، لتشملَ طلب الفعل أمرًا ودعاءً والتماسًا(٦).

وقد اختلف النحاةُ في حذفها وإبقاء عملها(٧)، أشار إلى ذلك المدينيُّ فقال: «في حديث

(١) شرح التسهيل ٢/٣٣.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٤، وتفسير القرطبي ١١/١٤٥.
(٣) معاني القرآن ٣/٢٩٦.
(٤) سورة الطلاق من الآية ٧.
(٥) سورة الزخرف من الآية ٧٧.
(٦) انظر: الجنى الداني ١١٠، والمغني ٣/٢١٧، وشرح الأشموني ٤/٤.
(٧) انظر المسألة في: المقتضب ١/١٣٢، والأصول ٢/١٧٥، واللامات ٩٤، والإنصاف ٥٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٠، والجنى الداني ١١٢، والمغني ٣/٢٢٧، والأشموني ٤/٤، والهمع ٢/٤٤٤.

ابن عمرَ الذي رواه أحمدُ في أوَّلِ مسنده، قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّه دخل عليه ابنه فقال: إنِّي لا إيمنُ أن يكونَ بين الناسِ قتالٌ»[١].

هو من قولهم: أَمِنَ يأمنُ، أي: لا آمنُ، وإنَّما هو على لغة بني أسد، يكسرون أوائل الأفعال المستقبلة، إذا كانت على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، يقولون: أنا إِعْمل، ونحن نِعْمل، وأنت تِعْمل، بكسر الهمزة والنون والتاء، إلَّا إذا كان أول الفعل تاءً، وقال شاعرهم:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُها

تِيذَنْ فَإِنِّي حَموُها وجَارُها[٢].

أي: لِتَأْذَنْ، حَذَفَ لامَ الأمرِ لضرورةِ الوزنِ، وترك الكلمةَ مجزومةً، كما كانت قبل حذفِ اللامِ، وبنو تميمٍ يكسرون أيضًا حروفَ المضارعة من الأفعال كلها، على أي وزنٍ كانت....»[٣].

اختلف النحويون في جوازِ حذف اللامِ الطلبية مع بقاءِ عملها، ويمكن أنْ نُميِّزَ بينهم اتجاهات أربعة:

الأول: يَمنعُ حذفها مع بقاء عملها مطلقًا نثرًا وشعرًا، وهو قولُ المبرد، قال: «والنحويُّونَ يجيزون إضمارَ هذه اللامِ للشاعر إذا اضطرَ، ويستشهدون على ذلك....، فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عواملَ الأفعالِ لا تُضمَرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الخفضِ في الأسماء...» [٤].

الثاني: يُجيزُ حذفها مع بقاء عملها بشرط كونه بعد قَوْل أمرٍ، أي: (قلْ)، وجعل

(١) انظر: مسند الإمام أحمد ٤/٢، ط/ بيروت.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، وانظره في: شرح الكافية الشافية ١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، والمغني ٢٣١/٣، وشرح الأشموني ٤/٤، والهمع ٤٤٥/٢، والدرر ٧١/٢، واللسان (أذن).

(٣) المجموع المغيث ق١، ج١١٦/١.

(٤) المقتضب ١٣٢/١، وانظر: الأصول ١٧٥/٢، والجنى الداني ١١٣، والمغني ٢٢٨/٣.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(١)، أي: لِيقِيمُوا، وهو قول الكسائي(٢)، وهو وجهٌ عند الزجاج(٣)، والزمخشري، وذكر أنَّ حذفَ اللامِ جاز؛ لأنَّ الأمر الذي هو (قُلْ) عوض منه(٤).

الثالث: يُجيزُ حذفها مع بقاءِ عملها في الشعر وحدَه، أي: في ضرورة الشعر فقط، مستدلينَ بقول الشاعر:

مُحَمَّـدُ، تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَـيءٍ تَبَالا(٥)

أي: لِتَفْدِ، وقول الآخر:

فَلَا تَسْـتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ(٦)

أي: لِيَكُنْ، وهو قول الجمهور(٧)، وعليه المدينيُّ، وقد استدلَّ له بقول منظور بن مرثد.

الرابع: يُجيزُ حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها بعد قولٍ مطلقًا، أي: سواء كان أمرًا أو غيره، نحو: قلت لمحمدٍ يكرمْ خالدًا، أي: ليكرمْ، ولا يجوز في غيره إلَّا ضرورة، وهو اختيار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، واستدل على ذلك بقول منظور ابن مرثد، السابق. قال: «وليس بضرورةٍ لتمكنه من أنْ يقولَ: إيذَنْ»(٨).

---

(١) سورة إبراهيم من الآية ٣١.

(٢) انظر رأيه في: الجنى الداني ١١٣، والمغني ٣/٢٣٠، والخزانة ٣/٦٢٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٦٢.

(٤) انظر: الكشاف ٢/١٨٠، وقد ذهب الأخفش والمازني إلى أنَّ (يقيموا) مجزومٌ على جواب الأمر، وذهب المبرد إلى أنَّ التقدير: قل: لهم أقيموا يقيموا، فـ (يقيموا) المصرَّح به جواب (أقيموا) المحذوف، وتعقبه أبو حيان، وذهب سيبويه إلى أنَّ التقدير: إنْ تقلْ لهم أقيموا يقيموا. انظر هذه الآراء في: المحرر الوجيز ٥/٢٥٠، والبحر المحيط ٥/٤٢٦.

(٥) البيت يُنسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى، وهو من الوافر، وهو من شواهد: الكتاب ١/٤٠٨، والمقتضب ٢/١٣٢، والأصول ٢/١٧٥، والإنصاف ٥٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٥، والجنى الداني ١١٣، والمغني ٣/٢٢٧، والمساعد ٣/١٢٢، وشرح شذور الذهب ٢١١، والهمع ٢/٤٤٤، والأشموني ٤/٥.

(٦) قائله غير معروف، وهو من الطويل، وانظره في: معاني الفراء ١/١٥٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، والمغني ٣/٢٢٧، والمساعد ٣/١٢٣، والأشموني ٤/٥.

(٧) انظر: الجنى الداني ١١٢، والمغني ٣/٢٢٧.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٥٧٠، وراجع: الجنى الداني ١١٤، والمغني ٣/٢٣٢.

أي: أنَّ ابنَ مالكٍ يرى أنَّ الأصلَ: لِتأذنْ، فحذف الشاعر لام الطلب، وأبقى الفعل مجزومًا، وليس الحذف هنا ضرورة شعريةً؛ لأنَّ الضرورةَ الشعريةَ عند ابن مالكٍ: ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ، وهنا ليس الشاعر مضطرًا إلى الحذفِ؛ لأنَّ له مندوحةً عنه لتمكنه من أنْ يقولَ: إيذَنْ بفعل الأمر[١] دون إخلالٍ بالمعنى أو الوزن، وما دام الأمر كذلك فحذفُ اللامِ هنا وإبقاء عملها إنَّما هو من قبيل الحذف في الاختيار.

فإنْ قيل: لِمَ لا يكونُ هذا من تسكين المتحرك؟ أي: أنَّ الفعل كان مرفوعًا (تِيذَنُ[٢])؛ لتجرده من الناصبِ والجازمِ، فاضطر الشاعر محافظة على الوزن أنْ يسكِّنه.

وقد أجاب ابنُ مالكٍ على هذا، فذكر أنَّ الراجز لو قصدَ الرفعَ، لتوصَّل إليه مستغنيًا عن الفاء، فكان يقول: تأذنُ إنِّي، أو تِيذنُ إنِّي على لغة من يكسر حرف المضارعة[٣]، كما ذكر المدينيُّ.

والجمهور يرى أنَّ هذا البيت من باب الضرورة لا من باب الاختيار، كما ذكر المدينيُّ سابقًا، وكما سبق بيانه في الاتجاه الثالث.

وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ مذهبَ ابنِ مالكٍ هنا مرجوحٌ؛ لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة، دون مراعاة لطبيعة الشعرِ، ودون نظرٍ إلى أنَّ الشعرَ لغةُ العواطفِ والوجدان، وربَّ كلمةٍ يراها الشاعرُ مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره، صادقة في التعبير عنها، مع ما في استعمالها من مخالفةٍ لسنن الكلام، وقواعد النحاة، ولا يرى ذلك في مرادفاتها ممَّا يساير سنن الكلامِ وقواعد النحاة[٤].

---

(١) المبدوء بهمزة وصلٍ، فإنْ قيل: إنَّ هذا تخلصٌ من ضرورة إلى ضرورة، وهي: إثبات همزة الوصل في الوصل، رُدَّ بأنَّ الشعر هنا بيتان من مشطور الرجز لا بيتٌ واحدٌ مقفى، (وافقت فيه العروض الضرب في الروي)، فإثبات همزة الوصل – إذن – في الابتداء لا في الوصل، بل ولا ضرورة أيضًا إذا سلمنا أنَّه بيتٌ واحدٌ مقفى؛ لأنَّ النصف الأول منه موقوف عليه، والنصف الثاني مبتدأ به، كما قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خلةً ... اتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ

(٢) أو (تِئذن)؛ لأنَّ قلب الهمزة الساكنة هنا ياءً ليس بواجب؛ لأنَّ المكسور قبلها ليس همزة أخرى، ولذا يروى البيت السابق بالهمزة الساكنة، أو الياء الساكنة بعد التاء المكسورة. انظر: حاشية الصبان ٤/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية، ويراجع: شرح الأشموني ٤/٤، والهمع ٢/٤٤٤.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢١٩، والضرائر للآلوسي ٦، وخزانة الأدب ١/٣٣.

والصحيح من بين هذه الاتجاهات هو الثالث، وهو ما قرَّره المدنيُّ قبلًا؛ لأنَّ الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، كما تقرَّر في الأصول. قال السيوطيُّ: «والصحيح: أنَّه يجوز في الشعر فقط، ولا يجوزُ في الاختيار سواء تقدّم أمرٌ بالقول، أو قولٌ غيرُ أمرٍ أم لم يتقدمه، والجزم في الآية ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾؛ لأنَّه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف»(١)، وقد سبق تفصيل ذلك.

***

(١) الهمع ٢/٤٤٤، وراجع: حاشية الصبان ٤/٤.

خاتمة البحث الأول

الحمدُ للهِ، يمنحُ الحولَ كلَّ يَدٍ تمتدُّ ضارعةً في صدقٍ ترجو حوْلَه، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدنا محمدٍ خَاتِمِ النبيينَ مَن لا نبيَ بعدَه، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّه بعدَ هذا التطوافِ حول «المحدِّثون والنحو» من خلال المدينيِّ، وكتابه الماتع «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»، تظهر لنا جملةٌ من النتائج من أهمها:

أولا: أنَّ للمدينيِّ - رحمه الله - وقفاتٍ جيادًا، تدلُّ على حسنِ نظرٍ وتمام فقهٍ بمعاني القرآن الكريم والحديث الشريف، وما يتطلبه ذلك من إعرابٍ، وتوجيهٍ نحويٍّ، وما في الكتاب من مادة نحوية غزيرة، ومناقشات للنحويين، وغيرهم تدلُّ على عقلية ذات ثقافة نحوية واعية، استوعبت كثيرًا من قضايا هذا العلم.

ثانيًا: أنَّ تنوّع المصادر النَّحوية التي استقى منها المدينيُّ مادته، جعلت المسائل النحوية في (المجموع المغيث) تتسمُ بالوضوح والسهولةِ، ومجانبة التعقيد والبعد عن الأوجه الإعرابية المتكلفةِ، مع حسن العرضِ للخلاف النحوي بما يُناسب الهدف من الكتاب، وهو توضيح معنى الغريب.

ثالثًا: أنَّ مكانةَ النَّحو في خدمة الحديث النبوي الشريف لا تُنكرُ؛ حيثُ كشفَ عن المعنى بأسلوبٍ واضحٍ سهلٍ، يتَّفق والمرادَ من سياق الكلام، وتلك هي مهمة النحو؛ إذْ هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وبه تتبيَّنُ أصول المقاصد بالدلالة، ولولاه لجهلَ أصلُ الإفادة[١].

رابعًا: أنَّ المدينيَّ تميَّزَ بشخصيةٍ مستقلةٍ؛ إذْ لم يتعصب لمذهبٍ بعينه، فأحيانًا يختار مذهبَ البصريين، وأحيانًا أخرى يختار مذهبَ الكوفيين، وقد بدا ذلك واضحًا في ثنايا البحث.

---

(١) انظر: المقدمة، لابن خلدون ٥٤٥.

خامسًا: أنَّ الحديثَ النبويَّ الشريف قد استوعب كلَّ ما وضعه النحاة من قواعد وأحكام، وأنَّ شواهدَ الحديثِ الشريف أمثلة واقعية أخذت من لغة منطوقةٍ يتداولها الناس.

سادسًا: أنَّ هذا البحثَ أجابَ عمَّا ظنه النحاة السابقون، أو قلة منهم على الأصح، عوامل تحول دون الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

سابعًا: أنَّ النحاةَ اعتمدوا على الحديث الشريف في إثبات بعض القواعد، ومن ذلك قولهم بإفادة (كأيِّنْ) معنى الاستفهام استنادًا إلى حديث أُبي: (كأيِّنْ تعدُّون سُورة الأحزاب)، وقد سبق بيانُ ذلك في البحث.

ثامنًا: أنَّ النحويينَ لم يُكثروا في كتبهم من الاستشهاد بالحديث، ولو أكثروا لحصلوا على وافرٍ من التراكيب التي يمكن أنْ يُعزِّزوا بها بعضَ ما وصفوه بأنَّه من الشاذِّ أو القليل الذي لا يُقاسُ عليه، كما في مسألة (كأيِّنْ) السابقة.

تاسعًا: أنَّ لسياق الحديث الشريف ومناسبته التي قيل فيها أثرًا مهمًّا في تحديد معنى التركيب واستعماله النحوي.

عاشرًا: أنَّ المدينيَّ أفادَ من روايات الحديث في توجيه المشكل والغريب منه، فحكم على بعض الظواهر في الحديث الشريف استنادًا إلى لفظه في رواية أخرى بناءً على قاعدة: (الأحاديث يُفسِّرُ بعضها بعضًا)(١)، وهو ما أخذت به في الترجيح ما وجدت إلى ذلك سبيلا.

حادي عشر: أنَّ البحث قامَ بتحقيق بعض أقوال العلماء، وتصويب بعض النقول، وقد وضَّح ذلك في حين وروده، كما صحح البحث بعض ما سها فيه محقق (المجموع المغيث).

وبعد:

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأل الله جلَّ وعلا أنْ يكون هذا البحثُ قد

---

(١) انظر: عمدة القاري ٢٩٣/١٢.

أسهم في إبرازِ الجانب النحوي عند المحدِّثين من خلال أحد أئمتهم أبي موسى المدينيِّ - رحمه الله -.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أيمن الجندى

مصادر البحث الأول ومراجعه[1]

- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي-تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل-عالم الكتب-بيروت-ط ١-١٤٠٧ هـ= ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ط/ دار مصر للطباعة، بدون تاريخ.
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعًا ودراسة، د/ محمد بن عبد الله بن حمد السيف، ط/ دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٣١٩هـ - ٢٠٠٨م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون ناشر وبدون تاريخ.
- الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم عرض وتحليل، د. محمد علي سلطاني، ط/ دار العصماء - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الإذن في توجيه: لا ها الله إذن، للسيوطي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن صالح السلوم، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد الخامس عشر، شعبان ١٤١٦هـ.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي-تحقيق/ عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د/ قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد - بغداد - ط ١٩٨٨م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين الدماميني

(١) مرتبة هجائيا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إنْ وُجدتْ.

وسراج الدين البُلْقَيْنِي-تحقيق د/رياض بن حسن الخوام-عالم الكتب بيروت-ط ١-١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- الاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ/ محمد الخضر حسين-مجلة مجمع اللغة بالقاهرة-العدد الثالث-١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي- تحقيق/ محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بلا تاريخ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي-تحقيق/ غريد الشيخ-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الاشتقاق لابن دريد – ت/ عبد السلام هارون – ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة.
- إصلاح المنطق، لابن السكّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، بلا تاريخ.
- الأصول في النحو لابن السراج-تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي-ط/ مؤسسة الرسالة-بيروت-الثالثة-١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- أصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم-دار غريب بالقاهرة-ط ١-٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، بدون تاريخ.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء للدكتور/ محمد عيد-عالم الكتب بالقاهرة-ط ٤-١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- أصول النحو عند ابن مالك-تأليف/ خالد سعد محمد شعبان-مكتبة الآداب بالقاهرة-ط ١-١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه-ط/ دار المنار-بدون.
- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان - بيروت - ١٩٨٩م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين-مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٩٩٢م).
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي-دار العلم للملايين-بيروت-الثانية.
- الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، د. عبد العظيم فتحي خليل، مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الإغفال- وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج- لأبي عليٍّ الفارسي، تحقيق/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي - ت د/ أحمد سليم الحمصي، د/ محمد أحمد قاسم - ط/ جروس برس - الأولى - ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الحاجب-تحقيق د/هادي حسن حمودي-عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، (١٩٨٥م).
- أمالي ابن الشجري-تحقيق د/ محمود الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٩٩٢م).
- أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد)-تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي بالقاهرة-(١٩٩٨م).
- إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري، تصحيح/ إبراهيم عطوة عوض، ط/ دار الحديث، بدون تاريخ.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد النحوي، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري- تحقيق د/ جودة مبروك-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-٢٠٠٢م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)-ط مصطفى البابي الحلبي-الثانية- ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-بدون.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود-دار العلوم للطباعة والنشر-الثانية-١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب-تحقيق د/ موسى بناي العليلي-وزارة الأوقاف العراقية.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي-تحقيق د/ مازن المبارك-دار النفائس- بيروت-السادسة-١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرِينَ-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

- بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، جمع يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي - الدمام - ط/ الأولى ١٤١٤هـ.

- البداية والنهاية، لابن كثير، ط/ مكتبة المعارف - بيروت.

- البديع في علم العربية لابن الأثير -ج١ ت د / فتحي أحمد علم الدين - ج٢ ت د / صالح حسين العايد - ط/ جامعة أم القرى - الأولى - ١٤٢١هـ.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعرفة-بيروت.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى-١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي - ت/ محمد علي النجار - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - الثالثة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي - ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - ١٩٨٣م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي-تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم-عيسى الحلبي-الأولى-١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.

- البهجة المرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك) - ط/ دار السلام - القاهرة - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري-تحقيق/ طه عبد الحميد-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- البيان والتبيين للجاحظ - ت/ عبد السلام هارون - ط/ المجمع العلمي العربي - بيروت - الثانية.

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - ت/ السيد أحمد صقر - ط/ المكتبة العلمية.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى - ط/ المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية - القاهرة - الأولى - ١٣٠٦هـ.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي - ت د/ بشار عواد - ط/ عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط/ شركة الفجر العربي - بيروت.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.

- التبصرة والتذكرة للصيمري - ت د/ فتحي أحمد مصطفى علم الدين - مطبوعات/ جامعة أم القرى - ط/ دار الفكر - دمشق - الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري - ط/ التوفيقية - القاهرة - الأولى - ١٩٧٩م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤١٥ه - ١٩٩٤م.

- التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب)، للخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي - ت/ عبد الرحمن بن يحيى - ط/ مكتبة الحرم المكي - مكة المكرمة - ١٣٧٤هـ.

- تذكرة النحاة، لأبي حيانَ الأندلسيِّ، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ.

- التذييل والتكميل، لأبي حيانَ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق د/ محمد كامل بركات-دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-الجمهورية العربية المتحدة-وزارة الثقافة-١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي-تحقيق/ محمد سالم هاشم-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري-تحقيق/ محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية-بيروت-الثانية (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، وطبعة عيسى الحلبي-القاهرة، ونسخة دار إحياء الكتب العربية، ط/ عيسى الحلبي، وبهامشه حاشية الشيخ يس.

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - ت د/ عوض بن حمد القوزي - ط/ الأمانة - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - ت د/ محمد عبد الرحمن المفدى - بيروت - الأولى - ١٩٨٣م.
- التعليل في القرآن الكريم دراسةً وتفسيرًا، د/ محمد سالم محمد، أولاد عثمان للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- التفسير البسيط للواحدي، تحقيق د/ محمد بن صالح الفوزان وآخرين-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض-ضمن سلسلة الرسائل الجامعية-رقم (١٠١)-الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل-تحقيق/ محمد عبدالله النمر وآخرين-دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٠٩هـ).
- تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور-الدار التونسية للنشر-تونس.
- تفسير الثعلبي، المسمى (الكشف والبيان)، لأبي إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط/ الأولى ١٤٢٢هـ.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-(١٤٠١هـ ١٩٨١م).
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق/ سامي بن محمد السلامة-دار طيبة للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-(١٤١٨هـ ١٩٩٩م).
- تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. صالحة بنت راشد آل غنيم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (١٤٣٠هـ).
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم-تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي-مؤسسة الرسالة-الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م).

- التكملة لأبي علي الفارسي – ت د / حسن شاذلي فرهود – ط/شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض – الأولى – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني–حققه/ أحمد ناجي القيسي وزميلاه–مطبعة العاني ببغداد–ط ١–١٣٨١هـ ١٩٦١م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

- التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- تهذيب اللغة–لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)–تحقيق أ/ عبد السلام هارون وآخرين–الدار المصرية للتأليف والترجمة–١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

- التوجيه البلاغي لايات العقيدة بين الطبري والزمخشري في تفسيريهما، سليمان بن عبد العزيز الربعي، رسالة ماجستير في قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالرياض ١٤٢٣هـ.

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني – عني بتصحيحه أوتو برتزل ـ ط/ إستانبول – مطبعة الدولة – ١٩٣٠م – لجمعية المستشرقين الألمانية.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري–تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي–دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان–الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ–٢٠٠١م).

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي – ت د/ فخر الدين قباوة – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – الخامسة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي – ت د/ علي توفيق الحمد – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – الخامسة – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

- جمهرة الأمثال للعسكري – ت / أحمد عبد السلام – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/١، ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي–تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل–دار الكتب العلمية–بيروت–الأولى (١٤١٣هـ–١٩٩٢م).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، ت/ د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب–دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي–القاهرة.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – بدون.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب–تحقيق/ عبد السلام محمد أمين–دار الكتب العلمية–بيروت–الأولى–١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي–دار صادر–بيروت.
- حاشية شيخ زاده على البيضاوي–تحقيق/ محمد عبد القادر شاهين–دار الكتب العلمية–بيروت–الأولى–(١٤١٩هـ–١٩٩٩م).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك–المكتبة الجديدة–محمد علي صبيح–القاهرة.
- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح– ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – بدون.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي–تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/

عبد الفتاح إسماعيل شلبي-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ودار الكتب والوثائق القومية-القاهرة-١٤٢١هـ-١٩٨٣م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت-تحقيق/ أحمد فريد المزيدي-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ونسخة أخرى بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم-دار الشروق-الرابعة-١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني-مؤسسة الرسالة-بيروت-الرابعة-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- حروف المعاني والصفات، للزجاجي، ت د. حسن فرهود، ط/ دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي - ت د/ مصطفى إمام - ط/ الدار المصرية للطباعة والنشر - توزيع مكتبة المتنبي - القاهرة - الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي-تحقيق/ عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي-القاهرة-الثانية-١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

- الخصائص لابن جني-تحقيق/ محمد علي النجار-الهيئة المصرية العامة للكتاب-الثالثة-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - ط / دار الحديث، مطبعة السعادة - القاهرة - الأولى - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - ط/ كردستان العلمية - القاهرة - الأولى - ١٣٢٨هـ.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - ت د/ أحمد محمد الخراط - ط/ دار القلم - دمشق - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ دار نهضة مصر.

- الدر المنثور للسيوطي–تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي–مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة–الأولى (١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م).

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي–تحقيق/ أحمد محمد الخراط–مجمع اللغة العربية بدمشق.

- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . د/ مازن المبارك – ط/ دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت – الثالثة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي–دار إحياء التراث العربي–بيروت–لبنان.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد–تحقيق د/ شوقي ضيف–دار المعارف–القاهرة–الثالثة.

- سر صناعة الإعراب لابن جني–تحقيق د/ حسن هنداوي–دار القلم–دمشق وبيروت–الثانية–١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

- السنن الكبرى للبيهقي – وبذيله الجوهر النقي للمارديني – ط/ دار المعرفة – بيروت.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، جامعة الكويت – الكويت – ١٩٧٤م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – ط/ المكتب التجاري – بيروت.

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس – ت د/ زهير غازي زاهد – ط/ النجف – ١٩٧٤م.

- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد بن السيرافي – ت د/ محمد الريح هاشم – ط/ دار الجيل – بيروت – الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي – ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق – ط/ دار المأمون للتراث – دمشق – ١٩٧٨م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان – ط/ المكتبة الجديدة – محمد علي صبيح – القاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي – ت د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – ط/ المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – ت د/ عبد الحميد السيد محمد – ط/ دار الجيل – بيروت.

- شرح ألفية ابن معط لابن القواس – ت د/ علي الشوملي – ط/ الرياض – الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل لابن مالك – ت د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون – ط/ دار هجر – القاهرة – الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف – ت د / سلوى محمد عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الأولى – ١٤١٨هـ.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي – ت د/ صاحب أبو جناح.

- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: د. صالح العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١١ه – ١٩٩٠م.

- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د. حسن

بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط/ الأولى، ١٤١٤ه - ١٩٩٣م.

- شرح السنة، للإمام البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق ـ بيروت ـ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، تحقيق. الفاخورى. دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- شرح شواهد الإيضاح لابن بري - ت د / عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع ا؟لأميرية - ١٤٠٥هـ.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق. أ/ عبد السلام هارون. ط، دار المعارف. الطبعة الرابعة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- شرح الكافية الشافية، لابن مالكٍ، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: د. متولي الدميري، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم (١٧٩٥).

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري - ت د/ صلاح راوي - ط/ دار مرجان للطباعة - القاهرة - الثانية - بدون.

- شرح اللمع، للأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- شرح المفصَّل، لابن يعيش، ت: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين - ت د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ - ت/ خالد عبد الكريم - ط/ الكويت - الأولى - ١٩٧٦م.

- شرح المقرب المسمَّى التعليقة، لبهاء الدين بن النَّحاس، تحقيق: د. خيري عبدالراضي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط/ أولى، ١٤٢٦ه - ٢٠٠٥م.

- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للنسلسيلى. تحقيق. د/ الشريف عبد الله الحسينى البركاتى. ط، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق. محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس - ت د/ عمر فاروق الطباع - ط/ مكتبة المعارف - بيروت - الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- صحيح البخاري - ت د/ مصطفى ديب - ط/ دار ابن كثير - بيروت - الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي - ت د/ محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٩هـ.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم أحمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي، د/ عبد الفتاح الحلو - هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م.

- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، شرح/ الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- ابن الطراوة النحوي، د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- العبر في خبر من غبر للذهبي - ت د/ صلاح الدين المنجد - ط/ الكويت - ١٩٦٠م.

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- عمدة القاري، لبدر الدين العيني، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرقن الطبعة الأولى ١٩٩٨٣م.

-العين للخليل بن أحمد – ت د/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي – ط/ وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية.

– غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري – عني بنشره المستشرق برجشتراسر – القاهرة– ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

– غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي ١٣٩٦هـ.

– غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

– الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي يحيى البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثنية.

– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

– فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، بلا تاريخ.

– الفسر، لابن جني، تحقيق: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

– فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق: د. إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

– الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط/ عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر –.

- الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- في أصول النحو، للأستاذ/ سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- فيض القدير للمناوي - شرح الجامع الصغير للسيوطي - ط/ دار الحديث - القاهرة.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبد الله الفاسي - ت د/ محمود يوسف فجال - ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي - الثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- قضايا اللغة في كتب التفسير، المنهج، التأويل، الإعجاز، د. الهادي الجطلاوي، كلية الآداب، تونس، ط/ الأولى ١٩٩٨م.
- القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، ط/ دار الفكر العربي، ١٩٩٥م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع - ت د/ فيصل الحفيان - ط/ مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد - عارضه بأصوله وعلق عليه/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر - ١٩٥٦م.
- الكتاب لسيبويه - ط/ بولاق - ١٣١٦هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي – ت د/ محمود محمد الطناحي – ط/ المدني – نشر مكتبة الخانجي – القاهرة – الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري–تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين–مكتبة العبيكان بالرياض–الطبعة الأولى (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة – ط/ دار الفكر – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب–تحقيق/ محيي الدين رمضان–مؤسسة الرسالة–بيروت.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات–لجامع العلوم–تحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي–دار عمار–الأردن–الأولى–١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- ابن كيسان النحوي، لمحمد بن حمود الدعجاني، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبدالعزيز، بجدة، ١٣٩٨ه – ١٩٧٨م.

- اللامات لأبي القاسم الزجاجي – ت د/ مازن المبارك – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – ط/ دار صادر – بيروت – الثانية – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولى، ط/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان - ط/ دار الفكر - بيروت - الأولى-١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي - ت/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- لسان العرب لابن منظور - ت/ عبد الله الكبير وآخريْن - ط/ دار المعارف.

- اللمع في العربية لابن جني - ت د/ فائز فارس - ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن - الثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه - ت/ أحمد عبد الغفور عطا - ط/ دار العلم للملايين - بيروت - الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح هادي، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - ت د/ هدى محمود قراعة - نشر / مكتبة الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - ت/ محمد فؤاد سيزكين - ط/ مكتبة الخانجي.

- مجالس ثعلب - ت/ عبد السلام هارون - ط/ دار المعارف بمصر - ١٣٧٥هـ.

- مجالس العلماء للزجاجي - ت/ عبد السلام هارون - ط/ الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض - الثالثة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- مجمع الأمثال للميداني - ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ السنة المحمدية- ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، ط/ جامعة أم القرى، مكة الكرمة، ١٤٢٦هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني-تحقيق / علي النجدي، د/ عبد الفتاح شلبي-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة -١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- المحرر في النحو لعيسى الهرمي اليمني-تحقيق د/ أمين عبد الله سالم-مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع-القاهرة-الطبعة الأولى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية-تحقيق/ الرحالة الفاروق وآخرين-مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر-الطبعة الثانية (١٤٢٨ه-٢٠٠٧م).

- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه-مكتبة المتنبي-القاهرة-بدون.

- المذكر والمؤنث لابن الأنباري – ت الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

- المرتجل لابن الخشاب ت / على حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي – ت/ فؤاد علي منصور – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي – ت د/ محمد الشاطر أحمد – ط/ المدني -القاهرة- الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل-تحقيق د/ محمد كامل بركات-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-الثانية-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب-تحقيق/ ياسين محمد السواس-دار المأمون للتراث-دمشق-الثانية.

- معاني القرآن للأخفش-تحقيق د/ عبد الأمير الورد-عالم الكتب-بيروت-الأولى-١٩٨٥م.

- معاني القرآن للفراء-تحقيق/ عبد الفتاح شلبي-دار الكتب والوثائق القومية-الثالثة-١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج-تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي-عالم الكتب-بيروت-الأولى-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، لمحمد إسماعيل إبراهيم، ط/ دار الفكر العربي ١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م.

- معجم البلدان-لياقوت بن عبد الله الحموي، ط/ دار الفكر - بيروت.

- معجم المؤلفين - تراجم مصنفي الكتب العربية - لعمر رضا كحالة - ط/ مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، تحقيق/ العلامة الشيخ أحمد شاكر، ط/ دار الكتب بالقاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام-تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب-الكويت-الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. ونسخة أخرى بتحقيق/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ونسخة أخرى بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.

- المفصل في علم العربية للزمخشري-دار الجيل-بيروت-الثانية.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي-تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين-مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى بمكة المكرمة-الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للبدر العيني، بهامش الخزانة، ط/ بولاق، (١٢٩٩م).

- المقتضب لأبي العباس المبرد-تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- المقرب لابن عصفور - ت/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع - ت/ علي بن سلطان الحكمي - الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الممتع في التصريف لابن عصفور - ت د/ فخر الدين قباوة - ط/ دار المعرفة - بيروت - الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبد العزيز علي سفر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م.

- المنصف لابن جني - شرح كتاب التصريف للمازني - ت/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - ط/ وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث العربي القديم - الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان - - By: Sidney Glazer American Oriental Society - New Haven - 1947.

- الموطأ للإمام مالك - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - ط/ دار إحياء التراث العربي - القاهرة.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة/ خديجة الحديثي-دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق-١٩٨١م.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي - ت د/ مصطفى الصادق العربي - ط/ مطابع الثورة للطباعة والنشر - بنغازي - بدون.

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي - ت / عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي - دار الكتب المصرية.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - ت/ على محمد الضباع - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي - ت د/ عبد الحسين الفتلي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري - ت د/ زهير عبد المحسن سلطان- منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت - ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزادي، ود/ محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- نوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - ت د/ محمد عبد القادر أحمد - ط/ دار الشروق - الأولى - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي-تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-(١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- الوافي بالوفيات للصفدي -ت د/ محمد يوسف نجم - ط/ دار صادر - بيروت - ١٩٧١م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان - ت د/ إحسان عباس - ط/ دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

البحث الثاني

أَثَرُ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ في بِنَاءِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ القُرْطُبِيِّ

مُقدِّمَةُ البحث الثاني

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه الذين عمَّرُوا الكونَ بعلمهم وتقواهم، فكانوا مصابيحَ الظلام، وهداةَ الأنامِ.

وبعد:

فإنَّ العلمَ يشْرُفُ بشرَفِ موضوعِهِ، ويحسُن بحسْنِ مقدماته ونتائجه، ويتجمَّلُ بسلامة التوجه والمقصد، ويرقى بجودة المناقشة.

ولقدْ عُنيَ المسلمونَ قديمًا وحديثًا بالقرآن الكريم عنايةً فائقةً، فكان محلَّ اهتمامهم ومُنْطَلَقَ تفكيرِهِم وغايةَ علومِهِم، فجاءَت جهودُهم متكاملةً متتابعةً في تفسيره، والبحثِ عن أسراره وعجائبه التي لا تنفدُ ولا تنقضِي، لذلك تعددت الدراساتُ حولَه، وقد استأثر التفسيرُ النصيبَ الأوفى من هذه الدراساتِ، وكان تفسيرُ الإمامِ القرطبي (رحمه الله) واحدًا من هذه التفاسيرِ التي جمعت فنونًا عديدةً، ففيه يَعْرِضُ لأسبابِ النزول، والقراءاتِ وعللِها، والإعرابِ، والغَريبِ، والأحكامِ الشرعيةِ والفقهيةِ التي هي أساس الكتاب، فجمع القرطبيُّ وحقَّقَ، وبسط وأوجزَ، وزيَّن ونمَّق، وعُرف بين الناس به، يقول فيه: «وبعدُ: فلمَّا كان كتابُ الله هو الكفيلَ بجميع علوم الشرع، الذي استقلَّ بالسنة والفرض، ونزل به أمينُ السماء إلى أمينِ الأرض، رأيتُ أنْ أشتغلَ بِهِ مدى عمْري، وأستفرغَ فيه مُنَّتي [١] بأن أكتبَ فيه تعليقًا وجيزًا، يتضمَّنُ نكتًا من التفسير واللغات، والإعراب والقراءات، والردّ على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدةً لما نذكره من أحكام ونزول الآيات جامعًا بين معانيها ومبينًا لكل ما أُشكل منها بأقاويل السلف، ومَنْ تبعهم من الخلف»[٢].

(١) المنَّة بضمِّ الميم: القوة، القاموس (منن).
(٢) تفسير القرطبي ١/٧.

وقدْ أفادَ من تفسير القرطبيّ جلُّ أهلِ العلمِ والمعرفةِ، وخاصةً في جانب الأحكام الشرعيَّة التي هي مقصدُ القرطبي الأول في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن)، وبتصفُّح هذا السِّفر العظيم وجدتُ الإمامَ القرطبيَّ يحُلُّ كثيرًا من المسائل الفقهية والأحكامِ الشرعية على علم النحو وقواعد النحاة، ومن هنا كان هذا البحث:

(أثر القواعد النحوية في بناء الأحكام الشرعية في تفسير القرطبي)

وكان ورائي لاختيار هذا الموضوع الأسباب الآتية:

أولا: أنَّ (الجامع لأحكام القرآن) من أجلِّ التفاسير، وأعلاها رتبة في الفقه، وأغزرها مادة، وأعظمها شأنًا، مع شهرة مؤلفه (القرطبي) وعلو قدره عند العلماء.

ثانيًا: أنه إبرازٌ لمكانة قواعد اللغة العربية، والمباحث النحوية، في جانبهما الوظيفي التطبيقي من خلال التعامل مع آيات القرآن الكريم.

ثالثًا: أنه كشفٌ عن أهم أسس الاختيار والترجيح لدى المعربين، وذلك بالربط بين التوجيه الإعرابي، والحكم الشرعي المراد من الآية.

رابعًا: أن الباحث في تفسير القرطبي يستطيع أنْ يطَّلعَ على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، وما كان من أقوال فيها، على أنه لم يكن ليكتفي بعرض هذه الآراء دون أنْ يبينَ ما لها وما عليها من وجهة الصناعة النحوية والمعنى.

خامسًا: أنَّ المتأملَ في التراكيب القرآنية يجد أنَّها بلغت الذروة في الدقة والإحكام، وكثيرًا ما تهدِفُ إلى حكم شرعيٍّ لا يُهتدى إليه بنظرة عَجْلَى، بل إنَّ التَّعَجُّلَ بالحكم عليها، وحملها على قاعدة نحوية معينة قد يؤدي إلى حكم شرعي غير مراد، فماذا كان موقف العلماء - وخاصة القرطبي - من ذلك كلِّه؟

سادسًا: أنَّني قد رميت من خلال هذا البحث إلى تحقيق القول حول وظيفة النحو العربي، وهي: اهتمامه بتخصيص المعنى وتحديده أكثر من ضبط المبنى وتنظيمه.

سابعًا: أنَّ النحوَ لمْ تقصُر أبحاثه على الإعراب، بل تعدته إلى القوانين الأخرى التي

يحتاج إليها المتكلم بالعربية، ليفيد على النهج العربي، ويحتاج إليها السامع ليفيد على النهج العربي.

ثامنًا: أنْ أُثبت أنَّ الإمام القرطبي قد أفاد من الإعراب وقواعد النحو في تقرير الأحكام الشرعية، واستنباطاتها من آياتها، وأدرك أهميتهما في ذلك إدراكًا قويًّا، فإنَّ كثيرًا من خلافات المذاهب الفقهية يرجع سببُه إلى الإعراب، والقراءة، كما يرجع إلى اللغة، والتصريف، والأساليب القرآنية.

خطّة البحث

أدرت هذا البحث على أربعة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتردفها خاتمة وفهارس. فجاء على النحو الآتي:

أولا: المقدمة، وفيها نبذة عن الموضوع، وأسباب اختياري له، والخطة التي انتظمت البحث، ومنهج دراستي فيه.

ثانيًا: التمهيد وهو بعنوان: (القرطبيُّ وآثارُه، والصِّلةُ بين الإعراب والمعنى)، وجاء في مبحثين:

الأول: القرطبي وآثاره، وتناولت فيه الحديث عن: (اسمه ونسبه ومولده، ونشأته، ومنزلته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته).

الثاني: الصلة بين الإعراب والمعنى، وتحدثت فيه عن:

١ - أثر العلامة الإعرابية في التمييز بين المعاني.

٢ - اختلاف المعنى لاختلاف الإعراب.

٣ - فَهْم الشريعة مرتبط بفهم العربية.

ثالثًا: فصول البحث:

الفصل الأول: في الاستثناء.

الفصل الثاني: في التوابع.

الفصل الثالث: في حروف المعاني.

الفصل الرابع: في القراءات.

رابعًا: الخاتمة: وهي تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

خامسًا: ثبت المصادر والمراجع.

سادسًا: فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

ومنهجي في مسائل هذا البحث يتلخص في الآتي:

أولا: وضع عنوان مناسب لكل مسألة.

ثانيًا: ذكر الآية القرآنية موضع المسألة.

ثالثًا: ذكر تمهيد موجز للمسألة.

رابعًا: نقل كلام القرطبي في المسألة.

خامسًا: المناقشة والإيضاح.

سادسًا: القيام - قدر الإمكان - بعزوِ كلِّ قول إلى قائله سواء أكان نحويًّا أم فقهيًّا بما في ذلك الآيات القرآنية وقراءتها، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال.

سابعًا: الاختيار والترجيح.

هذا، ولمْ يقف دوري في هذه الدراسة عند حدِّ جمع المادة العلمية، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة المناقشة، والتوفيق بين الآراء المختلفة والتقريب، والترجيح والتضعيف، وبيان موقف القرطبي، وغيرها من الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي.

وأنبه بأنَّني لم آتي في تفسير القرطبي على كلِّ موضع ينبني فيه حكمٌ شرعيٌّ على

قاعدة نحوية – فالمواضع كثيرة – ولكنني أوردت جملة منها ليست بالقليلة، لأثبت من خلالها فكرة هذا البحث.

وأشير إلى أنَّ الحكم المبنيَّ على القواعد النحوية، أو المؤيدَ بها قد يكون معلومًا من جهة أخرى، كالسنَّة والإجماع، ولكنني لا أعتني هنا بتلك الجهة في الغالب، وإنَّما أعتني بالقاعدة النحوية؛ لأنَّها هدف البحث وموضوعه.

وبعـد:

فإنْ أكن قد وفقت فبالله التوفيق، وإنْ كانت الأخرى فحسبي أنَّي لم آلُ جهدًا ولم أدَّخر وسعًا في أنْ أضيف إلى المكتبة العربية والإسلامية جديدًا.

وآمل أنْ يسهم هذا البحث في خدمة اللغة العربية والدراسة القرآنية، سائلا الله عَزَّوَجَلَّ أنْ ينفع به، وأنْ يدَّخر لي عنده الأجر، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

د. أيمن السيد بيومي الجندي

التمهيد

(القرطبيُّ وآثارُه، والصِّلةُ بين الإعراب والمعنى)

المبحث الأول: الإمام القرطبي وآثاره:

أولاً: اسمه ونسبه ومولده: (١)

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح - بإسكان الراء - الإمام العالم الأنصاري، الأندلسي، الخزرجي، القرطبي، المفسر. وكنيته: أبو عبدالله، ولدَ في قرطبة، ولم تذكر مصادر ترجمته تاريخ ولادته، ولعله ولد ما بين (٥٨٥ - ٥٩٥ هـ)، أي: في أواخر القرن السادس الهجري. (٢)

ثانيًا: نشأته وطلبه العلم:

نشأ أبو عبد الله في مدينة قرطبة، ونُسب إليها، وصار من أشهر علمائها، وتربى في كنف أسرة فقيرة كانت تعمل بالزراعة في ضواحي قرطبة.

وفي هذه المدينة تعلَّم العربية، والشعر، والقرآن وعلومه، وظلَّ يتنقل بين حلقات العلم فيها إلى أن غادرها - بسبب توتر أوضاع البلاد عام (٦٣٣ هـ)، وسقوطِ قرطبة - إلى مصر، وهو على درجة من العلم والثقافة، وواصل تلقيه عن العلماء إلى أنْ تكونت شخصيتُه العلميةُ، وذاع صِيتُه بين الناس.(٣)

ثالثًا: منزلته العلمية:

مصنفات القرطبي تدلُّ على أنَّه مشارك في كثير من العلوم الإسلامية والعربية من

---

(١) ينظر في ترجمته: الذيل والتكملة ٥/ ٥٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠١/١٧، والوافي بالوفيات ١٢٢/٢، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٥، ونفح الطيب ٢/ ٢١٠، وهدية العارفين ١٢٩/٦، والأعلام ٣٢٢/٥، ومعجم المؤلفين ٢٣٩/٨.

(٢) ينظر: القرطبي ومنهجه في التفسير صـ٦، د/ القصبي زلط، ط، دار الأنصار بالقاهرة، ١٣٩٩ هـ.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٧ - ٢٣.

تفسير وحديث، وفقه وأصول، وتصوف وكلام، ونحو، وغير ذلك، كما تدلُّ على أنَّه من صالحي المؤمنين، وقد أجمعت المصادر على وصفه بالعلم والعمل، والزهد والفضل والنبل، وغير ذلك من حميد الصفات.

قال عنه الذهبي: «الإمام العلامة المفسر صاحب التصانيف»[١]، وقال فيه ابن العماد: «كان من الغواصين على معاني الحديث، حسَن التصنيف، جيِّد النقل.[٢]

رابعًا: شيوخه:

كان للإمام أساتذة أجلاء أخذ عنهم العلم في الأندلس، وفي مصر. أذكر منهم:

أ - شيوخه بالأندلس:

١ - عبد الله بن سليمان بن داود الأندلسي، أبو محمد الحافظ الفقيه النحوي. (ت٦١٣هـ).[٣]

٢ - ربيع بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع الأشعري، آخر القضاة بقرطبة. (ت٦٣٣هـ). [٤]

٣ - يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع الأشعري الأندلسي. (ت ٦٣٩).[٥]

٤ - أحمد بن محمد القيسي، ابن أبي حجة، أبو جعفر النحوي المقرئ. (ت٦٤٣).[٦]

٥ - عليّ بن قطرال الأندلسي القرطبي المالكي، أبو الحسن. (ت ٦٥١).[٧]

---

(١) ينظر: نفح الطيب ٢/٢١١، وسير أعلام النبلاء ٧/١٠١، وراجع: طبقات المفسرين للداودي ٢/٧٠.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٥/٣٣٥.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٨٣، وبغية الوعاة ٢/٤٤.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٤١، وبغية الوعاة ١/٥٦٦.

(٥) ينظر: تاريخ الإسلام (٦٣١ - ٦٤٠هـ) صـ ٤٥٨، والديباج المذهب ٢/٣٣٩.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/٣٨٣، والأعلام ١/٢١٩.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٥١٧، والأعلام ٤/٢٥٤.

ب - شيوخه بمصر:

١ - أبو محمد عبد المعطي بن محمود بن عبد المعطي بن عبد الخالق بن أبي الثناء اللخمي الإسكندري. (ت ٦٣٨هـ). [١]

٢ - أبو محمد عبد الوهاب بن ظافر بن عليّ المعروف بابن رواج (ت ٦٤٨ هـ)[٢].

٣ - علي بن هبة الله بن سلامة اللخميّ الشافعيّ أبو الحسن المعروف بابن الجميزي (ت ٦٤٩ هـ)[٣].

٤ - الحسن بن محمد بن محمد بن عمروك القرشي البكري، صدر الدين أبو علي (ت ٦٥٠ هـ)[٤].

٥ - عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري الشافعي، أبو محمد (ت ٦٥٦هـ)[٥].

٦ - ضياء الدين أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي المالكي، أبو العباس (ت ٦٥٦ هـ)[٦].

ومن شيوخه: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن حفص اليحصبي، من أهل قرطبة، ولم يذكر القرطبي أين التقاه [٧].

خامسًا: تلاميذه:

ما ذكرته المصادر عن القرطبي، وأسرته، وشيوخه، قليلاً في حقه، وما ذكرته عن تلاميذه أقلّ وأقلّ، ومن هؤلاء القليل:

(١) ينظر: هدية العارفين ١/٦٢٢، والأعلام ٤/١٥٥.
(٢) ينظر: شذرات الذهب ٥/٢٤٢، والنجوم الزاهرة ٧/٢٢.
(٣) ينظر: شذرات الذهب ٥/٢٤٦، والأعلام ٥/٣٠.
(٤) ينظر: النجوم الزاهرة ٧/٦٩، وشذرات الذهب ٥/٢٧٤.
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٥٢٩، والأعلام ٤/٣٠.
(٦) ينظر: النجوم الزاهرة ٧/٦٩، ونفح الطيب ٢/٦١٥.
(٧) ينظر: نفح الطيب ٢/١١، والتكملة لكتاب الصلة ٣/٢٢٦.

١. أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ)(١).

٢. إسماعيل بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الصمد الخراستاني (ت ٧٠٩)(٢).

٣. شهاب الدين أحمد بن عبد الله القرطبي، أبو العباس، وهو ولد القرطبي(٣).

سادسًا: آثاره:

يبدو أنَّ مؤلفات القرطبيّ كانت أوفرَ حظاً في كتب التراجم من شيوخه وتلاميذه، بل من القرطبي نفسه، ومع ذلك، فمنها ما لا يُعلم عنه إلا اسمه، حتى زُعم أنَّ عددًا من أسمائها لمسمىً واحد، ومن أهم آثاره(٤):

أولا: المطبوع منها:

١. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان(٥)، موضوع هذا البحث، وهو من أجلّ كتب التفسير، وأعظمها نفعًا، ذكر فيه القرطبيُّ أحكامَ القرآن، وبيَّن القراءاتِ والإعرابَ، وقد بذل فيه عناية وجهدًا فائقين في البحث والتحليل، والاستنباط للأحكام الشرعية من نصوص الكتاب الكريم؛ إذْ هو يتمتّع بقدرة عاليةٍ في فَهْمِ كتاب الله تعالى، وإلمامٍ عميقٍ بأصول علوم الشريعة وفروعها، ومعرفةٍ واسعةٍ بلغةِ العرب.

وقد عُني فيه القرطبيُّ بالفقه أيَّمَا عناية، ففيه إحكامُ أحكامه، وتفريعُ مسائله، وعرضُ مذاهبه، ومناقشةُ أدلّته، ما لا يُشاركه فيه تفسيرٌ آخرُ، وذلك ما جعل المتكلّمين على طبقات المفسرين يتخذونه مثلاً للتفسير الذي يغلب عليه الفقه، لغلبته على المفسر، كما اتخذوا تفسيرَ أبي حيان مثلاً للتفسير الذي يغلب عليه النحو والقراءات، لغلبتهما على صاحبه.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢٩١/١، وشذرات الذهب ١٦/٥.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٣٧٩/١.

(٣) ينظر: طبقات السيوطي ٧٩.

(٤) انظر في مؤلفاته: طبقات المفسرين للداودي ٦٩/٢، والأعلام ٣٢٢/٥، وهدية العارفين ١٢٩/٢، ومعجم المؤلفين ٢٣٩/٨، والقرطبي ومنهجه في التفسير ٤٤.

(٥) طبع الكتاب عدة مرات، آخرها طبعة بتحقيق د/ عبد المحسن التركي، عام (١٤٢٧ هـ) ط / مؤسسة الرسالة، وهي الطبعة التي اعتمدها البحث.

وجملةُ القولِ أنّ تفسيرَ القرطبي بما اشتمل عليه من العلوم الشرعية يُعدُّ موسوعة إسلامية كبيرة، لكلِّ ذي فنٍ إليها حاجة، وله فيها مبتغًى، وفي ذلك مدعاةٌ للرضا ومرْقاةٌ للقبول والثناء.

سببُ تأليف الكتاب:

أوضحَ القرطبيُّ سببَ تأليفهِ بقوله: «فلمَّا كان كتابُ الله هو الكفيلَ بجميع علوم الشرعِ الَّذي استقلَّ بالسُّنة والفرْض، ونزل به أمينُ السماء إلى أمين الأرضِ رأيتُ أنْ أشتغلَ به مدى عُمْري، وأستفرغَ فيه مُنّتي»[1].

كمَا بيّنَ طريقةَ تأليفه بقوله: «... بِأنْ أكتُبَ تعليقًا وجيزًا، يتضمَّنُ نُكتًا من التَّفسيرِ واللُّغَاتِ، والإعْرابِ والقراءاتِ، والرَّدِّ على أهلِ الزيغ والضَّلالاتِ، وأحاديث كثيرة شاهدة لمَا نذكره من الأحْكامِ ونزولِ الآيات، جامعًا بين معانيهما، ومبيِّنًا ما أُشكِلَ منهما، بأقاويلِ السَّلفِ، ومَنْ تبعهُم من الخَلَف»[2].

وبهذا يتبيّن أنَّ تفسيرَ القرطبي يعتبر من التفسير بالمأثور الذي يُفسِّرُ القرآنَ بالقرآنِ أو بالآثار الواردة عن النبي ﷺ أو عن السَّلف رحمهم الله[3].

وقد بيّنَ (رحمه الله) شرْطَه ومنهَجَه في تفسيره أوضحَ بيانٍ، ولعلّي أُجملُه فيما يأتي:

١ - إضافةُ الأقوال إلى قائليها والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يُقال: من بركة العلم أنْ يُضاف القول إلى قائله.

٢ - الإضرابُ عن كثيرٍ من قَصَصِ المفسّرين وأخبار المؤرخين إلا ما لا بُدَّ منه، وما لا غنى عنه للتبيين.

٣ - تبيينُ آيات الأحكام، بمسائل تُسفر عن معناها، وترشد الطالب إلى مقتضاها.

---

(١) تفسير القرطبي ٧/١.

(٢) السابق ذاته.

(٣) ينظر: القرطبي حياته وآثاره العلمية صـ٢٢٧.

٤ - إنْ لمْ تتضمَّن الآيةُ حكمًا ذكَرَ ما فيها من التفسير والتأويل.

٥ - ذكْرُ أسباب النزول، والقراءاتِ، والإعْرابِ، وبيانُ الغريب من الألفاظ، مع الاستشهاد بأشعار العرب.

والذي يقرأ تفسير القرطبي يجدُ أنه قد التزم بما شرَطَه، وخطَّه مِن منهَجٍ في الغالب، فهو يَعرِضُ لأسباب النزول، والغريب من الألفاظ، ويحتكم إلى اللغة كثيرًا، ويردُّ على الفِرق كالمعتزلة، والقدريّة، والرَّوافض، والفلاسفة، كمَا كان يَنقُلُ عن كثيرٍ ممن تقدَّمه في التفسير، وبخاصَّةٍ مَنْ ألّفَ منهم في كتب الأحْكام كابن جرير الطَّبريّ، وابنِ عطيةَ، وابنِ العربي، وأبي بكر الجصاص(١).

٢. التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة(٢)، وهو كتابٌ في ذكرِ الموتِ، وأحوال الموتى، والحشر، والنشر، والجنة والنار، والفتن، والأشراط إلخ.

٣. التذكار في أفضل الأذكار، تكلَّم فيه على فضل القرآن، وقارئيه، ومستمعيه، والعاملين به، وحرمتهم، وحرمة القرآن، وكيفية تلاوته وغير ذلك(٣).

٤. الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، يتألف من واحد وأربعين فصلاً في شرح أسماء الله الحسنى، وما يتعلق بها من الأحكام، وأربعة مباحث في الردّ على المجسمة وذوي التشبيه(٤).

٥. الإعلام بما في دين النصارى من المفاسد والأوهام، وإظهار محاسن دين الإسلام، وإثبات نبوة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام(٥).

٦. قمع الحرص بالزهد والقناعة، وردّ ذلّ السؤال بالكتب والشفاعة(٦).

---

(١) ينظر: التفسير والمفسرون ٢/٣٣٧، ٣٣٨، والقرطبي ومنهجه في التفسير ٤٠٦ - ٤٠٩.
(٢) طبع الكتاب عدة مرات منها عام ١٤٢٤ هـ بدار الحديث بمصر، تحقيق / عصام الدين الصباطي.
(٣) طبع عام ١٣٥٥ هـ تحقيق / السيد أحمد القماري.
(٤) طبع بتحقيق / شمس الدين القيسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٥) طبع بتحقيق / أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي ١٩٨٠ م.
(٦) طبع بتحقيق / مجدي فتحي السيد.

ثانيًا: المخطوط منها:

١. الانتهاز في قراءة أهل الكوفة والبصرة والشام وأهل الحجاز(١).

٢. أرجوزة جمع فيها أسماء النبي ﷺ(٢).

٣. الإعلام في معرفة مولد المصطفي ﷺ(٣).

٤. الأقضية، وتوجد منه نسخة في مكتبة (حيدر أباد) في الهند(٤).

٥. التقريب لكتاب التمهيد، وهو مختصر لكتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. قال عنه الزركلي: «يوجد في مجلدين ضخمين في خزانة القرويين بفاس، برقم (١١٧/٨)(٥).

٦. رسالة في ألقاب الحديث، وتوجد نسخة منه بمكتبة (الجزائر) برقم (٣٧٧)(٦).

٧. شرح التقصي، ومنه نسخة بمكتبة (القرويين) رقم (٥٢٣)(٧).

٨. اللمع اللؤلؤية في شرح العشرينيات النبوية، ذكره القرطبي في تفسيره(٨).

٩. المصباح في الجمع بين الأفعال والصحاح، وهو كتاب لغوي، اختصر فيه كتاب (الأفعال) لابن القطاع، وكتاب (الصحاح) للجوهري، ويوجد بمكتبة (بريل) بليدن بهولندا، رقم (٢٨٣)(٩).

١٠. الْمُقْتَبَس في شرح موطأ مالك بن أنس(١٠).

---

(١) ذكره القرطبي في (التذكارصـ٣٧).
(٢) ينظر: الديباج المذهب ٢/٢٨٧، وطبقات الداودي٢/٦٦، وهدية العارفين ٦/١٢٩.
(٣) ينظر: كشف الظنون ١/٦٢، وطبقات المفسرين١ للداودي ٢/٦٦.
(٤) ينظر: القرطبي مفسرًا صـ٩١، والقرطبي ومنهجه في التفسير صـ٥٠.
(٥) الأعلام ٥/٣٢٢.
(٦) ينظر: القرطبي مفسرًا صـ ٩١، والقرطبي ومنهجه في التفسير صـ ٤٧.
(٧) ينظر: الديباج المذهب ٢/٢٨٧، وهدية العارفين ٦/١٢٩.
(٨) تفسير القرطبي ١٠/٢٦٨، ١٦/١٤٦، وانظر: القرطبي ومنهجه في التفسير ٥٠.
(٩) ينظر: القرطبي ومنهجه في التفسير صـ ٤٨.
(١٠) ينظر: الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير ١٤٨، والقرطبي ومنهجه في التفسير ٤٩، وقد ذكره القرطبي في تفسير ٣/٤٤، ٨٤.

١١. منهج العباد ومحجة السالكين والزهاد[١].

سابعًا: وفاته:

أجمعت المصادر على أنه توفي بمنية في صعيد مصر، وهي التي يقال لها الآن (المنيا)، ليلة الاثنين التاسع من شوال، عام إحدى وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧١هـ).

المبحث الثاني: الصلة بين الإعراب والمعنى

أولا: أثر العلامة الإعرابية في التمييز بين المعاني:

إنَّ مكانةَ الإعراب في الدرس النحوي لا تُنْكرُ؛ إذ هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ،[٢] وبه تتبين أصول المقاصد بالدلالة، ولولاه لجُهِلَ أصلُ الإفادة.[٣]

فالإعرابُ يعني العلاقة، ولُحمة النسب بين الكلمات داخل الجملة الواحدة، ومن ثَمَّ عُدَّ التأليفُ فيه تحصينًا للنصِّ القرآني من أي فهْم خاطيء، بما يضعه من سبل الإبانة عن معانيه؛ إذْ إنَّ المفسر لا يستطيع أنْ يدرك مراد الله إلا بالتأمل فيما انطوت عليه تراكيبُ القرآن الكريم، ودلالاتُ ألفاظه؛ ولذا يعتبر الإعرابُ في كتب التفسير أدقَّ ما يكون لما يترتب عليه من استخراج مراد الحق من كلام الحق - سبحانه - فهو دِينٌ يُتعبدُ به.

ومن ثمَّ رأينا للنحو في كتب التفسير اعتبارًا كبيرًا وحضورًا كثيفًا، وكأنَّه يُعطي المشروعية لما يذهب إليه المفسر من وجوه المعاني المستخلصة من التركيب القرآني، وبعبارة أخرى كان المفسر مشغولا على الدوام بالعلاقة بين حريته من جهة، ومقتضيات النحو واللغة من جهة أخرى.[٤] ولهذا إذا اختلفت الآراء في فهم آيةٍ كان المفسرون يختارون ما هو أمسُّ بالعربية، وأنفذ في طريقها، وما دلَّ عليه لسان العرب ومساق الآيات، ويردون ما لا يساعد عليه كلام العرب.[٥]

---

(١) ذكره القرطبي في تفسيره ١٥/ ٢١٦، ١٨/ ٢٢٢.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة (ع. ر. ب).

(٣) ينظر: المقدمة لابن خلدون ٥٤٥.

(٤) ينظر: اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفي ناصف ٩٠.

(٥) ينظر على سبيل المثال: البحر المحيط، والدر المصون، عند تفسير قوله تعالى: (ولقد همَّتْ به وهمَّ بها لولا أن رأي برهان ربه) سورة يوسف آية ٢٤.

ولذا فقد احتلَّ النحوُ - بما يضعه من أصول فَهْمِ اللسان العربي، ومعهود العرب في خطابها - موقعًا مركزيًا في علوم العربية كلِّها، وبخاصة ما يتعلق منها بالقرآن الكريم.

ولهذا لا تجدُ عِلمًا من العلوم الإسلامية فقهِهَا وكلامِها، وعلْمَيْ تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّنٌ لا يُدفعُ، ومكشوفٌ لا يتقنَّع، ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبثَ بأهداب فَسْرِهم وتأويلهم، فهم متلبسون بالعربية أيَّةَ سلكوا، غير منفكين منها أينما وجّهُوا، كلٌّ عليها حيث سيَّروا....فإنَّ الإعراب أجدى من تفاريق العصَا[1]، وآثاره الحسنةُ عديدُ الحصَا، ومَن لمْ يتَّقِ اللهَ في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعْرِبٍ، ركبَ عمْياءَ، وخبَطَ خبْطَ عشواءَ، وقال ما هو تقوُّلٌ وافتراءٌ وهِراءٌ، وكلام الله منه براءٌ[2].

ومن هنا يرى جمهورُ النحويين أنَّ علامات الإعراب - حركاتٍ وحروفًا - تدلُّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعليةٍ ومفعوليةٍ وإضافةٍ، وغير ذلك. يقول الزجاجي موضحًا موقف الجمهور من ذلك: «فإنْ قال قائلٌ: قدْ ذكرت أنَّ الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أنْ يُقال: إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافًا إليها، ولمْ يكنْ في صورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تُنْبيء عن هذه المعاني، فقالوا: ضربَ زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له، وبنصب (عمرًا) على أنَّ الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيْدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع (زيد) على أنَّ الفعلَ لِمَا لمْ يُسمَ فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابَه، وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه

(١) مثلٌ يُضرَبُ لمَنْ يكثر الانتفاع به، ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢٥٢/١، والمستقصى للزمخشري ٢٦/١.

(٢) ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ١٤/١ وما بعدها.

الحركاتِ دلائلَ عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعل - إنْ أرادوا ذلك - أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، ولكون الحركات دالة على ذلك».(١)

ويقول ابن فارس: «وأمَّا الإعرابُ فبه تتميز المعاني، ويُوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنَّ قائلا لو قال: ما أحسنْ زيدْ، غير مُعْرَبٍ، أو: ضَرَبَ عمروْ زيدْ، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، أو: ما أحسنَ زيدٌ، أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يُفرِّقُون بالحركات - وغيرها - بين المعاني».(٢)

والمعنى: إذا قلت: (ما أحسنَ زيدًا) - بنصب (أحسنَ)، ونصب (زيد) - كان تعجبًا، و: (ما أحسنَ زيدٌ) ــ بنصب (أحسن) ورفع (زيد) وتنوينه ــ كان نفياً، و: (ما أحسنُ زيدٍ) ــ برفع (أحسن) وخفض (زيد) ــ كان استفهاماً، فهذه ثلاثة معانٍ مختلفة باختلاف الإعراب، ولو قلت: (ما أحسنْ زيدْ) وسكتَّ عن الإعراب لم يُعلم أنَّه تعجب، أو نفي، أو استفهام، فهذه مسألةٌ تدلُّ على فضل العربية وشرفِ قدرها(٣).

من خلال هذا نجدُ أنَّ العلاقة بين الإعراب والمعنى وثيقة وقوية جدًا، فما دخلَ الإعرابُ الكلامَ إلا ليفرِّقَ بين المعاني المتكافئة في اللفظ.

وأنَّ الإعراب بعلاماته الدالة على المعاني يُبِيْنُ عن موقع اللفظ من التركيب والنظم، ممَّا يعطي للكلمة حرية واتساعًا فتتبوأ من الجملة ما تشاء، ومِنْ ثَمَّ يركن إليه في التعبير عن أغراضٍ في الكلام من تقديم وتأخير ما كان لها أنْ تظهرَ بدونه.

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في ردِّه على أولئك الذين زهدوا في النحو وطعَنُوا فيه: «وأمَّا زُهْدهم في النَّحو واحتقارُهم له وإصغارُهم أمرَهُ وتهاوُنهم به فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صَنيعهم في الذي تقدَّم وأشبهُ بأن يكونَ صدًا عن كتابِ الله وعن معرفةِ معاينه؛ ذاك لأنَّهم لا يجدونَ بُدًّا من أنْ يَعْترفُوا بالحاجةِ إليه فيه؛ إذ كان قد عُلمَ أنَّ الألفاظَ

(١) الإيضاح ٦٩، وينظر: الأشباه والنظائر ٧٨/١.
(٢) الصاحبي ١٦١.
(٣) ينظر: المحرر في النحو ٢٤٤/٣، ٢٤٥.

مغلقةٌ على مَعانيها حتّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحُهَا، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها، وأنّه المعيارُ الذي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجحانُهُ حتى يُعرضَ عليه. والمقياسُ الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتّى يُرجَعَ إليه. ولا يُنكِرُ ذلك إلا مَن نَكِرَ حِسَّه وإلا مَن غالطَ في الحقائقِ نَفْسَهُ وإذا كان الأَمرُ كذلك فليتَ شِعري ما عذرُ مَنْ تهاونَ به وزهدَ فيه ولمْ يرَ أنْ يستسقِيَهُ من مَصَبِّه ويأخذَهُ من مَعْدِنِه ورضيَ لنفسه بالنَّقصِ، والكمالُ لها مُعرضٌ، وآثر الغَبينة، وهو يجدُ إلى الرِّبحِ سبيلاً....»[1].

كذلك قد يكون الإعرابُ هو الملمحَ النحويَّ المميزَ أو الأساسَ إذا لم يكن في صور الكلمات وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[2]، فإنَّ وجود الفتحة في لفظ (المسيح) عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هي التي حالت بين أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة، وخصَّته لأنْ يكون معطوفًا على المفعول به (أحبارهم)، فتكون الآية قد نعت عليهم أن اتخذوا المسيح ربًّا معبودًا من دون الله عَزَّوَجَلَّ ولولا الفتحةُ لتُوهِّم أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة، فيفهم العكس، وهو أنَّ الآية نعت عليهم عدم اتخاذهم المسيح ربًّا مع الله[3].

على أنَّ الإعراب قد يشترك مع غيره في الدلالة على المعاني كما في قولهم: (ضُربَ زيدٌ) وهو ما مثَّل به الزجاجي؛ حيثُ ارتبطت الدلالة النحوية بأمرين معًا هما:

تغيير أول الفعل، ورفع (زيد) مما يعني أن الصيغة والإعراب كلاهما قد ساهم في الكشف عن المعنى.

وقد ينفرد غير العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى، وذلك حينما يتعذَّر ظهور تلك العلامة كما في قولهم: (ضرب موسى عيسى) و: (أكرم هذا ذاك) وحينئذ يفهم المعنى بالتزام الترتيب بين الفاعل و المفعول.

يقول ابن جني: «قد تقول: (ضرب يحيى بشرى) فلا تجد هناك إعرابًا فاصلا، وكذلك

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٨.

(٢) سورة التوبة آية ٣١.

(٣) ينظر: روح المعاني ١٢٣/١٠.

نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفي في اللفظ حالُه ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول مما يقوم مقام الإعراب»(١).

ثانيًا: اختلاف المعنى لاختلاف الإعراب:

لا شكَّ أنَّ الخلاف في الإعراب يؤثر على المعنى، فإذا اختلف معربان في إعراب كلمة، فكلٌّ واحدٍ منهما يرى أنَّ هذه الكلمة تتعلق بمركز الجملة بعلاقة تختلف عن العلاقة التي يراها صاحبُه، ومن ثمّ تختلف دلالة الكلمة في الإعرابين، وهذا يؤدّي إلى تغيير فهمنا للنصّ.

والمتأملُ في كتاب سيبويه يجده حافلا بكثيرٍ من التحليلات اللغوية المبنية على تغيُّر العلامة الإعرابية، وملاحظة ما يطرأ بتغيرها من تغيُّرٍ في المعنى، ومن ذلك تعليق سيبويه على بيت امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسْـعَى لأدْنَى معيشـةٍ ... كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المَالِ(٢)

بقوله: «إنما رفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل (القليل) مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل (القليل) كافيًا، ولو لم يُردْ ذلك ونصب فسد المعنى»(٣).

وتوجيه الرفع في (نقرّ) من قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾(٤) بأنه على الاستئناف؛ لأنه ــ تعالى ــ ذكر الحديث للبيان، ولمْ يذكُرْه للإقرار»(٥).

وقد أضاف السيرافي إلى ذلك أنه لا يصحُّ النصبُ في (نقر) وحمله على (لنبين)؛ لأنه ليس علة لبيان أطوار الخلق وغير مشترك في التبيين حتى يعطف عليه، بل هو مستأنف(٦).

---

(١) الخصائص ١/٣٥.
(٢) البيت من الطويل، في ديوان امرئ القيس ٣٩، والإنصاف ١/٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨، والخزانة ١/٣٢٧.
(٣) الكتاب ١/٧٩.
(٤) سورة الحج من الآية ٥.
(٥) الكتاب ٣/٥٣.
(٦) يراجع: حاشية المصدر السابق الصفحة نفسها.

هذا قليل من كثير عند سيبويه وغيره من تحليلات لغوية تبين بجلاء ما للعلامة الإعرابية من أثر واضح في تنويع المعاني وإيضاحها.

استمع إلى ما ذكره معربو القرآن الكريم في الفرق بين الرفع والنصب في جواب (ماذا) من قوله تعالى ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[(١)]، وقوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[(٢)]، وواضح هنا أنَّ سياق الآيتين واحدٌ في (قيل) المبني للمجهول، ثم في صيغة السؤال (ماذا أنزل ربكم)، ومع ذلك جاء الجواب في الآية الأولى برفع (أساطير) وفي الثانية بنصب (خيرًا).

وتوجيه الرفع في (أساطير) أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أمَّا توجيه النصب في (خيرًا) فهو أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أنزل)، قال المعربون: إنما قدَّر في الأول (هو) ولم يقدّر (أنزل)؛ لأنَّ الآية إخبارٌ عن الكافرين، والكافرُ جاحدٌ لإنزال القرآن، وإنما هو عنده كذبٌ وأساطيرُ، وقدّر في الثاني (أنزل)؛ لأنه من جواب المؤمنين بأنَّ القرآن مُنزَّلٌ من عند الله.

قال الزمخشري: «فإنْ قلت: لِمَ نصبَ هذا ورفعَ الأولَ؟ قلت: فصلا بين جواب المقرِّ، وجواب الجاحدِ، يعني أنَّ هؤلاء لمَّا سُئلوا لمْ يتلعثموا، وأطبقوا السؤال على الجواب، بيِّنًا مكشوفًا مفعولا للإنزال فقالوا: خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأولئك عَدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء».[(٣)]

وفي قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[(٤)] إذا أُعْرِبت (الطير) مفعولا معه جُعلت في معنى المعية، وإذا أُعربت اسمًا معطوفًا جُعلت في معنى الجمع، وإذا أُعربت مفعولا به لفعل محذوف جُعلت في معنى المفعولية.[(٥)]

فالمسألة – إذن – ليست مجرد حركات إعرابية مخالفة، وإنما لها مقابلاتها المعنوية في تحديد الدلالة، والفصل بين المعاني.

(١) سورة النحل ٢٤.
(٢) سورة النحل ٣٠.
(٣) الكشاف ٦٠٣/٢.
(٤) سورة سبأ من الآية ١٠.
(٥) ينظر: مشكل مكي ٥٨٣، والتبيان ١٠٦٤، والدر المصون ١٥٩/٩.

ولله درُّ مَنْ قال: إنَّ النحوَ كلَّه مبنيٌّ على أنَّ حركاتِ الإعراب دوال على معانٍ تركيبية مقصودة، ومَنْ لمْ يفهم هذا الأصل لم يَقْدِرْ أنْ يفهم علمَ النَّحْوِ، ولا آراءَ المفسرين في تفسيرهم، ولا آراءَ علماء العربية في تفسير الشواهد والقصائد من الشعر».(١)

ثالثًا: فَهْمُ الشريعة مرتبط بفهم العربية:

إنَّ فهم النصِّ في الفكر الإسلامي يخضع لمنظومتين: منظومةٍ لُغوية، وضع أسسها سيبويه، حتى تكون سندًا للمسلم في فهم معاني القرآن الكريم على الوجه الصحيح، ومنظومةٍ أصولية، وضع أسسها الشافعيُّ، حتى تكون سندًا للمجتهد في استنباط معاني القرآن وأحكامه، دون الخروج عن تعاليمه وحدوده(٢).

لذا قرَّرَ الأصوليُّ الكبيرُ أبو إسحاق الشاطبي: «أنَّه إذا كانت الشريعةُ عربيةً فلا يفهمها حقَّ الفهْم إلا مَنْ فهم اللغة العربية حقَّ الفهم؛ لأنهما سيَّان في النمط ما عدا وجوهَ الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئًا في فهم العربية فهو مبتدئٌ في فهم الشريعة، أو متوسطًا فهو متوسطٌ في فهم الشريعة، فإنْ انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمُه حجةً، كما كان فهمُ الصحابة وغيرُهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجةً، فمَن لم يبلغْ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم... فلابد أنْ يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، ومَنْ سواهم»(٣).

وإنَّ النحوَ الذي كان يُسمى بعلم العربية قديمًا، والذي ينتهي في أهدافه إلى أنه علم (بيان المعنى وتبيينه) ليس لازمًا لفهم الشريعة فقط، بل إنما هو لازمٌ لفهم كلِّ كلام مصقول ابتداءً من المعلقات وانتهاءً بآخر كلام يدور به آخر لسان ناطق بهذه العربية الشريفة؛ لأنَّ النحوَ حين يحدد السلوك اللغوي – عند العرب – في بناء الأسلوب، وهندسة العبارة – من خلال ضبطه وتحديده المعنى من جهة، وتأسيسه شبكة العلاقات

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ١١٨.
(٢) ينظر: قضية اللفظ والمعنى ١٠٧٧.
(٣) الموافقات له ٤/١١٥.

بين الكلم داخل الجملة من جهة أخرى – يُمكِّنُ الدارسَ من ممارسة نشاطه النقدي القائم على التفكير والتفسير، والملاحظة النافذة إلى أعماق النصِّ، والكشف عن طاقاته المتعددة(١).

ومِنْ ثَمَّ فليس من المبالغة القول: إنَّ التحليل النحوي هو المدخلُ الأهمُّ لفهم التراث العربي الإسلامي، ولا يعرف هذا إلا مَنْ قرأ تحليلَ النحاة لآيات القرآن الكريم، قراءةَ تبصُّر وإحسانٍ، ثم أطال النظرَ في تحليلهم كلامَ العرب: نثرَه وشعرَه، وصبر على قراءة الكتب والسير في دروبها، وحمل تكاليف العلم وأعبائه، وكأنَّ هذا هو السببُ الذي جعل اللغويين يولون النحو مكانة تفوق مكانة المعجم؛ إذْ الدلالة في المعجم لا تتنوع تنوعها في النحو، ولا تتعدد الأساليب تعددها فيه.(٢)

ومن أجل ذلك أصبح النحو من أكثر أبواب العلم في تراث المسلمين انتشارًا، فقد داخل كلَّ فروع المعرفة، وفي أي باب نظرنا وجدنا النحو يلقانا بوجه طليق، ويلاحظ هذا في أهم علمين من علوم الشريعة الإسلامية هما:

١ – التفسير، وفيه – كما تقدم – يكون النحو أدقَّ ما يكون؛ إذْ من خلاله يستخرج المفسرون مراد الحقِّ من كلام الحقِّ – سبحانه وتعالى – يقول الإمام الطبري مبيِّنًا كثرة تعرضه لوجوه إعراب القرآن: «وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه، وإنْ كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن؛ لما في اختلاف وجوه الإعراب من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه لنكشف لطالبه تأويلَه وجوه تأويلِه».(٣)

وهذا مثل يكشف عن أهمية النحو في تحليل آي الذكر الحكيم، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٤)، يقول سيبويه: «ولو قلت: أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى».(٥)

(١) ينظر: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، د. أحمد خليل ٨١، وضوابط الفكر النحوي ١/١٦٤.
(٢) ينظر: المقدمة لابن خلدون ٥٤٥، ٥٤٦، وضوابط الفكر النحوي ١/١٦٥.
(٣) تفسير الطبري ١/١٨٤.
(٤) سورة الإنسان من الآية ٢٤.
(٥) الكتاب ٣/١٨٨.

ويشرح أبو عليّ الفارسيّ عبارةَ سيبويه فيقولُ: «وإنما كان ينقلب المعنى؛ لأنه إذا قال: لا تطع آثمًا أو كفورًا فكأنه قال: لا تطع هذا الضرب، ولا تطع هؤلاء، وإنما لزمه أنْ لا يطيع أحدًا منهما؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له... ولو قال: لا تطع آثمًا أو لا تطع كفورًا، كان بقوله: أو لا تطع، قد أضرب عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى».[(١)]

٢- الفقه وأصوله، فقد أثَّر النحوُ فيهما تأثيرًا كبيرًا بالغًا، فقد رأينا كثيرًا من المسائل الفقهية يحُلُّها الفقيه وفقًا لمقتضيات النحو - وسيتضح ذلك جليًّا من خلال هذا البحث - ويُعَدُّ الإمامُ محمدُ بن الحسن الشيباني - تلميذ الإمام أبي حنيفة - من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو كمنهج في تحليل الكلام والوقوف على مراميه، فقد ضمَّن كتابه (الجامع الكبير) مباحثَ فقهيةً كثيرةً أدارها على أسس نحوية، وقد أشار الزمخشري في مفصله إلى صنيع الشيباني هذا فقال: «وهلا سفَّهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني (رحمه الله) فيما أودع كتابه (الإيمان)، يقول ابن يعيش: «وذلك ضمن كتابه المعروف بـ (الجامع الكبير) في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقهية تنبني على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم، فمن مسائله الغامضة أنه قال: لو قال: أيُّ عبيدي ضربَك فهو حرٌّ، فضربه الجميع عُتقوا، ولو قال: أيُّ عبيدي ضربته فهو حرٌّ، فضرب الجميع لم يُعتق إلا الأول، فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحو في هذه المسألة».[(٢)]

هذا الجانبُ العمليُّ للنحو مُثبتٌ في كتب الفروع الفقهية، كالوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والروضة للنووي، وغيرها، ثم يأتي العلامة جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ) فيتوِّجُ هذه الجهود في كتابيه: (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية)، و (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول)، فقد تناول (رحمه الله) المسائل النحوية التي هي القواعد النظرية ثم نزَّل عليها الفروع الفقهية، وربط بينهما.

---

(١) الحجة له ٤/٤٥.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١/١٤.

ومن ذلك شرحه للمسألة التي نقلها ابن يعيش عن الشيباني، فقال: «لأن فاعل الفعل في الكلام الأول – وهو الضمير في ضربك – عامٌّ؛ لأنه ضمير أي، وحينئذٍ يكون الفعل الصادر عنه عامًّا؛ لأنه يستحيل تعدد الفاعل، وانفراد الفعل إذا كان فِعْلُ أحدهما غيرَ فعل الآخر، ولهذا قلنا يعتق الجميع. وأمَّا الكلام الثاني – وهو قوله: أي عبيدي ضربته – فالفاعل فيه، وهو (تاء الخطاب) خاصٌّ، والعام فيه إنما هو ضمير المفعول – أعني الهاء – واتحاد الفعل مع تعدد المفعول ليس محالا، فإنَّ الفاعل الواحد قد يوقع في وقت واحد فعلا واحدًا بمفعولين أو أكثر».(١)

وفي هذا الكلام تأكيد على أنَّ النحو منهج في تحليل الكلام، وليس أي كلام بل كلام يتعلق به الحلُّ والحرمةُ، والجواز وعدمه، ولذلك ذكر أبو إسحاق الشاطبي أنَّ الجرمي قال: «أنا منذُ ثلاثين سنةً أُفتي الناسَ من كتاب سيبويه»، ثم يشرح الشاطبي السرَّ في ذلك فيقول: «وكتابُ سيبويه يُتعلم منه النظرُ والتفتيشُ، والمراد بذلك أنَّ سيبويه وإنْ تكلَّمَ في النحو فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، بل هو بَيِّنٌ في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني».(٢)

ويشير ابن قتيبة إلى أثر المعنى النحوي الذي تدل عليه العلامة الإعرابية في فهم الأحكام الشرعية فيقول: «لو أنَّ قائلا قال: (هذا قاتلٌ أخي)، بالتنوين، وقال آخرُ: (هذا قاتلُ أخي)، بالإضافة، لدلَّ التنوينُ على أنه لم يقتلْه، ودلَّ حذف التنوين على أنه قتله، وقال رسول الله ﷺ: (لا يقتل قرشي صبرًا بعد اليوم)، فمن رواه جزمًا أوجبَ ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل، وإنْ ارتدَّ، ولا يقتص منه إنْ قتَل، ومن رواه رفعًا، انصرف التأويل إلى الخبر عن قرشي أنه لا يرتد عن الإسلام فيستحق القتل، أفما ترى الإعراب كيف فرَّق بين هذين المعنيين؟».(٣)

هذا والأحكام الفقهية التي بناها علماء الفقه على علم النحو، وعلى قواعد النحاة

(١) الكوكب الدري ٤١٨.
(٢) الموافقات للشاطبي ٤/١١٦.
(٣) تأويل مشكل القرآن ١٥.

التي استنبطوها من كلام العرب أكثر من أن تحصى، وإليك هذين المثالين لينجلي الأمر أكثر:

١. إذا قال لزوجته: إنْ دخلت الدار فأنت طالقٌ، أو: كُلَّمَا دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ.

قال الفقهاء إذا قال الرجل لزوجته الصيغة الأولى، طُلقت إنْ دخلت الدار، وإن تكرر دخولها لم تُطلق، فلا تقع إلا واحدة، وإنْ قال الصيغة الثانية يتكرر الطلاق بتكرر دخول الدار، فلو دخلت الدار ثلاث مرات وقعت ثلاث تطليقات، وهذا بناءً على ما قرره النحاة من أنَّ (كُلَّمَا) تقتضي التكرار، و (إنْ) لا تقتضي التكرار[١].

٢. تلك الفتوى التي أملاها الكسائي على أبي يوسف القاضي عندما سأله هارون الرشيد عن حكم الطلاق في هذه الأبيات:[٢]

فَإِنْ ترْفُقي يا هنــدُ فالرِّفقُ أيمنُ ... وإنْ تخْرِقي يا هندُ فالخرقُ أشأمُ
فأنتِ طــلاقٌ، والطــلاقُ عزيمةٌ ... ثلاثـــاً، ومَنْ يَخْـــرِقْ أعقُّ وأظلمُ
فَبِينـــي بها أنْ كُنتِ غيـــرَ رفيقةٍ ... فما لامــرئٍ بعد الثــلاث مُقدَّمُ[٢]

فأجاب بأنه: إذا رفع (ثلاثا) تطلق واحدة، وإذا نصب (ثلاثا) تطلق ثلاثاً، وللعلماء في استخراج الحكم الشرعي من هذه الأبيات نقاش طويل وآراء متعددة[٣]، ولكن الذي يهمُّنا إدراكُ العلماء أنَّ للعلامة الإعرابية دورًا في تحديد المعنى.

ولعلَّ في ضوءٍ من هذا كله نستطيع أن نفهم عبارة أبي العباس ثعلب ــ أحد أئمة القرن الثالث ــ: «لا يصحُّ الشعرُ ولا الغريبُ ولا القرآنُ إلا بالنحوِ، فالنَّحوُ ميزانُ هذا كله»[٤].

---

(١) ينظر: النحو والنحاة ٥٦، وفيه أمثلة كثيرة متنوعة في هذا الموضوع.

(٢) هذه الأبيات من الطويل، وقد وردت في كثير من كتب النحو دون نسبة، وتراجع في: مجالس ثعلب ٣٣٨، وشرح ابن يعيش ١/١٢، والمغني ١/٥١، والأشباه والنظائر ٣/٤٢، ٤/٢٢٠، والخزانة ٣/٤٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٢٤.

(٣) تراجع هذه الآراء فيما سبق ذكره من مراجع.

(٤) مجالس ثعلب ٣١٠.

بل كان ينبغي على أبي العباس أن يضيف (ولا الفقه)، فقد قال أبو بكر الشنتريني - من علماء القرن الثالث -: «ولقد رأيت جماعة من الفقهاء المتقدمين الذين لم يبلغوا درجة المجتهدين قد تكلَّمُوا في مسائل من الفقه فأخطأوا فيها، وليس ذلك لضعف أفهامهم، ولا لقلة محفوظاتهم، ولكن لضعفهم في العلم - يعني علم النحو - وعدم استقلالهم به»(١).

وهاكَ هذا البحثَ الذي يُثْبِتُ بما لايدعُ مجالاً للشكِّ صدقَ ما أوضحناه سابقًا، وتأكيدَه.

(١) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ٦٣، وينظر: النحو العربي والحمى المستباح، ضمن مقالات الطناحي ٤، وضوابط الفكر النحوي ١/١٦٥.

الفصل الأوّل

الاستثناء

المبحث الأول

إعراب قوله - تعالى -: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾

قال الله – تعالى –: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾(١).

هذه الآيةُ التي افتتح الله بها هذه السورةَ الكريمةَ فيها من البلاغة ما تتقاصر عنده القوى البشرية، مع شمولها على أحكام عدَّة: منها الوفاء بالعقود، وتحليل بهيمة الأنعام، واستثناء ما سيتلى مما لا يحل، وتحريم الصيد على المُحْرم، وإباحة الصيد لمن ليس بمُحْرِم.(٢)

وقد اختلفت كلمة معربي القرآن ومفسريه في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾، وترتَّب على هذا الخلاف اختلاف في الحكم الشرعي.

رأي الإمام القرطبي:

تناول الإمامُ القرطبيُّ بعضَ هذا الاختلاف فقال: «قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾، أي: ما كان صيدًا فهو حلال في الإحلال دون الإحرام، وما لمْ يكن صيدًا فهو حلالٌ في الحالين.

واختلف النحاة في ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ﴾ هل هو استثناءٌ أوْ لا؟ فقال البصريون: هو استثناء من ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، و﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ استثناء آخر منه، فالاستثناءان جميعًا من

---

(١) سورة المائدة آية ١.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ٢٤٥/٧، والبحر المحيط ٤٢٨/٣، والتحرير والتنوير ٨١/٦، وفتح القدير ٦/٢.

قوله ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، وهي المستثنى منها؛ والتقدير: إلا ما يُتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون.

وقيل: هو مستثنى ممّا يليه من الاستثناء، ولو كان كذلك لوجب إباحةُ الصيد في الإحرام؛ لأنَّه مستثنى من المحظور؛ إذْ كان قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مستثنى من الإباحة، وهذا وجه ساقط، فإذًا معناه: أحلت لكم بهيمة الأنعام غيرَ محلي الصيد وأنتم حرمٌ، إلا ما يتلى عليكم سوى الصيد، ويجوز أنْ يكون معناه أيضًا: أوفوا بالعقود غيرَ محلي الصيد، وأحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم، وأجاز الفراء أنْ يكون: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ نصْبٌ على الحال ممَّا في (أوفوا)، وقال غيره: حال من الكاف والميم في (لكم)، والتقدير: أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد...»[1].

والقرطبي هنا يرُدُّ القول بأنَّ (غير محلي الصيد) مستثنى مما يليه من الاستثناء، لفساد المعنى الشرعي الذي يترتب عليه، وهو: وجوب إباحة الصيد في الإحرام.

الإيضاح والمناقشة:

(غيرَ) بالنصب – في قراءة الجمهور – [2] اختُلِفَ في إعرابه على خمسة أقوال لكل منها مفهومٌ شرعيٌّ خاصٌّ، وهاك البيانَ:

القول الأول: أنَّه حال من الضمير المجرور في (لكم)، أي: أحلت لكم هذه الأشياء، لا محلين الصيد، وقدره القرطبي بقوله: «أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد»[3] وهذا قول الجمهور،[4] وإليه ذهب الزمخشري،[5] وابن عطية،[6] وغيرهما.[7]

---

(١) تفسير القرطبي ٧/٢٥١، ٢٥٢.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٤٣٠، والدر المصون ٤/١٧٨.
(٣) تفسر القرطبي ٧/٢٥٢.
(٤) ينظر: تفسير الطبري ٩/٤٦٠، والبيان للأنباري ١/٢٨٢، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٣/٢١١، وحاشية الجمل ١/٤٨٤، وروح المعاني ٦/٥٠.
(٥) الكشاف ٢/١٩١.
(٦) المحرر الوجيز ٣/٨٤.
(٧) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣، ومشكل مكي ١/٢١٧، والبيان للأنباري ١/٢٨٢، ومحاسن التأويل ٦/١٧٩٢.

وقدْ ضعّفَ أبو حيَّان هذا الوجهَ بأنَّه يلزم منه تقييدُ إحلال بهيمة الأنعام لهم بحال كونهم غيرَ محلي الصيد وهم حرم؛ إذْ يصير معناه: أحلت لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تُحلون الصيد وأنتم حرم، والغرض أنهم قد أحلت لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها.(١) قال السمين الحلبي رادًّا على أبي حيان: «هذا - الاعتراض - إذا أريد ببهيمة الأنعامِ الأنعامُ نفسُها، وأمَّا إذا عُني بها الظباءُ وحُمُرُ الوحش وبقرُه فيظهر للتقييد بهذه الحال فائدة؛ إذْ يصير المعنى: أحلت لكم هذه الأشياء حال انتفاء كونكم تحلون الصيد وأنتم حرم، فهذا معنى صحيح، ولكنَّ التركيب الذي قدَّرته - يقصد أبا حيان - لك فيه قلقٌ، ولو أريد هذا المعنى من الآية الكريمة لجاءت به على أحسن تركيب وأفصحه».(٢)

وردَّ العلامةُ الآلوسيُّ اعتراضَ أبي حيان من وجه آخر فقال: «ودُفع بأنه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم يعلم منه غيره بالطريق الأولى؛ لأنها إذا أحلت في عدم الإحلال لغيرها، وهم محرمون لدفع الحرج عنهم، فكيف في غير هذه الحال، فيكون بيانًا لإنعام الله تعالى عليهم بما رخَّص لهم من ذلك، وبيانًا لأنهم في غنية عن الصيد وانتهاك حرمة الحرم».(٣)

كما دفعه الشيخ محمد الجمل، بأنَّ المفهومَ هنا متروكٌ لدليلٍ خارجي، وكثير في القرآن وغيره من المفهومات المتروكة لعارض، وذلك إذا لم يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي حكم غيره، وهنا فائدة: وهي خروجه مخرج الغالب، فلا مفهوم له، فعرفنا أنَّ ما كان منها صيدًا فإنه حلال في الإحلال دون الإحرام، وما لم يكن صيدًا فإنه حلال في الحالين.(٤)

القول الثاني: أنه حال من فاعل (أوفوا)، والتقدير: أوفوا بالعقود في حال انتفاء

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٤٠.

(٢) الدر المصون ٤/١٧٨، ١٧٩، وانظر الرد على أبي حيان أيضًا في: روح المعاني ٦/٥٠، وحاشية الشهاب ٣/٢١١، وحاشية الجمل ١/٤٨٤.

(٣) روح المعاني ٦/٥١، وانظر: حاشية الشهاب ٣/٢١١، وتفسير القاسمي ٦/١٧٩٢.

(٤) حاشية الجمل ١/٤٨٤.

كونكم محلين الصيد، وأنتم حرم.[١] وهو قول الأخفش،[٢] وجماعة،[٣] ونسبه القرطبيُّ إلى الفراءِ، [٤] وقد ضُعِّف هذا القول من وجهين: **الأول**: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض، وهذه الجملة، وهي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ ليست اعتراضية، بل هي منشئة أحكامًا ومُبَيِّنَةٌ لها، وجملة الاعتراض إنما تفيد تأكيدًا وتسديدًا. والثاني: أنه يلزم منه تقييدُ الأمر بإيفاد العقود بهذه الحالة، فيصير التقدير كما تقدم، وإذا اعتبرنا مفهومه يصير المعنى: فإذا انتفت هذه الحال فلا توفوا بالعقود، والأمر ليس كذلك، فإنهم مأمورون بالإيفاد بالعقود على كل حال من إحرام وغيره.[٥]

القول الثالث: أنه منصوب على الحال من الضمير المجرور في (عليكم)، أي: إلا ما يتلى عليكم حالَ انتفاء كونكم محلينَ الصيد، وهو ضعيف أيضًا بما تقدم من أنَّ المتلوَّ عليهم لا يُقيد بهذه الحال دون غيرها، بل هو متلوٌّ عليهم في هذه الحال وفي غيرها.[٦]

القول الرابع: أنَّه حال من الفاعل المقدر، يعني الذي حذف، وأقيم المفعولُ مقامَه في قوله تعالى: (أحلت لكم بهيمة الأنعام)، والتقدير: أحلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غير محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم، فحذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه، وترك الحال من الفعل باقية.

وهذا الوجه - أيضًا - فيه ضعف من وجوه:

الأول: أنَّ الفاعل المنوب عنه صار نسيًا منسيًا غير ملتفت إليه، نصُّوا على ذلك، لو قلت: (أُنزِل الغيثُ مجيبًا لدعائهم)، وتجعل (مجيبًا) حالا من الفاعل المنوب عنه، فإنَّ التقدير: أنزل الله الغيث حال إجابته لدعائهم، لم يجز فكذلك هذا، ولا سيما إذا قيل:

(١) ينظر: معاني الزجاج ١٤١/٢، والبحر ٤٣٠/٣، والدر المصون ١٧٩/٤.
(٢) معاني القرآن ٢٥٠/١، ٢٧١، وانظر: مراجع الحاشية السابقة.
(٣) ينظر: الدر المصون ١٧٩/٤.
(٤) تفسير القرطبي ٢٥٢/٧، وانظر: معاني الفراء ٢٩٨/١.
(٥) ينظر: معاني الزجاج ١٤١/٢، والبحر ٤٣٠/٣، وحاشية الشهاب ٢١١/٣، وحاشية شيخ زاده ٤٦٥/٣، ٤٦٦.
(٦) ينظر: البحر ٤٣٠/٣، والدر المصون ١٧٩/٤، وروح المعاني ٥١/٦.

بأنَّ بنية الفعل المبني للمفعول بنية مستقلة غير محلولة من بنية مبنية للفاعل كما هو قول الكوفيين، وجماعة من البصريين.(١)

الثاني: أنه يلزم منه التقييد بهذه الحال إذا غُنى بالأنعام ثمانية الأزواج، وتقييد إحلاله تعالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انتفاء إحلاله الصيد وهم حرم، والله تعالى قد أحلَّ لهم هذه مطلقًا.

والثالث: أنه كتب (مُحِلِّي) بصيغة الجمع، فكيف يكون حالا من الله؟ وكأنَّ قائل هذا الرأي زعم أنَّ اللفظ (مُحِلٍّ) من غير ياء.(٢)

وهذا القول لم يستبعده الآلوسي إلا من جهة انتصاب حالين متداخلين من غير ظهور ذي الحال في اللفظ، قال: «ومنهم من جعله حالا من فاعل (أحللنا) المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم﴾ ويستلزم جعل ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ أيضًا حال من مقدر، أي: حال كوننا غير محلين الصيد في إحرامكم، وليس ببعيد إلا من جهة انتصاب حالين...»(٣)

ولا يخفى ما في هذا الوجه الذي رجحه الآلوسي من الضعف من جهة العربية مما ذكرته سابقًا من الرد على هذا القول. (٤)

القول الخامس: أنه منصوب على الاستثناء المكرر، يعني أنه هو وقوله (إلا ما يتلى) مستثنيان من شيء واحد، وهو (بهيمة الأنعام)، أو يكون مستثنى مما يليه من الاستثناء، أي: مستثنى من الاستثناء الأول، وهو: (إلا ما يتلى عليكم)،(٥) وهذا القول

(١) تنظر هذه المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/١، والبسيط ٩٥١/٢، وارتشاف الضرب ٦٣٦، والهمع ٣٦/٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٣٠/٣، والدر المصون ١٧٩/٤، ١٨٠، وروح المعاني ٥١/٦.
(٣) روح المعاني ٥١/٦.
(٤) راجع: حاشية الشهاب على البيضاوي ٣١٢/٣.
(٥) قال ابن العربي: «تثنية الاستثناء في الجملة الواحدة ترد على قسمين: أحدهما: أنْ يتكرر، ويكون الثاني من الأول، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ (الحجرمن الآية ٥٩، ٦٠)، أن يكون الاستثناءان جميعًا من الأول، كقوله ههنا: إلا ما يتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون، فقوله: (إلا ما يتلى عليكم) استثناء من (بهيمة الأنعام) على أحد القولين وأظهرهما، وقوله: إلا الصيد استثناء آخر أيضًا معه". أحكام القرآن ١٧/٢، وانظر: أحكام القرآن للكيا الهراسي ١٣/٣.

نسبه القرطبي للبصريين، وأشار إلى أنَّ هذا الإعراب الأخير لا يعجبه؛ لفساد المعنى الشرعي الذي يترتب عليه، وقد سبق بيان ذلك.

رَدُّ أبي حيان ما أفسده القرطبيُّ:

استشكل أبو حيان اعتراضَ القرطبيِّ على هذا القول، فقال: «وأما ما نقله القرطبي عن البصريين، فإنْ كان النقلُ صحيحًا فهو يتخرج على ما سنوضحه - إنْ شاء الله - تعالى فنقول: إنما عرض الإشكال في الآية من جعلهم (غير محلي الصيد) حالا من المأمورين بإيفاد العقود، أو من المُحَلَّل لهم، أو من المُحَلِل وهو الله تعالى، أو من المتلوِّ عليهم. وغرّهم في ذلك كونه كتب (محلي) بالياء، وقدّروه هم أنه اسمُ فاعل من أحلَّ، وأنه مضاف إلى الصيد إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول، وأنه جمعٌ حذف منه النون للإضافة. وأصله: غير محلين الصيد وأنتم حرم، إلا في قول من جعله حالاً من الفاعل المحذوف، فلا يقدر فيه حذف النون، بل حذف التنوين. وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله: (محلي الصيد)، من باب قولهم: حسان النساء. والمعنى: النساء الحسان، وكذلك هذا أصله غير الصيد المُحَلِّ. والمُحَل صفة للصيد لا للناس، ولا للفاعل المحذوف. ووصف الصيد بأنه مُحَلٌ على وجهين: أحدهما: أنْ يكون معناه دخل في الحل كما تقول: أحل الرّجل أي: دخل في الحل، وأحرم دخل في الحرم. والوجه الثاني: أن يكون معناه صار ذا حل، أي حلالاً بتحليل الله.

ومجيءُ (أفعل) على الوجهين المذكورين كثيرٌ في لسان العرب. فمن مجيء أفعل لبلوغ المكان ودخوله قولهم: أحرم الرّجل، وأعرق، وأشأم، وأيمن، وأتهم، وأنجد إذا بلغ هذه المواضع وحَلَّ بها. ومن مجيء أفعل بمعنى: صار ذا كذا قولهم: أعشبت الأرض، وأبقلت، وأغد البعير، وألبنت الشاة، وغيرها، وأجرت الكلبة، وأصرم النخل، وأتلت الناقة، وأحصد الزرع، وأجرب الرّجل، وأنجبت المرأة. وإذا تقرر أنّ الصيدَ يُوصف بكونه مُحَلاً باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بلغ الحلّ، أو صار ذا حل، اتضح كونه استثناء من استثناء، إذ لا يمكن ذلك لتناقض الحكم؛ لأنّ المستثنى من المحلل محرم، والمستثنى من المحرم محلل. بل إن كان المعنى بقوله: بهيمة الأنعام،

الأنعام أنفسها، فيكون استثناء منقطعًا. وإن كان المراد الظباء وبقر الوحش وحمره ونحوها، فيكون استثناء متصلاً على أحد تفسيري المُحِلّ، استثنى الصيد الذي بلغ الحل في حل كونهم محرمين. (فإن قلت): ما فائدة الاستثناء بقيد بلوغ الحل، والصيد الذي في الحرم لا يحل أيضًا ؟ (قلت): الصيد الذي في الحرم لا يحل للمحرم ولا لغير المحرم، والقصد بيان تحريم ما يختص تحريمه بالمُحْرِم، فإنْ قلت: ماذكرته من هذا التوجيه الغريب يعكر عليه رسمه في المصحف بالياء، والوقوف عليه بها، قلت: قد كتبوا في المصحف أشياء تخالف النطق نحو: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[1] بالألف، والوقف اتبعوا فيه الرسم».[2]

تعقُّبُ السمين الحلبي لأبي حيان:

تعقَّبَ السمينُ ما تعقب به أبو حيان القرطبيَّ، وبيَّن أنه ليس بشيء، فقال: «وهذا الذي ذكره – يقصد أبا حيان – واختاره وغَلَّط الناس فيه – يقصد القرطبي – ليس بشيء، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطاً ووقفاً فخطأ محض؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ الذي في «مُحِل»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول: إنه قد يُوَجَّه بلغة الأزد، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعَوَّل عليه؛ لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول: يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشياء؟ وأيضاً فإنهم لم يُعْربوا (غير) إلا حالاً، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وإنما اختلفوا في صاحب الحال، فقوله: إنَّه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإجماع، إلا ما تقدم نَقْلُه عن بعضهم – يقصد القرطبي – من أنه استثناء ثان، وعزاه للبصريين، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ».[3]

وتعقَّبَ الآلوسي أبا حيان – أيضًا – من وجه آخر وهو: أنَّ زيادة الياء في

(١) سورة النمل من الآية ٢١.

(٢) البحر المحط ٣/٤٣٠ – ٤٣٣ .باختصار.

(٣) الدر المصون ٤/١٨٤، وانظر: اللباب لابن عادل ٧/١٧٢.

(محلي) فيها التباس المفرد بالجمع، وهم يفرون من زيادة أو نقصان في الرسم، فكيف يزيدون زيادة ينشأ عنها لبس؟ وأيضًا فيه إضافة الصفة للموصوف وهو غير مقيس.(١)

هذا وقد وسم العلامةُ البيضاوي القولَ بالاستثناء بأنه تعسفٌ، وقد وضح الشهاب الخفاجي معنى هذا التعسف فقال: «ليس وجه التعسف فيه أنَّ استعمال (غير) في الاستثناء غير ظاهر، ولا من تكرير الاستثناء، سواء ترادف أم تداخل، بل لفساد المعنى فيه، إلا أنْ يتكلف له ما لا يليق بالنظم القرآني؛ لأنَّ المُحلين لا يستثنون من البهيمة إنْ رجع الاستثناء من الأول، بل من (لكم) فيصير المعنى: أحلت البهيمة إلا المحلين، وهو غير صحيح، وكذا استثناؤه مما قبله».(٢)

ومن خلال ما سبق من ردود على أبي حيان يتضح لنا أنَّ ما تعقب به القرطبيُّ القولَ بالاستثناء هو الصحيح.

الترجيح:

بعد عرض الأقوال السابقة في إعراب (غير)، أرى أنَّ الرأي الأول القائل بأنَّ (غير) حال من الضمير المجرور في (لكم) هو الراجح؛ لسلامته من الاعتراض، ولاتفاق المعنى الشرعي المراد من الآية الكريمة معه، ولذا فهو قول الجمهور، بل نقل بعضهم الإجماع عليه.(٣)

قال ابن العربي رابطًا بين المعنى الشرعي في الآية الكريمة وقانون النحو الذي يرجح كون (غير) حالا من الضمير في (لكم) كما هو مذهب الجمهور: «وأمَّا من قال: معناه: أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم إلا ما كان منها وحْشيًا، فإنه صيد، ولا يحل لكم الصيد وأنتم حرم، وهذا أشبهها معنى، إلا أنَّ نظامَ تقديره ليس بجارٍ على قوانين العربية، فإنه أضمر فيه ما لا يحتاج إليه، وإنما ينبغي أنْ يقال تقديره: أحلت

(١) روح المعاني ٦/٥٢.
(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ٣/٢١٢، وانظر: حاشية شيخ زاده ٣/٤٦٦.
(٣) انظر: الكشاف ٣/١٩١، والتحرير والتنوير ٦/٨٠، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٢٢، وتفسير أبي السعود ٣/٤، والتفسير الكبير ١١/١٢٩، وحاشية الجمل ١/٤٨٤.

لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلين صيدها وأنتم حرم، فيصح المعنى، ويقل فضول الكلام، ويجري على قانون النحو».(١)

وقال العلامة الآلوسي بعد دراسة المسألة مرجحًا قول الجمهور: «هذا ولا يخفي أنَّ يدَ الله مع الجماعة، وأنَّ ما ذكره غيرهم - يعني الجمهور - لا يكاد يسلم من الاعتراض» (٢)

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنَّ خلاف المفسرين والفقهاء - هنا - سببه تعدد الوجوه الإعرابية في آيات القرآن الكريم.

---

(١) أحكام القرآن ٢/١٦.
(٢) روح المعاني ٦/٥٣.

المبحث الثاني
نوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾

قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾(١).

اختلف العلماء في اتصال الاستثناء وانقطاعه في قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾، وانبنى على ذلك اختلاف في الحكم الشرعي المراد من الآية الكريمة.

رأي القرطبي:

تناول الإمامُ القرطبيُّ هذه المسألةَ بالشرح والبيان فقال: «قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ نصب على الاستثناء المتصل عند الجمهور من العلماء والفقهاء، وهو راجع على كلِّ ما أُدرك ذكاتُه من المذكورات وفيه حياة فإنَّ الذكاة عاملة فيه؛ لأنَّ حقَّ الاستثناء أنْ يكون مصروفًا إلى ما تقدَّم من الكلام، ولا يُجعل منقطعًا إلا بدليل يجب التسليم به»(٢). ثمَّ راح القرطبيّ يؤيدُ القول بالاتصال ناسبًا إيَّاه للجمهور من الفقهاء والعلماء، وذكرَ أنَّه – أيضًا – مذهبُ ابن عباس، وإسحق بن راهويه، وابن حبيب، وهو كذلك المشهور من مذهب مالك والشافعيّ، بل قال القرطبيّ: مَنْ خالف هذا فقد خالف السنَّة من جمهور الصحابة، وعامة العلماء، ثم أشار إلى القول بالانقطاع، ونسبه إلى الشافعيّ في قول آخر، وجماعة المالكيين البغداديين، والمدنيين، قال: وإليه ذهب إسماعيل القاضي...، والاستثناءُ على هذا القول منقطعٌ، أي: حُرِّمت عليكم هذه الأشياء، لكن ما ذكَّيتم من غيرها فهو الذي لمْ يُحرَّم»(٣).

المناقشة:

اتّفق الفقهاء على أنَّ الذكاة عاملة في المنخنقةِ والموقوذةِ والمترديةِ والنطيحةِ

(١) سورة المائدة آية ٣.
(٢) تفسير القرطبي ٧/٢٧٤.
(٣) ذاته ٧/٢٧٤، ٢٧٥.

وما أكل السبعُ إذا لم يُصب لها مقتل، وغلب على الظنِّ أنَّها تعيش، واختلفوا فيما إذا أصيب لها مقتل، وغلب على الظنِّ أنها لا تعيش، فقال قومٌ: تعمل الذكاةُ فيها، وهو قول الجمهور، وقال آخرون لا تعمل الذكاة فيها، وسبب اختلافهم اختلافُهُمْ في مفهوم قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾، أهو استثناءٌ متصلٌ فيخرج من الجنس بعض ما يتناوله اللفظ، وهو الأصناف الخمسة المذكورة على عادة الاستثناء المتصل، أم هو استثناء منفصل لا تأثير له في الجملة المتقدمة كما هو شأن الاستثناء المنقطع في كلام العرب[1]؟

الجواب: الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه مستثنى متصل، والقائلون به اختلفوا في تحديد المستثنى منه على النحو الآتي:

أولا: أنَّه استثناء من جميع ما تقدَّم قبله من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾؛ لأنَّ الاستثناء الواقع بعد أشياء يصلح لأن يكون هو بعضها يرجع إلى جميعها عند الجمهور[2]، والمذكورات قبل بعضها محرمات لذاتها، وبعضها محرمات لصفاتها، وحيث كان المستثنى حالا لا ذاتًا؛ لأنَّ الذكاة حالة تعين رجوع الاستثناء لما عدا لحم الخنزير؛ إذْ لا معنى لتحريم لحمه إذا لمْ يُذَكَّ، وتحليله إذا ذُكِّي؛ لأنَّ هذا حكم جميع الحيوان عند قصد أكله، ثمَّ إنَّ الذكاة حالةٌ تُقصدُ لقتل الحيوان فلا تتعلق بالحيوان الميت، فعلم عدم رجوع الاستثناء إلى الميتة؛ لأنَّه عبث، وكذلك إنَّما تتعلق الذكاة بما فيه حياة، فلا معنى لتعلقها بالدم، وكذا ما أهل لغير الله به؛ لأنهم يُهلون به عند الذكاة، فلا معنى لتعلق الذكاة بتحليله، وإذا تقرر هذا تعيَّن أنَّ المقصود بالاستثناء: المنخنقةُ، والموقوذةُ، والمترديةُ، والنطيحةُ، وما أكل السبعُ؛ فإنَّ هذه المذكورات تعلَّقت بها أحوال تفضي بها إلى الهلاك، فإذا هلكت

---

(١) يُراجع: الفروق للقرافي ١٧٣/٣، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه ٢٥٩٠/٦، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٥٧/٢، ٤٦٢، والحاوي الكبير للماوردي ٧٥/١٥، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبدالبر ٢٥٣/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٣/٢، والبيان والتحصيل لابن رشد القرطبي ٣٥٤/٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٣/٢، وأحكام القرآن للهراسي ١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٦٦/٢، والهمع ١٩٦/٢، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٥٧/٢، والتحرير والتنوير ٩٢/٦.

بتلك الأحوال لمْ يُبِحْ أكلُها؛ لأنَّها حينئذٍ ميتة، وإذا تداركوها بالذكاة قبل الفوات أبيح أكلها، والمقصود أنَّها إذا ألحقت الذكاة بها في حالة هي فيها حيَّة[1].

وعلى هذا القول فالاستثناءُ متصلٌ، وهو قول الجمهور من العلماء، والفقهاء - كما ذكر القرطبي - سابقًا - والحكم الشرعي المترتب عليه هو: أنَّ ما أُدْركت ذكاتُه من هذه المذكورات الخمسة بأنْ وجدْتَ له عينًا تطرف، أو ذَنَبًا يتحرك، أو رِجْلا تركضُ، أي: ما تيقنت فيه الحياة فاذبح وكُلْ فإنَّه حلال؛ لأنَّه لولا بقاء الحياة فيه لما حصلت هذه الأحوال، فلما وجدتها مع هذه الأحوال دلَّ على أنَّ الحياة بتمامها حاصلة فيه[2]. قال العلامة الطبريُّ: «فتأويل الآية على قول هؤلاء: حرمت الموقوذة والمتردية، إنْ ماتت من التردي، والوقذ، والنطح، وفرْسِ السبع، إلا أنْ تدركوا ذكاتَها، فتدركوها قبل موتها، فيكون حينئذٍ حلالا أكلُها»[3].

ثانيًا: أنَّ هذا الاستثناء مختصٌ بقوله تعالى: (وما أكل السبع)، قال أبو حيان: «وقيل الاستثناء متصل عائد إلى أقرب مذكور، وهو: (وما أكل السبع)، ومختص به، والمعنى: إلا ما أدركتم فيه حياة مما أكل السبع فذكيتموه فإنَّه حلال»[4].

وحجة هذا القول: أنَّ الاستثناء في مثل هذا يكون خاصًا بالجملة الأخيرة. قال السيوطي: «إذا ورد الاستثناء بعد جمل عُطف بعضُها على بعض فهل يعود للكل؟ فيه مذاهب: ... والرابع: أنَّه خاصٌّ بالجملة الأخيرة»[5].

وهذا القول مردودٌ لا وجهَ له؛ لأنَّه لا دليل على التخصيص، ولا موجب له[6]. قال الشيخ الطاهر بن عاشور: «ومن العلماء من جعل الاستثناء من قوله: (وما أكل السبعُ)،

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٩٢/٦، وتفسير الطبري ٥٠٦/٩، وأحكام القرآن للكيا الهراسي ١٩/٣.

(٢) يراجع: التفسير الكبير ١٣٦/١١، ١٣٧، وتفسير الطبري ٥٠٥/٩، والبحر المحيط ٤٣٨/٣، وفتح القدير ١٤/٢، وتفسير القاسمي ١٨٢٠/٦، وحاشية شيخ زادة ٤٧٢/٣.

(٣) تفسير الطبري ٥٠٤/٩.

(٤) البحر المحيط ٤٣٨/٣، وانظر: مفاتيح الغيب ١٣٧/١١، والدر المصون ١٩٦/٤، والبيضاوي بحاشية شيخ زاده ٤٧٢/٣، وحاشية الشهاب ٢١٥/٣.

(٥) الهمع ١٩٧/٢، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٧٦٦/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٢، والهمع ١٩٦/٢.

على رأي من يجعل الاستثناء للأخيرة، ولا وجهَ له إلا أنْ يكون ناظرًا إلى غلبة هذا الصنف بين العرب، فقد كانت السباع والذئاب تنتابهم كثيرًا، ويكثر أنْ يُلحقوها فتترك أكيلتها فيدْركوها بالذكاة»(١).

ثالثًا: أنَّ الاستثناء راجع إلى المتردية، والنطيحة، وأكيلة السبع، وهو قول العكبري(٢)، وعليه فالاستثناء متصلٌ، إلا أنَّ ما ذهب إليه العكبري مردودٌ؛ لما سبق من الردِّ على القول الثاني، قال السمين الحلبيُّ معقبًا على هذا القول: «وليس إخراجُه المنخنقةَ منه بجيِّدٍ»(٣).

القول الثاني: أنَّه مستثنى منقطعٌ، يعني: مقطوع عمَّا قبله غير عائد إلى شيء من المذكورات، وذلك مشهور في لسان العرب، يجعلون (إلا) بمعنى (لكنْ)(٤)، وهو قول غير الجمهور من الفقهاء والعلماء، كما سبق في كلام القرطبي، والتقدير في الآية: لكن ما ذكَّيتم من غير هذه المذكورات فكلُوهُ فهو حلالٌ، وكأنَّ أصحابَ هذا القول رأوا أنَّ هذه الأوصاف وجدت فيما مات بشيء منها، إمَّا بالخنق، وإمَّا بالوقذ، أو التردي، أو النطح، أو افتراس السبع، ووصلت إلى حدٍّ لا تعيش فيه بسبب وصف من هذه الأوصاف(٥).

ردُّ هذا القول:

وهذا القول ضعيفٌ وبعيدٌ، قال القرطبي: «حقُّ الاستثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدَّم من الكلام، ولا يجعل منقطعًا إلا بدليل يجب التسليم به»(٦).

وردَّه ابن جُزِّي الكلبي بقوله: «وهذا قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّها إنْ ماتتْ بهذه الأسباب،

---

(١) التحرير والتنوير ٦/٩٣.
(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/٢٠٦.
(٣) الدر المصون ٤/١٩٦.
(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٢٩٠، وهذا تقدير البصريين، أمَّا الكوفيون فيقدرونه بـ (سوى)، وتقدير البصريين أولى؛ لأنَّ (سوى) خافضة، و(إلا) ليست بخافضة، و(إلا) حرف، و(سوى) اسم، فكان تقديره بـ (لكن) أولى لهذه العلة، وراجع: ائتلاف النصرة، المسألة رقم ٢٨، قسم الحروف.
(٥) ينظر: تفسير القرطبي ٧/٢٧٤، والبحر المحيط ٣/٤٣٨، ٤٣٩، والدر المصون ٤/١٩٦، واللباب لابن عادل ٧/١٩٠، والتحرير والتنوير ٦/٩٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٤.
(٦) تفسير القرطبي ٧/٢٧٤.

فهي ميتةٌ، فقد دخلت في عموم الميتة، فلا فائدة لذكرها بعدها»[١]. وقال الطاهر بن عاشور: «وهو بعيد»[٢].

القول الثالث: أنه استثناء من التحريم لا من المحرمات، قال العلامة الطبري: «وقال آخرون: هو استثناء من التحريم، وليس باستثناء من المحرمات التي ذكرها الله تعالى في قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾؛ لأن الميتة لا ذكاة لها، ولا الخنزير، قالوا: وإنما معنى الآية: حرمت عليكم الميتةُ والدمُ، وسائر ما سمينا مع ذلك، إلا ما ذكيتم ممَّا أحله الله لكم بالتذكية، فإنه لكم حلالٌ، وممن قال ذلك جماعة من أهل المدينة»، وعلى هذا القول يجب أن يكون الاستثناء منقطعًا أيضًا[٣].

ردُّ هذا القول:

تعقب الإمامُ ابنُ العربي هذا القول فقال: «قولهم: إنَّ الاستثناء يرجع إلى التحريم لا إلى المحرم، وهو كلامُ مَن لمْ يفهم ما التحريم، وقد ثبت أنَّ التحريمَ حكمٌ من أحكام الله تعالى، والأحكامُ ليست بصفات للأعيان، وإنَّما هي عبارةٌ عن قول الله سبحانه، وليس في القول استثناءٌ، إنَّما الاستثناءُ في المقول فيه، وهو المخبرُ عنه»[٤].

الترجيح:

من خلال عرض المسألة تبيَّن أنَّ الحكمَ الفقهيَّ يختلف باختلاف الوجه النحوي، فالقول باتصال الاستثناء أفاد الذكاةَ في المذكورات من: المنخنقة وما بعدها، إنْ أُدركت فيها بقيةُ حياة، والمعنى: إلا ما ذكيتم من هذه قبل موته فإنه حلالٌ لكم.

أمَّا القولُ بالانقطاع فانبنى عليه عدمُ إفادة الذكاة فيها؛ إذ المعنى عليه: لكنْ ما ذكيتم من غير هذه ممّا تفيد فيه الذكاة فليس بالمحرم عليكم.

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٢٤.
(٢) التحرير والتنوير ٦/٩٣.
(٣) تفسير الطبري ٩/٥٠٥، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٢٤، ومفاتيح الغيب ١١/١٣٧، واللباب في علوم الكتاب ٧/١٩٠، وروح المعاني ٦/٥٨.
(٤) أحكام القرآن ٢/٣٠.

والراجح من القولين: هو القول بالاتصال، وهو اختيار الإمام القرطبي، وقد بنى اختيارَه على قواعد النحو حيث قال: «حقُّ الاستثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدَّم من الكلام،... ثم ردَّ القول بالانقطاع بقوله: ولا يُجعل الاستثناء منقطعًا إلا بدليل يجب التسليمُ له»(١).

قال الشيخ ابن مالك في هذا المعنى: «وإذا ذُكرَ شيئان أو أكثر والعامل واحد فالاستثناء معلق بالجميع، إن لم يمنع مانعٌ، نحو: اهجرْ بني فلان، وبني فلان إلا مَنْ صلح، فـ (من صلح) مستثنى من الجميع؛ إذ لا موجب للاختصاص، فلو ثبت مُوجِبٌ عُمِلَ بمقتضاه نحو: لا تُحدّث النساء ولا الرجال إلا زيدًا، وقد تضمنت الأمرين آيةُ المائدة (حرمت عليكم الميتة) إلى (إلا ما ذكيتم) فاشتملت على ما فيه مانع وهو (ما أُهلّ) وما قبله، وعلى ما لا مانع فيه وهو ما بين (به، وإلا) فـ (ما ذكيتم) مستثنى من الخمسة إذا كانت سببًا لموته»(٢).

والقول بالاتصال قول الجمهور من العلماء والفقهاء ــ كما سبق ــ وقد أيده جمهرة من المعربين والمفسرين أيضًا:

فهذا ابنُ العربي يؤيده بعقد مقارنة بديعة بين المريضة، وما ذكر في الآية بقوله: «أطلق علماؤنا على المريضة أنَّ المذهب جوازُ تذكيتها، ولو أشرفت على الموت إذا كانت فيها بقية حياة، وليت شعري أيّ فرق بين بقية حياة من مرض أو بقية حياة من سبع لو اتَّسقَ النظرُ، وسلِمت عن الشبه الفِكَرُ»(٣). وقد نقل القرطبيُّ عنه هذه المقارنة، وعن غيره ما يشبهها(٤).

وقال الطبري مرجحًا إياه: «وأولى القولين في ذلك عندنا بالصواب القولُ الأولُ، وهو أنَّ قوله (إلا ما ذكيتم) استثناء من قوله (وما أهل لغير الله به... وما أكل السبع)؛ لأن كلَّ ذلك مستحقّ الصفة التي هو بها قبل حال موته»(٥).

---

(١) تفسير القرطبي ٢٧٥/٧.
(٢) شرح التسهيل له ٢٩٤/٢، وراجع: شرح الكافية للرضي ٧٦٦/٢، والهمع ١٩٦/٢.
(٣) أحكام القرآن ٣٠/٢.
(٤) القرطبي ٢٧٥/٧ وما بعدها.
(٥) تفسير الطبري ٥٠٥/٩، ٥٠٦.

كما رجَّحه الطاهر بن عاشور بقوله: «لأنَّ الاستثناء الواقع بعد أشياء يصلح لأنْ يكون هو بعضهما، يرجع إلى جميعها عند الجمهور»[1]. كما اختاره: الكلبي[2]، والجمل[3]، والشوكاني[4]، وغيرهم[5].

وهذا الاختيار هو السديد؛ لأن من قواعد النحاة: أنه لا يُحمل على المنقطع متى حسُن المتصل؛ لأنَّه الأصلُ في الكلام، والأسبقُ إلى الأفهام[6].

---

(١) التحرير والتنوير ٦/٩٢.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٢٤.
(٣) حاشية الجمل على الجلالين ٢/٤٨٧.
(٤) فتح القدير ٢/١٤.
(٥) ينظر: تفسير القاسمي ٦/١٨٢٠، وزاد التفسير في علم التفسير ٢/٢٨٠.
(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٢٢٧، وروح المعاني ٢٠/٤٥٠.

المبحث الثالث
الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة

قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[١].

عَلَّقَ اللهُ سبحانه وتعالى في هذه الآية على القذف ثلاثةَ أحكامٍ: الحدّ، وردّ الشهادة، والتفسيق، تغليظًا لشأنه، وتعظيمًا لأمره، وقوةً في الردِّ عنه، ثمَّ تلا هذه الأحكامَ الثلاثة الاستثناء بقوله: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا... ﴾، وفي هذا النوع من الاستثناء الذي يأتي بعد جمل كثيرة معطوفة خلافٌ، هل يعودُ لما تقدَّمه من الجمل أمْ إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وقدْ بُنِيَ على هذا الخلاف اختلافٌ في الحكم الشرعي المراد[٢].

رأي القرطبي:

تحدث الإمامُ القرطبيُّ عن الخلاف في هذا الاستثناء، وبيَّن ما انبنى عليه من خلاف بين الفقهاء، وأورد أدلتهم، وهذا بعضُ كلامه في هذا الموضوع، قال: «الاستثناءُ إذا تعقب جملا معطوفة، عاد إلى جميعها عند مالك والشافعيّ، وأصحابهما، وعند أبي حنيفة وجلّ أصحابه يرجع الاستثناء إلى أقرب مذكور، وهو الفسق، ولهذا لا تقبل شهادته، فإنَّ الاستثناء راجع إلى الفسق خاصَّة لا إلى قبول الشهادة»[٣]. أمَّا بقية كلام القرطبي في المسألة فسأذكره في أثناء مناقشة المسألة. - بإذن الله تعالى -

(١) سورة النور الآيتان ٤، ٥.
(٢) تنظر هذه المسألة في: الأم للإمام الشافعي ٨٩/٧، والرسالة ١٤٧/١، واللمع في أصول الفقه للشيرازي ٢١/١، وروضة الناظر لابن قدامة ٢٥٦/١، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول للشوكاني ٣٧١/١، وفتح القدير ١٣/٤، والطبري ١٧٢/١٧، والمحرر الوجيز ٣٤٢/٦، والكشاف ٢٩٦/٤، وأحكام ابن العربي ٣٤٠/٣، ونظم الدرر ٢١٥/٢٣، والبحر المحيط ٣٤٢/٦، والدر المصون ٣٨٢/٨، ومفاتيح الغيب ١٦٢/٢٣، وروح المعاني ١٠٠/١٨.
(٣) تفسير القرطبي ١٤٧/١، وما بعدها.

المناقشة والإيضاح:

في مرجع الاستثناء في الآية الكريمة خلافٌ نتج عنه ثلاثة آراء ارتبط بكلٍّ منها حكمٌ شرعي، وهاك البيانَ:

الرأي الأول: أنَّ الاستثناء راجع إلى جميع ما تقدَّمَ(١)، وهو اختيار ابن مالك، واشترط ألاّ يمنع مانع؛ بأنْ يقوم دليلٌ على إرادة البعض، ثمَّ بنى اختياره قياسًا للاستثناء على الشرط، قال: «وإذا ذُكر شيئان أو أكثر والعاملُ واحدٌ فالاستثناء معلَّق بالجميع إنْ لمْ يمنعْ مانع، نحو: اهجرْ بني فلان وبني فلان إلا مَنْ صلح، فـ (من صلح) مستثنى من الجميع؛ إذْ لا موجب للاختصاص، فلو ثبت موجبٌ عُمِلَ بمقتضاه، نحو: لا تُحَدِّثْ النساءَ ولا الرجالَ إلا زيدًا، ويُعلَّق الاستثناء أيضًا بالجميع، إنْ كان قبله جملتان أو أكثر، والعامل غير واحد، والمعمول واحد في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ﴾ إلى ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾، واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو: (لا تصحبْ زيْدًا، ولا تزرْه، ولا تكلمه إلا تائبًا من الظلم، فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سدِّ كلٍّ منهما مسدَّ الآخر في نحو: اقتلْ الكافرَ إنْ لمْ يُسْلم، واقتلْه إلا أنْ يُسْلمَ»(٢).

وحاصل كلام ابن مالك أنَّ الاستثناءَ معلَّقٌ بجميع ما سبق ما لم يقمْ دليلٌ بتخصيص بعضها دون بعضٍ، وقد وَهَمَ بعضُهُم عندما نسب إليه أنَّ الاستثناء عنده – هنا – راجع إلى جميع ما تقدم مطلقًا وُجِدَ دليلٌ على التخصيص أمْ لمْ يُوجد(٣).

قال ابن عقيل موضحًا كلام ابن مالك ومبيِّنًا مرادَه: «وإذا أمكن أنْ يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيرُه لمْ يُقتصر عليه إنْ كان العامل واحدًا... إذْ لا مُوجبَ

---

(١) ينظر هذا الرأي في: معاني النحاس ٥٠٢/٤، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١٥٣/٢، والقرطبي ١٣٤/١٥، والبحر المحيط ٣٩٨/٦، والدر المصون ٣٨٢/٨، والتفسير الكبير ١٦٢/٢٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٤/٢، ٢٩٥، وراجع: ارتشاف الضرب ١٥٢١/٤، والمساعد ٥٧٤/١، وشفاء العليل للسلسلي٥٠٥/١، والهمع ١٩٦/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥١٢/٤، والبحر المحيط ٣٩٨/٦، والدر المصون ٣٨٢/٨، واللباب لابن عادل ٢٩٤/١٤.

للاختصاص، فإنْ لم يمكن الاشتراك اختصَّ بمن يليق به، وكذا إنْ كان – أي العامل – غيرَ واحدٍ، والمعمول واحدًا في المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ... ﴾ الآية، فيعلَّق الاستثناء بجميع ما تقدَّم كذلك... ثم قال: هذا كلام المصِّف، وما قاله هو على تقدير كون العامل في المستثنى (إلا) كما اختاره»[1].

وقدْ شرح السيوطي – أيضًا – كلام ابن مالك فقال: «إذا ورد الاستثناء بعد جمل عُطف بعضُها على بعض، فهل يعود للكل؟ فيه مذاهب: أحدها: وهو الأصح، نعم، وعليه ابن مالك، إلا أنْ يقوم دليلٌ على إرادة البعض، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ... ﴾ الآية، فقوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ عائدٌ إلى فسقهم، وعدمُ قبول شهادتهم معًا إلا الجلد لما قام عليه الدليل، وسواءً اختلف العامل في الجمل أمْ لا، بناءً على أنَّ العامل في المستثنى إنَّما هو (إلا)، لا الأفعال السابقة»[2].

وبناءً على هذا فالمعنى الشرعي المفهوم من الاستثناء في الآية عند ابن مالك هو: قبول شهادة القاذف، وزوال تسمية الفسق عنه إنْ تاب، أمَّا إقامة الحدِّ فالاستثناء غير عامل فيه بإجماع؛ لأنَّ من تمام التوبة الاستسلامَ للحدِّ، والاستحلالَ منه، ولقرينة كونه حقَّ آدميّ، وهو لا يسقط إلا بالتوبة، ولقرينة قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ ﴾، أي: بعد أنْ تحققت الأحكام الثلاثة، فالحدُّ قدْ فات على أنه قد عُلم من استقراء الشريعة، أنَّ الحدودَ لا تسقطها توبة مقترف موجبها[3].

قال العلامة البقاعي: «وأشار إلى أنَّ الجلدَ لا يسقط بالتوبة بقوله مشيرًا بإدخال الجار إلى أنَّ قبولها لا يتوقف على استغراقها الزمان الآتي: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ ﴾، أي: الأمر الذي أوجب إبعادهم، وهو الرمي والجلد، فإنَّ التوبة لا تغير حكم الرامي في الجلد، وإنَّما تغيره في ردِّ الشهادة، وما تسببت عنه، وهو الفسق»[4].

---

(١) المساعد ١/٥٧٣، ٥٧٤.
(٢) الهمع ٢/١٩٦.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٧/١٧٣، ١٧٤، ونظم الدرر ١٣/٢١٥، ٢١٦، والتحرير والتنوير ١٨/١٥٩، وحاشية شيخ زاده ٦/١٩٦.
(٤) نظم الدرر ١٣/٢١٥، ٢١٦.

وهذا المعنى المفهوم هو رأي الإمام الشافعي، وجمهور الفقهاء، قال في الأم: «... فقلنا: يلزم أنْ يُضربَ ثمانين، وألا تُقبل له شهادة، وأنْ يكون عندنا في حال من سُمِّي بالفسق إلا أنْ يتوبَ، فإذا تاب قبلت شهادتُه، وخرج من أنْ يكون في حال من سمي بالفسق»[(١)].

قال البقاعي: «ولمَّا كان من أصل الشافعي (رحمه الله) أنَّ الاستثناء المتعقب للجمل المتواصلة المتعاطفة بالواو عائدٌ إلى الجميع سواء كانت من جنس أو أكثر إلا إذا منعت قرينة، أعاد الاستثناء هنا إلى الفسق، وردِّ الشهادة دون الحكم بالجلد...»[(٢)].

وقال الآلوسي موضحًا مذهب الشافعي أيضًا: «لا انقطاع بين الجمل عند الشافعي، ومقتضى أصله المشهور رجوع الاستثناء إلى الجميع، فيلزم حينئذٍ سقوط الجلد بالتوبة، لكنه لا يقول بذلك؛ لأنّ تحقيق مذهبه أنَّ الرجوع إلى الكلِّ قدْ يُعْدل عنه، وذلك عند قيام الدليل، وظهور المانع، والمانع هنا من رجوعه إلى الجملة الأولى على ما قيل: الإجماع على عدم سقوط الجلد بالتوبة؛ لما فيه من حقِّ العبد، وأنَّ الاستسلام للجلد من تتمة التوبة فكيف يعود إليه؟ ولا يمكن أنْ يُقال: إنَّ عدم قبول الشهادة والتفسيق من تتمتها أيضًا كما لا يخفي»[(٣)].

وأمَّا عن مذهب جمهور الفقهاء فقال القرطبي: «وقال الجمهور: الاستثناءُ عاملٌ في ردِّ الشهادة، فإذا تاب القاذفُ، قُبلت شهادتُه، وإنَّما كان ردُّها لعلَّة الفسق، فإذا زال بالتوبة قُبلت شهادتُه مطلقًا قبل الحدِّ وبعدَه، وهو قول عامة الفقهاء»[(٤)].

الرأي الثاني: أنَّ الاستثناء متعلق بالجملة الأخيرة فقط، وهي قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ

---

(١) الأمّ ٨٩/٧، والرسالة ١٤٧/١، وانظر: القرطبي ١٣٣/١٥، وفتح القدير ١٢/٤، وإرشاد الفحول ٣٧١/١.

(٢) نظم الدرر ٢١٥/١٣.

(٣) روح المعاني ١٠١/١٨، وانظر: تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٣٦٠/٦.

(٤) تفسير القرطبي ١٣٣/١٥، وانظر: تفسير الفخر الرازي ١٦٣/٢٣، وفتح القدير ١٢/٤.

﴿هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[(١)]، ونُسِبَ إلى المهاباذي[(٢)]، واختاره الباقولي الأصفهاني[(٣)]، وأبو حيان[(٤)]، ونُقل عن أبي عليّ الفارسيّ[(٥)]، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين[(٦)].

واحتجَّ هؤلاء بأنَّه لا يجوز أنْ يكون معمولا لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك.

قال الباقولي الأصفهاني: «وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟﴾ لا يكون منصوبًا إلا بناصب واحد، ولا يتسلط عليه نواصب؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى الاستحالة، فيكون العامل فيه، ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ حَسْبُ؛ لأنَّه أقرب إليه، وقدْ عُرِفَ من قواعد العربية أنَّ العوامل إذا كانت شتَّى، وتعقبها معمول واحد حُمِلَ على الأقرب إليه، وذلك نحو قولهم: ضربني وضربتُ زيدًا، ينصب (زيدًا) بـ (ضربت)، ولا يُرفع بـ (ضربني)؛ لأنَّه أقرب إليه، وهذا مذهب صاحب الكتاب»[(٧)].

والحكم الشرعي المترتب على هذا الرأي هو: أنَّ هذا الاستثناءَ إلى جملة الحكم بالفسق، لا إلى جملة عدم قبول الشهادة، فيرتفع بالتوبة عن القاذف وصف الفسق، ولا تقبل شهادته أبدًا، وإنْ كان من الأبرار الأتقياء، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة (رحمه الله) والقاضي شريح، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وغيرهم[(٨)].

---

(١) ينظر في هذا الرأي: تفسر الطبري ١٦٨/٢٣، والكشاف ٢٦٩/٤، والمحرر الوجيز ٣٤٢/٦، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٣/٢، وحاشية الشهاب ٣٦٠/٦، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٦٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥١٢/٤، والبحر ٣٩٨/٦، والمساعد ٥٧٤/١، والهمع ١٩٧/٢، والدر المصون ٣٨٢/٨، واللباب لابن عادل ٢٩٤/١٤.

والمهاباذي: أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير النحوي، من تلاميذ الإمام عبدالقاهر الجرجاني، له: شرح اللمع، انظر: معجم الأدباء ٢١٩/٣، والبغية ٣٢٠/١.

(٣) شرح اللمع له ٤٨٥/٢، ٤٨٦، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٩٣٨/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١٥٢١/٤، والبحر المحيط ٣٩٨/٦.

(٥) ينظر: روح المعاني ١٠٠/١٨، وإرشاد الفحول للشوكاني ٣٧٢/١.

(٦) معاني القرآن له ٥٠١/٤.

(٧) شرح اللمع ٤٨٦/٢، وانظر: المساعد ٥٤٧/١، والهمع ١٩٧/٢، وراجع مذهب سيبويه في الكتاب ٧٣/١.

(٨) يراجع في ذلك: روضة الناظر ٢٥٦/١، والكشاف ٢٦٩/٤، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٤٩/٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٣/٢، والبحر ٣٩٨/٦، وفتح القدير ٤م١٣، وإرشاد الفحول ٣٧١/١.

واحتجَّ أصحابُ أبي حنيفة على أنَّ الاستثناء مختص بالجملة الأخيرة بوجوه:

أحدها: أنَّ قبول الشهادة قد وُصِلَ بالأبد، ولا يجوز قبولها أبدًا، لذا لا يعمل فيها الاستثناء.

وثانيها: أنَّ الاستثناءَ من الاستثناء يختص بالجملة الأخيرة، فكذا في جميع الصور طردًا للباب.

وثالثها: أنَّ المقتضي لعموم الجملة المتقدمة قائمٌ، والمعارض وهو الاستثناء يكفي في تصحيحه تعليقه بجملة واحدة؛ لأنَّ بهذا القدر يخرج الاستثناء عن أنْ يكون لغوًا فوجب تعليقه بالجملة الواحدة فقط.

ورابعها: أنَّ الاستثناء لو رجع إلى كلِّ الجمل المتقدمة لوجب أنه إذا تاب ألا يجلد، وهذا باطل بالإجماع، فوجب أنْ يختصَّ الاستثناء بالجملة الأخيرة[1].

وما احتج به هؤلاء مردودٌ:

فأجاب الزجاج عن الأول بقوله: «فإنْ قال قائل: فما الفائدة في قوله تعالى: (أبدًا)؟ قيل: الفائدة أنَّ الأبد لكلِّ إنسان مقدارُ مدَّته في حياته، ومقدارُ مدَّته فيما يتصل بقصته. فتقول: الكافرُ لا يُقبل منه شيء أبدًا، فمعناه: ما دام كافرًا فلا يقبل منه شيءٌ، وكذلك إذا قلت: القاذف لا يقبل منه شهادة أبدًا، فمعناه: ما دام قاذفًا، فإذا زال عنه الكفر فقد زال أبده، وكذلك القاذف إذا زال عنه القذف فقد زال عنه أبده، ولا فرق بين هذا وذلك»[2].

وأجيب عن الثاني: بأنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ، ومن الإثبات نفيٌ، فالاستثناء عقيب الاستثناء لو رجع إلى الاستثناء الأول، وإلى المستثنى فبقدر ما نفي من أحدهما أثبت في الآخر فينجبر الناقص بالزائد، ويصير الاستثناء الثاني عديم الفائدة، وهو خلاف الإجماع[3].

---

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي ١٦٣/٢٣، وتفسير الطبري ١٦٨/١٧، وإرشاد الفحول ٣٧١/١، والإحكام للآمدي ١٣/٢، والإبهاج للسبكي ١٥٣/٢، وروضة الناظر ٢٥٦/١.
(٢) معاني القرآن ٣١/٤، وانظر: تفسير القرطبي ١٣٣/١٥.
(٣) تفسير الفخر الرازي ١٦٣/٢٣.

وقال الآمدي دافعًا هذا الوجه: «وذلك ممتنع لوجهين: الأول: أنه يلزم منه أنْ يكون قد أثبت لعوده إلى أحدهما مثل ما نفاه عن الآخر، ويكون جابرًا للنفي بالإثبات، ويبقى ما كان متحققًا قبل الاستثناء الثاني بحاله، وفيه إلغاءُ الاستثناء الثاني، وخروجه عن التأثير، وهو خلافُ الإجماع.

والوجه الثاني: أنَّه يلزمُ منه أنْ يكون بعوده إلى الجملة الأولى قد نُفي عنها مثل ما أثبتها لها بعوده إلى الاستثناء الثاني، فيكون الاستثناء الواحد مقتضيًا لنفي شيء وإثباته بالنسبة إلى شيء واحد، وهو مُحَالٌ»(١).

وأجابَ الفخرُ الرازيُّ عن الدليل الثالث بقوله: «إنَّ واو العطف لا تقتضي الترتيب، فلم يكن بعض الجمل متأخرًا في التقدير عن البعض، فلم يكن تعليقُه بالبعض أولى من تعليقه بالباقي، فوجب تعليقُه بالكل»(٢).

وأمَّا الجواب عن الرابع: فإنَّ ترْكَ تَعلُّقِ الاستثناء بالجلد لقرينة حق الآدمي – وقد سبق بيانُه – قال الإمامُ الرازيُّ: «والجواب عن الرابع: أنَّه ترك العمل به في حق البعض، فلم يترك العمل به في حق الباقي»(٣).

الرأي الثالث: أنَّ الاستثناءَ متعلقٌ بجميع ما تقدَّم، سواء قام دليل على إرادة البعض أمْ لمْ يقمْ، والمعنى المفهوم منه: أنَّ الاستثناءَ يتعلَّق بالأحكام الثلاثة، فالتائبُ عن القذفِ لا يُجلد، وتقبل شهادتُه، وليس من الفاسقين، وهذا رأي الشعبي(٤).

قال القرطبيُّ: «ويُروى عن الشَّعبي أنَّه قال: الاستثناء من الأحكام الثلاثة إذا تاب، وطهُرت توبته لمْ يُحدّ، وقبلت شهادته، وزال عنه التفسيق؛ لأنَّه قد صار ممن يرضى من الشهداء، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾» (٥).

---

(١) الإحكام ٢/٣٢٧.

(٢) مفاتيح الغيب ٢٣/١٦٣.

(٣) السابق ذاته.

(٤) انظر هذا الرأي في: معاني القرآن للنحاس ٤/٥٠٢، وتفسير البغوي ٣/٣٢٣، والدر المنثور للسيوطي ٥/٢١.

(٥) سورة طه آية ٨٢، وانظر: القرطبي ١٥/١٣٤.

وهذا رأيٌ شاذٌّ، وإنْ اقتضاه ظاهر الآية، قال الزمخشري: «والذي يقتضيه ظاهرُ الآية ونظمها أنْ تكون الجمل الثلاث بجموعهن جزاء الشرط، كأنَّه قيل: ومَنْ قذف المحصنات فاجلدوهم، وردوا شهادتهم، وفسقوهم، أي: فاجمعوا لهم الجَلْدَ والردّ والتفسيق، إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإنَّ الله يغفر لهم فينقلبون غير مجلودين ولا مردودين ولا مفسقين»(١)؛ لأنَّ إسقاط الحدِّ عن القاذف لم يقلْ به أحدٌ، وهو خلاف ما عليه إجماع الفقهاء، قال ابن عطية: «فالاستثناء غير عامل في جلده بإجماع»(٢).

وقال الشوكاني: «وهذا الاختلاف بعد اتفاقهم على أنَّه لا يعود إلى جملة الجلد، بل يجلد التائب كالمصرِّ»(٣).

فائدة:

ارتبط بهذا الخلاف خلافٌ نحوي آخرُ، وهو ما يتعلق بمعنى الواو، وقد يكونُ هذا الخلافُ سببًا في الخلاف السابق.

فالذين ذهبوا إلى أنَّ الاستثناء من الجميع، قالوا: إنَّ الواوَ تفيدُ الجمعَ فقط(٤)، قال إمام الحرمين الجويني: «فممَّا ذكره أصحابُ الشافعي أنَّ الجملَ إذا عُطف بعضها على بعض فالواو ناسقةٌ مشرِّكة مصيِّرةٌ جميعَ ما للعطف بها في حكم جملة مجموعة لا انعطاف، ولا ترتيب فيها، فإذا قال القائل: رأيت زيدًا وعمرًا، اقتضى ذلك اشتراك المذكورين في الرؤية، وحاصل ذلك يتضمن المصير إلى جعل الجمل – وإنْ ترتبت ذكرًا – جملة واحدة، ويقتضي ذلك استرسال الاستثناء عليها»(٥).

---

(١) الكشاف ٢٦٩/٤.

(٢) المحرر الوجيز ٣٤٢/٦.

(٣) فتح القدير ١٢/٤، وانظر إجماع الفقهاء هذا في: المحرر الوجيز ٣٤٢/٦، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٣/٢، والتحرير والتنوير ١٦٠/١٨.

(٤) وهذا مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. انظر: الكتاب ٢١٦/٤، والمساعد ٤٤٤/٢، والمحرر الوجيز ٣٠١/٣، ومعاني الفراء ٣٩٦/١، وشرح الرضي ٣٨٢/٤، والمغني لابن هشام ٣١/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٨.

(٥) البرهان في أصول الفقه ٢٦٤/١، وانظر: إرشاد الفحول ٣٧٣/١، والإبهاج ١٥٤/٢، وروضة الناظر ٢٥٨/١.

ومن ذهب إلى أنَّ الاستثناءَ متعلقٌ بالجملة الأخيرة، قال: إنَّ الواوَ حرفُ استئناف.

قال العلامة الآلوسي: «وذكر بعضُ أجلة المحققين أنَّ الحنفية إنَّما قالوا برجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة هنا؛ لأنَّ الجملتين الأوليين وردتا جزاءً؛ لأنَّهما أخرجتا بلفظ الطلب مخاطبًا بهما الأئمة، ولا يضرُّ اختلافهما أمرًا ونهيًا، والجملة الأخيرة مستأنفة بصيغة الإخبار دفعًا لتوهم استبعاد كون القذف سببًا لوجوب العقوبة التي تندريء بالشبهة، وهي قائمة هنا؛ لأنَّ القذفَ خبرٌ يحتمل الصدقَ، وربَّما يكون حسبةً، ووجه الدفع أنَّهم فسَّقوا بهتك ستر العفة بلا فائدة حيث عجزوا عن الإثبات، فلذا استحقوا العقوبة، وحيث كانت مستأنفة توجه الاستثناء إليها»[١].

تتمة:

في محلِّ المستثنى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ ثلاثة أوجه من الإعراب: أحدها: أنَّه منصوب على أصل الاستثناء. والثاني: أنَّه مجرور بدلا من الضمير في (لهم)، وقد أوضح الزمخشري ذلك بقوله: «وحقُّ المستثنى عنده – أي: الشافعي – أنْ يكون مجرورًا بدلا من (هم) في (لهم)، وحقه عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنْ يكون منصوبًا؛ لأنَّه عن الموجب»[٢].

وقال العلامة القرطبي: «قوله: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ في موضع نصب على الاستثناء، ويجوز أنْ يكون في موضع خفض على البدل، والمعنى: ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا، إلا الذين تابوا وأصلحوا من بعد القذف فإنَّ الله غفور رحيم»[٣].

والوجه الثالث: أنَّه مرفوع بالابتداء، وخبره الجملة من قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾، واعترض بخلوها من رابط، وأجيب بأنَّه محذوف، أي: غفور لهم[٤].

---

(١) روح المعاني ١٨/١٠٠، وانظر: الكشاف ٤/٢٦٩، والتفسير الكبير ٢٣/١٦٢، واللمع في أصول الفقه ١/٢١.

(٢) الكشاف ٤/٢٦٩، وانظر: مشكل مكي ٢/١١٦، والبيان ٢/١٩١، والتبيان ٢/١٥٣، والدر المصون ٨/٣٨٣، واللباب لابن عادل ١٤/٢٩٥.

(٣) تفسر القرطبي ١٥/١٣٣.

(٤) ينظر: التبيان ٢/١٥٣، والدر المصون ٨/٣٨٣، واللباب ١٤/٢٩٥، والقرطبي ١٥/١٣٣، وحاشية شيخ زادة ٦/١٩٦.

خلاصة وترجيح:

بعدَ بحث هذه المسألة نخلص إلى أنَّ أهلَ العلم قد اختلفوا في هذا الاستثناء، هل يرجع إلى جميع ما سبق؟ أمْ إلى الجملة الأخيرة؟ وهذا الاختلاف بعد اتفاقهم وإجماعهم على أنَّه لا يعود إلى جملة الجلد بل يجلد التائب كالمصرِّ على القذف، وكذلك بعد إجماعهم أيضًا على أنَّ هذا الاستثناء يرجع إلى جملة الحكم بالفسق، إذًا فمحل الخلاف في رجوعه إلى جملة عدم قبول الشهادة.

وقد تبين – أيضًا – أنَّ الخلافَ في الحكم النحوي سببٌ من أسباب تعدد المذاهب الفقهية.

وقد أوضح ذلك الشيخ القرطبي عند حديثه عن هذه المسألة فقال: «وسببُ الخلاف في هذا الأصل شيئان: أحدهما: هل هذه الجمل في حكم الجملة الواحدة للعطف الذي فيها، أو لكل جملة حكمُ نفسها في الاستقلال؟ وحرفُ العطف مُحسِّن لا مُشرك، وهو الصحيحُ في عطف الجمل؛ لجواز عطف الجمل المختلفة بعضها على بعض على ما يعرف في النحو. السبب الثاني: يُشبَّه الاستثناء بالشرط في عوْده إلى الجمل المتقدمة، فإنَّه يعود إلى جميعها عند الفقهاء، أو لا يُشبَّه؛ لأنَّه من باب القياس في اللغة، وهو فاسدٌ على ما يعرف في أصول الفقه»(١).

وحاصلُ كلامِ القرطبي: أنَّ أدلة الفقهاء – هنا – أدلةٌ نحوية في الغالب، فقد استدلوا بمعنى الواو، وتشبيه الاستثناء بالشرط.

ويرى البحث: أنَّ ما ذهب إليه الإمامُ الشافعيُّ (رحمه الله) وجمهور الفقهاء، والقرطبي هو الراجح، قال القرطبي: «ويترجح قول مالك والشافعي – رحمهما الله – من جهة نظر الفقه الجزئي، بأنْ يُقال: الاستثناء راجعٌ إلى الفسق، والنهي عن قبول الشهادة جميعًا، إلا أنْ يفرَّقَ بين ذلك بخبر يجب التسليم له، وأجمعت الأمَّة على أنَّ التوبة تمحو الكفر، فيجب أنْ يكون ما دون ذلك أوْلى، والله أعلم»(٢).

---

(١) تفسير القرطبي ١٣٦/١٥.
(٢) السابق ذاته.

وليس القاذف بأشدَّ جُرْمًا من الكافر، فحقُّه إذا تاب وأصلح أنْ تقبلَ شهادتُه، كما أنَّ الكافرَ إذا أسلم تقبل شهادتُه(١).

وأيضًا: تخصيصُ التقييد بالجملة الأخيرة دون ما قبلها مع كون الكلام واحدًا في واقعة شرعية من متكلّم واحد خلاف ما تقتضيه لغةُ العرب، وأولوية الجملة الأخيرة المتصلة بالقيد بكونه قيدًا لها لا تنفي كونه قيدًا لما قبلها، غاية الأمر أنَّ تقييد الأخيرة بالقيد المتصل بها أظهر من تقييد ما قبلها به، ولهذا كان مجمعًا عليه، وكونه أظهر لا ينافي كونه فيما قبلها ظاهرًا(٢).

قال ابن العربي: «والصحيحُ رجوعُهُ إلى الجميع لغة وشريعة؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَاۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٣)، وهذه الآية أختها ونظيرتها في المقصود»(٤).

(١) السابق، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٣١.
(٢) ينظر: فتح القدير ٤/١٣، وفيه: (وقول الجمهور هو الحقُّ).
(٣) سورة المائدة الآيتان ٣٣، ٣٤.
(٤) أحكام القرآن ٣/٣٤٩، وانظر: القرطبي ١٥/١٣٦، وتفسير الفخر الرازي ٢٣/١٦٣.

الفصل الثاني

التوابع

المبحث الأول

النعت، وفيه مسألة واحدة: مرجع الوصف في قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾

قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ ٱلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[١].

اختلف النحاة في الوصف في قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾، فقيل: يرجع إلى الرَّبائبِ والأمهاتِ، وهو اختيارُ أهل الكوفة. وقيل: يرجع إلى الربائب خاصة، وهو اختيارُ أهل البصرة[٢]، وقد بُني على هذا الخلاف اختلافٌ في الحكم الفقهي، فذهب الجمهور إلى أنّ أمَّ المرأة تَحْرُمُ بمجرد العقد على البنت دخل بها أوْ لمْ يدخلْ بها، والربيبة لا تحرُمُ إلا بالدخول على أمِّها، وعليه يكون قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ صفةٌ لـــ (نسائكم) المجرور بـــ (مِنْ) فقط، ولا يجوز أن تكون صفة لـــ (نسائكم) الأولى والثانية.

وذهب فريقٌ من السَّلف، منهم: عليّ، وجابرٌ، وابنُ الزبير، وزيدُ بن ثابت، ومجاهدٌ إلى أن العقد على البنت لا يُحرِّم الأمَّ حتى يدخل بها، كما أنّ العقد على الأمِّ لا يُحَرِّمُ البنت حتى يدخل بها، فالأمُّ وابنتُها عند هؤلاء سِيَّان، لا تحرم واحدة منهما إلا بالدخول بالأخرى، وعلى ذلك يكون قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ راجعاً إلى الأمهات والربائب معاً[٣].

(١) سورة النساء من الآية ٢٣.

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤٨٤، والكشاف ١/ ٤٩٢، والبحر المحيط ٣/ ٢٢٠، والدر المصون ٣/ ٦٤٥.

(٣) تراجع المسألة في: المحلى لابن حزم ٩/ ٥٢٩، والمغني والشرح الكبير لابن قدامة ٧/ ٤٧٢، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٨٢ وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤٨٤، وأحكام القرآن للكيا الهراسي ١/ ٣٩٦، وتفسير ابن كثير ١/ ٤٧٥.

رأي القرطبي:

عرض القرطبيّ المذهبين في المسألة، وبسط أدلةَ كلٍّ، ورجَّح مذهبَ الجمهورِ، وجعل الإعراب من جملة ترجيحه فقال: «... وقول الجمهور مخالف لهذا، وعليه الحكم والفُتيا... ويؤيد هذا القولَ من جهة الإعراب أنّ الخبرين إذا اختلفا في العامل، لم يكن نعتهما واحداً، فلا يجوز عند النحويين: مررتُ بنسائك وهربتُ من نساء زيد الظريفاتِ، على أن تكون (الظريفات) نعتاً لـ (نسائك) و(نساء زيد)، فكذلك الآية لا يجوز أن يكون ﴿ٱلَّتِي﴾ من نعتهما جميعاً؛ لأن الخبرين مختلفان، ولكنه يجوز على معنى (أعني)، وأنشد الخليل وسيبويه:

إنَّ بِهَا أكْتَلَ أَوْ رِزَامَا   خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا[1]

(خُوَيْرِبَيْنِ) يعنى: لصَّين، بمعنى: أعنى، وينفقان: يكسران[2]».

تعقيب:

وبالنظر في كلامِ القرطبيّ نرى أن فيه خلطاً، ذلك أنه يريد أن يحتج للجمهور بما قرَّره النحاة من أنه إذا نُعت معمولان لعاملين مختلفين في المعنى أو العمل، امتنع إتباعُ نعتهما، وتعين قطعه، والخبرُ وإن كان مثلَ النعت فيما ذكر، فإنَّ الحديث هنا عن النعت، وليس عن الخبر، وهو جعله عن الخبر، ومثّل له بالنعت، ثم هو لم يُصب في التعليل لمنع الإتباع، فجعله اختلاف الخبرين، وإنما هو اختلاف العاملين.

ولعل عبارته في الأصل: (لأن الخبرين مختلفان في العمل، فسقط آخرها، ويدل على ذلك أولُ كلامه).

مناقشة وترجيح:

الظاهرُ أن قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ صفةٌ لـ (نسائكم) المجرور بـ (مِنْ)

---

(١) نسبه سيبويه لرجل من أسد، الكتاب ٢/ ١٤٩، وانظره في: مجاز القرآن ٢/ ١٧٥، والكامل ٢/ ٩٣٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦، واللسان (كتل).

(٢) تفسير القرطبي ٦/ ١٧٥، ١٧٦.

فقط اشتُرط في تحريم الربيبة أن يُدْخَل بأمِّها، ولا جائز أن يكون ﴿ٱلَّٰتِي﴾ وصفاً لـ (نسائكم) من قوله ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾، و(نِسَآئِكُمْ) المجرور بـ (من) لوجهين:

أحدهما: من جهة الصناعة النحوية، وهو: أن العامل في المنعوتين قد اختلف، هذا مجرور بـ (مِنْ)، وذا مجرور بالإضافة، وإذا اختلف العاملان امتنع النعت، فلا تقول: رأيت زيداً ومررتُ بعمرو العاقلين، على أن يكون (العاقلين) نعتاً لهما؛ وذلك لئلا يعمل عاملان مختلفان في شيء واحد؛ إذْ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وهذا مذهب سيبويه، وعليه جمهور البصريين قال في الكتاب: «وممّا لا تجرى الصفة عليه نحو: هذان أخواك، وقد تولى أبوك الرجال الصالحون، إلا أنْ ترفعه على الابتداء أو تنصب على المدح والتعظيم(١)».

وذهب الأخفش والجرمي إلى أنه إذا اتحد العاملان عملاً و اختلفا جنساً جاز الإتباع، وهو مقتضى مذهب الكسائي والفراء.

قال أبو حيان: «إذا اتحد معنى العاملين واختلفا جنسًا كأنْ يكونا مرفوعين: هذا على الابتداء وهذا على الفاعلية، أو منصوبين: هذا على المفعولية، وهذا على الظرفية، أو مجرورين: هذا بحرف جرٍّ وهذا بالإضافة، فذهب الجمهور إلى وجوب القطع، وذهب الأخفش والجرمي إلى جواز الإتباع، ومقتضى جواز الإتباع في ذلك مذهب الكسائي والفراء.... ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الوصف لما انجرَّ من جهتين: كاختلاف الحرف، والإضافة نحو: مررتُ بزيد، وهذا غلام بكر الفاضلين(٢)».

والثاني: من جهة المعنى: وهو أَنَّ أمّ المرأة تَحْرُمُ بمجرد العقد على البنت، دخل بها أو لم يدخل بها عند الجمهور، والربيبة لا تحرم إلا بالدخول على أمِّها، أي: أنه لو جعل قوله تعالى: ﴿ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ صفة لـ (نسائكم) الأولى والثانية معاً، لأدى ذلك إلى كونه قيدًا فيهما معًا، وعليه لا تحرم الأمُّ بالعقد على بنتها إلا إذا دخل بها،

(١) الكتاب ٢/ ٦٠، و انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٦٥٥.

(٢) الارتشاف ٢/ ٥٩٠، وانظر هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ٥٧، ٦٠، ١٥٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ١٦٠، والهمع ٣/ ١٢٣، والتصريح ٢/ ١١٤، والأشموني ٣/ ٦٦، وحاشية الخضري ٢/ ٥٤.

وهذا بخلاف ما عليه الجمهور، إذْ العقد على البنات - عندهم - يُحرِّم الأمهات، دخل بهنَّ أمْ لمْ يدخلْ(١).

رأي الزمخشري في مرجع الوصف:

في كلام الزمخشري ما يلزم منه أنه يجوز أن يكون هذا الوصف) اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ(راجعًا إلى (نسائكم) الأولى في المعنى و(ربائبكم) معًا، فإن اعترض عليه بأن مدلول (مِنْ) جينئذٍ سيختلف في المتعلقين؟ لأنَّه بالنسبة إلى قوله: (وأمهات نسائكم) يكون التقدير: (وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنَّ)، وبالنسبة إلى قوله: (وربائبكم) يكون التقدير: (وربائبكم من نسائكم)، فتكون (مِنْ) في الأولى لبيان النساء، وتمييز المدخول بهنّ من غير المدخول بهنّ، وفي الثانية لابتداء الغاية، كما تقول: (هذا ابني من فلان)، وهذا غير جائز؛ إذ لا يعنى بالكلمة الواحدة في كلام واحد معنيان مختلفان(٢).

فإن اعترض عليه بذلك أجاب بقوله: «أعلقه بالنساء والربائب، وأجعل (مِنْ) للاتصال، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾(٣)،... وأمهات النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتهن، كما أن الربائب متصلات بأمهاتهن لأنهنَّ بناتهن(٤)».

وبذلك يكون الزمخشري قد أوجد لهذا الإعراب وجهًا في الصحة، وتكون (مِنْ) على هذا مستعملةً في معنى واحد من معانيها، وهو الاتصال، فيستقيم تعلقها بهما، وعليه يكون القيد الذي في (ربائب) - وهو الدخول - في أمهات النساء أيضاً، فلا تحرم واحدة من الأمِّ ولا البنت بمجرد العقد بل لابد من الدخول بها، واستدل على ذلك بما رواه عن عليّ، وابن عباس، وزيد، وابن عمر، وابن الزبير أنهم قرأوا: (وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهنَّ)، وكان ابن عباس يقول: (والله ما نزل إلا هكذا)(٥).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٢٠، والدر المصون ٣/ ٦٤٢، وروح المعاني ٣/ ٤٠٢، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٣/ ٢٣٨، وتفسير أبى السعود ٢/ ١٦٢.

(٢) الكشاف ٢/ ٥١، وراجع: البحر المحيط ٣/ ٢٢٠، والدر المصون ٣/ ٦٤٢.

(٣) التوبة من الآية ٦٧.

(٤) الكشاف ٢/ ٥١.

(٥) الكشاف ٢/ ٥١، ٥٢.

مناقشة الزمخشري:

وما ذهب إليه الزمخشري غير مقبول لسببين:

الأول: أنَّ في جَعْلِ (مِنْ) للاتصال وتعلقها بأمهاتكم والربائب معاً تكلفًا لا يتلاءم مع فصاحة القرآن الحكيم؛ إذ يؤدي إلى أن يكون التقدير: (وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنَّ)، يقول أبو حيان: «وهذا تركيب لا يمكن أن يقع في القرآن ولا في كلام فصيح»[١].

ويقول الآلوسى معلقاً على هذا التقدير: «بعيدٌ جداً بل ينبغي أن تنزه ساحة التنزيل عنه»[٢].

أمّا قول أبى حيان ردًّا على الزمخشري: (ولا نعلم أحداً ذهب إلى أن من معاني (مِنْ) الاتصال)[٣]، ففيه نظرٌ؛ لأن وصف (مِنْ) بالاتصالية، وصفٌ مفهوم من كونها بيانية أو تبعيضية – وإن كان وصفاً زائداً عنها – وليس معنى قائماً بذاته حتى ينكره أبو حيان.

يقول الآلوسي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[٤]: «أي: من أشياعي، أو ليس بمتصل بي، ومتحد معي فـ (مِنْ) اتصالية، وهى غير التبعيضية عند بعض، وكأنها بيانية عنده، وعينها (أي التبعيضية) عند آخرين»[٥]، واختار الشهاب الخفاجي كون الاتصالية تبعيضية[٦].

وأبو حيان نفسه يقول في تفسير هذه الآية الكريمة: «أي: ليس من أتباعي في هذه الحرب ولا من أشياعي، أو ليس بمتصل بي ومتحد معي، من قولهم: (فلان مني كأنه بعضه لاختلاطهما واتحادهما)[٧] ففهم من التبعيضية معنى الاتصال، وهذا واضح لأنَّ بعض الشيء متصلٌ ببعضه.

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٢٠.
(٢) روح المعاني ٣/ ٤٠٣.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٢٠، وانظر: الدر المصون ٣/ ٦٤٤.
(٤) البقرة من الآية ٢٤٩.
(٥) روح المعاني ٢/ ١٦٩.
(٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/ ٣٢٩.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٧٣.

السبب الثاني: أنّ ما ذهب إليه الزمخشري فيه خلافٌ لما ذهب إليه جمهور الفقهاء، فقد ذكر ابن كثير أن تحريمَ الأمهات يثبت بمجرد العقد على البنات دخل بهنّ أم لم يدخل، ثم قال: «وهذا مذهب الأئمة الأربعة، والفقهاء السبعة، وجمهور الفقهاء قديماً وحديثاً [(١)]».

وأمّا قراءةُ ابن عباس التي استدل بها فضعيفةُ الرواية بل لا تثبت عنه.

قال القرطبيّ: «قال ابن جريجُ: قلت لعطاء: الرجل ينكح المرأة، ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يُطلقها، أو تحِلُّ له أمهُّا؟ قال: لا، هي مرسلة دخل بها أوْ لم يدخل، فقلت له: أكان ابن عباس يقرأ: (وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهنَّ)؟، قال: لا، لا»[(٢)].

وبهذا يتقرر أنَّ قوله تعالى:)اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ(صفة لـ(نسائكم) الثانية لا غيرُ، وأنّ هذا الاستثناء في الربائب خاصة، وامتنع أن يكون راجعًا إلى أمهات النساء من ناحية الصناعة، ومن ناحية المعنى، وهذا ما ذكره القرطبي (رحمه الله) متبعًا في ذلك جمهرة الفقهاء، فالعقد على البنات يُحرِّم الأمهات، والدخول بالأمهاتِ يُحرِّم البناتِ.

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٥٠، ٢٥١.
(٢) تفسير القرطبي ٦/ ١٧٥.

المبحث الثاني
العطف

المسألة الأولى
العطف أو النصب على جواب النهي

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[١].

للنحاة في إعراب قوله تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟﴾ رأيان:

الأول: أنه مجزوم عطفاً على النهي في الفعل ﴿تَأْكُلُوٓا۟﴾، وعليه فالنهي عن كل فعل من هذين الفعلين، أي: لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَلا تُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ.

الثاني: يجوز أن يكون منصوباً بإضمار (أَنْ) بعد الواو في جواب النهي، وعليه تكون الواو للمعية، ويكون النهي عن الجمع بينهما، أي: لا تجمعوا بين أَنْ تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وأَنْ تدلوا بها إلى الحكام[٢].

رأي القرطبي:

تحدث القرطبي عن هذه المسألة فقال: "والمعنى في الآية: لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكام بالحجج الباطلة، وهو كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾[٣]، وهو من قبيل قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

وقيل: المعنى: لا تصانعوا بأموالكم الحكامَ وتَرْشُوهم ليقضوا لكم على أكثر منها....، قال ابن عطية: وهذا القول يترجَّح؛ لأنَّ الحكامَ مِظنةُ الرُّشا إلا من عُصم، وهو الأقل،

(١) سورة البقرة آية ١٨٨.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١/ ١١٥، ومعاني الأخفش ١/ ١٧٢، والكشاف ١/ ٣٩٣، والمحرر الوجيز ١/ ٤٨٥، والبيان للأنباري ١/ ١٤٥، والبحر ٢/ ٦٣، والدر المصون ٢/ ٣٠١.

(٣) سورة البقرة آية ٤٢.

وأيضاً: فإن اللفظين متناسبان: تدلوا من إرسال الدّلو، والرشوةُ من الرشاء، كأنه يمدُّ بها ليقضي الحاجة(١)».

ثم رجح القرطبيّ هذا القولَ الأخيرَ اعتمادًا على الإعراب، وعلى قراءة قرآنية تدعم هذا الإعراب، فقال نقلاً عن ابن عطية: «قلتُ: ويقوى هذا قوله ﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾(٢) بتكرار حرف النهي، وهذه القراءة تؤيد جزم ﴿وَتُدْلُواْ﴾ في قراءة الجماعة»(٣).

ثم أشار إلى الإعراب الثاني في (تدلوا) وضعَّفه، فقال: «وقيل: (تدلوا) في موضع نصب على الظرف، والذي يَنْصبُ في مثل هذا عند سيبويه (أنْ) مضمرة، والهاء في قوله (بها) ترجع إلى الأموال، وعلى القول الأول إلى الحجة، ولم يَجْرِ لها ذكرٌ، فقوي القول الثاني لذكر الأموال(٤).

تعقيب:

أقول: في تنظير القرطبي بآية: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾، ومسألة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فيه شيء من عدم الدقة؛ لأنهما يحتملان غيرَ النصب الذي فسَّرَ الآية أولاً على مقتضاه، وجعلهما نظيرين لها فيه، وقد ذكر هو نفسه الجزم والنصب في الآية المنظر بها في موضعها(٥)، فكان عليه أن يُقيّد بوجه النصب في الآية والمسألة، كما فعل أبو حيان في المسألة - كما سيتضح فيما بعد -.

أيضًا في متابعة القرطبي ابنَ عطية في قوله: (وتدلوا: في موضع نصب على الظرف)، نظرٌ، قال أبو حيان متعقبًا ابنَ عطية: «ولم يقم دليلٌ قاطع من لسان العرب على أنَّ الظرفَ ينصب، فنقول به (٦)».

وصوابُ اللفظة (الصرف)، صرَّح الفراء بذلك عند إعرابه الفعل (تدلوا) الذي معنا

(١) تفسير القرطبي ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦، وانظر» المحرر الوجيز ١/ ٤٨٥.
(٢) قراءة شاذة وردت في: المحرر الوجيز ١/ ٤٨٥، والبحر ٢/ ٦٣، وروح المعاني ٢/ ١٠٦.
(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٢٦.
(٤) السابق ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.
(٥) السابق ٢/ ٢١، ٢٢.
(٦) البحر المحيط ٢/ ٦٣.

فقال: «وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه (لا) نصبًا على الصرف، كما تقول: لا تسرقْ وتصدَّق، معناه: لا تجمع بين هذين كذا وكذا[١]».

شــرح ومنــاقشــة:

الذي اختاره الإمامُ القرطبي من كون الفعل (تدلوا) مجزومًا عطفًا على الفعل المنهي قبله (ولا تأكلوا) هو الحقُّ والصوابُ؛ لأنَّ في الجزم نصًّا على النهى عن كلٍّ واحدٍ منهما على انفراده، وهذا يستلزم النهيَ عن الجمع بينهما، لأنَّ في الجمع بينهما حصولَ كلِّ واحد منهما، وكلُّ واحد منهما منهيٌّ عنه.

قال أبو حيان مشيرًا إلى الحكم الشرعي المراد في الآية، ومقررًا بصراحة أنَّ المنهيَ عنه في الآية شيئان: «(وتدلوا بها إلى الحكام)، هو مجزوم بالعطف على النهى..... وكذا في مصحف أبيّ (ولا تدْلوا)، بإظهار (لا) الناهية، والظاهر أنَّ الضمير في (بها) عائدٌ على الأموال، فنهوا عن أمرين: أحدهما: أخذ المال بالباطل، والثاني: صرفه لأخذه بالباطل»[٢].

وقد اختار هذا الرأيَ كثيرٌ من العلماء[٣].

وأما الرأي الثاني في إعراب (تدلوا) وهو جواز النصب بإضمار (أنْ)، وهو ما يسمى النصب على الصرف عند الكوفيين[٤]، فقد جوَّزه الأخفش[٥] والنحاسُ[٦]، والزمخشري[٧]،

(١) معاني الفراء ١/ ١١٥، وقد نبَّه على ذلك الشيخ محمود شاكر (رحمه الله) في تعليقه على الطبري ٣/ ٥٥٢.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٦٣/، وانظر: الدر المصون ٢/ ٣٠١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١١٥، ومعاني الأخفش ١/ ١٧٢، والكشاف ١/ ٣٩٣، وكشف المشكلات ١/ ١٤٢، والمحرر الوجيز ١/ ٤٨٥، وتفسير الطبري ٣/ ٥٥٢، والبحر المحيط ٢/ ٦٣، والتبيان ١/ ١٥٦، ومشكل مكى ١/ ٨٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١/٢٢٣.

(٤) معاني الفراء ١/ ١١٥، وقد حدَّ الفراء الصرفَ بقوله: «فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإن كان كذلك فهو الصرف». معانيه ١/ ٣٤.

(٥) معاني القرآن له ١/ ١٧٢.

(٦) إعراب القرآن له ١/ ٢٩٠.

(٧) الكشاف ١/ ٣٩٣.

وابن عطية(١)، والأنباري(٢)، وأبو البقاء العكبري(٣)، والباقولي الأصفهاني(٤)، والبيضاوي(٥).

ومعنى الآية على هذا الرأي - كما سبق - هو النهي عن الجمع بينهما، إذن الحكم الشرعي هنا: هو تحريم أكل الأموال بالباطل في حال اجتماعه مع تقديم الأموال للحكام، وهذا معنى غير صحيح؛ لأنَّ أكلَ أموال الناس بالباطل حرامٌ، اجتمع مع غيره أم لم يجتمع، وقد رَدَّ أبو حيان هذا الرأي موضحًا اختلافَ الحكمِ الشرعي، فقال: «وتجويز الزمخشري ذلك هنا، فتلك مسألة: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) بالنصب، قال النحويون(٦): إذا نصبت، كان الكلامُ نهياً عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين:

أحدهما: أنَّ النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما، لأنَّ في الجمع بينهما حصول كل واحد منهما عنه ضرورة، ألا ترى أن أكل أموال الناس بالباطل حرام سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات.

والثاني: وهو أقوى: أن قوله (لتأكلوا) علة لما قبلها، فلو كان النهي عن الجمع، لم تصح العلة له؛ لأنه مركب من شيئين، لا تصلح العلة أن تترتب على وجودهما، بل إنما تترتب على وجود أحدهما، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام(٧)».

يقول سيبويه موضحًا أنَّ الواو تنصب الأفعال المستقبلة بعد النهي إذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي: لا تجمع بينهما، ولا يستلزم ذلك

(١) المحرر الوجيز ١/ ٤٨٥.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٥.
(٣) التبيان ١/ ١٥٦.
(٤) كشف المشكلات ١/ ١٤٢.
(٥) البيضاوي ٢/ ٤٧٦.
(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤١.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٦٣، وراجع: الدر المصون ٢/ ٣٠١.

النهي عن كل واحد منهما متفرق، يقول: «وممّا يدلك - أيضًا - على أن الفاء ليست كالواو قولك: (مررتُ بزيد وعمرو، ومررتُ بزيد فعمرو)، تريد أن تُعْلِمَ بالفاء أن الآخر مُرَّ به بعد الأول. وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع.... ومنَعَك أنْ تجزم في الأول؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمعْ بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ، ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال أو يشرب اللبن على كل حال»[١].

وقد شرح الإمام عبد القاهر الجرجاني كلام سيبويه شرحًا دقيقًا رائعاً، فقال: «اعلم أن قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، النصب فيه بإضمار (أَنْ)، والذي أوجب ذلك أنهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ما قبله لاشتمل النهي على كل واحد من الفعلين، وليس الغرض ذلك، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما، فلمّا لمْ يمكن إدخال (تشرب) في إعراب (تأكل) وجب أنْ تضمر (أَنْ)، وتنزل قولك (لا تأكل السمك) بينهما منزلة: لا يكن منك أكل للسمك، وليكن (شرب)، الذي هو في تقدير (أَنْ)، مصدراً معطوفاً على ما قبله نحو: ليكن زمنك أكل وشرب اللبن فحصل بهذا الإضمار النهي عن الجمع بينهما، وأنَّ أحدهما مباحٌ له، كما حصل به في قولك: ما تأتينا فتحدثنا، أنَّك جعلت الإتيان سبب الحديث، ولم تقصد أن تنفي كل واحد منهما على الإطلاق، وفي الظاهر بيان ليس في التقدير الذي هو قولك: لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن؛ لأجل أنَّك إذا عدلت بما بعد الواو من إعراب ما قبله فنصبت الثاني، والأول مجزوم علم ضرورة أنهما لم يشتركا في الحكم؛ إذ لو كان الاشتراك مقصوداً لجزمته كما كان الأول مجزومًا»[٢].

ويفهم من خلال هذا النصّ شيئان هما:

١- أنه إذا نصب الفعل المضارع بعد الواو في جواب النهى كان المقصودُ النهيَ عن الجمع بينهما، وأنَّ كلاًّ منهما منفرداً مباحٌ له.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢، ٤٣.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٧١.

٢- أنَّه لو كان الثاني المنصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعد الواو مشتركًا مع الأول في النهي لجزمته كما كان الأول مجزومًا، كما قال الإمام عبد القاهر.

وتلك هي طريقة العرب في التعبير في مثل هذا الأسلوب (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإن العرب تنصب الثاني إذا خالف الأول في المعنى، وكان المراد النهي عن الجمع بينهما، فإن وافقه في المعنى وافقه في الإعراب[1].

وباعتبار ذلك فإن ما ذهب إليه القائلون بجواز أن يكون قوله: (وتدلوا) منصوبًا بـ(أَنْ) مضمرة جوابًا للنهي، يترتب عليه أن يكون المرادُ النهيَ عن الجمع بينهما.

أي: لا يمكن منكم أكلُ الأموال والإدلاء، وأنّ أحدهما منفردًا مباحٌ له – كما قال سيبويه ووضحه الإمام عبد القاهر – إذْ لو أراد النهي عن كلٍّ منهما لجزم الثاني كما جزم الأول، كما هي طريقة العرب في مثل هذا الأسلوب، ومعلوم أنّ هذا معنى فاسد في الآية الكريمة؛ لأنَّ كلا منهما محرمٌ على حدة، فوجب أن يكون الثاني مجزومًا عطفاً على الأول لأنه منهي عنه مثله.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الحكم الشرعي الموجود في الآية الكريمة يمكن أن يتغير إذا أخذنا بالمعنى المفهوم من أعاريب النحاة، فالمعنى في الإعراب الثاني يختلف عن المعنى المفهوم من الإعراب الأول، وإذا اختلف المعنى اختلف الحكم الشرعي.

المسألة الثانية

علامَ العطفُ في قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ﴾؟

قال تقدست أسماؤه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[2].

(١) يراجع في ذلك: المقتضب ٢/ ٢٤، والأصول لابن السراج ٢/ ١٥٤، واللباب ٢/ ٤٠/ والمغنى بحاشية الأمير ٢/ ٩٩.

(٢) الأنعام ١٤٦.

اخْتُلِفَ في المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ﴾، وأدى ذلك الاختلافُ إلى اختلافٍ في الحكم الشرعيّ المراد.

رأي القرطبي:

عرض شيخُنا القرطبيّ لهذا الاختلاف فقال: «قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ (ما) في موضع نصب على الاستثناء، (ظهورهما) رفع بـ (حملت)، (أو الحوايا) في موضع رفع عطف على (الظهور)، أي: أو حملت حواياهما، والألفُ واللامُ بدلٌ من الإضافة، وعلى هذا تكون الحوايا من جملة ما أُحِلّ.

﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ (مَا) في موضع نصب عطفٌ على (ما حملتْ) أيضاً، هذا أصحُّ ما قيل فيه، وهو قول الكسائي والفراء، وأحمد بن يحيى، والنظر يوجب أنْ يعطف الشيءُ على ما يليه، إلا أنْ لا يصحَّ معناه، أو يدلُّ دليلٌ على غير ذلك.

وقيل: إن الاستثناء في التَّحْليل إنما هو ما حملت الظهور خاصة، وقوله: (أو الحوايا أو ما اختلط بعظم) معطوفٌ على المحرم، والمعنى: حُرمت عليهم شحومهما أو الحوايا، أو ما اختلط بعظم، إلا ما حملت الظهور؛ فإنه غير محرّم»(١).

شـرح ومنـاقشـة:

أخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أنَّه كتب على اليهود تحريمَ هذا عليهم في التوراة ردًّا لكذبهم، ثم نسخ الله ذلك كلّه بشريعة محمد ﷺ، وأباح لهم ما كان محرمًا عليهم من الحيوان، وأزال الحرج بمحمد ﷺ، وألزم الخليقة دينَ الإسلام، بحلِّهِ ومُحَرَّمِهِ، وأمره ونهيه(٢).

هذا وتعيين المحرّم في الآية الكريمة فيه خلاف؛ ذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ يشتمل على ثلاثة أشياء: مستثنى منه وهو

(١) القرطبي ٩/ ٩٨.
(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٢٩٦، وتفسير القرطبي ٩/ ٩٩، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩٤.

(شحومهما)، ومستثنى وهو (ما) الموصولة في قوله: (ما حملت)، وفاعل (حملت) وهو: (ظهورهما)، فقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ يحتمل أنْ يعطف على المستثنى منه، ويحتمل أن يعطف على المستثنى، ويحتمل أن يعطف على فاعل (حملت)، والتحليل والتحريم يختلف باختلاف المعطوف عليه، ولذا ففي المعطوف ثلاثة أوجه:

أحدها: – وهو قول الكسائي – أنَّ (أو الحوايا)، في موضع رفع عطفاً على (ظهورهما)، أي: وإلا الذي حملته الحوايا من الشحم فإنه أيضًا غير محرّم[١]، وهو كذلك قول الفراء.

قال: (والحوايا)، في موضع رفع، تردُّها على الظهور «إلا ما حملت ظهورهما أو حملت الحوايا، وهى المباعر، وبنات اللبن»[٢].

وهذا الوجه ذكره القرطبي -كما سبق- وكذا ذكره النحاس[٣]، والأنباري[٤]، والطاهر بن عاشور، قال: «والمقصود العطف على المباح لا على المحرّم، أي: أو ما حملت الحوايا»[٥].

وهذا الوجه هو الظاهر[٦]، ولكن الشهاب الخفاجي جعل الأنسب العطف على (ما حملت) بتقدير مضاف، أي: شحوم الحوايا[٧].

ووجه الرفع هذا جائز أيضاً في قوله ﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ ويكون العطف على المباح أيضاً لا على المحرّم[٨]، قال محيي الدين شيخ زاده: «ويحتمل أن يعطف على (ظهورهما) وهو الأقرب»[٩].

---

(١) انظر: رأي الكسائي في معاني القرآن له ١٣٨، ومشكل مكي القيسي ١/ ٢٩٧، والبحر المحيط ٤/ ٢٤٦.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٦٣.
(٣) إعراب القرآن ٢/ ١٠٤.
(٤) البيان في إعراب غريب القرآن ١/ ٣٤٨.
(٥) التحرير والتنوير ٨/ ١٤٢، وانظر: فتح القدير ٢/ ٢٤٣.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٤٦، والدر المصون ٥/ ٢٠٣، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩١، وحاشية الجمل ٢/ ١٠٩.
(٧) حاشية الشهاب ٤/ ١٣٣، ١٣٤.
(٨) ينظر: الدر المصون ٥/ ٢٠٧، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩٣ وحاشية محيى الدين شيخ زاده ٤/ ١٦٧.
(٩) المحرر الوجيز ٣/ ٤٨٥.

الثاني: أنهما معاً في محل نصب عطفا على المستثنى، وهو (ما) في قوله)إلا ما حملت ظهورهما(و (ما) في موضع نصب على الاستثناء من الشحوم، وهو استثناء من موجب كأنه قيل: إلا ماحملت الظهور أو الحوايا أو إلا ما اختلط بعظم، والعطف هنا على المباح لا على المحرم.

والقول بأنَّ (أو الحوايا) في محل نصب عطفًا على المستثنى (ما) هو قول ابن عطية[(١)]، ومكي بن أبى طالب[(٢)]، والأنبار[(٣)]، والعكبري[(٤)].

والقول بأنَّ)أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ(في محلِّ نصبٍ عطفًا على المستثنى (ما)، هو قول الكسائيّ[(٥)]، والفراء، وأحمد بن يحيى ثعلب[(٦)]، واختاره القرطبيُّ قال: وهو أصحُّ ما قيل فيه - كما سبق - ، وكذا قال النحاس[(٧)] وغيره[(٨)].

إشكالٌ:

في عطف (الحوايا) على (ما) المستثناة إشكالٌ، حاصله: أنَّ هذا العطف يستلزم كون (الحوايا) مستثنى من الشحم، مع أنها ليست من جنس الشحوم، بخلاف ما لصق بالظهور، أو ما اختلط بعظم، فلا إشكال فيه[(٩)].

وخروجًا من هذا الإشكالِ ذكر الفراء في (معانيه) وجهًا لهذا العطف، وهو: أن يكون (الحوايا) في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد: أو شحوم الحوايا،

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٧، ١٩٨.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٨.
(٣) الإملاء ١/ ٢٦٤، وانظر هذا القول أيضاً في: الدر المصون ٥/ ٢٠٥، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩٢.
(٤) معاني القرآن له ٣٨، وانظر: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٥١٢، وإعراب القرآن له ٢/ ١٠٤، وتفسير القرطبي ٩/ ٩٨، وفتح القدير ٢/ ٢٢٤.
(٥) معاني القرآن ١/ ٣٦٣.
(٦) ينظر: تفسير القرطبي ٩/ ٩٨ وفتح القدير ٢/ ٢٤٤.
(٧) معاني القرآن له ٢/ ٥١٢، وإعراب القرآن ٢/ ١٠٤.
(٨) انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٤٦، وأحكام القرآن للجصاص ٤/ ١٩٤، وتفسير السمعاني ٢/ ١٥٣، وتفسير البغوي ٢/ ٧٥، وزاد المسير ٣/ ١٤٤.
(٩) حاشية شيخ زاده على البيضاوي ٤/ ١٦٧.

فيحذف الشحوم، ويكتفي بالحوايا، كما قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(١)، يريد: واسأل أهل القرية(٢).

وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء هو بمنزلة قول الشاعر:

لاَ يَسْـمَعُ المَرْءُ فيها مَا يُؤَنِّسُـهُ ... باللـيـل إلا نَئِيمَ البُوْمِ والضُّوعَا(٣)

فقال لي: نعم، يذهب إلى أنَّ (الضوع) عطفٌ على (النئيم)، ولم يُعطفْ على (البوم)، كما عُطفت (الحوايا) على (ما)، ولم يعطف على (الظهور)(٤).

قال السمين معقبًا على هذه الحكاية: «قلت: فمقتضى ما حكاه ابن الأنباري أن تكون (الحوايا)، عطفًا على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قلقٌ بَيِّنٌ(٥).

الوجه الثالث: أنهما في محل نصب نسقًا على المستثنى منه المحرّم (شحومهما)، والمعنى الشرعي على هذا الوجه: حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ إلا ما حملت ظهورُهمَا فإنه غير محرم، وتكون الحوايا والمختلط محرّمين، وإلى هذا ذهب جماعةٌ قليلةٌ من العلماء، وإليه ذهب بعض السلف أيضاً(٦).

تعْقيبٌ:

ضعّف العلماءُ هذا الوجهَ؛ لما فيه من البُعْدِ والتكلفِ، فقال ابن عطية: «وهذا قول لا يعضده اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه»(٧).

---

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٦٣، وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٠٥، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٣٩٤، وحاشية الشهاب ٤/ ١٣٤.

(٣) البيت للأعمش، وهو في ديوانه ١٣٩، والضوع: طائر أسود/ والنئيم: صوته، وانظر: التهذيب ١٣/ ٨٩ (أنس)، واللسان (أنس)، والدر المصون ٥/ ٢٠٥/ واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩٢.

(٤) تنظر هذه الحكاية في: الدر المصون ٥/ ٢٠٥، ٢٠٦، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٤٩٢.

(٥) الحاشية السابقة ذاتها.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٠١، ٣٠٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٥١٢، والكشاف ٢/ ٤٠٨، والمحرر والوجيز ٣/ ٤٨٥، والدر المصون ٥/ ٢٠٤، واللباب لابن عادل ٨/ ٤٩١. والتفسير الكبير ١٣/ ٢٢٦، وحاشية الشهاب ٤/ ١٣٤، وروح المعاني ٨/ ٤٨.

(٧) المحرر الوجيز ٣/ ٤٨٥.

وقال الإمام الشوكاني: «ولا وجهَ لهذا التكلف، ولا مُوجبَ له؛ لأنَّه يكون المعنى: إن الله حرَّم عليهم إحدى هذه المذكورات[١]».

الترجيح:

في المسألة ثلاثة أقوال – كما سبق – الأول والثاني منها العطف فيهما على المباح وهو رأي الجمهور، والثالث العطف فيه على المحرم، وهو رأي القليل من العلماء، ومن بعض السلف، ويرى البحث أن العطف على المباح، وهو المستثنى ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾، هو الراجح؛ لأن معنى الآية على هذا الإعراب هو الظاهر الجاري على النظم، وترتيب الألفاظ دون تكلُّف، وهو المتبادرُ إلى الذهن من السياق القرآني، فالله سبحانه وتعالى يُخبر: أنَّه حرّم على اليهود لحمَ كلِّ ذي ظُفُرٍ، وشحمَ البقر والغنم، واستثنى من الشحم ما تعلق بالظهور، أو الحوايا، أو العظام، فلِمَ نقدمُ لفظاً، ونؤخر آخر، أو نعطي حرفاً معنى غيره لغير ضرورة؟

قال العلامة القرطبي: «والنظر يوجب أنْ يُعطفَ الشيءُ على ما يليه، إلا أنْ لا يصحّ معناه، أو يدلّ دليلٌ على غير ذلك[٢]».

وكلامُ القرطبي صريحٌ في أنَّه يختارُ العطفَ على المباح لا على المحرّم، وقال السمعاني: «والصحيح أنّ الكلَّ يدخل في الاستثناء وهو ظاهرُ الآية»[٣].

ويرى البحث – أيضاً – أنَّ عطف (الحوايا) على (ظهورهما) أرجحُ من العطف على (ما حملت)، وكذلك عطف (ما اختلط) على (ما حملت) أرجحُ من عطفه على (ظهورهما) بناءً على قاعدة: وجوب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق[٤]، وقاعدة: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عن ذلك[٥].

يقول العلامة الطبريُّ في ذلك: «يقول تعالى ذكره: ومن البقر والغنم حرَّمنا على

---

(١) فتح القدير ٢/ ٢٤٤.
(٢) تفسير القرطبي ٩/ ٩٨، وانظر: إعراب القرآن ٢/ ١٠٤.
(٣) تفسير السمعاني ٢/ ١٥٣.
(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين ٢/ ٦٣٥.
(٥) السابق ١/ ١٢٥.

الذين هادوا شحومَهما، سوى ما حملت ظهورهما، أو ما حملت حواياهما، فإنا أحْللنا ذلك لهم، وإلا ما اختلط بعظمٍ، فهو لهم أيضاً حلالٌ.

فردّ قوله: ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾، على قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾، فـ(ما) التي في قوله ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ في موضع نصب، عطفاً على (ما) التي في قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾»[1].

تتمةٌ في معنى (أوْ) في الآية الكريمة:

اختلف في معنى (أو) في الآية الكريمةِ على النحو الآتي:

أولاً: قيل: إنَّها بمعنى (الواو) على الوجهين، أي: إذا كان العطف على المستثنى، أو المستثنى منه.

قال شيخ زاده: قوله تعالى: «﴿أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ يحتمل أن يعطف على المستثنى منه، فينبغي أن تكون كلمة (أوْ) بمعنى (الواو)؛ لأنَّ حملَها على أصل معناها يستلزم أن تكون الآية مسوقةً لتحريم أحد المذكورات على الإبهام، وليس من الشرع أنْ يُحرَّم واحدٌ مبهم من أمور معينة، وإنما ذلك في الواجب فقط، فيجب أن يكون المُحَرَّمُ هو المجموعُ لا الواحد المبهم، وذلك إنما يكون بأن تكون (أو) بمعنى الواو.

ويحتمل أنْ يُعطف على المستثنى فينبغي أن تكون (أوْ) بمعنى الواو أيضًا؛ لأنَّ المُحَلَّلَ هو المجموعُ لا الواحدُ المبهمُ»[2].

ودَفَعَ الشهابُ الخفاجيُّ أن تكون (أوْ) بمعنى (الواو) في العطف على المستثنى فقال: «...... وهو على هذا معطوفٌ على المستثنى داخلٌ في حكمه، يعنى: حرمنا جميعَ شحومهما إلا هذه الثلاثة، فكان المناسب الواو دون (أوْ)؛ لأنَّ المُخْرَجَ جميعُها لا أحدُها، وأجيب بأن الاستثناء من الإثبات نفيٌ، و(أوْ) في النفي تفيد العموم لكونه بمنزلة النكرة في سياق النفي، فيصير المعنى: لمْ يُحَرّم واحدٌ منهما على التعيين، وذلك ينفي المجموع ضرورة، وفيه أنّ الاستثناء إنما يقتضي نفيَ الحكم عن المستثنى، بمنزلة

(١) تفسير القرطبي ٩/ ٦٤٦.

(٢) حاشية شيخ زاده على البيضاوي ٤/ ١٦٦، ١٦٧، وانظر: حاشية الشهاب ٤/ ١٣٤، وروح المعاني ٨/ ٤٨.

قولك: انتفى التحريمُ عن هذا أو ذلك، فالوجه أن يُقال (أوْ) في العطف على المستثنى من قبيل: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، يعني أنها لإفادة التساوي في الحكم[1]».

ثانيًا: وقيل: إذا كان العطف على المستثنى منه فـ (أوْ) فيه كالتي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]، يُراد بها: نفي ما يدخل عليه بطريق الانفراد، كما تقول: هؤلاء أهلٌ أنْ يُعْصَوا فاعصِ هذا أو هذا، فالمعنى: حُرِّم عليهم هذا وهذا.

ومعناها هنا الإباحة كما ذكر الزَّجاجُ، قال: (أوْ) دخلت على طريق الإباحة، وهى بليغة في هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً، فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حال إنْ أطعتُ زيداً على حِدَته لمْ أكُنْ عصيتك، وإذا قلت: لا تطع زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى: أنّ هؤلاءِ كلَّهم أهلٌ ألا يُطاعوا، فلا تُطع واحداً منهم، ولا تطع الجماعة، ومثله: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين أو الشعبيَ، فليس المعنى: أني آمرك بمجالسة واحدٍ منهم، ولكن معنى (أوْ) الإباحة، والمعنى: كلُّهم أهلٌ أنْ يُجالس، فإنْ جالست واحداً منهم فأنت مصيبٌ، وإن جالست الجماعةَ فأنت مُصيبٌ»[3].

ورأى العكبريُّ أن تكون (أوْ) هنا بمعنى الواو، أو لتفصيل مذاهبهم؛ لاختلاف أماكنها[4].

قال أبو حيان: «والأحسنُ في الآية إذا قلنا: إنَّ ذلك معطوفٌ على (شحومهما) أن تكون (أو) فيه للتفصيل، فصَّل بها ما حرّم عليهم من البقر والغنم»[5].

والوجه أن يُقال: (أو) في العطف على المستثنى من قبيل: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين[6]، كما في العطف على المستثنى منه، يعني: أنها لإفادة التساوي في الكُلِّ[7].

(١) حاشية الشهاب ٤/ ١٣٤، وانظر: روح المعاني ٨/ ٤٨.
(٢) الإنسان ٢٤.
(٣) معاني الزجاج ٢/ ٣٠١، ٣٠٢، وانظر: الكشاف ٢/ ٤٠٧، والبحر ٤/ ٢٤٦، والدر المصون ٥/ ٢٠٤، واللباب لابن عادل ٨/ ٤٩١.
(٤) الإملاء ١/ ٢٦٤ وفي اللباب له ١/ ٤٢٥، قال: «(أو) في الآية تُنبِّه على تحريم هذه الأشياء، وإن اختلفت مواضعها، أو على حِلِّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه»، وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٠٥، واللباب لابن عادل ٨/ ٤٩١.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٤٦، وانظر: روح المعاني ٨/ ٤٨.
(٦) قال أبو حيان: « قال النحويون: (أوْ) في هذا المثال للإباحة «. البحر المحيط ٤/ ٢٤٦.
(٧) ينظر: روح المعاني ٨/ ٤٨، وحاشية الشهاب ٤/ ١٣٤.

الفصل الثالث

حروف المعاني

المبحث الأول
حُروفُ الجَرّ

المسألة الأولى
معنى (إلى) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾

قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۚ﴾(١).

في هذه الآيةِ الكريمةِ تصريحٌ بأنَّ للصوم غايةً هي الليلُ، فعند إقبال الليل من المشرق، وإدبارِ النهار من المغرب يُفطر الصائمُ، ويَحِلُّ له الأكلُ والشربُ وغيرهما(٢)، وقد اخْتُلِفَ في تحديد معنى(إلى) في الآيةِ الكريمةِ على النحو الآتي:

رأيُ الإمام القرطبي:

تحدث شيخُنا القرطبيُّ عن معنى (إلى) في الآية الكريمة فقال: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۚ﴾ أمرٌ يقتضي الوجوب من غير خلاف و(إلى) غاية، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها، فهو داخل في حكمه، كقولك: اشتريت الفدان إلى حاشيته، أو اشتريت منك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة، والمَبيعُ شجرٌ، فإنَّ الشجرةَ داخلةٌ في المبيع، بخلاف قولك: اشتريت الفدان إلى الدار، فإن الدار لا تدخل في المحدود؛ إذْ ليست من جنسه، فشرَط تعالى تمامَ الصوم حتى يتبيَّن الليلُ، كما جوَّز الأكلَ حتى يتبيَّن النهارُ»(٣).

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(٢) ينظر: فتح القدير ١/ ٣٣٩.

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٠٧، ٢٠٨، وانظر: المحرر الوجيز ١/ ٤٥٥.

الإيضاح والبيان:

جعل الله سبحانه وتعالى الليلَ منتهى الصوم، ولم يُدخل الليلَ في الصوم، كما دخلَ المرفقُ في الغسل، في قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾(١)؛ لأنَّ الليلَ ليس من جنس النهار، والمرفق من جنس اليدِ.

قال أحمد بن يحيى: «سبيل الغاية الدخول والخروج، وكلا الأمرين فيهما ممكن، كما تقول: أكلت السمكةَ إلى رأسِها، جائزٌ أن يكون الرأس داخلاً من الأكل وخارجًا منه، وخرَجَ اللَّيلُ من الصوم؛ لأنه لا يشكُّ ذو عقل أنَّ الليلَ لا يُصام، ودخلت المرافقُ في الغسل أخذًا بالأوثق، ثم انضمَّ إلى هذا تبيينُ السنة»(٢).

قال ابن هشام: (إلى) حرف جرٍّ، له ثمانية معان، أحدها: انتهاءُ الغاية الزمانية، نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾... وإذا دلَّت قرينةٌ على دخول ما بعدها نحو: [قرأت القرآن من أوَّله إلى آخره] أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ عُمِلَ بها، وإلا فقيل: يدخل إنْ كان من الجنس، وقيل: مطلقًا، وقيل لا يَدخُل مطلقًا، وهو الصحيح؛ لأنَّ الأكثرَ مع القرينة عدمُ الدخول، فيجب الحملُ عليه عند التردُدِ»(٣).

وفي معنى (إلى) في الآية الكريمة قولٌ آخرُ: وهو أنَّ معناها التحديدُ. قال الواحِديُّ: «وقال قومٌ (إلى) في هذه الآية للتَّحْديد»(٤).

هذا، وقد أدرك الإمامُ القرطبيُّ أهميةَ الحرفِ (إلى) هُنَا، فوقف عنده؛ لبيان ما أفاده من أحكام الصيام، فبيّن أنَّه موضوعٌ لانتهاء الغاية، وأنَّ ما بعده لا يدخل في حكم ما قبله، إلا إذا كان من جنسه، واللَّيلُ ليس من جنس النهار، فتكون نهايةُ وجوب إتمام

(١) سورة المائدة من الآية ٦.

(٢) ينظر: التفسير البسيط ٣/ ٦٠٨، وتفسير الفخر الرازي ٥/ ١٢٠، والبحر المحيط ٢/ ٥٩، وقد بيَّنت السنة ذلك بقوله ﷺ: (إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا، وغرَبَت الشمسُ فقد أفطر الصائم) رواه البخاري (١٩٤١)، ومسلم (١١١٠١).

(٣) المغنى ١/ ٤٩٠، ٤٩١، وشرح الرضي على الكافية، ق٢ جـ٢/ ١١٤٩ وراجع: الجنى الداني، ٣٨٥، وحاشية الدسوقي ١/ ٨٠ وحاشية الأمير ١/ ٧٠، والهمع ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) تفسير البسيط ٣/ ٦٠٩، وانظر: المحرر الوجيز ١/ ٤٥٥، والتفسير الكبير ٥/ ١٢١.

الصيام بدخول أوَّلِ الليل، كما أوضح ذلك بهذه الأمثلة التي تُنبِئ عن دراية بالفقه واستحضارٍ لمسائله.

قال الباقولي الأصفهاني: «ومِنْ حُروف الجر (إلى) وهى لانتهاء الغاية... وهذه الغاية من جهة اللغة بمنزلة المجمل، لا يُعرف من ظاهرها دخولها فيما قبلها حتى تجئ قرينة توجب ذلك، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[1] دخلت المرافقُ في الغَسْل عند الأكثرين، وقال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾، والليلُ غير داخل في الصوم، وقال: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، فالسلامُ منتهى طلوع الفجر، فمن قال لامرأته: أنتِ طالقٌ من واحدة إلى ثلاث، تُطلق ثنتين؛ لأنَّ الأولَ لمَّا كان لابتداء الغاية دخل في الفعل؛ والآخر خرج عنه خروج الليل من الصوم، وعند (زُفر)[3] تطلق واحدة؛ لأنَّه يُخرج الغاية الأولى والآخرة من الكلام، وروى عن أبى حنيفة أيضًا أنَّه يقع ثلاثًا، ويدخل الآخرُ أيضًا للغاية كقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[4].

المسألة الثانية

معنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ و﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[5].

ذَكَرَ الله تبارك وتعالى في هذه الآيةِ أربعةَ أعضاءٍ، اثنين محدودين، وهما اليدان والرجلان، واثنين غير محدودين، وهما الوجهُ والرأسُ، أمّا المحدودان فتغسل اليدان

---

(١) سورة المائدة آية ٦.
(٢) سورة القدر آية ٥.
(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري من تميم فقيهٌ كبيرٌ من أصحاب الإمام أبى حنيفة، أصله من أصبهان أقام بالبصرة، وولى قضاءها وتوفي بها سنة ١٥٨هـ، ينظر: شذرات الذهب ١/ ٢٤٣.
(٤) شرح اللمع ٢/ ٥٠٨، وانظر في المسألة الفقهية: المبسوط ٦/ ١٣٥.
(٥) سورة المائدة آية ٦.

إلى المرفقين، والرجلان إلى الكعبين وجوبًا بإجماع، فإنّ ذلك هو الحدُّ الذي جعل الله لهما، واخْتُلف هل يجب غَسْلُ المرفقين مع اليدين، وغسل الكعبين مع الرجلين أو لا؟ وذلك مبنيّ على معنى (إلى) فمن جعل (إلى) بمعنى (مع) في قوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ أوجب غسلهما، ومن جعلهما بمعنى (الغاية) لم يُوجِبْ غَسْلَهُمَا[1].

رأيُ القرطبيِّ:

أشار الإمام القرطبيّ إلى هذا الخلاف في أثناء تفسيره الآية، فقال: «واختلَف الناس في دخول المرافق في التحديد، فقال قومٌ: نعَم؛ لأنَّ ما بعد (إلى) إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه، قاله سيبويه وغيره، وقيل: لا يدخل المرفقان في الغسل، والروايتان مرويتان عن مالك، والثانية عن الأشهب، والأولى عليها أكثرُ العلماءِ، وهو الصحيحُ لِمَا رواه الدارقطنيُّ عن جابرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضأ أدار الماءَ على مِرْفقيه[2].

وقد قال بعضُهم: إنَّ (إلى) بمعنى (مع) كقولهم: (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبلٌ)[3] وهذا لا يُحتاج إليه، ولأنَّ اليدَ عند العرب تقعُ على أطرافِ الأصابع إلى الكتِف، وكذلك الرجل تقع على الأصابع إلى أصل الفخذِ، فالمرفق داخلٌ تحتَ اسم اليد، فلو كان المعنى (مع المرافق) لم يُفِدْ، فلما قال: (إلى) اقتطع من حدِّ المرافق عن الغسل، وبَقيت المرافق مغسولةً إلى الظفر، وهذا كلامٌ صحيحٌ يجرى على الأصول لغةً ومعنًى... ثم تحدث عن الكعبين فقال: ... ثم إنّ الله حدهما، أي: (الرجلين) فقال: (إلى الكعبين)، كما قال في اليدين (إلى المرافق) فدلَّ على وجوب غسْلِهما، والله أعلم»[4].

الشرح والبيان:

لـ (إلى) في الآية الكريمة وجهان: أحدهما: أنّها على بابِها من انتهاء الغاية،

---

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨، والتفسير البسيط ٧/ ٢٧٩، ومعاني الزجاج ٢/ ١٥٣، والأم ١/ ٢٥، والمغني لابن قدامة ١/ ١٧٢، وزاد المسير ٢/ ٣٠٠، وابن كثير ٢/ ٢٧.

(٢) سنن الدارقطني ١/ ٨٣.

(٣) مثلٌ يُضرب في الشيء القليل يجتمع مع القليل فيصير كثيرًا، قيل: إنّه من قول أُحَيْحَةَ بن الجلاح، راجع: مجمع الأمثال ١/ ٢٧٧، واللسان (ذود).

(٤) تفسير القرطبي ٧/ ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٣.

وفيها حينئذٍ خلافٌ، فقائلٌ: إنَّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائلٌ: بعكس ذلك، وقائلٌ: لا تعرُّضَ لها في دخولٍ ولا عدمِه، وإنَّما يدور الدخولُ والخروجُ مع الدليل وعدمه، وقائلٌ: إنْ كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخَل في الحكم وإلا فلا، ونسبه القرطبي إلى سيبويه(١)، ويُعْزَى إلى أبي العباس المبرد(٢)، وقائلٌ: إنْ كان ما بعدها من غير جنس ما قبلها لم يدخُل، وإنْ كان من جنسه فيحتمل الدخول وعدمه(٣).

قال السمين الحلبيّ معقبًا على هذه الآراء «وأوّلُ هذه الآراءِ هو الأصحُّ عند النحاة، قال بعضُهم: وذلك أنَّا حيث وجدنا قرينةً مع (إلى) فإن تلك القرينةَ تقتضي الإخراجَ مما قبلها، فإذا ورد كلامٌ مُجَرَّدٌ عن القرائن فينبغي أنْ يُحمل على الأمر الفاشي الكثير، وهو الإخراجُ وفرّق هذا القائل بين (إلى) و (حتى) فجعل (حتى) تقتضي الإدخالَ، و(إلى) تقتضي الإخراجَ بما تقدم من الدليل»(٤).

وأبو حيانَ صحَّحَ هذا المذهبَ، وجعله قولَ أكثرِ المحققين، قال: «... وذكر أصحابنا: أنه إذا لمْ يقترنْ بما بعد (إلى) قرينةُ دخولٍ أو خروجٍ فإن في ذلك خلافاً، منهم من ذهب إلى أنَّهُ داخلٌ، ومنهم من ذهب إلى أنه غيرُ داخلٍ، وهو الصحيح، وعليه أكثر المحققين»(٥).

وشيخُنا القرطبيُّ صحَّحَ الرأيَ القائلَ بأنَّ ما بعد (إلى) إذا كان من جنس ما قبلها فهو داخلٌ فيه، قال: «وعليه أكثر العلماء وهو قول سيبويه وغيره»(٦).

وقال العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور: «وقد اختلف الأئمةُ في أنَّ المرافقَ مغسولةٌ أو متروكةٌ، والأظهرُ أنَّها مغسولةٌ؛ لأنَّ الأصلَ في الغاية في الحدِّ أنَّه داخلٌ في المحدود،

---

(١) لم أقف على رأي سيبويه في الكتاب، وانظره في: المحرر ٣/ ١١٦، وفتح القدير ٢/ ٢٦.

(٢) يراجع: المحرر ٣/ ١١٦، والدر المصون ٤/ ٢٠٨، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٢٠.

(٣) ينظر: رصف المباني ١٠٤، ١٠٥، والجنى الداني ٣٨٥، وشرح الرضي ق٢ جـ٢ ١١٤٩، والمحرر في النحو ٣/ ٣٩٩، والمغنى لابن هشام ٦/ ٢٦، ٢٧، ٣/ ٤٥٠. ومعاني النحاس ٢/ ٢٧٠، ٢٧١، والمحرر الوجيز ٣/ ١١٦.

(٤) الدر المصون ٤/ ٢٠٨، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٢٠، والمغنى لابن هشام ٦/ ٢٧.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٤٥٠، وهو اختيار الرضي في شرح الكافية ق٢ جـ٢/ ١١٤٩. والأشموني ٢/ ٢١٥.

(٦) تفسير القرطبي ٧/ ٣٣٣.

وفي (المدارك) أنَّ القاضيَ إسماعيلَ بن إسحاق سُئل عن دخول الحدِّ في المحدود فتوقف فيهما، ثم قال للسائل بعد أيامٍ: قرأت كتاب سيبويه فرأيت أنَّ الحدَّ داخلٌ في المحدود»[١].

وقال الشوكانيُّ: «وقد ذهب سيبويه وجماعةٌ إلى أنَّ ما بعدها إذا كان من نوع ما قبلها دخلَ، وإلا فلا...»[٢].

هذا، وقد جعل العلامة الألوسيُّ من الأصول المقررة: أنَّ ما بعد الغاية إنْ دخلَ في المسمى لولا ذكرها دخلَ، وإلا فلا، ثم قال: «ولاشكَّ أنَّ المرافق داخلةٌ في المسمى فتدخل»[٣].

القول الثاني: أن (إلى) بمعنى (مع) أي: مع المرافق.

وعلى هذا القول يجب غسْلُ المرافق، والكعبين، قال العلامة الواحديّ: «فأمَّا قوله: (إلى) فإن أبا العباس، وجماعةً من النحويين جعلوا (إلى) ههنا بمعنى (مع) وأوجبوا غسل المرافق، وهو مذهبُ الشافعيِّ وأكثرِ العلماء»[٤].

وهذا القول ردَّه القرطبيُّ – كما سبق – ومن قبله الزجاجُ حيث يقول: «وقد قال بعضُ أهل اللغة معناه: (مع المرافق) واليدُ المِرْفَقُ داخلٌ فيها، فلو كان اغسلوا أيديكم مع المرفق، لم تكن في المرافق فائدةٌ، وكانت اليدُ كلها يجب أن تُغسل، ولكنَّه لمَّا قيل: إلى المرافق اقتُطعت في الغسل من حدِّ المِرْفق، والمرفقُ في اللغة ما جاوز الإبرة، وهو المكان الذي يُرتفق به، أي: يُتكأ عليه على المرفقة وغيرها، فالمَرافقُ حَدُّ ما يُنتهي إليه في الغسل منها، وليس يحتاج إلى تأويل (مع)»[٥]، وفي (معاني النحاس): «وهذا

---

(١) التحرير والتنوير ٤/ ١٣٠ وانظر: رصف المباني ١٠٥.
(٢) فتح القدير ٢/ ٢٦.
(٣) روح المعاني ٦/ ٧١.
(٤) التفسير البسيط ٧/ ٢٧٩، وانظر: معاني الزجاج ٢/ ١٥٣، ومعاني النحاس ٢/ ٢٦٩، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٣٥، والمحرر في النحو ٣/ ٤٠٠، والدر المصون ٤/ ٢٠٨، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٢٠، والهمع ٢/ ٣٣٢، وروح المعاني ٦/ ٧١.
(٥) معاني القرآن ٢/ ١٥٣.

القول خطأٌ؛ لأنَّ اليدَ عند العرب من الأصابع إلى الكتف، وإنما فرض غسل بعضها، فلو كانت (إلى) بمعنى (مع) لوجب غسلُ اليد كلِّها، ولم يحتج إلى ذكر المرافق»[١].

هذا، وقد لخَّص ابنُ العربي الأقوالَ في المسألة بقوله: «ذكر أهل التأويل في ذلك ثلاثة أقاويل:

الأول: أنَّ (إلى) بمعنى (مع). الثاني: أنَّ (إلى) حدٌّ، والحدُّ إذا كان من جنس المحدود دخل فيه.

والثالث: أنَّ المرافقَ حدُّ الساقط لا حدُّ المفروض، قاله القاضي عبدُ الوهاب، وما رأيته لغيره.

ثم قال: وتحقيقُه أنَّ قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ يقتضي بمطلقه من الظُفر إلى المِنْكَبِ، فلمَّا قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ أسقط ما بين المنكب والمرفق، وبقيت المرافقُ مغسولةً إلى الظفر، وهذا كلامٌ صحيحٌ يجري على الأصول لغةً ومعنًى.

ثمَّ عَارضَ القولَ بأنها بمعنى (مع) فقال: وأمَّا قولُهم: إنَّ (إلى) بمعنى (مع)، فلا سبيلَ إلى وضع حرفٍ موضعَ حرف، إنما يكون كلُّ حرف بمعناه، وتتصرف معاني الأفعال، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف»[٢].

وقد انبنى على هذا الخلافِ في معنى (إلى) خلافٌ في الحكم الفقهي.

قال المالقي معقبًا على هذه الآراء «........ وعلى هذا الأصلِ والخلافِ ينْبَنى خلافُ الفقهاءِ في دخول المرافق في غسل الأيدي، والكعبين في غسل الأرجل، من قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ فمن يرَى أنَّ مَا بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبين ومن لمْ يرَ ذلك لم يُوجب»[٣].

---

(١) معاني النحاس ٢/ ٢٧٠.
(٢) أحكام القرآن ٢/ ٥٨، ٥٩.
(٣) رصف المباني ١٠٥، وراجع: معالم التنزيل ٣/ ٢٠، ٢١، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨.

هذا وقد اتفق جمهور الفقهاء والمفسرين على وجوب الغَسْل إلا مالكًا في أحد قوليه، وزُفرَ، وداودَ وأبا بكرٍ الظاهري[١]، واختاره من المفسرين الطبريُّ وأبو حيان[٢].

الترجيح: والأحسنُ إيجابُ غسلِهما - وهو ما صحَّحه القرطبيُّ - لوجهين:

أحدهما: زوال تكلُّف التحديد؛ إذْ فيه مشقةٌ، والثاني: أنَّ الغسلَ أحوطُ، وهو يرفعُ الخلافَ ويُبرِّئُ الذمةَ من وهْم إرادة ذلك شرعاً[٣].

قال ابن عطية: «وتحريرُ العبارة في هذا المعنى أنْ يُقال: إذا كان ما بعد (إلى) ليس ممَّا قبلها، فالحدُّ أولُ المذكور بعدها، وإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها فالاحتياط يُعطِي أنَّ الحدَّ آخِرُ المذكور بعدها، ولذلك يترجح دخولُ المرفقين في الغسل»[٤].

وفي الكشاف: «أخذَ كافةُ العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل، وأخذ زُفَر وداود بالمتيقن فلم يدخلاها، وعن النبى ﷺ: أنَّه كان يُدير الماءَ على مِرفقيه»[٥].

وبعد:

فمن خلال دَرْسِ المسألةِ نجدُ العلاقةَ الوثيقةَ بين الرأي الفقهي والمذهب النحوي، وأنَّ الرأي الفقهي يتغير بتغير الدلالة النحوية.

المسألة الثالثة

معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٦].

---

(١) ينظر: الأمّ للشافعي ١/ ٢٥، والمغني لابن قدامة ١/ ١٧٢، والطبري ٨/ ١٨٤، ومعاني الزجاج ٢/ ١٥٣، والقرطبي ٧/ ٣٣٣، والرازي ١١/ ١٦٢، وفتح القدير ٢/ ٢٦.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٨/ ١٨٤، والبحر المحيط ٣/ ٤.

(٣) ينظر: رصف المباني ١٠٥.

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ١١٦.

(٥) الكشاف ٢/ ٢٠٣.

(٦) سورة المائدة من الآية ٦.

اختلف النحاة في معنى (الباء) في قوله (برءوسكم)، وقد انبنى على هذا الخلافِ خلافٌ آخرُ بين الفقهاءِ في المقدار المأمور بمسحه من الرأس(١).

رأيُ الإمَامِ القرطبيِّ:

عرض القرطبيُّ الخلافَ في المسألة، وذكر فيها أحدَ عشرَ قولاً، فقال: «واختلف العلماءُ في تقدير مسْحِهِ على أحدَ عشرَ قولاً، ثلاثةٌ لأبي حنيفة، وقولان للشافعي، وستةُ أقوالٍ لعلمائِنَا، والصحيحُ منها واحدٌ، وهو وجوبُ التعميم.

وأجمعَ العلماءُ على أنَّ مَنْ مسَحَ رأسَه كلَّه فقد أحسن وفعل ما يلزمُه، والباء مؤكدة زائدة وليست للتبعيض، والمعنى: وامسحوا رؤوسَكم.

وقيل: دخولُها هنا كدخولها في التيمم في قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، فلو كان معناها التبعيض؛ لأفادته في ذلك الموضع، وهذا قاطعٌ.

وقيل: إنما دخلت لتفيد معنًى بديعًا، وهو أنَّ الغسْلَ - لغةً - يقتضي مغسُولا به، والمسح - لغةً - لا يقتضي ممسُوحًا به؛ فلو قال: وامسحوا رؤوسَكم، لأجزأ المسحُ باليد إمرارًا من غير شيء على الرأس، فدخلت الباءُ لتفيدَ ممسوحًا به، وهو الماءُ، فكأنَّه قال: وامسحوا برؤوسكم الماء؛ وذلك فصيحٌ في اللغة على وجهين، إمَّا على القلب، كما أنشد سيبويه:

كنَـوَاحِ رِيْـشِ حَمَامَـةٍ نَجْدِيَّةٍ ... ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثمِدِ(٢)

واللِّثةُ هي الممسوحة بعصْفِ الإثمد، فقلب، وإمَّا على الاشتراك في الفعل والتساوي في نسبته، كقول الشاعر:

(١) تراجع المسألة في: تفسير القرطبي ٨/ ١٨٥، والكشاف ٢/ ٢٠٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٠، ورصف المباني ١٧٠، والجنى الداني ٤٤، وشرح الرضي ق٢ جـ٢/ ١١٦٥، والمغني لابن قدامة ١/ ١٢٦، وابن كثير ٣/ ٤٩، وزاد المسير ٢/ ٣٠٠، وفتح القدير ٢/ ٢٦، وروح المعاني ٦/ ٧١. والاستذكار ٢/ ٢٥.

(٢) قائله خفاف بن ندبة، وهو من بحر الكامل، وانظره في: الكتاب ١/ ٢٧، والمغني لابن هشام ٢/ ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤١٦، واللسان (جرز، يدى).

مِثْلَ القنافــذِ هدَّاجُون قــدْ بلَغتْ نجْرانَ أو بلغتْ سوءاتِهم هجرُ[١]

فهذا ما لعلمائِنا في معنى الباء»[٢].

الشرح والبيان:

ذكرت كتبُ النحوِ والمعاني للباء معانيَ كثيرةً، أوصلها ابن هشام إلى أربعةَ عشرَ[٣]، وبالبحث في كتب المفسرين والفقهاء والنحاة وجدت أنَّهم أوردوا في معنى الباء في قوله تعالى (برؤوسكم) أربعة أوجه، وهاكَ البيانَ:

الأوَّلُ: أنَّها للإلصاق، أي: ألصقوا المسح برؤوسكم. قال الزمخشري: «المرادُ إلصاقُ المسح بالرأس، وماسِحُ بعضِه ومستوعبه بالمسح، كلاهما مُلْصِقٌ للمسْح برأسِه»[٤].

قيل: وهذا المعنى لا يُفارقها في شيءٍ من موارد استعمالها، فظهر بذلك أنَّه معناها الأصلي الموضوعةُ هي له، ولذا اقتصر عليه سيبويه قال: «وباءُ الجرِّ إنَّما هى للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيد، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط، ألزقتَ ضربَك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصلُه»[٥].

قال أبو حيانَ: «فالباءُ عند سيبويه في الأصْلِ للإلصاق، وكلُّ المعاني الأخرى مرتبطةٌ بهذا المعنى، فهي للإلصاق حقيقةً، ومجازًا»[٦].

وفي (رصف المباني) «وهذا المعنى (الإلصاق) في كلام العرب في الباء أكثرُ من

(١) قائله الأخطل، وهو في ديوانه ١٧٨، وهو من بحر البسيط، وانظر فيه: خزانة الأدب ٩/ ٢٧٠، ٢٧١، والجمل ٢١١، والمحتسب ٢/ ١١٨، وإصلاح الخلل ٢٥٨، وأمالي المرتضي ١/ ٤٦٦، والكامل ١/ ٢١٧، والحلل ٢٧٦، والمحرر في النحو ٣/ ١١٩، ٤/ ٢٦٥.

(٢) تفسير القرطبي ٧/ ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) المغنى ٢/ ١١٧، وانظر: رصف المباني ١٦٧، والجنى الداني ٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٩، وشرح الرضي ق٢ جـ٢، ١١٦٣، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٥٥، والمحرر في النحو ٣/ ٤٠٧، والهمع ٢/ ٣٣٤.

(٤) الكشاف ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٥.

(٥) الكتاب ٤/ ٢١٧، وانظر: الجنى الداني ٣٦، والمغنى ٢/ ١١٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٥.

غيره فيها، حتى إنَّ بعض النحويين قد ردُّوا أكثرَ معاني الباء إليه، وإن كان على بُعْدٍ، والصحيحُ التنويعُ لِمَا ذُكر ويُذكر»(١). ومن قال بالإلصاق فقد أراد بذلك إلصاق المسح بالرأس، وهذا يصدق على من مسح الجزءَ والكلَّ.

قال صاحبُ (الكشاف): «وماسحُ بعضه ومستوعبه بالمسح، كلاهما ملصقٌ للمسح برأسه، فقد أخذ مالكٌ بالاحتياط وأوجبَ أقلَّ ما يقع عليه اسمُ المسح، وأخذ أبو حنيفة ببيان رسول الله ﷺ وهو ما رُوي أنه مسح على ناصيته»(٢).

قال أبو حيان معقبًا على كلام الزمخشري: «وليس كما ذكر»(٣). يعني: أنه لا يُطلق على الماسِح بعض رأسه أنَّه ملصقٌ المسحَ برأسه(٤).

قال المَالَقِي معقبًا على الآية: «والصَّحيحُ أنَّ الباءَ في ذلك للإلصاق»(٥).

وفي (التسهيل لعلوم التنزيل): «.... والصَّحيحُ عندي أنَّها باءُ الإلصاقِ التي تُوصِلُ الفعلَ إلى مفعوله؛ لأنَّ المسحَ تارةً يتعدى بنفسه، وتارةً بحرف الجَرِّ»(٦).

الوجه الثاني: أنها زائدةٌ مؤكدةٌ، لأنَّها لو أُسقطت لمْ يختلّ أصلُ المعنى، والمعنى: امسحوا رؤوسكم، وذلك يقتضي تعميمَ المسح بجميع الرأس(٧).

وهو ظاهرُ كلام سيبويه، فإنه حَكَى: (خشَّنتُ صدَره، وبصَدْرِه)، و(مسحتُ رأسَه، وبرأسِه)، بمعنى واحدٍ(٨).

---

(١) رصف المباني ١٤٤.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤ والحديث في: مسند أحمد (١٨١٣٤)، وصحيح مسلم (٢٧٤)، والقرطبي ٧/ ٣٣٦.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٤٥١.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٩، واللباب لابن عادل ٧/ ٢٢١.

(٥) رصف المباني ١٤٧.

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨.وابن كثير جعله الأكثر، تفسيره ٣/ ٤٩، وكذلك ابن هشام: المغنى: ٢/ ١٤٢.

(٧) ينظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ٢/٢٣٧، التبيان ٤٢٢، والبحر ٣/ ٤٥١ والجنى الداني ٤٤، والبيضاوي بحاشية شيخ زاده ٣/ ٤٨٤، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٣/ ٢٢٠، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨، وفتح القدير ٢/ ٢٦.

(٨) الكتاب ١/ ٣٧، وانظر: البحر ٣/ ٤٥١، والدر المصون ٤/ ٢٠٩، واللباب ٧/ ٢٢١.

وقالَ الفراءُ: «تقولُ العربُ: (خذِ الخِطامَ، وبالخِطامِ)، و(هزَّه وهزَّ به)، و (خذْ برأسِه ورأسَه)»(١).

والقولُ بالزيادة هو مُخْتَارُ القرطبيِّ، ولذا أوجب تعميمَ الرأس بالماء. وهو قولُ الإمام مالكٍ وأصحابِه(٢).

وضُعِّفَ هذا القول بأنَّ زيادةَ الحروف مخالفةٌ للقياس، ولا تنقاسُ زيادةُ الباء إلا في مواضع معينةٍ (٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في ردِّه هذا القولَ: «وإذا قيل: امسحْ رأسَك ورجلَك، لمْ يقتضِ إيصالَ الماءِ إلى العضو، وهذا يبيِّن أنَّ الباءَ حرفٌ جاءَ لمعنًى لا زائد كما يظنه بعض الناس... والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختلَّ المعنى»(٤).

الوجه الثالث: أنها للتبعيض، وبناءً عليه ذهب بعضُ الفقهاء إلى جواز مسح بعض الرأس. وهو مذهبُ الشافعي (رحمه الله) قال في (الأمِّ): «قال الله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ وكان معقولاً في الآية أنَّ مَنْ مسح مِنْ رأسه شيئاً فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا، وهو أظهر معانيها، أو مسح الرأسَ كلَّه، ودلت السنةُ على أنْ ليس على المرءِ مسحُ الرأس كلِّه، وإذا دلت السنةُ على ذلك فمعنى الآية أنَّ مَنْ مسَحَ شيئًا من رأسه أجزأه»(٥).

وهذا الوجه يصدق - أيضًا - على قول أبي حنيفة وهو وجوب مسح الرأس؛ لأنَّ الربعَ بعضُ الرأس(٦).

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٦٥، والحاشية السابقة ماعدا الكتاب.
(٢) القبس شرح الموطأ ١/ ١٢١، ١٢٢، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٠، وتفسير الطبري ٨/ ١٨٧، والبحر المحيط ٣/ ٤٥١ وروح المعاني ٦/ ٧٢.
(٣) ينظر الخصائص ٢/ ٢٣٧، ٢٧٩، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٦٢.
(٤) دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية ٣/ ٢٥.
(٥) الأم ١/ ٤١، وانظر: المحرر الوجيز ٣/ ١١٧، والرازي ١١/ ١٦٣.
(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٠٤، والبحر ٣/ ٤٥١، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٠، والرازي ١١/ ١٦٣.

وهذا القولُ ردَّه ابنُ جني بقوله: «فأمَّا ما يَحكيه أصحابُ الشافعي (رحمه الله) عنه، من أنَّ الباءَ للتبعيض فشيءٌ لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبْتٌ»(١)، وكذلك ردَّه القرطبي – كما سبق – وفي (البحر المحيط): «وقيل: الباءُ للتبعيض، وكونُها للتبعيض يُنكره أكثر النحاة، حتى قال بعضهم: وقال من لا خبرةَ له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهلُ العلمِ»(٢).

وابنُ العربيّ ردَّ هذا الوجهَ – أيضًا – بقوله: «ظنَّ بعضُ الشافعية وحَشويَّةُ النَّحْوِيَّةِ أنَّ الباءَ للتبعيض، ولم يبقَ ذو لسان رطبٍ إلا وقدْ أفاضَ في ذلك حتى صار الكلامُ فيها إجلالاً بالمتكلم، ولا يجوزُ لمَنْ شدَا طَرَفًا من العربية أنْ يعتقد في الباء ذلك»(٣).

وبالبحث وجدتُ عددًا من النحويين يُثبتون هذا المعنى للباء، قال ابن هشام: «الحادي عشر من معاني الباء: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعيُّ، والفارسيُّ، والقُتَبِيُّ، وابنُ مالك، قيل: والكوفيون»(٤).

الوجه الرابع: أنها للاستعانة، قاله القرافيُّ(٥)، قال ابن هشام: (وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفًا وقلبًا، فإنَّ (مَسَحَ) يتعدى إلى المُزَال عنه بنفسه، وإلى المُزِيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسَكم بالماء(٦).

وفي حاشية الصبان: «وقال بعضُهم: للاستعانة: نحو: كتبت بالقلم، لكنَّ (مسَحَ) يتعدى لمفعول بنفسه، وهو المُزَالُ عنه، والآخر بالباء، وهو: المُزيل، فحُذِفَ الأولُ،

(١) سر الصناعة ١/ ١٣٩، وانظر: شرح الرضي على الكافية ق٢ جـ٢، ١١٦٥، والجنى الداني ٤٣.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٤٥١، وانظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٩، والتسهيل في علوم التنزيل١/ ٢٢٨، و«بعضهم» في كلام أبى حيان، يقصد به: العكبري. راجع: التبيان ٤٢٢.
(٣) أحكام القرآن ٢/ ٦٤.
(٤) المغني ٢/ ١٤٠، وانظر هذا المعنى للباء في: شرح الرضي ق٢ جـ٢/ ١١٦٥، والجنى الداني ٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، والتصريح ١/ ٦٤٧، والأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٢٢١، والمخصص ١٤/ ٦٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٢٧، ٥٠.
(٥) التسهيل لعلوم التنزيل، وانظر هذا الوجه في: المغني: ٢/ ١٤٢، والجنى الداني ٤٤، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١.
(٦) المغنى ٢/ ١٤٢.

والأصل: وامسحوا أيديكم برؤوسكم، فلم يقع المسحُ المأمورُ به على الرأس حتى يجبَ استيعابُه بل على اليد، وجعل الرأس آلة، فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباءِ موضوعةً له بل من كون مدخولها آلةً لمسح اليد»(١).وهذا المعنى ذكره القرطبيُّ عندما قال: «وقيل: إنما دخلت لتفيد معنى بديعًا....»(٢).

والقولُ بالاستعانةِ ليس فيه تحديدٌ لشيءٍ من الرأس، وهذا يصْدقُ على كلِّ الآراء كما هو معنى الإلصاق.

وقد اعْترَضَ القولَ بالاستعانة الكلبيُّ فقال: «وقال القرافيُّ: إنّها باءُ الاستعانة التي تدخل على الآلات، وأنَّ المعنى (امسحوا أيديكم برءوسكم) وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ الرأسَ على هذا ماسِحٌ لا مَمْسُوحٌ، وذلك خلافُ المقصود»(٣). وأيضًا: فإنَّ القلبَ مخالفٌ للقياس، ولا يُقال به إلا في الشِّعر عندَ أَمْنِ التباس المعنى. قال ابن جني: «فما وجدت مندوحة عن القلب لمْ ترتكبه»(٤).

وبعدُ:

فقد لاحظنا تأثرَ الرأي الفقهي بالرأي النحوي؛ لذا نجد أبَا حيان يقول بعد عرضه الآراءَ النحويةَ في معنى (الباء) في الآية الكريمة: «وعلى هذه المفهوماتِ ظهرَ الاختلافُ بين العلماء في مسح الرأس»(٥)، كذلك رأينا كيف رَبَطَ الإمامُ القرطبيُّ بين الوجه النحوي، والمذهب الفقهي في المسألة.

التَرجيح:

المعنى الذي يتفق مع الآراء الفقهية الواردة في مسح الرأس هو الإلصاقُ الذي هو أصلُ معاني الباء، وكلُّ معانيها ترجعُ إليه - كما قال سيبويه - سواءٌ أكانَ الإلصاقُ

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٢١.
(٢) وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٤.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٢٨.
(٤) الخصائص ٢/ ٣٠٦، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣١، ١٣٢، والأضداد ٩٩ - ١٠٢، وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٩، وضرائر الشعر ٢٧١.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٤٥١.

حقيقيًا أم مجازيًا، قال الزمخشريُّ: «وماسحُ بعضِه ومستوعبه بالمسح، كلاهما مُلصقٌ للمسح برأسه......»[١].

المسألة الرابعة
حقيقة (مِنْ) في قوله تعالى ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾... ﴿مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾

قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾.... ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾[٢].

اختلفَ الفقهاءُ والمفسرونَ في المرادِ من الأمرِ في الآيةِ الكريمةِ، وبناءً على ذلك تعددت الآراءُ في مدلول (مِنْ) وارتبط بهذا التعدد تعددُ المذاهبِ الفقهية.

رأيُ القرطبيِّ:

تحدَّثَ الإمامُ القرطبيُّ عن بعضِ الآراءِ النحويةِ في (مِنْ) مُبَيِّنًا ما ارتبَطَ بكلٍّ من حكمٍ فقهيٍ فقال: «قوله تعالى (من أبصارهم) (مِنْ) زائدة، كقوله ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٣]، وقيل: (مِنْ) للتبعيض؛ لأنَّ مِنَ النظر ما يُباحُ، وقيل: الغضُّ: النقصانُ، يُقالُ: غَضَّ فلانٌ من فلانٍ أي: وضعَ منه، فالبصرُ إذا لمْ يُمَكَّنْ من عمله، فهو موضوعٌ منه، ومنقوصٌ فـ «مِنْ» صلةٌ للغضِّ، وليست للتبعيض ولا للزيادة.

ثم قال: والبصَرُ هو البابُ الأكبرُ إلى القلب، وأعمرُ طرقِ الحواسِّ إليه، وبحسب ذلك كثُرَ السقوطُ من جهته ووجب التحذيرُ منه، وغضُّه واجبٌ عن جميعِ المُحرَّماتِ، وكلِّ ما يُخشى الفتنةُ من أجْلِه»[٤].

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤.
(٢) سورة النور: ٣٠، ٣١.
(٣) سورة الحاقة: ٤٧.
(٤) تفسير القرطبي ١٥/ ٢٠٣.

التحليل والبيان:

ذكرَ العلماءُ في مدلولِ (مِنْ) في الآيةِ الكريمةِ عدةَ أوجهٍ:

أحدهما: أنها للتبعيض، قال به الأكثرون[١]، ولهم في معنى التبعيض ثلاثةُ أقوالٍ:

الأول: أنَّ غَضَّ الأبصَار مستعملٌ في التحريم؛ لأنَّ غضَّها عن الحلال لا يلزم، وإنما يلزم غضُّها عن الحرام.

والثاني: أنَّ مِنْ نَظرِ العين مالا يحرم، وهو النظرة الأولى والثانية، فما زاد عليها محرمٌ.

الثالث: أنَّ من النظرِ ما يُحرَّم، وهو ما يتعلق بالأجانب، ومنه ما يُحلَّل، وهو ما يتعلق بالزوجات وذوى المحارم[٢].

قال الكلبي: «وقد ذكرَ ﴿مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ للتبعيض، والمرادُ غضُّ البصر عمَّا يحرم، والاقتصار به على ما يحلّ، وقيل معنى التبعيض فيه: أنَّ النظرةَ الأولى لا حرج فيها، ويمنع ما بعدها»[٣].

الثاني: أنها لبيان الجنس، قاله: النحاسُ[٤]، والأنباري[٥]، ومكي القيسي[٦]، وصحَّحه ابن عطية[٧] ونُسِبَ إلى العكبري[٨] ومدلول (مِنْ) على هذا القول (جنس البصر) فيكون

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٦/ ٣٧٣، وتفسير الرازي ٢٣/ ٢٠٣، واللباب لابن عادل ١٤/ ٣٤٩، وفتح القدير للشوكاني ٤/ ٣١.

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣/ ٣٧٧، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٨٨، والتحرير والتنوير ١٨/ ٢٠٣، والكشاف ٤/ ٢٨٨.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٨٨.

(٤) معاني القرآن ٤/ ٥٢٠، وإعراب القرآن ٣/ ١٣٣.

(٥) البيان ٢/ ١٩٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٢٠.

(٧) المحرر الوجيز ٣/ ٣٧٣.

(٨) نسبه إليه السمين الحلبي في الدر المصون ٨/ ٢٩٧، وابن عادل في اللباب ١٤/ ٣٤٩، والشوكاني في فتح القدير ٤/ ٣١، والذي ذكره في (التبيان ٩٦٨) أنها للتبعيض، وهو ما صرح به، ثم قال: « وقيل: هي زائدة، وقيل: هي لبيان الجنس».

المعنى: عدمُ جواز النظر إلى الأجنبية مطلقًا؛ لأنَّ المأمورَ هو غضُّ البصر بالكلية، وهذا القول لم يذكرْهُ القرطبي.

وفيه نظرٌ من حيث إنَّه لم يتقدم مبهمٌ فتكون (من) لبيان الجنس، على أنَّ الصحيحَ أنَّ (مِنْ) ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس»[1].

الثالث: أنها مزيدةٌ، وهو قول الأخفش[2] واختاره ابنُ مالك[3] وعيسى الهرمي[4] والتقدير: يغضوا أبصارَهُم عمَّا يُحرَّم[5] أي: دون تحديد أو تمييز.

الرابع: أنَّها لابتداءِ الغاية، قال ابنُ عطية: (ويصحُّ أن تكون لابتداء الغاية)[6]؛ لأنّ البصرَ مِفتاحُ القلب، وهو البابُ الأكبرُ إليه، وأعمر طرق الحواسِّ إليه، وعلى ذلك تكون (من) لابتداء الغاية في المكان، والمقصود بذلك أنَّ البصرَ مكانٌ يدخلُ منه الشيطانُ إلى القلب، وهذا يقتضى دَرْءَ المفاسدِ والنظر إلى المحارم لا يسبب المفاسد[7]، وهذا المعنى ذكره القرطبيُّ بالإشارة عندما قال (البصر هو الباب الأكبر إلى القلب....).

الخامس: أنها صلةٌ للغضِّ، أي: ينقصوا من نظرهم، فالبصرُ إذا لم يُمَكَّن من عمله فهو مغضوضٌ ممنوعٌ عنه، يقال: غضضتُ من فلانٍ إذا نقصت من قدره، وغضَّ فلانٌ طرفَه خفضَه ووضَع من قدرِه[8]. قال العلامة الشوكاني: «وقيل: الغضُّ: النقصانُ، يقال: غضَّ فلانٌ من فلان، أي: وضع منه، فالبصر إذا لم يمكّن من عمله فهو مغضوض منه

---

(١) البحر ٦/ ٤١٢، وانظر: الدر المصون ٨/ ٣٩٧، واللباب ١٤/ ٣٤٩، وفتح القدير ٤/ ٣١١.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع، وأشار إلى زيادتها في مواضع أخرى في (معانيه) منها: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، وانظر: البحر ٦/ ٤١٢، والدر المصون ٨/ ٣٩٧، والرازي ٢٣/ ٢٠٣.

(٣) شواهد التوضيح ١٢٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(٤) المحرر في النحو ٣/ ٣٩٧.

(٥) السابق، والبحر ٦/ ٤١١.

(٦) المحرر الوجيز ٦/ ٣٧٣، وانظر في هذا المعنى: البحر ٦/ ٤١٢، والدر المصون ٨/ ٣٩٧، واللباب ١٤/ ٣٤٩، وفتح القدير ٤/ ٣١.

(٧) القرطبي ١٥/ ٢٠٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٨٨.

(٨) ينظر هذا المعنى في: القرطبي ١٥/ ٢٠٣، والرازي ٢٣/ ٢٠٢، ومعالم التنزيل ٦/ ٣٢، واللباب لابن عادل ١٤/ ٣٤٩.

ومنقوص، فتكون (من) صلةً للغضّ، وليست لمعنى من تلك المعاني الأربعة[١]. وهذا المعنى ذكره الإمام القرطبي - كما سبق - .

وبعدُ: فقد رأينا تعددَ الآراء في معنى (من) نظرًا لاحتمال الآية الكريمة لأكثر من معنى، ولاحظنا كذلك اختلافَ الحكم الفقهي تبعًا لاختلافِ الدلالة النحوية للحرف (مِنْ).

الاختيار والترجيح:

لعلَّ الذي يظهرُ من هذه الأقوالِ القول بالتبعيض؛ لأننا أمرنا من خلال هذا التركيب - (يغضوا من أبصارهم)، (يغضضن من أبصارهن) - أن لا نداومَ على النظر، فهناك نظرٌ حصل وانتهى، وهناك نظرٌ مستمرٌ، ولذلك قال العلامة ابن عطية: «أظهرُ ما في (مِنْ) أن تكون للتبعيض، وذلك أنَّ أولَ نظرةٍ لا يملكها الإنسان، وإنَّمَا يغضُّ فيما بعد ذلك، فقد وقع التبعيض، ويؤيد هذا التأويل ماروي من قوله عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: (لا تُتبعِ النظرة النظرة فإنَّ الأولى لك، وليست لك الثانيةُ)[٢].

وقال جريرُ بن عبد الله: سألت النبي ﷺ عن نظرة الفجأة فقال: (اصرفْ بصرَك)[٣].

وقال الإمامُ القرطبيُّ بعد ذكر جملة من الأحاديث منها ما سبق: «هذا يقوى قولَ مَنْ يقول: إنَّ (مِنْ) للتبعيض؛ لأنَّ النظرةَ الأولى لا تُملك، فلا تدخل تحت خطاب تكليف؛ إذ وقوعُها لا يتأتى أن يكون مقصودًا، فلا تكون مكتسبةً، فلا يكون مكلفًا بها، فوجب التبعيض لذلك»[٤]. وكأني بالقرطبي يرتضى هذا القولَ.

---

(١) فتح القدير ٤/ ٣١.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في (النكاح)، والترمذي في (الأدب) وأحمد في المسند ٥/ ٣٥١.

(٣) المحرر الوجيز ٦/ ٣٧٣، والحديث أخرجه مسلم في (الأدب) وأبو داود في (النكاح) وأحمد في مسنده (٤/ ٣٥٨).

(٤) تفسير القرطبي ١٥/ ٢٠٤.

المبحث الثاني
حروف العطف

المسألة الأولى
معنى (ثمَّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا ﴾

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[1] (ثمَّ) حرفُ عطف، يُشرِّك في الحكم، وتفيد الترتيب بمهملة، فإذا قلت: قام زيدٌ ثمَّ عمروٌ، آذنت بأن الثاني بعد الأولى بمهملة. هذا مذهبُ الجمهور، وما أوهمَ خلافَ ذلك تأوَّلوه.

وذهب الفراءُ، والأخفشُ، وقطربٌ، إلى أن (ثمَّ) بمنزلة الواو لا تُرتِّب[2]، وقد اختلف في حقيقة (ثم) في الآية الكريمة. وانبنى على هذا خلافٌ في الحكم الشرعي.

رأيُ القرطبيِّ:

تحدَّثَ الإمامُ القرطبيُّ عن ذلك في أثناء تفسيره الآيةَ الكريمةَ فقال: «﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا ... ﴾ قيل: الخطابُ للحُمْسِ[3]، فإنَّهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفات، بل كانُوا يَقفُون بالمزدلفة، وهما من الحَرَم، وكانوا يقولون: نحن قَطِينُ اللهِ - (جمع قاطن) - فينبغي لنا أنْ نُعظِّمَ الحرَمَ ولا نعظمَ شيئًا من الحِلِّ، وكانوا مع معرفتهم وإقرارِهم أنَّ عرفةَ موقفُ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يَخرجُون من الحرم، ويقفون بجَمْعٍ، ويفيضون منه، ويقف الناسُ بعرفة، فقيل لهم: أفيضوا مع الجملة، و(ثمَّ) ليست في هذه الآية للترتيب، إنَّما هي لعطفِ جملة كلام هي منها منقطعةٌ.

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٩.

(٢) ينظر: رصف المباني ٨١، ٨٢، والجنى الداني ٤٢٧، والمغني لابن هشام ٢/ ٢١٩، ومعاني الحروف للرماني ١٥٠، وشرح الرضي على الكافية ق٢ جـ٢/ ١٣١٥، والتصريح ٢/ ١٦٤، والهمع ٣/ ١٦٤.

(٣) هو لقبُ قريشٍ وكنانة وجديلة ومن تابعهم في الجاهلية، لتحمسهم في دينهم، أو لالتجائهم بالحَمْسَاء، وهى الكعبة، القاموس (حمس).

وقال الضَّحَّاكُ: المُخَاطَبُ بالآية جملةُ الأمَّةِ، ويُحْتَمَلُ على هذا أنْ يُؤمَرُوا بالإفاضة من عرفة، ويُحتمَل أنْ تكونَ إِفاضةً أُخْرى، وهي التي من المزدَلفة، فتجيءُ (ثمَّ) على هذا الاحتمال على بابها، وعلى هذا الاحتمال عوَّل الطبريُّ، والمعنى: أفيضوا من حيثُ أفاضَ إبراهيمُ من مزدلفة جمْع، أي: ثم أفيضوا إلى منى؛ قلت: لأنَّ الإفاضةَ من عرفاتٍ قبل الإفاضة من جمْع.

قلت: ويكون في هذا حجةٌ لمن أوجب الوقوفَ بالمزدلفة؛ للأمر بالإفاضة منها، والله أعلم.

والصَّحيحُ في تأويل هذه الآية من القولين، القولُ الأوَّلُ»[١].

الشرح والبيان:

اختلفَ النَّاسُ في المرادِ من الإفاضة في الآية الكريمة على قولين:

الأول: أنَّ الإفاضةَ المأمورَ بها هنا هي عينُ الإفاضة المذكورة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٢]، وهذه الآيةُ أمرٌ لقريشٍ، وحلفائِها وهم الحُمْسُ، وذلك أنهم كانوا لا يتجاوزون المزدلفة؛ لأنها حرمٌ، وعلى هذا التأويل فقوله تعالى: ﴿مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾، يعني: لتكنْ إفاضتُكم من حيثُ أفاضَ سائرُ الناس الذين هم واقفون بعرفات، وهذا ما عليه جمهور المفسرين[٣].

ومن القائلين بأنَّ المرادَ بهذه الآيةِ الإفاضةُ من عرفات مَنْ يقول قوله ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ﴾ أمرٌ عامٌ لكلِّ الناس، وقوله ﴿مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ المرادُ به إبراهيمُ وإسماعيلُ عليهما السلام[٤].

---

(١) تفسير القرطبي ٣/ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، وانظر المحرر الوجيز ١/ ٤٨٩، ٤٩٠.
(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٨.
(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٩٦، ومعاني الزجاج ١/ ٢٧٣، والتفسير البسيط ٤/ ٥٣، ومعالم التنزيل ١/ ٢٣٠، والرازي ٥/ ١٩٥، والتحرير والتنوير ٢/ ٢٤٢ والبحر المحيط ٢/ ١٠٧، ١٠٨.
(٤) ينظر: القرطبي ٣/ ٣٥٠، والرازي ٥/ ١٩٦، وفتح القدير ١/ ٣٦٥، والبحر المحيط ٢/ ١٠٨.

استشكال:

استشكل الناسُ مجيءَ (ثمَّ) على هذا المعنى من حيثُ إنَّ الإفاضةَ الثانيةَ هي الإفاضةُ الأولى؛ لأن قريشًا كانت تقفُ بمزدلفةَ، وسائرَ الناس بعرفة، فأُمِرُوا أنْ يفيضوا من عرفة، كسائر الناس، فكيف يُجاء بــ(ثم) التي تقتضي الترتيب والتراخي؟[1].

قال في (التفسير الكبير): «وعلى هذا القول إشكالٌ، وهو أنَّ قوله تعالى: [ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس] يقتضي ظاهره أنَّ هذه الإفاضةَ غيرُ ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾، لمكان (ثم) فإنها توجب الترتيب، ولو كان المراد من هذه الآية: الإفاضة من عرفات مع أنه معطوفٌ على قوله ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ كان هذا عطفًا للشيء على نفسه، وأنه غيرُ جائز، ولأنَّه يصيرُ تقدير الآية: فإذا أفضتم من عرفات، ثم أفيضوا من عرفات، وإنه غير جائز»[2].

الرد على هذا الاستشكال من عدة أوجه:

الأول: أنَّ الترتيبَ في الذكر لا في الزمان الواقع فيه الأفعال، وحسَّن ذلك أنَّ الإفاضة الأولى غيرُ مأمورٍ بها، إنَّما المأمورُ به ذكرُ الله إذا فُعلت الإفاضة، والأمر بالذكر عند فعلها لا يدل على الأمر بها.

ألا ترى أنك تقول: إذا ضربك زيدٌ فاضربه، فلا يكون (زيد) مأمورًا بالضرب: فكأنَّه قيل: ثم لتكن الإفاضة من عرفات لا من المزدلفة، كما تفعله الحُمْسُ[3].

الثاني: حمَلَ بعض الناس (ثم) هنا على أصلها من الترتيب بأنْ جعَلَ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، فجعل ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ﴾ معطوفًا على قوله: ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[4]، كأنَّه قيل: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، واستغفروا الله إنَّ الله غفور رحيم، ليس عليكم جناح أنْ تبتغوا فضلاً من ربكم، فإذا أفضتم من عرفات، وعلى هذا تكون هذه

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢/ ٣٣٤، واللباب لابن عادل ٣/ ٤٢٧.

(٢) التفسير الكبير ٥/ ١٩٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٠٨، والدر المصون ٢/ ٣٣٤، واللباب لابن عادل ٣/ ٤٢٧.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٩٧.

الإفاضة المشروط بها تلك الإفاضة المأمور بها، قاله الطبري[١] والواحدي[٢] والثعلبي[٣] والبغوي[٤] والنحاس، قال: «والمختار أن (ثمَّ) على بابها، والمعنى: ثم أمرتم بالإفاضة من عرفات من حيث أفاض الناس، وفي هذا معنى التوكيد؛ لأنهم أمروا بالذكر عند المشعر الحرام، وأفاضوا من عرفات ثم وكّدت عليهم الإفاضة من حيث أفاض الناس، لا من حيث كانت قريش تفيض»[٥].

قال أبو حيان: «لكنَّ التقديمَ والتأخيرَ، هو ممّا يختص بالضرورة، ونُنَزِّه القرآنَ عن حمله عليه، وقد أمكن ذلك بجعل (ثمَّ) للترتيب في الذكر لا في الفعل الواقع بالنسبة للزمان»[٦].

الثالث: أنَّ (ثمَّ) ليست في هذه الآية للترتيب، فهي بمعنى (الواو) لا تدلّ على ترتيب، كأنَّه قال: ﴿أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾. وإنما هي لعطف جملة كلام على جملة هي منها منقطعة.

قال ابن العربي: "وهى نظير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۝١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾[٧]

أي: كان مع هذا من المؤمنين، ويقول الرجل لغيره: قد أعطيتك اليوم كذا وكذا، ثم أعطيتك كذا، وفائدة (ثمَّ) ههنا: تأخُّرُ أحدِ الخبرين عن الآخر، ويقول الرجل لغيره: قد أعطيتك اليوم كذا وكذا، ثم أعطيتك أمس كذا. لا تأخر المخبر عنه عن ذلك المخبر عنه»[٨].

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ٥٣٠، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٩٦.
(٢) التفسير البسيط ٤/ ٥٤.
(٣) تفسير الثعلبي ٢/ ٥٦٨.
(٤) تفسير البغوي ١/ ٢٣٠.
(٥) معاني القرآن ١/ ١٤٠.
(٦) البحر المحيط ٢/ ١٠٨، وانظر: تفسير الفخر الرازي ٥/ ١٩٦، والدر المصون ٢/ ٣٣٤، واللباب ٢/ ٤٢٧.
(٧) سورة البلد الآيات من ١٢ إلى ١٧.
(٨) أحكام ابن العربي ١/ ١٩٦ بتصرف، وانظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٠٣، وتفسير الفخر الرازي ٥/ ١٩٧.

وهذا الوجه هو قولُ ابنِ عطية[(١)]، والقرطبي - كما سبق - والكلبي[(٢)]، وقد ذكره كثير من المفسرين والمعربين[(٣)].

القول الثاني في المراد من الإفاضة في الآية الكريمة: أنَّها من مزدلفة إلى منى، والمخاطبون بها جملة الأمة، والمرادُ بالناس (إبراهيم وإسماعيل وأتباعهما)، وذلك أنه كانت طريقتُهم الإفاضةَ من المزدلفة قبل طلوع الشمس، والعرب الذين كانوا واقفين بالمزدلفة كانوا يفيضون بعد طلوع الشمس، فالله تعالى أمرهم بأن تكون إفاضتُهم من المزدلفة في الوقت الذي كان يحصل فيه إفاضة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام. وعلى هذا فـ(ثمَّ) على بابها للتراخي والترتيب في الزمن.

وبهذا قال جماعة كالضحّاك[(٤)]، ورجَّحه الطبري[(٥)].

قال الزمخشري: «فإن قلت: فكيف موقع (ثمّ)؟ قلت: نحو موقعها في قولك: أحسنْ إلى الناس ثم لا تُحسن إلى غير كريم، تأتي بـ(ثم) لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم، والإحسان إلى غيره، وبُعد ما بينهما، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات، قال: ثم أفيضوا لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأنَّ إحداهما صوابٌ، والثانية خطأ، وقيل: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس وهم (الحُمس) أي: من المزدلفة.إلى (منى) بعد الإفاضة من عرفات»[(٦)].

إشكال:

وقد أُشْكِلَ على هذا القول أنَّه لا يتمشَّى إلا إذا حملنا لفظ (من حيث) في قوله: ﴿مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ على الزمان، وذلك غير جائز، فإنه مختصّ بالمكان لا بالزمان[(٧)].

(١) المحرر الوجيز ١/ ٤٩٠.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٠٣.
(٣) معاني القرآن للنحاس ١/ ١٤٠، والبحر المحيط ٢/ ١٠٨، وحاشية شيخ زاده ٢/ ٤٩٣، وفتح القدير ١/ ٣٦٥، والدر المصون ٢/ ٣٣٤.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٤٩٠، ومعاني النحاس ١/ ١٤٠، والقرطبي ٣/ ٣٥٠، والبحر ٢/ ١٠٨.
(٥) جامع البيان ٣/ ٥٣٠، وراجع مصادر الحاشية السابقة.
(٦) الكشاف ١/ ٤١٢، وانظر: البحر ٢/ ١٠٨، والدر المصون ٢/ ٣٣٤.
(٧) تفسير الفخر الرازي ٥/ ١٩٧.

الرد:

أجيب بأن التوقيت بالزمان والمكان (يتشابهان جدًا) فلا يبعُد جعل اللفظ المستعمل في أحدهما مستعملاً في الآخر على سبيل المجاز[(١)]؛ ولأن الزمان يستلزم مكانَ الفعل الواقع فيه، فكلٌّ منهما يقتضي الآخرَ ويدلّ عليه، فهما متلازمان[(٢)].

وبعدُ: فقد تبين واضحًا من خلال شرح المسألة مدى تأثر المذهب الفقهي بالرأي النحوي.

الاختيار والترجيح:

الذي يقتضيه ظاهرُ القرآن هو القولُ الثاني؛ لتكون الآية. ذكرت الإفاضتين بالصراحة، وليناسب قولَه بعدُ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾[(٣)]، لكنْ ما ورد من الحديث الصحيح يرجِّح القولَ الأولَ، وهو ما ذكره القرطبيّ وغيره.

قال العلامة ابن جرير الطبري: «ولولا إجماعُ من وصفت إجماعَه على أنَّ ذلك تأويلُه؛ لقلت: أولى التأويلين بتأويل الآية ما قاله الضحاك، من أنَّ الله عَنَى بقوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ (من حيث أفاض إبراهيم....)[(٤)].

وقال القرطبيُّ: «والصَّحيحُ في تأويل هذه الآية من القولين القولُ الأولُ، ثم ذكر ما يدل على صحَّةِ ذلك من الأحاديث الصحيحة، ثم عقَّب على الأحاديث بقوله: «وهذا نصٌّ صريحٌ، ومثلُه كثيرٌ صحيحٌ فلا مُعَوَّلَ على غيرِه من الأقوالِ»[(٥)]. والله أعلم.

---

(١) السابق ذاته.

(٢) ينظر: البحر ٢/ ١٠٨، والدر المصون ٢/ ٣٣٤، واللباب لابن عادل ٢/ ٤٢٨.

(٣) البقرة: ٢٠٠، وانظر: الطبري ٣/ ٥٣١، والتحرير والتنوير ٢/ ٢٤٤، والحاشية السابقة.

(٤) جامع البيان ٣/ ٥٣١.

(٥) القرطبي ٣/ ٣٥٠، ٣٥١، وانظر التحرير والتنوير ٣/ ٢٤٤، ومن الأحاديث الواردة في ذلك ما جاء في صحيح مسلم (١٢١٩) عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: الحمس، هم الذين أنزل الله فيهم:]ثم أفيضوا...[قالت: كان الناس يُفيضون من عرفات، وكان الحمس يُفيضون من المزدلفة، يقولون: لا نفيض إلا من الحرم، فلما نزلت: (أفيضوا من حيث....) رجعوا إلى عرفات). أخرجه البخاري (٤٥٢٠).

المسألة الثانية
حقيقة (أَوْ) في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾(١).

(أوْ) حرفُ عطفٍ، ذكَرَ له العلماءُ معاني انتهت إلى ثلاثةَ عشرَ(٢). وقد ذكر المفسرون والفقهاءُ لها معنيين في الآية الكريمة في قوله تعالى:]أو جاء أحد منكم من الغائط[، وانبنى على كلِّ معنًى منهما حكمٌ شرعيٌّ.

رأيُ القرطبيِّ في المسألة:

عرض الإمامُ القرطبيُّ لهذين المعنيين في أثناء تفسيره الآيةَ الكريمةَ فقال: «و(أو) بمعنى (الواو) أي: إنْ كنتُم مرضى أو على سفرٍ، وجاء أحدٌ منكم من الغائط، فتيمموا، فالسبب الموجب للتيمم على هذا هو الحدثُ لا المرضُ والسفرُ، فدلّ على جواز التيمم في الحضر.

والصَّحيحُ في (أو) أنَّها على بابها عند أهل النظر، فلأوْ معناها وللواو معناها، وهذا عندهم على الحذف، والمعنى: وإن كنتم مرضى مرضًا لا تقدرون فيه على مسِّ الماء، أو على سفرٍ ولم تجدُوا ماءً، واحتجتم إلى الماء. والله أعلم»(٣).

الشرح والإيضاح:

ذكر العلماءُ في (أو) في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ تأويلين:

---

(١) النساء آية ٤٣.

(٢) تنظر معاني (أو) في: الأزهية ١١٥، ورصف المباني ١٣١، والجنى الداني ٢٢٧، ومغنى اللبيب ١/ ٣٩٨، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٢، والتصريح ٢/ ١٧٣.

(٣) تفسير القرطبي ٦/ ٣٦٤، ٣٦٥.

أحدهما: أنْ تكون للتفصيل والتنويع على بابها، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ راجعًا إلى المريض والمسافر، وإلى مَنْ جاء من الغائط وإلى مَنْ لامس، سواءٌ كانا مريضين أمْ مسافرين أمْ عُدما الماءَ في الحضر، فيقتضي ذلك جوازَ التيمم للحاضر الصحيح إذا عَدِمَ الماءَ، وهو مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ، فيكون في الآية حجةٌ لهما.

والآخر: أنْ تكونَ بمعنى (الواو). قال النَّحاسُ: «قال بعضُ الفقهاء[1]: المعنى، وجاء أحد منكم من الغائط»[2].

وفي (زاد المسير): (أوْ) بمعنى (الواو)؛ لأنَّها لو لمْ تكنْ كذلك، لكان وجوبُ الطهارة على المريض والمسافر غيرَ متعلِّقٍ بالحدث[3].

وعلى هذا القول يكون قوله ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ راجعًا إلى المريض والمسافر، فيقتضي ذلك أنَّه لا يجوز التيمم إلا في المرض والسَّفرِ مع عدم الماء، وأنَّه لا يجوز للحاضر الصحيحِ إذا عدم الماءَ، ولكن يؤخذ جوازُ التيمم له من موضع آخر[4].

الاختيار والترجيح:

والراجحُ أنْ تكون (أوْ) على بابها لوجهين:

الأول: أنَّ جعلَها بمعنى الواو إخراجٌ لها عن أصلها، وذلك ضعيف، قال المالقي: «فــ(أو) هنا بمعنى الواو، وهو قليلٌ لا يقاسُ عليه، وإنَّما البابُ الكثيرُ ما ذكرنا»[5].

والآخرُ: أنَّها إنْ كانت على بابها كان فيها فائدةُ إباحة التيمم للحاضر الصحيح إذا

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٩١، ١٩٢، والأم ١/ ٢٩، وفتح القدير ١/ ٧٥٠، وتفسير الفخر الرازي ١/ ١١٤، وتفسير ابن كثير ٢/ ٣١٣، والبحر ٣/ ٢٦٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٩٦، وانظر رأي بعض الفقهاء في: بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١/ ٦٤٣، والسيل الجرار للشوكاني ١/ ٨٠.

(٣) زاد المسير لابن الجوزي ٢/ ٩١، ٩٢.

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٩٢، وبداية المجتهد ١/ ٦٤٣، والسيل الجرار ١/ ٨٠.

(٥) رصف المباني ١٣١، ١٣٢، وفي الإنصاف (٤٧٨): (ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)، وذكر أن البصريين ردوا ذلك)، وممن قال بذلك: الأخفش، والجرمي، والأزهري، وابن مالك، انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤، والجنى الداني ٢٣٠، والمغني ١/ ٤٠٥، ٤٠٦، والهمع ٣/ ١٧٤، والتصريح ٢/ ١٧٤.

عَدِمَ الماءَ على ما ظهر لنا فيها، وإنْ كانت بمعنى (الواو) لم تُعْطَ هذه الفائدة، وحجة من جعلها، بمعنى (الواو) أنَّه لو جعلها على بابها لاقتضى المعنى أنَّ المرضَ والسفرَ حدثٌ يُوجب الوضوء كالغائط لعطفه عليها، وهذا لا يلزم؛ لأنَّ العطف بـ(أوْ) هنا للتنويع والتفصيل، ومعنى الآية كأنه قال: يجوز لكم التيمم إذا لم تجدُوا ماءً إنْ كنتم مرضى أو على سفرٍ، وأحدثتم في غير مرضٍ ولا سفرٍ[1].

وهذا ما رجَّحَه القرطبيُّ – كما سبق – وكذلك النحاسُ، قال معقبًا على القول بأنها بمعنى (الواو): «وهذا لا يجوز عند أهل النظر من النحويين؛ لأنَّ لـ (أوْ) معناها، وللواو معناها، وهذا عندهم على الحذف»[2]، وقد اختاره ابن جُزي الكلبي[3].

وبهذا ثبت لدينا العلاقة القوية بين الفقه والنحو، وأنَّ الرأي الفقهي يتغير تبعًا لتغير الدلالة النحوية.

المسألة الثالثة

حقيقة (أَوْ) في قوله تعالى: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ ...﴾.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ...﴾[4].

اختلف العلماءُ في معنى (أَوْ) في الآية الكريمة على مذهبين، ترتَّب عليهما اختلافٌ في الحكم الشرعيّ.

رأيُ القرطبيِّ:

أشارَ الإمامُ القرطبيُّ إلى هذين المذهبين في أثناء شرحه الآيةَ الكريمةَ فقال:

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٩٢.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٩٦.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٩٢.
(٤) سورة المائدة آية ٣٣.

«واختلفوا في حكم المُحَارب؛ فقالت طائفة: يُقام عليه بقدر فعله، فمن أخافَ السَّبيلَ وأخذ المال، قُطِعَتْ يَدُهُ ورِجْلُهُ من خلاف، وإنْ أخذ المال وقَتَلَ، قُطعتْ يَدُهُ ورجلُه ثم صُلِبَ، فإذا قَتَلَ ولم يأخذ المالَ، قُتِلَ، وإنْ هو لمْ يأخذِ المالَ ولم يَقتُلْ، نُفيَ، قاله ابن عباس. وقال أبو ثور: الإمام مخيرٌ على ظاهر الآية، وكذلك قاله مالك. وهو مرويٌ عن ابن عباس، وهو قولُ سعيد بن المسيب.... كلهم قال: الإمام مُخيَّرٌ في الحكم على المحاربين، يَحْكُم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى من القتل والصلب، أو القطع، أو النفي بظاهر الآية، قال ابن عباس: ما كان في القرآن (أو) فصاحبُه بالخيار، وهذا القول أشعر بظاهر الآية. فإنَّ أهلَ القول الأول الذين قالوا: إنَّ (أوْ) للترتيب... وليس كذلك الآية، ولا معنى (أوْ) في اللغة. قاله النحاس»(١).

الإيضاح:

اختلفوا في حكم (أو) ههنا على قولين تَرَتَّبَ على كل منهما خلافٌ في الحكم الشرعي، على النحو الآتي:

القول الأول: أنَّ (أوْ) للتخيير، وعليه فالإمامُ مُخَيَّرٌ في عقوبة قاطعِ الطريق بين هذه العقوبات الأربع، وهو مذهبُ المالكية، والإمامية(٢)، واختارَ هذا القولَ ابنُ العربي(٣)، والنحاسُ(٤)، والواحديّ(٥) وأبو حيان(٦) وهو اختيار القرطبيّ.

قال ابنُ العربي مستدلاً لهذا القول: «أمَّا مَنْ قال: لأنَّ (أوْ) على التخيير فهو أصلُها وموردُها في كتاب الله تعالى»(٧). وبين ذلك الطبري بقوله: «واعتلَّ قائلوا هذه المقالةِ بأنْ قالوا: وجدنا المعطوفَ بـ (أوْ) في القرآن بمعنى التخيير في كل ما أوجبَ اللهُ به فرْضًا منهما، وذلك كقوله في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٤٣٦ - ٤٣٨.
(٢) ينظر: الفواكه الدواني ٢/ ٢٠٣، وشرائع الإسلام ٤/ ١٦٨.
(٣) أحكام القرآن ٢/ ٩٨.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.
(٥) التفسير البسيط ٧/ ٣٥٥.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٤٨٤.
(٧) أحكام القرآن ٢/ ٩٨.

مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾(١)، قالوا: فإذا كانت العطوف التي بـ (أوْ) في القرآنِ في كلِّ ما أوجب الله به فرضًا منها في سائر القرآن بمعنى التخيير، فكذلك في آية المحاربين، الإمامُ مخيرٌ فيما رأى الحكم به على المحارب إذا قدر عليه قبل التوبة»(٢).

وقال النحاسُ: «قال الحسن: السُّلطانُ مخيرٌ أيَّ هذه الأشياء فعَلَ، وهو حسَنٌ في اللغة؛ لأنَّ (أوْ) تقع للتخيير كثيرًا»(٣).

القول الثاني: أنَّ (أوْ) ليست للتخيير، وإنَّما هي مُرتِّبةٌ للحكم باختلاف الجناية، أي: أنَّ العقوبات الأربع موزعةٌ على جرائمَ مختلفةٍ – كما سبق توضيحه في كلام القرطبي – وهو مذهبُ الحنفية، و الشافعية، والحنابلة، والزيدية(٤). واختاره الفراءُ، والطبريُّ، والجصَّاصُ، والزمخشريُّ، والبيضاويُّ، والفخرُ الرازي، والطبرسي، وأبو السعود، والبغوي، وابن الجزري، والموزعي، والخازن، والنَسَفي، والسُّيوطي، والآلوسي(٥).

وقد اعتلَّ الطبري لهذا القول بقوله: «فأمَّا في هذا الموضع، فإنَّ معناها التعقيب، وذلك نظيرُ قول القائل: إنَّ جزاءَ المؤمنين عندَ الله يوم القيامة أنْ يدخلَهم الجنة، أو يرفعَ منازلهم في عليين، أو يُسكنهم مع الأنبياء والصديقين، فمعلومٌ أنَّ قائلَ ذلك غيرُ قاصدٍ بقيله إلى أنَّ جزاءَ كلِّ مؤمنٍ آمنَ بالله ورسوله فهو في مرتبة واحدة من هذه المراتب ومنزلة واحدة من هذه المنازل بإيمانه، بل المعقول عنه أنَّ معناه أنَّ جزاء المؤمن لنْ يخلوَ عند الله من بعض هذه المنازل»(٦).

(١) سورة المائدة من الآية ٨٩.
(٢) تفسير الطبري ٨/ ٣٨٠، ٣٨١.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٠٠، وتفسير القرطبي ٧/ ٤٣٧، والبحر المحيط ٣/ ٤٨٤.
(٤) ينظر: الأم ٦/ ١٦٤، وبدائع الصنائع ٧/ ٩٣، والبحر الزخار ٦/ ٢٠١.
(٥) ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٠٦، وتفسير الطبري ٨/ ٣٨١، وأنوار التنزيل ٣/ ٢٣٨، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٥٧٦، والكشاف ١/ ٦١٥، وإرشاد العقل السليم ٣/ ٣١، ومعالم التنزيل ٢/ ٤٥، وزاد المسير ٢/ ٣٤٥، ومدارك التنزيل ١/ ٤٠٨، وتفسير الفخر الرازي ١١/ ٢٢١، وتفسير الجلالين ١/ ٣٧١، وتيسير البيان ٢/ ٧٤٧، ولباب التأويل ٢/ ٤٥، ومجمع البيان ٣/ ٣١٢، وروح المعاني ٦/ ١١٩.
(٦) تفسير الطبري ٨/ ٣٨١، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٨.

وهذا الذي اعتلَّ به الطبري ردَّه ابنُ العربي بقوله: «وهذا الذي قاله الطبري لا يكفي إلا بدليل، ومعولُهم قولُ النبي ﷺ: «لا يحل دمُ امرئٍ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى إحصان، أو كفر بعد إيمان، أو قتل نفسًا بغير نفس»[١] فمن لمْ يَقْتُلْ كيف يُقتلُ؟.

قال النَّحَّاسُ موضحًا الاحتجاجَ بهذا الحديثِ: «قالوا: فقد امتنع قتلُه إلا أنْ يقتل، فوجب أن تكون الآية على المراتب»[٢].

ثم قال رادًّا على استدلالهم بالحديث ومرجحًا القول بالتخيير: «الآية نصٌّ في التخيير، وصرْفُها إلى التعقيب والتفصيل تحكُّمٌ على الآية، وتخصيصٌ لها، وما تعلقوا منه بالحديث لا يصح؛ لأنهم قالوا: يقتل الرِّدء ولم يقتل، وقد جاء القتلُ بأكثرَ من عشرة أشياء، منها متفق عليها، ومنها مختلف فيها، فلا تعلُّق بهذا الحديث لأحدٍ»[٣].

أمَّا ما استدلَّ به أصحابُ القول بالتخيير فقد ردَّه الطبري بقوله: «فأمَّا ما اعتلَّ به القائلون: إنَّ الإمام فيه بالخيار من أنَّ (أو) في العطف تأتي بمعنى التخيير في الفرض، فقولٌ لا معنى له؛ لأنَّ (أو) في كلام العرب قد تأتي بضروب من المعاني»[٤].

وبعـــــدُ:

فقد رأينا أنَّ خلافَ الفقهاء والمفسرين في هذا الحكم يرجع إلى أنَّ (أو) محتملةٌ لكلا المعنيين في اللغة، إلا أنها حقيقةٌ في التخيير، ومجازٌ في التفصيل والتقسيم، وقد أخذ أصحابُ القول الأول بالحقيقة، بينما صرفها أصحابُ القول الثاني إلى المجاز لأدلةٍ أخرى، وهو الحديث السابق الذكر.

---

(١) البخار: كتاب الديات، باب القسامة، بلفظ مختلف.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٠١.
(٣) أحكام القرآن ٢/ ٩٨.
(٤) تفسير الطبري ٨/ ٣٨١.

المبحث الثالث
في (مَا)، وانتظم مسألتين

المسألة الأولى
حقيقة (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ﴾

قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ ...﴾[١].

اختلف أهلُ العلم في (مَا) التي في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ﴾، وقد انبنى على هذا الاختلافِ اختلافٌ في الحكم الشرعيّ المفهوم من الآية الكريمة.

رأيُ الإمامِ القرطبي:

عرَضَ شيخُنَا القرطبيُّ للخلاف في معنى (مَا) موضع المسألة فقال: «قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾، (مَا) نفي، والواو للعطف على قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾، وذلك أنَّ اليهودَ قالوا: إنَّ الله أنزل جبريلَ وميكائيلَ بالسِّحر، فنفى الله ذلك، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير، والتقدير: وما كفرَ سليمانُ، وما أُنزِل على الملكين، ولكنَّ الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، فهاروت وماروت بدلٌ من الشياطين في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾.

هذا أولى ما حُمِلتْ عليه الآيةُ من التأويل، وأصحّ ما قيل فيها، ولا يُلتفتُ إلى سواه.... وقد قيل: إنَّ (مَا) عطفٌ على السحر، وهي مفعولةٌ، فعلى هذا يكون (ما) بمعنى (الذي) ويكون السحر مُنزلاً على الملكين فتنةً للناس وامتحانًا، ولله أنْ يَمتحِن عبادَه بما شاءَ، كما امتحن بِنَهَرِ طالوتَ، ولهذا يقول الملكان: إنما نحن فتنةٌ، أي: محنةٌ من الله، نخبرك أنَّ عملَ الساحر كفرٌ، فإنْ أطعتنا نجوت، وإنْ عصيتنا هلكتَ»[٢].

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٠٢.

(٢) القرطبي ٢/ ٢٨٢ - ٢٨٤، وانظر المسألة في: تفسير الطبري ٢/ ٤١٩، والكشاف ١/ ٣٠٥، والمجيد=

إيضاح المسألة:

من خلال عرض كلام القرطبي السابق تبيَّن أنَّ للعلماء في بيان معنى (ما) قولين:

القول الأول: أنها موصولةٌ بمعنى (الذي)، وأصحابُ هذا القول اختلفوا في معناها تبعًا لِمَا عُطفت عليه على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّها معطوفةٌ على قوله سبحانه: (السِّحر) ومحلُّها النصبُ، والتقدير: يُعلِّمون الناسَ السحرَ والمُنَزَّلَ على الملكين.

قال أبو حيانَ: «﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ ظاهره أنَّ (مَا) موصولٌ اسميٌّ منصوبٌ، وأنَّه معطوفٌ على قوله (السِّحر)، وظاهرُ العطف التغايرُ، فلا يكون ما أُنزل على الملكين سحراً»[1].

وهذا المذهب صحَّحَهُ الطبريُّ[2]، ومكيُّ القيسيُّ[3] والعكبريُّ[4] ورجَّحه ابنُ هشام[5].

الثاني: أنَّها معطوفةٌ على (مَا) التي في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ ومحلُّها النصبُ أيضًا، والمعنى أنَّ اليهودَ الذين نبذُوا كتابَ الله وراءَ ظهورهم اتَّبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وفي زمانه، واتَّبعوا أيضًا ما أُنزِلَ على الملكين في زمان إدريسَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، والعطفُ هنا يقتضي المغايرةَ كذلك، كما في المذهب الأول[6].

قال السمينُ الحلبيُّ: «..... الثاني أنَّها موصولةٌ أيضًا ومحلُّها النصب لكنْ عطفًا على

=في إعراب القرآن المجيد ٣٥٦، والتبيان ٩٩، والبيان ١/ ١١٤، والمغنى لابن هشام ٤/ ١١٧، والبحر المحيط ١/ ٤٩٧، والدر المصون ٢/ ٣١، والتحرير والتنوير ١/ ٦٣٩.

(١) البحر المحيط ١/ ٤٩٧، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ٣/ ١٩٤، وتفسير القرآن لابن أبي الربيع ٢/ ٥٥٥، والكشاف ١/ ٣٥٠، وروح المعاني ١/ ٣٤٠.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٤٢٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٦.

(٤) التبيان ٩٩.

(٥) المغنى ٤/ ١١٧.

(٦) ينظر حاشية شيخ زاده ٢/ ١٩٧.

﴿مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾، والتقديرُ: واتبعوا ما تتلوا الشياطينُ، وما أنزل على الملكين، وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ، ولا حاجةَ إلى القول بأنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا»(١).

الثالث: أنها معطوفةٌ على قوله تعالى: ﴿مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ ومحلُّها الجرُّ، قال أبو حيان: "والمعنى: افتراءٌ على ملك سليمان وافتراءٌ على ما أنزل على الملكين، وهو اختيارُ أبي مسلم(٢)، وأنكر أنْ يكون الملكان نازِلا عليهما السحرُ، قال: لأنَّه كفرٌ، والملائكة معصومون، ولأنَّه لا يليق بالله إنزالُه، ولا يضاف إليه، لأنَّ الله يُبطله، وإنما المُنَزَّلُ على الملكين الشرعُ، وأنهما كانا يُعلِّمان الناس ذلك»(٣).

القول الثاني: أنَّ (مَا) حرفُ نفي، والجملة معطوفة على الجملة المنفية قبلها، وهي ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ وهذا القول هو ما رجَّحه القرطبي، وهو قول ابن عباس، والربيع بن أنس، وأبى العالية، وعطية العوفي(٤).

قال ابن جرير الطبري: «فتأويل الآية على هذا المعنى الذي ذكرناه عن ابن عباس، والربيع، من توجيههما معنى قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾، أي: ولم ينزل على الملكين: واتبعوا الذي تتلُوا الشياطين على ملك سليمان من السحر، وما كفر سليمان، ولا أنزلَ اللهُ السحرَ على الملكين، ولكنَّ الشياطينَ كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، فيكون حينئذٍ قوله: ﴿بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ من المؤخر الذي معناه التقديم»(٥).

الاختيار والترجيح:

من خلال عرض القولين في المسألة تبيَّن أنَّه انبنى على القول الأول إثباتُ إنزالِ السحر على الملكين، وعلى القول الثاني نفيُ ذلك، وقد جعل القرطبي ما انبنى على

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣١، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٢/ ٣٣٧، وفتح القدير ١/ ٢٤١.

(٢) محمد بن بحر الأصفهاني، أبو مسلم: والٍ من أهل أصفهان، معتزلي كان عالمًا بالتفسير وبغيره من صنوف العلم، توفي عام ٣٢٢هـ. ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٩، والأعلام ٦/ ٥٠.

(٣) البحر ١/ ٤٩٧، وراجع: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٦، وتفسير الفخر الرازي ٣/ ٢٣٥، والتحرير والتنوير ١/ ٦٣٩.

(٤) تفسير الطبري ٢/ ٤١٩، وتفسير ابن كثير ١/٣٥١.

(٥) تفسير الطبري ٢/ ٤١٩ وانظر: تفسير القرطبي ٢/ ٢٨٢.

القول الثاني هو الأولى والأصحُّ، وإنْ كان لمْ يُبيِّن لِمَ كان كذلك؟، والظاهرُ أنَّه جعله كذلك؛ لأنَّه ينتفي عليه أنّ الله أنزل السحر على ملائكته، قال أبو حيان: «أنكر أنْ يكون الملكان نازلاً عليهما السِّحر؛ لأنَّه كُفْرٌ، والملائكة معصومون، ولأنَّه لا يليق بالله إنزالُه، ولا يُضاف إليه، لأنَّ الله يُبطله، وإنما المُنزَّلُ على الملكين الشرعُ، وإنهما كانا يعلمان الناسَ ذلك»[1].

والمُتأمِّلُ في الآية الكريمة يُدرك أنَّه لا يصح القولُ بأن الله تعالى أنزل السحر؛ لأنه تعالى يُبطله ويَكشف زيفَه، وقد أرسل موسى عليه وعلى نبينا السلام فأبطله وأظهر فساده.

والمعلمان هما هاروت وماروت اللذان يُعلمان الناسَ حقيقة ما قام عليه السحرُ من خداع وتخييلات وزيغ وضلال، والمتعلمون هم الناس الذين يأتون إليهما ليسمعوا منهما - بادئ الأمر - كلمةَ الحق فيما يتقوَّله السحرة من اليهود على ملك سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ لكشف زيف السحر وضلاله، فيستغل بعض هؤلاء المتعلمين من ذوى الأنفس الشريرة والقلوب المريضة عِلْمَهُم بالسِّحر - وقد برعوا فيه بعد التعلم - فيما تُسَوِّل لهم فيه أنفسهم من الشرِّ الذي يُحققون به رغباتهم، ويصلون بسوئهم وخبثهم إلى أنْ يُفرِّقوا به بين المرءِ وزوجه[2].

وبهذا يترجح القول الثاني - وهو ما رجَّحه القرطبي وغيره - بأنَّ (مَا) في قوله تعالى ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ نافية؛ لمَا يتضمنه هذا القول من تنزيه الملائكة الكرام من أنْ يكونوا قد أنزل عليهم السحر، وصاروا يعلمونه الناسَ، بخلاف القول الأول الذي يرتضى تعليم الملائكة السحرَ للناس، وهذا يبطله أنَّ كلَّ قولٍ طَعَنَ في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردودٌ[3].

قال الواحدي: «وإنما يجوز أن يكون (ما) نفيًا أنْ لو ادعى مدعٍ: أنَّ السحرَ أُنزِل

---

(١) البحر ١/ ٤٩٧، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) ينظر: داود وسليمان - عليهما السلام - في القرآن والسنة ٩٣ - ٩٥.

(٣) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين ١/ ٣٢٨.

على الملكين، ويكون فيما تقدم ذكرُ ذلك أو دليلٌ عليه، فيقول الله تعالى:]واتبعوا[، ولم ينزل على الملكين كما ذكروا. ومثال ذلك: أن يقول مبتدئًا: علمت هذا الرجل القرآن، وما أنزل على موسى، فلا يتوهم سامع هذا أنك أردت بقولك: أنَّ القرآن لم ينزل على موسى؛ لأنه لم يتقدمه قول أحد أنه أنزل على موسى، وإنما يتوهم السامع أنك علمته القرآن والتوراة»(١).

والله أعلم

المسألة الثانية

معنى (مَا) في قوله تعالى: ﴿مَا نَكَحَ﴾

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ....﴾(٢) اختلفت كلمة المفسرين في حقيقة (مَا) هنا على قولين، وترتَّبَ على هذا الاختلافِ اختلافٌ في الحكم الشرعي المفهوم من الآية الكريمة.

رأيُ القرطبي:

عرض الإمامُ القرطبيُّ إلى ذلك فقال: «قوله تعالى: ﴿مَا نَكَحَ﴾ قيل: المرادُ بها النِّسَاء، وقيل: العَقد، أي: نكاح آبائكم الفاسد المخالف لدين الله؛ إذْ الله قد أحكم وجه النكاح، وفصَّل شروطه، وهو اختيار الطبري، فـ (مِنْ) متعلقةٌ بـ (تنكحوا) و (ما نكح) مصدر... والأول أصح، وتكون (ما) بمعنى (الذي) و (مَنْ)»(٣).

المناقشة:

اختلف العلماء في معنى (مَا) هنا على رأيين:

الأول: أنَّها موصولةٌ اسميةٌ واقعةٌ على أنواع مَنْ يعقل، وهذا عند من لا يُجيز وقوعَها

(١) التفسير البسيط ٣/ ١٩٥، ١٩٦.
(٢) سورة النساء الآية: ٢٢.
(٣) القرطبي ٦/ ١٧٠، ١٧١.

على آحاد العقلاء، فأمَّا مَنْ يُجيز ذلك، فيقول: إنها واقعة موقع (مَنْ)، فـ(ما) مفعول به بقوله: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ﴾ والتقدير: ولا تتزوجوا مَنْ تزوَّج آباؤكم، وعليه فالآية تنهَى المؤمنين عن نكاح زوجات الآباء، وتكون (من النساء) متعلقةً بالفعل (نكحَ)، وهذا قول جمهور المفسرين والفقهاء من السلف والخلف، وهو ما ذهب إليه القرطبي[1].

الثاني: أنها مصدرية، أي: ولا تنكحوا مثلَ نكاح آبائكم الذي كان في الجاهلية، وهو النكاح الفاسد، كنكاح الشغار[2] وغيره، وتكون (من النساء) متعلقة بالفعل (تنكحوا) واختارَ هذا القولَ جماعةٌ منهم ابن جرير الطبري[3]:

قال القرطبيُّ نقلاً عن الطبري: «قال – يعنى الطبري – : ولو كان معناه: ولا تنكحوا النساءَ اللاتي نكح آباؤكم، لوجب أن يكون موضع (مَا) (مَنْ). فالنهى على هذا إنما وقع على ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد»[4].

ونصُّ الطبريِّ الذي اختصره القرطبيُّ هو: «....... قلنا: إنَّ ذلك هو التأويلُ الموافق لظاهر التنزيل؛ إذْ كانت (مَا) في كلام العرب لغير بني آدم، وأنَّه لو كان المقصود بذلك النهي عن حلائل الآباء دون سائر ما كان من مناكح آبائهم حرامًا ابتداء مثله في الإسلام، بنهي الله عَزَّوَجَلَّ ثناؤه عنه، لقيل: ولا تنكحوا مَنْ نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف؛ لأنَّ ذلك هو المعروف في كلام العرب؛ إذ كان (مَنْ) لبنى آدم، و(مَا) لغيرهم»[5].

هذا، وقد رجَّح الإمامُ القرطبيُّ ما ذهب إليه الجمهور، واستدلَّ لهم بأنَّ (مَا) بمعنى (الَّذي) و(مَنْ) كذلك، وما رجَّحه القرطبي هو الصحيح؛ لأنَّ (مَا) تقع على أنواع ما

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥٠٦، والقرطبي ٦/ ١٧٠، ١٧١ والبحر المحيط ٣/ ٢١٦، وتفسير ابن كثير ٢/ ٢٤٥، والدر المصون ٣/ ٦٣٥، واللباب ٦/ ٢٧٠، وفتح القدير ١/ ٧٠٩.
(٢) الشِّغَار: أن تُزوِّجَ الرجلَ امرأةً على أن يُزوجك أخرى بغير مهر.
(٣) تفسير الطبري ٦/ ٥٥٢، وانظر: تفسير القرطبي ٦/ ١٧٠، والدر المصون ٣/ ٦٣٥.
(٤) القرطبي ٦/ ١٧١، وانظر: تفسير الطبري ٦/ ٥٥٢.
(٥) تفسير الطبري ٦/ ٥٥٢، ٥٥٣.

يعقل[١]، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢]، وقد استدلَّ القرطبي كذلك للجمهور بأنَّ الصحابة تلقت الآية على هذا المعنى. قال: «والأول أصحُّ، وتكون (ما) بمعنى (الذي) و(مَنْ) والدليل عليه أنَّ الصحابة تلقت الآية على ذلك المعنى، ومنه استدلت على منع نكاح الأبناءِ حلائلَ الآباء»[٣].

ومن خلال استقراء كلام الطبري نرى أنه يوافق الجمهور على أن هذه الآيةَ تُحرِّم نكاحَ زوجات الآباء على الأبناء، إلا أنَّ الجمهورَ يقولون بأنَّ هذه الآيةَ نصٌّ في المسألة وهى مساقة لها، أمَّا الطبريُّ فإنه يقول بأنها تحرم ذلك تبعًا لنهيها عن المناكح الفاسدة التي كان يفعلها الآباء ومن بينها نكاح زوجة الأب.

وبعـــــد:

فقد رأينا كيف استندَ القرطبيُّ في ترجيح مذهب الجمهور إلى النحو، وإلى كلام الصحابة رضي الله عنهم، وهذا يدل على علاقة النحو القوية بالفقه وعلوم الشريعة، وعلى أن القرطبي اهتمَّ بإبراز هذا الجانب كثيرًا.

---

(١) يراجع في وقوع (مَا) على أنواع ما يعقل: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢٧٦، وشرح التسهيل له ١/ ٢١٥، والارتشاف ١/ ٥٤٧، والهمع ١/ ٢٩٨، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٦.

(٢) سورة النساء من الآية ٣.

(٣) تفسير القرطبي ٦/ ١٧١. وانظر: البحر المحيط ٣/ ٢١٦، ٢١٧.

الفصل الرابع

القراءات القرآنية

المبحث الأول

توجيه قراءتي: ﴿فَٱتِّبَاعٌ﴾ بالرفع والنصب

قال جَلَّتْ حكمتُه ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾(١) قُرِئَ قولُه تعالى: ﴿فَٱتِّبَاعٌ﴾ بالرفع والنصب، وقد ترتَّب على كلتا القراءتين حكمٌ شرعيٌ يختلف عن الآخر.

رأيُ الإمامِ القرطبيِّ:

أشار إلى ذلك القرطبيُّ فقال: «هذه الآيةُ حضٌّ من الله تعالى على حُسْنِ الاقتضاءِ من الطالب، وحسْنِ القضاء من المؤَدي، وهلْ ذلك على الوجوب أو الندب، فقراءةُ الرَّفع تدلُ على الوجوب، وقرأ إبراهيمُ بنُ أبى عبلةَ ﴿فَٱتِّبَاعٌ﴾ بالنصب(٢)، والرفعُ سبيلٌ للواجبات، كقوله تعالى ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ﴾(٣)، وأمَّا المندوبُ إليه فيأتي منصوبًا كقوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٤)»(٥).

المناقشة:

في رفع (اتباع) ثلاثةُ أوجهٍ من الإعراب:

الأول: أنْ يكون خبرَ مبتدإٍ محذوف، والتقدير: فالواجبُ والحكمُ اتباعٌ(٦)، وقدَّرَهُ الزمخشري بقوله: «فالأمرُ اتباعٌ»(٧).

---

(١) سورة البقرة ١٧٨.

(٢) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز ١/ ٤٢٧، والقراءة شاذة.

(٣) سورة البقرة ٢٢٩.

(٤) سورة محمد ٤.

(٥) تفسير القرطبي ٣/ ٨٦، ٨٧، وانظر: البحر المحيط ٢/ ١٦، والدر المصون ٢/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٦، والدر المصون ٢/ ٢٥٤.

(٧) الكشاف ١/ ٣٧١، وانظر: البحر المحيط ٢/ ١٦.

الثاني: أنْ يرتفعَ بإضْمارِ فِعْلٍ عِنْدَ الزمخشري وقدَّره بـ: «فليكن اتباعٌ»(١)، قال أبو حيانَ: «وهو ضعيفٌ؛ إذْ (كان) لا تُضْمَرُ غالبًا إلا بعد (إنْ) الشرطية أو (لَوْ) حيث يدلُّ على إضمارها الدليل»(٢).

الثالث: أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبرِ، قدَّره القرطبي بـ «فعليه اتباعٌ بالمعروف»(٣) ومنهم من قدَّره مُتأخِّرا عنْه أي: فاتِّباعٌ بالمعروفِ عليه(٤).

وأمَّا نصبُ (اتباعاً) فعلى أنَّه مفعولٌ مُطْلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: فليتبعْ اتِّباعاً(٥). قال الفراء: «وهو بمنزلةِ الأمر في الظاهر، كمَا تقولُ: مَنْ لَقِي الْعَدُوَ فصَبرًا واحتِسَابًا، فهذا نصبٌ»(٦).

وقال القرطبيُّ: «ويجوزُ في غير القرآن (فاتباعًا وأداءً) بجعلهما مصدرين كقوله (فضرب الرقاب) (٧).

هذا وقدْ فرَّق القرْطبيُّ – كمَا سبَق – بين قراءَتي الرفعِ والنصبِ في الحكم الشرعيّ، فجعلَ الرفعَ سبيلَ الواجبات، والنصبَ سبيلَ المندوباتِ، وهو في ذلك متابعٌ لابن عطية(٨).

قال أبو حيان معلقًا على التفرقة بين الرفع والنصب هنا: «ولا أدري هذه التفرقةَ بين الواجبِ والمندوبِ إلا مَا ذكر من أنَّ الجملة الابتدائية أثبتُ وآكدُ من الجملة الفعلية في مثل قوله ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾(٩)، فيمكن أن يكون هذا الذي لحظه ابنُ عطية من هذا»(١٠).

---

(١) الكشاف ١/ ٣٧.
(٢) البحر المحيط ١٦/٢، وانظر الدر المصون ٢٥٤/٢، واللباب ٢٢٥/٣.
(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٨٦، وانظر إعراب النحاس ٢٨١/١، والتفسير البسيط ٥٣٧/٣.
(٤) ينظر: الدر المصون ٢٥٥/٢، واللباب ٣/ ٢٢٥.
(٥) ينظر: تفسير الواحدي ٣/ ٥٣٧، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٤٩، وتفسير الطبري ١١٠/٢، وتفسير الثعلبي ١٨٢/٢.
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٩ وانظر: تفسير الواحدي ٣/ ٥٣٧.
(٧) تفسير القرطبي ٣/ ٨٦.
(٨) المحرر الوجيز ١/ ٤٢٦.
(٩) سورة هود ٦٩، والذاريات ٢٥.
(١٠) البحر المحيط ١٦/١، وانظر: الدر المصون ٢/ ٢٥٤، واللباب ٢٢٥/٣.

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور: «و(اتباعًا) و(أداءً) مصدران وقعا عوضًا عن فعلين، والتقدير: فليتبع اتباعًا، وليؤدِّ آداءً، فعدل عن أنْ ينصب على المفعولية المطلقة إلى الرفع، لإفادة معنى الثبات والتحقيق الحاصل بالجملة الاسمية، كما عدل إلى الرفع في قوله تعالى ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ بعد قوله ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾، فنظم الكلام: فاتباعٌ حاصلٌ، ممن عُفي له من أخيه شيء، وأداءٌ حاصلٌ من أخيه إليه، وفي هذا تحريضٌ لمَنْ عُفي له على أنْ يقبل ما عُفي له، وتحريضٌ لأخيه على أداء ما بذله بإحسان، ومقصدُ الآية الترغيبُ في الرضا بأخذ العوض عن دم القتيل بدلاً من القصاص؛ لتغيير ما كان أهل الجاهلية يتعيَّرُون به من أخذِ الصُّلح في قتل العمد، ويعدونه بيعًا لدم مولاهم»(١).

وقد ذكر الفراءُ أنَّ الرفعَ هنَا وجهُ الكلام، وأورد كلامًا رائعًا في الفرق بين الرفع والنصب في مثل هذا فقال: «(فاتباعٌ بالمعروف) رفعه ونصبه جائز، وإنما كان الرفعُ فيه وجهَ الكلام، لأنها عامةٌ فيمن فعل، ويُراد بها من لمْ يفعل، فكأنه قال: فالأمرُ فيها على هذا، فيرفع، وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء ليس بدائم، مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجِدًّا جِدًّا وسيرًا سيرًا، نصبت لأنك لم تنوِ به العمومَ فيصير كالشيء الواجب على من آتاه وفعله، ومثله قوله ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾(٢) ومثله ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾(٣) ومثلُه في القرآن كثيرٌ، رفعٌ كله لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعلية هذا.

وأما قوله (فضربَ الرقاب) فإنَّه حثهم على القتل إذا لقوا العدوَّ، ولمْ يكنْ الحثُّ كالشيء الذي يجب بفعلٍ قبله، فلذلك نُصب وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدوَّ فتهليلاً، وتكبيرًا، وصدقًا عند الواقع، كأنَّه حثٌّ لهمْ، وليس بالمفروض عليهم أنْ يُكَبِّروا، وليس شيء من هذا إلا نصبُه جائزٌ على أن توقع عليه الأمر، فليمسك إمساكاً بمعروف أو يسرح تسريحاً بإحسان»(٤).

(١) التحرير والتنوير ٢/ ١٤١، ١٤٢.
(٢) سورة المائدة ٩٥.
(٣) سورة البقرة ٢٢٩.
(٤) معاني القرآن ١/ ١٠٩، ١١٠، وانظر: التفسير البسيط ٣/ ٥٣٧، ٥٣٨.

المبحث الثاني
توجيه قراءتي: ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ

قال الله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[١]. في قوله تعالى ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ قراءتان، إحداهما (متواترة) وهى قراءة النصب، والأخرى (شاذة) وهى قراءة الرفع.

رأي القرطبي:

أشار الشيخُ القرطبيُّ إلى هاتين القراءتين، وبيَّن أنَّ حكمَ العمرة من حيث الوجوب وعدمه مختلفٌ على حسب القراءتين، فقراءةُ النَّصبِ تدلُّ على الوجوب، وقراءةُ الرَّفع تدلُّ على عدم الوجوب، فقال: «قرأ الشعبيُّ وأبو حيوة برفع التاء في العمرة[٢]، وهي تدلُّ على عدم الوجوب، وقرأ الجماعة (العمرةَ) بنصب التاء وهي تدل على الوجوب»[٣].

الإيضاح والبيان:

في إيجاب العمرة قولان، أحدهما: أنَّها واجبةٌ، وهو مذهب عليّ وابنِ عباس والشافعيّ، وأحمدَ وغيرهم.

الثاني: أنَّها سنةٌ، وهو قولُ المالكيةِ وأكثر الحنفية[٤].

وقد استدلَّ القائلون بالوجوب بقراءة النصب؛ لأنَّ (العمرة) بالنصب معطوفةٌ على ما قبلها وهو (الْحَجَّ). هذا ما ذكره القرطبي – كما سبق – وقال في موضع آخر: «في هذه الآية دليلٌ على وجوب العمرة؛ لأنه تعالى أمر بإتمامِها كما أمر بإتمامِ الحجِّ[٥].

---

(١) سورة البقرة ١٩٦.

(٢) ينظر القراءة في القراءات الشاذة لابن خالويه ١/ ١٢ والمحرر الوجيز ١/ ٤٧١، والبحر المحيط ٢/ ٨٠.

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٩، وانظر: الدر المصون ٢/ ٣١٣.

(٤) ينظر تفصيل القول في ذلك في: أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٦٤، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٦٩، والتفسير البسيط ٤/ ٥، والقرطبي ٣/ ٢٦٤، وما بعدها، وفتح القدير ١/ ٣٥١.

(٥) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٧، وانظر: إعراب النحاس ١/ ٢٩٣، والدر المصون ٢/ ٣١٢، واللباب ٣/ ٣٥٨.

قال الفخرُ الرازيُّ: «وظاهر الأمر للوجوب، فكان الإتمامُ واجبًا جزمًا، والإتمامُ مسبوقٌ بالشروع، وما لا يتم الواجبُ إلا به وكان مقدورًا للمُكَلَّفِ فهو واجبٌ، فيلزم أن يكون الشروع واجبًا في الحجِّ والعمرة»(١).

أمَّا القائلون بسنية العمرة فذكر القرطبيُّ أدلَّتهم فقال: «وأمَّا الآيةُ فلا حجةَ فيها للوجوب؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى إنَّما قرنها في وجوب الإتمام، لا في الابتداء، فإنه ابتدأ الصلاة والزكاة، فقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٢)، وابتدأ بإيجاب الحجِّ فقال ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾(٣)، ولمَّا ذكرَ العمرة أمر بإتمامِهما لا بابتدائها، فلو حَجَّ عشرَ حِجَجٍ، أو اعتمر عشرَ عُمَرٍ، لزم الإتمامُ في جميعها، فإنما جاءت الآيةُ لإلزم الإتمام لا لإلزم الابتداء»(٤)..... ثم استدلَّ لهم أيضًا بقراءةِ الرفع – كما سبق –.

قال الزمخشريُّ: «وقرأ عليّ وابنُ مسعود والشعبي – رضي الله عنهم – (والعمرة) بالرفع، وكأنهم قصدوا بذلك إخراجَها عن حكم الحج وهو الوجوب»(٥).

وتوجيه الرفع على أنّ (والعمرة) مبتدأ، و (لله) الخبر على أنها جملة مستأنفة(٦).

وهذا الاستدلال بقراءة الرفع على سنية العمرة مدفوعٌ من وجوه:

الأول: أنَّ هذه قراءةٌ شاذةٌ فلا تعارض القراءة المتواترة.

قال ابنُ عبد البر: «لا أعلمُ أحدًا من أئمة القراء تعَلَّق بالشعبي في قراءته هذه ولا تابَعه عليها»(٧).

الثاني: أنَّ فيها ضعفًا في العربية؛ لأنها تقتضي عطفَ الجملة الاسمية على الجملة الفعلية.

---

(١) مفاتيح الغيب ٥/ ١٥١.
(٢) سورة البقرة ٤٣.
(٣) سورة آل عمران ٩٧.
(٤) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٩.
(٥) الكشاف ١/ ٤٠١، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٧٠، وانظر: مفاتيح الغيب ٥/ ١٥١.
(٦) ينظر: البحر ٢/٨٠، والدر المصون ٢/ ٣١٣، والمحرر الوجيز ١/٢٧١.
(٧) التمهيد ٢٠/ ١٧، وانظر: مفاتيح الغيب ٥/ ١٥١.

الثالث: أن قوله ﴿وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ﴾ معناه أنَّ العمرة عبادةُ الله، ومجردُ كونِها عبادةَ الله لا ينافي وجوبَها، وإلا وقع التعارض بين مدلول القراءتين وهو غيرُ جائز.

الرابع: أنّه لمَّا كان قوله ﴿وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ﴾ معناه: والعمرة عبادةُ الله، وجبَ أنْ يكون العمرة مأمورًا بها لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[١] والأمر للوجوب، وحينئذٍ يحصل المقصود[٢].

قال النَّحاس: «(والعمرة)، عطف على (الحج)، وقراءة الشعبي: (والعمرة لله) شاذة بعيدة؛ لأنَّ العمرة يجب أن يكون إعرابُها كإعراب الحج، كذا سبيل المعطوف، فإن قيل رفعها بالابتداء، لم تكن في ذلك فائدة؛ لأنَّ العمرة لم تزل - لله عز عَزَّوَجَلَّ وأيضًا فإنها تخرج العمرة من الإتمام، وقال من احتج للرفع إذا نصبت وجب أن يكون العمرة واجبة، قال أبو جعفر وهذا الاحتجاج خطأ؛ لأنَّ هذا لا يجبُ به فَرْضٌ، وإنَّما الفَرْضُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾[٣]، ولو قال قائلٌ: (أَتْمِمْ صلاةَ الفرضِ والتَّطوعِ)، لَمَا وجبَ من هذا أنْ يكون التطوعُ واجبًا، وإنَّما المعنى: إذا دخلت في صلاة الفرض والتطوع فأَتْمِمْهُ»[٤].

وبعد هذا العرض نرى أنَّ القرطبي لمْ يُبَيِّن لمَ دلَّ النصبُ على الوجوب، والرفعُ على عدمه.

والظاهرُ أنه نظرَ إلى أنَّ الرفع على القطع، والابتداء فلا تشترك العمرة مع الحجّ، في الحكم، وأنَّ النصب بالعطف على الحج، فتشترك العمرة المعطوفة مع الحج المعطوف عليه في الحكم، ودلالة النصب على الوجوب هنا مستفادةٌ من العطف على الواجب، لا من مجرد النصب في المعطوف من حيث هو نصب.

---

(١) سورة البينة ٥.
(٢) ينظر أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٧٠، وإعراب النحاس ١/ ٢٩٢، والفخر الرازي ٥/١٥١.
(٣) سورة آل عمران من الآية ٩٧.
(٤) إعراب القرآن ١/٢٩٣، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/١٧٠.

المبحث الثالث
﴿كَانَ﴾ بَيْنَ التَّمَامِ والنُّقْصَانِ

قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾(١).

أُعْرِبَتْ ﴿كَانَ﴾ في الآية الكريمة تامةً، كما أُعرِبت في الآية نفسها ناقصةً، والحكم الشرعي مع كل مختلفٌ.

رأيُ القرطبيِّ:

أشار القرطبيُّ إلى ذلك فقال: «وارتفع (ذو) بـ (كان) التامة التي بمعنى (وجد، وحدث)، هذا قول سيبويه وأبي عليّ وغيرهما، وأنشد سيبويه:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي   إذا كانَ يَومٌ ذُو كَواكِبَ أَشْهَبُ(٢)

ويجوز النصب، وفي مصحف أُبيّ بن كعب: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ على معنى: وإنْ كانَ المطلوبُ ذا عسرةٍ، وقرأ الأعمشُ: «وإنْ كان مُعْسِرًا فنَظِرَةٌ(٣).

قال النَّحاسُ ومكيُّ والنَّقَّاشُ: وعلى هذا يختص لفظُ الآية بأهل الرِّبا، وعلى من قرأ (ذو) فهي عامةٌ في جميع من عليه دَيْنٌ»(٤).

المناقشة:

لـ (كان) في الآية الكريمة وجهان: أحدهما - وهو الأظهر - : أنها تامةٌ بمعنى (حَدَثَ ووَجَدَ) أي: وإنْ حدث ذو عسرة، فتكتفي بفاعِلِها كسائر الأفعال، قيل: وأكثرُ ما تكون كذلك إذا كان مرفوعُها نكرةً نحو (قدْ كانَ مِن مَطَرٍ)(٥).

(١) سورة البقرة ٢٨٠.

(٢) البيت لمقَّاسٍ العائذي، من الطويل، وهو في: الكتاب ١/ ٤٧، والمقتضب ٤/ ٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٨، واللسان (شهب).

(٣) ينظر: القراءات الشاذة ١٧، والمعاني للفراء ١/١٨٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٤.

(٤) تفسير القرطبي ٤/ ٤١٨ وانظر: إعراب النحاس ١/ ٣٤٢، ومعاني القرآن له ١/٣١٠، ومشكل مكي ١/ ١١٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٢، والبسيط ٢/ ٧٣٩، وتفسير الواحدي ٤/ ٤٧٦، والمحرر ٢/ ٥٤٧، والأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٥.

والثاني: أنها الناقصةُ، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: وإنْ كان ذو عسرةٍ لكم عليه حقٌّ أو نحو ذلك، وهذا مذهبُ بعض الكوفيين في الآية، وقدَّر الخبرَ: وإنْ كان من غرمائكم ذو عسرة، وقدَّره بعضُهم: وإن كان ذو عسرة غريمًا(١).

قال أبو حيان: «وحذفُ خبر (كان) لا يُجيزه أصحابُنَا لا اختصارًا ولا اقتصارًا لعلةٍ ذكروها في النحو»(٢).

والعلةُ التي أشار إليها أبو حيانَ هي: أنَّ الخبرَ تأكَّدَ طلَبُهُ من وجهين: أحدهما: كونُه خبرًا عن مُخَبَرٍ عنه، والثاني: كونه معمولًا للفعل قبله، فلمَّا تأكَّدَتْ مطلُوبيتُه امتنعَ حذفُه(٣).

وتقوَّى الكوفيون بقراءَتي أُبيّ، والأعمش، السابقتين في كلام القرطبي(٤).

وقد رتَّبَ العلماءُ على كلِّ قراءةٍ ممَّا سبق حكمًا فقهيًا مختلفًا عن الآخر، فقالوا: مَنْ نصبَ (ذا) عسرة، أو قرأ (مُعْسِرًا) فقيل: الحكم خاصٌّ بأهل الرِّبا فقط، ومن رفع (ذا) فالحكم عامٌّ في جميع من عليه دَينٌ، وهذا الأخيرُ قول الجمهور(٥).

قال النحاس تعليقًا على الآية السابقة: «قال إبراهيمُ النخعي: نزلت في الرِّبا. وقال الربيع بن خيثم: هي لِكُلِّ مُعْسِرٍ يُنْظَرُ، وهذا القول حسَنٌ؛ لأنَّ القراءة بالرفع بمعنى: وإنْ وقع ذو عسرة من النَّاس أجمعين، وإنْ كانَ فيمَن تطالبون، أو تبايعون ذو عسرة، ولو كان في الرِّبا خاصة، لكان النصب الوجه، بمعنى: وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة»(٦).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٥٤، والدر المصون ٢/ ٦٤٣، واللباب ٤/ ٤٦٥، وحاشية الصبان ١/ ٢٣٦.
(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤.
(٣) ينظر: الدر المصون ٢/٦٤٤، واللباب ٤/ ٤٦٥.
(٤) ينظر: المرجعين السابقين ذاتهما.
(٥) ينظر: تفسير الواحدي ٤/ ٤٧٦، ومعاني النحاس ١/ ٣١٠، وإعراب القرآن له ١/ ٣٤٢، والبحر ٢/ ٣٥٤، وفتح القدير ١/٥٠٣.
(٦) معاني القرآن ١/ ٣١٠، وإعراب القرآن ١/ ٣٤٢، ومشكل مكي ١/ ١١٧.

وقد دفعَ الواحديُّ ذلك بقوله: «وليس الأمرُ كذلك، لأنَّ المُسْتربي وغيرَه إذا كان ذا عسرة فله النَّظرُ إلى المَيْسَرة»(١)، وكذلك ردَّه أبو حيان بقوله: «وليس بلازم؛ لأنَّ الآيةَ إنَّما سيقت في أهل الرِّبا، وفيهم نزلتْ(٢).

قال السمينُ رادًّا على أبي حيان: «وهذا الجوابُ لا يُجْدِي؛ لأنَّه وإنْ كان السياقُ كذا فالحكمُ ليس خاصًّا بهم(٣).

وبعد هذا العرضِ فقد رأينا كيف بَنى العلماءُ، ومنهم القرطبي على قراءَتي الرفعِ والنصبِ الأحكامَ الشرعيَّةَ المختلفةَ، وإنْ كان المشهورُ قراءةَ الرفعِ.

استمِعْ إلى قول مكي الذي أشار إليه القرطبي: «(كان) تامة لا تحتاجُ إلى خبر، تقديره: وإنْ وُجِدَ ذو عُسرة، فهو شائعٌ في كلِّ النَّاس، ولو نصب (ذا) على خبر (كان) لكان مخصوصًا في قوم بأعيانهم، فلهذه العلةِ أجمعَ القراءُ المشهورون على رفع (ذو)»(٤).

---

(١) التفسير البسيط ٤/ ٤٧٧ وانظر: الحجة للفارسي ٢/ ٤٩٣.
(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤.
(٣) الدر المصون ٢/ ٦٤٥، وانظر: اللباب ٤/ ٤٦٦.
(٤) مشكل مكي ١/ ١١٧.

المبحث الرابع
تَوْجِيهُ القِرَاءَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾

قال الله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾(١).

في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قراءاتٌ ثلاثٌ: النصبُ، والجرُّ، والرفعُ، وقد اختُلِف في توجيه هذه القراءاتِ، وترتَّبَ على هذا الاختلاف اختلافٌ في كيفية طهارة الأرجل.

رأيُ القرطبيِّ في المسألة:

تحدَّثَ الإمامُ القرطبيُّ عن هذه القراءاتِ الثلاثِ حديثًا شاملًا، بيَّنَ فيه التَّخْريجَاتِ النَّحويةَ لكلِّ قراءةٍ، وما ترتَّبَ على كلٍّ من حُكْمٍ فقهي، فقال: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب، وروى الوليدُ بن مسلم عن نافع أنه قرأ: (وَأَرْجُلُكُمْ) بالرفع، وهي قراءة الحسن، والأعمش سليمان، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وحمزة: (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض، وبحسب هذه القراءات اختلف الصحابةُ والتابعون، فمن قرأ بالنَّصبِ جعل العامل: (اغسلوا)، وبنَى على أنَّ الفرضَ في الرجلين الغَسْلُ دونَ المسحِ، وهذا مذهبُ الجمهور والكافة من العلماء، .... ومَنْ قرأ بالخفضِ جعل العاملَ الباءَ.

قال ابنُ العربي: اتفقتِ الأمَّةُ على وجوب غَسْلِهِمَا، ومَا عَلِمْتُ مَنْ رَدَّ ذلك سوى الطبريِّ من فقهاء المسلمين، والرافضة من غيرهم، وتعلَّقَ الطَّبَرِيُّ بقراءةِ الخفض......قال النحاس: ومِنْ أحسَنِ ما قيل فيه: إنَّ المسحَ والغسلَ واجبان جميعًا، فالمسحُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجبٌ على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلةِ آيتين.... قال ابن عطية: وذهب قومٌ ممَّن يقرأُ بالكسر إلى أنَّ المسحَ في الرجلين هو الغسلُ.

قلت: وهو الصَّحِيحُ، فإنَّ لفظَ المَسْحِ مُشْتَرَكٌ، يُطلَق بمعنى المسح، ويُطلَق بمعنى الغَسْل.... وقد قيل: إنَّ الخفضَ في الرجلين إنَّما جاء تقييدًا لمسحِهما، لكنْ إذا كان

(١) سورة المائدة ٦.

عليهما خُفَّانِ... وهذا حَسَنٌ.....وقد قيل: إنَّ قولَه: (وَأَرْجُلَكُمْ) معطوفٌ على اللفظ دون المعنى، وهذا أيضًا يدلُّ على الغسل، فإنَّ المُراعَى المعنى لا اللفظ، وإنَّما خفض للجوار كما تفعله العرب، وقد جاء هذا في القرآن وغيره»(١).

الشَّرْحُ والبَيَانُ:

اختلف الفقهاءُ والمفسرون في كيفية طهارة الأرجلِ على أربعة أقوالٍ:

الأول: وجوبُ غسْل الرجلين في الوضوء، وعدم جواز الاكتفاء بالمسح، وهو قولُ الجمهورِ(٢).

الثاني: وجوبُ مسح الرجلين في الوضوء لا غيرُ، ونُقِلَ هذا القولُ عن ابن عباس، وأنس بن مالك وعكرمة وغيرهم، وهو مذهبُ الشيعة الإمامية ومفسريهم(٣).

الثالث: يجبُ الجمعُ بين الغسل والمسح، وهو مذهب الطبري، ونسبه الرازي لداود الناصر للحق من الزيدية (٤).

الرابع: التخييرُ بين المسح والغسل، ونسبه الرازيُّ للحسن البصريِّ، والطبريِّ(٥).

ويرجع هذا الخلافُ بين المفسرين والفقهاء إلى أسباب من أهمها الخلافُ في توجيه قراءَتيْ النصب والجر في قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: استدلَّ أصحابُ القول الأول على وجوب الغسل بقراءة النَّصبِ؛ لأنَّ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ على هذه القراءة معطوفة على الوجوه والأيدي، أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، فهو من المُقدَّمِ والمُؤَخَّرِ(٦).

---

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٣٤٢ – ٣٥٠ باختصار، وانظر: السبعة ٢٤٣، والكشف ١/ ٤٠٦، والشواذ ٣١، والحجة ٣/ ٢١٤، وحجة القراءات ٢٢١، وإعراب القراءات ١/ ٢٤٣، والإتحاف ١/ ٥٣٠، والبحر ٣/ ٤٥٢، والدر المصون ٤/ ٢٠٩، واللباب ٧/ ٢٢٣.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ١١٨، والقرطبي ٧/ ٣٤٢، وفتح القدير ٢/ ٢٧.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ١٨٨، والقرطبي ٧/ ٣٤٣، ومجمع البيان ٣/ ٢٧٣.
(٤) ينظر: الطبري ٨/ ١٩٨، وتفسير الرازي ١١/ ١٦٤.
(٥) تفسير الرازي ١١/ ١٦٤.
(٦) ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٠٢، ومعاني النحاس ٢/ ٢٧٢، والتفسير البسيط ٧/ ٢٨١، والبيان ١/ ٢٨٤.

وقد خرَّجَ الجمهورُ قراءةَ الجرِّ بعدة تخريجاتٍ منها:

١- أنَّه منصوبٌ في المعنى عطفًا على الأيدي المغسولة، وإنَّما خفض على الجوار، كما تفعل العرب كقولهم «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بجر (خرب) لجواره (ضب) المجرور بالإضافة، والأصلُ فيه الرفعُ، لأنه صفةٌ لـ (جحر)، وهذا القول قولُ الأخفش، وأبي عبيدة(١)، وهو رأيُ السيوطي في الجلالين(٢)، وردَّه النحاس وقال: «وهذا القول غلطٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الجوارَ لا يجوز في الكلام أنْ يُقاس عليه، وإنَّما هو غلطٌ، ونظيرُه الإقواءُ»(٣)، وقال أبو البقاء عن الجرِّ على الجوار: «... وليس بممتنعٍ أنْ يقعَ في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن و الشعر»(٤)، وقال القرطبيُّ معلقًا على هذا القول: «... وإنما خفض للجوار كما تفعله العرب، وقد جاء هذا في القرآن وغيره...ثم راحَ يُوردُ نماذجَ للجوار من القرآن والشعر»(٥).

٢- أنَّه معطوفٌ على (برؤوسكم) لفظًا ومعنًى، ثمَّ نُسِخَ ذلك بوجوب الغسل، أو يُحْمَلُ مَسْحُ الأرجل على بعض الأحوال، وهو لُبْسُ الْخُفِّ، ويُعزَى للشَّافعيِّ(٦). قال القرطبيُّ: «....وهذا حَسَنٌ»(٧).

٣- أنَّها جُرَّت مُنَبِّهَةً على عدم الإسرافِ باستعمال الماء، لأنها مظنةٌ لصبِّ الماء كثيرًا، فعطفت على المسموح، والمراد غسلها، وإليه ذهب الزمخشريُّ(٨).

٤- أنَّها مجرورةٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٍ دَلَّ عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف

---

(١) معاني الأخفش ١/ ٢٥٥، ومعاني الفراء ١/ ١٥٥، وانظر: الدر المصون ٤/ ٢١٢.
(٢) تفسير الجلالين ١٠٨.
(٣) إعراب النحاس ٢/٩، وانظر: القرطبي ٧/ ٣٤٨ وبهذا قال مكي في المشكل ١/ ٢٢١.
(٤) القرطبي ٧/ ٣٤٧.
(٥) التبيان ٤٢٢.
(٦) ينظر الدر المصون ٤/ ٢١٥، واللباب ٧/ ٢٢٧.
(٧) تفسير القرطبي ٧/ ٣٤٥.
(٨) الكشاف ٢/ ٢٠٤، وانظر الدر المصون ٤/ ٢١٥، واللباب ٧/ ٢٢٧ ومدراك التنزيل للنسفي ٣٦٥/١.

أيضًا يليق بالمحل، فَيُدَّعَى حذفُ جملة فعلية، وحذف حرف جرٍّ، قالوا وتقديره: (وافعلوا بأرجلكم غسلاً)[١].

قال أبو البقاء: «حذفُ حرف الجر وإبقاءُ عمله جائز»[٢].

٥- أنَّ هذه القراءة محتملةٌ للمسح عطفًا على لفظ الرؤوس، وللغسل عطفًا على المغسولات، ولكنَّها خُفضت للمجاورة، وبما أنها محتملةٌ للغسل والمسح على حدٍّ سواء فهي مجملةٌ، وقد جاء بيانُ هذا الإجمالِ في السنة حيث إنَّ النبي ﷺ كان يغسلُ رجليه، ويأمر بغسل الأرجل، وقال: (ويل للأعقاب من النار)[٣]، فدلَّ على أنَّ المقصودَ من الآية هو الغسلُ لا المسحُ[٤].

٦- أنَّ المسحَ يأتي في كلام العرب بمعنى الغسل، وقد نقل القرطبي عن أبي زيد الأنصاري قوله: «المسح في كلام العرب يكون غسْلاً ويكون مسْحًا، ومنه يُقال للرجل إذا توضأ فغسل أعضاءه قد تمسَّح، ويقال: مسح الله ما بك، إذا غسلك وطهرك من الذنوب، ثم قال القرطبي: فإذا ثبت بالنقل عن العرب أنَّ المسح يكون بمعنى الغسل فترجَّح قولُ مَنْ قال: إنَّ المراد بقراءة الخفض الغسلُ، بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعُّد على ترك غسلها في أخبار صِحَاحٍ لا تُحْصَى كثرةً أخرجها الأئمة[٥]، ثم قال القرطبيُّ كذلك معقبًا على هذا القول» قلتُ: وهو الصحيح، فإن لفظ المسح مشتَرك يُطلق بمعنى المسح، ويُطلق بمعنى الغسل[٦].

ثانيًا: ذهب أصحاب القول الثاني القائلون بوجوب المسح لا غير إلى توجيه القراءتين بما يأتي:

١- قراءة الخفض صريحةٌ بأن الواجب هو المسح؛ لأنَّ الآية عطفت الأرجل على

---

(١) ينظر الدر المصون ٤/ ٢١٥، واللباب ٧/ ٢٢٨.
(٢) التبيان ٤٢٤.
(٣) الحديث أخرجه أحمد في مسنده (١٧٧١٠)، وابن خزيمه في صحيحه ١٦٣.
(٤) ينظر أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٨٨.
(٥) القرطبي ٣٤٤، وانظر المحرر الوجيز ٣/ ١١٩.
(٦) القرطبي ٧/ ٣٤٤.

الرؤوس، والرؤوس فرضها المسح بالإجماع، وبالتالي فالأرجل فرضها المسح كذلك.

قال الفخر الرازي: «أما القراءة بالجر فهي تقتضى كونَ الأرجل معطوفة على الرؤوس، فكما وجب المسح في الرأس فكذلك في الأرجل»[١].

٢- قراءة النصب أيضا تدل على المسح، وذلك لأنَّ (أرجلكم) معطوفة على محل (برؤوسكم) لا على لفظها وعليه ففرضها المسح؛ لأن التقدير، وامسحوا أرجلكم[٢]، وقال العكبري: «......والثاني (من أوجه النصب): أنه معطوف؛ لأنَّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع[٣].

ثالثًا: احتج الطبريُّ لِمَا ذهب إليه – وهو الجمع بين الغسل والمسح – بأنَّ قراءة النصب تقتضي الغسل، وقراءة الجر تقتضي الغسل مع المسح – وهو عنده بمعنى الدَّلك لا المسح المعروف – وقد رجَّحَ قراءةَ الجرِّ لمَا فيها من المعنيين معًا، وذلك لأنَّ الدَّلك يقتضي الغسل وزيادة، وأنَّ استدلاله بالسنة[٤].

وهذا الوجه استحسنه النحاس فقال: «ومن أحسنِ ما قيل: إنَّ المسح والغسل واجبان جميعًا، والمسح واجب على قراءة مَنْ قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة مَنْ قرأ بالنصب، والقراءتان، بمنزلة آيتين»[٥].

رابعاً: أمَّا ما نُسب إلى الحسن والطبريِّ فلم أجدْ من وجَّه هذا القولَ إلا أنه قد ثبت قبل قليل أنَّ الطبريَّ يقول بوجوب الجمع بين الغسل والدلك، ولا يقول بالتخيير، وقد أنكر الآلوسي نسبة هذه الراوية إلى الحسن البصري، وقال إنها من وضع الشيعة، وأنكر كذلك أن يكون ابن عباس، أو أنس بن مالك أو عكرمة أو الشعبي قد أفتوا بالمسح، وقال: إنَّ ما رُوى عنهم إمَّا غيرُ صحيح أو لا يدل على المسح بل يدل على الغسل[٦].

(١) مفاتيح الغيب ١١/ ١٦٤، وانظر وفتح القدير ٢/ ٢٧.
(٢) ينظر البحر المحيط ٣/ ٤٥٢، والدر المصون ٤/ ٢١٥، واللباب ٧/ ٢٢٨.
(٣) التبيان ٤٢٢.
(٤) تفسير الطبري ٨/ ١٩٨.
(٥) إعراب النحاس ٩/٢، وانظر تفسير القرطبي ٧/ ٣٤٤.
(٦) روح المعاني ٦/ ٧٤، وانظر تفسير ابن كثير ٣/ ٥٣.

وأما توجيهُ قراءة الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، أي: وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها[١].

هذا وقراءتا النصبِ والخفضِ في (أرجلكم) جائزتان في العربية[٢]، إلا أنَّ مكيًّا في (الكشف) يقوى قراءةَ النصب على قراءة الخفض؛ إذْ يقول: «إنَّ الخفض يقع فيه إشكالٌ من إيجاب المسح، أو الغسل، وعطف (وأرجلكم) على (الوجوه) ونصبها يخرج من الإشكال ليحقق الغسل الذي أريد به، وهو الفرض، وهو الاختيار للإجماع على الغسل، ولزوال الإشكال»[٣]. والقرطبي (رحمه الله) يقطع بأنَّ فرض الرجلين الغسل، ويستدل على ذلك بالسنة، والإجماع.حيث يقول: «.... ودليلٌ آخر من جهة الإجماع، وذلك أنهم اتفقوا على أنَّ من غسل قدميه فقد أدى الواجب عليه، واختلفوا فيمن مسح قدميه، فاليقينُ ما أجمعوا عليه دون، ما اختلفوا فيه، ونقل الجمهور كافةً عن كافةٍ عن نبيهم ﷺ أنَّه كان يغسل رجليه في وضوئه مرة وثنتين وثلاثًا حتى يُنقِّيهمَا، فقد وضح وظهر أنَّ قراءة الخفض المعنى فيها الغسل لا المسح، وأنَّ العامل في قوله (وأرجلكم) قوله (فاغسلوا)، والعربُ قد تعطف الشيءَ على الشيءِ بفعل يتفرد به أحدهما، تقول أكلتُ الخبزَ واللبنَ، أي: شربتُ اللبنَ، فيكون قوله (وامسحوا برؤوسكم أرجلكم) عطفٌ بالغسل على المسح حملاً على المعنى والمراد الغسل»[٤].

وبعد: فقد رأينا ما أحدثته كلتا القراءتين من آثار لغوية ونحوية وفقهية اتضحت فيما بيَّنه علماء اللغة والنحو من تعدد الأوجه الإعرابية، وما بيَّنه علماءُ الفقه من حكمٍ شرعيٍّ، كوجوب الغسل على قراءة النصب، وهو ما أيدته ووضحته السنةُ العملية والقولية، وهذا ما جعل القرطبيَّ يقول: «وبحسب هذه القراءات اختلف الصحابة والتابعون...»[٥].

---

(١) ينظر الدر المصون ٤/ ٢١٦، واللباب ٧/ ٢٢٨.
(٢) ينظر معاني الزجاج ٢/ ١٥٢.
(٣) الكشف ١/ ٤٠٧.
(٤) تفسير القرطبي ٧/ ٣٤٧ - ٣٥٠ باختصار.
(٥) السابق ٧/ ٣٤٢.

المبحث الخامس

توجيه قراءتي: ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ بالتشديد والتخفيف

قال عزَّ مِنْ قائل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾[1].

قرأ حمزةُ والكسائيُّ (عقَدتم) بتخفيف القاف، وقرأ ابنُ كثير، ونافعٌ، وأبو عمرو، وابنُ عامر في رواية هشام، وعاصمٌ في رواية حفص (عقَّدتم) بتشديد القاف[2].

وقد اختلف حكمُ الكفارة على قراءة التشديد عنه في قراءة التخفيف عند بعض العلماء.

رأيُ القرطبيِّ:

عرض لذلك القرطبيُّ في أثناء تحليله الآيةَ الكريمةَ فقال: «قوله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ مُخفَّف القاف، من العقد... وقُرِئ: (عقَّدتم) بتشديد القاف، قال مجاهد: معناه: تعمدتم، أي: قصدتم، وروى عن ابن عمر أن التشديد يقتضي التكرار، فلا تجب عليه الكفارة إلا إذ كرر... قال أبو عبيد: التشديد يقتضى التكرير مرة بعد مرة، ولستُ آمَنُ أنْ يلزمَ مَنْ قرأ بتلك القراءة ألا يُوجب عليه كفارة في اليمين الواحدة حتى يُردِّدَها مرارًا، وهذا قولٌ خلافُ الإجماع»[3].

المناقشة:

قراءةُ التخفيف في (عقدتم) هي الأصلُ[4]، قال ابن عطية: «ومن قرأ: (عقَدتم) فخفف القاف جاز أنْ يُرادَ به الكثير من الفعل والقليل، يُقال عقدوا أيمانَهم، وعقَد زيدٌ يمينَه»[5].

---

(١) سورة المائدة آية ٨٩.

(٢) ينظر: السبعة ٢٤٧، والتيسير ١٠٠، والكشف ١/ ٤١٧، وتفسير القرطبي ٨/ ١٢٥، وما بعدها، والبحر ٤/ ١١.

(٣) تفسير القرطبي ٨/ ١٢٤ - ١٢٧.

(٤) ينظر: البحر ٤/ ١١، والدر المصون ٤/ ٤٠٣، واللباب ٧/ ٤٩٣.

(٥) المحرر الوجيز ٣/ ٢٣٩.وانظر: الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٢، والتفسير البسيط ٧/ ٥٠١.

وقال ابنُ العربي: «فأمَّا التخفيفُ فهو أضعفُها روايةً وأقواها معنًى؛ لأنَّه فعلتم من العَقدِ، وهو المطلوب»[١]؛ لأن مادة العَقدِ كافية في إفادة التثبيت[٢].

وأمَّا التَّشْديدُ فيحتمل أوجهًا:

أحدها: أنْ يكون لتكثير الفعل؛ لأنَّه خاطب بهذا الجماعة.

الثاني: أنْ يكون (عقَّد) بالتشديد مثل (عقَد) بالتخفيف في أنه لا يُراد به التكثيرُ. ومثله: قدَّرَ، وقدَرَ.

الثالث: أنَّه يدلُّ على توكيد اليمين نحو: (والله الذي لا إله إلا هو)، وهو قول مجاهد، وأَبي عمرو.

الرابع: أنَّه يدلُّ على تأكيد العزم بالالتزام.

الخامس: أنْ يكون لكثرة الحالفين وكثرة الأيمان.

السادس: أنَّه عِوضٌ من الألف في القراءة الأخرى (عاقد)[٣] قال السمين الحلبي: «ولا أدرى ما معناه»[٤].

وهناك وجهٌ آخرُ، وهو أنَّ التشديدَ لتكرير اليمين، وعليه فلا تجب عليه الكفارة إلا إذا كرَّرَ اليمين، وهذا الوجه ذكره القرطبي، وبيَّن أنه مرويٌّ عن ابن عمر، وقاله أبو عبيد.

ولم يُعجبه هذا الوجه، وردَّه بالسنة والإجماع، وبرواية نافع عن ابن عمر أنه كان إذا حنَثَ في يمين لم يكرِّرْها أطعم عشرة مساكين، فإنْ كررها أعتق رقبة[٥].

وقد وهَّمَ كثيرٌ من العلماء ما ذهب إليه أبو عبيد، منهم الواحدي، والنحاس، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل[٦].

---

(١) أحكام القرآن ٢/ ١٥٠.
(٢) تفسير التحرير والتنوير ٧/ ١٩.
(٣) تنظر هذه الأوجه في: الحجة للفارسي ٣/ ٢٥١، ٢٥٢، والتفسير البسيط ٧/ ٥٠١. والمحرر الوجيز ٣/ ٢٣٩، والتبيان ٤٥٧، والبحر ٤/ ١١.
(٤) الدر المصون ٤/ ٤٠٣، واللباب ٧/ ٤٩٣.
(٥) تفسير القرطبي ٨/ ١٢٦.
(٦) إعراب القرآن ٢/ ٣٨، والبحر ٤/ ١١، والدر المصون ٤/ ٤٠٣، واللباب ٧/ ٤٩٣.

قال الواحدي: «وزيَّف أبو عبيد هذه القراءةَ... ووهَمَ فيما قال؛ لأنَّ معنى تعقيد اليمين أن يَعقدَها في قلبه ولفظه، ولو عقدَ عليها في أحدهما دون الآخر لم يكن تعقيدا، ومتى ما جمع بين اللسان والقلب في قصد اليمين فقد عقد اليمين»[١].

والذي عليه الجمهور أنَّ الكفارةَ تجب وإنْ لمْ يكرر اليمين[٢]، ولذلك قال القرطبي في الرَّدِّ على هذا الوجه: «وهذا قولٌ خلافُ الإجماعِ»[٣].

(١) التفسير البسيط ٧/ ٥٠١.
(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢/ ١٠١، والتبيان ٤٥٧.
(٣) القرطبي ٨/ ١٣٦.

المبحث السادس
توجيه قراءتَيْ: التشديد والتخفيف في (ألا)

قال الله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[1].

قرأ الجمهورُ بتشديدِ اللَّام من (ألَّا) وقرأ الكسائيُّ بتخفيفها[2]، وقد رتَّبَ بعضُ العلماء على القراءتين حُكْمًا، وهو وجوبُ سجودِ التِّلاوة وعدمه.

رأيُ القرطبيِّ:

أشارَ القرطبيُّ إلى ذلك فقال: «قولُه تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾، قرأ أبو عمروٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ، وحمزةُ، بتشديد ألا، وقرأ الزهريُّ والكسائيُّ وغيرهما بالتخفيف، بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا؛ لأنَّ (يا) يُنادى بها الأسماءُ دونَ الأفعال.

وأنشدَ سيبويهِ:

يا لَعْنَــةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهم ... والصَّالحينَ على سِمْعانَ منْ جارِ[3]

قالَ سيبويهِ: (يَا) لغير اللعنة[4]؛ لأنَّه لو كان للعنة لنصبها؛ لأنَّه كان يصير منادًى مضافًا، ولكنَّ تقديرَه: يا هؤلاءِ، لعنة الله، والأقوام على سمعان، ثمَّ نقلَ عن الزجاج قوله: وقراءة التخفيف تقتضي وجوبَ السجود دونَ التشديدِ[5].

ثم قال نقلًا عن الزمخشري: فإن قلتَ: أسجدةُ التلاوة واجبةٌ في القراءتين جميعًا أمْ في إحداهما؟ قلتُ: هي واجبةٌ فيهما جميعًا؛ لأنَّ مواضعَ السجدة إمَّا أمرٌ بِها، أو

(١) سورة النمل الآيتان ٢٤، ٢٥.
(٢) انظر: السبعة ٤٨٠، والتيسير ١٦٨، والإقناع ٧١٩، والقرطبي ١٦/ ١٤١، والبحر ٧/ ٦٥.
(٣) البيت من البسيط، وهو دون نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٩، والكامل ٣/ ١١٩٩، والحجة ٥/ ٣٨٤، وإعراب النحاس ٣/ ٢٠٧، ومعانيه ٥/ ١٢٦، والتفسير البسيط ١٧/ ٢١٠.
(٤) الكتاب ٢/٢٢٠.
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١١٥.

مَدحٌ لمَنْ أتى بها، أو ذمٌّ لمن تركها، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجود والأخرى ذمٌّ للتارك»(١).

الإيضاح والمناقشة:

(ألا) بالتَّخفيفِ في قراءة الكسائيِّ: تنبيةٌ واستفتاحٌ، و(يا) بعدها: حرفُ تنبيهٍ أو نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، تقديره: ألا يَا قَوْم اسجُدُوا، أو يا هؤلاء اسجدوا، و(اسجدوا) فعل أمر، وكان حقُّ الخط على هذه القراءة أن يكون (يا اسجدوا) لكنَّ الصحابة أسقطوا ألف، (يا)، وهمزة الوصْل من (اسجدوا) خطًّا لمَّا سقطا لفظاً، ووصلوا (الياء) بـــ(سين) (اسجدوا)، فصارت صورتُه (يسجدوا)، فاتحدت القراءتان لفظًا وخطًّا، واختلفا تقديرًا(٢).

قال القرطبيُّ: «وحَكَى بعضُهم سماعًا عن العرب: ألا يا ارْحمُوا، ألا يا اصدُقُوا، يريدون ألا يا قوم ارحموا اصدقوا، فعلى هذه القراءة (اسجدوا) في موضع جزم بالأمر، والوقف على (ألا يا) ثم تبتدئ فتقول: (اسجدوا)...وسقطت ألف (اسجدوا)، كما تسقط مع هؤلاء إذا ظهر ولمَّا سقطت ألف (يا) واتصلت بها ألف (اسجدوا) سقطت، فَعُدَّ سقوطُها دلالة على الاختصار وإيثارًا لِمَا يخِفُّ وتقلُّ ألفاظُه وقال بعضهم: إنَّ «يا» في هذا الموضع إنما هو للتنبيه، كأنه قال: ألا اسْجدُوا لله، فلمَّا أدخل عليه «يا» للتنبيه سقطت الألف التي في (اسجدوا)؛ لأنَّها ألفُ وصلٍ، وذهبت الألف التي في «يا» لاجتماع الساكنين؛ لأنَّها والسِّينَ ساكنتان»(٣).

ومجيءُ مثلِ هذا التركيب موجودٌ في كلام العرب بكثرة ومن ذلك قولُ ذي الرمة:

أَلَا يَا اسْــلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَــلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(٤)

---

(١) القرطبي ١٦/ ١٤١، وما بعدها، وانظر: الكشاف ٤/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٢٩٠، والمحرر الوجيز ٦/ ٥٣٢، ومعالم التنزيل ٦/ ١٥٧، والتبيان ١٠٠٧، والبحر ٧/ ٦٥.

(٣) تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

(٤) في ديوانه ١/ ٥٥٩، من الطويل، وانظره في: القرطبي ١٦/ ١٤٤، والبحر ٧/ ٦٦، والدر المصون ٨/ ٥٩٩، وأمالي الشجري ٢/ ١٥١، والدرر ١/ ٨١، ومنهلا: سائلاً، والجرعاء: المرتفع.

وقولُ الشَّمَّاخ:

أَلَا يَا اسْـــقِيانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ   وقَبْلَ مَنَايَا قَــدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ(١)

وقول العجَّاج:

يا دارَ سَـــلمى يا اسْــلمي اسْلمي   ثمَّ عنْ سَمْسَم وعنْ يمينِ سَمسَمِ(٢)

وأمَّا قراءةُ باقي السَّبعة فخُرِّجَتْ على أنَّ قولَه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ في موضع نصب على أنْ يكون بدلًا من قوله ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، أي: (فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا)، وما بين المُبْدَلِ منه والبدل معترضٌ، - وعلى هذا التخريج (لا) ليست زائدة - أو في موضع جرٍّ على أنْ يكون بدلًا من السبيل، أي: فصدهم عن أن لا يسجدوا، وعلى هذا التخريج تكون (لا) زائدة، أي: فصدهم عن أن يسجدوا لله، ويكون: (فهم لا يهتدون) معترضًا بين المُبْدَلِ منه والبدل، ويكون التقدير: لأن لا يسجدوا، وتتعلق اللامُ إمَّا بـــ(زيَّن) وإمَّا بـــ(فصدهم)، واللامُ الداخلة على (أن) داخلة على مفعول له، أي: علة تزيين الشيطان لهم، أو صدهم عن السبيل هي انتفاء سجودهم لله، أو لخوفه أن يسجدوا لله، ويجوز أن تكون (لا) مزيدةً، ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أنْ يَسجدوا(٣).

هذا وقد رتَّبَ الفراءُ، والزجاجُ، والنَّحَّاسُ، وغيرُهم على القراءَتين حكمًا، وهو: وجوب سجود التلاوة وعدمه، فأوجبوه مع قراءة الكسائي، وكأنه لأجل الأمر به، ولم يوجبوه في قراءة الباقين؛ لعدم وجود الأمر فيها؛ ولأنَّ المعنى عليها: الإخبارُ عن قوم سبأ بتركهم السجود لله.

قال الفراءُ: «حدَّثني بعضُ المشيخة، وهو الكسائي عن عيسى الهمداني قال: ما

(١) في ديوانه ٤٥٦، وهو من بحر الطويل، وانظره في: الكتاب ٢/ ٣٠٧، واللسان (سنجل).
(٢) من الرجز المشطور، في ديوانه ٢٣٤، وهو في: مجاز القرآن ٢/ ٩٤، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٣، والبسيط ١٧/ ٢١١، وإعراب القراءات لابن خالويه ١٤٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٢٨/٤، وراجع هذه الشواهد في: التفسير البسيط ١٧/ ٢١٠، والمحرر ٦/ ٥٣٢، وإعراب النحاس ٣/ ٢٠٦، والقرطبي ١٦/ ١٤٢، والبحر ٧/ ٦٦، والدر المصون ٨/ ٥٩٩، واللباب لابن عادل ١٥/ ١٤٣.
(٣) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ٢٠٦، والكشاف ٤/ ٤٤٩، والمحرر ٦/ ٥٣٢، والقرطبي ١٦/ ١٤١، والبحر ٧/ ٦٥، والدر المصون ٨/ ٦٠٢، والتبيان ١٠٠٧، واللباب ١٥/ ١٤٥.

كنت أسمع المشيخة يقرؤونها إلا بالتَّخفيف على نية الأمر، وهو وجه الكلام؛ لأنَّها سجدةٌ ومن قرأ (ألا يسجدوا) فشدَّدَ فلا ينبغي لها أن تكون سجدة؛ لأن المعنى: زين لهم الشيطان ألا يسجدوا، والله أعلم بذلك»[1].

وقال الزجاجُ: «ومن قرأ بالتخفيف فهو موضعُ سجدة من القرآن، ومن قرأ (ألا يسجدوا) بالتشديد فليس بموضع سجدة»[2].

والقرطبيُّ أشار إلى كلام الزجاج هذا - كما سبق - وقال في موضع آخر: «وعلى هذه القراءة - أي: قراءة التشديد - فليس بموضع سجدة؛ لأنَّ ذلك خبرٌ عنهم بترك السجود، إمَّا بالتزيين، أو بالصَّدِ، أو بمنع الاهتداء»[3].

وقد انتقدَ الزمخشريُّ ما ذهب إلي الزجاج، وغيرُه، فقال: «فإن قلت: أسجدة التلاوة واجبةٌ....سبق كلامُه في نصِّ القرطبي السابق، ثم قال: وقد اتَّفَقَ أبو حنيفة والشافعي - رحمهما الله - على أنَّ سجداتِ القرآن أربع عشرة، وإنما اختلف في سجدة (ص) فهي عند أبى حنيفة سجدةُ تلاوة، وعند الشافعي سجدةُ شكر، وفي سجدتَيْ سورة الحج، وما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التَّشديد، فغيرُ مرجوعٍ إليه[4].

قال السمينُ الحلبيُّ: «وكأنَّ الزجاجَ أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لو خُلِّيْنَا والآية لكان السجود واجبًا، ولكنْ دلَّت السنة على استحبابه دون وجوبه على أنَّا نقول: هذا مبنيٌ على نظر آخر، وهو: أن هذا الأمرَ من كلام الله تعالى، أو من كلام الهدهد محكيًّا عنه، فإن كان من كلام الله تعالى فيقال: يقتضي الوجوب؛ إلا أنْ يجيءَ دليلٌ يصرفه عن ظاهره، وإنْ كان من كلام الهدهد - وهو الظاهر - ففي انتهاضه دليلًا نظرٌ لا يَخفى»[5].

وهذا الذي ذكروه ليس بشيءٍ؛ لأنَّ المرادَ بالسجود ههنا عبادةُ الله لا عبادةُ الشمس، وعبادةُ الله واجبة[6].

---

(١) معاني الفراء ٢/ ٢٩٠.
(٢) معاني القرآن له ٤/ ١١٥، وانظر: معاني النحاس ٥/ ١٢٧.
(٣) تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٢، وانظر في ذلك: التفسير البسيط ١٧/ ٢١٢، وفتح القدير ٤/ ١٧٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٤٤٩، ٤٥٠، وراجع: البحر ٧/ ٦٧، واللباب لابن عادل ١٥/ ١٤٦.
(٥) الدر المصون ٨/ ٦٠٤.
(٦) ينظر: اللباب لابن عادل ١٥/ ١٤٧.

هذا وسجدةُ سورة النمل - هنا - ثابتةٌ على القراءتين لا خلافَ فيها بين أهل العلم.

قال الواحدي: «وأهلُ العلم على أنَّ هاهنا سجدةً على القراءتين بلا خلافٍ بينهم في ذلك؛ لأنَّ التَّشديدَ يتضمن مذمَّتهم على ترك السجود لله»(١).

وفي الترجيح بين القراءتين قال القرطبي: «واختار أبو حاتم، وأبو عبيد قراءةَ التشديد وقال: التخفيفُ وجهٌ حسنٌ إلا أنَّ فيه انقطاعَ الخبر من أمر سبأ، ثم رجع بعدُ إلى ذكرهم، والقراءةُ بالتشديد خبرٌ يتبع بعضُه بعضًا لا انقطاع في وسطه، ونحوه، قال النحاس: قال: قراءة التخفيف بعيدةٌ؛ لأنَّ الكلامَ يكون مُعترضًا، وقراءة التشديد يكون الكلام بها مُتَّسِقًا»(٢). وقال الفراءُ: «الاختيار التخفيف؛ لأنها سجدةٌ أُمِرنا بها»(٣). وقال ابن عطية: «واحتجَّ الكسائي لقراءته هذه بأنه رُوي عن النبي ﷺ أنه موضع سجدة، وإن جعلناه من كلام الهدهد: بمعنى: ألا يا قوم، ونحو هذا»(٤).

هذا وقد ذكر القرطبيُّ حجةً لقراءة التخفيف فقال: «وفي قراءة عبدِ الله (هلا تسجدون) بالتاء والنون، وفي قراءة أبي: (ألا تسجدون لله) فهاتان القراءتان حجةٌ لمن خفف»(٥).

أقول: وفي هذا أبلغ رَدٍّ على من ضعَّف قراءةَ التخفيف.

وبعــــدُ:

فقد رأينا كيف رتَّبَ الفراءُ، والزجاجُ، وغيرُهما على هاتين القراءتين اختلافَ حكمِ سجود التلاوة في هذا الموضع من حيث الوجوب وعدمه.

---

(١) التفسير البسيط ١٧/ ٢١٣، وراجع: مراتب الإجماع لابن حزم ٣١، والقرطبي ١٦/ ١٤٤، وفتح القدير ٤/ ١٧٦.

(٢) تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٣، وراجع: إعراب النحاس ٣/ ٢٠٧، وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري ١/ ١٧٣، ١٧٤.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٤.

(٤) المحرر الوجيز ٦/ ٥٣٢.

(٥) تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٣، وانظر: معاني الفراء ٢/ ٢٩٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٧٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٥.

خاتمة البحث الثاني

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلاتُه وسلامُه على سيِّدنا محمدٍ خاتَمِ النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّني بعدَ هذا التَّطوافِ حولَ قضية «بناء الأحكام الشرعية على القواعد النحوية» من خلال تفسير الإمام القرطبي (رحمه الله) ينتهي بِيَ البحثُ إلى بعضٍ من النتائج التي يُمكن إيجازُها فيما يأتي:

أولا: أنَّ للقرطبي وقفاتٍ جيادًا، تدلُّ على حسْن نظرٍ، وتمامِ فقهٍ بمعاني القرآن الكريم، وما يتطلبه ذلك من إعرابٍ، فقد أفادَ منه، ومن القراءة في تقرير الأحكام الشرعيَّة، واستنباطاتها من آياتها، وأدرك أهميتهما في ذلك إدراكًا قويًّا.

ثانيًا: أنَّ الشريعةَ عربيةٌ، لا سبيلَ لفهمها إلا بفهم اللغة العربية، فالتفسيرُ الذي لا يستندُ إلى العربيةِ غيرُ مقبولٍ، والعلوم اللسانية ذاتُ صلةٍ قويةٍ بالتفسير، وأقواها صلةً به الإعرابُ؛ لأنَّ الحاجة إليه في بيان المعنى أشدّ، وليست وظيفتُه مقصورةً على بيان المعاني، بل هو وسيلةٌ إلى إعجاز القرآن الكريم.

ثالثًا: أكَّدَ البحثُ على وجودِ الصلة الوثيقة بين الإعراب وكثيرٍ من العلوم الشرعية والعربية؛ لذا يرى ضرورةَ ربطِ النَّحْوِ والإعرابِ بالعلوم الإسلامية الأخرى، والنَّأي عن التعقيدات والتأويلات المتعسفة انتصارًا للرأي النحوي، حتَّى يعودَ النَّحوُ إلى مكانته الطبيعيَّةِ في قلوب الباحثين، ويقترح تقريرَ مادةٍ لُغويَّةٍ تطبيقيَّةٍ شرعيَّةٍ، قائمةٍ على خدمة العلوم الشرعية، وتتزواج فيها المعرفة اللغوية والمعرفة الشرعية، ويشمل مجالُ البحث فيها كلَّ ما له صلةٌ بالمعرفة اللغوية العربية أو العامة، من مباحث الوحي وبيانه، والعلوم الشرعية الأخرى، وأوجه استخدام اللغة في الدعوة، وبناء السلوك القويم، والتشريع والقضاء، ويدرس قضيةَ المصطلحات، وشيئًا من النظريات اللغوية الحديثة، وعلاقة اللغة بالعقيدة والفكر والثقافة، وشيئًا من التفصيل في الدلالة والأسلوب وتحليل الخطاب.

رابعًا: أسهم البحثُ في إبطال حملة التَّهجُّمِ على النحو بدعوى أنَّه قواعدُ لفظية مجرَّدة عن مراعاة النواحي المعنوية، حيث ظهر من خلال البحث أنَّ سلامةَ المعنى أهمُّ مقومات الصحة والقبول في التوجيه الإعرابيّ، بل إنَّه مقدَّمٌ على اطِّراد القاعدة النحوية.

خامسًا: يَرى البحثُ أنَّ الاستدلالَ النحويَ كان دِعامَةً للفقهاء والمفسرين في بناء الأحكام الشرعية، واستنباطها من آيات القرآن الكريم.

سادسًا: أنَّ الأحكامَ النحويَّةَ ناتِجةٌ عن فهْمِ المُعْرِبِ للنَّصِّ، وأنَّ اختلافَ الأحكام النحوية ناتجٌ عن اختلاف في فهم المعربين لنصٍّ من النصوص، فإنْ كان الخلافُ في إعراب آية من آيات الأحكام فإنَّ فهمَنَا للآية سيتأثر بهذا الخلاف، وقد يدلّ كلُّ رأي نحوي على حكم شرعي مختلف عن الآخر، ولذلك كان النظر النحوي ذا أهمية كبيرةٍ عند الحاجة إلى النظر الشرعي.

سابعًا: أثبت البَحْثُ أنَّ الحكمَ الشرعيَّ الموجودَ في الآية يُمكن أنْ يتغيَّر إذا أخذنا بالمعنى المفهوم من أعاريب النحاة المختلفة، فقد يتحوّل الحكم من تحريم إلى إباحة، فالآراءُ النحويةُ المتعددةُ تؤثر في فهمنا للآية الكريمة، ومنْ ثَمَّ تُؤثر على الحكم الشرعي الموجود في الآية.

ثامنًا: أثبت البحثُ أنَّ الخلافَ في الدِّلالة النحويَّةِ سببٌ من أسبابِ تعددِ الرأي الشرعي، فقد بُنِيَ الحكم الشرعي على ما وقَر في ذهن الفقيه من فَهْمٍ نَحْوي، وقد صرَّح الفقهاءُ والمفسرون بذلك كثيرًا في ثنايا البحث.

تاسعًا: تُمثِّل العلاقةُ بين الأداة النحوية والتركيب علاقةً تداوليةً تكامليةً، فلا يُمكن لأحدهما أنْ يستقلّ بمعنى دون الآخر، ولهذا فإنَّ غالبَ صُور الجمل في اللغة العربية تتكئُ على الأداة في أداء دورٍ بارزٍ في التعبير عن تلك المعاني النحوية العامة التي يتوقف إدراكها على ذكر أدواتها.

عاشرًا: أنَّ حروفَ المعاني تجيءُ للمعنى الأصلي الذي وضع لها أساسًا، ولا مانع أنْ تجيءَ كذلك لمعانٍ أخرى حسب ما يقتضيه السياق والحكم الشرعي المراد من الآية، وهذا ظاهرٌ في مبحث «حروف المعاني».

حادي عشر: أنَّ الأبوابَ النحويَّةَ تتفاوت أهميتُها في توظيف الحكم الشرعي، كما يدلّ على ذلك الاستقراءُ والتتبعُ لتلك التوجيهات الإعرابية وتصنيفها، فقد نالت بعضُ الأبواب النحوية أهميةً في هذا الجانب من خلال قابليتها لتمرير بعض الأحكام الشرعية، وذلك مثل أبواب: الاستثناء، والتوابع، وحروف المعاني، وغيرها.

ثاني عشر: أكَّدَ البحثُ على ضرورةِ قبول الرأي النَّحوي الذي يتفق والحكم الشرعي، وإنْ كان أقلَّ حظًّا وأندرَ أنصارًا، ومن فوائد هذا أنْ يبتعدَ الدرسُ النحويُّ عن التكلُّفِ والتعليلات المتعسفة، مع استبصار البعد الشرعي والفقهي في كلِّ تقعيد، أو حكم ندرسه أو نعممه.

ثالث عشر: تبيَّنَ أنَّ من أسباب تعدد الآراء النحوية في بعض الآيات أنَّ بعض النحاة كان يأتي بإعرابٍ جديد للكلمة بسبب احتمال المعنى في الآية لهذا الإعراب، وذلك كقول بعضهم في «الاستثناء من الجمل المتعددة»: إنَّ الاستثناء من الجملة الثانية، وإنَّما ذكر ذلك؛ لأنَّ الآية تحتَملُ هذا المعنى.

وبعْدَ هذا وقبْلَه أقولُ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود ٨٨].

مصادر البحث الثاني ومراجعه[1]

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للشَّرْجي الزَّبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط/ عالم الكتب - بيروت - (١٤٠٧).
- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر/ دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق د/ سيد الجميلي، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى. (١٤٠٤هـ).
- أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي، تحقيق/ محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- أحكام القرآن للجصَّاص، تحقيق/ محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- أحكام القرآن للكيا الهراسي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١ - ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق الشيخ/ أحمد عزو عناية، ط/ الكتاب العربي - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق - (١٣٩١هـ).

(١) مرتبة هجائيا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إنْ وُجدتْ.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي - تحقيق/ محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق د/ فخر صالح قدارة - دار الجيل - بيروت - الأولى - ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - تحقيق/ غريد الشيخ - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تاليف/ عبد الله البطليوسي، تحقيق د/ حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ بالرياض، ط/ الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- الأضداد للأصمعي، تحقيق/ أوغست هفنرن المطبعة الكاثوليكية - بيروت - (١٩١٢م).

- الأضداد لابن السكيت، تحقيق/ أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية - بيروت - (١٩١٢م).

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه - ط/ دار المنار - بدون.

- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٩٩٢م).

- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج - تحقيق/ إبراهيم الإبياري - المطبعة الأميرية - ١٩٦٣م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق د/ زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط/ الثانية - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الثانية.

- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش - تحقيق د/ عبد المجيد قطامش - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

- الأم للإمام الشافعي - دار المعرفة - بيروت - (١٣٩٣هـ).

- أمالي ابن الحاجب - تحقيق د/هادي حسن حمودي - عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، (١٩٨٥م).

- أمالي ابن الشجري - تحقيق د/ محمود الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٩٩٢م).

- أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد) - تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة - (١٩٩٨م).

- الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، لمشهور حسن محمود سلطان، ط/ دار القلم - دمشق -

- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان -

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة الاستقامة - القاهرة - الأولى - ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) - ط مصطفى البابي الحلبي - الثانية - ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - بدون.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود - دار العلوم للطباعة والنشر - الثانية - ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- الإيضاح في شرح مفصل الزمخشري لابن الحاجب - تحقيق د/ موسى بناي العليلي - الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - السادسة - ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق/ محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق: أحمد مختار عثمان، مطبعة العاصمة بالقاهرة.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد - مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحي بن المرتضى، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط/ الثانية (١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م).

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي - تحقيق/ محمد محمد تامر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

- البرهان في أصول الفقه لأبي المعال الجويني - تحقيق د/ عبد العظيم محمود الديب - مطبعة الوفاء بالمنصورة - مصر - ط الرابعة (١٤١٨هـ).

- البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة - بيروت.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى - ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي - تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم - عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق/ طه عبد الحميد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق/ السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية.

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق/ علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- التذكار في أفضل الأذكار، للقرطبي، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، ط/ دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، وطبعة أخرى بتحقيق: السيد أحمد الغماري.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق د/ محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة - ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي - تحقيق/ محمد سالم هاشم - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري - تحقيق/ محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - الثانية (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، وطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي - مطبعة الأمانة - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- تفسير أبي السعود (المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) - تحقيق/ عبدالقادر أحمد عطا - مكتبة الرياض الحديثة.

- التفسير البسيط للواحدي، تحقيق د/ محمد بن صالح الفوزان وآخرين - جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – ضمن سلسلة الرسائل الجامعية – رقم (١٠١) – الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل – تحقيق/ محمد عبدالله النمر وآخرين – دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٠٩هـ).
- تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور – الدار التونسية للنشر – تونس.
- تفسير الثعالبي الموسوم بالجواهر الحسان في تفسير القرآن – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت –
- تفسير السمعاني – تحقيق/ ياسر بن إبراهيم – الأولى – دار الوطن بالرياض، (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – (١٤٠١هـ ١٩٨١م).
- تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي – منشورات دار الكتاب العربي – بيروت.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق/ سامي بن محمد السلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – (١٤١٨هـ ١٩٩٩م).
- تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. صالحة بنت راشد آل غنيم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (١٤٣٠هـ).
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم – تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م).
- التفسير الكبير لابن تيمية، تحقيق: د/ عبدالرحمن عميرة، دار الكتب العلمية – بيروت – .

- التفسير والمفسرون، للدكتور/ محمد حسين الذهبي، ط/ دار إحياء التراث العربي، الثانية(١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تحقيق/ إبراهيم عطوة - مصطفى الحلبي - الثانية - ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي - تحقيق د/ محمد حسن هيتو - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت - (١٤٠٠هـ).
- التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني الحنبلي - تحقيق د/ مفيد أبو عمشة وزميله - مكة المكرمة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبدالملك الشنتريني، ت: د/ معيض بن مساعد العوفي، دار المدني - جدة - الأولى(١٤١٠).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - الأولى - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني - عني بتصحيحه أوتو برتزل - إستانبول - مطبعة الدولة - ١٩٣٠م - لجمعية المستشرقين الألمانية.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق/ ابن عثيمين - مؤسسة الرسالة - بيروت - (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- تهذيب اللغة للأزهري - المؤسسة المصرية العامة - (١٣٨٤هـ).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري - تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الجمل في النحو المنسوب للخليل - تحقيق د/ فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الخامسة (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

- جمهرة الأمثال للعسكري - تحقيق د/ عبدالمجيد قطامش، ومحمد أبو الفضل - المؤسسة العربية الحديثة - مصر - (١٩٦٤م).

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

- حاشية الأمير على مغني اللبيب - دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

- حاشية الجمل على تفسير الجلالين - مطبعة الحلبي.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - تحقيق/ عبد السلام محمد أمين - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي - دار صادر - بيروت.

- حاشية شيخ زاده على البيضاوي - تحقيق/ محمد عبد القادر شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - المكتبة الجديدة - محمد علي صبيح - القاهرة.

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - بدون.

- الحاوي في فقه الشافعي لأبي الحسن الماوردي - دار الكتب العلمية - الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد

الفتاح إسماعيل شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ودار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - ١٤٢١هـ - ١٩٨٣م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويهت - تحقيق/ أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ونسخة أخرى بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - الرابعة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- حجة القراءات لابن زنجلةتحقيق/ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الرابعة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي - تحقيق د/ مصطفى إمام - ط/ الدار المصرية للطباعة والنشر - توزيع مكتبة المتنبي - القاهرة - الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - تحقيق/ عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

- الخصائص لابن جني - تحقيق/ محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- داود وسليمان عليهما في القرآن والسنة، د/ عويد بن عياد المطرفي، ط/ الأولى(١٤١٨هـ)، غير محدد دار الطباعة.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث، مطبعة السعادة - القاهرة - الأولى - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند - حيدآباد - (١٣٤٩)، وطبعة أخرى، بدار الجيل - بيروت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الدر المنثور للسيوطي - تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة - الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى - تحقيق/ محمود محمد شاكر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٠م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون اليعمري المدني - دار الكتب العلمية - بيروت.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي - تحقيق د/ إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ١٣٧٣هـ.

- الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي - تحقيق/ أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق/ أحمد محمد الخراط - مجمع اللغة العربية بدمشق.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

- روضة الناظر وجنة المناظر لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق د/ عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - الثانية (١٣٩٩هـ).

- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي - المكتب الإسلامي - بيروت - الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق د/ شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - الثالثة.

- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق د/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق وبيروت - الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- سنن أبي داود - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - دار إحياء السنة النبوية.

- سنن الترمذي - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني - تحقيق/ محمود إبراهيم زايد - الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٥هـ).

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - المكتب التجاري - بيروت.

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي - محمد الريح هاشم - دار الجيل - بيروت - (١٤١٦هـ).

- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي - تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٨م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان - المكتبة الجديدة - محمد علي صبيح - القاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد - دار الجيل - بيروت.

- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون - دار هجر - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف - تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى - ١٤١٨هـ.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق د/ صاحب أبو جناح - دار الكتب - الموصل.

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - تحقيق/ محمد محيي الدين وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة - العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك - تحقيق/ عدنان الدوري - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تحقيق د/ حسن الحفظي وزميله - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق/ عبد المنعم هريدي - مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث - الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح اللمع، للأصفهاني، ت: د/ إبراهيم أبو عباة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي - القاهرة.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي - تحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحقيق د/ طه محسن - دار آفاق عربية للصحافة والنشر - العراق - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس - تحقيق د/ عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت - الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- صحيح البخاري - تحقيق د/ مصطفى ديب - دار ابن كثير - بيروت - الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم - تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ضرائر الشعر لابن عصفور - تحقيق/ السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت - ١٩٨٠م.

- ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التى بنى عليها النحاة آراءهم - د/ محمد عبد الفتاح الخطيب - دار البصائر للنشر والتوزيع - القاهرة.

- طبقات المفسرين للداودي - تحقيق/ علي محمد عمر، مركز تحقيق التراث بدار الكتب، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

- طبقات المفسرين للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- فتح القدير للشوكاني - تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة - دار الوفاء.

- الفروق للنيسابوري - تحقيق د/ محمد طمطوم - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.

- الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، للشيخ/ أحمد التقراوني، المكتبة التجارية الكبرى.

- القاموس المحيط للفيروز أبادي - المطبعة المصرية - الثالثة - ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

- القرطبي حياته وآثاره العلمية، ومنهجه في التفسير، للدكتور/ مفتاح السنوسي، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ليبيا.

- القرطبي المفسر «سيرة ومنهج»، ليوسف عبدالرحمن الفرت، ط/ دار القلم - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- القرطبي ومنهجه في التفسير - د/ القصبي زلط - دار الأنصار بالقاهرة (١٣٩٩).

- قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع الهجري - د/ أحمد الودرني، دار الغرب الإسلامي - بيروت - (٢٠٠٤م).

- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية - لحسين بن علي بن حسين الحربي - دار القاسم بالرياض - الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد - دار الكتب العلمية - بيروت.

- الكتاب لسيبويه - طبعة بولاق - ١٣١٦هـ.

- الكتاب لسيبويه - تحقيق/ عبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - (١٤٠٨هـ).

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري - تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - مكتبة العبيكان بالرياض - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

- كشف الظنون، لحاجي خليفة، ط/مكتبة المثنى - بيروت - بدون تاريخ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب - تحقيق/ محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات - لجامع العلوم - تحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي - دار عمار - الأردن - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي - تحقيق د/ محمد حسن عواد، دار عمار - عمان - الأردن - الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- لباب التأويل في معاني التنزيل لعلي بن محمد الخازن - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الثانية (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري - تحقيق/ غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان - دار الفكر - بيروت - الأولى - ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي - تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- لسان العرب لابن منظور - تحقيق/ عبد الله الكبير وآخرين - دار المعارف.

- اللمع في أصول الفقه للشيرازي - الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- اللمع في العربية لابن جني - تحقيق د/ فائز فارس - دار الأمل - الأردن - الثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- المبسوط لشمس الدين السرخسي - تحقيق/ محيي الدين الميس - دار الفكر - بيروت - الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق/ محمد فؤاد سيزكين - مكتبة الخانجي.

- مجالس ثعلب - تحقيق/ عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - ١٣٧٥هـ.

- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي - دار مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٨٠م.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي - تحقيق/ موسى محمد زنين - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا - الأولى (١٩٩٢م).

- محاسن التأويل للقاسمي - محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - الأولى (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق /

علي النجدي، د/ عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المحرر في النحو لعيسى الهرمي اليمني - تحقيق د/ أمين عبد الله سالم - مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - تحقيق/ الرحالة الفاروق وآخرين - مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر - الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

- المحصول في علم الأصول - لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي - تحقيق/ طه جابر فياض العلواني - الأولى - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (١٤٠٠هـ).

- المحلى لابن حزم الظاهري - لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة - بدون.

- المخصص لابن سيده - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/ محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - الثانية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- مسند الإمام أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق/ ياسين محمد السواس - دار المأمون للتراث - دمشق - الثانية.

- معاني القرآن للأخفش - تحقيق د/ عبد الأمير الورد - عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٩٨٥م.

- معاني القرآن للفراء - تحقيق/ عبد الفتاح شلبي - دار الكتب والوثائق القومية - الثالثة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي - عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للكسائي، جمع وترتيب: د/ عيسى شحاته عيسى، الناشر/دار قباء بالقاهرة.(١٩٩٨م).

- معاني القرآن للنحاس - محمد علي الصابوني - مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة - جامعة أم القرى - الأولى(١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).

- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - لابن قدامة المقدسي - ط١ - دار الفكر - بيروت - (١٤٠٥).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - تحقيق د/ عباللطيف الخطيب - الكويت - الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- المفصل في علم العربية للزمخشري - دار الجيل - بيروت - الثانية.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي - تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين - مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة - الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

- مقالات العلامة الدكتور/ محمود الطناحي - صفحات في التراث واللغة والأدب - دار البصائر الإسلامية، ط/ الأولى (١٤٣٢هـ).

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د/ كاظم بحر المرجان - وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢م.

- المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- - المقدمة لابن خلدون - دار الفكر - بيروت - (١٩٧٥).

- المقرب لابن عصفور - تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الموافقات في أصول الفقه للشاطبي - تحقيق/ عبد الله دراز - دار المعرفة - بيروت - .

- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي - دار الكتب المصرية.

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ/ محمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تحقيق/ على محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي - دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة - الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني - تحقيق د/ إحسان عباس - ط/ دار صادر - بيروت - ١٩٦٨م.

- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي - القاهرة - ١٩٨٢.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

- الوافي بالوفيات للصفدي - تحقيق د/ محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت - ١٩٧١م.

- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق د/ إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

البحث الثالث

إِمّا و أَمّا

في الأسلوب العربي والقرآن الكريم

دراسة نحوية دلالية

مقدمة البحث الثالث

الحمد لله منزل الكتاب، تذكرة لأولى الألباب، ووفق لفهم ما أودع فيه من دقائق الخطاب، وأبقاه برهانًا صادقًا ساطعًا على صحة دينه إلى يوم الحساب.

أحمده سبحانه وتعالى، وأشهد أن لا إله إلَّا هو وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين حفظوا للإسلام عزَّه ومجده، وعلى حملة العلم الذين ينفقون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فبلغ فيه كلٌّ جهده.

أمَّا بعد،،،

فما زال البحث في القضايا والمسائل النحوية، من أفضل الأعمال؛ ذلك للصلة القوية بين النحو والقرآن العظيم، فما كانت نشأة النحو، وضبط أحكامه، واستقراء قواعده، إلَّا صونًا للسان عن الخطأ في تلاوة آي الذكر الحكيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

والأدوات والحروف النحوية من أهم المسائل والقضايا الجديرة بالبحث والدراسة، لما لها من دور عظيم في ربط الكلام بعضه ببعض مفرداته وجمله، ولذلك عُني العلماء الأوائل بدراسة هذه الأدوات والحروف، وقد نشأت هذه الدراسة أول ما نشأت في رحاب تفسير القرآن الكريم، ثم أخذت في النمو والاستقلال حتى صارت لها كتبها الخاصة بها، كمعاني الحروف للزجاجي وللرماني، والأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي، وجواهر الأدب للإربلي، والجنى الداني للمرادي، ومصابيح المغاني لابن نور الدين.

ومن العلماء من خصَّ هذه الأدوات بقسم في مؤلفه، كالزمخشري في مفصله، وابن الحاجب في كافيته، وابن هشام في المغني.

ولم يكتف العلماء بدراسة هذه الأدوات في مؤلف مستقل بل تعدَّوا ذلك إلى تناول أداة

بعينها بالبحث والبسط في كتاب مستقل مثل: كتاب مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر ابن الأنباري، والألفات للإمام ابن خالويه، وهو كتاب يتعرض للهمزة والألف وأنواعهما في العربية، وكذلك الألفات للرماني، واللامات للزجاجي وللأنباري، ولأبي زيد، ولابن كيسان، والفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي.

ومن الأدوات التي لم تجمع بهذه الصورة، وتحتاج إلى جمع أصولها ومناقشة أحكامها (إمَّا وأمَّا)، فقد تناثرت أحكامهما في كتب النحو واللغة، واختلفت أقوال العلماء فيهما.

ولمَّا كانت هاتان الأداتان بهذه الصورة من التناثر والاختلاف أردت -حبًّا في القرآن الكريم ولغته- أن أنقي أحكامهما، وأَلُمَّ شتاتهما، وأحقق آراء العلماء فيهما، وأجمع مادتهما العلمية في بحث مستقل يناقش قضاياهما، ويحل مشكلاتهما، وبفضل من الله جعلت هذه الدراسة تطبيقا على أفصح كلام وأبينه - القرآن الكريم- وعلى كلام العرب شعرًا ونثرًا، لتظهر صورة هاتين الأداتين كاملة واضحة، وسميت هذا البحث: (إمَّا وأمَّا في الأسلوب العربي والقرآن الكريم دراسة نحوية دلالية).

وقد اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وفصلين تقفوهما خاتمة بعدها فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها سبب اختياري للموضوع، ومنهج البحث.

الفصل الأول: («إمَّا» المكسورة الهمزة المشددة الميم)، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: (إمَّا العاطفة)، وفيه ستة مطالب:

١- اللغات الواردة في (إمَّا).

٢- حكم تكرار (إمَّا).

٣- معاني (إمَّا).

٤- أتعدُّ (إمَّا) حرف عطف؟

٥- حقيقة (إمَّا) من حيث البساطة والتركيب.

٦- دراسة تحليلية لاستعمال (إمَّا) العاطفة في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: (إمّا الشرطية)، وفيه سبعة مطالب:

١- حقيقة (إمّا) الشرطية. ٢- اتصال (ما) بأدوات الشرط.

٣- لِمَ زيدت (ما) بعد (إن) الشرطية؟

٤- دراسة تحليلية لاستعمال (إمّا) الشرطية في القرآن الكريم.

٥- هل توكيد فعل الشرط بالنون مشروط بزيادة (ما) بعد (إنْ)؟

٦- حكم توكيد المضارع بالنون بعد (إمّا).

٧- تخريج قراءة طلحة في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].

الفصل الثاني: («أمّا» المفتوحة الهمزة المشددة الميم)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (أمّا المفردة الشرطية)، وفيه أحد عشر مطلبا:

١- إبدال ميم (أمّا) الأولى ياء.

٢- حقيقة (أمّا) من حيث البساطة والتركيب. ٣- معنى (أمّا).

٤- لم التزم العرب حذف فعل الشرط مع (أمّا).

٥- حال فاء الجواب مع (أمّا). ٦- الفصل بين (أمّا) والفاء.

٧- تقديم معمول خبر (إنّ) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمّا).

٨- تكرير الاسم الواقع بعد (أمّا).

٩- حذف (أمّا)، تخريج قول القائل (وبعد).

١٠- الفرق بين (أمّا) - بالفتح والتشديد- و(أمَا) - بالفتح والتخفيف.

١١- وصف وتحليل لاستعمال (أمّا) في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: (أمَّا المركبة من (أنْ) المصدرية، و (ما) المزيدة.

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم ما توصل إليه البحث.

ثم بعدها فهرس المصادر والمراجع.

وكان منهجي في هذا الكتاب كما يأتي:

- تتبعً كل مواضع (إمَّا وأمَّا) في القرآن الكريم كاملا.
- تقرير القواعد من خلال الشواهد الشعرية والآيات القرآنية.
- تحقيق آراء النحويين وتنقيتها مما علق بها من أوهام في النسبة.
- تمحيص المسائل بما تيسر لي من المراجع قديما وحديثا.
- إثبات الرأي الراجح عقب دراسة كل مسألة مدعوما بالدليل.
- تخريج الآيات القرآنية، والقراءات إن وجدت.
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- تخريج الأمثال والأقوال.
- تخريج الأبيات الشعرية، ونسبتها إلى بحورها، والتعليق على ما يستحق تعليقا منها.

وبعد:

فإنني أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في هذا العمل حتى برز على صورته.

كما أتوجه إلى الله ضارعا أن يغفر لي، ولوالديَّ، ولمشايخي، ما قدمنا وما أخرنا، وما أسررنا وما أعلنا، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن يجعله يحوز الرضا والقبول إنه أكرم مسئول.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

الفصل الأول

(إمّا) المكسورة الهمزة المشددة الميم

تأتي (إمّا) المكسورة الهمزة المشددة الميم على قسمين: عاطفة وشرطية[١]. وإليك تفصيلا لهذين القسمين في مبحثين:

المبحث الأول

«إمّا العاطفة»

ويتعلق بها مطالب:

المطلب الأول

«اللغات الواردة فيها»

في (إمّا) أربع لغات:

(١) كسر الهمزة وهي أكثر لغة العرب وأفصحها[٢].

(٢) حكى قطرب فتح الهمزة[٣]. وهي لغة لبني تميم[٤]، أو لقيس وأسد[٥]. وذكر ابن عصفور أن الفتح فيها قليل جدًا[٦]، ومن أمثلة فتح همزتها قول الشاعر:

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ٥٠٨، ورصف المباني ١٨٦، والأزهية ٢ ١٤١، وشرح الكافية لابن القواس ٨٨٥ «رسالة»، والمغني بحاشية الشيخ محمد الأمير ١/ ٥٩، وشرح المغني للدماميني ٣٤٧ «رسالة»، ومعاني الحروف للرماني ١٣١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، ورصف المباني ١٨٤.

(٣) شرح الرضى على الكافيه ٤/ ٤٠٢، وجواهر الأدب ٥٠٨.

(٤) التسهيل ١٧٦، وابن الناظم ٥٣٨، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٩.

(٥) الجنى الداني ٥٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦، وحاشية الصبان ٣/ ١٠٩، وعدة السالك ٣/ ٣٨٠.

(٦) شرح الجمل له ١/ ٢٣٢.

تَنْفَحُهَا أمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وأَمَّا صَبًا جُنْحَ الظَّلَام هَبُوبُ[١]

أنشده ابن عصفور[٢]، والمالقي[٣]، وأبو حيان[٤]، والدماميني[٥]، والسيوطي[٦]: وغيرهم بفتح الهمزة من «إمَّا» في الموضعين. وعقب عليه ابن عصفور بقوله: «بفتح الهمزة لكن ذلك قليل جدا»[٧].

ومن أمثلة الفتح أيضًا قول الخنساء:

سَأَحمِلُ نَفسي عَلى آلَةٍ فَأَمَّا عليها، وَأَمَّا لَها[٨]

(٣) إبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر[٩]، ومن ذلك قول الراجز:

لا تُفْسِدُوا آبَالَكُمْ إِيمَا لَنَا إيمَا لَكُم[١٠]

ومن ذلك أيضًا قول سعد بن قرط:

يا لَيتَما أُمُنا شالَتْ نَعامَتُهَا إِيْمَا إلى جَنَّةٍ إيما إلى نَارِ[١١]

---

(١) من بحر الطويل، وينسب لأبي القمقام الأسدي في التذييل والتكميل ٤١٦/٥ «رسالة» وخزانة الأدب ٨٧/١١، والدرر ١٢٠/٦، وبلا نسبة في: رصف المباني ١٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١، وشرح المغني للدماميني ٣٣٥ «رسالة» والهمع ١٨٧/٣، وقد رواه الفراء بإبدال الميم الأولى ياء مع الفتح في الموضعين، انظر الخزانة ٨٧/١١، والمنصف للشمني ١٢٨/١، وعرية: أي باردة، والهبوب: الشديدة الهبوب. راجع: الصحاح (عرا)، والقاموس «باب الباء فصل الهاء».
(٢) شرح الجمل ١/ ٢٣٢.
(٣) رصف المباني ١٨٤.
(٤) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٦.
(٥) شرح المغني له ٣٣٥.
(٦) الهمع ٣/ ١٧٨.
(٧) شرح الجمل ٢٣٢.
(٨) ينظر: ديوانها ٨٤، ومَغْنَى الحبيب على مُغْنِي اللبيب ٧٢٦ (رسالة).
(٩) التسهيل ١٧٦، والجنى الداني ٥٣٥، وشرح المغني للدماميني ٣٣٥، والهمع ٣/ ١٧٨.
(١٠) من بحر الرجز، لم أقف له على نسبة و«الآبال» جمع «إبل» الذي هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، والشاهد فيه: إبدال الميم الأولى من «إمَّا» ياء مع كسر الهمزة قصدا للتخفيف، وانظره في شرح المغني للدماميني ٣٣٨، والهمع ١٧٨/٣، والجنى الداني ٥٣٥، والمحتسب ١/ ٢٨٤، والخزانة ١١/ ٨٦.
(١١) من بحر البسيط، وقاله: سعد بن قرط، عندما تزوج بامرأة نهته أمه عنها، فأجابها بهذا البيت، =

ومنه قول الآخر:

فَإيمَــا حُبُّهُمْ عَــرَضٌ وَإيمَا ... بَشاشَـــةُ كُلِّ عِلقٍ مُستَفادِ[١]

(٤) إبدال ميمها الأولى ياء مع الفتح. قال أبو حيان في: التذييل والتكميل: «ومن إبدالها في المفتوحة قول بعضهم في فرس ضاع له: «هو أيما مفتوق اللسان وأيما مرضوض»، وأنشد الفراء: بيت أبي القمقام السابق[٢] بالياء وفتح الهمزة[٣]، هذا وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر والفتح قليل[٤]، وقيل: شاذ مع الإبدال والفتح فقط[٥]. ويرد القول بالشذوذ ما ثبت -سابقا- من الإبدال مع الفتح.

المطلب الثاني

«حكم تكرار (إمّا)»

الغالـــب والأفصح في «إمّا» هذه تكرارها[٦]، وذهـــب المبرد[٧]، والدماميني[٨]: إلى وجوب تكريرها، ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلّا التكرير[٩].

= وقيل: قائله الأحوص الأنصاري كما في «الصحاح» وملحقات ديوانه ص ٢٢١، وانظره في المحتسب ١/ ٤١، ٢٨٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، ورصف المباني ١٨٥، والبحر المحيط ٥/ ١٣، وشرح المغني للدماميني ٣٣٨، والهمع ٣/ ١٧٨، والخزانة ١١/ ٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٦، والمساعد ٢/ ٤٦١، والأشموني ٣/ ١٠٩، شالت نعامتها: كناية عن موتها، والشاهد فيه كسابقه.

(١) البيت من البحر الوافر، ولم أعثر على قائله. وانظره في: التذييل والتكيل ٥/ ٤١٧، واللسان (عرض). وروايته: (إمّا حبها عرض. وإمّا... بشاشة كل علق مستفاد)، وعليها لا شاهد فيه، (وانظر فيه معناه).

(٢) يقصد قوله السابق تنفحها أمّا شمال عريه.. البيت.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، وانظر: المساعد لابن عقيل ٢/ ٤٦١.

(٤) رصف المباني ١٨٥.

(٥) أوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٩.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، وجواهر الأدب ٥٠٨، وعدة السالك ٣/ ٣٨١.

(٧) المقتضب ٣/ ٢٨، وراجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٢.

(٨) شرح المغني له ٣٤٤ «رسالة».

(٩) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤١، والمساعد ٢/ ٤٦١، والجنى الداني ٥٣٢، والهمع ٣/ ١٧٨.

ويعلل ابن الناظم لكثرة تكرارها بقوله: «وغالب الاستعمال أن تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير، أو الإباحة، أو التقسيم، أو الإبهام، أو الشك»(١)، ويقول الدماميني في هذا أيضًا: «(إمَّا) الثانية وهي العاطفة يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك أو غيره، ولذلك وجب تكرارها. أي: ذكرها مرة أخرى قبل المعطوف عليه، ليفهم السامع المقصود من أول الأمر في غير ندور...»(٢).

هل تحذف (إمَّا) الثانية؟

الجواب: قد يستغني عن (إمَّا) الثانية بذكر ما يغني عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه(٣).

ومما يقوم مقام «إمَّا» الثانية ما يأتي:

(١) «أو»، نحو قول الشاعر:

فَقالَتْ لَهُنَّ: امشــينَ، إمَّا نُلاقِهِ كما قُلْتُ أو نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعْذَرَ(٤)

وقال الأخطل:

وقَدْ شَــفَّنِي أَن لَّا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيَالُــكِ إمَّا طَارِقًــا أوْ مُغَادِيًا(٥)

(١) ابن الناظم ٥٣٦.
(٢) شرح المغني ٣٤٤.
(٣) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠١، وشرح المغني للدماميني ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، والأزهية ١٤٠، والمساعد ٢/ ٤٦١.
(٤) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهذه الرواية في ديوانه ص ٦٩، وقد رواه الفراء دون أن ينسبه على النحو الآتي:

فَقلْــتُ لَهُنَّ: امشــينَ، إمَّا نُلاقِهِ كَما قَالَ أَو نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعْذرَا

انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٩٠، وراجع البيت في: التذييل والتكميل ٥/ ٤١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٢١، والخزانة ١١/ ٧٨، وشرح أبيات المغني ٢/١٢، ١٧.
(٥) من الطويل، وانظره في: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٢١، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٢، والجنى الداني ٥٣١، والهمع ٣/ ١٧٩، وطارقا: آتيا ليلا، مغاديا: آتيا وقت الغدو.

وأنشد ابن خالويه:

يَعيشُ الفَتى في النَّاس إمَّا مُشَيَّعًا عَلَى الهَمِّ أوْ هَلْبَاجَةً مَيتًا غَمًّا(١)

هذا وقد أجاز أبو العلاء المعري في «عبث الوليد» استعمال «أو» على هذا النحو، وحكم عليه بالضعف، وذكر أنه قليل، وقال: «وهو فيما طال من الكلام أحسنُ منه فيما قَصُرَ، والأحسنُ إذا بُدِئَ بـ «إمَّا» أن تعاد مرة ثانية»(٢).

وذكر ابن قاسم المرادي أن هذا الاستعمال كثير في الشعر(٣).

ولست أوافق المعري في حكمه على هذا الاستعمال بالضعف، ولا في تفضيله إياه فيما طال من الكلام، وحجتي في هذا مجيء هذا الاستعمال في قراءة أبي بن كعب(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ۝٢٤﴾ [سبأ: ٢٤]. فقد قرأه: «وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين». قال أبو حيان معقبا على هذه القراءة: «وضع (أو) موضع (إمَّا)(٥)، وجاء في الحديث الشريف قوله ﷺ:

«لا يَعْدَمُكَ مِنْ صاحبِ المِسْكِ إمَّا تَشْتَرِيهِ أوْ تَجِدُ رِيْحَهُ»(٦).

(٢) «وإلا»:

قد يستغني عن «وإمَّا» بـ «وإلا» المكونة من «إن» الشرطية و«لا» النافية(٧). نحو: إمَّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، أي: وإمَّا أن تسكت، ونحو قول المثقب العبدي يخاطب عمرو بن هند الملك:

---

(١) البيت من الطويل، وانظره في: التذييل والتكميل ٥/ ٤١٨، والمساعد ٢/ ٤٦٢، واللسان «شيع»، والشيع. الشجاع، والهلباجة. الأحمق الذي لا أحمق منه، وقيل: هو الوخم الأحمق المائع القليل النفع، وزاد الأزهري: الثقيل من الناس. والشاهد فيه كسابقه وهو: الاستغناء بأو عن وإمَّا.

(٢) عبث الوليد لأبي العلاء المعري ١٠٢، ١٠٣، ١١٦.

(٣) الجنى الداني ٥٣١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٦.

(٤) معجم القراءات ٥/ ١٦٠، والكشاف ٣/ ٢٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٠، ووردت هذه القراءة في: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٧، والجنى الداني ٥٣١.

(٥) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٧.

(٦) صحيح البخاري: كتاب البيوع جـ ٢ ص ١١، وفتح الباري ٤/ ٣٧٩.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٦، والدماميني على المغني ٣٤٤، وشرح الكافيه الشافية ٣/ ١٢٢٧.

فَإِمَّـا أَنْ تَكُـونَ أَخي بحَقٍّ فَأَعْرِفُ مِنكَ غَثِّي مِن سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِـي وَاتَّخِذنـي عَـدُوّاً أتَّقِيـكَ وَتَتَّقِينـي[1]

أي: وإمَّا أن تطرحني وتتخذني عدوا.

(٣) وقد يستغنى عن «إمَّا» الأولى بـ «إمَّا» الثانية[2]، كقول الفرزدق:

وَكَيـفَ بنَفـسٍ كُلَّما قيلَ أَشـرَفَت عَلى البُرءِ مِنَ حَوصاءَ هيضَ اندِمَالُها
تُهـاضُ بـدَارٍ قَـد تَقـادَمَ عَهْدُهُا وَإِمَّـا بأَمـواتٍ أَلَـمَّ خَيالُهـا[3]

والتقدير: تهاض إمَّا بدار، وإمَّا بأموات، فحذف[4].

ومثله قول النمر بن تولب:

سَـقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِـن صَيِّفٍ وَإِنْ مِن خَرِيفٍ فَلَن يَعْدَمَا[5]

---

(١) هما من بحر الوافر، وانظر ديوان الشاعر ٢١١، ٢١٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧، والمقرب ٣٥٤، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/ ٨٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٨، والمغني بشرح الدماميني ٣٤٥، والأشموني ٣/ ١١٠، والمساعد ٢/ ٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٣١، ٢/ ٣٧٣، والأزهية ١٤٠، ١٤١ والهمع ٣/ ١٧٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٦، والتذييل التكميل ٥/ ٤١٧، والجنى الداني ٥٣٢، والمساعد ٢/ ٤٦١، وجواهر الأدب ٥٠٩.

(٣) هما من الطويل، ونسبا في شرح التسهيل ٣/٣٦٦، والتذييل ٥/٤١٧، إلى ذي الرمة، وهما في ديوان الفرزدق ٢/٦١٨، وانظر: خزانة الأدب ١/٧٨، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٥، والمقرب ٢٥٤، ومعاني الفراء ١/٣٩٠، والمساعد ٢/٤٦١، والأشموني ٣/١١٠، والهمع ٣/١٧٨، والجنى الداني ٥٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٨، وهيض العظم: أي كسر بعد الجبر، والحوصاء: ضيق في مؤخرة العين.

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٨، والجنى الداني ٥٣٣، وجواهر الأدب ٥١٠.

(٥) من المتقارب، انظره في شعره ٢٣٨، جمع وتحقيق عبد الكريم رمضان ربيع - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب -جامعة القاهرة، وروايته فيه «سقتها الرواعد...»، وقد استشهد به على حذف «إمَّا» الأولى -ضرورة- لدلالة الثانية عليها، أي: سقته الرواعد إمَّا صيف، كما حذفت «ما» من «إمَّا» الثانية فرجعت النون المنقلبة ميما للإدغام إلى أصلها، وهذا مذهب سيبويه وابن جنى، انظر الكتاب ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٤١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣٠، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١١٥، وابن يعيش ٨/ ١٠٢، والبحر ١/ ٢١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٣٣. وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣.

قال سيبويه معقبا على بيت النمر بن تولب: «أراد: إمَّا من صيف، وإمَّا من خريف، فحذف «إمَّا» الأولى، واقتصر على الثانية بعد حذف (ما)»(١).

واستعمال «إمَّا» غير مكررة من غير عوض عدَّه ابن عصفور قليلا جدا قال: «وقد تستعمل غير مكررة، وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها، وذلك قليل جدا»(٢). بينما حمله العلامة الرضي على الكثير الشائع فقال: «وقد جاءت «إمَّا» غير مسبوقة بـ «إمَّا» أخرى، لكنها تقدر، حملا على الكثير الشائع من استعمالها»(٣).

(٤) «إمَّا» الثانية تلزمها الواو، وقد تجيء عارية من الواو في الشعر، كقول الشاعر:

يا لَيتَما أُمَّنا شـالَت نَعامَتَها أيما إلى جَنَّةٍ أيما إلى النار(٤)

وروى قطرب:

لا تفسـدوا آبالكم أيما لنا أيما لكم(٥)

وقد وصف النحويون هذا الاستعمال بأنه نادر(٦)، وبأنه شاذ(٧)، وذكروا أن دخول الواو هنا يعدُّ إحدى الخصائص التي تنفرد بها الواو عن سائر حروف العطف(٨).

(٥) قد تحذف «ما» من «إمَّا» الأولى والثانية في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَقَد كَذَبتكَ نَفسُك فَاكذِبَنْهَا فَإنْ جَزَعا وَإنْ إجْمَالَ صَبْرِ

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٧، ٢٦٨، وراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٢٩.
(٢) شرح الجمل له ١/ ٢٣٣.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٠١.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سبق تخريجه، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٠، وشرح التسهيل ٣/٣٦٧، والهمع ٣/١٧٨.
(٦) الجني الداني ٥٣٣.
(٧) الأشموني ٣/ ١٠٩.
(٨) مغني اللبيب ٢/ ٣١، بحاشية الأمير، والهمع ٣/ ١٥٨، أي: (اقترانها بـ (إمَّا).
(٩) من الوافر، لدريد بن الصمة، وانظره في: سيبويه ١/٢٢٦، ٣/٣٣٢، والعيني ٤/١٤٨، والخزانة ١١/١٠٩، والمقتضب ٣/ ٢٨، والمساعد ٢/ ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٧، وابن يعيش ٨/ ١٠١، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٩، وابن السيرافي ١/ ١٤٢، ١٤٣، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ١٥٠، ٣٣٧، والجنى الداني ٥٣٤، وشرح الرضى ٤/ ٤٠٣، وعلل النحو لابن الوراق ٣٧٧، والكامل ١/ ٢٨٩.

أراد: فإمَّا جزعا، وإمَّا إجمال صبر[١].

قال المبرد في المقتضب: «وزعم – أي: الخليل- أن «إمَّا» هذه إنما هي «إن»، ضمت إليها «ما» لهذا المعنى، ولا يجوز حذف «ما» منها إلَّا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها، ثم ذكر البيت السابق ثم قال معقبا عليه، فهذا لا يكون إلَّا على «إمَّا»[٢].

هذا وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في ثلاثة مواضع على حذف «ما» من «إمَّا» للضرورة[٣].

وفيما سبق يقول ابن مالك في: «الكافية الشافية»:

وَفَتَحَتْ تَميمُ هَمزَتَها وَقَدْ ... تَجِيءُ «إمَّا» قَبْلَ «أَوْ» فيمَا وَرَدَ
والأَصْلُ «إنْ» «مَا» وبـ«إنْ» قَدْ يُكْتَفي ... وجَا «وإلَّا» عَنْ «وَإمَّا» خَلَفَا
وَحَذْفُ الأولَى نَادرٌ والثانَيـة ... في الشِّعْرِ مِنْ وَاوِ تَجيءُ عَارِيَهْ[٤]

المطلب الثالث
معاني «إمَّا العاطفة»

لـ «إمَّا» العاطفة ستة معانٍ بحسب القرائن والأمور الخارجية، وإليك بيانها[٥].

(١) الشك: وهو تردد النفس بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر[٦]، نحو قولك: «جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو» إذا لم تعلم أنت الجائي منهما.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٩.
(٢) المقتضب ٣/ ٢٨، ٢٩.
(٣) الكتاب ١/ ١٣٤، ٤٧١، ٢/ ٦٧ ط بولاق.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠١.
(٥) انظر في معاني «إمَّا»: أمالي الشجري ٢/ ٣٤٣، ومصابيح المغاني ٨٥، والأزهية ١٣٩، والجنى الداني ٥٣٠، ومعاني الحروف للرماني ١٣٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤١، ورصف المباني ١٨٤، والمغني بحاشية الأمير ١/ ٥٨، والدماميني على المغني ٣٤٠، والمساعد ٢/ ٤٦٠.
(٦) التعريفات ص ١٦٨.

ومن ذلك قول الشاعر:

سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالِهَا　　　فَإِمَّــا عَلَيْهَا وإمَّــا لهَا[١]

(٢) الإبهام: وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به، ويعبرون عنه بالتشكيك وتمثيل الإبهام، مثل تمثيل الشك، فتقول مثلا: قام إمًّا زيد وإمًّا عمرو، وأنت تعلم القائم منهما إلَّا أنك أبهمته على المخاطب، وقصدت ذلك، ومن هنا فإن الفرق بين الشك والإبهام: أن المُخْبِر في الشك لا يعلم من فعل الفعل، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع[٢].

(٣) الإباحة، ومعناها: أن يكون أحدهما مباحا نحو: تعلم إمًّا الفقه وإمًّا النحو، فإن تعلمهما معًا فقد أطاع، وإن تعلم أحدهما فقد أطاع، ونحو: جالس إمًّا الحسن وإمًّا ابن سيرين[٣].

ونازع في ثبوت هذا المعنى لـــ «إمًّا» جماعة من النحويين منهم: ابن معط[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦].

وحجة هؤلاء: أن ذكر «إمًّا» الأولى يؤذن بمنع الجمع بين المتعاطفين، ولأن «إمًّا» الثانية تؤدي معنى: إن لم تفعل هذا فافعل ذلك، ولذلك فإن معنى: (جالس إمًّا الحسن وإمًّا ابن سيرين): إن تجالس الحسن فلا بأس؛ وإن لم تجالسه فجالس ابن سيرين، وليس في هذا معنى للإباحة.

قال الدماميني معقبًا على رأي هؤلاء: «والظاهر أن لا وجه لمَا قاله هؤلاء الجماعة»[٧] وقال الأشموني معقبًا على ترك ابن مالك هذا الاستعمال لـــ «إمًّا»:

---

(١) من المتقارب، ولم أقف على قائله، وانظره في التذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، والمساعد ٢/ ٤٦٠.
(٢) انظر: رصف المباني ١٨٤، والجنى الداني ٢٢٨.
(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٥.
(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القوس ١/ ٧٨١.
(٥) شرح الجمل له ١/ ٢٣٢، والمقرب ٢٥٣.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥.
(٧) شرح المغني للدماميني ٣٤١.

«ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة»[(١)].

(٤) التخيير كقولك لمن تخيره في مالك: خذ إمَّا ثوبًا وإمَّا دينارًا، ومنه قول الشاعر:

تَخَيَّرْ فإمَّا أَنْ تَزُورَ ابن ضَابِيءٍ   عُمَيرًا وإمَّا أنَ تُزُوْر المُهَلَّبَا[(٢)]

والفرق بين الإباحة والتخيير، أن المأمور له أن يجمع بين شيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير[(٣)].

(٥) التفصيل، وعبر عنه ابن مالك في «التسهيل» بالتفريق المجرد[(٤)].

ومثل له في «الشرح» بقول الراجز:

اِلْبَسْ لِكُلِّ حالَةٍ لَبُوسَها   إمَّا نَعِيمَها وَإمَّا بُوسَها[(٥)]

ومن التفصيل قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ في القِرَىِ أَهْلَ مَنْزِلٍ   عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وأَبْكِي البواكِيا
فِإمَّا كرامٌ مُوسِرونَ أتيتهُم   فَحَسبُي من ذي عندهم ما كفانيا
وإما كرامٌ مُعْسِرُون عَذَرْتُهمْ   وإمَّا لئامٌ فادكرتُ حَيائِيا[(٦)]

---

(١) شرح الأشموني ١٠٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير الأسدي في التذييل والتكميل ٤١٥/٥، وشرح أبيات المغني ١٣/١، والأغاني ٢٣٠/٤، ٢٣٣، والخزانة ٥٣/٧، ٥٧.

(٣) رصف المباني ١٨٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٣، وراجع: التذييل والتكميل ٤١٥/٥، والمساعد ٤٦٠/٢. والهمع ١٧٧/٣.

(٥) قائله: بيهس الفزاري، والشاهد فيه، إمَّا نعيمها وإما بؤسها، حيث جاءت «إمَّا» عند ابن مالك لتفريق مجرد، وهو ما عبر عنه غيره بالتفصيل. وراجع هذا الرجز في شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/٣، والمساعد ٤٦٠/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٧/١.

(٦) الأبيات من الطويل، وهي لمنظور بن سحيم، ومعنى: فادكرت حيائيا: تركت هجوهم لادكار الحساء في الباب والهجو، وراجع التذييل والتكميل ٤١٦/٥، وتمهيد القواعد ٦٢٢/٢، والعيني ١٢٧/١، والمقرب ٢٥٢، والمغني ٤١٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٥٠/١، ٢٥٢، والأشموني ١٥٧/١، ١٥٨، والتصريح ١٣٧/١، والدرر ٥٩/١، ومعجم شواهد العربية ٤٢٤/١، والشاهد في هذه الأبيات مجيء، «إمَّا» للتفصيل، كالشاهد السابق.

وفي (الجني الداني) - سمى هذا: «التقسيم» وقال:

«أبدل ابنُ مالك في «التسهيل» التقسيم بالتفريق المجرد، يعني من المعاني السابقة، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، قال: والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو)، قلت: وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل»[١] أ. هـ. كما في المغني لابن هشام[٢].

(٦) إيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت كقولك للشجاع:

إنما أنت إمَّا طَعْنٌ وإمَّا ضَرْبٌ، أي: تارة كذا، أو تارة كذا[٣]

ومن ذلك قول الشاعر:

يُهْدِي الخميسَ نَجادًا في مَطَالِعهَا   إمَّا المِصَاعَ وإمَّا ضَرْبةٌ رُغُبُ[٤]

(٧) ذهب الكسائي إلى أن «إمَّا» قد تكون جحدًا، تقول: إمَّا زيد قائم، تريد: إن زيد قائم، و«ما» صلة[٥].

---

(١) الجني الداني ٢٢٨.

(٢) المغني ٥٨، وانظر: المغني بشرح الدماميني ٣٤٢.

(٣) ذكر هذا المعنى لـ «إمَّا» كل من: أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٤١٦، وارتشاف الضرب ٢/٦٤١، والمرادي في الجني الداني ٥٣٠، ٥٣١.

(٤) من البسيط، لمزاحم العقيلي، ونسب في اللسان (مصع) إلى: الزبرقان، وانظره في سيبويه ١/١٧٢، وابن السيرافي في ١/٢٦١، والتذييل والتكميل ٥/٤١٦، والخميس: الجيش، والنجاد: المرتفع من الأرض، وأيضًا: الطريق في الجبل، والشاهد فيه: مجيء «إمَّا» لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت، أي بمصاع مرة، وبطعن أخرى، والمصاع: المجالدة بالسيف، والرغب: الواسعة، والتقدير: إمَّا يماصع المصاع، وإمَّا أمره طعنة رغب، وانظر: التذييل والتكميل ٥/٤١٦، والسان (مصع، رغب)، وابن السرافي ١/٢٦٢، وفيه شاهد آخر وهو: أنه رفع (ضربة رغب) ولم يعطفها على (المصاع)، والمصاع منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: إمَّا يماصع المصاع، وإمَّا فعله أو أمره ضربة رغب، وانظر: ابن السرافي ١/٢٦٢.

(٥) الجني الداني ٥٣٥، وتوضيح المقاصد ٣/٢٢٢، والتذييل والتكميل ٥/٤٢١، وارتشاف الضرب ٢/٦٤٣.

هل تقع (إمَّا) في النهي:

(إمَّا) الثانية بعد الخبر للشك والإبهام والتفصيل، وبعد الطلب للتخيير والإباحة، وقد اختلف العلماء في مجيء (إمَّا) هذه بعد النهي على النحو الآتي:

فذهب جماعة من النحويين إلى أن «إمَّا» لا تستعمل في أسلوب النهي، قال ابن الشجري معللًا ذلك: «واعلم أن «إمَّا» لا تقع في النهي، لا تقول: لا تضرب إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا؛ لأنها تخيير، فكيف تخبره وأنت قد نهيته عن الفعل فالكلام إذن مستحيل»(١).

وقال أبو حيان في: (التذييل والتكميل): «وزعم أبو إسحاق الزجاج في (المنتخب) له: أنه لا يجوز أن تقول لا تضرب إمَّا زيدًا وإما عمرًا، قال: لأنها تجيء وأنت قد نهيت عن الفعل فالكلام مستحيل»(٢).

هذا وممن منع استعمال «إمَّا» في النهي غير ما سبق: الهروي(٣)، والرضى(٤)، وأبو حيان(٥)، وابن عقيل(٦).

تنبيه:

التحقيق أن «إمَّا» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، أي لتعليق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها وبعدها، أو الأمور، وهذه المعاني المذكورة لـ «إمَّا» ليست مستفادة من نفس «إمَّا» وإنما تستفاد من أمر آخر بحسب القرائن والأمور الخارجية. فالشك: مستفاد من حال المتكلم وهو تردده، والإباحة من الصيغة، والإبهام من حال المتكلم؛ لأن السامع إذا علم أن المتكلم عالم بأحد الشيئين، وإلقاء الكلام له على وجه الشك فَهِمَه أن ذلك إبهام عليه، والتخيير: من أصل وضعها لأحد الأمرين؛ لأن المتكلم قصد أحدَ الأمرين(٧).

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/٣٤٥.
(٢) التذييل والتكميل ٥/٤١٥.
(٣) الأزهية ١٤٢.
(٤) شرح الكافية ٤/ ٤٠٢.
(٥) ارتشاف الضرب ٢/٦٤١، والتذييل والتكميل ٥/٤١٥، ونسبه أبو حيان إلى أبي إسحاق الزجاج.
(٦) المساعد ٢/ ٤٦٠، وراجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٢.
(٧) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ٧٢٨، وشرح الدماميني على المغني ٣٤٠، ٣٧٢، وشرح الرضى على الكافية ٤/ ٣٩٨.

قال العلامة الرضى: «فدلالة «أو» و«إمَّا» في الإباحة والتخيير، والشك والإبهام والتفصيل، على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل «أو» و«إمَّا» بل من قبل أشياء أُخر، فالشك: من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك»[١].

وجاء في (مَغْنَى الحبيب): «وهذه المعاني ليست مستفادة منها، بل من قرائن خارجية، ومثلها(أو)، وابن هشام على أن (أو) موضوعة لذلك (أحد الشيئين، أو الأشياء)، ولم يذكر ذلك في (إمَّا)، اعتمادا على شهرة أنهما سيان في ذلك»[٢].

تتمة: في الفرق بين «أو» و«إمَّا»:

عندما تحدث العلماء عن «إمَّا»، قالوا: إنها بمعنى «أو»[٣]، إلَّا أنها تفترق عنها في بعض الأمور على النحو الآتي:

(١) أن الشك لا يسري مع «أو» من أول الكلام، بخلاف «إمَّا» فإنها تبتدئ بها شاكًّا، فإذا قلت: جاءني إمَّا زيد وإمَّا جعفر، فقد بنيت كلامك على الشك، وإذا قلت: جاءني زيد أو جعفر، فإنما اعترضك الشك بعد أن مضى صدر كلامك على اليقين[٤].

قال المرادي: «الكلام مع (إمَّا) مبني من أوله على ما جيء بها لأجله، من شك وغيره بخلاف (أو) فإن الكلام معها قد يفتتح على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا وجب تكرار (إمَّا) في غير ندور»[٥].

ومعنى هذا أن تركيب «أو» يمضي فيه المتكلم على طريق اليقين، إلى أن يتلفظ

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٣٩٨.
(٢) مغني الحبيب في الكلام على مغني اللبيب ٧٤٠، ٧٤١. (رسالة).
(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٤، وشرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٢، وشرح الدماميني على المغني ٣٤٤.
(٤) أمالي الشجري ٢/ ٣٤٤، وجواهر الأدب ٥٠٨، ومعاني الرماني ١٣٠، والجنى الداني ٥٣١.
(٥) الجني الداني ٥٣١، وانظر: الأشموني ٣/ ١٠٩.

بـ «أو» فيتحول بها إلى طريق الشك، أو الإبهام، أو التخيير، أو التفصيل، حسب ما يقتضيه السياق.

قال سيبويه: «ومن المبدل أيضًا قولك: قد مررت برجل أو امرأة، إنما ابتدأ بيقين، ثم جعل مكانه شكًّا أبدله منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء»(١).

أمَّا في تركيب «إمَّا» فإن التلفظ بـ «إمَّا» الأولى يحتم على التركيب أن يأخذ طريق الشك ابتداء، وتأتي «إمَّا» الثانية لتربط ما قبلها بما بعدها مؤدية معنى التسوية بينهما.

والمألوف في أساليب العطف في العربية أن يذكر المعطوف عليه أولا فحرف العطف، فالمعطوف، وهذا ما يسمى في النحو بـ «الرتبة المحفوظة»، وهي قرينة لفظية يحدد بحسبها معنى الأبواب المرتبة(٢).

إلَّا أن أسلوب «إمَّا» العاطفة يشذ عن ذلك المألوف؛ إذ يبدأ الأسلوب بـ «إمَّا» الأولى، فالمعطوف عليه، فالواو فـ «إمَّا» الثانية فالمعطوف. ومن هنا فإن اللسان العربي أتى بـ «إمَّا» الأولى لتكون قرينة على إرادة المعنى الدلالي المقصود من التركيب من أول الأمر.

قال سيبويه –رحمه الله–: «ومن النعت أيضًا: مررت برجلٍ إمَّا قائمٍ وإمَّا قاعدٍ، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع، ولكنه شك في القيام والقعود، وأعلمهم أنه على أحدهما،... ومنه: مررت برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ، فإنما هي بمنزلة «إمَّا وإمَّا» إلَّا أن «إمَّا» يُجَاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين»(٣).

(٢) أن «إمَّا» يلزم بها التكرير غالبا، أو ما يقوم مقامها –وقد مَرَّ بيانُ ذلك مفصَّلًا، و«أو» لا يلزم فيها ذلك.

قال الرضى: «إمَّا» الثانية في كل كلام، لابد لها من تقدم «إمَّا» أخرى داخلة على

(١) الكتاب ١/ ٢١٩ ط بولاق، ١/ ٤٤٠ ط هارون.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧، د/ تمام حسان.
(٣) الكتاب ١/ ٢١٣ بولاق، ١/ ٤٢٩، هارون، وراجع: المقتضب ٣/ ٢٨، ومعاني الحروف للرماني ١٣٠، واللسان «إمَّا»، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٤٣، ٩٤٤.

المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إمَّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو، جاءني إمَّا زيد أو عمرو، وجاءني زيد أو عمرو، وقد جاءت إمَّا غير مسبوقة بـ «إمَّا» أخرى، لكنها تقدرٌ حملاً على الكثير الشائع من استعمالها...»(١).

(٣) أن «أو» قد تكون بمعنى «الواو»، وبمعنى «بل» عند بعض النحويين(٢)، و«إمَّا» لا تكون كذلك(٣).

(٤) أن «أو» قد تكون بمعنى «إن»، أو «حتى»، أو «إلَّا»، و«إمَّا» لا تأتي لهذه المعاني(٤).

المطلب الرابع
«أتعد» «إمَّا» حرف عطف؟

«إمَّا» الأولى في نحو: (قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو) غير عاطفة، ولا خلاف بين النحويين في ذلك؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: المثال السابق؛ إذ «زيد» فاعل بـ «قام»، وقد اعترضت بينهما «إمَّا» فكيف يتصور أن تكون عاطفة، والحالة هذه، وبين أحد معمولي العامل - ومعموله الآخر نحو: (رأيت إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا)؛ إذ تاء المتكلم فاعل بـ (رأى) و(زيدًا) مفعول به، و«إمَّا» معترضة بينهما، ولا يتصور عطف مفعول على فاعل، كما أنها تأتي معترضة أيضًا بين المبدل منه وبدله، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فإن ما بعد «إمَّا» الأولى بدل ممَّا قبلها، ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه، وهذا بناء على أن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل، وإلا دخل فيما قبله(٥).

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠١، وراجع: المقتضب ٢/ ٢٨، والجنى الداني ٥٣١، وجواهر الأدب ٥٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٤.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: شرح الدماميني على المغني ٣٥١، والجني الداني ٢٩٩، ٢٣٠، وجواهر الأدب ٢٦١، والأزهية ١١٣ وما بعدها.

(٣) جواهر الأدب ٥٠٨، والأشموني ٣/ ١٠٩، والجني الداني ٥٣١.

(٤) أمالي الشجري ٢/ ٣١٩، والمغني ١/ ٦٥، وجواهر الأدب ٢٦١، والرضى على الكافية ٤/ ٣٩٦.

(٥) انظر: الأمالي الشجرية ٣٤٤/٢، وابن يعيش ١٠٣/٨، ومنتهى أمل الأريب في شرح المغني ٥٦٦/٢ «رسالة» والدماميني على المغني ٣٣٩، وجواهر الأدب ٥١٠، والجني الداني ٥٣٠، والهمع ١٧٧/٣.

وعلل ابن الوراق لمجيء «إمَّا» الأولى في الكلام بقوله: «ليكون ابتداء الكلام بالشك والتخيير، وإنما احتاجوا إلى ذلك، لئلا يتوهم أن ما قبل «إمَّا» منقطع مما بعدها؛ لأنه قد يستأنف بعدها الكلام، فأدخلوا «إمَّا» في الكلام ليعادلوا بين الاسمين، إن شاء الله»[١].

أمَّا «إمَّا» الثانية فقد اختلفوا في الحكم عليها على النحو الآتي:

أولا:

ذهب يونس[٢]، وابن كيسان[٣]، والزجاج[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وابن الشجري[٦]، وابن جنى[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وابن الفرخان[٩]، وابن خروف[١٠] إلى أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواو لا بـ «إمَّا».

واختاره الإمام عبد القادر الجرجاني[١١]، والسكاكي[١٢]، وابن برهان[١٣]، والأنباري[١٤]، والعكبري[١٥]، وابن مالك[١٦]، والرضى[١٧]، وتابع هذا الرأي جماعة من المتأخرين[١٨]. وكان ابنُ السراج قد نصَّ في (الأصول) على حكم يُعدُّ دستورًا لأصحاب هذا الرأي،

---

(١) علل النحو له ٣٧٨.
(٢) توضيح المقاصد ٣/ ٢١٤، والارتشاف ٢/ ٦٢٩، والهمع ٣/ ١٧٧.
(٣) الجنى الداني ٥٢٩، والمساعد ٢/ ٤٤١، والتسهيل ١٧٤.
(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٣١٣.
(٥) المسائل المنثورة ٤٠، ١٨٦، وكتاب الشعر ١/ ٧، والإيضاح العضدي ١/ ٢٨٩، والمقتصد ٢/ ٩٤٣.
(٦) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٤.
(٧) البيان في شرح اللمع له ٣١٢.
(٨) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٧٠.
(٩) المستوفي في النحو له ٢/ ٤٥.
(١٠) شرح الجمل له ١/ ٣٢٠.
(١١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٤٤، وراجع: جواهر الأدب ٥١٠.
(١٢) مفتاح العلوم ٥٤.
(١٣) شرح لمع ابن جنى ١/ ٢٥٨.
(١٤) أسرار العربية ٣٠٦.
(١٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٦.
(١٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦.
(١٧) شرح الكافية ٤/ ٤٠٤.
(١٨) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٣١٣.

فقال: «واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق»(١).

حجة أصحاب هذا المذهب:

احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين:

أحدهما: أنها مكررة فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها، وحرفا العطف لا يدخل على مثله.

الثاني: ابتداؤك بها من نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا﴾ [الكهف: ٨٦]، وذلك أن موضع «أن» في كلا الموضعين رفع بالابتداء، والتقدير: إمَّا العذاب شأنك أو أمرك، وإمَّا اتخاذ الحسن.

وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة فكلا الأمرين لا يبتدأ به (٢).

تحقيق رأي الرماني في المسألة:

نسب جماعة من النحويين إلى الرماني أن «إمَّا» حرف عطف، منهم: أبو حيان، قال في (التذييل والتكميل): «وقال الرماني: «إمَّا» الثانية حرف عطف، واستدل على ذلك: بأن «الواو» للجمع بين الشيئين، وليست الواو هنا لذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لـ «إمَّا» قال: وقدمت الأولى ليبنى الكلام على الشك، والعاطفة الثانية»(٣).

ومنهم: المرادي، قال: «واستدل الرماني على أنها عاطفة، بأن الواو للجمع، وليست

(١) الأصول في النحو ٢/ ٥٩، وراجع: ابن يعيش ٨/ ١٠٣.

(٢) انظر حجة هؤلاء في: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣، ١٠٤، والمقتصد ٢/ ٩٤٣ – ٩٤٥، وابن الشجري ٢/ ٣٤٤، والمسائل المنثورة ١٨٦، والإيضاح العضدي ١/ ٢٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، وشرح الرضى ٤/ ٤٠٣، وشرح الدماميني على المغني ٣٣٧، وابن الناظم ٥٣٥، ٥٣٦.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٣٥٨، والارتشاف ٢/ ٦٣٠.

هنا كذلك؛ لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لـــ «إمَّا»(١) كما أن منهم ابن عقيل في (المساعد)(٢).

وبالنظر في كتاب (معاني الحروف) للرماني وجدته يقول: «وليست «إمَّا» من حروف العطف، كما يذهب إليه بعض النحويين، يدل على ذلك أنك إذا قلت: رأيت إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، لم يخل قولك: إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، أن تكون «إمَّا» الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يبدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية لأن (الواو) حرف عطف، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام، وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة.

ولكن النحويين لمَّا رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبًا واتساعًا»(٣).

وهذا نص صريح من الرماني في أن «إمَّا» عنده ليست حرف عطف.

ثانيا:

ذهب المبرد(٤)، وابن السراج(٥)، وابن الوراق(٦)، والزجاجي(٧)، والصيمري(٨)، والجزولي(٩)، وابن القواس(١٠)، والمالقي(١١)، وأكثر النحويين(١٢)، وهو مذهب أئمة

---

(١) الجنى الداني ٥٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٤.
(٢) المساعد ٢/ ٤٤١.
(٣) معاني الحروف ١٣١.
(٤) المقتضب ٣/ ٢٨.
(٥) الأصول في النحو ٢/ ٥٦.
(٦) علل النحو له ٣٧٧، ٣٧٨.
(٧) رسالة الجمل له ١٧.
(٨) التبصرة والتذكرة له ١/ ١٣٩، وراجع: رصف المباني ١٨٣.
(٩) المقدمة الجزولية ٧٢، وراجع: رصف المباني ١٨٣.
(١٠) شرح كافية ابن الحاجب له ٢/ ٨٨٥ (رسالة) وشرح ألفية ابن معط له ٧٨٢.
(١١) رصف المباني ١٨٤.
(١٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٠، والدماميني على المغني ٣٣٧، والأشموني ٣/ ١٠٩، وحاشية الأحسائي على شرح السيوطي على الألفية ٣/ ٣١٠ (رسالة).

المتأخرين[١] إلى أن «إمَّا» الثانية حرف عطف وليست (الواو) معها عاطفة؛ لأن الواو مشركة لفظا ومعنى، والكلام الذي فيه «إمَّا» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى[٢].

تحقيق رأي سيبويه في المسألة:

تحدث سيبويه -رحمه الله- عن «إمَّا» عند درسه لحروف العطف، قال: «واعلم أن: (بَلْ، ولا بَلْ، ولَكِنْ، يُشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما (الواو والفاء، وثم وأو، ولا، وإمَّا، وما أشبه ذلك.. ولكنْ وبَلْ لا يُبتدآن ولا يكونان إلَّا على كلام، فَشُبِّهْن بـ «إمَّا» و«أو» ونحوهما»[٣].

وقال في موضع آخر: «و من النعت أيضًا: مررتُ برجل إمَّا قائمٍ وإمَّا قاعدٍ، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع، ولكنه شك في القيام والقعود، وأعلمهم أنه على أحدهما... ومنه: مررت برجل راكع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة «إمَّا وإمَّا»؛ إلَّا أن «إمَّا» يجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجدٍ، فقد يجوز أن يقتصر عليه»[٤].

وكلام سيبويه يفيد أن «إمَّا» من حروف العطف، حيث جعلها مثل «أو» وتحدث عنها ضمن حديثه عن حروف العطف.

قال المالقي: «والصحيح أنها حرف عطف وهو نصُّ الصيمري في (تبصرته)[٥]؛ لأنه قال: «وإنما أدخلت «إمَّا» الأولى لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تُنبئُ بأن (إمَّا) الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام؛ لأنه فاسدٌ، لأن الواو مشركة لفظًا ومعنًى، والكلام الذي فيه «إمَّا» ليست على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى»، وهذا الذي ذكر الصيمري هو الحق، وهو

(١) رصف المباني ١٨٤.
(٢) السابق نفسه.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥، ٤٣٦.
(٤) السابق ١/ ٤٢٩.
(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٨، ١٣٩.

ظاهر مذهب سيبويه، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي وأتباعه ضرورة»(١).

وقال أبو حيان: «وقد عدَّ سيبويه «وإمَّا» في حروف العطف، وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره، فقال: الواو رابطة بين «إمَّا» الثانية، وبين «إمَّا» الأولى، كالواو التي تدخل بين الجملتين للربط»(٢).

ومع وضوح مذهب سيبويه، فقد تأول بعض النحويين كلامه، بأن «إمَّا» لما كانت صاحبة المعنى، ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سمّاها سيبويه عاطفة مجازًا.

قال أبو حيان: «وفي الإفصاح: كان سيبويه يوسِّعُ فجعل العطف لـ «إمَّا» لمَّا كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، وسمَّاها عاطفة مجازا(٣).

حجة أصحاب هذا المذهب:

استدل هؤلاء على صحة مذهبهم بما يأتي:

١- أَنَّ الواو قد تحذف، ويستغني بـ «إمَّا» نحو قول الشاعر:

يا ليتما أمنا شـالت نعامتها ... إمَّا إلى جنة إمَّـا إلى نار(٤)

وكقول الآخر:

لا تتلفـوا آبالكم ... إمَّا لنا إمَّا لكم(٥)

٢- أن «أو» تعاقبها، كقراءة أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٦) ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] و«أو» عاطفة بإجماع، فلتكن «إمَّا» كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا(٧).

(١) رصف المباني ١٨٣ - ١٨٤.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٥٨.
(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠، وانظر الجنى الداني ٥٢٩، ٥٣٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٤.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) سبق تخريجها.
(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٥٦ - ٣٥٧، وشرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣، والدماميني على المغني ٣٣٧.

رَدُّ هذين الدليلين:

الجواب عن الدليل الأول: أن ذلك معدود من الضرورات النادرة فلا اعتداد به، ومَنْ يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر، فلا يصح استناده إليه واعتماده عليه.

والجواب عن الدليل الثاني: أن تلك المعاقبة التي في: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وقام إمّا زيد أو عمرو، شبيهة بمعاقبة «لا» في: لا تضرب زيدًا ولا عمرًا، و(لا تضرب زيدًا أو عمرًا، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع «لا» فليكن منتفيا مع «إمّا» ليتفق المتماثلان ولا يختلفا[1].

وردَّه الرضي من وجه آخر، فقال: «وشبهة من جعلها حرفَ عطف: كونها بمعنى «أو» العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإن معنى «أن» المصدرية هو معنى «ما» المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية[2].

ثالثا:

نسب أبو حيان[3]، وابن هشام[4]، والمرادي[5]: إلى بعض المتأخرين: أنَّ الواو عطفت «إمّا» على «إمّا»، و«إمّا» الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد «إمّا» الأولى.

قال الرضى: «وعطف الحرف على الحرف، غير موجود في كلامهم»[6].

وقال ابن هشام معقِّبا على هذا الرأي أيضًا: «وعطف الحرف على الحرف غريب»[7]، ووجه غرابته: أنه لو كان لكان من عطف المفرد على المفرد، لكن عطف المفرد يوجب المشاركة في الإعراب لفظا ومحلا، وهو مفقود في الحرف[8].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٧٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٥٧.
(٢) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣، وراجع: شرح الدماميني على المغني ٣٣٧.
(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠.
(٤) المغني ١/ ٥٧، وراجع: الدماميني على المغني ٣٣٩، والهمع ٣/ ١٧٧.
(٥) الجنى الداني ٥٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٤.
(٦) شرح الكافية ٤/ ٤٠٣.
(٧) المغني ١/ ٥٧، وراجع الدماميني على المغني ٣٣٩.
(٨) منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب لابن الملا ٢/ ٥٦٦ (رسالة).

وهذا القول - الذي نسبه أبو حيان وغيره- إلى بعض المتأخرين: حكاه ابن الحاجب وجوَّزه، قال في: (شرح المفصل): «ثم ولو سُلِّم ذلك[١]-، فلا بُعْدَ في أن يكون دخل على «إمَّا» لغرض الجمع بينه وبين «إمَّا» المتقدمة، وتكون (إمَّا) نفسها لغرض الجمع بين ما بعد «إمَّا» المتقدمة وهذا هو الصحيح.

والذي يحققه أنم يقولون: جاءني إمَّا زيد أو عمرو، فيوقعون (أو) موقع قولهم «وإمَّا» فلولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناه من كل وجه، و(أو) عطف باتفاق»[٢].

رابعاً:

قال الأندلسي: «(إمَّا) الأولى مع الثانية حرف عطف، كررت تنبيهًا على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة «إمَّا» الثانية على الأولى، حتى تصير كحرف واحد، ثم تعطفان معًا، ما بعد الثانية على ما بعد الأولى»[٣].

رد ما ذهب إليه الأندلسي:

رد الرضى ما ذهب إليه الأندلسي فقال: «وهذا عذر بارد من وجوه:

لأن تقديم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجود في كلامهم»[٤].

تعقيب على رد الرضى على الأندلسي:

عقب الدماميني على الرضى، فقال: «قلت: الأولان لازمان، وأمَّا الثالث ففيه نظر؛

(١) أي: كون الواو في «وإمَّا» عاطفة، و«إمَّا» ليست عاطفة. وجاء هذا الكلام ردا على القول بأن «إمَّا» ليست عاطفة.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٣، وراجع الدماميني على المغني ٣٣٩.

(٣) المباحث الكاملية ١/ ٣٦٦ (رسالة) وراجع: رأي الأندلسي هذا في: شرح الكافيه للرضى ٤/ ٤٠٣، وجواهر الأدب ٥١٠، والدماميني على المغني ٣٣٩.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣، وانظر هذا الرد في: جواهر الأدب ٥١٠، والدماميني على المغني ٣٣٩.

لأن صاحب هذا الرأي لم يقل بأنه عطف حرف على حرف؛ إذ العاطف عنده مجموع «إمَّا» الأولى و«إمَّا» الثانية فهما بالنسبة إلى العطف حرفٌ واحد»(١).

خامساً:

صرح ابن الحاجب في (شرح المفصل): بأن مجموع قولنا:

(وإمَّا) هو العاطف في نحو: جاء إمَّا زيد وإمَّا عمرو.

أي مجموع (إمَّا، والواو).

ذكر ابن الحاجب هذا الرأي عند ردِّه على مذهب المانعين كون «إمَّا» عاطفة، وهو المذهب الأول في هذه المسألة.

قال: «ولم يَعُدَّ الشيخ أبو علي الفارسي «إمَّا» في حرف العطف لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف، وكلا الأمرين محتمل لما صار إليه، أمَّا الأول: فلما ثبت من أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف، وأمَّا الثاني: فلما ثبت من أن حرف العطف شرطه التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه، والجواب: أنا نقول: لا نسلم أولا أن الواو في (وإمَّا) حرف عطف دخل على (إمَّا) بل قولنا: و«إمَّا» حرف عطف، ولا يبعد في أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع، ثم ولو سلم ذلك فلا بُعْدَ في أن يكون دخل على «إمَّا» لغرض الجمع بينه وبين «إمَّا» المتقدمة وتكون «إمَّا» نفسها لغرض الجمع بين ما بعد «إمَّا» المتقدمة، وهذا هو الصحيح...؟

وأمَّا وقوعها قبل المعطوف عليه، فنقول: ليست المقدمة حرف عطف باتفاق، فلا معنى لقول القائل: إن حرف العطف متقدم، وإنما قُدِّم ما بعده لما فيه من معنى الشك فثبت أن الأولى للشك المحض من غير عطف، والثاني لهما جميعًا»(٢).

---

(١) شرح الدماميني على المغني ٣٣٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٢، ٢١٣، وانظر رأي ابن الحاجب هذا في: شرح الدماميني على المغني ٣٣٧ - ٣٣٨.

تحقيق رأي ابن عصفور في المسألة:

نقل ابن عصفور الإجماع عن النحويين على أن «إمَّا» الثانية غير عاطفة كالأولى. قال: «قِسْمٌ اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف، إلَّا أنهم أوردوه من حرف العطف لمصاحبته لها، وهو «إمَّا»...»(١).

وما نقله ابن عصفور عن النحويين ليس صوابًا، لما تقدم من خلاف في هذه المسألة.

قال الدماميني: «ونقل ابن عصفور الإجماع على أن «إمَّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، وليس بسديد، لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك»(٢).

مناقشة وترجيح:

تسلك العربية في استعمال أداة الربط سبيلين:

أ- قد تأتي أداة الربط في صدر التركيب، فتربط ما بعدها بعضه ببعض، ويكون تصدرُها قرينةً على إرادة المعنى المقصود من التركيب من أول الأمر، ومن ذلك أدوات الشرط مثلاً.

ب- وقد تأتي أداة الربط في خلال التركيب، فترتبط ما بعدها بما قبلها، ومن ذلك حروف العطف، والربط بـ «إمَّا» الأولى هو من النوع الأول، وقد كان النحاة على حق حين حكموا بأنها غير عاطفة، ذلك أن وظيفتها في الربط تختلف عن وظيفة حروف العطف فيه، فـ «إمَّا» الأولى تربط ما بعدها بعضه ببعض، وحروف العطف تربط ما بعدها بما قبلها، ومجيء «إمَّا» الأولى في صدر التركيب راجع إلى كونها من المُغَيِّرات، فالتلفظ في صدر التركيب يؤذن بالمعنى الدلالي المقصود منه من أول الأمر، كالشك والإبهام والتخيير والتفصيل، ويقاس استعمالها في الربط على استعمال أدوات الشرط قياسًا سويًّا، فهي تؤدي في

(١) شرح الجمل له ١/ ٢٣٣، وراجع قوله هذا في: التذييل والتكميل ٥/ ٣٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٩، والجنى الداني ٥٢٩، والهمع ٣/ ١٧٧، والمغني ١/ ٥٧ وشرحه للدماميني ٣٣٩.

(٢) شرح الدماميني على المغني ٣٣٩.

البنية المضمرة ما تؤديه أدوات الشرط التي تعد هي أيضًا من المغيرات لمعنى الكلام.

قال العلامة الرضى: «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وكان حرفًا فمرتبته الصدر، وإنما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم»[١].

أمَّا الربط بـ «إمَّا» الثانية فهو من النوع الثاني، لأنها تجيء لربط ما بعدها بما قبلها، لا لربط ما بعدها بعضه ببعض، فهي تدور في فلك أخواتها من حروف العطف؛ ذلك أنها تؤدي هي والواو التي تسبقها معنى: (وإن لا)، أي: وإن لا يحدث ذلك حدث ذا، فهي تجعل نفي ما قبلها ملزوما لتحقق اللازم وهو ما بعدها، ومعلوم أن تركيب الشرط يقوم على معنى استلزام الشرط للجزاء، وقد سدَّ اللازمُ المذكور بعد «إمَّا» الثانية مسدَّ الملزوم المحذوف، مثلما يسدُّ جواب «لولا» مسدَّ خبر المبتدأ المحذوف، وقد كان الربط بـ «إمَّا» الثانية في البنية المضمرة ربطا لما بعدها بعضه ببعض؛ لأن تركيبها كان شرطا، فلما حدث الحذف صارت تربط ما بعدها بما قبلها كسائر حروف العطف، ويفهم من هذا أن (إمَّا) الأولى و«إمَّا» الثانية تضافرتا على أداء معنى التسوية المانعة للجمع والخلوّ، واستعملت الواو رابطة بين جزأي التركيب، لتؤدي معنى الجمع والتشريك بينهما في كونهما محكوما عليهما، أو في كونهما حكمين على شيء، أو في حصول مضمونيهما.

ومن الواضح أن الواو ما كانت لتؤدي بمفردها معنى التسوية بين جزأي التركيب لولا لحاق «إمَّا» الثانية بها، ولذلك فمن غير المقبول أن يقال: إن الواو وحدها هي العاطفة هنا، إنما الحق أن يقال إن الواو و«إمَّا» الثانية عاطفتان معًا ما دام لكل منهما وظيفته الخاصة التي يفتقر إليها معنى التركيب.

وهذا هو رأي ابن الحاجب، ولذلك قال: «بل قولنا: (وإمَّا) حرف عطف، ولا يبعد في أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع»[٢].

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٣٣٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل له ٢/ ٢١٣، وراجع: أساليب العطف في القرآن الكريم ٣١٩ – ٣٢٠، د/ مصطفى حميدة.

المطلب الخامس
حقيقة (إمَّا) من حيث البساطة والتركيب

اختلفت كلمة النحويين في «إمَّا» العاطفة من حيث الإفراد والتركيب على مذهبين:

الأول:

مذهب سيبويه وهو: أن «إمَّا» العاطفة مركبة من «إنْ» و«ما»(١)، ووافقه كثير من النحويين منهم: ابن الوراق(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن عصفور(٤)، وابن مالك(٥)، وابن الناظم(٦)، والرضى(٧)، والسيوطي(٨).

قال سيبويه -رحمه الله-: «وسألت الخليل عن إنَّما وأنَّما، وكأنَّما وحيثما، وإمَّا في قولك: إمَّا أن تفعل وإمَّا أن لا تفعل، فقال: هن حكايات، لأنَّ «ما» هذه لم تجعل بمنزلة (موت) في حَضْرمَوْت، ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان: الضمُّ والفتح، وإنما تدخل لتمنع (أنْ) من النصب، ولتدخل (حيث) في الجزاء، فجاءت مغيرة(٩) ولم تجيء كـ «مَوْتَ» في (حَضْرَ) ولا لغوًا.

والدليل على أن «ما» مضمومةٌ إلى «إنْ» قول الشاعر:

لَقَـدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُـكَ فَاكْذِبنْهَا فَإِنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ(١٠)

---

(١) ينظر الكتاب ٣، ٣٣١، ٣٣٢، وراجع مذهبه هذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٢، وشرح الكافية لابن القواس ٨٨٦، وابن يعيش ٨/ ١٠١، والرضى على الكافية ٤/ ٤٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٢، والخزانة ١١/ ١٠٩.
(٢) علل النحو ٣٧٧.
(٣) شرح المفصل ٨/ ١٠١.
(٤) شرح الجمل ١/ ٢٣٣.
(٥) التسهيل وشرحه لابن مالك ٣/ ٣٦٥، ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٧.
(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥٣٦.
(٧) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣.
(٨) الهمع ٣/ ١٧٩.
(٩) مغيرة لـ «حيث»؛ إذْ نقلتها إلى نطاق الجوازم، ولـ «أنْ» إذ نقلتها من العاملة إلى المهملة.
(١٠) سبق تخريجه.

وإنما يريدون (إمَّا)، وهي بمنزلة (ما) مع (أنْ) في قولك: أمَّا أنت منطلقا انطلقت معك»[١].

وقال في موضع آخر: «وأمَّا قول الشاعر»:

وَقَـد كَذَبَتكَ نَفسُـكَ فَاكذِبَنْهَا .... البيـت

فهذا على «إمَّا»، وليس «إن» الجزاء كقولك (إنْ صدقًا وإن كذبًا)[٢] فهذا على «إمَّا» محمول، ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على «إنْ» الجزاء - وقد استقبلت الكلام- لاحتجت إلى الجواب[٣] فليس قوله: (فإن جزعا) كقوله: (إن حقا وإن كذبًا) ولكنه على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤][٤].

قال ابن السيرافي تعقيبًا على بيت دريد بن الصمة هذا: «يريد سيبويه» أنَّ (إنْ) في هذا البيت يراد بها (إمَّا) التي تذكر مع حروف العطف وتكون لأحد الشيئين، فاضطر الشاعر فحذف (ما) فبقى «إن»، وأصلها عنده أنها مركبة من «إنْ» و«ما»، فلما اضطر حذف أحد الشيئين، وهو «ما» فبقيت «إنْ»[٥].

وعلى هذا فالشاهد في بيت الكتاب قوله: (فإن جزعا، وإنْ إجمال صبر)؛ إذ الأصل: فإما جزعا، وإمَّا إجمال صبر، كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، فحذف «ما» من

(١) الكتاب ٣/٣٣١، ٣٣٢.

(٢) قطعة من بيت:

قد قيل ما قيــل إن صدقا وإن كذبًا ... فمـــا اعتــذارك من قــول إذا قيلا؟

وهذا البيت من البحر البسيط، وقائله: النعمان بن المنذر، وقيل: لحسان بن ثابت، ولم أقف عليه في ديوانه، وانظره في: الكتاب ١/ ٢٦٠، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤١، ٢/ ٣٤٧، وابن يعيش ٨/ ١٠١، والدرر ١/ ٩٠، والدماميني على المغني ٣٤٣، والأشموني مع الصبان ١/ ٢٤٠ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦، والخزانة ٤/ ١٠.

(٣) أي: لو جعلنا «إن» ها هنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب؛ لأن جواب «إن» يكون فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف، كقولك: أكرمك إن جئتني، فإن أدخلت عليها فاء أو ثم، بطل أن يكون ما قبلها مغنيا، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة. (انظر السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٣٥ بولاق).

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، هارون، ١/ ٤٧١ ط بولاق.

(٥) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٤٣.

«إمَّا» في البيت للضرورة الشعرية، وقد ذكر سيبويه الدليل على أنَّ (إنْ) في البيت -في الموضعين- هي ما تبقَّى من (إمَّا) بعد حذف (ما) وليست (إن) الشرطية، وهو دخول الفاء عليها[(١)]، إذ لو كانت شرطية -وقد اقترنت بالفاء- لكانت شرطا مستأنفا محتاجا إلى جواب، ولا يصلح ما تقدمه أن يسدَّ مسدَّ الجواب، لمنع الفاء أن يكون الجواب فيما قبله وذلك أن ما قبل «إنْ» قد يكون مغنيا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف، كقولك: أكرمك إن جئتني، فإن أدخلت عليها فاء أو ثم، بطل أن يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب.

لا يجوز: أكرمك فإن جئتني، ولا: أكرمك ثم إن جئتني، حتى تأتي بالجواب فتقول: أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام، فلذلك بطل أن يكون (فإن جزعا) على معنى المجازاة، وصارت بمعنى (إمَّا) لأنها تحسن في هذا الموضع، وحذف (ما) للضرورة[(٢)].

وقال سيبويه في موضع آخر: «ولا يجوز طرح (ما) من (إمَّا) إلَّا في الشعر، قال النمر بن تولب:

سَـقَتْهُ الرَّواعِد مِنْ صَيِّفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[(٣)]

وإنما يريد: (وإمَّا من خريف)...»[(٤)].

أورد سيبويه هذا البيت شاهدًا على حذف (ما) من «إمَّا» كالشاهد في البيت الذي قبله.

قال الأعلم الشنتمري: «الشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله، وتقديره عند سيبويه: سقته الرواعد إمَّا من صيف وإمَّا من خريف فلن يعدم الري البتة، فحذف (إمَّا) في أول البيت ضرورة لدلالة (إمَّا) الثانية عليها لأنها لا تقع إلَّا مكررة، ثم (ما) من (إمَّا) الباقية ضرورة[(٥)].

---

(١) في قوله (فإن جزعا).

(٢) انظر علل النحو لابن الوراق ٣٧٧ - ٣٧٨، والسيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٣٥ ط بولاق، والخزانة ١١/ ٩٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٥) الأعلم بهامش الكتاب ١/ ١٣٥، وراجع: خزانة الأدب ١١/ ٩٤.

أقول: وحذف (ما) من (إن) واقتصارهم على «إن» في الضرورة دليل على أن (إمّا) العاطفة -عند سيبويه- مركبة من «إن» و«ما» والدليل عليه اقتصارهم على «إن» في الضرورة، وقد سبق بيان ذلك.

قال العلامة الرضى: «وهي عند سيبويه مركبة من «إن ما» بدليل حذف «ما» للضرورة[١].

ويتوارد هنا سؤال حاصله: ما نوع (إن) ونوع (ما) اللتين تتركب منهما «إمّا»؟

الجواب: المبرد[٢]، وابن الوراق[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وأبو حيان[٦]، وكثير من النحويين: لم يُبينوا نوعهما.

أمّا العكبري، فذكر أنها مركبة من «إن» الشرطية و«ما» النافية.

قال: «وقَدْ زعم قوم أنها مركبة من «إن» الشرطية و«ما» النافية، لأن المعنى في قولك: قام إمّا زيد وإمّا عمرو: وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو»[٧]. ووافقه ابن القواس قال: «ونقل عن سيبويه أنها مركبة من «إن» الشرطية و«ما» النافية»[٨]. وكذلك علاء الدين الإربلي وافق العكبري وابن القواس حيث قال: «أمّا العاطفة فهي حرف محض هامل مفرد، لأنه الأصل، خلافا لسيبويه، فإنه حكم بتركبها من «إن» الشرطية و«ما» النافية»[٩].

ووافق هؤلاء السيوطي قال: «ومن الاختصار تركيب «إمّا» العاطفة على قول سيبويه من «إنْ» الشرطية و«ما» النافية؛ لأنها تغني عن إظهار الجمل الشرطية حذرا من الإطالة»[١٠].

---

(١) شرح الرضى ٤/ ٤٠٢.
(٢) المقتضب ٣/ ٢٨.
(٣) علل النحو ٣٧٧.
(٤) شرح المفصل ١/ ١٠١.
(٥) شرح الجمل ١/ ٢٣٣.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٩، وارتشاف الضرب/ ٦٤٣.
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٦.
(٨) شرح كافية ابن الحاجب له ٨٨٦ وشرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٢.
(٩) جواهر الأدب ٥٠٨.
(١٠) الأشباه والنظائر ١/ ٣٦.

ولكنه في (الهمع) يذكر أنها مركبة من «إن» و«ما» الزائدة على الأصح، قال: «وهو مذهب سيبويه، وعليه بني الاقتصار على «إن» وحذف «ما»[(١)].

وهو رأي للكوفيين، قال ابن هشام: «وأجاز الكوفيون كون (إمَّا) هذه هي (إن) الشرطية و(ما) الزائدة[(٢)].

هذا وقد خطأ أبو علي الفارسي مَنْ قال إنَّ «إنْ» في «إمَّا» شرطية عند سيبويه وقال: إن هذا من باب الغلط والوهم على سيبويه، نقل ذلك عنه البغدادي في (خزانة الأدب).

قال البغدادي: «وقال أيضًا: في (البغداديات): لا يصلح أن تكون (إن) في قوله: (فإن جزعا) للجزاء، لدخول الفاء عليها، وأنها لو كانت للجزاء للزمها الجواب، فلما لم تصلح أن تكون للجزاء حملت على أنها المحذوفة من «إمَّا» فهذا وجه استدلال سيبويه بدخول الفاء. وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في «إمَّا» هو أنها (إنْ) التي للجزاء ضمت إليها (ما). وهذا عندي غلط عليه، وقد قال ما لا يجوز معه ظن هذا به.

ألا تراه قال: «ولو قلت إن جزعٌ وإن إجمالُ صبر كان جائزا، كأنك قلت: فإما أمري جزع، وإمَّا إجمال صبر، لأنك لو صححتها فقلت: (إمَّا)، جاز ذلك فيها[(٣)].

وقال أيضًا: (إمَّا) يجري ما بعدها على الابتداء[(٤)]. ففيما قاله في هذين الموضعين إجازة وقوع المبتدأ بعد «إمَّا» ومن مذهبه الذي لا يدفع أن لا يقع الابتداء بعدها، فكيف يكون عنده أن (إمَّا) إنما هي (إن) الجزاء؟ وذلك لا يسوغ. ألا ترى أنك تقول: ضربت إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا؟ وتقول: ذهب إمَّا زيد وإمَّا عمرو، فلو كانت (إن) الجزاء لما عمل ما قبلها فيما بعدها، ولكان ذهب فعلا فارغا لا فاعل له.

فإن قال: يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمر، كأنه قيل: ضربت إن ضربت زيدًا،

---

(١) الهمع ٣/ ١٧٩.

(٢) المغني بحاشية الأمير ١/ ٥٨، وراجع رأي الكوفيين هذا في: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٤٣٥، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٥، ٣٤٦، والدماميني على المغني ٣٤٣.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٤) السابق ١/ ٢٦٨.

فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ولا المفهوم من هذا اللفظ ألا ترى أن المراد ضربت أحدهما، على أن ذلك فاسد، لأن (ذهب) يبقى بلا فاعل، ولا يجوز أن يضمر.

ويدل أيضًا على فساده قولك: إمَّا أن تقوم وإمَّا لا تقوم، وقوله تعالى: ﴿يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]. ألا ترى أن هذا لو كان (إن) فيه للجزاء لم يجز وقوع المبتدأ بعده وللزم أن يجازي بما يجازي به (إن) ولم يتقدم ما يغني عن الجواب فهذا التوهم على سيبويه فاسد.

فإن قال: ما أنكرت أن يكون ما ذهبت إليه، من أن (إن) في «إمَّا» للشرط مذهب سيبويه، لأنه قد ذكر أن (إنْ) على أربعة أوجه: المخففة وليس هذا من مواضعها، والنافية ولا نفي هنا. وزائدة بعد «ما» النافية، فلما لم يجز أن تكون واحدة من الثلاث وجب أن تكون الشرطية، لأنك في (إمَّا) لا تُبتُّ على الشيء كما لا تُبتُّ في الجزاء، فلما شابهتها في هذا الموضع ولم تكن واحدة من الثلاث لزم أن تكون إياها.

فالجواب: ليس في قوله: «إنَّ «إنْ» تكون على أربعة أوجه ما يوجب أن تكون (إن) هذه (إن) الجزاء، لما قدمناه من الدليل في امتناع ذلك أن تكون إياها، وإنما لم يذكر (إن) هذه فيجعله قسما خامسا، لأنه لا يستعمل في الكلام إلَّا في الشعر.

فإن قلت: فما جهة الفائدة في إعلامه أنَّ (إنْ) من (إمَّا)؟

قلت: يُعلم منه أن الحرف المدغم نون وليس بميم، لأن الشاعر لما اضطر فحذف «ما» وأظهر النون علم به أن ذلك أصله وأنها مركبة، وإن أراد أن «إمَّا» أصلها (إن) ثم ضم إليها (ما)، كما ضمت إلى (لو) في (لوما)، فذلك لا يمتنع، ولا دلالة على أنها الجزاء»انتهى [١].

رَدُّ البغدادي كلام أبي علي الفارسي:

ردَّ البغدادي كلام الفارسي ثم أدلى برأيه في المسألة وهو رأي صواب -إن شاء الله.

---

(١) ينظر الخزانة ١١/ ١١٠- ١١٢، والبغداديات ٣٢٥.

قال: «وقد أطال من غير أن يُعين نوعها، وما المانع من كونها في الأصل للشرط ثم لما ركبت مع (ما) تخلت عن الشرط وصارت مع (ما) لمعنى آخر»(١).

وإلى هذا أشار أبو البركات الأنباري حين قال: «الحروف إذا ركبت حدث فيها بعد التركيب معنى لم يكن قبل التركيب، كالأدوية المركبة من عقاقير مختلفة، فإنه يحدث لها بالتركيب ما لم يكن لكل واحد منها قبل التركيب في حالة الانفراد»(٢).

كما أشار إلى ذلك أيضًا الرضى حين قال: «ولا منع من تغيرُّ معنى الكلمة وحالها بالتركيب»(٣).

وإضافة إلى ما سبق: إن من عادة اللسان العربي أن يركب (لا) أو (ما) مع أداة أخرى، ثم يدع تلك الأداة الجديدة المركبة تأخذ مجراها في الاستعمال، فتؤدي معاني مختلفة، حسب ما يقتضيه السياق الذي توضع فيه(٤).

والخلاصة: أن «إمَّا» العاطفة عند سيبويه ومن تبعه: مركبة من (إن) الشرطية، - ثم لما ركبت مع (ما) خرجت عن الشرط وصارت لمعنى العطف - و«ما» النافية، لأن معنى التركيب مع «إمَّا» الثانية: (إن لا يحدث ذلك حدث ذا، وقد استعمل سيبويه هذه البنية المضمرة في مثاله النحوي:

(مررت برجل صالح)، وإن لا صالحا فطالح)، وذلك على إضمار الفعل، أي: إن لا يكن صالحا فطالح(٥).

المذهب الثاني في المسألة:

ذهب غير سيبويه إلى أنها بسيطة غير مركبة، لأن البساطة هي الأصل في الحروف(٦).

---

(١) الخزانة ١١/ ١١٢.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٥.
(٣) شرح الرضى ٤/ ٤٠٣.
(٤) مستفاد من البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٥.
(٥) الكتاب ١/ ١٣٢، ١٣٣ ط بولاق.
(٦) ينظر: اللباب ١/٤٢٦، وشرح الكافية لابن القواس ٨٨٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٧٠٢/١، وشرح الكافية للرضى ٤٠٣/٤، والجنى الداني ٥٣٣، وتوضيح المقاصد ٢١٨/٣، والهمع ١٧٩/٣.

ومن هؤلاء: الهروي[١]، والعكبري[٢]، وابن القواس[٣]، وعلاء الدين الإربلي[٤]، وأبو حيان[٥]، والدماميني[٦]، والشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد[٧] وغيرهم.

وتأوّل غير سيبويه البيتين -السابقين- على أنَّ (إنْ) شرطية، وشرطها (كان) المحذوفة، أي: فإن كان جزعا.

قال الرضى: «وقال غيره -أي غير سيبويه- هو مفرد غير مركب؛ إذ الإفراد أصل في الحروف، وتأول البيتين بإن الشرطية، وشرطها: (كان) المحذوفة أي: فإن كان جزعًا»[٨].

وقال المرادي: «وأجيب: بأنه يحتمل أن تكون (إن) في البيتين شرطية حذف جوابها، والتقدير: فإن كنت ذا جزع فلا جزع، وإن كنت مجمل صبر فأجمل، وإن سقته من خريف فلن يعدم الري»[٩].

مخالفة الأصمعي والمبرد سيبويه:

خالف الأصمعي والمبرد سيبويه في بيت النمر بن تولب -السابق-:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ .... البيت

سبق أن ذكرت أن سيبويه أورد هذا البيت شاهدًا على حذف «ما» من «إمَّا» كالشاهد في بيت دُريد بن الصّمة السابق:

لَقَدْ كَذَبَتك نَفسُكَ فَاكذِبَنْهَا .... البيت

(١) الأزهية ١٤٣.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٦.
(٣) شرح ألفية ابن معط له ١/ ٧٨٢، وشرح الكافية له ٨٨٦.
(٤) جواهر الأدب ٥٠٨.
(٥) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٣.
(٦) شرح المغني له ٣٣٥.
(٧) عدة السالك ٣/ ٣٨١.
(٨) الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣.
(٩) توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٠. وانظر الجنى الداني ٥٤٣ والخزانة ١١/ ١١٢ - ١١٣.

إلَّا أن هذا البيت خلا من الدليل الذي ساقه سيبويه في بيت دريد بن الصمة، على أنَّ (إنْ) فيه ليست للجزاء وإنما أصلها (إمَّا) فحذفت (ما) ولذا خالفه الأصمعي والمبرد، وذكر أنَّ (إنْ) في هذا البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه، والفاء واقعة في جوابها، والتقدير عندهما: سقته الرواعد من صيف، وإن سقته من خريف فلن يعدم الري[1].

أمَّا تقدير سيبويه فهو -كما قال الأعلم- سقته الرواعد إمَّا من صيف وإمَّا من خريف، فلن يعدم الري البتة.

وترتَّب على تقدير سيبويه ضرورتان:

الأولى: حذف (إمَّا) في أول البيت لدلالة «إمَّا» الثانية عليها، ولم ينبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يُشر إليها في الكتاب.

الثانية: حذف «ما» من «إمَّا» الثانية.

وقد رجح الأعلم تقدير سيبويه على غيره، فقال: «وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف أو خريف، ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي، وأصحابه، لأنهم جعلوا رِيَّه لسقي الخريف له خاصة»[2].

وكذلك فعل ابن هشام فقال معقبا على رأي الأصمعي والمبرد: «وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك»[3]. أي وصف الوعل بالري دائمًا؛ لأن مدخول (إنْ) مشكوكٌ فيه، والمعنى عليه. قال الأعلم: «وَصَفَ وعْلا في روضة مخصبة في جبل حصين لا يُوصل إليه، والأمطار ملازمة له، فلا يحتاج إلى أن يُسهل فيصاد»[4]. أ. هـ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٧، وخزانة الأدب ١١/ ٩٤ وهامش المقتضب ٣/ ٢٨، وابن يعيش ٨/ ١٠٢، والدماميني على المغني ٣٣٦.
(٢) الأعلم بهامش الكتاب ١/ ١٣٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٣.
(٣) المغني ١/ ٥٧.
(٤) غنية الأريب ٢/ ٤٠٩/ مج ١. وانظر: نكت الأعلم ١/ ٣٤٢ - ٣٤٣، وهامش الكتاب ١/ ١٣٥.

مناقشة وترجيح:

والراجح تقدير الأصمعي والمبرد، لأن تقدير سيبويه يترتب عليه -كما سبق- وقوع ضرورتين في البيت. حذف «إمَّا» الأولى، وحذف (ما) من (إمَّا) الثانية.

وفي ادعاء هذا الحذف ما فيه من التكلف دون حاجة أو دليل، ومخالفة الضابط الذي نصَّ عليه سيبويه نفسه في الكتاب «لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد»(١).

وليس هناك ما يدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأمامنا سبيل أخرى يفي بها اللفظ، ويستقيم بها المعنى، دون ضرورة ما، فما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها، ولذا قال ابن يعيش - بعد أن ذكر التقديرين: تقدير الأصمعي والمبرد وتقدير سيبويه-: «ولا يبعد ما قاله سيبويه، وإن كان الأول أظهر»(٢).

وقال الدماميني -مُعلِّقا على تضعيف ابن هشام رأي الأصمعي والمبرد- بأنه لا يلزم عليه وصف الوعل بالري على كل حال: ومعنى كلام المصنف -يعني ابن هشام- أن جعل (إنْ) شرطية يصير الري معلقا بسقي السحائب له في الخريف، ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط، وهو مناف للغرض، وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أولا بما وقع من سقي سحائب الصيف له، وذلك مقتض لريه منها، ثم أخبر ثانيا بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر.

ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فمع الإتيان بإما التي هي هنا لأحد الشيئين لا يلزم ذلك، إلَّا أن يقال إنها لتفصيل المسقى منه مع دوام السقي (٣).

رأي أبي عبيدة في «إنْ» في بيت النمر بن تولب:

ذهب أبو عبيدة في «مجاز القرآن» إلى أنَّ (إنْ) في البيت زائدة(٤)، قال ابن هشام:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٢، وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ٨٦. أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٠٢.

(٣) شرح الدماميني على المغني ٣٣٦، وحاشية الدسوقي على المغني ١/ ٨٥، وخزانة الأدب ١١/ ٩٧.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٢٣٠، وانظر المسائل البصريات ١/ ٢٦٥١، والخزانة ١١/ ٩٩، والمغني ١/ ٧٥، والدماميني عليه ٣٣٦ - ٣٣٧، والجنى الداني ٥٣٥.

«وقال أبو عبيدة (إنْ) في البيت زائدة وجاءت زيادتها هنا كما جاءت زيادتها في نحو: ما إنْ فعلت، وهذا كقولك: ضرب القوم زيدًا من داخل ومن خارج[١].

وقد رُدَّ: بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف، وثبت حذف (إمَّا) و(ما)[٢].

الترجيح بين مذهب سيبويه ومذهب غيره في المسألة:

بعد دراسة هذه المسألة أراني أميل إلى الأخذ برأي سيبويه، من أن (إمَّا) في العطف أصلها: (إنْ – ما)، فأدغمت النون في الميم، والدليل على ذلك حذف (ما) منها في الضرورة –كما سبق– والاقتصار على «إنْ» وحدها، وعلة هذه الضرورة الرد على الأصل، صرح بذلك المبرد، قال: «وزعم –يعني الخليل– أن (إمَّا) هذه إنما هي (إنْ) ضمت إليها (ما) لهذا المعنى[٣]، ولا يجوز حذف «ما» منها إلَّا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإنْ اضطر جاز الحذف، لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها..»[٤].

كما أرى أن تركيب (إمَّا) العاطفة يقوم في الأصل على معنى الشرط، لما يأتي:

١– تجتمع «أَوْ» و«أَمْ» و«إمَّا» في زُمْرة واحدة؛ إذ تشترك هذه الأحرف الثلاثة في مجال دلالي واحد، قال عنه بعض النحاة:

«إنه الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء»[٥].

والجدير بالذكر هنا أن المعاني الدلالية المستفادة من تركيب «إمَّا» كالشك والإبهام، والتخيير، والتفصيل، هي نفسها المعاني الدلالية المستفادة من تركيب «أو»، وأنهما يرجعان إلى أصل واحد: هذا الأصل، هو رائحة معنى الشرط[٦].

فحين يقال لأداء معنى التخيير: (تزوج هذه الفتاة أو أختها) يصح أن يقال لأداء

(١) المغني ١/ ٢٥٧، وانظر: الخزانة ١١/ ٦١.
(٢) المنصف لابن جنى ١/ ١٢٩، والخزانة ١١/ ٩١.
(٣) يقصد أن «إمَّا» الكلام معها مبني على الشك من أوله.
(٤) المقتضب ٣/ ٢٨.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٧، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٣٩٥ وما بعدها.
(٦) الهامش السابق نفس الجزء والصفحة.

المعنى نفسه باستعمال (إمَّا): (تزوج إمَّا هذه الفتاة وإمَّا أختها). ويصح أن تكون البنية المضمرة في التركيب الأول: (إن تتزوج هذه الفتاة فلا بأس، وإن تتزوج أختها فلا بأس). كما يصح أن تكون البنية المضمرة للتركيب الآخر: (إن تتزوج هذه الفتاة فلا بأس، وإن لم تتزوجها فتزوج أختها).

وكذلك يجري المثال الدالّ على الشك الذي ذكره سيبويه: (مررت برجل صالح أو طالح). وقد ذكر أنه يجوز فيه: (مررت برجل إمَّا صالح أو طالحٍ) و(مررت برجل صالح وإن لا صالحا فطالحٌ) و(مررت برجل إنْ صالحٍ وإنْ طالحٍ).

قال سيبويه: «و إن أراد (إن) الجزاء فهو جائزن لأنه يضمر فيها الفعل»(١).

وقال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]: «هديناه: عرفناه السبيل، شكر أو كفر، و(إمَّا) ههنا تكون جزاء: أي: إن شكر وإن كفر»(٢).

وصح أن يقال في معنى الآية الكريمة: سواء علينا أكان شاكرا أم كفورا.

ومن خلال ما سبق نستنتج: أن المعنى الوظيفي الذي تؤديه «إمَّا» هو التسوية، وهو المعنى ذاته الذي تؤديه «أو» و«أم» المتصلة، وهو ما عبر عنه النحاة بقولهم: الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية هنا تعني أن المتعاطفين سواء في صلاحية كل واحد منهما للاستقلال بالحكم، وهو معنى قائم أصلا على معنى الشرط(٣).

٢- والذي يدل على التقاء (إمَّا) و«أو» في أداء معنى التسوية، أن اللسان العربي يستعمل (أو) أحيانا في مكان (إمَّا) الثانية. وقد سبق بيان ذلك.

٣- من الأدلة أيضًا على قيام تركيب (إمَّا) على معنى الشرط: أن اللسان العربي يضع أحيانا (إنْ) الشرطية و«لا» النافية اللتين تأتيان على صيغة (إلَّا) في مكان (إمَّا) الثانية وقد سبق بيان ذلك أيضًا.

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٢ - ١٣٥ ط بولاق.
(٢) معاني القرآن له ٣/٢١٤، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٦، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٤٢٦.
(٣) أساليب العطف في القرآن الكريم ٢٩٨.

المطلب السادس
(دراسة تحليلية لاستعمال (وإمَّا) العاطفة في القرآن الكريم

وردت (إمَّا) العاطفة في سبعة مواضع من القرآن الكريم، هي[1]:

١- قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٥].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٦].

٣- قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

٤- قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

٥- قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [طه: ٦٥].

٦- قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

٧- قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

وسأدرس هذا الاستعمال من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية المعنى:

أولا: تحليل الاستعمال من ناحية الصيغة:

بالتأمل في الآيات السابقة وجدت الآتي:

أ- جاءت (إمَّا) في كل تلك المواضع مكررة، وهذا هو الأفصح والأكثر استعمالا في كلام العرب.

قال ابن عصفور: «وكذلك أيضًا الأفصح فيها أن تستعمل مكررة»[2].

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٤٢٣- ٤٢٦، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم (إمَّا).
(٢) شرح الجمل ١/ ٢٣٢.

وقال صاحب (جواهر الأدب): «الثاني: أنَّ (إمَّا) يلزم التكرير غالبا»(١).

وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل.

ب- وردت (إمَّا) الثانية مسبوقة بواو العطف في كل تلك المواضع، وربما لا تستعمل الواو في غير القرآن، وقد وصف النحويون هذا الاستعمال بأنه نادر أو شاذ. وقد مرَّ بيان ذلك مفصلا -أيضًا.

جـ- ويلاحظ أيضًا في الآيات الكريمة أنه قد وقع بعد (إمَّا):

- (أنْ) والفعل المضارع المنصوب في ثلاثة مواضع.
- فعل مضارع مرفوع في موضع واحد.
- اسم منصوب في ثلاثة مواضع.

وقد ذهب الفراء إلى أن إدخال (أنْ) على الفعل المضارع بعد (إمَّا) لا يقع إلَّا إذا كان التركيب دالا على معنى الأمر بالاختيار، وفي رأيه أنه لمَّا آذنتْ «إمَّا» الأولى بالتخيير من أول الكلام أُحدثتْ لها (أنْ).

قال الفراء معقبا على قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾، «أدخل (أنْ) في (إمَّا)؛ لأنها في موضع أمر بالاختيار، فهي في موضع نصب في قول القائل: اختر ذا أو ذا؛ ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع (إمَّا)»(٢).

ووافق العكبريُّ الفراءَ فقال: «إذا كانت «إمَّا» للشك جاز أن يليها الاسم، وجاز أن يليها الفعل، فإن كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه (أنْ)(٣).

ثانيا: تحليل الاستعمال من ناحية المعنى:

سبق أن بينت أن المعنى الوظيفي الذي تؤديه «إمَّا» في الاستعمال: هو التسوية

(١) جواهر الأدب ٥٠٨، وراجع: عدة السالك ٣/ ٣٨١.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٩.
(٣) التبيان له ٢/ ٦٥٩.

المانعة للجمع والخلوّ، أي أن المتعاطفين سواءٌ في صلاحية كل واحد منهما للاستقلال بالحكم، بحيث لا يجوز الجمع بينهما، ويجب أحدهما لا محالة.

هذا هو المعنى الذي تؤديه «إمَّا» في كل تركيب تستعمل فيه، وتقوم قرائن السياق المقالية والحالية متضافرة بتوجيه هذا المعنى الوظيفي لأداء المعنى الدلالي المستفاد من التركيب كله، وهو معنى يختلف من تركيب لآخر باختلاف تلك القرائن.

ومن هذا المنطلق يكون التدبر في المعاني الدلالية المستفادة من استعمالات «إمَّا» في القرآن العظيم.

معنى «إمَّا» المستعملة في المواضع السبعة من القرآن الكريم:

الموضع الأول، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُواْ ﴾ [الأعراف: ١١٥، ١١٦].

تتبعت ما كتبه النحويون والمفسرون في معنى «إمَّا» في هذه الآية -فيما أتيح لي من مراجع- فوجدتهم أجمعوا على أن معناها «التخيير».

قال الفراء معقبا على هذه الآية: «أدخل (أنْ) في «إمَّا» لأنها في موضع أمر بالاختيار، فهي في موضع نصب في قول القائل: اختر ذا أو ذا؛ ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع «إمَّا»[(١)].

وقال السمين الحلبي معقبا على الآية كذلك: «(إمَّا) هنا للتخيير»[(٢)].

موضع المصدر المؤول بعد «إمَّا» من الإعراب:

في موضع: (أن تلقي -وإمَّا أن نكون) ثلاثة أوجه من الإعراب:

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٣٨٩.

(٢) الدر المصون ٥/ ٤١٥، وراجع في معنى «إمَّا» في الآية: البحر المحيط ٤/ ٣٦١، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، والأزهية ١٣٩، والمغني ١/ ٥٨، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ١٩٧- ١٩٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٣ - ٤٢٤.

أحدها: النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: اختر إمَّا إلقاءك، وإمَّا إلقاءنا، وهو مذهب الكوفيين(١).

الثاني: الرفع، على أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: إمَّا إلقاؤك مبدوءٌ به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوءٌ به.

الثالث: الرفع أيضًا، ولكنه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمرك إمَّا إلقاؤك وإمَّا إلقاؤنا (٢).

الموضع الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴿٦٥﴾ قَالَ بَلۡ أَلۡقُواْۖ﴾ [طه: ٦٥، ٦٦]، بالاطلاع في كتب النحويين والمفسرين وجدت أنهم متفقون على أن معنى (إمَّا) في هذه الآية التخيير(٣) كالآية التي قبلها.

وإعراب المصدر المؤول بعد «إمَّا» في هذه الآية كإعرابه في الآية التي قبلها، قال السمين الحلبي موضحًا إعرابَ: أن والفعل بعد «إمَّا» هنا: «قوله: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ﴾، فيه أوجه: أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: اختر أحد الأمرين، والثاني: أنه مرفوع على خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمر إمَّا إلقاؤك أو إلقاؤنا، الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلقاؤنا أول، ويدل عليه قوله: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾(٤).

---

(١) انظر مذهب الكوفيين في: إعراب النحاس ٢/ ١٤٣، ومشكل مكي ١/ ٢٩٨، والقرطبي ٧/ ٢٣٣، والبحر المحيط ٤/ ٣٦١، والدر المصون ٥/ ٤١٥.

(٢) انظر مراجع الحاشية السابقة نفس الجزء ونفس الصفحة، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٤٢٣ – ٤٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٨٢.

(٣) وانظر على سبيل المثال: أمالي الشجري ٢/ ٣٤٣، والكشاف ٢/ ٤٣٩، ومعاني الفراء ٢/ ١٨٥، والدماميني على المغني ٣٤١، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٨، والدر المصون ٨/ ٦٩ – ٧٠، والمغني ١/ ٥٨، والفتوحات الإلهية ٣/ ٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٤، ٤٢٦.

(٤) الدر المصون ٦٩/٨ – ٧٠، وراجع معاني الفراء ٢/ ١٨٥، والبيان لابن الأنباري ٣٧٠/١، والمشكل ٣٢٥/١ – ٣٢٦، والتبيان ٦٨٧/١، والدماميني على المغني ٣٤١، والبحر ٢٥٨/٦، والفتوحات ٩٩/٣.

مقارنة بين آية الأعراف وآية طه:

ورد في (البرهان في توجيه متشابه القرآن) للكرماني: أن سبب اختلاف صيغة ما بعد «إمَّا» في الآيتين الكريمتين راجع إلى مراعاة فواصل الآي[١].

وكان ابن جنى -كما نقل عنه السيوطي في الإتقان- قد ذكر أن مجيء قوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾، وما فيه من العدول عن أن يقال (وإمَّا أن نلقي)، كان لغرضين:

أحدهما: لفظي، وهو المزواجة لرءوس الآي.

والآخر: معنوي، وهو أنه تعالى أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم على موسى، فجاء عنهم باللفظ أتمَّ وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه [٢].

قال الزمخشري موضحًا أنَّ كل ما جاء في كتاب الله تعالى له جانبه المعنوي الذي يهدف إلى أداء غرض بلاغي: «لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلَّا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فأمَّا أنْ تهمل المعاني، ويهتمَّ بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه، فليس من قبيل البلاغة[٣].

ومن حيث قرائن السياق في الآيتين، ذكر الزمخشري في الكشاف أمرين مهمين:

الأول: أن تخيير السحرة لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بين الأمرين هو حُسْنُ أدب راعوه معه، كما يفعل أهل الصناعات إذا التقوا، والمتناظرون قبل أن يتخاصموا في الجدال، والمتصارعون قبل أن يأخذوا في الصراع.

قال القرطبي: «تأدبوا مع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بقولهم: إمَّا أن تلقي، فكان ذلك سبب إيمانهم[٤].

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن ٨٩ - ٩٠.
(٢) الإتقان للسيوطي ٤/ ٢٤ - ٢٥ نقلا عن ابن جنى.
(٣) المرجع السابق ٣/ ٣٥٩ نقلا عن الزمخشري.
(٤) القرطبي ٧/ ٢٣٣، ١١/ ١٣٨، وانظر: البحر ٤/ ٣٦١.

وعارض أبو حيان الزمخشري والقرطبي في هذا فقال: «والذي يظهر أن تخييرهم إياه ليس من باب الأدب، بل ذلك من باب الإدلال لما يعلمونه من السِّحر، وإيهام الغلبة والثقة بأنفسهم، وعدم الاكتراث والابتهال بأمر موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ (١).

والأمر الثاني الذي ذكره الزمخشري: أن ما جاء على لسانهم في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾، فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله، من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل، وتعريف الخبر، وإقحام الفصل (٢).

ومن الواضح أن ما جاء على لسان السحرة فيه تسوية بين أن يبدأ موسى في الإلقاء وأن يبدءوا هم فيه، فكلا الأمرين عندهم سواء في صلاحية كل واحد منهما للاستقلال بالحكم، ويفهم أيضًا من التركيب امتناع الجمع بين الابتداءين في زمن واحد، كذلك يفهم امتناع الخلو من أحدهما.

وهذا هو معنى التسوية المانعة للجمع والخلوّ، وهو المعنى الوظيفي الذي تؤديه (إمَّا) في حدِّ ذاتها.

وتضافرت القرائن المقالية والحالية في السياق لتوجيه معنى التسوية نحو أداء معنى التخيير، فمن القرائن المقالية استعمال (أنْ) والمضارع، ومن المعلوم أنَّ (أنْ) إذا دخلت على المضارع خصَّصتْه للاستقبال(٣).

ومن القرائن الحالية كون المقام مقام طلب، وإن كان الطلب قد وقع في صيغة الخبر، فهو يؤدي معنى الأمر: (اختر ذا أو ذا)، والتركيب -كما سبق- قائم أساسا على معنى الشرط: (إن تُلْقِ أنت فلا بأس، وأن لم تُلْقِ ألقينا نحن).

إلَّا أن تأكيد الضمير وتعريف الخبر فيما جاء بعد (إمَّا) الثانية في سورة الأعراف، أفاد أن التسوية بين المتعاطفين تسوية غير متكافئة الطرفين؛ إذ يفهم من هذا التأكيد أنَّ السحرة كانوا يميلون إلى أنْ يبدءوا هم في الإلقاء، فكان معنى التركيب كله: نحن المستحقون لفعل الإلقاء، أو كأنهم يسألون:

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٦١.

(٢) الكشاف الآيتان ١١٥ الأعراف، ٦٥ طه ٢/ ١٠٢، ١٠٣، ٥٤٣، وراجع: البحر المحيط ٤/ ٣٦١.

(٣) انظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٤١، وشرح ابن القواس على الكافية ٩١٣ (رسالة).

أنلقي نحن؟ ولهذا لم يستدع جواب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ استعمال «بل» لإبطال أحد طرفي التسوية وإثبات الآخر، في حين استعملت «بل» في جواب موسى في آية سورة طه؛ لأن ما جاء على لسانهم فيها كان تسوية متكافئة الطرفين(١).

الموضع الثالث:

قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٦](٢).

اختلفت كلمة المفسرين والنحويين في المعنى المراد بتركيب «إمَّا» في الآية الكريمة على النحو الآتي:

أولا: ذهب أبو إسحاق الزجاج(٣)، والنحاس(٤)، والقرطبي(٥)، وأبو حيان(٦): إلى أن معناها: أحد الأمرين، أو الشيئين، وهو القدر المشترك بين المعاني في تركيب «إمَّا».

قال الزجاج: «إمَّا» -في هذه الآية- لوقوع أحد الشيئين، والله عَزَّوَجَلَّ عالم بما يصير إليه أمرهم، إلَّا أن هذا للعباد خوطبوا بما يعلمون، فالمعنى لكن أمرهم عندكم على هذا في الخوف والرجاء(٧).

وقال أبو حيان معقبا على هذه الآية: «و(إمَّا) معناها الموضوعة له هو أحد الشيئين

(١) أساليب العطف في القرآن الكريم ٣٢٥ - ٣٢٦.
(٢) نزلت هذه الآية الكريمة في كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع، تخلفوا عن غزوة تبوك، فأمر النبي ﷺ أصحابه ألا يسلموا عليهم ولا يكلموهم، فلما عملوا ذلك فوضوا أمرهم إلى الله تعالى، وأخلصوا نياتهم، ونصحت توبتهم، ولم يفعلوا كما فعل أبو لبابة وأصحابه من شد أنفسهم على السواري، وإظهار الجزع والغم، وقد تاب الله على هؤلاء، الثلاثة بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة: ١١٨]، وانظر سبب النزول في أسباب النزول للواحدي ١٤٩، وصحيح البخاري في كتاب المغازي ٣/ ٨٦، ٩٠، والكشاف ٢/ ٢١٣، وتفسير القرطبي الآيتان ١٠٦، ١١٨ التوبة ٨/ ١٧٣، ١٩٩.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٨.
(٤) إعراب القرآن ٢/ ٢٣٤.
(٥) الجامع لأحكام القرآن ٨/ ١٧٣.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٩٧.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٨.

أو الأشياء فيخرج مع ذلك أن تكون للشك أو لغيره، فهي هنا على أصل موضوعها، وهو القدر المشترك الذي هو موجود في سائر ما زعموا أنها وضعت له وضع الاشتراك، والله تعالى عليم بما يؤول إليه أمرهم حكيم فيما يفعله بهم»(١).

ثانيا: ذهب الهروي(٢)، وابن الشجري(٣): إلى أن معناها التخيير.

ثالثا: ذهب العكبري(٤)، والسمين الحلبي(٥) في أحد قوليه، إلى أن معناها الشك، والشك راجع إلى المخلوق.

رابعا: ذهب المرادي(٦)، وابن هشام(٧)، والدماميني(٨)، والسمين الحلبي(٩) – في قوله الآخر–، والسيوطي (١٠): إلى أن معناها الإبهام.

قال ابن هشام: «ووهَم ابنْ الشجري فجعل الآية من قبيل التخيير»(١١).

ولم يبين ابن هشام وجه الوهم(١٢)، وكأنَّه ما تقرر من أنه لابد من أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب، وليس هنا طلب، ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك، ويقول: المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين(١٣).

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٩٧.
(٢) الأزهية ١٣٩.
(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣.
(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١، ٢٢.
(٥) الدر المصون ٦/ ١١٩.
(٦) الجنى الداني ٥٣٠.
(٧) المغني ١/ ٥٨ بحاشية الأمير.
(٨) شرح الدماميني على المغني ٣٤٠.
(٩) الدر المصون ٦/ ١١٩.
(١٠) الهمع ٣/ ١٧٧.
(١١) المغني ١/ ٥٨، وانظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٣.
(١٢) بينه الأنطاكي فقال: «وجه وهمه أن (إمَّا) التخيير إذا وقع الفعل بعدها فلابد أن تكون معه (أنْ) صرح به أبو البقاء، ومسبوقة بالطلب» أ. هـ (غنية الأريب ٢/ ٤١٤)، والحنبلي: «لأن (إمَّا) التي للتخيير إذا وقع بعدها الفعل كانت معه (أنْ) –كالآيتين– وإذا كان للشك جاز أن يليهما الاسم والفعل– كما نصَّ على هذا الفرق أبو البقاء في إعرابه» أ. هـ ٧٤١ (مغني الحبيب). وانظر: التبيان ٦٥٩.
(١٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٤١.

إعراب قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة في محل رفع خبر، و(مرجون) يكون على هذا نعتا للمبتدأ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر، وأن يكون في محل نصب على الحال أي: هم مؤخرون، إمَّا معذبين وإمَّا متوبا عليهم[1].

الرأي المختار:

وبالنظر في هذه المعاني أجدني مطمئنا إلى المعنى الأخير القائل بأن المعنى الدلالي المراد من «إمَّا» في هذه الآية هو الإبهام، ذلك أن الترتيب قائم أساسا على معنى الشرط، والتقدير: إن يعذبهم الله تعالى كان قادرا على ذلك، وإن لم يعذبهم تاب عليهم.

ويُفهم من ذلك أن هذه الآية تركت أمر هؤلاء الثلاثة معلقا، وأن الله عَزَّوَجَلَّ أرجأ إعلام الناس بما سيئول إليه أمرُ هؤلاء الثلاثة لحكمة أرادها سبحانه، وإن كان علمه قد سبق بما سيئول إليه أمرهم، وهو التوبة عليهم. وهذا شأنه في كل الأمور.

وليس التخيير هو المعنى المراد؛ لأن معنى الآية ليس قائما على الطلب: اختر ذا أو ذا -كما أنه ليس الشك الراجع إلى المخلوق؛ لأن الآية تتحدث عن حكم الله في أمر الثلاثة، لا عن موقف الناس من ذلك الحكم.

أمَّا الرأي القائل بأن المعنى هنا هو أحد الشيئين أو الأمرين، ففيه خلط بين المعنى الوظيفي للأداة والمعنى الدلالي للتركيب كله؛ ذلك أنَّ النحاة يقصدون بمصطلح «أحد الشيئين أو الأشياء» معنى التوبة، وهو المعنى الوظيفي الذي تؤديه «إمَّا» في حد ذاتها، والملاحظ أن قرائن السياق في الآية قد وظفت هذا المعنى ووجهته لأداء معنى الإبهام، وهو المعنى الدلالي المقصود من التركيب كله، وما يقصد تدبره في الآية، والفرق بين الشك والإبهام -كما يقول الرضى- هو أن الشك يكون إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب[2].

الموضع الرابع:

قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ

(١) الدر المصون ٦/ ١١٩، وحاشية الجمل ٢/ ٣١١، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٤٢٥.
(٢) شرح الكافية للرضى ٤/ ٣٩٧.

فِي ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا (٨٤) فَأَتْبَعَ سَبَبًا (٨٥) حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا (٨٦)﴾ [الكهف: ٨٣ - ٨٦].

بالنظر في كتب التفسير والنحو وجدت أن معنى «إمَّا» هنا هو التخيير(١).

قال الدماميني: «والثالث: التخيير: نحو: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾، فخير بين تعذيبهم بالقتل إن أصروا على الكفر، وبين اتخاذ الحسن فيهم بإكرامهم وتعليمهم الشرائع إن آمنوا، ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب: القتل، وباتخاذ الحسن: الأسر؛ لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه من بقاء الحياة مدة.

فإن قلت: التي للتخيير لابد أن تكون واقعة بعد الطلب(٢)، ولا طلب في الآية قلنا: التقدير -والله تعالى أعلم-: قلنا يا ذا القرنين افعل: إمَّا أن تعذب وإمَّا أن تتخذ فيهم حسنا، فأن وصلتها بعد «إمَّا» الأولى في محل نصب على المفعول به بالفعل المحذوف، وما بعد «إمَّا» الثانية معطوف على الأولى، أي افعل إمَّا تعذيبهم وإمَّا اتخاذ الحسن فيهم»(٣).

وأرى: أن قرائن السياق في الآية تدل على أن معنى «إمَّا» هنا التخيير فمن ذلك: مجيء الفعل بعد «إمَّا» مسبوقا بـــ «أنْ»، ومن ذلك أيضًا دلالة تركيب «إمَّا» في الآية على معنى الطلب، اختر ذا أو ذا، وهو في الأصل: إن تعذبهم فلا بأس، وإن لم تعذبهم فاتخذ فيهم حسنا وكذلك تصدير تركيب «إمَّا» بأسلوب النداء (يا ذا القرنين) كما أن

---

(١) انظر على سبيل المثال: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣، والأزهية ١٣٩، والقرطبي ١٠/ ٤٢٣، والبحر المحيط ٦/ ١٦٠، والمغني لابن هشام ١/ ٥٨، والدماميني عليه ٣٤٠، ٣٤١، والإتقان ٢/ ١٩٧، والهمع ٣/ ١٧٧، والجنى الداني ٥٣٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٥.

(٢) كما صرح به غير واحد من النحاة قياسا على «أو» التخييرية. انظر: الأزهية ١٣٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٤٢، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٣٩٨، وشرح الكافيه لابن القواس ٨٨٥.

(٣) شرح الدماميني على المغني ٣٤٠، ٣٤١، قال الفراء: «وقوله: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ موضع «أن» في كلتيهما نصب، ولو رفعت كان صوابا، أي: فإنما هو هذا أو هذا، وأنشد بعض العرب:

فَسِيرَا فإمَّا حاجةٌ تَقْضيانِها   وإمَّا مُقْبلٌ صَالِحٌ وصَدِيقٌ

والنصب على افعل بِّنا هذا أو هذا» معاني القرآن ٢/ ١٥٨، وانظر: مشكل مكي ٢/ ٤٧، ٤٨، والبيان لابن الأنباري ٢/ ١١٥.

«إمَّا» التي للتخيير لا يصح فيها اجتماع الشيئين، وهنا لا يصح اجتماع التعذيب، واتخاذ الحسن[١].

هذا وبالنظر في كلام الدماميني -السابق- نجد أن هناك اختلافا في تأويل الأمرين اللذين وقع بينهما التخيير، وهما التعذيب واتخاذ الحسن.

وجاء هذا الاختلاف على رأيين:

الأول: أن المراد بالتعذيب: القتل، والمراد باتخاذ الحسن: الأسر.

ذهب إلى هذا التأويل: النحاس[٢]، والطبري[٣]، والقرطبي[٤]، والجلال المحلي[٥].

الثاني: أن المراد بالتعذيب: القتل، والمراد باتخاذ الحسن: دعوتهم إلى الإسلام وتعليمهم الشرائع.

وذهب إلى هذا التأويل: الزمخشري[٦]، وأبو حيان[٧]، والدماميني في أحد قوليه[٨] وغيرهم.

والتدبر المتأني يكشف أن التعذيب الصادر عن البشر لا يعني في القرآن الكريم القتل بالضرورة، وإنما يعني القتل وغيره من صنوف التعذيب الأخرى، بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١]، فالعذاب هنا مغاير للذبح، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، فالذبح هنا نوع من العذاب، ولا يعني العذاب كله.

ومن ناحية أخرى فإن مادة (ح.س.ن) في القرآن الكريم، في كل مواضعها تدل

(١) انظر حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٦٤.
(٢) إعراب القرآن له ٢/ ٤٧٠، ٤٧١.
(٣) تفسير الطبري (٦/ جـ ١١/ ٥٢) وانظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٠.
(٤) تفسير القرطبي ١٠/ ٤٢٣.
(٥) الجزء الثاني من تفسير الجلالين الآية ٨٦ - الكهف جـ ٢/ ص١١.
(٦) الكشاف ٢/ ٤٩٧.
(٧) البحر المحيط ٦/ ١٦٠.
(٨) الدماميني على المغني ٣٤٠.

على الطيب من الأمور، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، ولهذا فمن البعيد أن يكون المقصود بقوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ هو الأسر، وما فيه من ذلة وهوان.

والذي أستريح إليه أن الله تعالى خير ذا القرنين بين أن يُعذِّب هؤلاء بالقتل وغيره، كالأسر مثلا، وبين أنْ يعاملهم المعاملة الطيبة، كتعليمهم الشرائع وهدايتهم. ولعل هذا ما يشير إليه سياق الآيات بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ [الكهف: ٨٨].

ولذلك قال أبو حيان معقبًا على رأي الطبري -القائل بأن المراد بالتعذيب القتل، وباتخاذ الحسن الأسر: «وتفصيل ذي القرنين: أمَّا من ظلم، وأمَّا من آمن يدفع هذا القول -يعني قول الطبري-، ثم قال: ولما خيَّره تعالى بين تعذيبهم ودعائهم إلى الإسلام، اختار الدعوة والاجتهاد في استمالتهم، فقال: أمَّا من دعوته فأبى إلَّا البقاء على الظلم وهو الكفر هنا بلا خلاف فهو المُعذَّب في الدارين، وأمَّا من آمن وعمل ما يقتضيه الإيمان فله جزاء الحسنى ... فهو لا يعالجهم بالقتل على ظلمهم، بل يدعوهم ويذكرّهم، فإن رجعوا وإلا فالقتل»[١].

الموضع الخامس:

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

ذهب السمين الحلبي[٢]، والجمل[٣] إلى أن معنى «إمَّا» في هذه الآية التفصيل، وذهب الهروي[٤] إلى أن المعنى المراد هنا التخيير، ولم يوضح كيف يمكن فهم هذا المعنى من الآية، وأراه قولا بعيدا؛ إذ ليس في السياق ما يدل على هذا المعنى.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ١٦٠.
(٢) الدر المصون ٧/ ٦٣٣.
(٣) الفتوحات الإلهية ٣/ ٧٥.
(٤) الأزهية ١٣٩، ١٤٠.

وأرى: أن ما ذهب إليه السمين الحلبي والجَمَل هو الصواب؛ لأن تركيب العطف بـــ «إمَّا» هنا -وهو قائم أساسا على معنى الشرط- قد دخل ضمن تركيب الشرط بـــ «إذا»، فصار المعنى: حتى إذا رأوا ما يوعدون، إن كان عذابا في الدنيا، كالقتل والأسر؛ حقَّ ذلك عليهم، وإن لم يكن ذلك كان عذابهم يوم القيامة، إذا رأوا ذلك فسيعلمون من هو شر مكانًا وأضعف جندًا.

ومعنى هذا أن تركيب «إمَّا» جاء تفصيلا لـــ «ما يوعدون»، والنحاة يعربون ما بعد «إمَّا» في الآية بدلا من «ما» التي في «ما يوعدون».

قال الزجاج: «وقوله تعالى: ﴿ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾: العذاب والساعة منصوبان على البدل من (ما يوعدون)، المعنى حتى إذا رأوا العذاب أو رأوا الساعة، قال عذاب ههنا ما وعدوا به من نصر المؤمنين عليهم فإنهم يعذبونهم قتلا وأسرا، والساعة يعني بها يوم القيامة وبما وعدوا به فيها من الخلود في النار»(١).

وقال مكي بن أبي طالب: «قوله: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ انتصبا على البدل من «ما» التي في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ﴾(٢).

فإذا تمَّ التسليم بأن تركيب «إمَّا» العاطفة في العربية قائم على معنى الشرط، كان ذلك التركيب في الآية مقياسًا سويًّا على ما أسماه النحاة المتأخرون، (بدل اسم الشرط) أو (بدل المضمن معنى الشرط) أو (بدل التفصيل)(٣)، قال الأشموني موضحًا ذلك: «وبدل المبدل منه المضمر معنى الهمز المستفهم به يلي همزا مستفهما به وجوبا «كمن ذا أسعيد أم علي ... ثم قال: (تنبيه): نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: (من يقم إن ذهب وإن عمرو أقم معه) و(ما تصنع إن خيرًا أو شرًا تجز به) و(متى تسافر إن

(١) معاني القرآن وإعرابه له ٣/ ٣٤٣..

(٢) مشكل إعراب القرآن له ٢/ ٤٦٠، وراجع في هذا: البيان للأنباري ٢/ ١٣٥، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٦، والبحر المحيط ٦/ ٢١٢، والفتوحات الإلهية ٣/ ٧٥، والدر المصون ٧/ ٦٣٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٤، وشرح الدماميني على المغني ٣٣٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٢٦١، والأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٣٠، وحاشية الحكيم الأحسائي على شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٤٠.

ليلا أو نهارًا أسافر معك)[١]. وعلّق الصبان على الأشموني فقال: «قوله: (أسعيد ... علي): فسعيد بدل من (مَنْ) بدل تفصيل، (قوله: (بدل اسم الشرط): فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل ...»[٢].

وقال السيوطي: «بدل المضمن معنى الشرط يلي حرف الشرط نحو: «مهما تصنع إن خيرًا وإن شرًا تجز به»[٣].

نلاحظ هنا أن تركيب الشرط بـــ «إنْ» في هذا المثال الذي ذكره السيوطي تفصيلًا لما في (مهما تصنع) من إبهام، كذلك جاء تركيب «إمّا» في الآية تفصيل لـــ «ما يوعدون»؛ ذلك أن المشركين اغتروا بالدنيا، وزعموا أنهم خيرٌ مقامًا وأحسن نديًا، وردَّ الله عليهم بأنه سيمدُّ لهم في اغترارهم وطغيانهم، فيكون ذلك أدعى لشدة عقابهم، وأنهم سيظلون يتقولون بهذا القول إلى أن يروا ما يوعدون رأي العين ثم فصَّل القرآن الكريم ذلك بأنه سيكون إنْ عاجلًا في الدنيا وإن آجلًا في الآخرة.

سؤال وإجابته:

إذا كانت «إمّا» تؤدي معنى التسوية المانعة للجمع والخلو، فكيف يستقيم معنى منع الجمع في الآية، والمعلوم أن المشركين قد يجتمع لهم العذاب في الدنيا والآخرة؟

والجواب: أن معنى منع الجمع هنا ينحصر في الزمن، أي لا يصح أن يجتمع عذاب المشركين في الدنيا والآخرة في زمن واحد، والذي وجه المعنى هذه الوجهة هو أن المتعاطفين هنا فيهما الدلالة على الزمن، فهما في حكم الظرفين[٤].

الموضع السادس:

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٠.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ١٣٠.
(٣) شرح السيوطي على الألفية بحاشية الحكيم الأحسائي ٤/ ١٣٤٠.
(٤) أساليب العطف في القرآن الكريم ٣٣٠.

معنى «إمَّا» في هذه الآية عند معظم النحويين والمفسرين هو التخيير[١]. وهذا المعنى -فيما أرى- يتناسب مع المعنى المراد من الآية؛ لأن الآية الكريمة تُخيِّر المسلمين بعد أسرهم المشركين بين أن يمنوا عليهم فيطلقوا سراحهم، وبين أن يفادوهم بمال أو بأسرى مسلمين، والمعنى قائم على الشرط: أي: فإن يكن أمركم منًّا عليهم فلا بأس، وإن لم يكن ذلك فليكن أمركم فداءً.

قال أبو حيان: «قوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ أي: بعد الشدِّ، ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾ حالتان للمأسور: إمَّا أن يُمَنَّ عليه بالإطلاق، كما منَّ الرسول ﷺ بإطلاق ثمامة بن آثال الحنفي، وإمَّا أن يفدي، كما روى عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه فودي منه رجلان من الكفار برجل مسلم»[٢].

توجيه نصب (منًّا) و(فداءً):

في نصب (منًّا) و(فداءً) وجهان:

الأول: أنهما منصوبان على المصدر بفعل محذوف وجوبا؛ لأن المصدر متى سيق تفصيلًا لعاقبة جملة وجب نصبه بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، والتقدير: فإما أن تمنُّوا منًّا، وإمَّا أن تفادوا فداء.

وهذا مذهب سيبويه -رحمه الله- قال في الكتاب تحت باب: (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللازم أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلًا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلًا من احذر في الأمر): «ونظير ما انتصب قول الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ إنما انتصب على: فإما تمنون منًّا وإمَّا تفادوُن فداءً، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك»[٣].

وقد تابع جمهور النحويين سيبويه في هذا الرأي[٤].

---

(١) انظر على سبيل المثال: المقتضب للمبرد ١/ ١٤٩، وأصول ابن السراج ٢/ ٥٦، والأزهية ١٤٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، والكشاف ٣/ ٥٣١.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٧٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٤، والبيان للأنباري ٢/ ٣٧٤، والأزهية ١٤٠، وإعراب النحاس ٤/ ١٧٩، والدر المصون ٩/ ٦٨٥، ودراسات الشيخ عضيمة ١/ ٤٢٦.

قال النحاس: «﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ مصدران وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ولأنه أمر»(١).

وقال أبو حيان: «وانتصب (منًّا وفداءً) بإضمار فعل يقدر من لفظهما أي: فإما تمنون منًّا، وإمَّا تُفدون فداء، وهو فعل يجب إضماره؛ لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة فعامله مما يجب إضماره»(٢).

والثاني: قاله أبو البقاء العكبري - أنهما مفعولان بهما لعامل مقدر تقديره: (أولوهم منًّا واقبلوا منهم فداءً)(٣).

وتعقب أبو حيان رأي العكبري هذا بقوله: «وليس بإعراب نحو»(٤).

الموضع السابع:

قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢، ٣].

اختلف النحويون والمفسرون في معنى (إمّا) في هذه الآية على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب جماعة من النحويين إلى أن المعنى المراد في الآية هو التخيير، ومنهم: المبرد(٥)، وابن السراج(٦)، ومكي بن أبي طالب(٧)، وابن يعيش(٨)، وقيل: إن هذا المعنى هو ما اتفق عليه البصريون بعامة(٩).

---

(١) إعراب النحاس ٤/ ١٧٩.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٧٤.
(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٣٦، وراجع رأيه في: البحر المحيط ٨/ ٧٥، والدر المصون ٩/ ٦٨٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٦. وهذا التقدير لا يتناسب مع ما سمع بما يعقب (إمَّا) من الفعل؛ إذ لم يسمع -فظن- بعدها أمر، والمناسب: فإما تولونهم منًّا، وإمَّا تقبلوا منهم فداء، ولعل هذا سبب تعقب أبي حيان له.
(٤) البحر المحيط ٨/ ٧٥، وراجع: الدر المصون ٩/ ٦٨٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٢٦.
(٥) المقتضب ١/ ١٤٩.
(٦) الأصول في النحو ٢/ ٥٦.
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٢. (٨) شرح المفصل ٨/ ١٠٠.
(٨) انظر: أمالي الشجري ٢/ ٣٤٥، والأزهية ١٤٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، ودراسات الشيخ عضيمة ١/ ٤٢٦.

وفي معنى التخيير هنا قال الزجاج: «هديناه الطريق، إمَّا طريق السعادة، أو الشقاوة»[١].

وقال مكي بن أبي طالب: «و(إمَّا) للتخيير على بابها، ومعنى التخيير: أن الله أخبرنا أنه اختار قومًا للسعادة وقومًا للشقاوة، فالمعنى: أنه يخلقه إمَّا سعيدًا وإمَّا شقيًا، وهذا من أبين ما يدل على أن الله قدرَّ الأشياء كلها، وخلق قومًا للسعادة وبعملها يعملون، وقومًا للشقاوة وبعملها يعملون، فالتخيير هو إعلام من الله تعالى أنه يختار ما يشاء ويفعل ما يشاء يجعل من يشاء شاكرًا ومن يشاء كافرًا، وليس التخيير للإنسان»[٢].

الثاني: ذهب جماعة من المتأخرين إلى القول بأن المعنى المراد هو التفصيل ومنهم: العكبري[٣]، وابن مالك[٤] -وعبر عنه بالتفريق المجرد[٥]- وأبو حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والدماميني[١٠]، والسيوطي[١١]. والمعنى عندهم: مكنَّا الإنسان وأقدرناه في حالتي الشكر والكفر جميعًا[١٢]، أي: تناله الهداية في كلتا حالتيه[١٣].

قال أبو حيان: «فصَّل بـ (إمَّا) جنس الإنسان الذي هداه السبيل إلى شاكر وكفور»[١٤]. وانتصاب (شاكرًا - كفورا) على الحال، وفيه وجهان:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٥٧.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٢، وراجع: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥.
(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٧٥.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥.
(٥) قال السيوطي: والتفصيل نحو: «إمَّا شاكرًا وإمَّا كفورًا»، وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد، كما عبر به في (أو)» الهمع ٣/ ١٧٧، وراجع: التذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، والمساعد ٢/ ٤٦٠.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٥، والارتشاف ٢/ ٦٤١، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٤.
(٧) الجنى الداني ٥٣٠.
(٨) المغني بحاشية الأمير ١/ ٥٨.
(٩) المساعد ٢/ ٤٦٠.
(١٠) شرح الدماميني على المغني ٣٤٢.
(١١) الهمع ٣/ ١٧٧.
(١٢) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٥.
(١٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٧٥.
(١٤) التذييل والتكميل ٥/ ٤١٥.

احدهما: أنهما حالان من مفعول «هديناه» أي: هديناه مبينا له كلتا حالتيه[١]. قال السمين الحلبي نقلًا عن أبي البقاء العكبري: «وقيل: هي حال مقدرة، قلت: لأنه حمل الهداية على أول البيان له، وهو في ذلك الوقت غير متصف بإحدى الصفتين»[٢].

وقال الدماميني: «وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة؛ وذلك لأن الظاهر أنه حال من الهاء في «هديناه» والمعنى: بيّنا له الطريق وأوضحناه، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بُيِّن له، والعمل بذلك ليس مقارنا للتبين فاحتيج إلى كون الحال مقدرة»[٣].

والحال المقدرة هي: الحال التي يكون حصول مضمونها متأخرًا عن حصول مضمون عاملها؛ لأن معنى الهداية نصب الدليل، ولا شك في تأخير الشكر والكفر عنه، فهي كالحال في قوله تعالى: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣][٤].

والثاني: أنهما حالان من (السبيل) على المجاز، قال الزمخشري: «ويجوز أن يكونا حالين من (السبيل)، أي: عرفناه السبيل إمّا سبيلا شاكرًا، وإمّا سبيلا كفورًا، كقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا»[٥].

المذهب الثالث في معنى «إمّا» في الآية:

أجاز الكوفيون كون «إمّا» الواقعة في ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما)[٦].

والفراء قطع بأنها هي، فقال: «و(إمّا) ها هنا تكون جزاء، أي: إنْ شكر وإنْ كفر،

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥، وإعراب النحاس ٥/ ٩٦، ومشكل مكي ٢/ ٧٨١، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٤، والدر المصون ١٠/ ٥٩٤، والدماميني على المغني ٣٤٢، البيان لابن الأنباري ٢/ ٤٨٠.

(٢) الدر المصون ١٠/ ٥٩٤.

(٣) الدماميني على المغني ٣٤٢.

(٤) انظر: المنصف لابن جنى ١/ ١٣١.

(٥) الكشاف ٤/ ١٩٥، وراجع: البحر المحيط ٨/ ٣٩٤، والدر المصون ١٠/ ٥٩٤، والدماميني على المغني ٣٤٢.

(٦) انظر رأي الكوفيين في: مشكل مكي ٢/ ٧٨٢، وأمالي الشجري ٢/ ٣٤٥، والدر المصون ١٠/ ٥٩٥، والدماميني على المغني ٣٤٣.

وتكون على (إمَّا) التي في مثل قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، فكأنه قال: خلقناه شقيًا أوسعيدًا»(١).

اعتراض النحاس ومكي بن أبي طالب على رأي الكوفيين والفراء:

رَدَّ النحاسُ ومكيٌّ ما ذهب إليه الكوفيون والفراء –من جعل (إمَّا) في الآية شرطية. فقال النحاس: «وهذا القول ظاهره خطأ؛ لأن (إن) التي للشرط لا تقع على الأسماء، وليس في الآية إمَّا شكر، إنما فيها إمَّا شاكرًا، وإمَّا كفورًا، فهذان اسمان، ولا يجازى بالأسماء عند أحد من النحويين»(٢).

وقال مكي: «وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و(إنْ) للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأن (إن) التي للشرط لا تدخل على الأسماء؛ إذ لا يجازى بالأسماء إلَّا أن تضمر بعد (إنْ) فعلا، فيجوز نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦]، فأضمر (استجارك) بعد (إنْ) ودلَّ عليه (استجارك) الثاني، فحسن حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد (إنْ) ههنا لأنه يلزم رفع شاكر وكفور، بذلك الفعل، وأيضا فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام»(٣).

الرد على اعتراض النحاس ومكي:

ردَّ ابنُ الشجري اعتراض مكي على الكوفيين فقال: «وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأن النحويين يضمرون بعد (إنْ) الشرطية فعلا يفسره ما بعده؛ لأنه من لفظه فيرتفع الاسم بعد (إنْ) بكونه فاعلًا لذلك المضمر كقولك: إنْ زيد زارني أكرمته، تريد: إنْ زارني زيد، وكذلك: إنْ زيد حضر حادثته، تريد: إنْ حضر زيد، وكقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لها، وكما يضمون بعد حرف الشرط أفعالا ترفع الاسم بأنه فاعل،

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٤، وراجع: إعراب النحاس ٥/ ٩٦، والأزهية ١٤٠، وأمالي الشجري ٢/ ٣٤٦.

(٢) إعراب النحاس ٥/ ٩٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٢، وراجع: الدر المصون ١٠/ ٥٩٥، والدماميني على المغني ٣٤٣.

كذلك يُضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بأنه مفعول كقولك: إنْ زيدًا أكرمته نفعل، تريد إنْ أكرمته زيدًا.

ومنه قول النمر بن تولب:

لا تَجزَعي إنْ مُنفسـاً أَهلَكتُهُ   وَإِذا هَلَكت فَعِندَ ذَلِكَ فَاجزَعي[١]

أراد: إن هلكت منفسا، وإذا عرفت هذا فليس يلزم (شاكرًا) أن يرتفع في قول من قال: إن (إمّا) شرطية، وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعني في قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأن المضمر ههنا فعل يشهد بإضماره القلوب وهو (كان)، وذاك أن سيبويه لا يرى إضمار (كان) إلَّا في هذا المكان كقولك: أنا أزورك إنْ قريبًا وإنْ بعيدًا، تريد: إن كنت قريبًا وإن كنت بعيدًا، ومن ذلك البيت المشهور وهو للنعمان بن المنذر:

قَد قِيـلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّـا وَإِنْ كَذِبًا   فَما اِعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيْلا[٢]

والتقدير: إن كان أي: القول حقا، وإن كان كذبًا فحذف بلا مفسر وهو سائغ، وكذلك التقدير: هديناه السبيل إن كان شاكرًا وإن كان كفورًا، وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إنْ)»[٣].

وإنما لم تحتج (كان) في جواز حذفها إلى فعل مفسِّر يقع بعدها، لكثرة دورها في الكلام[٤].

---

(١) البيت من الكامل، والمعنى: أنه يقول لزوجته: ليس لك أن تجزعي إذا أنفقت نفائس الأموال فإني أعوضها لك واجزعي إذا أنا هلكت، لأنك لا تجدين خلفا مني. والشاهد: إن منفسا، حيث نصب (منفسا) بفعل محذوف تقديره: لا تجزعي إن هلكت منفسا أهلكته، وانظره في: الخزانة ١/ ١٥٢، والعيني ٢/ ٥٣٨، والأعلم ١/ ٦٧، والمفصل ٥٣، والمقتضب ٢/ ٧٦، ومعاني الحروف للرماني ٤٦، وابن يعيش ٢/ ٣٨، والمغني ١/ ١٤٢، والجنى الداني ٧٢، والأشموني ٢/ ٥٧، والحجة ١/ ٣٢.

(٢) من البسيط، والشاهد فيه نصب (حقا وكذبا) بإضمار فعل يقتضيه الشرط وهو «كان» فحذف بلا مفسر، وهو شائع سائغ، وانظر: الكتاب ١/ ٢٦٠، وابن يعيش ٨/ ١٠١، والأشموني ١/ ٢٤٠، والخزانة ٤/ ١٠، والدماميني على المغني ٣٤٣.

(٣) أمالي الشجري ٢/ ٣٤٦- ٣٤٧، وراجع: الدماميني ٣٤٣، والبرهان للزركشي ٤/ ٢٤٦.

(٤) الدماميني على المغني ٣٤٣.

هذا وقد ردَّ السمين الحلبي هذا الاعتراض -كذلك- بإضمار فعل غير (كان). قال: «قلت: لا نسلم أنه يلزم رفع (شاكرًا) مع إضمار الفعل، ويمكن أن يضمر فعل ينصب «شاكرًا» تقديره: إن خلقناه شاكرًا فشكور، وإن خلقناه كافرًا فكفور»(١).

وبعـــد:

فإن المعنى الذي أطمئن إليه في هذه الآية، هو أن الله تعالى قد هدى الإنسان إلى سبيل الحق بإنزال الشرائع السماوية على يد رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام، وعلى الإنسان بعد ذلك أن يرجع إلى عقله، فيختار الشكر أو الكفر، وهما طريقان لا ثالث لهما، فإن كان شاكرًا استحق رضا الله تعالى، وإن لم يكن كذلك كان كفورًا، فاستحق سخط الله تعالى.

وعلى هذا فمعنى (إمَّا) في الآية التخيير بين الشكر والكفر، ويقاس هذا التخيير على ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩، ٣٠].

تتمة تتعلق بالآية:

قرأ أبو السمال وأبو العجاج بفتح همزة «إمَّا»(٢)، وفي تخريج هذه القراءة وجهان:

أحدهما: أنها العاطفة، وإنما لغة بعضهم فتح همزتها، وقد سبق بيان ذلك.

والثاني: أنها (أمَّا) التفصيلية، وجوابها مقدر(٣).

قال الزمخشري: «وهي قراءة حسنة، والمعنى: أمَّا شاكرًا فبتوفيقنا، وأمَّا كفورًا فبسوء اختياره»(٤)، فجعلها (أمَّا) التفصيلية المتضمنة معنى الشرط، بدليل تلقي الجواب

(١) الدر المصون ١٠/ ٥٩٥.
(٢) انظر القراءة في: الكشاف ٤/ ١٩٥، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٤، والدر المصون ١٠/ ٥٩٥، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٦٦، والدماميني على المغني ٣٤٢.
(٣) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٩٤، والدر المصون ١٠/ ٥٩٥.
(٤) الكشاف ٤/ ١٩٥.

بالفاء، فصار كقول العرب: (أمَّا صديقًا فصديق)[١]. قال الدماميني معقبًا على الزمخشري: «هذا يلزم عليه حذف جواب (أمَّا)»[٢].

وقال ابن المنير -معقبًا على الزمخشري- أيضًا-: «واختيار هذه القراءة لأجل التقسيم لا يفيده، فيجوز أن يكون المراد: إمَّا شاكرًا فمثاب، وإمَّا كفورًا فمعاقب، قلت: ويمكن أن تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون (إمَّا) هذه هي التي لأحد الشيئين أو الأشياء، كما أنها كذلك في القراءة المشهورة، ولكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولًا»[٣].

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٣٩٤.

(٢) الدماميني على المغني ٣٤٢، ويلزمه كذلك حذف (إن، وكان، والجواب)؛ إذ المعنى: أمَّا إن كان شاكرًا فبتوفيقنا...).

(٣) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٤/ ١٩٥، وانظر: الدماميني على المغني ٣٤٢.

المبحث الثاني
إمّا الشرطية

ويتعلق بها مطالب:

المطلب الأول
في حقيقتها

«إمَّا» التي للجزاء هي «إنْ» الشرطية زيدت عليها «ما» للتأكيد[1]. نحو: (إمَّا تأتني آتك).

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوًا، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إن ما تأتني آتك، ...»[2].

وقال المبرد: «وكذلك (إمَّا) التي في الجزاء في مثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ [مريم: ٢٦]، الحكاية لا غير؛ لأنها (إنْ) و(ما)»[3]. وقال ابن يعيش: «قد تزاد (ما) مع (إن) الشرطية مؤكدة، نحو: إمَّا تأتني آتك، والأصل إنْ تأتني آتك، زيدت (ما) على (إنْ) لتأكيد معنى الجزاء ...»[4]. ولم أجد أحدًا من النحويين صرح بأنها مركبة إلَّا الرماني، والهروي، وابن الشجري، وعلاء الدين الإربلي.

قال الرماني: «ولـ «إمَّا» موضع آخر هي فيه مركبة من (إنْ) و(ما)، وذلك في الشرط، نحو قولك: (إمَّا تخرجنَّ فأخبرني)، ... والجزم بـ (إنْ) و(ما) زائدة، كما زيدت في نحو (أينما) و(حيثما) وما أشبه ذلك»[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٩، ٥١٥، ومعاني الفراء ١/ ٤٦٦، والمقتضب ٣/ ٢٩، ٢/ ٥٣، ٤٢/ ٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٥، ٦، والإقليد في شرح المفصل ٤/ ١٨٣١، ورصف المباني ١٨٦، والجنىٰ الداني ٥٣٥، والدماميني على المغني ٣٤٧، والهمع ٢/ ٤٦٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٩، ٥١٥.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٤.

(٤) شرح المفصل ٩/ ٥.

(٥) معاني الحروف ١٣١.

وقال الهروي: «واعلم أن (إمَّا) في الشك والتخيير حرف واحد، وأمَّا في الجزاء فهي مركبة من (إنْ) التي للجزاء، و(ما) فهي في التقدير حرفان»(١).

وكذلك قال ابن الشجري: «ولـ (إمَّا) وجه رابع، وهو أن تكون مركبة من (إن) الشرطية و(ما) ...»(٢).

كما قال علاء الدين الإربلي: «وأمَّا الشرطية فهي مركبة من (إنْ) الشرطية و(ما) المزيدة اتفاقًا»(٣).

ولعل هؤلاء فهموا ذلك من إشارة سيبويه حينما تحدث عن (حيث) في الجزاء، واشترط ضم (ما) إليها حتى يجازى بها قال: «فإذا ضممت إليها (يقصد: حيث) (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ (ما) فصارت بمنزلة (إمَّا)»(٤). أو لعلهم يقصدون التركيب اللفظي مع بقاء كلٍّ من جزأي التركيب على دلالته. بخلاف ما يخرجه التركيب عن دلالته، ويحمله معنى جديدًا.

وعلى هذا فليست (إمَّا) الشرطية مركبة بل هي (إنْ) الشرطية زيدت بعدها (ما) للتأكيد.

المطلب الثاني
في اتصال (ما) بأدوات الشرط

من خصائص العربية أنها تلحق (ما) الزائدة ببعض أدوات شرط مثل: أينما، ومتى ما، وأيمَّا، ومهما، التي ذكر الخليل أنها (ما) أدخلت معها (ما) لغوًا، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدًا فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى(٥).

وأحيانا تُدخل العربية (ما) على أدوات ليست موضوعة للشرط أصلًا، فتحول وظيفتها إلى الشرط، مثل حينما وإذ ما(٦).

(١) الأزهية ١٤٣.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥.
(٣) جواهر الأدب ٥١١.
(٤) الكتاب ٣/ ٥٩.
(٥) الكتاب ٣/ ٥٩، وشرح الرضى ٤/ ٨٨.
(٦) انظر: المرجعين السابقين، والمغني ٤١٠.

ومعنى هذا أن تركيب (ما) مع (إن) الشرطية ظاهرة فريدة.

وإذا كانت بعض الأدوات يتغير معناها وأثرها الإعرابي بدخول (ما) عليها، فإن (إن) الشرطية لا يلحقها تغيير بسبب ذلك سوى اكتساب معنى التوكيد[١].

وكان الخليل قد ذكر لسيبويه أنَّ (إنْ) الشرطية هي أمُّ حروف الجزاء: فسأله سيبويه: لم قلت ذلك؟ فقال الخليل: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكنَّ استفهاما، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا، لا تفارق المجازاة»[٢].

وعلى هذا يكون اتصال (ما) بأدوات الشرط على ثلاثة أضرب:

١- ضرب لا يجزم إلَّا مقترنا بها، وهو (حيث) و(إذ).

يقول سيبويه: «ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا (إذ) حتى يضمَّ إلى كل واحد منهما ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما)، وليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد ...»[٣].

وقد اختلف العلماء في تعليل ذلك، فقال الدماميني: «وإنما وجبت زيادة (ما) فيهما لتكفهما عن الإضافة فيتأتي الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم، لأن المضاف إليه حالٌ محلَّ الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم؟»[٤].

وقال الفارضي: «زيدت (ما) عوضًا عن الجملة التي تضاف إليها (إذ وحيث)، وقيل: فرقًا بين حالة جزمهما وحالة عدمه»[٥]. وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما)[٦].

٢- وضرب لا يلحقه (ما) وهو (مَنْ)، و(ما) و(مهما) و(أنَّى)، وأجازه الكوفيون في (مَنْ)، و(أنَّى).

(١) ابن يعيش ٩/ ٥.
(٢) الكتاب ٣/ ٦٣.
(٣) السابق ٣/ ٥٦، ٥٧.
(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ١٣.
(٥) المرجع السابق.
(٦) الأشموني ٤/ ١٣.

٣- وضرب يجوز فيه الأمران وهو (إنْ) و(أي) و(متى) و(أين) و(أيَّان)، ومنع بعضهم في (أيَّان) والصحيح الجواز لوروده كقول الشاعر:

إِذَا النَّعجةُ الأدْمَاءُ كانت بقَفْرةٍ ... فَأيَّان مَا تَعدِلْ بهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ(١)

قال السيوطي: «وتزاد (ما) توكيدًا في (إنْ) ... وكذا (أيَّان) في الأصح، ثم قال: قال أبو حيان: وزعم بعضُ أصحابنا أنها لا تزاد فيهما، وليس بصحيح لورود السماع به»(٢).

المطلب الثالث
لِمَ زيدت (ما) بعد (إنْ) الشرطية؟

وإنما زيدت (ما) بعد (إنْ) الشرطية للتوكيد، وليصح دخول التوكيد في الفعل المضارع، فـ (ما) تؤكد أول الكلام، والنون الثقيلة تؤكد آخره. و(ما) بمنزلة لام القسم التي تجيء قبل الفعل لمجيء النون في آخره نحو: (والله لأفعلنَّ).

قال سيبويه عند حديثه عن مواضع نون التوكيد: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن)، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام، وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها. فأما اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيدًا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون ...»(٣).

ويتحدث ابن يعيش أيضًا عن علة زيادة (ما) بعد (إن) الشرطية فيقول: «والعلة في دخولها أنها لما لحقت أول الفعل بعد (إن) أشبهت اللام في: (والله ليفعلن) فجامعتها نونا التأكيد كما تكون مع اللام في (ليفعلن)، وجهة التشبيه بينهما أنَّ (ما) هنا حرف تأكيد كما أنَّ اللام مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد اللام، والكلام غير واجب كما

---

(١) البيت من الطويل، والأدماء: الشديدة البياض، أو البيضاء السوداء المقلتين، والشاهد في (أيان ما) حيث لحقت (ما) لـ (أيان) وجزمت فعلين: تعدل وتنزل، انظر: الأشموني بحاشية الصبان/ ١٠، والهمع ٢/ ٤٦٧، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٦.

(٢) الهمع ٢/ ٤٦٦- ٤٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٥١٤، ٥١٥، وينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي ١/ ١٢٨، ١٢٩.

هو كذلك في الأمر والنهي، فلما شابهت اللام في (ليفعلن)، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعًا لها»[١].

وكذلك قال أبو البقاء: «زيادة (ما) مؤذنة بإرادة شدة التأكيد»[٢].

وقال السيوطي في (الإتقان): «قال الفارسي: جميع ما في القرآن من الشرط بعد (إمَّا) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط بدخول (ما) للتأكيد -لفعل لقسم من جهة أن (ما) كاللام في القسم لما فيها من التأكيد»[٣].

هذا ويعلل الرضى لزيادة (ما) مع أسماء الشرط عمومًا فيقول: «وإنما وجب إبهام كلمات الشرط؛ لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى (إنْ) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال مثلًا: (إنْ غربت الشمس، أو طلعت)، فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إنْ)، لأنه نوع عموم أيضًا، والشرط بعد هذه الأسماء أيضًا، كالشرط بعد (إن) في احتمال الوجود والعدم»[٤].

ومعنى كلام الرضى: أن (ما) زيدت مع أسماء الشرط؛ لأنها تجزم لتضمنها معنى (إنْ) التي للإبهام، ولما فيها من العموم أيضًا، و(ما) تفيد العموم، فناسب أن تزاد (ما) معها كلها، حيث جعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إنْ) لأنَّ التعليق نوع عموم أيضًا.

المطلب الرابع
حكم توكيد المضارع بالنون بعد (إمَّا) من حيث اللزوم وعدمه

اختلف النحويون في هذه النون التي يؤتى بها في آخر الفعل المضارع للتوكيد على مذهبين:

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٥.
(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٠٨.
(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٦.
(٤) شرح الرضى ٤/ ٩٠، ٩١.

المذهب الأول:

ذهب شيخ النحاة سيبويه، والفراء، وتبعهما أبو علي الفارسي، وكثير من المتقدمين إلى أن توكيد الفعل المضارع بعد (إمَّا) جائز لا واجب، وإثبات النون أحسن من حذفها، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد (إمَّا) إلّا مؤكَّدا، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل، وبناء على ذلك فهذا التوكيد قريب من الواجب، وليس واجبًا»(١).

يقول سيبويه: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، ... ثم قال: وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بـ (ما)»(٢).

وأشار الفراء إلى ذلك أيضًا فقال: «ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ (ما)، فإذا أوصلوها آثروا التنوين، وذلك أنهم وجدوا لـ (إمَّا) وهي جزاء شبيهًا بـ (إمَّا) من التخيير، فأحدثوا النون ليعلم بها تفرقة بينهما»(٣).

وكذا قال أبو علي الفارسي مشيرًا إلى ذلك أيضًا: «وقد يجوز أن لا تلحق النون هذا الفعل، ولحاق النون معها أكثر»(٤).

وقال ابن يعيش: «وذهب أبو علي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تلزم ...»(٥). هذا وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب، ويرونه المذهب الصحيح الحري بالقبول(٦).

وقال ابن مالك في (الكافية الشافية):

«وليس توكيد بنون يُلتزم   في غير فعل مثبت بعد القسم

(١) قال ابن هشام في المغني: «يقرب التوكيد من الوجوب بعد «إمَّا» المغني ٢/ ٢٢، وقال في أوضح المسالك ٤/ ٩٦: «والثانية: أن يكون قريبًا من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا لـ (إنْ) المؤكدة بـ (ما)، وراجع: الخزانة ١١/ ٤٣١.

(٢) الكتاب ٣/ ٥١٥، وانظر التعليقة ٤/ ٢٠، والبحر ١/ ١٦٨، والدر المصون ١/ ٢٩٩، وعدة السالك ٤/ ٩٧.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤١٤.

(٤) الإغفال ١/ ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤١، والأشموني ٣/ ٢١٦، وعدة السالك ٤/ ٩٧.

(٥) شرح المفصل ٩/ ٤١.

(٦) انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٩٨.

وتركه من بعـد (إمَّا) قلمَّا   تلفيه إلَّا في كلام نظما»[١]

ثم قال في الشرح: «ثم بينت أن الفعل بعد (إمَّا) يقل وقوعه بلا نون، ولذا لم يجيء في القرآن بعدها إلَّا مؤكدًا»[٢].

وقال الأشموني: «واختلفوا فيه بعد (إمَّا): فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولهذا لم يقع في القرآن إلَّا كذلك، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح»[٣].

ويستند سيبويه ومن وافقه على جواز التوكيد إلى شواهد كثيرة، قال المرادي: «قد كثر حذف النون بعد (إمَّا) في الشعر، وأمَّا في النثر فعزيز»[٤].

وقال الأشموني «وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد»[٥].

ومن أمثلة مجيء المضارع غير مؤكد بالنون بعد (إمَّا) قول الأعشى:[٦]

فَإِمَّـــا تَرَيْنِـــي وَلِـــي لِمَّةٌ   فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا[٦]

وقول الآخر:

يا صَاحِ إمَّا تَجِدْني غَيْرَ ذِي جِدَةٍ   فَمَا التَّخَلي عن الخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي[٧]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٩.

(٢) السابق ٣/ ١٤٠٩، وانظر: ابن الناظم ٦١٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤.

(٣) شرح الأشموني ٣/ ٢١٦.

(٤) الجنى الداني ١٤٢.

(٥) شرح الأشموني ٣/ ٢١٦.

(٦) البيت من المتقارب، والشاهد فيه: (فإمَّا تريني) حيث ترك فيه نون التوكيد بعد (إمَّا) الشرطية، وانظره في: الخزانة ١١/ ٤٣٠، وديوان الشاعر ١٧١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ٩/ ٤١، والمخصص ١٦/ ٨٢، واللسان (جدث)، ورصف المباني ١٨٦، والعيني ٢/ ٤١٦، والدر المصون ١/ ٣٠٠، والأشموني ٣/ ٢١٦، ورواية سيبويه: (فإما ترى لمتي بدلت)، واستشهد به على حذف التاء من (أودت) ضرورة، فإن فاعله ضمير الحوادث، وفي مثله يجب التأنيث، فتركه الشاعر لضرورة الشعر، قال الأعلم: «دعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى الحدثان»، واللمة: الشعر الأسود، وانظر: سيبويه والأعلم ١/ ٢٣٩.

(٧) هذا بيت من البسيط، لم أهتد إلى قائله، والجدة بزنة عدة: الغني، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٤/ ٩٧، والتصريح ٢/ ٢٠٤، والأشموني ٣/ ٢١٦، والعيني ٤/ ٣٣٩، والدر المصون ١/ ٢٩٩، والبحر المحيط =

وقول الشنفرى:

فإما تريني كابنة الرمل ضاحيا   على رقّة أحْفَــى ولا أتنعّلُ(١)

وقول الآخر:

زعمت تُماضــر أنّني إمّا أمُتْ   يَسدُد أُبينُوها الأصاغرُ خُلتّي(٢)

وقول امرئ القيس:

فإما تَرَيْنِي لا أُغمّضُ ســاعةً   من الليل إلّا أن أكُبَّ فأنعسا(٣)

وقوله رؤبة:

إمّــا تريـنــي اليــوم أُمَّ حَمْزِ   قاربْتُ بيــن عَنَقِي وجَمْزِي(٤)

وقول حسان بن ثابت:

إمّا تري رأســي تغيّــر لونه،   شمطا فأصبح كالثغام المُخلِس(٥)

=١/ ١٦٨، والشاهد فيه: وقوع الفعل بعد (إمّا) المركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة بدون نون التوكيد، وهذا جائز.

(١) البيت من الطويل، وهو في البحر المحيط ١/ ١٦٨، والدر المصون ١/ ٢٩٩، والأشموني ٣/ ٢١٦، وأحفي: أكون حافيا: وأتنعل: ألبس النعل، وعدة السالك ٤/ ٩٨، والشاهد فيه كالذي قبله.

(٢) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة، أو علباء بن أرقم، وهو في نوادر أبي زيد ١٢١، والأصمعيات ١٦١، والحماسة ١/ ٢٨٦، وأمالي الشجري ٢/ ٦٩، وابن يعيش ٩/ ٥، والبحر ١/ ١٦٨ والدر المصون ١/ ٢٩٩، والهمع ٣/ ٤٦٦، واللسان (خلل)، والدرر ٢/ ٧٩، سد فلان مسده: إذا ناب منابه، والخلة: الحاجة، والشاهد فيه كالذي قبله.

(٣) من الطويل وانظر: الديوان ١١٧، وهامش المقتضب ٣/ ١٤، والكامل ٣/ ١٥٦، والدر المصون ١/ ٣٠٠، والشاهد فيه كالذي قبله، وانظر: عدة السالك ٤/ ٩٨.

(٤) من الرجز، والعَنَق: ضرب من السير، والجَمْز: ضرب من العدو، يصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا، وهو في ديوانه ٦٤، شرح المفصل ٩/ ٦، والكتاب ١/ ٣٣٣، والمقتضب ٤/ ٢٥١، والمخصص ١٤/ ١٩٥، والدر المصون ١/ ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٩، وعدة السالك ٤/ ٩٨، والشاهد فيه كالذي قبله.

(٥) البيت من الكامل، ونسبه سيبويه إلى المرار الأسدي، ولكنه في ديوان حسان ١٨٩، انظر: الكتاب ١/ ٦٠، ٣٨٣، بولاق، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٠، والثغام نبت يشبه الشيب في اللون، ويكون في الجبال، والشمط في الشعر: اختلافه بلونين من سواد وبياض، الشعر المخلس: الذي غلب بياضه سواده. والشاهد فيه كالذي قبله، وانظر: عدة السالك ٤/ ٩٨.

وقول عبد الرحمن بن هام السلولي:

فإما تريني اليــوم أُزْجي ظَعِينَتي أُصَعِّدُ سَــيْرًا في البلاد وأُفْرِعُ[(١)]

هذا وقد أتى الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد بأمثلة أخرى غير ما سبق فقال في (عدة السالك): «ومن ذلك قول امرئ القيس:

فإمَّــا تريني فــي رحالــة جابر على حرجٍ كالقر تخفقُ أكفاني[(٢)]

ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضًا:[(٣)]

فإمــا تريـنــي بـــي عــلَّـــةٌ كأنِّــي نكيــب مــن النَّقْــرسِ[(٣)]

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي:

إمَّــا ترينــا وقد خفَّت مجالسُــنا والموت أمــر لهذا النـاس مكتوبُ

وعليه جاء قول ابن دريد:

إمَّا تــري رأســي حاكــى لونه طُرَّةَ صبحٍ تحت أذيال الدُّجى[(٤)]»[(٥)]

وبعد فلقد عرضت هذه الشواهد كلها لأؤكد صحة رأي سيبويه والجمهور في أنَّ توكيد المضارع بالنون بعد (إمَّا) كثير قريب من الواجب، وإنَّ ترك التوكيد قليل وليس ضرورة فقد جاء منه ما رأينا من شواهد عدَّةً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ١/ ٤٣٢ بولاق، والرواية فيه «إذ ما»، والمفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ٥، وابن يعيش ٩/ ٦، وفيه: البيت لعبد الرحمن بن همام السلولي أنشده الزمخشري شاهدًا على المجازاة بإما وحذف نون التأكيد من شرطها ... وأزجى: أسوق، والظعينة: المرأة في الهودج، والفرع: المنحدر وهو من الأضداد».

(٢) من الطويل، وانظر: الديوان ص ١٧٣.

(٣) من المتقارب، وانظر الديوان: ص ١٢١.

(٤) في مقصورته (من الرجز) أول بيت ص ١٥٨ (بشرح ابن خالويه).

(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٩٨.

المذهب الثاني:

ذهب أبو إسحاق الزجاج[١]، وتابعه الجوهري[٢]: إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد (إمَّا) واجب لا يجوز تركه إلَّا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك، وأن النون لازمة له لزومها في القَسَم، لما بين لام القسم و«ما» من المناسبة من حيث إنَّ كلا منهما مؤكد، ولأنه لم يأت في التنزيل إلَّا مؤكدًا بالنون.

قال الزجاج: «فإن قيل: لم ألزمت النون فعل الشرط مع (إن) إذا لحقتها (ما) دون سائر أخواتها، وهلا لزمت سائر أفعال الشرط إذا أدخلت على حرف المجازاة (ما) كما لزمته مع (إنْ)، ثم يقول: الجواب في ذلك: أن النون لم تلحق الشرط مع سائر حروف الجزاء كما لحقت مع (إنْ) لاختلاف موضعي (ما) المؤكدة، وذلك أنه استقبح أن يؤكد الحرف ولا يؤكد الفعل، وله من الرتبة والمزية على الحرف ما للاسم على الفعل فلما أكد الحرف، والفعل أشد تمكنا منه قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف، وليس سائر الحروف مثل (إنْ) في هذا الموضع؛ لأنها أسماء وهي حرف فلا تنكر أن تؤكد هي دون شرطها، ألا ترى أن للاسم من القِدْمَة على الفعل مثل ما للفعل على الحرف فيقبح لذلك ترك توكيد الفعل مع الاسم كما قبح ترك توكيده مع الحرف»[٣].

وقال في (معاني القرآن): «لأن (ما) تدخل مؤكدة، فتلزمها النون، كما تلزم اللام النون في القسم إذا قلت: (والله لتفعلن)»[٤].

وما ذهب إليه الزجاج ومن وافقه لا يحتاج إلى رَدٍّ بعد ما سقناه من شواهد جاء فيها المضارع غير مؤكد بالنون بعد (إمَّا) الشرطية، وما ذكره لتعليل ما ذهب إليه فلسفة عقلية لا تصلح مع وجود السماع بترك التوكيد في شواهد كثيرة كما ذكرنا.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إليه ٢/ ٦٠٦، ٦٠٧، وراجع رأيه في: ابن يعيش ٩/ ٤٠، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٤٨٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٦٩، وشرح الكافية له ٩٤٥، والبحر ١/ ٤٦٨، ٧/ ٤٧٧، والدر المصون ١/ ٢٩٩، والجنى الداني ١٤٢، والمساعد ٢/ ٦٦٧، والهمع ٢/ ٥١١، والأشموني ٣/ ٢١٦، وعدة السالك ٤/ ٩٧.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة (ن.و.ن).

(٣) إعراب القرآن المنسوب إليه ٢/ ٦٠٦، ٦٠٧، وراجع هذا النص في: الإغفال ١/ ١٢٩، ١٣٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١١٧، ٢/ ٣٦٩.

قال الشيخ ابن مالك: «وزعم بعضهم أن ذلك لازم، وأن نحو: (إمَّا تفعل أفعل)، غير جائز وليس بصحيح: بل هو جائز قليل ...»[١].

وهذا أبو حيان: «وقد كثر السماع بعدم النون بعد (إمَّا)»[٢] ثم ذكر كثيرًا من الشواهد. وكذا قال ابن عقيل: «وزعم الزجاج وشيخه المبرد أن حذف النون ضرورة، ويرد قولهما كثرة السماع بذلك ...»[٣]. ثم ذكر عددًا من الشواهد أيضًا.

وبناء على ذلك فالراجح من المذهبين هو المذهب الأول، وهو مذهب سيبويه ومن وافقه، لكثرة ما ورد من شواهد تؤيده، وإنما كان إثبات النون أحسن من حذفها، وكثرت فيه؛ لأنه فعل مستقبل دخل عليه حرف الشرط، فزيدت (ما) للتوكيد، فعلم أن فيه ما يقتضي التوكيد، إلَّا أنه غير لازم لكثرة مجيئه في الشعر غير مؤكد كما سبق[٤]، قال الفارسي: «وهذا كثير في الشعر جدًا، ففيه دليل على صحة قول سيبويه»[٥].

تحقيق رأي المبرد في المسألة:

نسب كثير من النحويين القول بوجوب التأكيد بعد (إمَّا) إلى المبرد منهم: أبو علي الفارسي[٦]، وابن يعيش؛ إذ يقول: «وقد اختلفوا في النون مع (إمَّا) هذه هل تقع لازمة أو لا، فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلَّا في الشعر تشبيهًا بالأمر والنهي»[٧].

ومنهم أبو حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩]، والمرادي[١٠]، وابن عقيل[١١]، والسيوطي[١٢]، والأشموني[١٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٩.
(٢) البحر ١/ ١٦٨، وانظر: الدر المصون ١/ ٢٩٩، ٣٠٠.
(٣) المساعد ٢/ ٦٦٧.
(٤) انظر: شرح الكافية لابن القواس ٩٤٥، وشرح ألفية ابن معط له ١/ ٣٦٩.
(٥) الإغفال ١/ ١٣٦.
(٦) انظر: المرجع السابق ١/ ١٣٢، قال المحقق في هامش رقم ١ في نفس الجزء والصفحة: «ولعل الفارسي هو أول من نسب إلى المبرد ذلك».
(٧) شرح المفصل ٩/ ٤١.
(٨) البحر ١/ ١٦٨، ٧/ ٤٤٧.
(٩) الدر المصون ١/ ٢٩٩، ٩/ ٤٩٩.
(١٠) الجنى الداني ١٤٢.
(١١) المساعد ٢/ ٦٦٧.
(١٢) الهمع ٢/ ٥١١.
(١٣) شرح الأشموني ٣/ ٢١٦.

والحق الصراح أنَّ المبرد لم يصرح ولم يلمح بقضية الوجوب التي نسبوها إليه، بل تبع في ذلك رأي سيبويه.

والدليل على ذلك نصوص المبرد نفسه التي تثبت ذلك، ومنها قوله في (المقتضب): «فأما في المجازاة إذا قلت: إن تأتني آتك، وإن تقم أقم، فإنك إن شئت زدت (ما)، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء، نحو: أينما تكن أكن، ومتى ما تأتني آتك، لأنها إن تأتني آتك، ومتى تقم أقم، فتقول على هذا -إن شئت- إمَّا تأتني آتك، وإمَّا تقم أقم معك»(١).

وكذلك قوله في (المقتضب): «لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير إلَّا ما وقع منها في المستقبل في القسم»(٢).

وقال في (المقتضب) أيضًا: «هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال، وما بال النون في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها إلَّا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه (يجوز حذفها)(٣)، وقال: «إمَّا تأتني آتك، وإمَّا تقم أقم معك»(٤).

وقال: «ولكن (ما) لا تكون لازمة، ولكن تكون زائدة في (إنْ) التي هي للجزاء كما تزاد في سائر الكلام، نحو: أين تكن أكن، وأينما تكن أكن، وكذلك: متى تأتني آتك، ومتى ما تأتني آتك، فتقول: إن تأتني آتك، وإمَّا تأتني آتك، تدغم النون في الميم، لاجتماعهما في الغنة، كما قال امرؤ القيس:

فإما تريني لا أُغمِّض ساعةً   من الليل إلَّا أن أَكُبَّ فأنْعسَا(٥)

فقوله في (الكامل): (وإمَّا تأتني آتك)، وكذلك في (المقتضب) كما سبق حيث ذكر المثال في النثر دون دخول نون التوكيد بعد (إمَّا)، ثم استشهاده بشعر امرئ القيس

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٩.
(٢) السابق ٣/ ١٢، وهامش المقتضب ٣/ ١٤.
(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٣، وهامش المقتضب ٣/ ٤١.
(٤) المقتضب ٣/ ٢٣٥، وهامشه ١/ ٤١.
(٥) الكامل ٣/ ١٥٦، وانظر: هامش المقتضب ١/ ١٤.

الخالي من التوكيد بعد (إمَّا) صريح في أنه لا يرى وجوب توكيد المضارع بعد (إنْ) المدغمة في (ما) الزائدة، وأنه يتبع سيبويه في مذهبه.

هذا وقد فطن العلامة الرضى لمذهب المبرد، ولم يتبع غيره من النحويين في نسبتهم الوجوب إليه. قال «وعند الزجاج هي لازمة مع (إمَّا) خلافا للمبرد»[١].

كما تنبَّه ابنُ مالك إلى ذلك أيضًا فنسب الوجوب إلى أبي إسحاق الزجاج وحده، فقال: «ولا يلزمان بعد (إمَّا) الشرطية، خلافا لأبي إسحاق»[٢].

وابن القواس ممنَّ تنَّبه إلى ذلك أيضًا؛ إذْ يقول: «والثاني الشرط المؤكد بـ (ما) فقال الزجاج وغيره؛ إن النون لازمة له لزومها في القسم ...»[٣].

المطلب الخامس
هل توكيد فعل الشرط بالنون مشروط بزيادة (ما) بعد (إنْ)؟

وفي الإجابة على هذا السؤال أقول: اختلفت كلمة النحويين في ذلك على مذاهب:

الأول: ذهب أبو العباس المهدوي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عطية[٦] إلى أنه لا يجوز تأكيد فعل الشرط بالنون إلَّا إذا دخلت (ما) الزائدة على (إنْ).

قال المهدوي: «(إمَّا) هي (إنْ) التي للشرط زيدت عليها (ما) ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت يعني: (ما) لم تدخل النون، فـ (ما) تؤكد أول الكلام والنون تؤكد آخره»[٧].

---

(١) شرح الكافية ٤/ ٤٨٨.
(٢) انظر: التسهيل بشرح ابن عقيل ٢/ ٦٦٧.
(٣) شرح الكافية له ٩٤٥، وشرح ألفية ابن معط له ١/ ٣٦٩.
(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ١٦٧، ٦/ ٢٦، ٧/ ٤٧٧، والدر المصون ١/ ٣٠٠.
(٥) الكشاف ٢/ ٤٤٤، ٣/ ٤٣٧، وانظر: البحر المحيط ٢/ ٢٦، ٧/ ٤٧٧، والدر المصون ٧/ ٣٣٨، ٩/ ٤٩٩.
(٦) المحرر الوجيز ١/ ٢٤٧، ٩/ ٥١.
(٧) انظر: البحر المحيط ١/ ١٦٧، ٦/ ٢٦، ٧/ ٤٧٧، والدر المصون ١/ ٣٠٠.

وقال الزمخشري: «(إمَّا) هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) توكيدًا لها، ولذلك دخلت النون، ولو أفردت (إنْ) لم يصح دخولها، لا تقول: إنْ تكرمنَّ زيدًا يكرمك، ولكن: إمَّا تكرمنَّه»[1].

كما تبعهما ابن عطية فقال في تفسيره: «ولأجلها أي: لأجل زيادة (ما) على (إنْ) جاز دخول النون الثقيلة، ولو كانت (إن) وحدها لم يجز»[2]. يعني: أن توكيد الفعل بالنون مشروط بزيادة (ما) بعد (إن) الشرطية عند هؤلاء.

الثاني: صرح ابن مالك بأن ذلك جائز في الاختيار قليلا [3]، وإلى هذا ذهب الرضى أيضًا فقال في (شرح الكافية): «وربما دخلت في الشرط -يعني نون التوكيد- بلا تقدم (ما) نحو: إنْ تفعلنَّ أفعل، قال:

من تَثْقفن مِنهُم فليس بآيبٍ ... أبدًا وقتلُ بني قتيبةَ شافي[4]

كما ذهب الشاطبي إلى ذلك أيضًا فقال: «فإذا قلت: إن تقومنَّ أكرمتك، ومهما تطلبن أعطك، ومهما تأتيني أكرمك، وحيثما تكونن أذهب معك، وكذلك سائر أدوات الشرط، فهو جائز، ولكنه قليل»[5]. وممن ذهب إلى هذا -غير ما سبق-، ابن هشام[6]، والشيخ خالد الأزهري[7]، والأشموني[8].

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٤٤.

(٢) المحرر الوجيز ٩/ ٥١.

(٣) التسهيل ٢١٦، وانظر: المساعد لابن عقيل ٢/ ٦٦٩، والخزانة ١١/ ٣٨٨.

(٤) البيت من الكامل، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي من منجح، قالته لما قتلت باهلة أباها، وقتيبة: هو ابن معن بن مالك بن أعصر الباهلي والشاهد فيه: إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الشرط (تثقفن)، مع عدم دخول (ما) على أداة الشرط، وهذا قليل، ويروى «يثقفن» بالبناء للمجهول أي: يوجدن، والبيت في الكتاب ٣/ ٥١٦، وابن السيرافي ٢/ ٢٣٨، وضرائر ابن عصفور ٣٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٦، والمقتضب ٣/ ١٤، والدر المصون ١/ ٣٠١، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٧، والدرر ٢/ ١٠٠، والأشموني ٢/ ٣١٠، ٣/ ٢٢٠، والخزانة ١١/ ٣٩٩، وانظر الرضى ٤/ ٤٨٦، والإغفال للفارسي ١/ ١٢٧.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١١/ ٣٨٨، ٣٨٩.

(٦) أوضح المسالك ٤/ ١٠٧.

(٧) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٥.

(٨) شرح الأشموني ٣/ ٢٢٠.

الثالث: ذهب جماعة من النحويين إلى أن تأكيد المضارع بالنون مخصوص بالضرورة الشعرية إذا وقع جوابًا للشرط، أو فعلا للشرط بعد أداة لم تتصل بها (ما) الزائدة المؤكدة.

ومن هؤلاء الفراء، قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ما نصه: «فمن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، المعنى والله أعلم: إن لم تدخلنَّ حطمتنَّ، وهو نهي محض؛ لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة، ألا ترى أنك لا تقول: إن تضربني أضربنَّك، إلَّا في ضرورة شعر كقوله:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَعْطِكُم   وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا[١]

والشاهد في هذا البيت: قوله (تمنعا) أصله: (تمنعن) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا للوقف.

قال الأعلم: «الشاهد في إدخال النون على (تمنعن) وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون؛ لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب، إلَّا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون، تشبيهًا بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله أ.هـ»[٢].

ومنهم الزمخشري في (المفصل) قال: «فإن دخلت في الجزاء بغير (ما) ففي الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهي»[٣].

كما أن من هؤلاء ابن عصفور في (ضرائر الشعر)[٤]، والسيوطي في (الهمع)[٥].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٣/ ٥١٥ لابن الخرع، وذكر البغدادي أنه غير موجود في ديوانه، وأنه للكميت بن ثعلبة، وعزاه بعضهم للكميت بن معروف، وانظر فيه: ابن السيرافي ٢/ ٢٤٣، وابن عصفور ٣٠، والتصريح ٢/ ٢٠٦، والدرر ٢/ ١٠٠، والأشموني ٢/ ٢٢٠ والرضى ٤/ ٤٨٥، والخزانة ١١/ ٣٨٧، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢، والإغفال ١/ ١٢٧.

(٢) الأعلم بهامش الكتاب ٢/ ١٥٢، وانظر: ابن السيرافي ٢/ ٢٤٣.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ٤٠، وانظر: الخزانة ١١/ ٣٨٨.

(٤) ضرائر ابن عصفور ٢٩، ٣٠، وانظر: الخزانة ١١/ ٣٨٨.

(٥) الهمع ٢/ ٥١٢.

تحقيق مذهب سيبويه في هذه المسألة:

قال سيبويه في باب (نون التوكيد الثقيلة والخفيفة): «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لَتَفْعَلَنَّ)، لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام، وإن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجيء بها، فأما اللام فهي لازمة في اليمين فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيدًا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون ...»[١].

والذي يعيننا من كلام سيبويه هذا قوله: «وإن شئت لم تُقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بها».

وأخذت أُنعم النظر في هاتين الجملتين فوجدت أن معناهما متحد ومتفق على هذا المنطوق، فمعنى: (لم تقحم النون) هو معنى (لم تجئ بها).

فرجعت إلى نسخة بولاق فوجدتها هكذا، وكذا نسخة الشيخ/ عبد السلام هارون هكذا، ثم رجعت إلى كثير من المحدثين ممن نقل عن سيبويه هذه العبارة فوجدتهم نقلوها هكذا.

فقلت: لعل قول سيبويه: «كما أنك إن شئت لم تجئ بها»، صوابه: «كما أنك إن شئت لم تجئ بـ (ما)»، ثم رحت أتلمس دليلًا على ما رأيت فوجدت أبا على الفارسي في (الإغفال) ينقل عبارة سيبويه هذه صوابًا فقال: «وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجئ بـ (ما)، ... ثم قال: فقد دلَّك قوله: (وإن شئت لم تقحم النون) على ما ذكرت في أنك في قوله مخير بين إلحاق النون وحذفها في الفعل بعد (إن) إذا لحقتها (ما) كما أنك مخير في ذلك بعد سائر حروف الجزاء»[٢].

ووجدت أبا حيان -أيضًا- ينقل العبارة صوابًا كما نقلها أبو علي الفارسي؛ حيث يقول: «وقال سيبويه في هذه المسألة: وإنْ شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بـ (ما)، ثم قال: يعني مع النون وعدمها»[٣].

(١) الكتاب ٣/ ٥١٤، ٥١٥ هارون، ٢/ ١٥٢ ط بولاق.
(٢) الإغفال ١/ ١٣٢ - ١٣٣.
(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٦.

ثم قال في موضع آخر: «وكذلك يجوز حذف (ما) وإثبات النون، قال سيبويه في هذه المسألة: «وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجئ بـ (ما)»[١]. كما وجدت السمين الحلبي في (الدر المصون)[٢] ينقل العبارة كما نقلها أبو حيان، وقد تنبَّه ابن عقيل إلى ذلك فقال في (المساعد): «ونص عليه سيبويه قال: «وإن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بـ (ما)»[٣].

وبناء على تصويب عبارة سيبويه هذه فَهِمَ منها بعض النحويين أن سيبويه يجيز توكيد المضارع بالنون بعد (إنْ) الشرطية التي لم تتصل بها (ما) الزائدة للتوكيد، في الاختيار.

قال أبو حيان في (ارتشاف الضرب): «ومذهب سيبويه أنك إن شئت جمعت بين (ما) والنون، وإن شئت اكتفيت بأحدهما فقلت: إمَّا تقم أقم، وإن تقومنَّ أقمْ» أ.هـ.[٤]

وقال السمين الحلبي: «وقال ابن عطية: (ولأجلها -أي: لأجل زيادة (ما)- جاز دخول النون الثقيلة، ولو كانت (إنْ) وحدها لم يجز)[٥]. يعني أن توكيد الفعل بالنون مشروط بزيادة (ما) بعد (إن)، وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير (إن) كقوله:

مـــن يثقفن منهم فليس بآيب أبدًا، وقتل بني قتيبة شافي[٦]

ثم يأتي السمين في موضع آخر، ويقول معقبًا على قول سيبويه: (كما أنك إن شئت لم تجئ بـــ (ما)): «ليس فيه دليل على جواز توكيد الشرط مع (إن) وحدها»[٧]. وعلى ذلك فمعنى عبارة سيبويه التخيير بين أن تؤكد الشرط بالنون وأن لا تؤكده، وكذلك التخيير بين إدخال (ما) الزائدة على (إنْ) وعدمه.

(١) البحر ١/ ١٦٨.
(٢) الدر المصون ٧/ ٣٣٨.
(٣) المساعد ٢/ ٦٦٧.
(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٤: وانظر: البحر المحيط ١/ ١٦٨، وراجع: الإغفال ١/ ١٣٢.
(٥) المحرر الوجيز ٩/ ٥١.
(٦) سبق تخريج البيت وانظر: الدر المصون ٦/ ٢١١، ٢١٢.
(٧) الدر المصون ٧/ ٣٣٩.

ويوضح ذلك قول ابن خروف: «أجاز سيبويه الإتيان بـ «ما» وأن لا يؤتى بها، والإتيان بالنون مع (ما) وأن لا يؤتى بها»[١].

هذا وقد أجاز سيبويه دخول النون في الشعر بغير (ما) في الشرط والجزاء تشبيهًا لها بالنهي حين تقول: (لا تقولن ذلك)، «وإنما شبه الجزاء لما أدخل النون عليه بالنهي، لأن الجزاء فعل مجزوم، كما أن النهي فعل مجزوم، وهو غير واجب، كما أن النهي غير واجب»[٢].

قال سيبويه في ذلك: «وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب»[٣].

ثم أنشد على ذلك بعض الشواهد نكتفي باثنين منها:

الأول:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم   ومهما تشأ منه فزارة تمنعا[٤]

فـ (تمنعن) وقع جوابًا لشرط جازم لم تتصل به (ما) وهذا ضرورة عند سيبويه.

الثاني:

مـن يثقفن منهم فليس بآيب   أبدًا، وقتل بني قتيبة شافي[٥]

والشاهد فيه قوله (يثقفن)، قال الأعلم: «الشاهد في إدخال النون على فعل الشرط، وليس من مواضعها، إلّا أن يوصل حرف الشرط بـ (ما) المؤكدة فيضارع ما أكد باللام لليمين»[٦].

أي أن المؤكد بالنون هنا للضرورة فعل الشرط وليس جوابه كالبيت السابق، وكان

---

(١) انظر قول ابن خروف في: البحر المحيط ٥/ ١٦٤، والدر المصون ٦/ ٢١٢.
(٢) انظر: التعليقة للفارسي ٤/ ١٨، والإغفال ١/ ١٢٦- ١٢٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٥١٥.
(٤) سبق تخريجه، وبيان الشاهد فيه.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) الأعلم بهامش الكتاب ٢/ ١٥٢.

تأكيده بالنون ضرورة، لأنه ليس من مواضعها، لعدم وقوع (ما) الزائدة المؤكدة بين أداة الشرط وبينه، وواضح أن وجه الضرورة في هذا البيت تشبيهه بما وقعت فيه (ما) المؤكدة بين الأداة والفعل[١].

ثم قال سيبويه بعد إنشاده هذين البيتين وغيرهما: «وهذا لا يجوز إلَّا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى»[٢].

قال ابن عصفور تعقيبًا على هذين البيتين: «إنه ضرورة»[٣]، وكذا قال عبد القادر البغدادي: «هذا التوكيد عند سيبويه ضرورة»[٤].

وتابع سيبويه في كون التوكيد هنا ضرورة الفراء، والزمخشري، وابن عصفور، والسيوطي، وقد بينت ذلك في المذهب الثالث في المسألة.

هذا وكلام سيبويه هنا صريح في أن تأكيد المضارع بالنون مخصوص بالضرورة إذا وقع جوابًا للشرط، أو فعلا للشرط بعد أداة لم تتصل بها (ما) الزائدة المؤكدة.

أمَّا من ذهب إلى أن سيبويه يُجوِّزُ ذلك في الاختيار فقد أخذ بظاهر قول سيبويه (وإن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بـــ (ما))، وقد مرَّ بيانُ ذلك.

وأرى أن أرجح المذاهب الثلاثة في المسألة المذهب الثاني وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه، وحاصله: أنَّ توكيد المضارع بالنون بعد (إن) الشرطية وغيرها من أدوات الشرط التي لم تتصل بها (ما) الزائدة جائز في الاختيار قليلا أو أقلَّ من القليل كما قال ابن هشام[٥]. وذلك لأن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقًا، سواء أكان الفعل معها في جملة الشرط، أو في جملة الجزاء»[٦].

قال الأشموني مُعلِّقًا على قول ابن مالك في الألفية: (وغير إمَّا من طوالب الجزا)

---

(١) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٢٣٩.
(٢) الكتاب ٣/ ٥١٦.
(٣) ضرائر ابن عصفور ٣٠، وانظر: خزانة الأدب ١١/ ٣٨٨، ٣٩٩.
(٤) الخزانة ١١/ ٣٨٧، ٣٩٦، ٣٩٩.
(٥) أوضح المسالك ٤/ ١٠٦، وانظر عدة السالك ٤/ ١٠٨.
(٦) خزانة الأدب ١١/ ٣٨٩.

أي: وقل (توكيد المضارع بالنون) بعد غير (إمَّا) الشرطية من طوالب الجزاء، وذلك يشمل (إن) المجردة عن (ما) وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء»[١].

المطلب السادس

دراسة تحليلية لاستعمال (إمَّا) الشرطية في القرآن الكريم

جاءت (إمَّا) التي للجزاء التي هي (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة غير الكافة، بعدها الفعل المضارع مؤكدًا بنون التوكيد الثقيلة في ستة عشر موضعًا في القرآن الكريم، كما جاء الفعل المضارع مؤكدًا بالنون ومعطوفًا على فعل الشرط في أربعة مواضع، وبما أن المعطوف على الشرط شرط فيكون مجموع المواضع عشرين موضعًا، وإليك دراسة هذه المواضع حسب ترتيبها في المصحف الشريف:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

الفاء في (إمَّا) مُرتِّبة مُعقِّبة، و(إمَّا) هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) للتأكيد، وتسمى المسلطة؛ لأنها سلطت نون التوكيد على الفعل بعدها[٢]، و(يأتينكم) في محل جزم بالشرط؛ لأنه بني لاتصاله بنون التوكيد، وقيل: بل هو معرب مطلقًا، وقيل مبني مطلقًا، والصحيح: التفصيل: إن باشرته النون كهذه الآية بني، وإلا أعرب، نحو: هل يقومانّ؟ وبنى على الفتح طلبًا للخفة، وقيل: بل بُنِي على السكون وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين[٣].

وجواب الشرط: (فمن تبع)، و(من) شرطية مبنية، لأنها تضمنت حرف الشرط، وموضعها رفع؛ لأنها مبتدأ وفي خبرها خلاف مشهور: الأصح أنه فعل الشرط بدليل

(١) الأشموني على الألفية ٣/ ٢٢٠.
(٢) البيان في غريب القرآن ١/ ٧٦.
(٣) انظر تفصيل ذلك في: شرح الرضى ١/ ٢٠، ٢١، وأوضح المسالك ١/ ٣٥، ٣٦، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص٦، ٧، والأشموني الصبان ١/ ٦١، ٦٢، والدر المصون ١/ ٢٩٩.

أنه يلزم عود ضمير من فعل الشرط على اسم الشرط، ولا يلزم ذلك في الجواب، تقول: من يقم أكرم زيدًا، فليس في (أكرم زيدًا) ضمير يعود على (مَنْ)، ولو كان خبرا لزم فيه ضمير، ولو قلت: مَنْ يقم زيدًا أكرمه، فأنت تُعيد الهاء على (مَنْ) ولم يجز لخلو فعل الشرط من الضمير، وقيل: الخبر: الجواب، ويلزم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائد على اسم الشرط، فلا يجوز عندهم: (من يقم أكرم زيدًا)، ولكنه جائز.

وقيل: مجموع الشرط والجزاء هو الخبر، لأن الفائدة إنما تحصل منهما وقيل: ما كان فيه ضمير عائد على المبتدأ فهو الخبر[1].

(فلا خوف) الفاء واقعة في جواب الشرط الثاني، وقد وقع الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول، ونقل عن الكسائي أن قوله (فلا خوف) جواب الشرطين معًا.

قال ابن عطية بعد نقله عن الكسائي: «هكذا حُكي وفيه نظر، ولا يتوجه أن يخالف سيبويه هنا، وإنما الخلاف في نحو قوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، فيقول سيبويه: جواب أحد الشرطين محذوف لدلالة قوله (فروح) عليه، ويقول الكوفيون: (فروح) جواب الشرطين، وأمّا في هذه الآية فالمعنى يمنع أن يكون (فلا خوف) جوابًا للشرطين»[2].

وقيل: جواب الشرط الأول محذوف تقديره: فإما يأتينكم منّي هدى فاتبّعوه، فكأنه حذف لدلالة قوله بعد (فمن تبع هداي) قال السمين الحلبي تعقيبا على هذا الرأي: «وهو بعيد أيضًا»[3].

وجوَّز أبو حيان في (مَنْ) من قوله تعالى (فمن تبع) أن تكون موصولة. قال: «وتضافرت نصوصُ المفسرين والمعربين على أنَّ (مَنْ) في قوله: (فمن تبع) شرطية،

---

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/ ٣٢، والدر المصون ١/ ٣٠٢.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٢٤٧، وانظر الكتاب ١/ ٤٤٢، والبحر المحيط ١/ ١٦٨، ١٦٩، والدر المصون ١/ ٣٠١.

(٣) الدر المصون ١/٣٠٢، وانظر فيما سبق: إعراب النحاس ١/٢١٦، ومشكل مكي القيس ١/٨٨، والبيان للأنباري ١/٧٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٣٢، وتفسير أبي السعود ١/ ١٦١، والفتوحات الإلهية ١/ ٢٤٤، وتفسير الجلالين ١/٤٤، وتفسير القرطبي ١/٣٠٩، والكشاف ١/٢٧٤- ٢٧٥.

وإن جواب هذا الشرط هو قوله: (فلا خوف)، فتكون الآية فيها شرطان، ولا يتعين عندي أن تكون (مَنْ) شرطية، بل يجوز أن تكون موصولة، بل يترجح ذلك لقوله في قسمين: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ [البقرة: ٣٩]، فأتى به موصولا، ويكون قوله (فلا خوف) جملة في موضع الخبر، وأمّا دخول الفاء في الجملة الواقعة خبرًا، فإن الشروط المسوغة لذلك موجودة هنا»[١].

قال السمين الحلبي مُوهِّنا القول بالموصولية هنا: «و (مَنْ) يجوز أن تكون شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة، ودخلت الفاء في خبرها تشبيهًا لها بالشرط، ولا حاجة إلى هذا»[٢].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

قال ابن عطية: «وإمَّا» هنا شرط، ويلزمها في الأغلب النون الثقيلة، وقد لا تلزم»[٣]. و(ينسينك) في محل جزم فعل الشرط، لأنه مبني لاتصاله بنون التوكيد، والكاف: في محل نصب المفعول الأول للفعل «ينسى» والمفعول الثاني محذوف تقديره: وإمَّا ينسينك الشيطان ما أمرت به من ترك مجالسه الخائضين بعد تذكيرك، وجواب الشرط: فلا تقعد بعد ذلك معهم [٤].

قال أبو حيان: «وما أحسن مجئ الشرط الأول بــ (إذا) – (في قوله تعالى في أول الآية: (وإذا رأيت الذين...) –التي هي للمحقق، لأن كونهم يخوضون في الآيات محقق، ويجيء الشرط الثاني بــ (إنْ): لأن (إنْ) لغير المحقق، وإنساء الشيطان له ليس أمرا محققا؛ بل قد يقع وقد لا يقع وهو معصوم منه»[٥].

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٦٨– ١٦٩.
(٢) الدر المصون ١/ ٣٠٢.
(٣) المحرر الوجيز ٦/ ٧٣، والبحر المحيط ٤/ ١٥٣، والدر المصون ٤/ ٦٧٥.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ١٥٣. الدر المصون ٤/ ٦٧٥.
(٥) البحر المحيط ٤/ ١٥٣. بتصرف، وراجع: الدر المصون ٤/ ٦٧٥، وتفسير القرطبي ٧/ ١٤.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥].

(إمَّا) شرطية، وهي (إن) التي للجزاء و(ما) الزائدة للتأكيد، ودخلت النون المشددة لتأكيد الشرط، و(يأتينكم) في محل جزم فعل الشرط، وبني الفعل مع نون التوكيد على الفتح، وجواب الشرط: (فمن اتقى)، و(فمن) يحتمل أن تكون (مَنْ) شرطية، وجوابه: (فلا خوف)، وتكون هذه الجملة الشرطية مستقلة بجواب الشرط الأول من جهة اللفظ، ويحتمل أن تكون (مَنْ) موصولة، فتكون هذه الجملة والتي بعدها من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأعراف: ٣٦]، مجموعها هو جواب الشرط، وكأنه قصد بالكلام التقسيم، وجُعِلَ القسمان جوابًا للشرط، أي: إمَّا يأتينكم فالمتقون لا خوف عليهم، والمكذبون أصحاب النار، فثمرة إتيان الرسل وفائدته هذا [(١)].

وحذف مفعولي: «اتقى وأصلح» اختصارا للعلم بهما أي: اتقي ربه، وأصلح عمله، أو اقتصارا أي: فمن كان من أهل التقوى والصلاح، من غير نظر إلى مفعول، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨]، ولكن لابد من تقدير رابط بين هذه الجملة وبين الجملة الشرطية، والتقدير، فمن اتقى منكم، والذين كذبوا منكم [(٢)].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

(إمَّا) هي (إن) الشرطية، و(ما) الزائدة توكيدًا، و(ينزغنك) في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط (فاستعذ). قال النحاس: «و(ينزغنك) في موضع جزم بالشرط، وأكد بالنون وحسن ذلك لما دخلت ما»[(٣)].

وقال السيوطي: «وتزاد (ما) توكيدًا في (إن) ومنه (وإمَّا ينزغنك)[(٤)].

(١) انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٩٣، والدر المصون ٤/ ٣٠٩، وإعراب النحاس ٢/ ١٢٤، ومشكل مكي القيسي ١/ ٢٩٠، وتفسير القرطبي ٧/ ١٨٢.

(٢) راجع: البحر المحيط ٤/ ٢٩٤، والدر المصون ٤/ ٣٠٩.

(٣) إعراب النحاس ٢/١٧١.

(٤) الهمع ٢/ ٤٦٦، ٥١١.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٧].

(فإما) للشرط، و(تثقفنهم) في محل جزم فعل الشرط، والجواب (فشرد بهم)، قال النحاس: «(فإما تثقفنهم): شرط ودخلت النون توكيدًا، وصلح ذلك في الخبر لما دخلت (ما) هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: تدخل النون الثقيلة والخفيفة مع (إمَّا) في المجازاة للفرق بين المجازاة والتخيير»[1].

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٨].

قال ابن الشجري: «ولإما وجه رابع: وهو: أن تكون مركبة من (إن) الشرطية و(ما)، ويلزمها في أكثر الأمر نون التوكيد، ولا تكون مكررة، كما لا يكون حرف الشرط مكررا، وفي التنزيل: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾»[2].

و(تخافن) في محل جزم فعل الشرط، وجوابه (فانبذ إليهم).

قال أبو جعفر النحاس: «هذا من مُعجز ما جاء في القرآن ممَّا لا يُوجد في الكلام مثله على اختصاره وكثرة معانيه، والمعنى: إمَّا تخافن من قوم بينك وبينهم عهد خيانة فانبذ إليهم العهد أي: قل: قد نبذت إليكم عهدكم وأنا مقاتلكم ليعلموا ذلك فليكونوا معك في العلم سواء، ولا تقاتلهم وبينك وبينهم عهد، وهم يتقون بك فيكون ذلك خيانة ثم بين هذا بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾[3]، وهذه الجملة يحتمل أن تكون تعليلا معنويا للأمر بنبذ العهد على عدل، وهو إعلامهم، وأن تكون مستأنفة سَبقت لذم من خان رسول الله ﷺ ونقض عهده»[4].

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [يونس: ٤٦].

(١) إعراب النحاس ٢/١٩١، وانظر: الأزهية ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٥، والقرطبي ٧/٣٨٨.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥، وانظر الأزهية ١٤٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٩.
(٣) إعراب النحاس ٢/ ١٩٢، وانظر: القرطبي ٧/ ٣٩٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٦٢٢، والبحر المحيط ٤/ ٥٠٩.

(إمَّا) هي (إن) الشرطية زيد عليها (ما)، و(نرنيك) في محل جزم فعل الشرط، و(أو نتوفينك) معطوف على (نرينك) والمعطوف على الشرط شرط[(١)].

وهذا هو الموضع الأول من المواضع التي عطف فيها على فعل الشرط بمضارع مؤكد بالنون.

قوله تعالى: (فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ) مبتدأ وخبر، وفيه وجهان: **أظهرهما**: أنه جواب للشرط هو وما عطف عليه؛ إذ معناه صالح لذلك، وإلى هذا ذهب الحوفي، ابن عطية، وقال أبو حيان والسمين الحلبي: وهو الأظهر[(٢)].

والثاني: أنه جواب لقوله: (أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ)، وجواب الأول محذوف، وإلى هذا ذهب الزمخشري، قال: «(فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ) جواب (نَتَوَفَّيَنَّكَ)، وجواب (نُرِيَنَّكَ) محذوف، كأنه قيل: وإمَّا نرينك بعض الذي نعدهم فذاك، أو نتوفينك قبل أن تريكه فنحن نريك في الآخرة»[(٣)].

قال أبو حيان معترضا على الزمخشري: «فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان، ولا حاجة إلى تقدير جواب محذوف؛ لأن قوله: (فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ) صالح لأن يكون جوابًا للشرط. هو والمعطوف عليه، وأيضا فقول الزمخشري (فذاك) هو اسم مفرد لا ينعقد منه جواب شرط، فكان ينبغي أن يأتي بجملة يصح منها جواب الشرط؛ إذ لا يفهم من قوله (فذاك) الجزء الذي حذف، المتحصل به فائدة الإسناد»[(٤)].

وقد اعترض السمين على أبي حيان فقال: «قلت: قد تقرر أنَّ اسم الإشارة قد يشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظ الإفراد[(٥)]، فكأن ذاك واقع موقع الجملة الواقعة جوابًا، ويجوز أن يكون حذف الخبر لدلالة المعنى عليه، إذ التقدير: فذاك المراد أو المتمنى

---

(١) انظر: إعراب النحاس ٢/ ٢٥٧، والقرطبي ٨/ ٢٥٩.
(٢) انظر المحرر الوجيز ٩/ ٥١، والبحر المحيط ٥/ ١٦٤، والدر المصون ٦/ ٢١٢.
(٣) الكشاف ٢/ ٢٣٩، وانظر: البحر المحيط ٥/ ١٦٤، والدر المصون ٦/ ٢١٢.
(٤) البحر المحيط ٥/ ١٦٤، وانظر: الدر المصون ٦/ ٢١٢.
(٥) مثل: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) آية من سورة البقرة رقم (٦٨)، ونحو:

إنَّ للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجــهٌ وقَبَلْ

أو نحوه، وقوله: «إذ لا يفهم الجزء الذي حذف إلى آخره ممنوع بل هو مفهوم كما رأيت، وهو شيء يتبادر إليه الذهن»[١].

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

«إمَّا» هي «إن» الشرطية زيدت معها (ما) توكيدًا، و«نرينك» في محل جزم فعل الشرط، و«أو نتوفينك» معطوف على «نرينك»[٢].

وفي بيان جواب الشرط قال أبو حيان: «وقال الحوفي وغيره: فإنما عليك البلاغ جواب الشرط[٣]، والذي تقدم شرطان؛ لأن المعطوف على الشرط شرط، فأما كونه جوابًا للشرط الأول فليس بظاهر؛ لأنه لا يترتب عليه، إذ يصير المعنى: وإمَّا نرينك بعض ما نعدهم من العذاب فإنما عليك البلاغ، وأمَّا كونه جوابًا للشرط الثاني، وهو «أو نتوفينك» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إن ما نتوفينك فإنما عليك البلاغ، ولا يترتب وجوب التبليغ عليه -على وفاته عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ-؛ لأن التكليف ينقطع بعد الوفاة فيحتاج إلى تأويل، وهو أن يتقدر لكل شرط منهما ما يناسب أن يكون جزاء مترتبًا عليه، وذلك أن يكون التقدير -والله أعلم- وإمَّا نرينك بعض الذي نعدهم من العذاب فذلك شافيك من أعدائك، ودليل على صدقك إذا أخبرت بما يحل بهم، ولم يعين زمان حلوله بهم فاحتمل أن يقع ذلك في حياتك، واحتمل أن يقع بهم بعد وفاتك، أو نتوفينك أي: إن نتوفينك قبل حلوله بهم، فلا لوم عليك ولا عتب، إذ قد حلَّ بهم بعض ما وعد الله به على لسانك من عذابهم فإنما عليك البلاغ، لا حلول العذاب بهم، إذ ذاك راجع إلى وعلينا جزاؤهم في تكذيبهم إياك وكفرهم بما جئت به [٤].

وهذا هو الموضع الثاني من المواضع التي عطف فيها على فعل الشرط بمضارع مؤكد بالنون.

---

(١) الدر المصون: ٦/ ٢١٢.

(٢) انظر: إعراب النحاس ٢: ٣٦٠، والبحر المحيط ٥/ ٣٩٩، والقرطبي ٩/ ٢٩١، والدر المصون ٧/ ٦٠، ٦١.

(٣) انتهى كلام الحوفي، وما بعده من كلام أبي حيان.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٣٩٩، وانظر: الدر المصون ٧/ ٦٠، ٦١.

الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

«إمَّا» هي «إن» الشرطية زيدت عليها (ما) توكيدا، و«يبلغن» في محل جزم فعل الشرط، والجواب «فلا تقل. ..»[١].

قال الزمخشري: «(إمَّا) هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) توكيدًا لها، ولذلك دخلت النون المؤكدة في الفعل. ..»[٢].

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨].

«إمَّا» هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) توكيدًا، و(تعرضن) في محل جزم بـ «إن» فعل الشرط، والجواب «فقل لهم...»[٣].

وقوله تعالى: «ابتغاء رحمة» في إعرابه وجهان: **أحدهما:** يجوز أن يكون مفعولا من أجله، ناصبه «تعرضن»، وهو من وضع المسبب موضع السبب، وذلك أن الأصل: وإمَّا تعرضن عنهم لإعسارك.

وجعله الزمخشري منصوبا بجواب الشرط، أي فقل لهم قولًا سهلًا ابتغاء رحمة[٤].

وردَّ عليه أبو حيان: بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، قال: «وما أجازه -أي الزمخشري- لا يجوز؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبله، لا يجوز في قولك: إن يقم فاضرب خالدًا، أن تقول: إن يقم خالدًا فاضرب، وهذا منصوص عليه، فإن حذفت الفاء في مثل (إن يقم يضرب خالدًا)، فمذهب سيبويه والكسائي الجواز فتقول:

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٤، والبحر المحيط ٦/ ٢٦، ٢٧، والدر المصون ٧/ ٣٣٨.
(٢) الكشاف ٢/ ٤٤٤، وراجع: البحر ٦/ ٢٦، والدر المصون ٧/ ٣٣٨.
(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٧، والبحر المحيط ٦/ ٣٠، والدر المصون ٧/ ٣٤٤.
(٤) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٧.

(إن يقم خالدًا نضرب)، ومذهب الفراء المنع، فإن كان معمول الفعل مرفوعًا نحو: إن تفعل يفعل زيد، فلا يجوز تقديم (زيد) على أن يكون مرفوعًا بـ (يفعل)، هذا وأجاز سيبويه(١) أن يكون مرفوعًا بفعل يفسره (يفعل)، كأنك قلت: إن تفعل يفعل زيد يفعل، ومنع ذلك الكسائي والفراء»(٢).

قال السمين الحلبي: «وفي ردِّ أبي حيان على الزمخشري نظر؛ لأنه قد ثبت ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، لأن اليتيم وما بعده منصوبان بما بعد فاء الجواب»(٣).

وهذا كلام لا يثبت على أبي حيان، فالأمران مختلفان؛ فالفاء في جواب الشرط في موضعها فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف (أمَّا) فهي مؤخرة من تقديم، وموضعها بعد (أمَّا) فيتقدمها معمول ما بعدها، إذ هو مؤخر عنها حقيقة.

الثاني: أنه منصوب على أنه مصدر في موضع الحال، وتقديره: وإمَّا تعرضن عنهم مبتغيا رحمة من ربك ترجوها، و(ترجوها): جملة فعلية في موضع نصب على الحال من فاعل تعرضن، وتقديره، راجيا إياها، ويجوز أن تكون صفة لـ (رحمة)(٤).

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: ٢٦].

قال السمين الحلبي: «قوله: (فإما ترين) دخلت (إن) الشرطية على (ما) الزائدة للتوكيد، فأدغمت فيها، وكتبت متصلة»(٥). و(ترين) في محل جزم فعل الشرط، وأصله قبل التوكيد: (ترأيين) بهمزة هي عين الفعل، وياء مكسورة هي لامه، وأخرى ساكنة هي ياء الضمير، والنون علامة الرفع، على وزن (تفعلين)، نقلت حركة الهمزة إلى

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٨ بولاق.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٠، ٣١، وراجع: الدر المصون ٧/ ٣٤٤، ٣٤٥.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٣٤٥.
(٤) البيان للأنباري ٢/ ٨٩، والبحر المحيط ٦/ ٣٠، ٣١، والدر المصون ٧/ ٣٤٤- ٣٤٥.
(٥) الدر المصون ٧/ ٥٩٠، وانظر: الأزهية ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥، والدماميني على المغني ٣٤٧، وجواهر الأدب ٥١١.

الراء قبلها ثم حذفت الهمزة للتخفيف، فصار (تريين) بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية.

وإمَّا أن نقول: حذفت الكسرة لاستثقالها على الياء، أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وعلى التقديرين التقى ساكنان، وساكنان لا يجتمعان، حذف أولهما فصار (ترين) بفتح الراء وسكون الياء، ثم دخل الجازم وهو (إن) الشرطية المتصلة بـ (ما) الزائدة، فحذفت نون الرفع للجازم فصار (ترى) بسكون الياء المفتوح ما قبلها، ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة، ولم تحذف الياء لأنه ليس قبلها كسرة تدل عليها، ولأنه قد حذف لام الفعل قبلها، فصارت (ترين) في التلاوة على وزن (تَفَينَّ)(١).

وجواب الشرط: (فقولي...)، وبين هذا الجواب وشرطه جملة محذوفة يَدل عليها المعنى، أي: فإما ترين من البشر أحدًا، فسألك أو حاورك الكلام فقولي(٢).

قال السمين الحلبي: «وبهذا المقدر نخلص من إشكال: وهو أن قولها (فلن أكلم اليوم إنسيا) كلام، فيكون ذلك تناقضا؛ لأنها قد كلمت إنسيا بهذا الكلام، وجوابه ما تقدم، وقيل: المراد بقوله: «فقولي» إلى آخره، أنه بالإشارة، وليس بشيء، بل المعنى: فلن أكلم اليوم إنسيا بعد هذا الكلام»(٣).

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ **[طه: ١٢٣، ١٢٤]**.

جاء في تفسير الجلالين قوله: «(فإما) فيه إدغام نون (إن) الشرطية في (ما)

(١) انظر في تصريف (ترين): معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٦، والحلبيات ٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٣، ومشكل مكي القيسي ٢/ ٤٥٢، ٤٥٣، والبيان للأنباري ٢/ ١٢٣، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٣، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٥٧، وتفسير القرطبي ١١/ ٢٤، وتفسير الجلالين ٣/ ٥٩، والفتوحات الإلهية ٣/ ٥٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٨٥، والدر المصون ٧/ ٥٩١، ٥٩٢، وحاشية الجمل ٣/ ٥٩.

(٣) الدر المصون ٧/ ٥٩٢، وانظر: البحر المحيط ٦/ ١٨٥، وحاشية الجمل ٣/ ٥٩.

المزيدة»(١)، ثم علّق عليه الجمل في حاشيته، فقال: «قوله: (نون إن الشرطية)، وفعل الشرط هو قوله (يأتينك)، وجوابه الجملتان الشرطيتان، أولاهما (فمن اتبع هداي)، والثانية: (ومن أعرض عن ذكري. ..)»(٢).

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٩٣، ٩٤].

قال أبو جعفر النحاس: «(إن) ههنا للشرط، و(ما) زائدة للتوكيد، فلما زيدت (ما) حسن دخول النون للتوكيد»(٣).

والقرطبي ذكر أن (ما) هنا يجوز أن تكون شرطية.

قال: «و(ما) في (إمَّا) زائدة، وقيل: إنَّ أصل (إمَّا) (إن ما) فـ (إنْ) شرط، و(ما) شرط، فجمع بين الشرطين توكيدًا»(٤).

و(تريني) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم فعل الشرط، ورأى بصرية تعدت لمفعولين بواسطة الهمزة؛ لأنه من (أرى) الرباعي، فياء المتكلم مفعول أول، و(ما) الموصولة المفعول الثاني.

وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ هذا جواب الشرط، و(ربّ) نداء معترض بين الشرط وجزائه، وأعيد لفظ (الرب) مبالغة في الابتهال والتضرع، و(في) هنا بمعنى (مع)(٥).

الموضع الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ [غافر: ٧٧].

---

(١) تفسير الجلالين ٣/ ١١٥.
(٢) حاشية الجمل على تفسير الجلالين ٣/ ١١٥.
(٣) إعراب النحاس ٣/ ١٢١، وانظر: البيان للأنباري ٢/ ١٨٨، وتفسير القرطبي ١٢/ ١٣٦، وحاشية الجمل ٣/ ٢٠١، وتفسير الجلالين ٣/ ٢٠١.
(٤) تفسير القرطبي ١٢/ ١٣٦.
(٥) انظر: البيان للأنباري ٢/ ١٨٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٥٢، والبحر ٦/ ٤٢٠، والدر المصون ٨/ ٣٦٤، وحاشية الجمل ٣/ ٢٠١.

قال أبو جعفر النحاس: «(فإما نرينك) في موضع جزم بالشرط، و«ما» زائدة للتوكيد، وكذا النون، وزال الجزم وبني الفعل على الفتح لأنه بمنزلة الشيئين الذي يضم أحدهما على الآخر، (أو نتوفينك) عطف عليه...»[١]. والمعطوف على الشرط شرط، وفي الجواب قيل: إن جواب (فإما نرينك) محذوف لدلالة المعنى عليه أي: فتقرُّ عينك، ولا يصح أن يكون (فإلينا يرجعون) جوابًا للمعطوف عليه والمعطوف؛ لأن تركيب (فإما نرينك بعض الذي نعدهم في حياتك فإلينا يرجعون) ليس بظاهر، وهو يصح أن يكون جواب (أو نتوفينك)، أي: فإلينا يرجعون فننتقم منهم ونعذبهم لكونهم لم يتبعوك[٢].

وقال الزمخشري: «(فإلينا يرجعون) متعلق بقوله (نتوفينك) وجزاء (نرينك) محذوف وتقديره: فإما نرينك بعض الذي نعدهم من العذاب وهو القتل والأسر يوم بدر فذاك، وإن نتوفينك قبل يوم بدر فإلينا يرجعون فننتقم منهم أشد الانتقام»[٣].

وقد تقدم للزمخشري نحو هذا البحث في الموضع السابع في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] فيطالع هناك.

وهذا هو الموضع الثالث من المواضع التي عطف فيها على فعل الشرط بمثله.

الموضع الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

قال النحاس: «(وإمَّا ينزغنك من الشيطان نزغ...) في موضع جزم بالشرط ودخلت النون توكيدًا»[٤]، وجواب الشرط (فاستعذ بالله...).

الموضع السادس عشر: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤١-٤٢].

---

(١) إعراب القرآن ٤/ ٤٣، وانظر: الكشاف ٣/ ٤٣٧، ٤٣٨، والبحر المحيط ٧/ ٤٧٧، والقرطبي ١٥/ ٢٩٨، والدر المصون ٩/ ٤٩٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٧٧، والدر المصون ٩/ ٤٩٩، ٥٠٠.

(٣) الكشاف ٣/ ٤٣٨.

(٤) إعراب النحاس ٤/ ٦٢، وراجع: الهمع ٢/ ٤١٦، ٥١١.

جاء في (إعراب القرآن للنحاس) ما نصه: «(فإما نذهبن بك) في موضع جزم بالشرط، والنون للتوكيد، ولولا هي لكانت الباء ساكنة [١]، وكذا (أو نرينك) في موضع جزم، ولولا النون لحذفت الياء ولكنها بنيت معها على الفتح»[٢].

وقد تقدم الكلام -قريبًا- على الجواب في الموضع الرابع عشر، ولذلك قال أبو حيان - هناك - بعد ذكر الجواب في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ ﴾ قال: «ونظير هذه الآية قوله: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ ٤١ أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ فَإِنَّا عَلَيۡهِم مُّقۡتَدِرُونَ ﴾، إلَّا أنه هنا صرح بجواب الشرطين»[٣].

وهذا هو الموضع الرابع من المواضع التي عطف فيها على فعل الشرط بمثله.

وبعد هذه الدراسة لـــ (إمّا) الشرطية في القرآن الكريم، نجد أنها جاءت في ستة عشر موضعا، كما جاء الفعل المضارع مؤكدًا بالنون ومعطوفا على فعل الشرط في أربعة مواضع هي الموضع السابع، والثامن، والرابع عشر، والسادس عشر، وبما أن المعطوف على الشرط شرط فيكون مجموع المواضع عشرين موضعا.

المطلب السابع

تخريج قراءة طلحة في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ ﴾[٤]

ذهب بعض النحويين إلى أن (إن) الشرطية قد تهمل حملا على (لو)[٥].

قال ابن مالك: «وقد تهمل (إنْ) حملا على (لو)»[٦].

(١) أي: لظهر سكون الجزم عليها.
(٢) إعراب النحاس ٤/ ١١١.
(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٧٧، وانظر: الدر المصون ٩/ ٥٠٠، ٥٩٣.
(٤) سورة مريم: آية ٢٦.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١، ١٦٣٥، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢، ٩٧، والمساعد ٣/ ١٥٦، والمغني ٢/ ٧٧٩، والأشباه والنظائر ١/ ١٣٦، والجنى الداني ١٤٢.
(٦) التسهيل ٢٣٧، وشرحه ٤/ ٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.

وقال: «ونظير حمل (متى) على (إذا)، وحمل (إذا على (متى)، حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها. .. فمن رَفْعِ الفعل بعد (إنْ) حملا على (لو) قراءة طلحة: (فإما ترين من البشر أحدًا) بسكون الياء، وتخفيف النون[١].

فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إن) مؤكدًا بـ (ما) حملا لها على (لو)[٢]. وقال ابن عقيل: «وقد تهمل (إنْ) حملا على (لو). نحو ما في الحديث: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه، فإنه يراك»[٣]، وهو محتمل للتأويل، وقرأ طلحة: (فإما ترين من البشر أحدًا) بياء ساكنة ونون مفتوحة هي علامة الرفع»[٤].

وقد حكم ابن مالك على هذا الحمل بالشذوذ، إذ يقول: «وشذ إهمال (متى) حملا على (إذا)، وإهمال (إنْ) حملا على (لو)[٥]، وتابعه المرادي[٦] بحجة أن القراءة شاذة؛ لأنه كان ينبغي أن يؤثر الجازم، وتحذف نون الرفع، ولكنه لم يؤثر هنا شذوذا[٧].

بينما يرى ابن جني -بعد أن حكم على القراءة بأنها شاذة- أنَّ (إنْ) في الآية عاملة وليست مهملة، وأن ثبوت النون في الجزم لغة؛ إذ يقول: «وأمَّا قراءة طلحة: (فإما ترين) فشاذة، ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة، أن تثبت هذه النون في الجزم، وأنشد أبو الحسن:

لَوْلا فَوارِسُ من قيسٍ وأُسْرتُهمْ يَومَ الصُلَيفاءِ لم يُوفُونَ بالجَارِ[٨]

---

(١) هي قراءة شاذة لأبي جعفر قارئ المدينة وشيبة وطلحة، وانظر هذه القراءة في: المحتسب ٢/٤٢، والبحر ٦/١٨٥، والدر المصون ٧/٥٩١، والقرطبي ١١/٢٥، والمساعد ٣/١٥٦، والجنى الداني ١٤٢.

(٢) شواهد التوضيح ١٩.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ٣٧، ومسلم في الإيمان ١/ ٧٠٥، وأبو داود في السنة ١٦، والترمذي في الإيمان ٤، والنسائي في الإيمان ٥، ٦، وابن ماجه في المقدمة ٩، والإمام أحمد في مسند ٢/ ١٠٧.

(٤) المساعد ٣/ ١٥٦ بتصرف.

(٥) شرح الكافية الشافةي ٣/ ١٥٩١.

(٦) الجنى الداني ٢٠٧.

(٧) الدر المصون ٧/ ٥٩١، والبحر ٦/ ١٨٥.

(٨) البيت من البسيط، والفوارس جمع فارس على غير قياس، وأسرتهم بالرفع عطفا على فوارس، =

كذا أنشده (يوفون) بالنون»[١].

إعراب (ترين) على قراءة حفص وقراءة طلحة:

(ترينَّ) في قراءة حفص عن عاصم، بكسر الياء وتشديد النون، فعل مضارع مجزوم بـ (إنْ) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والنون الموجودة نون التوكيد، وياء المخاطبة فاعل، وحركت بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين كما في: (لتسعين يا فتاة)، و(ترين) تقدم تصريفه.

وأمَّا قراءة طلحة: (ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة، فالفعل المضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل كما في (تسعين يا فتاة)، وقد أهملت (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة حملا على (لو) الشرطية.

وبناء على ذلك فالفعل على القراءتين مسند لياء المؤنثة المخاطبة، والنون على قراءة حفص نون التوكيد، والنون على قراءة طلحة نون الرفع.

= والشاهد فيه (لم يوفون) حيث لم ينجزم يوفون بـ (لم) للضرورة أو لأنه لغة قوم، وانظره في: ابن يعيش ٧/ ٨، وضرائر ابن عصفور ٣١٠، والخزانة ١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١، والعيني ٤/ ٤٤٦، والتصريح ٢/ ٢٤٧، والأشموني ٤/ ٦، واللسان (صلف)، والمساعد ٣/ ١٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٢، والمغني ١/ ٣٠٧، والدرر ٢/ ٧٢، والدر المصون ٧/ ٥٩١.

(١) المحتسب ٢/ ٤٢.

الفصل الثاني

(أمَّا) المفتوحة الهمزة المشددة الميم

(أمَّا) المفتوحة الهمزة المشددة الميم تأتي في الكلام على قسمين، أحدهما: حرف مفرد محض هامل، معناه: الشرط والتفصيل والتوكيد، والثاني: أن تكون مركبة من (أن) المصدرية، و(ما) المزيدة المعوض بها عن (كان)[1].

وإليك تفصيلاً لهذين القسمين في مبحثين:

المبحث الأول
(أمَّا) المفردة الشرطية

ويشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول
إبدال ميمها الأولى ياءً.

(أمَّا) بالفتح للهمزة، والتشديد للميم، قد تبدل ميمها الأولى ياء تخفيفاً لأجل الثقل الناشئ من التضعيف، قال بذلك ابن خروف كما في (شرح الكافية) للرضي[2]،

---

(١) انظر في (أمَّا) المراجع الآتية: الكتاب ٤/ ٢٣٥، ١/ ٢٩٣، والمقتضب ٢/ ٣٥٥، ٣/ ٢٢٧ ومعاني الحروف للرماني ١٢٩، والأزهية ١٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٧، ورصف المباني ١٨١، وجواهر الأدب ٥١٣، والمغني بحاشية الأمير ١/ ٥٣، وشرح الدماميني على المغني ٣١٥، ومصابيح المغاني ٨٠، وابن يعيش ٩/ ١١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١١٤٩، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٦، والجنى الداني ٥٢٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، والمساعد لابن عقيل ٣/ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٤، والهمع ٢/ ٤٧٨، وحاشية الأحسائي على شرح السيوطي على الألفية ٤/ ١٥٥٨، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٠، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٢، وعدة السالك ٤/ ٢٣٢.

(٢) شرح الكافية: ٤/ ٤٧٧.

وهي لغة تميم وبني عامر، كما في (إعراب القرآن) للنحاس(١)، وعليها أنشد الفراء للأخطل:

مُبتَّلــةٌ هَيفــاءُ أيْمَــا وشــاحُها   فيجري وَأَيْمَا الحِجلُ منها فلا يَجْري(٢)

وقال عمر بن أبي ربيعة في مثله:

رَأتْ رجُلاً أيما إذا الشمسُ عارضت   فيضحي وأيمًا بالعشــيِّ فيَخصَرُ(٣)

فالأصل فيه: (أمَّا) إذا الشمس عارضت فيضحي)، و(أمَّا بالعشي فيخصر). فأبدلت الميم الأولى ياء استثقالا للتضعيف(٤).

المطلب الثاني
حقيقتها من حيث البساطة والتركيب

اختلفت كلمة النحويين في حقيقة (أمَّا) على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب جمهور البصريين إلى أن (أمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف مفرد بسيط

---

(١) إعراب القرآن: ١/ ٢٠٤.

(٢) من الطويل، وقد دخله الخرم في صدره (فعولن = عولن)، وانظر: الديوان ١٢٩، والأزهية ١٤٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٧٩، والكامل ١/ ٧٠، والشاهد قوله: (أيما وشاحها)، و(أيما الحجل)، حيث أبدلت الميم الأولى من (أمَّا) للتخفيف.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بديوانه ١٤، والمراد بمعارضة الشمس: اعتراضها في الأفق وارتفاعها بحيث تصير حيال الرأس، ويضحي: يبرز للشمس، ويخصر: بفتح الصاد، مضارع خصر الرجل -بكسرها- إذا آلمه البرد في أطرافه، يقول: رأت رجلاً فقيراً لا ثياب له فهو إذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ، وإذا جاء العشى آلمه البرد، وانظر: معاني الفراء ٢/ ١٩٤، والكامل ١/ ٧٠، ٢٩٣، ٣/ ٢٢٨، وإعراب ثلاثين سورة ٩٦، وإعراب النحاس ١/ ٢٠٤، والمحتسب ١/ ٢٨٤، والازهية ١٤٨، والممتع ١/ ٣٧٥، والجنى الداني ٥٢٧، والخزانة ١١/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل ٧/ ٨٧، والدماميني على المغني ٣١٥، ورصف المباني ١٨٢، والهمع ٢/ ٤٧٨، وشرح الرضى ٤/ ٤٧٧.

(٤) انظر هذه المسألة في إعراب النحاس ١/ ٢٠٤، والأزهية ١٤٨، وشرح الرضي ٤/ ٤٧٧، والتذييل والتكميل ٧/ ٧٨، ٧٩، والمغني ١/ ٥٣، والدماميني عليه ٣١٥، والأشموني ٤/ ٤٩، والجنى الداني ٥٢٧، ومصابيح المغاني ٨٠، والهمع ٢/ ٤٧٨.

وليس مركبا؛ لأن البساطة هي الأصل»[١].

قال سيبويه: «وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ثم ذكر أمثلة لذلك[٢]، ثم قال: ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين. ثم أورد أمثلة لذلك أيضًا[٣]، ثم قال: وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر في الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، ثم ذكر أمثلة لذلك أيضًا[٤]. ثم قال: وسأكتب لك من معاني ما عدة حروفه ثلاثة فصاعدا نحو ما كتبت لك من معاني الحرف والحرفين، إن شاء الله[٥]، ثم ذكر (أمَّا) في عدة ما جاء على أربعة أحرف فقال: وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً»[٦].

وقال الهروي: «وأما (أمَّا) المفتوحة فهي حرف واحد»[٧].

وكذا قال علاء الدين الإربلي: (أمَّا) المفتوحة الهمزة المشددة الميم، وهي قسمان: أحدهما: حرف مفرد محض هامل، معناه الشرط ...»[٨].

وأبو حيان أشار إلى ذلك أيضًا حيث يقول: «أما (أمَّا) فحرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم الشرط[٩]، وجاء المرادي في (الجنى الداني) فقرر هذه الحقيقة قائلاً: «(أمَّا) بفتح الهمزة حرف بسيط، فيه معنى الشرط»[١٠]. كما أكد الأشموني ذلك فقال: «(أمَّا) -بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد»[١١].

---

(١) ينظر في هذا: أمالي الشجري ٢/ ٣٤٧، والأزهية ١٤٤، والارتشاف ٥٦٨، والجنى الداني ٥٢٣، وجواهر الأدب ٥١٣، وشرح الكافية لابن القواس ٩٣٠، وشرح ألفية ابن معط له ٢/ ١١٥٠، والأشموني ٤/ ٤٤، ومصابيح المغاني ٨١، والهمع ٢/ ٤٧٨، والدماميني على المغني ٣١٥.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢١٦.

(٣) السابق: ٤/ ٢١٩.

(٤) السابق: ٤/ ٢٢٩.

(٥) السابق: ٤/ ٢٣٠.

(٦) السابق: ٤/ ٢٣٥.

(٧) الأزهية: ١٤٤.

(٨) جواهر الأدب: ٥١٣.

(٩) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨.

(١٠) الجنى الداني: ٥٢٢.

(١١) شرح الأشموني: ٤/ ٤٤.

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أن (أمَّا) -بالفتح والتشديد- مركبة من (أن) الشرطية -بفتح الهمزة-، و(ما) الزائدة، ذلك لأنهم يجوزون مجيء (أن) المفتوحة شرطية، ويعطونها حكم (إن) المكسورة الشرطية[1]. قال الرضي: «وقال الكوفيون: (أن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوزون مجيء (أن) المفتوحة شرطية ...»[2].

وقال في موضع آخر: «ويجوز أن يكون (أمَّا) عند الكوفيين (أن) الشرطية ضمت إليها (ما) عند حذف شرطها»[3].

هذا وقد نسب أبو حيان مذهب الكوفيين إلى ثعلب خاصة، قال: «وذهب ثعلب إلى أن (أمَّا) جزاء، وهي (أن ما) حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره»[4].

كما نصَّ المرادي على أنه لثعلب أيضًا، قال: «وذهب ثعلب إلى أن (أمَّا) جزءان وهي (أن) الشرطية و(ما) حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره»[5].

وسيأتي مزيد بيان لمذهب الكوفيين -إن شاء الله- عند الحديث عن المبحث الثاني.

الاختيار والترجيح:

وأرى أن مذهب سيبويه والبصريين هو الراجح؛ لأن البساطة هي الأصل، ولأنه لا يوجد دليل قاطع على دعوى التركيب، وما ذهب إليه الكوفيون من جعل (أن) بالفتح

---

(١) انظر مذهبهم في: معاني الفراء ١/ ١٨٤، ٢/ ٢٨٠، وإعراب النحاس: ١/ ٣٤٥، وجواهر الأدب ٢٤١، والجنى الداني ٢٢٣، وشرح الرضى ٢/ ١٤٩، ٤/ ٤٦٩، والدماميني ٢٠١، ٣٢٤، ومدرسة الكوفة للمخزومي ٣٢١.

(٢) شرح الكافية: ٢/ ١٤٩.

(٣) السابق: ٤/ ٤٦٩.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨.

(٥) الجنى الداني: ٥٢٣.

والتخفيف شرطية سيرد عليه في حينه عند الحديث على المبحث الثاني -إن شاء الله- ولذلك قال ابن القواس: «واعلم أن (أمَّا) حرف مفرد على الأصح، وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها»(١).

وقال السيوطي في (الهمع): «(أمَّا) بالفتح والتشديد، ... الأصح أنها حرف بسيط»(٢).

المطلب الثالث
معناها

(أمَّا) -بالفتح والتشديد- حرف بسيط فيه معنى الشرط والتوكيد دائماً، والتفصيل غالباً(٣).

أولاً: إفادتها الشرط:

أجمع النحويون على أن (أمَّا) حرف فيه معنى الشرط، بدليل لزوم الفاء بعدها.

يقول سيبويه: «وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء... ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً»(٤).

ويقول المبرد: «أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة، وذلك قولك: أما زيد فله درهم، ... فلزمت الفاء الجواب، لما فيه من معنى الجزاء»(٥).

ووجه دلالة مجيء الفاء بعد (أمَّا) على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لمعناه: أن الفاء لا يخلو حالها من أن تكون عاطفة، أو زائدة، أو واقعة في جواب الشرط، ولا

---

(١) شرح ألفية ابن معيط: ٢/ ١١٥٠، وشرح الكافية له: ٩٣٠.

(٢) الهمع: ٢/ ٤٧٨.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٧، والأزهية: ١٤٤، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٠، وشرح ألفية ابن معيط لابن القواس: ٢/ ١١٥٠، والإقليد في شرح المفصل: ٤/ ١٨٣٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ٦٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨، والمغني: ١/ ٥٣، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٣٢، والصفوة الصفية ق٢/ ٣٠٨، والجنى الداني ٥٢٢، والدماميني على المغني ٣١٥، والأشموني: ٤/ ٤٤.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٣٥.

(٥) المقتضب: ٣/ ٢٧، وانظر: الخصائص: ١/ ٣٢٢، والأزهية: ١٤٤، وشرح المغني للدماميني: ٣١٦.

يجوز أن تكون هذه الفاء عاطفة، في نحو: (أمَّا محمد فقائم)؛ لأنها داخلة على خبر المبتدأ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه، كما لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة؛ إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام الفصيح في السعة، ولم يقع، فلا تكون زائدة، وإذ بطل أن تكون عاطفة وبطل أن تكون زائدة، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط فدل ذلك على أن (أمَّا) التي قبلها متضمنة معنى الشرط، فإذا وردت (أمَّا) دون فاء كان ذلك ضرورة على ما سيأتي بيانه -إن شاء الله-(١).

وإنما قال النحاة: إن فيها معنى الشرط، ولم ينصوا على أنها للشرط، لتصريح غير واحد منهم على أنها ليست حرف شرط، وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله(٢)، وليست أصلاً في الشرط. وهذا قول جمهور النحويين؛ لأنها لو كانت للشرط بطريق الأصالة والوضع لظهر بعدها فعل الشرط، ولم يظهر أبداً في جميع الأساليب العربية، ولكن النحاة يقدرونه بعدها ويحذفونه وجوباً، ولذا فهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وفعله(٣).

قال ابن مالك: «(أمَّا) حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها»(٤). وقال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: هي حرف إخبار ومتضمنة معنى الشرط فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالأصل: إن أردت معرفة حال زيد فمنطلق، ثم حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأنبت مناب ذلك (أمَّا) فقلت: أما زيد فمنطلق»(٥).

وخالف الرضى جمهور النحاة في ذلك، فذهب إلى أن (أمَّا) وضعت للشرط أصالة، وليست نائبة عن أداة الشرط، وهذا ظاهر قوله في (شرح الكافية) قال: «هي حرف بمعنى (إنْ)، وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام... وأيضاً حذف ذلك وجوباً

---

(١) انظر المغني: ١/ ٥٣، والدماميني عليه: ٣١٦، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٤، وعدة السالك: ٤/ ٢٣٢.
(٢) حاشية الصبان: ٤/ ٤٤.
(٣) حاشية الدسوقي على المغني: ١/ ٥٩، وينظر: الارتشاف: ٢/ ٥٦٨، والمساعد: ٣/ ٢٣٤، والجنى الداني: ٥٢٢، والهمع: ٢/ ٤٧٨، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٤، وحاشية الشمني: ١/ ١٢٠.
(٤) شواهد التوضيح له: ١٣٧.
(٥) التذييل والتكميل: ٧/ ٦٧، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨.

لغرض معنوي، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام»(١).

والراجح قول الجمهور؛ لأن (أمَّا) تختلف عن سائر أدوات الشرط في إفادة معنى الشرط.

فالشرط في الأصل والحقيقة: هو ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثاني لازمه(٢).

يعني: أن الشرط يكون تعليقاً لحصول الجواب بحصول الشرط، وهذا قد يحدث أحيانًا وقد لا يحدث، وأدوات الشرط الأصلية تفيد ذلك أي: تفيد وقوع جزاء الشرط في حال دون أخرى.

و(أمَّا) لا تفيد ذلك، بل تفيد التحقيق؛ لأن معناها: (إن يكن من شيء في الدنيا) على تقدير الرضى، أو (مهما يكن من شيء في الدنيا) على تقدير سيبويه والجمهور -كما سيأتي- والدنيا لا تخلو من وقوع شيء فيها، وفي هذا من تحقيق الوقوع ما فيه، ويكون الشرط مع (أمَّا) شرطاً صورياً، وهذا يرجح أن (أمَّا) تجيء للشرط بالنيابة عن أداة شرط وفعله لا بالأصالة(٣).

قال أبو حيان: «وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعده متوقفا عليها، وأنت تقول: (أما عالماً فعالم) فهو عالم ذكرته أنت أو لم تذكره، بخلاف (إن قام زيد قام عمرو) فقيام عمرو متوقف على قيام زيد... ثم قال وقولهم: أما عالماً فعالم، فالمعنى: مهما تذكره عالماً فذكرك حق لأنه عالم، فقد تضمنت معنى الشرط وأنابوا (أمَّا) مناب الشرط وفعله»(٤).

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٦٧.
(٢) السابق: ٣/ ١٨٥.
(٣) مستفاد من: قطوف دانية في التفسير واللغة والنحو والصرف: ١٤١، للأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبد المقصود.
(٤) التذييل والتكميل: ٧/ ٦٧، ٦٨، وانظر: الهمع: ٢/ ٤٧٨، ٤٧٩.

تقدير أداة الشرط عند النحويين:

(أمَّا) تنوب عن أداة شرط وفعله -كما سبق- واختلف في تقدير هذه الأداة التي تؤدي معنى (أمَّا) على مذهبين:

أحدهما: مذهب سيبويه والجمهور أنها تقدر بـــ(مهما)، قال سيبويه: «وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق...»[١].

وقال ابن مالك:

وفسَّروا (أمَّا) بـــ(مَهْمَا يكُ من شيءٍ) وبالفا تِلوَ تلوِها قُرِنَ[٢]

وقال في الشرح: «(أمَّا) وفيها معنى الشرط والتفصيل، وتقدر بـــ (مهما يكن من شيء)»[٣].

وقال الشيخ/ خالد: «وكون (أمَّا) تقدر بـــ(مهما) هو قول الجمهور»[٤]. وكذا قال الصبان[٥].

اعتراض على تقدير سيبويه والجمهور والرد عليه:

اعترض بعض النحويين على تقدير سيبويه والجمهور لـــ (أمَّا) بـــ (مهما يكن)، وحاصل اعتراضهم: أن (أمَّا) حرف و(مهما) اسم، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل[٦].

والجواب: أن تفسير الحرف بالاسم لا يلزم منه كون الحرف اسماً؛ لأنه يقال: معنى (إنَّ) التأكيد، و(ليت) التمني، ولا يلزم منه أن يكونا اسمين[٧].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٥.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٤٢.
(٣) السابق: ٣/ ١٦٤٦.
(٤) شرح التصريح: ٢/ ٢٦٢.
(٥) حاشية الصبان: ٤/ ٤٤، وينظر: المقتضب: ٢/ ٣٥٥، ٣/ ٢٧، وابن يعيش: ٩/ ١١، والمغني: ١/ ٥٣، والجنى الداني: ٥٢٢.
(٦) انظر هذا الاعتراض في: شرح الرضى على الكافية: ٤/ ٤٦٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٦٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٦١، والدماميني على المغني: ٣٢٤، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/ ١١٥٠، وحاشية الشيخ يس العليمي على التصريح: ٢/ ٢٦١.
(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/١١٥٠، وشرح الكافية له: ٩٣٠، وحاشية الشيخ يس: ٢/٢٦١.

وردّ الشيخ يس هذا الاعتراض من وجهين آخرين، فقال: «أما أولاً: فلأن سيبويه فسرها بـ (مهما يكن) لملاحظة شرطها المحذوف بعدها، وأما ثانيًا: فلأنه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه»(١).

والآخر: مذهب الرضى أنها تقدر بـ (إنْ)، قال: «هي حرف بمعنى (إن) وجب حذف شرطها... ثم قال: تفسير ذلك أن أصل: أما زيد فقائم، أما يكن من شيء فزيد قائم، يعني: إن يكن، أي: إن يقع في الدنيا شيء، يقع قيام زيد...»(٢). وهذا المذهب عزاه الشيخ خالد إلى بعض النحويين دون تعيين، وتابعه الخضري(٣).

والراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور؛ لأن (مهما) تفيد العموم والتحقيق والاختصار، أما العموم؛ فلأنها تعمُّ العاقل وغيره، وسائر أدوات الشرط تختص كل أداة منها بمعين فمثلاً (من) للعاقل و(ما) لغير العاقل، و(متى) للزمان، و(أين) للمكان وهكذا، وأما التحقيقية؛ فلأنها لا تفيد الشك بل تفيده (إنْ) وأما الاختصار؛ فلأنها لا تلزم الإضافة كما لزمتها (أي) الشرطية(٤).

قال الخضري: «وإنما خصَّ الجمهور (مهما) بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لأن (إن) للشك، والشرط هنا محقق، و(أيًّا) تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة، وغيرها خاص بقبيل كالزمان في (متى)، والعاقل في (مَنْ) وغيره في (ما)، والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما»(٥).

ولذلك قال علاء الدين الإربلي: «وفسَّر سيبويه (أمَّا) بـ (مهما) قال تقديره: (مهما يكن من شيء فزيد منطلق)، قال ابن الحاجب -رحمه الله- تقديره: (أمَّا) بـ (مهما) تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط، لا أن ذلك معناها، قلت: وهذا هو التحقيق لا قول الرضى مُنكرًا: (وأما تفسير سيبويه لقولهم: أما زيد فقائم، بمهما يكن من شيء فزيد

(١) حاشية الشيخ يس: ٢/ ٢٦١.
(٢) شرح الرضى: ٤/ ٤٦٧.
(٣) انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٦٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣٠.
(٤) انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٦٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣٠.
(٥) حاشية الخضري: ٢/ ١٣٠.

قائم، فليس لأن (أمَّا) بمعنى (مهما)؛ وكيف، وهذه حرف و(مهما) اسم؛ لعدم استلزم الاتحاد في المدلول الاتحاد النوعي»[١].

فائدة:

ذكر بعض الباحثين: أنك إذا رجعت إلى كتب النحو المتقدمة لم تجد لـ (أمَّا) ذكراً بين أدوات الشرط الجازمة أو غير الجازمة، وإنما أقحمها بعض متأخري النحويين -كابن مالك وابن هشام والرضي- بين أدوات الشرط توهما أنها منها، ومصدر توهمهم أن سيبويه قد قال: وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء[٢]. أ. هـ.

واعتراضه ضعيف؛ إذ إن الخلاف المعتبر هو الذي تنتج عنه ثمرة للخلاف، ولا يوقع في التسلسل أو في التناقض؛ ذلك أنه إذا لم يعدها من أدوات الشرط، ومع ذلك يجري عليها أحكام الشرط الجارية عليها، فهذا يلزم منه التناقض، وهو خلاف غير مثمر[٣]. ثم هذه مصادرة بغير دليل. والرد: أن أحداً لا يزعم أنها من أدوات الشرط المعدودة اصطلاحًا، وإنما تفيد مفادها، ولها ما لها من معنى، وحكم، ولهذا دخلت الفاء.

ثانياً: إفادتها التوكيد:

تفيد (أمَّا) التوكيد ضرورة أن الجواب محقق الوقوع معها، وقد كان الجواب معها محقق الوقوع لأنه عُلِّق على شرط محقق الحصول، وهذا الشرط تشترط فيه شروط من أهمها ما يأتي:

١- أن يقدر بالكون العام.

٢- ألا يقيد هذا الكون بقيد ليكون عاماً مطلقاً.

ولهذا قيل في تقدير هذا الشرط: (مهما يكن من شيء في الدنيا) أو (إن يكن من شيء في الدنيا)، والدنيا لا تخلو من حصول شيء فيها[٤].

---

(١) جواهر الأدب: ٥١٥ بتصرف. وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٩.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٩، ٥٠، د/ فخر الدين قباوه.

(٣) الصدارة في النحو: ١٥٨.

(٤) انظر: الدماميني على المغني: ٣٢٤، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٦، ٤٧.

قال الرضي: «تفسير ذلك: أن أصل: أما زيد فقائم: أما يكن من شيء فزيد قائم، يعني: إن يكن، أي: إنْ يقع في الدنيا شيء، يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدنيا، وما دامت الدنيا باقية، فلابد من حصول شيء فيها»[١].

ومن هنا فعبارة (أمَّا زيد فقائم)، أقوى وآكد في المعنى من قولك (زيد قائم) ولذلك نجد الزمخشري يفصح عن هذه الحقيقة ويوضحها فيقول: «(أمَّا) حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذاك، وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: (أمَّا زيد فذاهب)، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط»[٢].

قال ابن هشام معقبا على كلام الزمخشري: «وأما التوكيد فقل مَنْ ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال... ثم ذكر النصَّ السابق»[٣]. أقول: وتفضُل (أمَّا) هذه بقية أدوات الشرط في أن الجواب بعدها مقطوع بوقوعه.

قال الدماميني: «وأما وجه التأكيد فإنه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما؛ لأن معنى (مهما يكن من شيء) أن يقع هذا أو ذاك، وذلك إلى ما لا يحصى ثابت البتة، وعلى كل حال، قال ابن المنير: وهذا في الحقيقة ضد الشرط؛ لأن الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره؛ ألا تراك تقول: مهما تحسن إلي أحسن إليك، فيكون إحسانك إليه خاصاً بما إذا كان محسناً إليك، فإن كان مسيئا لم يستحق من الوعد شيئاً، فقد رأيت أن الشرط يفيد الانقسام، وأن المشروط واقع على تقدير دون تقدير ...»[٤].

---

(١) شرح الرضي: ٤/ ٤٦٧.

(٢) الكشاف: ١/ ١٢١، وانظر: المغني: ١/ ٥٤، وشرح الدماميني عليه: ٣٢٤، ٣٢٣، والأشموني والصبان معه: ٤/ ٤٦، ٢٤٧، والهمع: ٢/ ٤٨٠.

(٣) المغني: ١/ ٥٤، وانظر: المراجع السابقة في الهامش السابق.

(٤) الدماميني على المغني: ٣٢٤، وانظر: منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٢، ٥٤٤ (رسالة).

وكذا قال الصبان: «وجه التوكيد أن المعنى (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب) فقد علَّق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلَّق على المحقَّق محقَّق»(١).

ثالثاً: إفادتها التفصيل:

التفصيل: ذكر أمور معينة محددة سبق إجمالها دون تعيين ولا تحديد(٢).

قال العلامة الرضي: «اعلم أن (أمَّا) موضوعة لمعنيين: لتفصيل مجمل، نحو قولك: هؤلاء فضلاء، أمَّا زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم، وأما بشر فكذا، إلى آخر ما تقصد ولاستلزام شيء بشيء، أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل: إن فيها معنى الشرط؛ لأن معنى الشرط أيضًا، هو استلزام شيء لشيء»(٣).

والتفصيل بعدها إمَّا أنْ يكون بعد الإجمال كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ ﴾ [هود: ١٠٦]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ ﴾ [هود: ١٠٨]، لأنها لتفصيل ما أجمل في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، وإما للاقتصار على شيء مما ادعاه المخاطب، كما يقال: زيد عالم جواد شجاع، فيقال: أما زيد فعالم، أي: فعالم، أي لم يصدق عليه شيء من تلك الأوصاف إلَّا العلم(٤).

والتفصيل معها نوعان: أحدهما: التفصيل اللفظي والتقديري، نحو: حضر الطلاب الامتحان أمَّا زيد فمذاكر وأما عمرو فناسٍ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦]. فقد تكررت (أمَّا) هنا مرتين وفيهما تفصيل لما أجمل قبل ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ ﴾ [البقرة: ٢٦].

والنوع الثاني: التفصيل التقديري فقط، ويتأتى هذا في أساليب اكتفى فيها بواحدة

(١) حاشية الصبان: ٤/ ٤٦، ٤٧.
(٢) الكليات: ٤٢.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٦، وانظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٦٦. وأمالي الشجري: ٢/ ٣٤٧، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٠، وشرح ألفية ابن معط له: ٢/ ١١٤٩، والهمع: ٢/ ٤٨٠.
(٤) انظر: شرح الكافية لابن القواس: ٩٣١، وشرح ألفية ابن معط له: ٢/ ١١٤٩.

في اللفظ وقدرت الأخرى استغناء بالأولى عن الثانية، أو استغناء بكلام آخر ذكر بدلاً من الثانية.

فمن الأولى قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [النساء: ١٧٤-١٧٥]، ولم يذكر المولى جلّ شأنه ما يقابل الذين آمنوا بـ (أمَّا) استغناء بالأولى عن الثانية؛ إذ المعنى -والله أعلم- وأما الذين كفروا بالله ولم يعتصموا به فسيعذبهم عذاباً أليما، ومن الثانية: -وهي (أمَّا) المحذوفة استغناء عنها بكلام آخر يذكر بدلاً منها - قول المولى عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فقد حذف المولى عزَّ وجل (أمَّا) الثانية التي يقابل ما بعدها ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ استغناء عنها بكلام آخر ذكره المولى بدلاً منها؛ لأنه يؤدي معناها، وهو قوله سبحانه في نفس الآية السابقة: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، فالمعنى على هذا -والله أعلم- وأما الراسخون في العلم يقولون آمنا به(١).

الدليل على إفادة (أمَّا) التفصيل:

الدليل على إفادة (أمَّا) للتفصيل: أنه كثر استعمالها كذلك، أي كثر استعمالها مكررة، سواء أكان التكرير في اللفظ والتقدير معاً، وهو ما يفيد التفصيل لفظاً وتقديراً أم كان التكرير في التقدير فقط وهو ما يفيد التفصيل تقديراً فقط -كما سبق- إذن هي تفيد التفصيل لملازمتها للتعدد بعدها حقيقة أو تقديرا(٢).

---

(١) انظر المغني: ١/ ٥٤، وشرح التصريح: ٢/ ٢٦١، ومصابيح المغاني: ٨٢، والدماميني على المغني: ٣٢٠، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٦، وقطوف دانية: ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٦، ٤٦٧، ووصف المباني: ١٨٢، والجنى الداني: ٥٢٢.

هل التفصيل لازم لـ(أمّا)؟

الجواب: اختلف في هذه المسألة على مذهبين:

أحدهما: أنه غير لازم، بل هو غالب حالِها، كما قال ابن هشام(١)، والأشموني والدماميني، وغيرهم، وهو مذهب الجمهور(٢).

قال الرضي: «بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه..»(٣)، وقال ابن القواس: «ومنهم من قال: غير لازم، ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم، فيذكر قسما واحداً ويترك الباقي»(٤). وكذا قال أبو حيان: «معنى التفصيل ليس بلازم لها، بل قد تجيء حيث لا تفصيل تقول: أما زيد فمنطلق»(٥). وقال الخضري -أيضًا-، معقبا على قول ابن عقيل: (أما حرف تفصيل): «أي غالباً لا دائماً على المختار، ومن غير الغالب: أما زيد فمنطلق»(٦).

والآخر: أنه لازم، ولذا لم يذكر لها ابن مالك وابنه معنى سوى التفصيل(٧). قال أبو حيان معقبا على ابن مالك في جعله (أمّا) للتفصيل فقط: «لا ينبغي أن ينسب إلى ذلك؛ لأن معنى التفصيل ليس بلازم لها، بل قد تجيء حيث لا تفصيل»(٨). وقال الرضي: «وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها أيضًا في جميع مواقعها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ بعد قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]، على معنى: (وأما الراسخون)، وهذا وإن كان محتملاً في هذا المقام -أي في الآية المذكورة- إلّا أن جواز السكوت على مثل قولك: (أما زيد فقائم)، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها»(٩).

---

(١) المغني: ١/ ٥٤، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٣٣، وانظر: الهمع: ٢/ ٤٨٠.
(٢) شرح الأشموني: ٤/ ٤٥، والدماميني: ٣٢٠، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣٠.
(٣) شرح الرضي: ٤/ ٤٦٧.
(٤) شرح الكافية له: ٩٣١، وشرح ألفية ابن معط له: ٢/ ١١٤٩.
(٥) التذييل والتكميل: ٧/ ٦٦.
(٦) الخضري على ابن عقيل: ١/ ١٣٠، وينظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٦١.
(٧) التسهيل: ٢٤٥، وانظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٦٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٣، وابن الناظم: ٧١٥.
(٨) التذييل والتكميل: ٧/ ٦٦.
(٩) شرح الرضي: ٤/ ٤٦٧.

وهذا المذهب ذكره كثير من النحويين دون عزو أو نسبة إلى أحد(١). وقد تأوَّل أصحابُ هذا المذهب أمثلة أصحاب المذهب الأول مثل: (أمَّا زيد فحاضر)، ونحو قول الخطيب في خطبته (أمَّا بعد) -على تقدير مجمل قبل المثالين. فيقدر في المثال الأول: الناس أحوالهم مختلفة أمَّا زيد فحاضر، كما يقدر بعدها (أمَّا) ثانية وهكذا، ويقدر في المثال الثاني: (الأزمنة مختلفة أمَّا بعد هذا الزمن فيا أيها الناس ...)، ويقدر بعد ذلك (أمَّا) ثانية كأن تقول مثلاً: (وأما قبل هذا الزمن فلا أقول يا أيها الناس).

قال الموضح في الحواشي: «الحق أن ذلك لا يقال إلَّا عند التردد في شخصين نُسِبَا أو أحدهما إلى الانطلاق، فتقول: أمَّا زيد فمنطلق، أي: وأما غيره فلا، فهي على هذا للتفصيل»(٢).

وقد وضح الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد كلام الموضح -ابن هشام- فقال: «لم يرتض ابن هشام أن يكون هذا المثال (أمَّا زيد فمنطلق) ونحوه، لا تدل فيه (أمَّا) على التفصيل، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل، غاية ما في الباب أن قسيم المذكور محذوف للعلم به من المقام، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلَّا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعاً أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد (أمَّا)، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المفوَّه مثلاً فقلت: (أمَّا علي فخطيب مُفوَّه) فتقدير الكلام: أمَّا علي فخطيب مفوه، وأما خالد فليس كذلك، فلا تخلو (أمَّا) عن الدلالة على التفصيل، لكن قد يذكر كل من القسيمين، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به»(٣).

وتعقب الخضري كلام ابن هشام هذا فقال: «والحق أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع؛ إذ التزامه في نحو (أمَّا بعد فأقول كذا) لا يخفي تعسفه بتقدير المجمل، والمقابل كأن يقال: الأزمان مختلفة أمَّا بعد كذا فأقول، وأما قبلها فلا ثم قال: نقل حفيد العصام

---

(١) انظر على سبيل المثال: شرح الكافية لابن القواس: ٩٣١، وشرح ألفية ابن معط له: ٢/ ١١٤٩، والمساعد: ٣/ ٢٢٣، والأشموني: ٤/ ٢٤٦، والصبان: ٤/ ٤٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٦١، وانظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٣٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦١، وانظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٣٠.

(٣) عدة السالك: ٤/ ٢٣٣.

عن الزمخشري: أن التفصيل، إما لمجمل سابق أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه ومنه (أمَّا بعد) فلا تقدير على هذا إلَّا أنه مخالف لأكثر النحاة»[١].

كما أن الشيخ الصبان وصف من التزم في (أمَّا) التفصيل بالتكلف. قال: «ومن التزم فيها التفصيل وقدرَّ في نحو (أمَّا زيد فقائم) فقد تكلَّف»[٢].

وقد حسم ابن هشام المسألة بقوله: «وقد تأتي (أمَّا) لغير تفصيل أصلاً نحو: (أمَّا زيد فمنطلق)[٣]. وقوله: (ومن تخلف التفصيل قولك: (أمَّا زيد فمنطلق)[٤]. وما ذكره ابن هشام هنا مخالف لما نقله عنه الشيخ خالد وغيره في حواشيه على التسهيل -كما سبق- من أنها تلزم التفصيل.

ويمكن التوفيق بين كلاميه بما يأتي: أن كلامه في (الحواشي) بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره: أنها للتفصيل فقط، وكلامه هنا في المغني وأوضح المسالك، بالنظر إلى ما هو الصحيح، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل[٥].

وخلاصة ما سبق:

أن (أمَّا) مفيدة للتفصيل في غالب أحوالها عند الجمهور، أو في جميع أحوالها عند بعضهم، وقول الجمهور أظهر للتكلف الواضح في بعض الأمثلة، مثل: (أمَّا بعد) عند من يُلزمها التفصيل.

وبناء على ما سبق في هذه المسألة تبيَّن أن (أمَّا) تفيد الشرط بلا انقطاع، والتوكيد بلا انقطاع، أي: دائماً، والتفصيل غالباً عند الجمهور، وبلا انقطاع عند بعض النحويين.

---

(١) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣٠.
(٢) حاشية الصبان: ٤/ ٤٦.
(٣) المغني: ١/ ٣٤.
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٢٣٣.
(٥) انظر: المنصف: ١/ ١٢٣، والدماميني على المغني: ٣٢٣، ومنتهى أمل الأريب: ٢/ ٥٤٣ (رسالة).

المطلب الرابع

لِمَ التزم العرب حذف فعل الشرط مع (أمّا)؟

الجواب: التزم العرب حذف فعل الشرط مع (أمَّا)، وجعلوها نائبة عن أداة الشرط، وفعل الشرط؛ لأن القصد من كلام المتكلم في قوله: (أمَّا زيد فناجح) هو في الحقيقة تأكيد نجاح زيد، ولهذا حذفوا فعل الشرط اختصاراً وتخفيفاً وتحقيقاً لمقصود المتكلم، ولكي يلزم هذا الحذف وضعوا مكان المحذوف ما يقوم مقامه بتقديم شيء من الجواب ووضعه موضع الشرط[1].

وقد ذكر ابن الحاجب كلاماً حسناً نورده ها هنا للإفادة، قال: «والتزموا حذف الفعل بعدها، لجريه على طريقة واحدة، كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً، مثل: «زيد في الدار»؛ لأنَّ المعنى: مهما يكن من شيء أَوْ يذكر من شيء، والتزموا أن يقع بينها وبين جزائها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف، ثم اختلف فيما يتعلق به ذلك الواقع، فمنهم من يقول: هو أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء قدّم عليها لذلك الغرض، ومنهم من يقول: هو متعلق الفعل المحذوف، وما بعد الفاء جملة مستقلة، وليس ما تقدم بجزء لها لا فضلة ولا غيره، ومنهم من يقول: لا يخلو إنْ كان ما تقدَّم الأول فهو كالقائل الأول، وإن كان الثاني فهو كالقائل الثاني، فعلى هذا إذا قيل: (أمَّا عمراً فإني أضرب)، فمن زعم أنه جزء مما بعد الفاء حكم عليه بأنه مفعول لأضرب، ومن زعم أنه معمول للفعل المحذوف قدر: مهمَّا تذكر زيداً، ومهما يذكر أحد زيداً، فيكون جزءا من أجزاء الجملة المحذوفة، والصحيح أنه أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء، قدّم عليها لغرض العوضية، وذلك لأن وضعها لتفصيل الأنواع وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعددة، وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء، والغرض من التقديم الدلالة على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يقع مرفوعاً على الابتداء، ولذلك كان قولهم: قام زيد وأما عمرو فقد ضربته، بالرفع أقوى، ولولا (أمَّا)

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٠، ٢٦١، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٢، وشرح ألفية ابن معط له: ٢/ ١١٥٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٧، وجواهر الأدب: ٥١٤، والدماميني على المغني: ٣٢٦.

لكان النصب أقوى؛ لأن الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء، لكنهم خالفوا الابتداء إيذاناً من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدراً أو غير ذلك، ألا ترى أنك تفرق بين (يوم الجمعة ضربتُ فيه)، وقولك: (ضربت في يوم الجمعة)، وإن كان في الموضعين مضروبا فيه، إلَّا أنه ذكر في الأول؛ ليدل على أنه حكم عليه، ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أن الضرب واقع فيه، وفي الثاني ذكر؛ ليدل على أنه الذي وقع الضرب فيه من أول الأمر، ولما كان كذلك قصد إلى أن يكون الواقع بعد (أمَّا) من أول الأمر على حسب ما هو عليه في جملته، ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الذي كان له، وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقاً أو بشرط ألا يكون هناك مانع، وتبين وجه ما قيل: إن لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وحاصله: التنبيه على أن الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء»(١).

والعلامة الرضي تحدث عن هذه المسألة -أيضًا- وذكر سببين لحذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه فقال: «فقد تبين أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيئان مقصودان مهمان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط، وحصل أيضًا من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) وبعد القسم، لم يحذف وجوباً إلَّا مع سدِّ جواب (لولا) وجواب القسم مسدَّه، وحصل أيضًا، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في أول الكلام»(٢).

وقد تحدث علاء الدين الإربلي عن هذه المسألة -أيضًا- وذكر أن شرط (أمَّا) يحذف لفائدتين إحداهما لفظية، والأخرى معنوية، فقال: «وأوجبوا لها أمرين، الأول: حذف

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، بتصرف، وانظر كلام ابن الحاجب هذا في الدماميني على المغني: ٣٢٦.

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨.

شرطها لفائدة لفظية -وهي الاختصار المطلوب في الكلام خصوصاً الكبير الاعتوار، سيما وتكررها أكثر من عدمه -الثاني: تعويض المحذوف بجزء مما في حيز الفاء مطلقاً، سواء كان جزء الجملة الجزائية أو لا.

الثاني: حذفه لفائدة معنوية -وهي جعل الملزوم الحقيقي موضع اللفظي.. وبيانه: أن أصل (أمَّا زيد فمنطلق): أما يكن من شيء فزيد منطلق، حذف (يكن من شيء) الذي هو الشرط، وعوض بـــ (زيد) بعد إدخال الفاء على ما بعده؛ لأنها قد جعلت واسطة بين المفردين أو الجملتين، فلا يبتدأ بها، فصار (أمَّا زيد فمنطلق) فحصل الاختصار مع جعل الملزوم الحقيقي -وهو زيد- للانطلاق في موضع الملزوم اللفظي - وهو الشرط للجزاء»[١].

المطلب الخامس

حال فاء الجواب مع (أمَّا):

من المعلوم أن الجزاء إنْ كان ممَّا يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما.

وأولى الأشياء به (الفاء) لمناسبتها للجزاء معنى، لأن معناها التعقيب بلا فاصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى جانب خفتها لفظاً[٢]، ولهذا يقول سيبويه -عليه رحمة الله-: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلَّا بفعل أو بالفاء.

فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك. وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثم، ألا ترى أن الرجل يقول: افعل كذا وكذا فتقول: فإذن يكون كذا وكذا، ويقول: لم أُغَثْ أمس، فتقول: فقد أتاك الغوث اليوم، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز»[٣].

---

(١) جواهر الأديب: ٥١٤، ٥١٥.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٤/ ١١٠، وشرحها لابن القواس: ٧٢٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٣.

قال السيرافي معلقاً على كلام سيبويه هذا: «والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا وجد فعل الشرط، أو وجد مجزوما ملتبسا بما قبله من الشرط و(إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر ثم عرض في الكلام أن يُجازي بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب و(إن) لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، واختاروا الفاء دون الواو وثم؛ لأن حقَّ الجواب أن يكون عقيبَ الشرط متصلاً به والفاء توجب ذلك؛ لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به»(١).

ويعلق الشيخ / عبد السلام هارون على كلام سيبويه أيضًا فيقول: «وقد فهم النحويون من صنيع سيبويه وصنيع شراحه، أنَّ كلَّ ما لا يصلح للشرطية من الجواب وجب اقترانه بـ (الفاء)، أي: أن (الفاء) لا تلزم في جواب الشرط إلَّا إذا لم تصلح لمباشرة الأداة»(٢).

وجعلوا اقتران جواب الشرط بالفاء في سبعة مواضع ذكرها بعضهم(٣) في قوله:

اســـميــــة طلبـيـــــة وبجامــــدٍ وبـــ(ما) و(قد) وبـــ(لن) وبـــ(التنفيس)(٤)

وزاد الرضي فجعل كل إنشاء في الجواب موجباً للاقتران بـ (الفاء) سواء أكان إنشاء طلبيا أم غير طلبي(٥).

كما زاد ابن هشام: الندبة والقسم، واقتران الجملة بحرف الصدر(٦). وزاد الكمال ابن الهمام تصديره بـ (رُبَّ)، والدنوشري تصديره بأداة الشرط(٧).

(١) السيرافي بهامش الكتاب: ١/ ٤٥٣ بولاق، ٣/ ٦٣ (هارون).
(٢) الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون: ١٨٦.
(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٤/ ٢٠.
(٤) ابن الناظم: ٧٠١، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٢٣.
(٥) شرح الكافية للرضي: ٤/ ١٠٩.
(٦) المغني: ١/ ١٦٤، وانظر: الصدارة في النحو: ١٦١، ١٦٢.
(٧) ينظر حاشية الصبان: ٤/ ٢٠.

و(أمَّا) -كما تقدم- نابت مناب أداة الشرط وفعله، ولزمت الفاء جوابَها لما فيها من معنى الشرط.

فإن قيل: الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلَّا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة -كما مر-، فلم لزمت (أمَّا) مطلقاً؟

أجيب بأمرين:

الأول: قيامها مقام الرابط لعدم وجوده معها كما وجد مع معظم أدوات الشرط، وهذا الرابط هو الجزم، ولم تعمل (أمَّا) الجزم في الشرط لالتزام حذفه، ولما لم تعمل في الشرط لم يعملوها في الجواب لبعده، ولما عدم الرابط وهو الجزم أتوا بالفاء لتكون في مقامه هنا، والتزموا ذلك حتى لا تفقد (أمَّا) الرابط بين الشرط المقدر والجواب المذكور.

الثاني: ضعف الشرط في (أمَّا) بسبب دلالتها عليه بالنيابة فكان لزوم الفاء تقوية لهذا الضعف وقرينة واضحة على هذا المعنى[(١)].

ولـــ(فاء) الجواب وصفان:

أحدهما: أنها لا تقع مبتدأ في أول الكلام، والثاني: أن ما بعدها لا يجوز تقديمه عليها لأحقيتها بصدر الجواب.

فلما أتت (أمَّا) كان حقها أن تليها (الفاء) متصدرة جوابها، ولكن لكون (أمَّا) تنزلت منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز أن تلاصقه (الفاء)؛ لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه[(٢)]، ولذلك تقدمَّ الاسم المبتدأ الذي كان بعد الفاء فصار قبل الفاء بينها وبين (أمَّا) لئلا يجمع بين حرفين[(٣)]، فقالوا: (أمَّا زيد فمنطلق)[(٤)]. حيث أخرت الفاء إلى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ[(٥)]. ألا ترى أن تحرير هذا القول

---

(١) انظر: شرح الرضي: ٤/٤٦٩، وحاشية الخضري: ٢/١٣٠، وقطوف دانية: ١٤٥، والصدارة: ١٦٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٨.

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن باشاذ: ١/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: جواهر الأدب: ٥١٣، والبيان لابن الأنباري: ١/ ٦٦، ٢/ ٢٣٨، والجنى الداني: ٥٢٢، ٥٢٣، وشرح الألفية للمرادي: ٤/ ٢٨٤، والصدارة في النحو: ١٦٤.

(٥) انظر: الجنى الداني: ٥٢٣، وشرح الألفية للمرادي: ٤/ ٢٨٤.

إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق -كما مر- فتجحد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما، وأنت في قولك: أمَّا زيد فمنطلق، إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول: أما فزيد منطلق، كما تقول فيما هو في معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ، ووجه إصلاحه أن هذه (الفاء) وإن كانتْ جواباً ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمَّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أمَّا) فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الحرفين، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: أمَّا زيد فمنطلق، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمرو[1].

حذف فاء الجواب مع (أمَّا):

اختلفتْ كلمة النحويين في جواز حذف الفاء مع (أمَّا) على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب جمهور النحويين إلى أن فاء الجواب مع (أمَّا) يجوز حذفها في موضعين:

١- ضرورة الشعر حملاً على حذفها في جواب الشرط، قال ابن مالك: «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوابا بعد (أمَّا)، إلَّا في ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول»[2]. وقال ابن القواس: «ويجوز حذف الفاء من جواب (أمَّا) للضرورة كما يحذف في جواب الشرط»[3]. ومن ذلك قول الشاعر:

(١) انظر: الخصائص: ١/ ٣١٢، ٣١٣، وسر الصناعة: ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، وشرح الرضى: ٤/ ٤٦٩، وابن الناظم: ٧١٦، والتصريح: ٢/ ٢٦٢، والخضري: ٢/ ١٣١.

(٢) شرح التسهيل له: ١/ ٣٢٨.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن القواس: ٩٣٤، وشرح ألفية ابن معط: ٢/ ١١٥١. وانظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٤، والجنىٰ الداني: ٥٢٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٤٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٣٤، والمغني: ١/ ٥٣، والبحر المحيط: ٣/ ٢٣، والدر المصون: ٣/ ٣٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٠، والخزانة: ١١/ ٣٦٤، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، ومصابيح المغاني: ٨٢، والأشموني: ٤/ ٥٤.

فأمَّـــا القتـــالُ لا قِتـــالَ لديكُـــمُ   ولكنَّ مَشْيًا في عِرَاضِ المواكبِ[1]

فحذف الفاء، والأصل: فلا قتال لديكم[2]، ويعلق الشيخ الصبان على هذا البيت فيقول: «قال البعض لا يصح تقدير القول هنا؛ لأن المعنى ليس عليه، ولعدم صحة الإخبار حينئذ، وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والإخبار على تقدير القول هنا، أما صحة المعنى فواضحة، وأما صحة الإخبار فلاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابط»[3]. كما يُعلِّق الشيخ الخضري أيضًا على البيت فيقول: «والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة، وقد يقال يصح تقدير القول، أي: فأقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ إعادة المبتدأ بلفظه، أو محذوف أي: فيه، أي: في شأنه، ولا شك في صحة الإخبار والمعنى حينئذ خلافاً لمن منعه»[4].

ومثل هذا الشاهد قول الآخر:

فأمَّـــا الصُّدورُ لا صُـــدُورَ لجعفرٍ   ولكنَّ أعجازًا شـــديداً ضَرِيرُهَا[5]

قال البغدادي معلقاً على هذا البيت: «على أنه لا تحذف (الفاء) من جواب (أمَّا) إلَّا في الضرورة كما هنا، فإن التقدير: فلا صدور لجعفر»[6].

---

(١) من بحر الطول، قاله الحارث بن خالد المخزومي (شعره ص ٤٥)، وهو ممَّا هجا به قديماً بني أسد، وقد استشهد به على حذف الفاء الداخلة على جواب (أمَّا) مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف –ضرورة، وانظر: المقتضب: ٢/ ٦٩، وسر الصناعة: ١/ ٢٦٥، والمنصف: ٣/ ١١٨، والأمالي الشجرية: ١/ ٨٥، وأسرار العربية: ١٠٦، وشواهد التوضيح: ١٣٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٤٨، وابن يعيش: ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٤، وشرح ألفية ابن معط: ٢/ ١١٥١، والبحر المحيط: ٣/ ٢٣، والدر المصون: ٣/ ٣٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢/ ٣٥٩، والخزانة: ١١/ ٣٦٤.

(٢) انظر مراجع الحاشية السابق.

(٣) حاشية الصبان: ٤/ ٤٥.

(٤) حاشية الخضري: ١/ ١٣١.

(٥) قائل هذا البيت من قبيلة تسمى بالضباب، وجعفر في البيت الشاهد اسم قبيلة أخرى، والقبيلتان تتصلان في النسب، والمعنى كما قال البغدادي: إن بني جعفر لا رجال فيهم، فهم كالنساء، وأما نساؤهم فهن شديدات الضرر، فهن كالرجال في المقاومة والمدافعة وإيصال الضرر، وانظر: ابن يعيش: ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٧٠، والخزانة: ١/ ٤٥٢، ١١/ ٣٦٤، وعدة السالك: ٤/ ٢٣٥، ومنحة الجليل: ٢/ ٣٥٩.

(٦) الخزانة: ١١/ ٣٦٤.

وحذفت الفاء هنا كما حذفت من جوابِ شرط (من) للضرورة في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشرُّ بالشرِّ عند الله سيَّان[(١)]

٢- يجوز حذف الفاء أيضًا بعد (أمَّا) إذا كان المقرون بها قولاً باقياً ما هو محكي به، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قال ابن الأنباري بعد هذه الآية: «تقديره: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول لدلالة الكلام عليه، وحذفت الفاء تبعاً للقول، وحذف القول كثير في كلامهم»[(٢)].

وقال السمين الحلبي معقبا على هذه الآية أيضًا: «قوله (أكفرتم): هذه الجملة في محل نصب بقول مضمر، وذلك القول المضمر مع فاء مضمرة أيضًا هو جواب (أمَّا) وحذف الفاء مع القول مطرد، وذلك أن القول يضمر كثيرًا كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[(٣)]، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[(٤)]، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾»[(٥)].

(١) قائله: عبد الرحمن بن حسان، وقيل: حسان بن ثابت، وقيل كعب بن مالك، وقد روى: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وقد استشهد به على حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة، أي: فالله يشكرها، انظر: الكتاب: ٣/ ٦٥، وسر الصناعة: ١/ ٢٦٤، والمحتسب: ١/ ٩٣، والمنصف: ٣/ ١١٨، والخصائص: ٢/ ٢٨١، والأمالي الشجرية: ١/ ٨٤، ٢٩٠، وابن يعيش: ٩/ ٢، ٣، والدماميني على المغني: ٣١٧، والصبان: ٤/ ٢٠، والخضري: ٢/ ١٢٣.

(٢) البيان له: ١/ ٢١٤.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الرعد، و(سلام) جملة محكية بقول مضمر، والقول المضمر حال من فاعل (يدخلون) أي: يدخلون قائلين، انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٤.

(٤) الآية ٣ من سورة الزمر، (والذين اتخذوا) يجوز فيه أوجه: أحدها: أن يكون (الذين) مبتدأ، وخبره قول مضمر حذف وبقي معموله وهو قوله (ما نعبدهم)، والتقدير: يقولون ما نعبدهم، الثاني: أن يكون الخبر قوله (إن الله يحكم) ويكون ذلك القول المضمر في محل نصب على الحال أي: والذين اتخذوا قائلين كذا، إن الله يحكم بينهم، الثالث: أن يكون القول المضمر بدلاً من الصلة التي هي (اتخذوا) والتقدير: والذين اتخذوا قالوا ما نعبدهم، والخبر أيضًا: (إن الله يحكم بينهم) وانظر: الدر المصون: ٩/ ٤٠٧، ٤٠٨.

(٥) الآية ١٢٧ من البقرة، وقوله تعالى (ربنا تقبل منا) في محل نصب بإضمار القول، ذلك القول في محل نصب على الحال منهما أي: إبراهيم وإسماعيل، والتقدير: يرفعان يقولان: ربنا تقبل منا، وانظر الدر المصون: ٢/ ١١٤، ٣/ ٣٤٠.

والدماميني علَّق كذلك على هذه الآية بقوله: «قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، وهو كثير حتى قال أبو علي الفارسي: هو كالبحر حدث عنه ولا حرج[١]، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف فيصح بطريق التبعية، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح[٢]، ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا، أي: لم يحذف وحده في مثل: قام زيد، ويجوز حذفه تبعاً لحذف الفعل في مثل قولك: (نعم) لمن قال: هل قام أحد؟ أي: نعم قام زيد، هذا الذي قلناه في الآية من أن الأصل فيقال: فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور»[٣].

هذا وقد نص ابن عقيل على أن حذف الفاء مع القول يكون كثيرًا قال: «وحذفت في النثر أيضًا بكثرة، وبقلة فالكثرة عن حذف القول معها...»[٤].

وعقب الخضري على هذا الكلام، فقال: «ظاهره تبعاً لمفهوم المتن أن حذفها حينئذ كثير، فيفيد جواز إبقائها مع حذف القول على قلة، وهو ظاهر الهمع»[٥].

وصرح الأشموني[٦]، كالتوضيح[٧] بوجوب حذفها مع القول استغناء عنهما بالمقول...»[٨].

---

(١) انظر: كلام الفارسي في: المسائل السفرية: ٢٨، والمسائل الشيرازيات: ٢/ ٥٣٠، وانظر: الدماميني على المغني: ١٤١.

(٢) انظر: المغني: ١/ ٥٤.

(٣) الدماميني على المغني: ٣١٩، وانظر: المغني: ١/ ٥٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٤٨، وشواهد التوضيح: ١٣٧، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٠، والهمع: ٢/ ٤٧٩، والصبان: ٤/ ٤٥.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية: ٢/ ٣٦٠.

(٥) نص الهمع (ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف... هذا قول الجمهور) الهمع: ٢/٤٧٩.

(٦) شرح الأشموني: ٤/ ٤٥، ونصه: «لا تحذف هذه الفاء إلَّا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه».

(٧) أوضح المسالك: ٤/ ٢٣٤، وشرح التصريح: ٢/ ٢٦٢، ونصه في أوضح المسالك: «ولا بد من فاء تالية لتاليها، إلَّا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه...».

(٨) حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣١.

وقد علّق الصبان على قول الأشموني: (فيجب حذفها معه) فقال: «قوله (فيجب حذفها معه): صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول، وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جواباً بتقدير: أقول، لكني كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل، حتى وقفت على هذا القول في: همع الهوامع للسيوطي، ونصه: ويجوز حذفها أي: الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ...﴾ الآية، الأصل فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور»(١).

ويؤخذ من كلام الصبان والخضري أن مذهب الجمهور هو الراجح، وأن ما ذهب إليه ابن هشام ومن تبعه كالأشموني ضعيف.

المذهب الثاني:

ذهب ابن مالك إلى أنَّ حذف الفاء من جواب (أمَّا) ليس مقصورا على الضرورة، أو في قول محذوف أغنى عنه مقوله، بل يجوز هذا الحذف في سعة الكلام، ولكنه نادر وقليل، قال في (شواهد التوضيح): «ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلَّا في شعر، أو في قول أغنى عنه مقوله»(٢). وقد ذكر أربعة أحاديث حذفت فيها الفاء من جواب (أمَّا) دون مقارنة قول.

فقال في البحث الخمسين (في حذف الفاء في جواب (أمَّا): «ومنها قول رسول الله ﷺ: (أما بعد. ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟)(٣).

(١) الصبان على الأشموني: ٤/ ٤٥.
(٢) شواهد التوضيح: ١٣٧.
(٣) تكملته (... من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط، شرط الله أحق وأوثق)، وهو مروي عن عائشة، وقد أخرجه البخاري في كتاب البيوع: ٣/ ٩٣، ومسلم في كتاب (العتق) ١٠/ ١٤٥، والترمذي: ٤/ ٤٣٦، وأبو داود: ٢/ ٣٧٨، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في (منحة الجليل) ٢/ ٣٦٠: «ويمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فيكون من النوع=

وقوله ﷺ: «أمَّا موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي» وفي بعض النسخ: إذا انحدر[١].

وقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحداً»[٢].

وقول البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أما رسول الله ﷺ لم يُوَلِّ يومئذ)[٣].

ومن الأدلة على ذلك أيضًا قوله ﷺ: (أما بعد، أشيروا عليَّ في أناس أَبَنَوُا أَهْلِي)[٤].

وقال -أيضًا- في حديث الفتح يخاطب الأنصار: (قلتم أمَّا الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته)[٥].

وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أمَّا بعد، أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة)[٦].

ثم قال ابن مالك بعد ذكر الأحاديث الأربعة الأولى: «وقد خولفت القاعدة في هذه

=الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية والتقدير: أما بعد، فأقول: ما بال رجال». وانظر: الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣١، والصبان: ٤/ ٤٥، ٤٦.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي: ٢/ ١٧١، ١٧٢، عن ابن عباس، وانظر: الصبان: ٤/ ٤٥.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه عنها البخاري ومسلم في صحيحيهما، كتاب الحج: ٢/ ١٩١، ٨/ ١٤٠، وانظر: سنن أبي داود: ١/ ٤٥٠، كتاب المناسك، باب إفراد الحج، وشرح السنة للبغوي: ٧/ ٨١، وانظر: الدماميني على المغني: ٣١٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب بغلة النبي ﷺ البيضاء: ٤/ ٣٨، وروايته فيه: «... قال له (أي البراء) رجل: يا أبا عمارة وليتم يوم حنين قال: لا، والله ما ولي النبي ﷺ، وانظر مسلم: ١٢/ ١٢١، كتاب (الجهاد) باب (غزوة حنين) وسنن الترمذي: ٤/ ١٩٩، والحديث برقم: ١٦٨٨، وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٦، ١٣٧.

(٤) من حديث طويل مروي عن عائشة، وهو في: البخاري: ٦/ ١٣٤، وجامع الأصول لابن الأثير: ٢/ ٢٦٢، ومعنى: (أَبَنُوا) اتهموا بسوء وقبيح، ومراده بالأهل: السيدة عائشة، وذلك في قصة الإفك، وانظر: اللسان (أبن) والدماميني على المغني: ٨/ ٣.

(٥) من حديث طويل مروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في صحيح مسلم: ١٢/ ١٣٣، ومسند أحمد: ٣/ ٥٣٨.

(٦) انظر: سنن أبي داود: ٢/ ٣١٨، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، والنسائي: ٨/ ٢٦٢، وقد جاء بيان هذه الخمس في روايتهما وهي: العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير)، وانظر: الدماميني على المغني: ٣١٨.

الأحاديث، فعلم بتحقيقٍ عدمُ التضييق، وأن من خصه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، عاجز عن نصر دعواه»[١].

هذا، وقد وافق ابن مالك في ذلك كثير من النحويين منهم: ابنه بدر الدين[٢] والمرادي[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والدماميني[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]، والأشموني[٨]، والصبان[٩]، الخضري[١٠]، والشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد[١١].

المذهب الثالث:

ذهب بعض المتأخرين إلى أن فاء الجواب الواقع في سياق (أمَّا) لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، أي: لا استقلالا ولا تبعاً لمدخولها، وهذا المذهب نسبه أبو حيان والسمين الحلبي إلى ابن الزملكاني[١٢].

وقد ذكر هذا المذهب -أيضًا- الدماميني والسيوطي والصبان والخضري، ونسبوه إلى جماعة من المتأخرين دون تعيين[١٣].

قال أبو حيان نقلاً عن ابن الزملكاني: «وقال الشيخ/ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري في كتابه الموسوم بـ (نهاية التأميل في أسرار التنزيل):

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٨.
(٢) ابن الناظم على الألفية: ٧١٥.
(٣) الجنى الداني: ٥٢٤.
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٢٣٥.
(٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٦٠.
(٦) شرح الدماميني على المغني: ٣١٧.
(٧) شرح التصريح: ٢/ ٢٦٢.
(٨) شرح الأشموني على الألفية: ٤/ ٤٥، ٤٦.
(٩) حاشية الصبان: ٤/ ٤٥، ٤٦.
(١٠) حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٣١.
(١١) منحة الجليل بشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٦٠.
(١٢) البحر المحيط: ٣/ ٢٣، والدر المصون: ٣/ ٣٤١.
(١٣) انظر: الدماميني على المغني: ٣١٩، والهمع: ٢/ ٤٨٠، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٥، وحاشية الخضري: ٢/ ١٣١.

قد اعترض على النحاة في قولهم: (لما حذف، يقال: حذفت الفاء) بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الجاثية: ٣١]، تقديره: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم، فحذف (يقال) ولم يحذف (الفاء) فلما بطل هذا تعيَّن أن يكون الجواب ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾، فوقع ذلك جواباً له، ولقوله: (أكفرتم)، ومن نظم العرب إذا ذكروا حرفاً يقتضي جواباً له أن يكتفوا عن جوابه حتى يذكروا حرفاً آخر يقتضي جواباً، ثم يجعلون له جواباً واحداً كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، فقوله: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ جواب للشرطين، وليس (أفلم) جواب (أمَّا) بل الفاء عاطفة على مقدر، والتقدير: أأهملتكم فلم أتل عليكم آياتي) انتهى ما نقل عن هذا الرجل»[1].

وقد ردَّ الشيخ أبو حيان كلام ابن الزملكاني هذا أبلغ ردٍّ فقال: «وهو كلام أديب لا كلام نحوي، أمَّا قوله: (قد اعترض على النحاة) فيكفي في بطلان هذا الاعتراض، أنه اعتراض على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلَّا ويخرج الآية على إضمار فيقال لهم: أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب: وهو أن يكون في الكلام شيء مقدر لا يستغنى المعنى عنه، فالقول بخلافه مخالف للإجماع، فلا التفات إليه.

وأما ما اعترض به من قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي﴾، وأنهم قدَّروه، فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فحذف (فيقال) ولم يحذف الفاء فدل على بطلان هذا التقدير، فليس بصحيح، بل هذه الفاء التي بعد الهمزة في (أفلم) ليست فاء (فيقال) التي هي جواب (أمَّا) حتى يقال حذف (يقال) وبقيت الفاء، بل الفاء التي هي جواب (أمَّا) و(يقال) بعدها محذوف، وفاء (أفلم) تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون زائدة، ... قال الأخفش[2]: (وزعموا أنهم يقولون: (أخوك فوجد) يريدون: (أخوك وجد)، والوجه الثاني: أن تكون الفاء تفسيرية، والتقدير: (فيقال لهم ما يسوؤهم فألم تكن آياتي)، ثم اعتنى بحرف الاستفهام فقدّم على الفاء التفسيرية، فقدم كما تقدم على الفاء التي للتعقيب في نحو

(١) البحر المحيط: ٣/ ٢٣، ٢٤، وانظر: الدر المصون: ٣/ ٣٤١، والدماميني: ٣١٩، والصبان: ٤/ ٤٥، والخضري: ٢/ ١٣١.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٢٤.

قوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وهذا على رأي من يثبت أن الفاء تفسيرية نحو: (توضأ زيد فغسل وجهه ويديه إلى آخر أفعال الوضوء)، فالفاء هنا ليست مرتبة وإنما هي مفسرة للوضوء، كذلك تكون في ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مفسرة للقول الذي يسوؤهم.

وقول هذا الرجل: (فلما بطل هذا تعين أن يكون الجواب: فذوقوا)، أي تعين بطلان حذف ما قدره النحويون من قوله (فيقال لهم) لوجود هذه الفاء في (أفلم تكن)، وقد بينا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذلك فجواب (أمَّا) هو (فيقال) في الموضعين ومعنى الكلام عليه.

وأما تقديره: (أأهملتكم فلم تكن آياتي) فهذه نزعة زمخشرية، وذلك أن الزمخشري يقدر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يصح عطف ما بعدها عليه، ولا يعتقد أن الفاء والواو وثم إذا دخلت عليها الهمزة أصلهن التقديم على الهمزة، لكن اعتنى بالاستفهام فقدم على حروف العطف، كما ذهب إليه سيبويه[1] وغيره من النحويين، وقد رجع الزمخشري أخيراً إلى مذهب الجماعة في ذلك، وبطلان قوله الأول مذكور في النحو، وعلى تقدير قول هذا الرجل (أأهملتكم) فلابد من إضمار القول وتقديره: فيقال: أأهملتكم؛ لأن هذا المقدر هو خبر المبتدأ، والفاء جواب (أمَّا) وهو الذي يدل عليه الكلام ويقتضيه ضرورة.

وقول هذا الرجل: (فوقع ذلك جواباً له ولقوله: أكفرتم) يعني أنَّ (فذوقوا العذاب) جواب لـــ (أمَّا) ولقوله (أكفرتم) والاستفهام هنا لا جواب له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإرذال بهم.

وأما قول هذا الرجل: (ومن نظم العرب إلى آخره) فليس كلام العرب على ما زعم بل يجعل لكلِّ جوابٌ، إن لا يكن ظاهراً فمقدر، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً.

وأما دعواه ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ الآية، وزعمه أن قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ جواب للشرطين فيقول روي عن الكسائي، وذهب بعض

(١) الكتاب: ١/ ٤٩١ بولاق.

الناس إلى أن جواب الشرط الأول محذوف تقديره: فاتبعوه، والصحيح أن الشرط الثاني وجوابه هو جواب الشرط الأول»[١]. ا. هـ.

والذي يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابنُ مالك ومن وافقه من كون حذف الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) جائزاً كثيرًا في الشعر، وفي قول أغنى عنه مقوله، -كما هو مذهب الجمهور- قليلاً نادراً في الاختيار. اعتماداً على ما ورد منه في الحديث الصحيح، وقد سبق بيان بطلان المذهب الثالث القائل بأن الحذف مقتصر على الضرورة.

المطلب السادس
الفصل بين (أمّا) والفاء

قد بيَّنا أن الفاء الواقعة بعد (أمَّا) هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذا الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول: (إن يزرني خالد فذلك فضل منه)، وتقول: (حيثما تتوجه فأنت ملاقٍ خيراً) إلَّا أنهم خالفوا ذلك مع (أمَّا) كما خالفوا في التزامهم حذف جملة الشرط معها، وهذا معنى قولهم: (أمَّا نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً)، ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلَّا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا: (أمَّا فزيد منطلق) مثلاً كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فرأوا ذلك قبيحا، فالتزموا أن يفصلوا بين (أمَّا) والفاء بفاصل، فرارا من هذا القبح، وكذلك فرارا من صورة العاطف دون معطوف عليه، وإحلالا لشيء محل فعل الشرط ليسدَّ مسدَّه فيكون واجب الحذف[٢].

ولما كان التقديم على (الفاء) بمثابة الضرورة ذكر النحاة أنه لا يجوز الفصل بين

(١) البحر المحيط: ٣/ ٢٣، ٢٤، ٢٥، وانظر كلام أبي حيان هذا في الدر المصون: ٣/ ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، وانظر الرد على ابن الزملكاني -أيضًا- في: الدماميني على المغني: ٣١٩، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٥، وحاشية الخضري: ٢/ ١٣١.

(٢) انظر: الدماميني على المغني: ٣٢٥، وعدة السالك: ٤/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(أمّا) و(الفاء) أكثر من اسم واحد؛ لأن (الفاء) لا يتقدم عليها ما بعدها، وإنما جاز التقديم للضرورة، وهي مندفعة باسم واحد، أو ما هو بمنزلته: كجملة الشرط والجار والمجرور، وبناء على ذلك لا يجوز الفصل بجملة تامة[١].

قال الدماميني: «وعلى هذا فيشكل ما وقع في (المدارك)[٢]، في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١١٥]، حيث ادّعى أن الظرف متعلق بـ (يقول) فلزم الفصل بالمبتدأ وبمعمول الفعل، فإن قلت: فبماذا يتعلّق الظرف حتى يتفصّى عن عهده الفصل بأكثر من جزء واحد؟ قلت: بمحذوف تقديره: فأما شأن الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه، وعليه فالظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به وداخلا في حيزه، فلا يعد أمراً ثانيًا وهو بمثابة قولك: (أما إحسان زيد إلى الفقراء فحسن)[٣]، وقد صرح بعضهم[٤]، بأن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز إعمالها في الظروف خاصة، وإن لم يرد بها معنى مصدري، كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤-٢٥]، والسر في جواز الإعمال تضمن معانيها الحصول والكون»[٥].

واعترض الصبانُ الدمامينيَّ بأنه لا يصح الإخبار عن الشأن، بأنه (يقول) إذ الذي يقول نفس الإنسان، ثم قال: ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير (أن)»[٦]. ليكون المصدر المؤول هو الخبر عن (شأن).

والأولى من تقدير الدماميني: جعل الظرف في الآية وهو (إذا) متعلقاً بمحذوف حال من (الإنسان) بناء على مجيء الحال من المبتدأ، فيكون المبتدأ وهو ((أمّا)) مع حاله

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/٢٥٢، وتوضيح المقاصد: ٤/٢٨٤، وشرح الأشموني: ٤/٤٧.
(٢) كتاب لأبي البركات النسفي في التفسير اسمه: (مدارك التنزيل، وحقائق التأويل) ونقل الدماميني في: ٤/ ٣٥٥، ط الحلبي.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٨/ ٣٥٩.
(٤) انظر: تفسير أبي السعود: ٤/٨٢٤، والكشاف: ٣/٣٢٣، والبحر: ٧/٣٩١، والفتوحات: ٤/٤٨٠.
(٥) شرح الدماميني على المغني: ٣٢٥، وانظر حاشية الصبان: ٤/ ٤٧.
(٦) حاشية الصبان: ٤/ ٤٧.

بمنزلة اسم واحد والتقدير: فأما الإنسان حال كونه مبتلى مكرما منعما فيقول ربي أكرمن[١].

الفواصل بين (أمّا) والفاء:

باستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين (أمّا) و(الفاء) واحداً من ستة أشياء[٢]:

الأول: المبتدأ من جملة الجواب نحو قولك: (أمّا زيد فمنطلق)، فـ (زيد) هو المبتدأ و(منطلق) هو الخبر.

الثاني: الخبر من جملة الجواب -أيضًا- نحو قولك: (أمّا في الدار فزيد)، وزعم الصفار شارح كتاب سيبويه أن الفصل به قليل[٣]. قال الدماميني في (تحفة الغريب): «وليس ما ذهب إليه الصفار بشيء؛ لأن المعنى في الفصل بالخبر والفصل بالمبتدأ مختلف، فليس هذا بقليل ولا كثير، بل بحسب المعنى»[٤].

الثالث: جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، وجملة الشرط ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ فاصلة بين (أمّا) و(الفاء) التي وقعت في جوابها.

الرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، أي: بفعل الجواب مع عدم وجود مانع يمنع عمل الجواب فيما قبل الفاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ٩-١١]، فكلٌّ من (اليتيم) و(السائل) منصوب لفظاً بفعل الجواب، و(بنعمة ربك) منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب[٥].

---

(١) انظر: حاشية الصبان: ٤/ ٤٧، وقطوف دانية: ١٤٩.

(٢) انظر في هذه الفواصل: المغني: ١/ ٥٥، والجنى الداني: ٥٢٤، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٧، والدماميني على المغني: ٣٢٧، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٧، وعدة السالك: ٤/ ٢٣٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨، والمغني: ١/ ٥٥، والجنى الداني: ٥٢٥، والدماميني على المغني: ٣٢٧.

(٤) التحفة جـ٢/ مج ٢/ ٩٣٠ (رسالة).

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٥/ ٢٥٠، ومشكل مكي: ٢/ ٨٢٤، والدماميني على المغني: ٣٢٩.

وإنما وجب تقديم المفعول هنا -كما قال الشيخ/ خالد الأزهري-: حذرا من أن تلي (الفاء) (أمَّا) الملفوظة أو المقدرة، ففصل بينهما بالمفعول، فإن قيل: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول؟

فالجواب: أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه؛ لأنها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن، ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرا من إيلائها (أمَّا)»[١].

وعلل الجمهور بأنه: إنما جاز هنا عمل ما بعد (فاء) الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير (أمَّا)؛ لأن (الفاء) بعد (أمَّا) مزحلقة عن محلها[٢].

وهذا الحكم -وهو جواز أن يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها مع (أمَّا) خاصة حكى عليه الاتفاق جماعة من النحويين منهم: علاء الدين الإربلي وأبو حيان والمرادي والسيوطي[٣].

الخامس: اسم منصوب لفظاً أو محلاً معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: (أمَّا زيداً فاضربه)، وهذا مثال للمنصوب لفظاً، أما المنصوب محلاً فكقولك: (فأما الذي يكرمك فأكرمه)، وهنا لم يعمل الجواب فيما قبل الفاء لوجود مانع من ذلك، وهو أنه مشغول بالعمل في ضمير الاسم المتقدم.

قال الدماميني: «ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، فيكون التقدير: أما زيداً فاضرب اضربه؛ لأن (أمَّا) نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل»[٤].

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: ابن يعيش: ٩/ ١٢، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٨، وحاشية الخضري: ٢/ ١٣١.

(٣) انظر: جواهر الأدب: ٥١٧، والتذييل والتكميل: ٧/ ٨٢، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٥٢٦، والهمع: ٢/ ٤٨١.

(٤) هذا الكلام علة للأول وهو تقدير العامل بعد الفاء، وأما علة الثاني وهو تقدير العامل قبل ما دخلت عليه الفاء، فهو أن المفسر يكون متقدماً على المفسر.
انظر: المنصف: ١/ ١٢٦، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٨، وانظر الدماميني على المغني: ٣٢٩، والمغني: ١/ ٥٥.

السادس: ظرف معمول لـ (أمَّا) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو معمول للفعل المحذوف، نحو: (أمَّا اليوم فإني ذاهب)، و(أمَّا في الدار فإن زيداً جالس)، وقد اختلف النحاة في عامل الظرف بعد (أمَّا) -كما في هذين المثالين- على قولين:

الأول: قول سيبويه: والمازني، وعليه الجمهور، ومؤداه أن العامل هو (أمَّا) لنيابتها عن الفعل المحذوف المقدر بـ (يكن من شيء) أو العامل: هو الفعل المحذوف نفسه، وليس العمل عندهم لما بعد الفاء؛ لأن ما بعد الفاء عبارة عن (إنَّ) واسمها وخبرها وخبر (إنَّ) لا يتقدم عليها فيمتنع تقدم معمول خبرها، وعلى هذا يمتنع أن يكون الظرف معمولا لـ (ذاهب) وكذلك الجار والمجرور يمتنع أن يكون معمولا لـ (جالس)؛ لأن هذا الحرف له الصدارة.

ومثل (إنَّ) (ما) النافية لما لها من الصدارة فيمتنع تقدم معمول الفعل عليها، ومثلهما ممَّا يمتنع فيه عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أن يكون بعدها صلة أو صفة، فالصلة لا تتقدم الموصول، والصفة لا تتقدم الموصوف، ولهذا يمتنع تقدم معمول الصلة على الموصول، وتقدم معمول الصفة على الموصوف.

فإذا قيل: (أمَّا الشهر فأن تصوم أفضل لك) فـ (الشهر) معمول لـ (أمَّا) أو للفعل المحذوف عند الجمهور، وليس معمولا لما بعد الفاء من الفعل (تصوم) لأنه صلة للحرف المصدري (أنَّ) وهو موصول حرفي والصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول الصلة على الموصول.

إذا قيل: (أمَّا الساعة فأنا رجل جالس) كان الظرف وهو (الساعة) معمولا لـ (أمَّا) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف عند الجمهور، ولم يكن معمولاً لما بعد الفاء؛ لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف فيمتنع تقدم معمولها عليها[1].

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٥، وأمالي الشجري: ٢/ ٣٤٩، والتسهيل: ٢٤٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٥، والجنى الداني: ٥٢٦، ٥٢٧، ومغني اللبيب: ١/ ٥٦، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٤، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥١، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٨١، والدماميني على المغني: ٣٣٠، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٨.

قال الدماميني بعد ذكره مذهب سيبويه والجمهور: «وإذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو: (أمَّا اليوم فإني ذاهب) كون الظرف معمولاً لفعل الشرط، أو لـ (أمَّا) كان الفاصل بين (الفاء) و(أمَّا) جزءا مما في حيز فعل الشرط لا الجواب، والفاء ليست مزالة عن مركزها الأصلي، بل هي فيه داخلة على الجواب، فتلخص أنَّ الفاصل بين (أمَّا) و(الفاء) تارة يكون جزءا من الجواب نحو: (أمَّا زيد فذاهب)؛ إذ التقدير: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو: (أمَّا اليوم فإني ذاهب)؛ إذ التقدير: مهما يكن من شيء اليوم، وأما الفاء في جميع التراكيب، فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله، هذا كله رأي الجمهور[(١)].

الثاني: قول ابن درستويه والفراء والرضي وابن مالك وغيرهم، وحاصله: أن العامل في هذا الظرف هو ما بعد الفاء، وليس العامل (أمَّا) ولا الفعل المحذوف؛ لأنه يجب أن يكون الفعل المقدَّر بالكون عاماً مطلقاً من القيود، فإذا عمل الفعل المحذوف أو عملت (أمَّا) لنيابتها عن الفعل تقيد الفعل بالظرف، وأدَّى هذا إلى عدم إفادة (أمَّا) للتحقيق والتوكيد[(٢)].

والراجح: القول الأول: لأن الظرف يكفيه للعمل فيه رائحة الفعل، وهي موجودة في (أمَّا) وفي الفعل المحذوف.

أمَّا ما قيل من أنَّ عمل (أمَّا) في هذا الظرف أو عمل الفعل المحذوف فيه يؤدي إلى تقييد فعل الشرط بقيود، والشرط لا يقيد ليظل كونا عاماً مطلقاً.

فالجواب: عندما نقول مثلاً: (أما اليوم فإني صائم) فالفصل بالظرف هنا (اليوم) يفيد تعليق الصيام المفيد باليوم بالكون العام، ولا يفيد تعليق الصيام المطلق بالكون المقيد باليوم، وهكذا باقي الأمثلة.

---

(١) الدماميني على المغني: ٣٣١، وانظر: حاشية الصبان: ٤/ ٤٨، ٤٩.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/ ١١٩، والجنى الداني: ٥٢٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦١، والتسهيل: ٢٤٥، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٦، ٤٧٧، والمغني: ١/ ٥٦، والدماميني على المغني: ٣٣١، والأشموني: ٤/ ٤٩، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

وبعد توضيح هذا الخلاف في عامل الظرف بعد (أمَّا) نجد ابن الشجري يقول: «واستفتح (أبو علي) كتابه الذي سماه (الإيضاح) بقوله: (أمَّا على إثر ذلك فإني جمعت)(١)، فالعامل في الظرف الذي هو (على) عند سيبويه وجميع النحويين (أمَّا)؛ لأنها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة، فعلى هذا تقول: (أمَّا اليوم فإني خارج) فتعمل (أمَّا) في (اليوم)، ولا تعمل فيه (خارجاً)، لأن (إن) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، فإن قلت: (أمَّا اليوم فأنا خارج) جاز أن تعمل في (اليوم) (أمَّا) وجاز أن تعمل (خارجاً)»(٢).

ونسبة العمل في الظرف إلى (أمَّا) إلى جميع النحويين لا تصح بناء على الخلاف السابق ذكره.

حكم الفصل بجملة الدعاء:

لا يجوز الفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة تامة؛ لأن في هذا زيادة عن الحاجة التي يحتاجها الفصل، أمَّا الجملة الدعائية، وهي جملة تامة مثل: (أمَّا محمد ﷺ فخاتم الأنبياء والمرسلين) فيجوز الفصل بها بشرط أن يتقدمها فاصل آخر وذلك لما يأتي:

أ- الجملة الدعائية الأصل فيها أن تكون فعلية والفعل لا يصح له أن يكون فاصلاً حتى لا يتوهم أنه فعل الشرط فكأنه لا فاصل.

ب- (أمَّا) كالفعل لأنها نائبة عن الفعل مع أداة الشرط، والأصل في الجملة الدعائية أن تكون فعلية والفعل لا يلي الفعل(٣).

---

(١) انظر: الكافي لابن أبي الربيع: ٢/ ٦٢.
(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩.
(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨، والجنى الداني: ٥٢٤، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٧، والصبان: ٤/ ٤٧، وقطوف دانية: ١٤٩، ١٥٠.

المطلب السابع

تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمّا) إذا كان غير ظرف، نحو قولك: (أمّا زيد فإني ضارب).

(أمَّا) تعمل في الظرف -كما مرَّ- ولا تعمل في غيره؛ لأن (أمَّا) عامل ضعيف لا يقوى على نصب غير الظرف، وقد كان ضعيفاً لنيابته عن الفعل المحذوف، وكذلك الفعل المحذوف لا يعمل في غير الظرف لضعفه بالحذف، أمَّا الظرف فيكفيه للعمل كل عامل سواء أكان ضعيفاً أم قوياً، وقد اختلف العلماء في جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا)، فيكون هذا المعمول فاصلاً بين (أمَّا) والفاء، كالمثال السابق، على النحو الآتي:

(١) ذهب جمهور العلماء كالمازني، والزجاج، وابن السراج، وابن الشجري، وابن القواس، وابن يعيش، والنيلي، وأبو حيان، وابن هشام، والسيوطي إلى عدم جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا)؛ وذلك لأن خبر (إن) لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها عامل غير متصرف، فلا يجوز أن يقال: زيداً إنك ضارب، على معنى: (إنك ضارب زيداً) وكذلك لا يجوز (أمَّا زيداً فإنك ضارب)[١].

قال ابن أبي الربيع مبيناً مذهب الجمهور ودليلهم: «واختلف النحويون إذا كان مَعَنَا ما يَمْنَعُ من التقديم غير الفاء، فالظاهر من كلام النحويين أن ذلك لا يجوز، فلا تقول: أمَّا زيداً فإني ضارب)؛ لأن (إن) تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وإنما يتقدم على الفاء ما لا مانع له من التقديم إلَّا الفاء فيتقدم إصلاحا، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه استدلَّ بقول العرب: (أمَّا العسل فأنا شراب)[٢]، على جواز تقديم معمول أمثلة المبالغة

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٨٠، وكتاب الشعر: ١/ ٦٤، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/ ١١٥١، وابن يعيش: ٩/ ١٢، والصفوة الصفية ق ١ جـ ٢/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٥، ٧٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٢٥٦، والمغني: ١/ ٥٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، والبسيط: ٢/ ٢٣٦، والدماميني على المغني: ٣٣٠، والهمع: ٢/ ٤٨١، والأشموني: ٤/ ٤٨، والصبان عليه: ٤/ ٤٨.

(٢) الكتاب: ١/ ١١١.

عليها -وربطوا هذا بأن قالوا: لا يتقدم على الفاء إلَّا ما يصح أن يقع بعد الفاء والياً لها، إذا لم تجعل (أمَّا) مكان (مهما يكن من شيء) وأظهرت الأصل»[(١)].

وقال أبو حيان: «وهذه المسألة فيها خلاف: فمذهب سيبويه وأبي عثمان أنك تعتبر ما يجوز من ذلك وما يمتنع بأن تسقط (أمَّا) والفاء، فحيث جاز تقديم المعمول قدمته، وحيث امتنع ذلك منعته، وهذه المسألة لو طرحت (أمَّا) و(الفاء) فقلت: (زيداً ضربت) لجاز ذلك، وكذلك إذا أدخلتهما فهكذا يعتبر سيبويه والمازني مسائل (أمَّا)، وكذلك احتجَّ سيبويه على تقديم معمول (فعَّال) في قولهم: (أمَّا العسل فأنا شراب)»[(٢)].

وابن عقيل في (شرح التسهيل) تحدَّث عن هذا المذهب -أيضًا- فقال: «ومذهب سيبويه والمازني والجمهور المنع، فلا يقدم عندهم إلَّا ما تقدم لو سقطت (أمَّا) و(الفاء)، فيجوز: (أمَّا زيد فاضرب)، لجواز: زيداً اضرب، ويمتنع: (أمَّا زيداً فإني ضارب)»[(٣)].

(٢) ذهب الفراء[(٤)]، وابن درستويه[(٥)]، وابن الحاجب[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، والرضي[(٨)]، إلى جواز أن يعمل خبر (إن) فيما قبلها مع (أمَّا)، وعدم جواز ذلك مع غير (أمَّا)، فيجوز: (أمَّا زيداً فإنك ضارب)، ولا يجوز (زيداً إنك ضارب).

قال أبو حيان في (التذييل والتكميل) موضحا مذهب هؤلاء وحجتهم: «وذهب المبرد، وابن درستويه: إلى أنَّ ما بعد (إنَّ) يعمل فيما قبلها مع (أمَّا) خاصة، وهو الذي اختاره المصنف، واحتجا بأنه لما لزم الفصل بين (أمَّا) و(الفاء) أوقعوا من

---

(١) البسيط: ٢/ ٦٢٣.
(٢) التذييل والتكميل: ٧/ ٧٥.
(٣) المساعد: ٣/ ٢٣٧.
(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٦، والارتشاف: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٥٢٧، ومغني اللبيب: ١/ ٥٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، والدماميني على المغني: ٣٣١، والهمع: ٢/ ٤٨١، والأشموني: ٤/ ٤٩.
(٥) انظر: مراجع الهامش السابق، وراجع: ابن درستويه وآراؤه النحوية: ١٦٤.
(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦١، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣١، ٩٣٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٦٦، وجواهر الأدب: ٥١٧، والدماميني على المغني: ٣٣١.
(٧) التسهيل: ٢٤٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٥، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، والهمع: ٢/ ٤٨١، والأشموني: ٩/ ٤٩.
(٨) شرح الكافية له: ٤/ ٤٦٨.

المفعول بينهما ما لا يتقدم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل كما أعملوا ما بعد الفاء فيما قبلها معها دون غيرها، نحو: (أمَّا زيداً فضربت)، ولا يقولون: (إن أقم زيداً فاضرب)، فكذلك يجوز (أمَّا زيداً فإني ضارب)، وذهب الفراء إلى إجازة ما أجازه المبرد وابن درستويه مع (إنَّ) وزاد أنه أجاز ذلك في (ليت) و(لعل)، وكل ما يدخل على المبتدأ نحو: (أمَّا زيداً فليتني ضارب)، و(أمَّا عمراً فلعلي قاتل)، واحتج على ذلك بأن باب الفاء للاستئناف فمتى سوغت الابتداء، وهذه إنما دخلت على الابتداء فلم يعتدَّ بها، وكذلك أجاز الفراء النصب في نحو: (أمَّا زيداً فلا ضربته)، قال: والرفع في هذا كله الوجه والقياس»[1]. ثم قال في موضع آخر: «والفراء يجيز إعمال ما بعدها فيما قبلها إذا كان داخلاً بمعنى الاستئناف أو فيه معنى الابتداء، وأما لغير ذلك فلا، ... وفي بعض شروح الكتاب: أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى ما ذهب إليه المبرد، وزاد عليه أنه يجوز مع التعجب إذا كان فعل التعجب متعديا، فأجازوا: (أمَّا زيداً فما أزورني له، وما أضربت له)، قالوا: لأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أمَّا زيداً فأنا أضربه كثيرًا كما أزوره كثيرًا، وله سبب مجرور، فيحمل الاسم المتقدم عليه فينتصب كما ينتصب في (زيداً مررت به)، وأما إذا لم يكن متعديا فيكون له منصوب هو في المعنى مرفوع؛ لأنه لا يتعدى، وما كان له ضمير مرفوع فلا يكون من باب الاشتغال، فلا يجوز: (أمَّا زيداً فما أحسنه)، وأجازوا (أمَّا زيداً فما أحسن) بتقديم معمول (أحسن)، وكلهم اتفقوا على منع (أمَّا درهماً فعشرون) و(أمَّا زيداً فأن تضربه خير لك)»[2].

وقال ابن عقيل معلقاً على نص ابن مالك في (التسهيل): (ولا يمتنع أن يلي (أمَّا) معمول خبر (إن) خلافاً للمازني): «نحو: (أمَّا زيداً فإني ضارب)، وهذا قول المبرد أولاً، وقول ابن درستويه والفراء.

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين (أمَّا والفاء) اغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير (أمَّا)، فكما جاز: أمَّا زيد فاضرب، مع امتناع: (إن أقم زيداً اضرب)، جاز هذا،

---

(١) التذييل والتكميل: ٧/ ٧٦.

(٢) السابق: ٧/ ٨٣، ٨٤.

وإن امتنع: (زيداً إني ضارب)، وأجاز الفراء التقديم مع (ليت ولعل) وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل»[١].

هذا وقد اختلف في النقل عن سيبويه والمبرد في هذه المسألة؛ لذا رأيت من تمام الفائدة أن أحقق مذهبهما فيها.

أولاً: تحقيق مذهب سيبويه في المسألة:

اضطرب العلماء في بيان مذهب سيبويه في هذه المسألة على النحو الآتي:

أ- نسب إليه ابن أبي الربيع وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والدماميني، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني القول بعدم جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا)[٢].

ب- ذكر ابن السيد البطليوسي أن أبا العباس المبرد كان يزعم أن مذهب سيبويه هو جواز أن يعمل خبر (إن) فيما قبلها مع (أمَّا) وعدم جواز ذلك مع غير (أمَّا)[٣].

جـ- ذهب ابن السيد البطليوسي إلى أن سيبويه قال في كتابه قولاً مشكلا يمكن أن يتأول على مذهب أبي العباس المبرد، وهو جواز أن يعمل خبر (إنَّ) فيما قبلها مع (أمَّا) وعدم جواز ذلك مع غير (أمَّا) وهو الأظهر.

ويمكن أن يتأول على مذهب المازني، وهو عدم جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا)[٤].

والآن نرجع إلى الكتاب لنتبين حقيقة مذهب سيبويه، وها هو ذا كلامه في هذه المسألة:

(١) المساعد: ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢)ينظر: البسيط: ٢/ ٦٢٣، التذييل والتكميل: ٧/ ٧٥، والارتشاف: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٥٢٦، والمغني: ١/ ٥٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٧، والدماميني على المغني: ٣٣٠، والنبيل إلى نحو التسهيل: ٢/ ٧٩٣ (رسالة)، والهمع: ٢/ ٤٨١، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٨.

(٣) الاقتضاب: ١/ ٣٠.

(٤) السابق: ١/ ٣١.

قال سيبويه: «وسألت الخليل، فقال: ما منعهم أن يقولوا: أحقا إنك ذاهب، على القلب، كأنك قلت: إنك ذاهب الحقّ، وأإنك منطلق حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: (يوم الجمعة إنك ذاهب) تريد: إنك ذاهب يوم الجمعة، ولقلت أيضًا: لا محالة إنك ذاهب، فلما لم يجز ذلك حملوه على: أفي حق أنك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت (أنَّ) مبنية عليه، كما يبني الرحيل على (غداً الرحيل) ...»[١].

وقال في موضع آخر: «وسألته عن قولهم: أمَّا حقاً فإنك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع (إنَّ) ألا ترى أنك تقول: أمَّا يوم الجمعة فإنك ذاهب، وأمَّا فيها فإنك داخل، فإنما جاز هذا في (أمَّا)؛ لأن فيها معنى: (يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب)[٢].

ثم قال في موضع آخر: «وتقول: أمَّا جهد رأيي فإنك ذاهب؛ لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأوائل، وهذا من مواضع (إنَّ)؛ لأنك تقول: أمَّا في رأيي فإنك ذاهب، أي: فأنت ذاهب، وإن شئت قلت: فأنك، وهو ضعيف؛ لأنك إذا قلت: أمَّا جهد رأيي فإنك عالم، لم تضطر إلى أن تجعل (الجهد) ظرفاً للقصة؛ لأن ابتداء (إن) يحسن ها هنا.

وتقول: أمَّا في الدار فإنك قائم، لا يجوز فيه إلَّا (إنَّ)، تجعل الكلام قصة وحديثاً، ولم ترد أنْ تخبر أنَّ في الدار حديثه، ولكنك أردت أن تقول: أمَّا في الدار فأنت قائم، فمن ثم لم يعمل في (أنَّ) شيء، فإن أردت أن تقول: أمَّا في الدار فحديثك وخبرك، قلت: أمَّا في الدار فأنك منطلق، أي: هذه القصة»[٣].

وهذه النصوص الثلاثة يُفهم منها: أن معمول خبر (إنَّ) -إن كان مفعولاً به- لا يتقدم عليها؛ لأن (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً

(١) الكتاب: ٣/ ١٣٥.
(٢) السابق: ٣/ ١٣٧.
(٣) السابق: ٣/ ١٣٩.

ومجروراً، وتقدم على (إنَّ) فلا يكون الخبر هو العامل، وإنما العامل هو (أمَّا) نفسها، نحو: (أمَّا يوم الجمعة فإنك ذاهب)، و(أمَّا في الدار فإنك قائم) وإنما لم يجز نحو: (أمَّا زيداً فإنك ضارب)؛ لأنه -كما سبق- (أمَّا) لا تعمل في صريح المفعول به.

ثم قال سيبويه -أيضًا-: «... واعلم أن ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه...»[1].

ويفهم من هذا النص -أيضًا- أن الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) لا تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، نحو: (أمَّا زيداً فأنا ضارب)، فالعامل في (زيد) ههنا ضارب؛ لأن (أمَّا) لا تعمل في صريح المفعول به، وذلك إذا لم تقع (إنَّ) بعد الفاء.

وقد ذكر ابن الشجري نصاً فيه تعليق على قول سيبويه هذا، وهو: «روي عن أبي الحسن ابن كيسان أنه قال: حضرت مجلس إسماعيل القاضي، وحضر أبو العباس المبرد فقال لي أبو العباس: ما معنى قول سيبويه: (هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده).

قال: فقلت: هذا باب ذكر فيه سيبويه مسائل مجموعة: منها ما يعملُ فيه ما قبله، نحو قولهم: (أنت الرجل ديناً)، نصبوه على الحال، أي: أنت الرجل المستحق الرجولية في حال دين، ومنها ما يعمل فيه ما بعده نحو قولهم: أمَّا زيداً فأنا ضارب، فالعامل في (زيد) ههنا (ضارب)؛ لأن (أمَّا) لا تعمل في صريح المفعول.

ولم يرد سيبويه بقوله هذا أن شيئاً واحداً يعمل فيه ما قبله وما بعده، هذا لا يكون.

فقال لي أبو العباس: هذا لا يوصل إليه إلَّا بعد فكر طويل، ولا يفهمه إلَّا مَنْ أتعب نفسه.

فقلت له: منك سمعت هذا، وأنت فسرته لي.

فقال: إني من كثرة فضولي في جهد»[2].

ومن خلال نصوص سيبويه السابقة نجد أن ظاهر مذهبه هو القول بعدم جواز تقديم

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٨٧.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥١.

معمول خبر (إنَّ)[١] عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا)، وهو ما نسبه إليه ابن أبي الربيع وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام والدماميني وابن عقيل، وغيرهم.

ولقد فطن ابن أبي الربيع إلى هذا عندما ذكر مذهب سيبويه فقال: (وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه)[٢].

تحقيق مذهب المبرد في المسألة:

نسب إليه ابن السيد، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن القواس، والرضي، والمرادي، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والدماميني، والسيوطي، والأشموني، والصبان القول بجواز أن يعمل خبر (إنَّ) فيما قبلها مع (أمَّا) نحو قولك: (أمَّا زيداً فإنك ضارب) على أن (زيداً) منصوب بـ(ضارب)[٣].

وقد حكى ابن ولاد عن المبرد أنه رجع عن هذا الرأي، وقال الزجاج: (رجوعه مكتوب عندي بخطه).

وقد حكى هذا الرجوع أبو حيان، والمرادي، والدماميني، وابن عقيل، والسيوطي، والصبان[٤].

والذي ورد في المقتضب بخصوص هذه المسألة عند حديثه عن (أمَّا) هو: «... وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أمَّا) على حالته قبل أن تدخل، إلَّا أنه لابد من الفاء؛ لأنه جواب الجزاء...»[٥].

---

(١) كما يؤخذ من كلامه -أيضًا- أنه إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، فالعامل فيه (أمَّا) لما فيها من معنى الخبر، لا خبر (إن)، أمَّا المفعول الصريح فلا، والمسألة ممتنعة عنده.

(٢) البسيط: ٢/ ٦٢٣.

(٣) انظر: الاقتضاب: ١/ ٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١١، ١٢، ٣/ ١٣٢، وشرح الكافية لابن القواس: ٩٣٣، وشرح ألفية ابن معطٍ له: ٢/ ١١٥١، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٦، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٦، والارتشاف: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٥٢٦، والمغني: ١/ ٥٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، والدماميني على المغني: ٣٣١، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥١، والهمع: ٢/ ٤٨١، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٩، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٦، والارتشاف: ٢/ ٥٦٩، وشرح الألفية للمرادي: ٤/ ٤٢٩، والدماميني على المغني: ٣٣١، والمساعد: ٣/ ٢٣٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٨١، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

(٥) المقتضب: ٣/ ٢٧.

وقد أكد محقق المقتضب الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة -عليه رحمة الله- أن صريح قول المبرد هنا يدل على أنه مع سيبويه والجمهور- في عدم جواز (أمَّا زيداً فإني ضارب)، في إجازة نصب (زيد) بـ (ضارب)[1].

ومما يؤكد أن المبرد لا يُجيز مثل هذا التركيب أنه صرح في موضع آخر بأن خبر (إنَّ) لا يتقدم؛ حيث قال في (المقتضب): «... ولا يجوز فيها [يقصد (إن) وأخواتها] التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف... فلذلك لزمت طريقة؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت به، وذلك قولك: إن زيداً منطلق، وإن أخاك قائم...»[2]. وإذا كان خبر (إنَّ) لا يتقدم على اسمها، ولا عليها، فكذلك لا يتقدم معموله على (إنَّ).

(٣) المذهب الثالث في المسألة: ذهب بعض النحويين إلى جواز أن يعمل خبر (إنَّ) فيما قبلها مع (أمَّا) إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لأنه يتوسع فيهما نحو (أمَّا اليوم فإني ذاهب)، وكما قال أبو علي الفارسي في مقدمة (الإيضاح: (أمَّا على إثر ذلك فإني جمعت)[3].

قال البطليوسي: «ومن النحويين من يُجيز: (أمَّا اليوم فإنك خارج)، فيعمل خبر (إنَّ) في (اليوم)، ولا يُجيز أن يُقال: (أمَّا زيداً فإنك ضاربٌ)، وحجته أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها»[4].

وجدير بالذكر أن سيبويه وجمهور النحويين يرون أن العامل في الظرف والجار والمجرور في هذه الحالة هو (أمَّا) نفسها؛ لأنها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة وقد سبق بيان ذلك.

الرأي الراجح:

أخذ كثير من العلماء بقول سيبويه والجمهور، وهو أنك تعتبر ما يجوز من ذلك وما

---

(١) المقتضب: ٣/ ٢٧ حاشية رقم (١).
(٢) المقتضب: ٤/ ١٠٩، وانظر أيضًا: ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥، وابن درستويه وآراؤه النحوية: ١٦٥.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩، والكافي لابن أبي الربيع: ٢/ ٦٢.
(٤) الاقتضاب للبطليوس: ١/ ٣١، وراجع هذا المذهب في: أمالي الشجري: ٢/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٥، ٧٦، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٩، والجنى الداني: ٥٢٦، ٥٢٧، وجواهر الأدب: ٥١٧، والمغني: ١/ ٥٦، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥١، والهمع: ٢/ ٤٨١، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٨.

يمتنع بأن تسقط (أمَّا) و(الفاء)، فحيث جاز تقديم المعمول قدمته، وحيث امتنع ذلك منعته، فيجوز أن تقول: (أمَّا زيد فاضرب)، ويمتنع: (أمَّا زيداً فإني ضاربٌ)؛ لامتناع: (زيداً إني ضارب).

قال ابن يعيش: «وغالى أبو العباس المبرد فأجاز: (أمَّا زيداً فإني ضارب)، وفيه بُعد؛ لأن (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»[1].

وقال أبو حيان: «وما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء غير صحيح، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه، وقد رجع إليه المبرد فيما حكاه عنه ابن ولاد، وقال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه، فصار المنع إجماعا من البصريين»[2].

هذا، وما احتج به ابن درستويه ومن وافقه -بأنه إذا جاز أن يتقدم على فاء الجزاء، وهي يمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها، لم يبعد جواز تقديمه على (إنَّ) للمعنى الذي تقدم لأجله على الفاء - غير مسلم به، لأن الفاء إنما جاز فيها ذلك لكونها واقعة في غير موقعها -لما مر- فافترقا.

وكذلك ما بعد (الفاء) إذا كان فيه ما يمنع التقديم يفارق ما لم يكن فيه ذلك من وجهين: أحدهما: أن (الفاء) فيها مشابهة لفاء جواب الشرط، لكنها ضعيفة بالنسبة إلى (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) عاملة في شيئين، وهي أصل باب الحروف المشبهة بالفعل، فكانت في المنع أقوى من (الفاء) ولأن (الفاء) فيها تبعية محققة، فقياسها التأخير، وأن (إنَّ) تقتضي التصدير، فلا يلزم من جواز التقديم مع الفاء جوازه مع (إنَّ).

وثانيهما: أن كل وحد من (الفاء) و(إنَّ) يوجب ألا يعمل ما بعده فيما قبله، وقد ارتكبوا ذلك مع (الفاء) وحدها، فلا يلزم من ذلك التجويز مع وجود الأمرين معاً، بالقياس على باب غير المتصرف وغيره من الأبواب[3].

---

(١) شرح المفصل: ٩/ ١٢.

(٢) التذييل والتكميل: ٧/ ٧٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن القواس: ٩٣٤، وشرح ألفية ابن معطٍ له: ٢/ ١١٥١، وجواهر الأدب: ٥١٧، ٥١٨.

والتحقيق أن منع هذا التركيب: (أمَّا زيداً فإني ضارب) مفوت للاختصاص من تقديم المعمول، وهو معنى لا يهدر، كما أن مثل هذا التركيب لا ينبغي ردُّه وإن تحكمت نظرية العامل في كون ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها.

فليُعتمد التركيب، وليقدر العامل بعد الفاء مثل (إنَّ) هكذا: (أمَّا زيداً فأضرب - إني ضاربٌ) وتكون (إن) مستأنفة توكيداً.

وأما المذهب الثالث في المسألة فضعيف كسابقه؛ لأن الظرف لا يجوز أن يتقدم على (إنَّ) وأخواتها من باب الاتساع إجماعاً(١).

ومن النصوص الدالة على أن (إنَّ) مما لها الصدارة، ولا يعمل ما بعدها فيها قبلها، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً قول أبي جعفر النحاس في (إعراب القرآن): «قال أبو جعفر: وسمعت محمد بن الوليد يقول: سألنا أبو العباس محمد بن يزيد عن آية من القرآن صعبة الإعراب مشكلة، وهي قوله عز وجل: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧]، فقال: إنْ عمل في (إذا) (ينبئكم) كان محالا؛ لأنه لا ينبئهم ذلك الوقت، وإن عمل فيه ما بعد (إنَّ) كان المعنى صحيحاً، وكان خطأ في العربية أن يعمل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها، وهذا سؤال بيّن، ويجب أن يذكر في السورة التي هو فيها»(٢). ثم ذكره في موضعه فقال: «و(إذا) في موضع نصب، والعامل فيها (مُزقتم) ولا يجوز أن يكون العامل فيها (ينبئكم)؛ لأنه ليس يخبرهم ذلك الوقت، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما بعد (إنَّ)؛ لأن لا يعمل فيما قبله، وأجاز أبو إسحاق أن يكون العامل فيها محذوفا، والتقدير: إذا مزقتم كل ممزق بعثتم».(٣)؟

ومن ذلك -أيضًا- قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ﴾ [السجدة: ١٠]، والعامل في (إذا) فعل مضمر يدل عليه معنى الجملة بعدها، والتقدير: (أنبعث إذا ضللنا في الأرض).

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٩، ورصف المباني: ١٠٨، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/ ٣٠، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل للمرابط الدلائي: ٣/ ١٠٣٢.
(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢١٩، ٢٢٠.
(٣) السابق: ٣/ ٣٣٣.

قال أبو جعفر النحاس -تعليقاً على هذه الآية-: «في هذا سؤال صعب من العربية يقال: ما العامل في (إذا) و(إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها...»(١). هذا، وقد سبق أن ذكرت أن العامل في الظرف هنا هو (أمَّا) نفسها لما فيها من معنى الفعل، وهو قول سيبويه والجمهور وهو الصواب، وعليه فلا يكون الظرف منصوباً بما بعد (إنَّ) وهو الخبر، إلَّا على من يتوسع في الظرف فيجوزه(٢).

المطلب الثامن

تكرير الاسم الواقع بعد (أمَّا)

(أمَّا) مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعطفك كلاماً على كلام، كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ٩-١١]. وكما قال عمرو بن كلثوم:(٣)

فأمَّــا يومَ خشــيتنا عليهم ... فتصبحُ خيلنــا عُصَبًا ثُبينا

وأما يومَ لا تخشــى عليهم ... فنُمعــن غــارةً مُتلبِّبينا(٣)

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعض النحويين، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلَّا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، اللهم إن كان في اللفظ فنعم، وأمَّا المعنى فلا يلزم(٤).

قال العلامة الرضي: «واعلم أنه يأتي بعد (أمَّا) ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك إما مصدر مكرر ضمنا بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: (أمَّا سِمَنًا فسمين)، و(أمَّا عِلْمًا فعالِمٌ)، وإما صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: (أمَّا صديقا مصافيًا فليس

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٢٩٣، وانظر: البيان للأنباري: ٢/ ٢٥٨، والكشاف: ٣/ ٢٤٢، وحاشية الشهاب: ٧/ ١٥٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٧٢٠.

(٢) ينظر الفتوحات الإلهية: ٣/ ٤٦١.

(٣) انظر: جمهرة أشعار العرب: ١٢٣، والمعلقات العشر: ١١٢، والأزهية: ١٤٦، وثبين: جمع ثبة وهي الجماعة، نمعن: نسرع، المتلبب: المتحزم.

(٤) ينظر: رصف المباني: ١٨٢، والجنى الداني: ٥٢٣، والأزهية: ١٤٦.

بصديق)، وأمَّا عالماً فعالم) ونحو ذلك، وإما غير ذلك نحو: (أمَّا البصرة فلا بصرة لك)، و(أمَّا أبوك فلا أبا لك)، و(أمَّا العبيد فذو عبيد)، و(أمَّا زيد فقد قام زيد)(١).

وعلى ذلك فالاسم الواقع بعد (أمَّا) إذا كُرر فله حالان:

الأول: ألا يكون مصدراً ولا وصفاً منكراً، وفي هذه الحال يجب رفع هذا الاسم، تقول: (أمَّا الدارُ فدار عظيمة) فـ (الدار) اسم تكرر بعد الفاء وليس مصدراً ولا وصفاً منكراً فيجب رفع هذا الاسم على الابتداء وما بعد الفاء خبر لهذا المبتدأ، وتقول: (أمَّا العالم فعالم) في مقام الرد على من ادعى أنه العالم وأنه الرئيس فـ (العالم) هنا اسم وقع بعد (أمَّا) وقد تكرر بعد الفاء وليس هذا الاسم مصدراً ولا وصفاً منكراً بل هو وصف معرف، فيجب فيه الرفع على الابتداء وما بعد الفاء خبر له(٢).

قال السيرافي: «وإذا قلت: أمَّا الصديقُ المصافي، فليس بصديق مصاف، فليس إلَّا الرفع؛ لأنه لما كان بالألف واللام لم يكن حالاً فرفعته بالابتداء»(٣).

وقال الرضي: «والمعرف من الوصف، مرفوع عند الجميع بلا خلاف، وأمَّا غير المصدر والوصف، فمرفوع عند الجميع معرفا كان أو منكرا»(٤).

الثانية: أن يكون الاسم المكرر مصدراً سواء أكان هذا المصدر نكرة أو معرفة، أو يكون وصفا منكرا وفي هذه الحال يجوز نصب هذا الاسم ويجوز رفعه، والنصب أرجح، والحجازيون يوجبون النصب.

تقول: (أمَّا الجلوس فجالس) بتعريف المصدر، وتقول: (أمَّا جلوسا فجالس) بتنكير المصدر، وعلى الوصف المنكر تقول: (أمَّا عالماً فعالم).

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٥، والمساعد: ٢/ ١٦، ١٧، ٣/ ٢٣٧، ٢٣٨، والدماميني على المغني: ٣٣٢، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٨٤، ٣٨٧، وشرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ١٧١، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٥، والمساعد: ٢/ ١٧، والدماميني على المغني: ٣٣٣.

(٣) شرح السيرافي على: ٥/ ١٧١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧١.

وتوجيه الرفع على الابتداء وما بعد الفاء على الخبرية له.

قال العلامة الرضي في هذا: «فالمنكر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين نصبهما، ويختار ذلك بنو تميم، لا إلى حدِّ الوجوب، والمعرَّف من المصدر، يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه[١]، والأولى أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه، وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب، والمعرف من الوصف، مرفوع عند الجميع بلا خلاف، فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين»[٢].

أمّا توجيه النصب ففيه ما يلي:

أولاً:

إذا كان الاسم المنصوب بعد (أمّا) وصفاً منكراً، فهو منصوب على الحال عند جميع النحويين، والعامل فيه إما محذوف قبله، ففي نحو: أمّا عالماً، فعالم، التقدير: مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم، أو العامل هو المذكور بعده أي: (عالم) المرفوع هو الذي نصب (عالماً) المنصوب قبله فيكون حالاً مؤكدة[٣]. وهذا أولى لأمرين: لعدم التقدير، ولأن عاملها بعدها صفة تشبه الفعل المتصرف[٤].

وزعم الأخفش أن (عالماً) منصوب بـــ (يكون)، والتقدير: أمّا أن يكون إنسان عالماً فالمذكور عالم، ورد المبرد قوله؛ لأننا إذا قدرنا (أن يكون) لزم كون (أن) وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار، وينبغي أن يقدر قبلها (أن يكون) آخر، ويؤدي إلى التسلسل والتسلسل محال[٥].

قال سيبويه: «ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضح

---

(١) الكتاب: ١/ ١٩٤، ١٩٥.

(٢) شرح الرضي: ٤/ ٤٧٠، ٤٧١، وانظر: شرح السيرافي: ٥/ ١٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٨، ٧٩، والمساعد: ١٥، ١٦، ١٧، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٧، وشرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧١، ٤٧٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٦، وعدة السالك: ٢/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.

موضعه ولا يكون إلّا حالاً، قوله: أمَّا صديقا مصافيا فليس بصديق مصافٍ، وأما طاهراً فليس بطاهرٍ، وأمَّا عالماً فعالمٌ، فهذا نصب لأنه جعله كائنا في حال علم، وخارجا من حال طهور ومصادقة، والرفع لا يجوز هنا؛ لأنك قد أضمرت صاحب الصفة، وحيث قلت: أمَّا العلم فعالم، فلم تضمر مذكورا قبل كلامك وهو العلم، فمن ثم حسن في هذا الرفع ولم يجز الرفع في الصفة، ولا يكون في الصفة الألف واللام؛ لأنه ليس بمصدر فيكون جواباً لقوله لِمَهْ؟ وإنما المصدر تابع له ووضع في موضعه حالاً»(١).

ويعلق السيرافي على كلام سيبويه هذا فيقول: «فإنه يريد أن صديقا مصافيا حال وقد أضمرت الذي منه الحال، وكأن التقدير: أمَّا صديقا مصافيا فليس بصديق مصافٍ.

ثم بيَّن السيرافي العامل في هذا الحال فقال: وقال المبرد: العامل في (صديق مصاف) التقدير الذي دلت عليه (أمَّا) كأنه قال: مهما يذكر زيد صديقا مصافيا فليس بصديق، وليس يعمل فيه قولك: (بصديق)؛ لأن ما بعد الباء عنده لا يعمل فيما قبلها.

وغيره من أصحابنا أجاز فأعمل ما بعد الباء فيما قبلها؛ لأن الباء ههنا زائدة ودخولها كخروجها.

واعلم أن قولك: (بزيد) أن الباء حرف فلا يتقدم معمولها؛ إذ ليست للحروف قوةُ الفعل كما لا تقول: راكباً مررتُ بزيد؛ لأن ما في صلة الباء لا يتقدم عليها. واعلم أن قولك: أمَّا صديقاً مصافياً، مفارق لقولك: أمَّا العلمُ فعالم؛ لأنه لما لم يُضمر شيئاً هو العلم رفعت بالابتداء، وأنت قد أضمرت (زيداً) في قولك: أمَّا صديقا مصافيا، وإنما طرحت زيداً بعد أن عُرف وجرى ذكره؛ فلذلك أضمرته، وإذا قلت: أمَّا الصديق المصاف فليس بصديق مصاف، فليس إلَّا الرفع؛ لأنه لما كان بالألف واللام لم يكن حالاً فرفعته بالابتداء.

ومعنى قول سيبويه: لأنك قد أضمرت صاحب الصفة، أي: أضمرت زيداً الذي هو صديق، ويعني بالصفة الحال، والصفة ههنا هي الموصوف الذي هو زيد، وليست بمنزلة المصدر الذي هو غيره نحو العلم»(٢).

(١) الكتاب: ١/ ٣٨٧.
(٢) شرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ١٧٠، ١٧١.

وينص الشيخ ابن مالك على تعيين الحالية إذا كان تالي (أمّا) وصفاً منكراً فيقول: «فلو كان تالي (أمّا) صفة منكرة نحو (أمّا صديقا فصديق) تعينت الحالية وكان العامل فعل الشرط المقدَّر، ويجوز أن يكون العامل الصفة التي بعد الفاء، ويكون الحال مؤكداً، وكذلك يجوز الوجهان في: أمّا صديقا فليس بصديق، ومنع المبرد في هذا إعمال (صديق) لاقترانه بالباء، وغيره لا يمنع ذلك؛ لأن الباء زائدة فوجودها كعدمها»[١]. ومِثْل ابن مالك قال العلامة الرضي: «وأما نصب الوصف المنكر، فعلى الحال عند الجميع»[٢].

ثانياً:

إذا كان الاسم المنصوب بعد (أمّا) مصدراً معرفة كان أو نكرة في إعراب حينئذ ثلاثة أقوال:

الأول: وجوب النصب على الحالية إذا كان المصدر منكرا، ووجوب الرفع إن كان معرفا، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، ويجوز عندهم الرفع في الأول والنصب في الثاني، لوروده، لكن على قلة[٣].

وعلى هذا فلا يجوز نصب هذا المصدر عند هؤلاء إلّا إذا كان منكرا، ونصبه حينئذ على الحالية، ويجوز رفعه عند بني تميم على ضعف، والنصب في لغتها أحسن، فإذا كان هذا المصدر معرفا فالأكثر فيه الرفع، فبنوا تميم يوجبونه، وأهل الحجاز يجيزون الرفع والنصب لكن الرفع أرجح.

يقول سيبويه -رحمه الله-: «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أمّا سِمَنًا فسمين، وأما علماً فعالم، وزعم الخليل -رحمه الله- أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً ودينا، وأنت الرجل فهما وأدبا، أي أنت الرجل في هذه الحال، وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٠.

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٤/ ٤٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٨٤، ٣٨٥، وشرح السيرافي: ٥/ ١٧٠، ١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٩، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥، والمساعد: ٢/ ١٥، ١٦.

يحسن فيما كان حالاً وكان موضع فاعل حالاً، وكذلك هذا فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه.

ومن ذلك قولك: أمَّا علماً فلا علم له، وأما علماً فلا علم عنده، وأمَّا علماً فلا علم، وتضمر له، لأنك إنما تعني رجلاً.

وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن؛ لأنهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنه يمتنع من أن يكون حالاً.

ونقول: أما العلمُ فعالم بالعلم، وأمَّا العلمَ فعالم بالعلم، فالنصب على أنك لم تجعل العلم الثاني العلمَ الأول الذي لفظت به قبله، كأنك قلت: أمَّا العلمَ فعالم بالأشياء، وأمَّا الرفع فعلى أنه جعل العلم الآخر هو العلمَ الأول... وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأنهم قد يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا الفتح ...»[(١)].

ومن خلال كلام سيبويه يتبين لنا أن مستنده فيما ذهب إليه، إنما هو السماع عن العرب، وقوله: (وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام) يُشعر بأن الرفع أكثر[(٢)].

ويوضح ابنُ مالك ناصب الحال فيقول: «واطرد أيضًا ورود المصدر حالاً عند سيبويه في نحو: (أمَّا علماً فعالم) يريد: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعين نصب ما ولي (أمَّا) بفعل الشرط المقدَّر نحو قولك: (أمَّا علماً فلا علم له، وأمَّا علماً فإن له علماً، وأما علماً فهو ذو علم.

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، وانظر: شرح السيرافي: ٥/ ١٦٨، ١٦٩.
(٢) انظر: المساعد لابن عقيل: ٢/ ١٦.

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد (أمَّا) إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والنصب عندهم أكثر، والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعه، ويلتزمون نصب المنكر»(١).

ووجه سيبويه نصب المصدر المعرف عند الحجازيين بأنه مفعول له، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر؛ لأنه مؤكد، والمؤكد لا يكون معرفة(٢).

قال في (الكتاب) بعد كلامه السابق مباشرة: «فكأن الذي توهَّم أهلُ الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فعلته مخافة ذلك، وذلك قولهم: (أمَّا النبيل فنبيل)، و(أمَّا العقل فهو الرجل الكاملُ) كأنه قال: هو الرجل الكامل العقل والرأي، أي: للعقل والرأي: وكأنه أجاب مَنْ قال: لِمَهْ؟»(٣).

قال السيرافي: «فدلَّ هذا عنده على أن الحجازيين يذهبون في نصبه أنه مفعول له، والمفعول له يكون نكرة ومعرفة تقول: فعلته مخافة الشر، ومخافةً»(٤).

وقال ابن مالك: «وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له»(٥).

هذا ولم يرتض الرضي كون المصدر المعرف المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين، وقال: لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: (أمَّا للسِّمنِ فسمين، وأمَّا للعلم فعالم، ثم قال: «والأولى أن يُقال: المنصوب في المصدر المعرف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، فمعنى: أمَّا العلمَ فعالم: أمَّا يكن شيء فزيد عالم العلمَ»(٦).

وجعل المصدر المعرف المنصوب مفعولاً له عند سيبويه أولى من جعله مفعولاً مطلقاً عند الرضي. لما يأتي في الرد على القول الثاني في المسألة وهو قول الأخفش.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٩، وانظر: شرح الرضي: ٤/ ٤٧١، ٤٧٢، والارتشاف: ٢/ ٣٤٤، والمساعد: ٢/ ١٦.
(٢) انظر: المساعد: ٢/ ١٦، والهمع: ٢/ ٢٢٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٨٥، ٣٨٦.
(٤) شرح السيرافي: ٥/ ١٦٨، ١٧١.
(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٩، وانظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٨، والمساعد: ٢/ ١٦.
(٦) شرح الرضي: ٤/ ٤٧٢، ٤٧٣.

الثاني: أن المعرف والمنكر على السواء مفعول مطلق، والعامل فيه الاسم المشتق الواقع بعده، وهذا قول الأخفش، والتقدير عنده في نحو: (أمَّا علماً فعالم): مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً(١).

قال ابن مالك موضحا مذهب الأخفش: «والأخفش يجعل المنصوب مصدراً مؤكداً في التنكير والتعريف، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير: (أمَّا علماً فعالم) في مذهب الأخفش: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً»(٢). وما ذهب إليه الأخفش ردَّه أبو حيان من ناحيتين:

الأولى: أن المصدر التوكيدي لا يكون معرفا بالألف واللام، لأنهما يخرجانه من الإبهام إلى التخصيص، ودعوى زيادة (أل) على خلاف الأصل.

الثانية: أنه لا يصح كونه مصدراً مؤكداً إذا كان ما بعد الفاء لا يمكن أن يعمل فيما قبلها نحو: (أمَّا علماً فلا علم له)(٣).

الثالث: أنه في التعريف والتنكير منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه (أمَّا)، وهذا الحكم عند هؤلاء ينسحب على المنصوب عامة، سواء أكان مصدراً نحو: (أمَّا علماً وأمَّا العلم فعالم)، أم اسم جنس نحو: (أمَّا العبيد فذو عبيد)، فطردوا الباب في جميع الأنواع، وهذا قول الكوفيين(٤)، والسيرافي(٥)، واختاره ابن مالك(٦).

وحجة هؤلاء: ما نص عليه ابن مالك بقوله: «وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد (أمَّا) من المصادر مفعولاً به في التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل

---

(١) انظر: قول الأخفش في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٧٨، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٤، والمساعد: ٢/ ١٦، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٩.

(٣) التذييل والتكميل جـ٣: ٧٣/٢ (رسالة) وانظر: المساعد: ١٦/٢، والدماميني على المغني: ٣٣٢، ٣٣٣، والصبان: ٤/ ٤٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٧٩/٧، ٨٠، والارتشاف: ٣٤٤/٢، والمساعد: ١٦/٢، والهمع: ٢٢٩/٢.

(٥) شرح السيرافي: ٥/ ١٦٩، وراجع مذهبه أيضًا في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٤، والمساعد: ٢/ ١٦، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

(٦) التسهيل: ١٠٩، وشرحه له: ٢/ ٣٣٠، وراجع: التذييل والتكميل: ٧/ ٧٩، ٨٠، والارتشاف: ٢/ ٣٤٤، والمساعد: ٢/ ١٦، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى، فتقدير (أمّا علماً فعالم) على هذا: مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم.

قلت: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وأمّا الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ مالك سَبيلٌ فأمَّا الصَّبرُ عنها فلا صَبْرا[1]

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تَرُمْ الصبر عنها فلا صبر، هذا تقدير السيرافي[2]، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه»[3].

وبعد، فيرى البحث أن الأرجح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، وقد سبق الرد على الأخفش فيما ذهب إليه، ويبقى لنا أن نناقش أدلة الكوفيين وابن مالك.

فهم -كما قرر ابن مالك- يرون نصب المنكّر والمعرَّف على السواء على المفعولية، فرارا من مخالفات ترتكب مع الحكم بالحالية، ففيه إخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل، كما أن النصب ورد فيما ليس مصدراً معرفا ومنكرا.

وما ذهب إليه ابن مالك والكوفيون لا يطرد لهم ويمكن رده بما يلي:

١- أن النصب لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له، لم يكن ذلك مختصاً

---

(١) من الطويل، للرماح بن ميادة يتغزل في محبوبته، وهو في: الكتاب: ١/ ٣٨٦، وروايته (أم معمر)، وشرح السيرافي: ٥/ ١٦٩، والأمالي الشجرية: ٢/ ٣٤٩، وخزانة الأدب: ١/ ٤٥٢، والأغاني: ٢/ ٢١٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٨٠، والأعلم بهامش الكتاب: ١/ ١٩٣.

(٢) قال السيرافي معقبا على هذا البيت: «فإن الصبر منصوب بما قبله من التقدير كأنه قال: مهما ترم الصبر أو تذكر الصبر فلا صبر، وليس بعده ما يعمل فيه) شرح السيرافي: ٥/ ١٦٩.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٠.

بالمصدر، نحو: (أمَّا علماً فعالم)، أو بالصفات نحو: (أمَّا صديقا فصديق)، ولكان ذلك جائزاً في كل الأسماء، وقد نصَّ سيبويه على أن قولك: (أمَّا الحارث فلا حارث لك)، و(أمَّا البصرة فلا بصرة لك)، لا يجوز فيه إلَّا الرفع، ولا سبيل إلى النصب، ولو كان على ما اختار ابن مالك لجاز النصب، فلما التزموا فيه الأوصاف والمصادر، دلَّ على أن نصبه ليس نصب المفعول(١).

٢- أنه لو كان نصبه نصب المفعول به، لم تختلف فيه لغات العرب بالنسبة للتنكير والتعريف(٢).

وأما ما ذكره ابن مالك من أن النصب ورد فيما ليس مصدراً نحو: (أمَّا قريشاً فأنا أفضلها)(٣)، فرواية الكسائي مقبولة، ولكن ما سمعه قليل جدًّا، ويخرج على إضمار المصدر، وإبقاء معموله، والتقدير: أمَّا ذكرك قريشاً فأنا أفضلها(٤).

وأما قول العرب: (أمَّا العبيدَ فذو عبيد)(٥)، فقد نصَّ سيبويه على أنه قليل خبيث(٦). قال: «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمَّا العبيدَ فذو عبيد، وأمَّا العبيد فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خسَّتهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهم، أي للعبيد والدراهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما، وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أمَّا العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخُبث إذْ أجرى غيرُ المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣: ٢/ ٧٣٠، والمساعد: ٢/ ١٧، وراجع: الكتاب: ١/ ٣٨٩.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل جـ ٣: ٢/ ٧٣٠.
(٣) رواه الفراء عن الكسائي عن العرب، انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٠، والمغني: ١/ ٥٦، والدماميني عليه: ٣٣٢، والمساعد: ٢/ ١٧.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣: ١/ ٧٣٠، والارتشاف: ٢/ ٣٤٥، والمساعد: ٢/ ١٧.
(٥) رواه يونس عن بعض العرب، انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٩، وشرح السيرافي: ٥/ ١٧٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٠.
(٦) الكتاب: ١/ ٣٨٩.

في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويْلٌ لهم وتب...، ولو قال: أمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنك قلت: أمَّا العبيد الذين تعرف، لم يكن إلَّا رفعا، ... وليس إلى النصب ههنا سبيل، وإنما جاز النصب في (العبيد) حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه؛ لأنه يشبهه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب على ما ذكرت لك»(١).

ومعنى كلام سيبويه: أن هذا النصب الضعيف لا يجوز في المعرف إلَّا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في (الجماء الغفير)، وأمَّا إذا أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه إلَّا الرفع كما في قولك: (أمَّا البصرةُ فلا بصرة لك)، و(أمَّا أبوك فلا أبا لك)، قال سيبويه: «فهذا لا يكون فيه أبداً إلَّا الرفع؛ لأنه اسم معروف ومعلوم، قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت، كأنه قال: أمَّا البصرةُ فليست لك، لأن ذلك المعنى تريد»(٢).

قال السيرافي: «وكان المبرد لا يجيزُ النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلَّا أن يكون العبيدُ بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال: أمَّا العبيد الذين عندك أو الذين في دارك، أو هؤلاء العبيد، لم يجز النصب.

وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أمَّا ملك العبيد، كما تقول: أمَّا ضرب زيد فأنا ضاربه.

قال أبو سعيد: والذي عندي: أن جعل العبيد، وهو اسم، مكان التعبد وهو مصدر، والعرب قد استعملت العبيد في تصريف الفعل من العبد. قال رؤبة:

مَـــا النَّاسُ إلَّا كَتُمَـــامِ التَّمِّي يَرْضُون بالتَّعْبِيدِ والتَّأَمِّي(٣)

---

(١) السابق: ١/ ٣٨٩، ٣٩٠.
(٢) السابق: ١/ ٣٨٩.
(٣) قائله: رؤبة بن العجاج، ديوانه: ١٤٣، وانظر: تاج العروس (أ. م. و)، ومقاييس اللغة (أ. م. و)، واللسان (أ. م. ي).

فعلى هذا يجعل العبيد مكان التعبيد، كما جعل الشراب وهو اسم للمشروف في موضع المصدر، فقالوا: شربت شرابا، بمعنى شربت شربا، وقالوا: أعطيته عطاءً بمعنى: إعطاء، والعطاء اسم للشيء الذي يعطى، فعلى هذا يكون النصب»(١).

وقال الرضي: «وأما غير المصدر والصفة، نحو: (أمَّا العبيد فذو عبيد)، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرفا كان أو لا.»(٢).

وبهذا لا يبقى لابن مالك وللكوفيين ومن تابعهم دليل يسلم من النقد والاعتراض، ويبقى قول سيبويه وجمهور البصريين هو أرجح المذاهب الثلاثة؛ لاستناده إلى ما سمع عن العرب، واطرد في كلامهم.

المطلب التاسع
(حذف أمَّا)، وتخريج قول القائل: وبعدُ

أولاً: حذف (أمَّا).

قد تحذف (أمَّا) قياساً وذلك فيما يأتي:

أ- أن يكون ما بعد الفاء أمراً وأن يكون ما قبل الفاء منصوباً به أو بمفسره، تقول: (زيداً فأكرم) على تقدير: (أمَّا زيداً فأكرم)، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (٤) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣-٥](٣)، ومنه قول المولى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧](٤)، وقوله سبحانه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٢٥٨] (٥)، وقوله جل وعلا ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] (٦).

(١) شرح السيرافي: ٥/ ١٧٣، ١٧٤.
(٢) شرح الرضي: ٤/ ٤٧٣.
(٣) انظر: الدر المصون: ١/ ٥٣٤.
(٤) انظر: الكشاف: ٣/ ٣٧٩، والدر المصون: ٩/ ٣٨٨.
(٥) انظر: الدر المصون: ٦/ ٢٢٣، ٢٢٤.
(٦) سورة البقرة الآية ٤٠، وانظر: الدر المصون: ١/ ٣١٤.

فقد حذفت (أمَّا) فيما تقدم قياساً؛ لأن ما بعد الفاء أمر وما قبلها منصوب لفظاً في مثل (زيداً) و(ربك) و(ثيابك) و(الرجز)، أو محلاً في مثل (هذا) و(بذلك) و(إياي)، والعامل هو الفعل المذكور بعد الفاء في المثال والآية الأولى والثانية والثالثة والسادسة، وهو فعل مقدر يفسره الفعل المذكور في الآية الرابعة والخامسة.

ب- أن يكون ما بعد الفاء نهياً وما قبلها منصوب تقول: (زيداً فلا تضربه)، على تقدير: (أمَّا زيداً فلا تضربه).

فإن لم يكن بعد (الفاء) أمر ولا نهي لا يقاس حذف (أمَّا)، فلا يقال: (زيداً فضربت) ولا (زيداً فتضربه) بتقدير (أمَّا).

وكذلك إذا كان بعدها أمر أو نهي ولم يكن الاسم قبل الفاء منصوباً. فإذا ورد مثل ذلك قدرت الفاء زائدة ولا تقدر (أمَّا) ومن ذلك قولهم: (زيد فوجد) برفع (زيد)(١).

قال الرضي: «وقد تحذف (أمَّا) لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: (وربك فكبر – الآيات السابقة)، ثم قال: وإنما يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوب به أو بمفسر به، فلا يقال: (زيداً فضربت)، ولا (زيداً فضربته)، بتقدير (أمَّا)، وأما قولك: (زيد فوجد)، فالفاء فيه زائدة.

ثم بيَّن الرضي سبب تقدير (أمَّا) بالقيد المذكور فقال: وإنما جاز تقدير (أمَّا) بالقيد المذكور؛ لأن الأمر لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسبا إلزام الفعل أو تركه للمفعول، وذلك بأن يقدَّر (أمَّا) قبل المنصوب، وتدخل فاؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء (أمَّا) ملزوم لما بعدها.

ثم قال: ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وقوله: ﴿فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المجادلة: ١٣]، ومن باب ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾، أي: مما أضمر فيه (أمَّا)»(٢).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٤، ٤٧٥، والصبان: ٤/ ٤٩، وقطوف دانية: ١٥٨، ١٥٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٤، ٤/ ٤٧٥.

وقال الصبان: «(فائدة) قد تحذف (أمَّا)، ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾، ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾، ولا يُقال: (زيداً فضربت، ولا زيداً فتضربه بتقدير: (أمَّا)»[١].

ثانياً: تخريج قول القائل (وبعد):

إذا قيل: (وبعد فأقول)، أو قيل: (وبعد فإني أقول) كان لذلك تخريجان:

الأول: الواو نائبة عن (أمَّا)[٢] محذوفة عند كثير من النحاة، ونيابتها عن (أمَّا) يجعل (أمَّا) كالموجودة فيلزم القائل أن يأتي بالفاء بعد قوله (وبعد) وتكون (بعد) ظرف زمان أو مكان مبني على الضم في محل نصب، وقد بني على الضم لإضافته معنى لا لفظاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٣].

عامل النصب في (بعد) هنا:

عامل النصب في (بعد) هو ما بعد الفاء على الراجح إذا لم يمنع مانع من ذلك، فإن وجد مانع يمنع عمل ما بعد الفاء فيما قبلها كان العامل أيضًا ما بعد الفاء عند الفراء وابن الحاجب والرضي؛ لأنهم لا يعتدون بالمانع؛ إذ يغتفر عمله في باب (أمَّا) عندهم[٤].

أمَّا عند الجمهور فالعامل هو فعل الشرط المحذوف مع (أمَّا) أو (الواو) النائبة عن (أمَّا)، وقيل: العامل محذوف بعد الفاء يفسره العامل الممنوع من العمل بعدها[٥].

الثاني: الواو عاطفة لجملة على جملة و(بعد) مبني على الضم في محل نصب والعامل فيها هو ما بعد الفاء، ولا فاء على هذا زائدة لتوهم وجود (أمَّا) أو رابطة بين جزءي الجملة لإجراء الظرف مجرى الشرط في وقوع الفاء بعده، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من ذكر الفاء بعد الظرف في قولهم: (زيد حين لقيته فأنا أكرمه).

---

(١) حاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

(٢) قال الجاربردي: «هذه الفاء على توهم (أمَّا) أو على تقديرها في نظم الكلام» مج الشافية: ١/ ٥.

(٣) سورة الروم آية ٤، وانظر الدر المصون: ٩/ ٣٠.

(٤) ينظر: جواهر الأدب: ٥١٧، والجنى الداني: ٥٢٦، ٥٢٧، والتذييل والتكمل: ٧/ ٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٧٦، ٤٧٧.

(٥) انظر: مراجع الهامش السابق، وراجع: قطوف دانية: ١٥٩، ١٦٠.

ومن ذلك أيضًا قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، وقد أجرى الظرف مجرى الشرط لاقتضائه جملتين يشبهان الشرط والجواب(١).

المطلب العاشر

(وصف وتحليل لاستعمال (أمَّا) -بفتح الهمزة وتشديد الميم- في القرآن الكريم

تكررت (أمَّا) في القرآن الكريم خمساً وخمسين مرة(٢)، وهاك بيان تلك المواضع، وسأكتفي بذكر اسم السورة وأرقام الآيات خوفاً من الإطالة، ثم أقوم بدراسة تلك المواضع -إن شاء الله تعالى-.

اسم السورة	أرقام الآيات	اسم السورة	أرقام الآيات
البقرة	٢٦، ٢٦	الجاثية	٣٠، ٣١
آل عمران	٧، ٥٦، ٥٧، ١٠٦، ١٠٧.	الواقعة	٨٨، ٩٠، ٩٢
النساء	١٧٣، ١٧٣، ١٧٥.	الحاقة	٥، ٦، ٢٥، ١٩
التوبة	١٢٤، ١٢٥.	الجن	١٥.
هود	١٠٦، ١٠٨.	النازعات	٣٧، ٤٠.
يوسف	٤١، ٤١.	عبس	٥، ٨.
الرعد	١٧، ١٧.	الانشقاق	٧، ١٠.
الكهف	٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٧، ٨٨.	الفجر	١٥، ١٦.
القصص	٦٧.	الليل	٥، ٨.
الروم	١٥، ١٦.	الضحى	٩، ١٠، ١١.
السجدة	١٦، ٢٠.	القارعة	٦، ٨.
فصلت	١٥، ١٧.		

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٤٧٥، وقطوف دانية: ١٦٠.

(٢) ينظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ص ٨٨، ٨٩، د/ إسماعيل عمايرة، ود/ عبد الحميد مصطفى السيد.

الدراسة التحليلية

أولاً: تكرير (أمَّا) في القرآن الكريم:

جاءت (أمَّا) للتفصيل في القرآن الكريم، فجاءت مكررة، وقد ترك تكرارها في بعض الآيات، استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر(١).

وهاك بيان هذه الآيات:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن هشام معلقاً على هذه الآية: «وكأنه قيل: (أمَّا الراسخون في العلم فيقولون)»(٢).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥].

قال الدماميني عند هذه الآية: «فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه، أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا»(٣).

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧].

قال الزمخشري: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ﴾ من المشركين من الشرك، وجمع بين الإيمان والعمل الصالح فعسى أن يفلح عند الله»(٤).

---

(١) ينظر: المغني: ١/ ٥٤، والدماميني عليه: ٣٢٠، والدر المصون: ١/ ٢٢١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤١٩.

(٢) المغني: ١/ ٥٤، والدماميني عليه: ٣٢٠.

(٣) شرح الدماميني على المغني: ٣٢٠، وانظر: المغني: ١/ ٥٤، والكشاف: ١/ ٥٨٥.

(٤) الكشاف: ٣/ ٤١٣.

ولم يذكر المولى جل شأنه ما يقابل ﴿مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ بـ (أمّا) استغناء بالأولى عن الثانية، إذ المعنى -والله أعلم- وأما الذين لم يتوبوا ولم يؤمنوا ولم يعملوا صالحاً فلن يفلحوا أبداً ولهم عذاب مقيم.

ثانياً: حذف الفاء في جواب (أمّا) في القرآن الكريم:

سبق أن ذكرت أن الفاء في جواب (أمّا) لازمة، ولا تحذف إلّا مع قول محذوف يدل عليه محكيه، وقد ورد هذا الحذف في آيتين في القرآن الكريم[1].

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ...﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قال الفراء معقبا على هذه الآية: «يقال: (أمّا) لا بدَّ لها من الفاء جواباً فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى -والله أعلم- فأما الذين اسودت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء مع (فيقال)، والقول قد يضمر، ومنه في كتاب الله شيء كثير، من ذلك قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾ [السجدة: ١٢]، وقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وفي قراءة عبد الله (ويقولون ربنا)»[2].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]. قال الرضي: «ولا تحذف الفاء في جواب (أمّا) إلّا لضرورة الشعر... أو مع قول محذوف يدل عليه محكيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى﴾ أي: فيقال لهم أفلم تكن»[3].

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤١٤، ٤١٨، ٤١٩.
(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٢٨، ٢٢٩، وانظر: الكشاف: ١/ ٣٩١، والبحر المحيط: ٣/ ٢٢، ٢٣.
(٣) شرح الرضى: ٤/ ٤٧٠، وانظر: البحر المحيط: ٣/ ٢٢، ٢٣.

ثالثاً: الفصل بين (أمّا) والفاء في القرآن الكريم:

قد بينت -فيما سبق- أنه لابد من فصل بين (أمّا) والفاء الواقعة في جوابها، وقد جاء هذا الفاصل في القرآن الكريم على النحو الآتي:

أ- جاء مفعولاً به في قوله تعالى:

(١) ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى: ٩].

(٢) ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى: ١٠].

(٣) ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى: ١١].

ب- وجاء اسماً نصب لفظاً بمحذوف يفسره الجواب، وهنا لم يعمل الجواب فيما قبل الفاء، وهذا كقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت: ١٧]، على قراءة نصب (ثمودَ)[١] فـ (ثمود) على هذه القراءة منصوب على الاشتغال وعامله محذوف يقدر بعد (الفاء) والمفسر له وهو المذكور بعد الفاء والتقدير: وأما ثمود فهدينا هديناهم، ولم يعمل المذكور بعد الفاء فيما قبلها؛ لأنه مشغول بالعمل في ضمير الاسم المتقدم[٢].

جـ- وجاء جملة شرطية في قوله تعالى:

١- ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩].

٢- ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ (٩٠) فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩٠-٩١].

٣- ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ (٩٢) فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ﴾ [الواقعة: ٩٢-٩٣].

٤- ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦].

قال الدماميني معلقاً على الآيات السابقة من سورة الواقعة: «فجعل المصنف -يعني ابن هشام- الجواب لـ (أمّا)، والفاء داخلة عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما، فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا ومدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه... وإنما كان

(١) هي قراءة الحسن وأبي إسحاق، وانظر: معاني الفراء: ٣/ ١٤، والبحر: ٧/ ٤٩١.
(٢) انظر: شرح الدماميني على المغني: ٣٢٩، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٨، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٨.

الجواب لـ (أمَّا) دون الشرط الآخر لوجهين: أحدهما: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلَّا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما على الأصح، الثاني: أن شرط (أمَّا) قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها»(١).

د- وقد جاء مبتدأ وجملة شرطية في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾(٢).

قوله تعالى: (فأما الإنسان): مبتدأ خبره: (فيقول) والظرف، وهو (إذا) منصوب بالخبر؛ لأن الظرف في نية التأخير ولا تمنع الفاء من ذلك وهذا هو الصحيح، ودخول الفاء الثانية في الخبر لما في (أمَّا) من معنى الشرط، والظرف المتوسط بين المبتدأ والخبر في نية التأخير، كأنه قال: فأما الإنسان فقائل ربي أكرمني وقت الابتداء(٣).

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن الخبر هو الجملة الشرطية، قال: «وأما (فيقول) فجواب: (إذا)، وإذا وجوابها خبر عن الإنسان»(٤).

وفي كلام العكبري نظر؛ لأن (أمَّا) تلزم الفاء في الجملة الواقعة خبراً عمَّا بعدها، ولا تحذف إلَّا مع قول مضمر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] إلَّا في ضرورة(٥).

هـ- **وفي غير المواضع السابقة جاء الفاصل مبتدأ**، وهو أكثر الأنواع(٦).

ودونك الآيات التي جاء الفاصل فيها مبتدأ مرتبة على حسب ورودها في المصحف الشريف:

١- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ...﴾ [البقرة: ٢٦].

---

(١) شرح الدماميني على المغني: ٣٢٧ بتصرف، وانظر: الأمالي الشجرية: ١/ ٣٥٦، والجنى الداني: ٥٢٥، ٥٢٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٥٤، والأشموني مع الصبان: ٤/ ٤٨.
(٢) سورة الفجر آية: ١٥، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤٢١.
(٣) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٧٨٧، والفتوحات الإلهية: ٤/ ٥٣٢.
(٤) إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٨٦.
(٥) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٧٨٧.
(٦) مستفاد من دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤٢١.

٢- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ...﴾ [البقرة: ٢٦].

٣- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ...﴾ [آل عمران: ٧].

٤- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ...﴾ [آل عمران: ٥٦].

٥- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٧].

٦- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ...﴾ [آل عمران: ١٠٦].

٧- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ...﴾ [آل عمران: ١٠٧].

٨- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ .﴾ [النساء: ١٧٣].

٩- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا وَٱسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ...﴾ [النساء: ١٧٣].

١٠- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ...﴾ [النساء: ١٧٥].

١١- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ...﴾ [التوبة: ١٢٤].

١٢- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ...﴾ [التوبة: ١٢٥].

١٣- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا فَفِي ٱلنَّارِ...﴾ [هود: ١٠٦].

١٤- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا...﴾ [هود: ١٠٨].

١٥- ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ...﴾ [يوسف: ٤١].

١٦- ﴿وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ...﴾ [يوسف: ٤١].

١٧- ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ...﴾ [الرعد: ١٧].

١٨- ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ...﴾ [الرعد: ١٧].

١٩- ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ...﴾ [الكهف: ١٧].

٢٠- ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ...﴾ [الكهف: ٨٠].

٢١- ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي ٱلْمَدِينَةِ ...﴾ [الكهف: ٨٢].

٢٢- ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ...﴾ [الكهف: ٨٧].

٢٣- ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ...﴾ [الكهف: ٨٨].

٢٤- ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ .﴾ [القصص: ٦٧].

٢٥- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ...﴾ [الروم: ١٥].

٢٦- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآئِ ٱلْءَاخِرَةِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ...﴾ [الروم: ١٦].

٢٧- ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ...﴾ [السجدة: ١٩].

٢٨- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ...﴾ [السجدة: ٢٠].

٢٩- ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ...﴾ [فصلت: ١٥].

٣٠- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ...﴾ [فصلت: ١٧].

٣١- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِى رَحْمَتِهِۦ ...﴾ [الجاثية: ٣٠].

٣٢- ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ...﴾ [الجاثية: ٣١].

٣٣- ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ...﴾ [الحاقة: ٥].

٣٤- ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ...﴾ [الحاقة: ٦].

٣٥- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ...﴾ [الحاقة: ١٩].

٣٦- ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ...﴾ [الحاقة: ٢٥].

٣٧- ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا...﴾ [الجن: ١٥].

٣٨- ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧-٣٩].

٣٩- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ...﴾ [النازعات: ٤٠].

٤٠- ﴿ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ...﴾ [عبس: ٥-٦].

٤١- ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ٨-٩].

٤٢- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨].

٤٣- ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا﴾ [الانشقاق: ١٠-١١].

٤٤- ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥].

٤٥- ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٨].

٤٦- ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٦-٧].

٤٧- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٨-٩].

من خلال ما سبق نجد أن الفاصل بين (أمَّا) والفاء في القرآن الكريم، جاء مفعولاً به في ثلاثة مواضع، وجاء جملة شرطية في موضع واحد، وقد جاء مبتدأ في غير هذه المواضع في سبعة وأربعين موضعا، فجاء المبتدأ الاسم الموصول (الذين) في عشرين موضعا، كما جاء المبتدأ (مَنْ) الموصولة في خمسة عشر موضعا، وجا (ما) الموصولة في موضع واحد، وقد جاء اسماً معرفا بالألف واللام في ستة مواضع، واسما علماً في أربعة مواضع، وفي موضع واحد جاء معرفا بالإضافة، فمجموع المواضع -إذن- خمسة وخمسون موضعًا.

المطلب الحادي عشر
الفرق بين (أمَّا) بتشديد الميم و(أمَا) بتخفيفها

الفرق اللفظي واضح، أمَّا الفرق في الاستعمال والمعنى فيمكن إيضاحه في أنَّ (أمَّا) بتشديد الميم حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً. وقد مرَّ بيان ذلك.

و(أمَا) بفتح الميم والهمزة ليست كذلك؛ لأنها تأتي على معانٍ يمكن إيضاحها فيما يأتي[(١)]:

١- أن تكون حرف استفتاح يُبتدأ به الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يُلقى إليه بعدها، وهذه هي الفائدة اللفظية لها، أمَّا المعنوية، فتفيد توكيد مضمون الجملة كـ (إنَّ)، وذلك مستفاد من تركيبها من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، فأفادت –بالتركيب– الإثبات والتحقيق[(٢)]، وهي بمنزلة (ألا) الاستفتاحية[(٣)].

وضابطها: أن تكون قبل القسم، وتكسر (إنَّ) بعدها كما تكسر بعد (ألا) ومن أمثلتها للاستفتاح قولك: أمَا إنك خارج وقول الشاعر:

أمَا والذَّي أبْكَى وأضْحَكَ والذي   أمَاتَ وأحْيَا والذَّي أمْرُهُ الأمرُ[(٤)]

فـ (أمَا) في البيت حرف استفتاح مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وقد جاء بعد جواب القسم قوله بعد هذا البيت:

---

(١) انظر: معاني (أمَا) في: الصاحبي: ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١١٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٢٠، ورصف المباني: ١٨٠، وجواهر الأدب: ٤١٥، والجنى الداني: ٣٩٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٢١، وشرحها لابن القواس: ٨٩٤، والارتشاف: ٣/ ٢٥٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٥١، والتسهيل: ٢٤٤، والإقليد في شرح المفصل: ٤/ ١٧٧٨، والمساعد: ٣/ ٢٢٨، والهمع: ٢/ ٤٨٧، والمغني: ١/ ٥٢، والدماميني عليه: ٣٠٨، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٢١، والدماميني على المغني: ٣٠٨.

(٣) والفرق بينهما: أن (أمَا) للحال، و(ألا) للاستقبال، تقول: «أمَا إنَّ زيداً عاقل» تريد: إنه عاقل على الحقيقة، لا على المجاز. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١١٥.

(٤) من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي كما في (شرح أشعار الهذليين) للسكري: ٢/ ٩٥٧، وانظر: ابن يعيش: ٨/ ١١٥، وشرح الكافية لابن القواس: ٨٦٤، وجواهر الأدب: ٤١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٤٤، ورصف المباني: ١/ ٨١، والمغني: ١/ ٥٢، والإقليد في شرح المفصل: ٤/ ١٧٨١، والدماميني على المغني: ٣٠٨، والشاهد فيه (أمَا) حيث جاءت للاستفتاح والتنبيه، وجاءت قبل القسم وفي هذا تنبيه للمخاطب على استماع قسمه وتحقيق المقسم عليه.

لَقَدْ تَرَكْتِنِي أَحْسُدُ الوحشَ أن أرى ألفَيْنِ منهـا لا يروعُهما الذُّعْرُ

ومن أمثلتها -أيضًا- للاستفتاح قول الشاعر:

أمـا ودِمَـاءٍ لا تـزال مُراقـةً على قنّة العُزّى وبالنَّسر عِنْدمَا[١]

ومن شواهد (أمَا) -أيضًا- قول الرسول ﷺ: «أمَا والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[٢].

ومن ذلك قوله ﷺ -أيضًا-: «أمَا -والله- لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك»[٣].

٢- أن تكون بمعنى (حقًّا) أو (أحقًّا) -على خلاف يذكر بعد-، وهذه تفتح (أنَّ) بعدها كما تفتح بعد (حقاً)، تقول: (أمَا أنك ناجح).

قال سيبويه: «وتقول: أمَا إنه ذاهب، وأمَا أنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك فقال: «إذا قال: أمَا أنه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أمَا إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله: (ألا)، كأنك قلت: ألا إنه ذاهب»[٤].

وعلة الفتح: أن (أنَّ) ومعموليها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك، وذلك مبني على جعل (حقاً) ظرفاً عند الأولين ومصدرا بدلاً من اللفظ بفعله عند الآخرين[٥].

---

(١) قائله: عمرو بن عبد الجن، ونسبه صاحب اللسان لعبد الحق، وهو من الطويل، والشاهد فيه مجيء (أمَا) للاستفتاح قبل القسم، والقنة بتشديد النون، وضم القاف: أعلى الجبل، والعزى: اسم صنم، والنسر: اسم صنم أيضًا، والعندم، بوزن جعفر: دم الأخوين، والبيت في التذييل والتكميل: ٧/ ٥٢، واللسان (نسر)، وخزانة الأدب: ٣/ ٢٤٠، والعيني: ١/ ٥٠٠، والمنصف: ٣/ ١٣٤، ومعجم الشواهد العربية: ٣٣٠.

(٢) فتح الباري: ٩/ ١٠٤، كتاب النكاح.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٥٤، والخطاب في الحديث لأبي طالب ساعة وفاته.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٢٢، وانظر: المسائل المنثورة: ١٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٢٢، وجواهر الأدب: ٤١٦، والجنى الداني: ٣٩٠، ٣٩١.

(٥) شرح التصريح: ١/ ٢١ بتصرف، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦١.

بيان نوع (أمَا) على هذا المعنى:

اختلفتْ كلمة النحويين في حقيقة (أمَا) على هذا المعنى على النحو الآتي:

أ- ذهب ابن خروف إلى أن (أمَا) على هذا المعنى حرف، وجعلها مع (أنَّ) ومعموليها كلامًا تركَّب من حرف واسم كما قال الفارسي في (يا زيدُ)[١]، وكما قال سيبويه في (ألا ماءً)[٢].

وعلى هذا فـ (أمَا) حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(أنَّ) ومعمولاها مصدر مؤول، والمعنى في الجملة السابقة: (أحقًا نجاحك)[٣].

ب- ذهب بعض النحويين إلى أن (أمَا) اسم بمعنى (حقاً) وهو مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، و(أنَّ) ومعمولاها مصدر مؤول يعرب مبتدأ مؤخرا، والظرف خبرًا مقدمًا، وقيل الاسم (أمَا) مبني على السكون في محل نصب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف، وأن ومعمولاها مصدر مؤول وقع فاعلا للفعل المحذوف والتقدير على الأول: (نجاحك في الحق)، وعلى الثاني: (حق حقاً نجاحك)[٤]. والنصب على الظرفية قول سيبويه[٥]، وعلى المفعلوية المطلقة قول المبرد[٦].

وقد أعرب الاسم (أمَا) هذا الإعراب كما أعرب الاسم الذي بمعناه هذا الإعراب وهو (حقاً).

قال ابن هشام: «موضع (أمَا) النصب على الظرفية كما انتصب (حقاً) على ذلك في نحو قوله:

---

(١) المسائل العسكريات: ١٠٩، وانظر: الجنى الداني: ٣٩٢، والمغني: ١/ ٥٢، وحاشية الأمير: ١/ ٥٢، وشرح الدماميني على المغني: ٣١٠.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٠٩، وانظر: شرح الدماميني على المغني: ٣١٠.

(٣) انظر: رأي ابن خروف في: الجنى الداني: ٣٩١، والمغني: ١/ ٥٢، والدماميني عليه: ٣١٠، والهمع: ٢/ ٤٨٨.

(٤) انظر: المسائل المنثورة للفارسي: ١٧٤، والمغني: ١/ ٥٢، والجنى الداني: ٣٩٠، ٣٩١، والدماميني على المغني: ٣١٠، وقطوف دانية: ١٧٠.

(٥) الكتاب: ٣/١٣٦، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/١٩٣، والمغني: ١/٥٣، والدماميني عليه: ٣١١.

(٦) انظر قوله في: المغني ١/ ٥٣، وشرح التصريح: ١/ ٢٢١، والدماميني على المغني: ٣١٢.

أَحقًّـــا أنَّ جِيرَتَنَـــا اســـتقلُّوا ....[١]

وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله:

أفي الحقِّ أني مُغْرمٌ بك هائِمٌ ....[٢]

فأدخل عليها (في) و(أنَّ) وصلتها مبتدأ والظرف خبره»[٣]. والتقدير: أفي الحق غرامي بك؟

ولا يتعين هذا الإعراب الذي ذكره ابن هشام، فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعدما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ، ويجوز كونه فاعلا[٤].

والثاني: عكسه[٥]. والثالث: كونه فاعلا، وزعم ابن هشام الخضراوي أنَّ هذا مذهب الأكثرين[٦].

جـ- ذهب آخرون منهم المرادي في (الجنى الداني)[٧]، إلى أن (أمَا) هنا على هذا

---

(١) تمامه: (فنيتنا ونيتهم فريق)، وهو من بحر الوافر، قاله المفضل بن معشر الكندي، والشاهد فيه: نصب (حقاً) على الظرفية، وفتح همزة (أنَّ) بعده، إذ الظرف لا يتقدم على المكسورة لانقطاعها عما قبلها، انظر: الكتاب: ٣/ ١٣٦، والأشموني: ١/ ٢٣٧، والدرر: ٢/ ٨٧، وشرح التصريح: ١/ ٢٢١، واللسان (فرق) والدماميني على المغني: ٣١١.

(٢) تمامه: (وأنك لا خل هواك ولا خمر)، وهو من بحر الطويل، قاله عائذ بن المنذر القشيري، وقد استشهد به على نصب (حقاً) على الظرفية بدليل التصريح بحرف الجر (في) هنا، ولولاها لما أبرزها الشاعر، كما دل ذلك على أنهم أجروه مجرى ظرف الزمان، وذلك لأن العرب استعملته خبراً عن المصدر ولم تستعمله خبراً عن الجثة كما أن ظرف الزمان كذلك، انظر: المقاصد: ٣/ ٢٨١ وشرح التصريح: ١/ ٣٣٩، والخزانة: ١/ ٤٠١، والدماميني على المغني: ٣١١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٣/ ١٣٣، والمستقصى: ٢/ ٣٢٦.

(٣) المغني: ١/ ٢٥٣، وانظر: الدماميني عليه: ٣١١.

(٤) وهو مذهب سيبويه والجمهور. انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/٥١٦، وحاشية الأمير: ٢/٧٩.

(٥) وهو مذهب الأخفش والكسائي وابن مالك، انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٥١٨، والدماميني على المغني: ٣١٢.

(٦) انظر: شرح الدماميني على المغني: ٣١٢.

(٧) ص: ٣٩١.

المعنى كلمتان: الهمزة وهي حرف استفهام و(مَا) وهي اسم بمعنى شيء وهذا الشيء حق فيكون المعنى (أحقا)، وهذا المعنى استصوبه ابن هشام[١]، والدماميني.

قال الدماميني: «وهذا هو الصواب الجاري على القواعد، فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام، واستعمال (مَا) بمعنى (شيء)»[٢].

والهمزة تعرب وحدها، وتعرب (مَا) على أنها اسم بمعنى (حقاً) في موضع النصب على الظرفية عند سيبويه أو المفعولية المطلقة عند المبرد -كما تقدم- في (ب).

٣- المعنى الثالث: لـ(أمَا) -بتخفيف الميم- أن تكون حرف عَرْضٍ بمنزلة (ألا) فتختص بالفعل، أي: لا يكون بعدها إلّا الفعلُ، نحو: (أمَا تقوم) و(أمَا تقعد)، والمعنى: أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لترى هل يفعلهما أم لا؟

قال المالقي: «فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: (أمَا زيداً أمَا عمراً)، والمعنى: أمَا تُبْصِر زيداً، ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام»[٣].

وأجاز ابن الحاجب دخولها على الجملة الاسمية[٤].

وقد نسب المرادي وابن هشام والدماميني والسيوطي هذا المعنى إلى المالقي فقط[٥]. بل نصَّ المرادي على أنه لم يره في كلام غيره. قال: «ونص -يعني المالقي- على أن (أمَا) التي للعرض بسيطة، كـ (أمَا) التي للاستفتاح، قلت: وكون (أمَا) حرف عرض لم أره في كلام غيره»[٦].

ونقل الدماميني كلام المرادي هذا دون تعليق[٧].

(١) المغني: ١/ ٥٣.
(٢) شرح الدماميني على المغني: ٣١٠، وانظر: الهمع: ٢/ ٤٨٨.
(٣) رصف المباني: ١٨٠، ١٨١، وانظر: الجنى الداني: ٣٩٢، وشرح الدماميني على المغني: ٣١٢.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٢٠، وانظر: شرح الرضى على الكافية: ٤/٤٢٢، وجواهر الأدب: ٤١٦.
(٥) الجنى الداني: ٣٩٢، والمغني: ١/ ٥٣، والدماميني عليه: ٣١٢، والهمع: ٢/ ٤٨٨، وانظر: ما نسب إلى المالقي في الرصف: ١٨٠، ١٨١.
(٦) الجنى الداني: ٣٩٢.
(٧) شرح الدماميني على المغني: ٣١٢.

أقول: قد سبق المالقي إلى هذا المعنى في (أمَا) -بتخفيف الميم- الخوارزمي، والأندلسي، والرضي، والنيلي[١].

هذا وقد ذكر الرضي وابن هشام وغيرهما، أن (أمَا) التي للعرض مركبة من همزة الإنكار وحرف النفي[٢].

قال الرضي: «وأمَّا (أمَا) و(ألا) للعرْض، فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما -إذن- مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي...»[٣].

وقال ابن هشام: «وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في (ألم) و(ألا) وأن (ما) نافية»[٤].

اللغات الواردة في (أمَا) بتخفيف الميم:

ورد في (أمَا) هذه عدة لغات منها[٥]:

١- (أما) بالهمزة والميم المفتوحة وهو أشهرها.

٢- (هَمَا) بإبدال الهمزة هاءً، ويكون ذلك قبل القسم.

٣- (عمَا) بإبدال الهمزة عيناً، ويكون ذلك -أيضًا- قبل القسم.

٤- (هَمَ) بإبدال الهمزة هاء وحذف الألف.

٥- (عَمَ) بإبدال الهمزة عيناً وحذف الألف.

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية: ٤/ ٤٢٢، وشرح الدماميني على المغني: ٣١٢ حاشية رقم ٦.

(٢) شرح الرضى: ٤/ ٤٢٢، والمغني: ١/ ٥٣، وانظر: الجنى الداني: ٣٩١، والدماميني على المغني: ٣١٢، والهمع: ٢/ ٤٨٨.

(٣) شرح الرضى: ٤/ ٤٢٢، وانظر: جواهر الأدب: ٤١٦.

(٤) المغني: ١/ ٥٣.

(٥) انظر في هذه اللغات: ابن يعيش: ٨/ ١١٦. وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٢١، وجواهر الأدب: ٤١٧، والجنى الداني: ٣٩٠، والمغني: ١/ ٥٢، والدماميني عليه: ٣٠٨، والهمع: ٢/ ٤٨٨، وقطوف دانية: ١٧٣.

٦- (أمَ) بحذف الألف وعدم إبدال الهمزة.

٧- (مَا) بحذف الهمزة، ومن الأخيرة قول الشاعر:

ما تَــرَى الدَّهْر قَــدْ أبادَ مَعدًّا ... وأبادَ السَّــراةَ مِــنْ عَدْنَانِ[١]

فالأصل فيه: أمَّا ترى الدهر...».

وقيل: يمكن أن تكون (ما) هنا نافية، ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض خُوطب به من يعلمه، ولكنه عنه في غفلة، وانهماك في اللذة، تنزيلا له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم، من حيث إن علمه بهلاك هؤلاء يقتضي التيقظ والتحفظ من الاسترسال في الغفلة والتلطخ بأدناس الشهوات، وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده بهذا[٢].

فائدة:

لم ترد (أمَا) -بتخفيف الميم- في كتاب الله تبارك وتعالى، وقد نَبه إلى ذلك ابن فارس في قوله: (وفي كلام العرب كلمة أخرى تشبهها (أي تشبه ألا) لم تجيء في القرآن الكريم وهي (أمَا) وهي كلمة تحقق إذا قلت: (أمَا إنه قائم)، فمعناه: حقاً إنه قائم)[٣]. وليست (أمَا) في نحو قولك: (أمَا قلته صحيح؟)، مما نحن فيه؛ لأن (أمَا) هذه كلمتان، همزة الاستفهام، و(ما) الموصولة.

---

(١) من بحر الخفيف، قال السيوطي في: شرح شواهد المغني: ١/ ١٧٣، أورده جماعة ولم يعزوه إلى قائله، انظر: شواهد التوضيح: ٨٩، والهمع: ٢/ ٤٨٨، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٦١، والجنى الداني: ٣٩٣، والدرر: ٥/ ١١٩، وشرح شذور الذهب: ١٧٣، ومغني اللبيب: ١/ ٥٣، وشرح الدماميني عليه: ٣١٣.

(٢) ينظر: الدماميني على المغني: ٣١٤، وغنية الأريب: ٢/ ٣٨٠ (رسالة) ومنتهى أمل الأريب: ٢/ ٥٢٥ (رسالة).

(٣) الصاحبي: ١٠٥.

المبحث الثاني

(أمَّا) -بالفتح والتشديد-

المركبة من (أن) المصدرية، و(ما) المزيدة

القسم الثاني من (أمَّا) -بالفتح والتشديد- أن تكون مركبة من (أنْ) المصدرية و(ما) المزيدة المعوض بها عن (كان)، كقولهم: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت)؛ أي: لإن كنت، وأصله: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام وما بعدها، (لأن كنت منطلقاً)، فصار الأسلوب، (لأن كنت منطلقاً انطلقت)، ثم حذفت (اللام) الجارة تخفيفاً واختصارا. وحذفها قبل (أن) المصدرية جائز وقياسي. فصار الأسلوب (أن كنت منطلقاً انطلقت) ثم حذف (كان) للتخفيف والاختصار -أيضًا- فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان) فصار: أن أنت منطلقاً، ثم زيدت (ما) للتعويض عن (كان) التي حذفت فصار: أن ما أنت منطلقاً، ثم أدغمت النون من (أن) في الميم من (ما) للتقارب بينهما في المخرج، فصار: أمَّا أنت، وحذف (كان) هنا واجب، لوجود العوض عنها، وإنما تحذف (كان) وحدها ويبقى اسمها وخبرها حذفا واجباً، إذا جاءت بعد (أن) المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله، في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء، ويعوض عنها (ما)، ففي المثال السابق (انطلقت) معلول، وما قبله علة له مقدم عليه[1]. وهذا مذهب جمهور البصريين.

قال سيبويه في باب (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي): «ومن ذلك قول العرب: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهبا ذهبت معه، وقال الشاعر، (عباس بن مرداس):[2]

أبا خُراشـــةَ أما أنـــتَ ذا نفرٍ فإنَّ قَوْمِي لم تأكلهُمُ الضَّبُعُ[2]

---

(١) انظر: جواهر الأدب: ٥١٩، وشرح التصريح: ١/ ١٩٤، ١٩٥، وأوضح المسالك: ١/ ٢٦٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٤، ٢٧٥، والأشموني: ١/ ٢٤٤، والعيني: ١/ ٢٤٤.

(٢) من البسيط، قاله العباس يخاطب به خفاف بن ندبة في ملاحاة وقعت بينهما، و(أبو خراشة) كنية خفاف بن ندبة، والنفر: رهط الرجل، وهو اسم لما دون العشرة كما في الكشاف: ٣/ ٥٢٠، ويجمع على أنفار، =

فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء»[١]. ثم ذكر سيبويه أنك إن أظهرت الفعل كسرت همزة (إن) قال في ذلك: «و (أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطا بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي مَنْ أنت زيداً، فإن أظهرت الفعل قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت، إنما تريد: إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثم إظهاره؛ لأن (أمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل»[٢].

قال السيرافي موضحا مراد سيبويه في قولهم: (أمّا أنت منطلقاً)، «اختلف فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل، .... وأما البصريون: فالتقدير عندهم: لأن كنت أنت منطلقاً أنطلق معك، أي: لهذا المعنى الذي كان منك في الماضي: انطلق معك، ولذلك شبهها سيبويه بـ (إذ)، وجعلها كشيء واحد لاشتراكهما في المضي، وإذا ولي (أن) الفعل الماضي فهو ماض لا غير، كما إذا وليها المستقبل فهو للاستقبال لا غير، لأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب في قوله: (فإن قومي لم تأكلهم الضبع)، وجعلوا لزوم (ما) عوضاً من حذف الفعل، فلا يحسن ذكر الفعل بعدها لحصول الغرض.

وكان المبرد يجيز ذكر الفعل بعدها ويجعلها زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٣].

= والشاهد فيه: (أمّا أنت ذا نفر) فـ(أمّا) بفتح الهمزة مركبة من كلمتين (أن المصدرية، و(ما) المعوض بها عن كان المحذوفة -على ما تقدم في البحث-. وانظر: الأعلم بهامش الكتاب: ١/ ١٤٨، والعيني: ١/ ٢٤٤، والخصائص: ٢/ ٣٨١، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٤، ٣٥٣، ٢/ ٣٥٠، والإنصاف: ١/ ٧١، وابن يعيش: ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢، وأوضح المسالك: ١/ ٢٦٥، والمغني بحاشية الأمير: ١/ ٣٤، وشرح الرضي: ٢/ ١٤٩، والدماميني على المغني: ٢٠٤، وجواهر الأدب: ٢٤١، والأزهية: ١٤٧، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٠، وشرح التصريح: ١/ ١٩٥، والأشموني: ١/ ٢٤٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٤، وعدة السالك: ١/ ٢٦٥، ومنحة الجليل بشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٤.

(١) الكتاب: ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، وأصل: الزنادقة واليماني: الزناديق واليمني، وانظر: شرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ٦٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٩٤.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة النساء، و١٣ من سورة المائدة.

وليس على ما قال دليل؛ لأنها زائدة في هذا الموضع، ثم لزمت عوضاً ولم تستعمل إلَّا على ذلك، وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن (أنْ) هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، فكان ذلك بمنزلة فعل محذوف لحضور الدلالة عليه...»(١).

والهروي يتحدث عن (أمَّا) المركبة ويوضح كلام سيبويه أيضًا فيقول: «وفي كلام العرب (أمَّا) أخرى، وهي مركبة من حرفين من (أنْ) و(ما)، وذلك قولك: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك)، و(أمَّا أنت سائرا سرت معك)، قال سيبويه: تقديره: أن كنت سائرا سرت معك، فحذفت (كان) من اللفظ، وأضمرت، وزيدت (ما) لتكون عوضاً من حذف الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في (الزنادقة)، و(اليماني)(٢)، ولا تكون (أمَّا) هذه إلَّا مفتوحة، والخبر منصوب على خبر (كان)، وأنشد سيبويه:

أبا خُراشـــةَ أما أنــت ذا نفرٍ فإن قَومِي لــم تأكُلهُم الضَّبعُ

ثم قال سيبويه: إن أظهرت الفعل كسرت (أمَّا) ولم يجز فتحها، فقلت: إما كنت منطلقاً انطلقت معك، ولا يجوز حذف الفعل بعد حرف الجزاء؛ لأن الجزاء لا يكون إلَّا بفعل، ولا يجوز إظهاره مع المفتوحة عند سيبويه، والمبرد يجيز إظهار الفعل مع المفتوحة، وإن شئت أدخلت (ما) زائدة فيجوز معها إظهار الفعل، كما كان يجوز قبل دخولها، فتقول: (أمَّا) كنت منطلقاً انطلقت معك)»(٣).

ومثل الهروي ابن الشجري حيث يقول: «الثالث من مواضع (أمَّا) استعمالها مركبة من (أن) و(ما) في قولهم: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وهي من مسائل سيبويه(٤)، ثم شرح كلام سيبويه السابق.

وقال السيوطي: «ومن الاختصار: تركيب (إما) العاطفة على قول سيبويه من (إن)

(١) شرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ٦٤، ٦٥.
(٢) يريد أن هاء التأنيث في (الزنادقة) عوض عن الياء في (الزناديق)، وأن الألف في (اليماني) عوض عن إحدى ياءي النسبة، والأصل: يمني، انظر: شرح السيرافي: ٥/ ٦٥، والإنصاف: ١/ ٧١.
(٣) الأزهية: ١٤، ١٤٨، وراجع مخالفة المبرد للجمهور في جعل (ما) زائدة، وإظهار كان: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٩، وهامش المقتضب: ٤/ ٣٤، تعليق رقم ٤.
(٤) الأمالي الشجرية: ٢/ ٣٥٠.

الشرطية و(ما) النافية ... ، وتركيب (أمَّا) المفتوحة من (أن) المصدرية و(ما) المزيدة عوضاً من (كان) في نحو: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت)»(١).

مذهب الكوفيين في (أنْ) في قولهم: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت معك).

سبق أن ذكرت أن مذهب البصريين في (أن) هذه أنها المصدرية، وخالفهم الكوفيون في هذا فقالوا: إنها شرطية، بمعنى (إن) المكسورة الشرطية(٢).

قال الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]: «بفتح (أن)(٣)، وتكسر(٤)، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة عما قبلها، ومن فتحها فهو أيضًا على سبيل الجزاء، إلَّا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه -والله أعلم- استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه، ومثله في الكلام قولك: [إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعطى] فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار، ومثله: استظهرت بخمسة أحمال أن يسقط مسلم فأحمله، إنما استظهرت بها لتحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم، فهذا دليل على التقديم والتأخير»(٥).

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦، وانظر: جواهر الأدب: ٥١٩، والجنى الداني: ٥٢٨، ومصابيح المغاني: ٨٢، ٨٣، والمغني: ١/ ٥٦، والدماميني عليه: ٣٣٤.

(٢) انظر: مذهب الكوفيين هذا في: شرح السيرافي: ٥/ ٦٥، وشرح الرضي: ٢/ ١٤٩، ٤/ ٤٦٩، وجواهر الأدب: ٢٤١، والجنى الداني: ٢٢٣، والمغني: ١/ ٣٤، والدماميني عليه: ٢٠٤، والخزانة: ٤/ ١٩، والعيني: ١/ ٤٤٢، ومدرسة الكوفية: ٣٢١.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي والحسن (أن تضل) -بفتح الهمزة، و(فتذكر) بالتخفيف والنصب، والباقون بفتح الهمزة أيضًا، وتثقيل (فتذكر) ونصبه. وانظر: الإتحاف: ١/٤٥٩، والتيسير: ٨٥، والسبعة: ١٩٤، والنشر: ٢/٢٣٦، والدر المصون: ٢/٦٦٢، والدماميني على المغني: ٢٠١.

(٤) وهي قراءة حمزة والأعمش وإبان بن تغلب، والتثقيل والرفع في (فتذكر)، وانظر: الإتحاف: ١/ ٤٥٩، والسبعة: ١٩٤، والكشف: ١/ ٣٢٠، والدر المصون: ٢/ ٦٥٨، وإعراب النحاس: ١/ ٣٤٥، والدماميني على المغني: ٢٠١.

(٥) معاني الفراء: ١/ ١٨٤، وانظر أيضًا: ٢/ ٢٨٠، وراجع قول الفراء هذا في: إعراب النحاس: ١/ ٣٤٥، والدر المصون: ٢/ ٦٦١، ٦٦٢.

وقال السيرافي في شرحه على الكتاب: «(أمَّا أنت منطلقاً)، اختلف فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل.

فقال الكوفيون: هو بمعنى (إن) وعندهم أن (أنْ) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة، وعلى ذلك يحملون: (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)، ويحتجون بأنها تُقرأ (إن تضل) بكسر (إن) والمعنى عندهم سواء»(١).

وكذا نصَّ المرادي على مذهب الكوفيين هذا فقال: «الخامس من أنواع (أن)، أنْ تكون شرطية تفيد المجازاة، ذهب إلى ذلك الكوفيون في نحو: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾، قالوا: ولذلك دخلت الفاء)(٢).

وما ذهب إليه الكوفيون، اختاره أبو علي الفارسي في (البغداديات)، قال: «وحكى أبو عمرو والجرمي عن الأصمعي فيما أظن المجازاة بـ (أمَّا) المفتوحة الهمزة، وزعم أنه لم يحكه غيره، وهذا الذي حكاه أبو عمرو تقوية للبيت الذي ذكرناه....»(٣). واستصوبه الرضي لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، قال معقبا على قول العباس السابق: «وقال الكوفيون: (أن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوزون مجيء (أن) المفتوحة شرطية، قالوا: أي في الاستدلال على جواز مجيئها شرطية -القراءتان في قوله تعالى: (أن تضل إحداهما) أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أي بمعنى الشرط، و(ما) عندهم عوض من الفعل المحذوف.

ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أمَّا المعنى فلأن معنى قوله: (أمَّا أنت ذا نفر... البيت): إن كنت ذا عدد، فلست بفرد، وأمَّا اللفظ، فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله:

إمَّـــا أَقَمتَ وأمَّـــا أنت مُرتحلا   فاللهُ يَـــكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ(٤)

---

(١) شرح السيرافي على الكتاب: ٥/ ٦٤، ٦٥.

(٢) الجنى الداني: ٢٢٣.

(٣) المسائل البغداديات: ٣٠٤.

(٤) من بحر البسيط، قال البغدادي في شرح أبيات المغني: ١/ ١٨٠: «والبيت مع شهرته في كتب النحو=

مع عطف: أمَّا أنت -بفتح الهمزة- على: إما أقمت -بكسرها-، وهي حرف شرط بلا خلاف»(١).

ورجحه ابن هشام بثلاثة أمور:

(١) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾»(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾(٣).

(٢) مجيء الفاء بعدها كثيرًا، كقول العباس بن مرداس -السابق-.

(٣) عطفها على (إن) المكسورة، في قول الشاعر:

إمَّــا أقمتَ وأمَّــا أنت مرتحلا فالله يُــكلأُ ما تأتــي وما تذرُ

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة(٤).

الرد على الكوفيين ومن وافقهم:

لقد ردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم على النحو الآتي:

= وغيرها لم أظفر بقائله ولا بتتمته» أ. هـ، وقد استشهد به الرضي على صحة قول الكوفيين، بعطفها على (إما) المكسورة الشرطية قبلها، ومجيء الفاء في جوابها، وانظر فيه: ابن يعيش: ٢/ ٩٨، ٩٩، والمغني: ١/ ٣٤، والدماميني عليه: ٢٠٥، والخزانة: ٤/ ١٩.

(١) شرح الرضي: ٢/ ١٤٩، ١٥٠.

(٢) المائدة من الآية ٢، قرأ أبو عمرو وابن كثير، وابن محيصن واليزيدي بكسر (إن)، والباقون بفتحها فمن كسر فعلى أنها شرطية، والفتح على أنها علة للشنآن، انظر: الحجة لابن خالويه: ١٢٩، والبحر: ٣/ ٤٢٢، والنشر: ٢/ ٢٥٤، والسبعة: ٢٤٢، والتيسير: ٩٨، والدر المصون: ٤/ ١٩٢.

(٣) الزخرف من الآية ٥، قرأ نافع وحمزة والكسائي ومعهم أبو جعفر وخلف، ووافقهم الحسن والأعمش بكسر همزة (إن) على أنها شرطية، والباقون بفتحها، وانظر: السبعة: ٥٨٤، والنشر: ٢/ ٣٦٨، والبحر: ٨/ ٦، والقرطبي: ١٦/ ٦٢، والدر المصون: ٩/ ٥٧٤، والدماميني على المغني: (٢٠٤).

(٤) المغني: ١/ ٣٤، وانظر كلام ابن هشام هذا في: مصابيح المغاني: ١٢٣، والدماميني على المغني: ٢٠١، وما بعدها، والخزانة: ٤/ ٢٠، ومدرسة الكوفة: ١، ٣، ٣٢٢.

أولاً: الرد على الفراء:

أنكر البصريون قول الفراء السابق في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ وردّوه أبلغ ردٍّ.

قال الزجاج: «لست أدري لِمَ صار الجزاء إذا تقدم وهو في مكانه أو في غير مكانه وجب أن يفتح (أن) معه، ثم قال: وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن المعنى: استشهدوا امرأتين لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى، قال سيبويه: فإن قال إنسان: فلم جاز (أن تضل)، وإنما أعد هذا للإذكار، فالجواب: أن الإذكار لما كان سببه الإضلال، جاز أن يذكر (أن تضل)؛ لأن الإضلال هو السبب الذي أوجب الإذكار، قال: ومثله: أعددت هذا الجذع أن يميل الحائط، فأدعمه، وإنما أعددته للدعم لا لميل، ولكن الميل ذكر؛ لأنه سبب الدعم، كما ذكر الإضلال لأنه سبب الإذكار، فهذا هو البين إن شاء الله»[1].

وقال أبو جعفر النحاس تعقيبا على كلام الفراء -السابق-: «وهذا القول خطأ عند البصريين؛ لأن (أنْ) المجازاة لو فتحت انقلب المعنى، وقال سيبويه: (أن تضل إحداهما...) انتصب؛ لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر ومن أجل أن تذكر... ثم قال: وأصح الأقوال قول سيبويه»[2].

وقال السمين الحلبي: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياس يفسدها، ألا ترى أنَّا نجدُ الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغيراً في عمله ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن[3] من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء، كذلك (إن) الجزائية ينبغي إذا فتحت ألا يتغير عملها ولا معناها، ومما يبعده أيضًا أنا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٦٤، وانظر: الكتاب: ١/ ٤٣٠، بولاق، وإعراب النحاس: ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، والدر المصون: ٢/ ٦٦٢.
(٢) إعراب القرآن: ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، وانظر: الكتاب: ١/ ٤٣٠.
(٣) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٢٣.

ترى لقولك: (مررت بزيد) ثم يقول (بزيد مررت)، فلم يتغير عمل الباء بتقديمها من تأخير»[١].

ثانيًا: الرد على عامة الكوفيين ومن وافقهم:

خلاصة ما احتج به من رجَّحَ مذهب الكوفيين -كالرضى وابن هشام وغيرهما- ثلاثة أدلة -كما سبق- وهذه الأدلة ردّها البصريون، وتأولوا ما ورد فيها من شواهد على أنَّ (أنْ) مصدرية، وليست شرطية»[٢].

كما ناقش الدماميني كلام ابن هشام في الأدلة الثلاثة على النحو الآتي:

الدليل الأول: توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد، والأصل التوافق[٣].

قال الدماميني: «وفيه نظر، بل الأصل عدم الترادف ...»[٤]. ثم قال بعد مناقشته شواهد هذا الدليل: «والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من أن الأصل التوافق، إما بمعنى الترادف، وفيه ما علمت، وإما بمعنى أن التركيب المعين إذا وجد تركيب آخر لم يخالفه إلَّا في بعض مفرداته فالأصل أن يكون معناهما متفقين لا مختلفين، وهذا -أيضًا- ممنوع»[٥].

الدليل الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرًا.

قال الدماميني: «ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء في بيت العباس بن مرداس، جواب شرط مقدر و«أنْ» مصدرية -كما تقول الجماعة، أي: جماعة البصريين[٦] - لا شرطية،

---

(١) الدر المصون: ٢/ ٦٦٢.

(٢) الجنى الداني: ٢٢٤.

(٣) أي: أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرة والآخر أخرى في كلام المقصود منه واحد، فالأصل اتحاد فعل هذين اللفظين، وهو لا ينافي أن الأصل في الألفاظ من حيث هي الترادف. انظر: حاشية الدسوقي: ١/ ٣٦، وحاشية الأمير: ١/ ٣٤.

(٤) شرح الدماميني على المغني: ٢٠١.

(٥) الدماميني على المغني: ٢٠٤.

(٦) انظر قول البصريين هذا في: الكتاب: ١/ ٢٩٣، والخصائص: ٢/ ٣٨١، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٤، ٣٥٣، وابن يعيش: ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢.

والمعنى: لا تتعزز عليَّ لأن كنت ذا نفر، فإذا فخرت بذلك فخرت أنا بمثله، فإن قومي باقون لم تستأصلهم الأزمان، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه»[١].

الدليل الثالث: عطفها على المكسورة، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة:

قال الدماميني: «واللازم باطل، وبيان الملازمة أن المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر، وهو من قبيل المفردات، والمكسورة شرطية فإنما تدخل على الجملة، وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة، وهو ممنوع لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلا بفعل محذوف، أي: إن أقمت ووقع ارتحالك، فإنما عطف جملة على جملة ...»[٢].

الاختيار والترجيح:

بعد عرض هذه المسألة ومناقشتها -أرى- أن (أنْ) هنا هي المصدرية وليست الشرطية، لما سبق من الاعتراض والرد على أدلة الكوفيين.

اضطراب رأي ابن هشام:

رجح ابن هشام -آنفاً- أن (أنْ) بالفتح في بيت العباس بن مرداس شرطية كما هو مذهب الكوفيين، ثم ذكر بعد ذلك في المغني عند الحديث عن (أمَّا) بالفتح والتشديد -ما يعارض ذلك فقال: «التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام (أمَّا) البسيطة التي ذكرت الكلام عنها»، (أمَّا) التي في قول الشاعر، يعني: العباس بن مرداس. ثم قال: بل هي كلمتان وهما: (أنْ) المصدرية، و(ما) المزيدة، والأصل: لأن كنت فحذف الجار (وكان) للاختصار، فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به، وجيء بـ (ما) عوضاً عن (كان)، وأدغمت النون في الميم للتقارب»[٣].

(١) الدماميني: ٢٠٥ بتصرف كبير.
(٢) السابق: ٢٠٦.
(٣) المغني: ١/ ٥٦.

وقد تنبَّه الدماميني لهذا التضارب في كلام ابن هشام، وأجاب عنه فقال: «وقد يناقش المصنف بأن اعترافه بأن (أنْ) التي في البيت هي المصدرية منافٍ لما قدمه من أنها فيه شرطية -كما قاله الكوفيون- اللهم إلَّا أن يقال: أورد الكلام -هنا- على رأي الجماعة (أي: جماعة البصريين)، لا على معتقده هو، والله تعالى أعلم بالصواب) أ. هـ[١].

مسألة في نوع (أمّا) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤].

(أمَّا) في هذه الآية مركبة من كلمتين هما: (أم) المنقطعة و(ما) الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل[٢].

قال المرادي: «ويشتبه بلفظ (أمَّا) التفصيلية لفظان آخران: أحدهما: مركب من (أم) المنقطعة و(ما) الاستفهامية، كقوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، والآخر: مركب من (أن) المصدرية، و(ما) التي هي عوض من (كان)...»[٣].

ونص ابن نور الدين في (مصابيح المغاني) على ذلك فقال: «و (أمَّا) في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، فإنها (أم) المنقطعة أدغمت الميم في مثلها من (ما) الاستفهامية»[٤].

وعلى اعتبار جعل (ما) استفهامية فهي مبتدأ، و(ذا) موصول خبره، والصلة (كنتم تعملون)، وعائده محذوف أي: أي شيء الذي كنتم تعملونه.

ولا يتعين جعل (ما) هنا استفهامية، لجواز أن يكون مجموع (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام، وهي في محل نصب بـ (تعملون) الواقع خبراً عن (كنتم)[٥].

---

(١) الدماميني على المغني: ٣٣٤.

(٢) انظر: الجنى الداني: ٥٢٨، ومصابيح المغاني: ٨٣، والدماميني: ٣٣٣، والأشموني: ٤/ ٤٩، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٩، والدر المصون: ٨/ ٦٤٤.

(٣) الجنى الداني: ٥٢٧، ٥٢٨.

(٤) مصابيح المغاني: ٨٣.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٧/ ٩٨، ٩٩، والدر المصون: ٨/ ٦٤٤، وشرح الدماميني على المغني: ٣٣٤.

هذا وقد أورد المالقي بيتاً شاهدا على (أمّا) المركبة من (أم) المنقطعة (وما) الاستفهامية فقال: «وأما قول الشاعر:[1]

وَما أَنْــتَ أَمّا ذِكْرهُــا رَبَعيَّةٌ يُخَطُّ لها مِــنْ ثرمداءَ قَلِيبُ[1]

فإنها (أم) المقطوعة، دخلت على (ما) الاستفهامية»[2].

(١) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه: ٣٥، واللسان (ثرمد)، والدرر: ٢/ ١٧٩.
(٢) رصف المباني: ١٨٢، ١٨٣.

خاتمة البحث الثالث

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الكائنات، سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم أن يبعث الله الأموات.

وبعد؛ فقد قضيت وقتاً طيباً مباركًا مع (إمَّا) و(أمَّا) في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، وبين ثنايا كتب التفسير والنحو واللغة.

وقد اتضحت لي -إثر- هذه الصحبة المباركة- أمور أوجزها فيما يأتي:

١- أثبت البحث أن (إمَّا) حرف عطف عند سيبويه.

٢- (إمَّا) حرف عطف مركب من (إنْ) الشرطية و(ما) النافية، وهذا مذهب سيبويه.

٣- (أو)، و(أم) و(إما) يجمعهن رابط واحد وهو التسوية بين الشيئين أو الأشياء، والتسوية -هنا- تعني أن المتعاطفين سواء في صلاحية كل واحد منهما للاستقلال بالحكم.

٤- (إما) العاطفة وردت في سبعة مواضع في القرآن الكريم، قصد في خمسة منها معنى التخيير، وقصد معنى الإبهام في موضع واحد، كما قصد معنى التفصيل في موضع واحد أيضًا.

٥- أثبت البحث أن العطف بـــ (الواو) و(إمَّا) معاً، يعني قولك: (وإمَّا).

٦- الرد على ابن عصفور في نقله إجماع النحويين على أنَّ (إمَّا) ليست عاطفة.

٧- (أمَّا) الشرطية وردت في عشرين موضعا في القرآن الكريم، جاء بعدها الفعل المضارع مؤكداً بنون التوكيد الثقيلة في ستة عشر موضعا، كما جاء معطوفا على فعل الشرط في أربعة مواضع مؤكداً بالنون الثقيلة أيضًا، وبما أن المعطوف على الشرط شرط فيكون مجموع المواضع عشرين موضعا.

٨- في المسألة الخامسة من المبحث الثاني في الفصل الأول تصويب لنص سيبويه: (كما أنك إن شئت لم تجيء بها)، والصواب: بـ (ما)، بدلاً من: (بها)، وقد فات محقق الكتاب ذلك، كما نقلها كثير من النحويين هكذا: (بها).

٩- تحقيق آراء بعض العلماء مثل:

أ- تحقيق رأي «الرماني» في مسألة (إما) حرف عطف، حيث نسب إليه النحويون القول بأنها عاطفة، وصريح قوله في كتاب (معاني الحروف) أنها ليست عاطفة.

ب- تحقيق رأي المبرد في مسألة (حكم توكيد المضارع بالنون بعد (إما) الشرطية، حيث نسب إليه النحويون القول بوجوب التوكيد، ونصّ كلامه أنه يوجب ذلك بل يجوز، كما هو مذهب سيبويه.

جـ- تحقيق رأي سيبويه ورأي المبرد في مسألة (تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) حيث اختلف النقل عنهما.

١٠- تفضل (أمَّا) الشرطية بقية أدوات الشرط في أن الجواب بعدها مقطوع بوقوعه، ففي نحو: أمَّا عمرو فحاضر وأمَّا زيد فغائب، وفي نحو: أمَّا عمرو فأكرمه، وأمَّا زيد فاضربه، الحضور والغياب والإكرام والضرب لا شك في وقوعهم، بخلاف (إنْ) الشرطية -مثلاً- فإنها تفيد الشك في وقوع جوابها مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٣٢].

١١- (أمَّا) تفيد الشرط والتوكيد دائماً، والتفصيل غالباً عند الجمهور، وبلا انقطاع عند بعض النحويين.

١٢- نسب ابن الشجري إلى جميع النحويين أن (أمَّا) تعمل في الظرف بعدها، وأثبت البحث غير ذلك؛ لأن المسألة فيها خلاف بين النحويين.

١٣- نسب المرادي وابن هشام والدماميني والسيوطي إلى المالقي القول بأنه أول من ذكر أن من معاني (أمَا) -بتخفيف الميم- أن تكون حرف عرض

كألا، ونصَّ البحثُ على أنه قد سُبِقَ إلى هذا المعنى، حيث ذكره الخوارزمي والأندلسي والرضي والنيلي.

١٤- وردت (أمَّا) في القرآن الكريم خمساً وخمسين مرة.

١٥- جاء الفاصل بين (أمَّا) و(الفاء) في القرآن الكريم مفعولاً به في ثلاثة مواضع، وجملة شرطية في أربعة مواضع، ومبتدأ وجملة شرطية في موضع واحد، كما جاء مبتدأ في سبعة وأربعين موضعا.

وبعد..

فقد بذلت في هذا البحث جُهدي -يعلم الله- عز وجل-، ولا أدعي بهذا أني قد بلغت الكمال، فإن الكمال لله وحده، والعصمة لنبيه ﷺ بعده، ولكني اجتهدتُ فإن كنت قد أصبت -وذلك ما أتمناه- فذلك نعمة من الله وفضل، ولي أجران، وإن كنت قد أخطأت فذلك من نفسي، ولي أجر من اجتهد فأخطأ.

﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المؤلف

مصادر البحث الثالث ومراجعه[1]

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا، تحقيق د/ شعبان محمود إسماعيل، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، وعالم الكتب ببيروت (١٩٨٧م).

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٤).

٣- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق د/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٤- أساليب العطف في القرآن الكريم، د/ مصطفى حميدة، ط/ الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، (١٩٩٩م).

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٦- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

٧- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد المحسن الفتلى، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، ط/ دار المنار، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٩- إعراب الجمل وأشباه الجمل د/ فخر الدين قباوة، ط/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

١٠- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري،

(١) مرتبة هجائية حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (ال) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

القاهرة، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

١٢- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ط/ دار الكتب المصرية ١٣٤٥هـ- ١٩٢٧م.

١٣- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ط/ المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

١٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي تحقيق أ/ مصطفى السقا، د/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١م).

١٥- الإقليد شرح المفصل للجندي، تحقيق د/ محمود أحمد أبو كتة الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٦- أمالي ابن الشجري، ط دار المعارف، طبعة أخرى بتحقيق د/ محمود الطناحي. مكتبة الخانجي (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

١٧- إملاء ما مَنَّ به الرحمن، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ت أ/ إبراهيم عطوة عوض، ط/ دار الحديث بالقاهرة.

١٨- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، د/ مؤسسة الرسالة، بيروت ط أولى (١٤١٦هـ- ١٩٨٧م).

١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٢٠- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٢١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت. د/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، (١٣٨٩هـ- ١٩٩٦م).

٢٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية، بغداد (١٩٨٢م).

٢٣- البحر المحيط لأبي حسان الأندلسي - ط/ دار الفكر، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٢٤- البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار المعرفة (١٣٩١هـ- ١٩٧٢م).

٢٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

٢٦- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزأبادي، تحقيق/ محمد علي النجار، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤١٦هـ- ١٩٨٦م).

٢٧- البصريات للفارسي ت د/ محمد الشاطر أحمد. ط/ المدني (١٩٨٥م).

٢٨- البغداديات للفارسي، ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط/ العاني بغداد (١٩٨٣م).

٢٩- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، ت د/ طه عبد الحميد طه. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٣٠- البيان والتبيين للجاحظ ت أ/ عبد السلام محمد هارون، لجنة التأليف (١٣٨١هـ).

٣١- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ت/ السيد أحمد صقر، ط/ دار التراث (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

٣٢- التبصرة والتذكرة للصيمري، ت د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط/ البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٣٣- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري بحاشية كتاب سيبويه، طبعة بولاق.

٣٤- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، دراسة وتحقيق:

- القسم الأول إعداد: أ. د/ إبراهيم حسن إبراهيم. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
- القسم الثاني إعداد: د/ عبد الجواد حسن عبد الرحمن، كلية اللغة العربية بالقاهرة.

٣٥- التذييل والتكميل = بشرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، رسائل دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، دراسة وتحقيق.

- الجزء الثالث: إعداد د/ حماد حمزة البحيري، رقم (١٥٨٧).
- الجزء الخامس: إعداد د/ محمد محمود عبد الجواد، رقم (٢٨٣١).
- الجزء السابع: إعداد د/ علي علي حسن علوان.

٣٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، ط/ دار الكتاب العربي (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

٣٧- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس، ط/ فيصل عيسى الحلبي.

٣٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدى، ط أولى (١٤٠٣هـ)، الجزء الأول، والجزء الثاني تحقيق د/ محمد السعيد عبد الله، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

٣٩- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ط/ جامعة الملك سعود بالرياض (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٤٠- تفسير أبي السعود، ط/ دار العصور الوسطى بمصر (١٣٤٧هـ- ١٩٢٨م).

٤١- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

٤٢- تفسير الطبري = جامع البيان، ط/ دار المعرفة بيروت.

٤٣- تفسير القرطبي - (الجامع لأحكام القرآن) ط/ دار الفكر، بيروت.

٤٤- التفسير الكبير = تفسير الفخر الرازي، ط/ دار الفكر، بيروت.

٤٥- تفسير النسفي = (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ط/ عيسى الحلبي.

٤٦- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، ط/ الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٧- التيسير لأبي عمرو الداني، ط/ مكتبة المثنى، بغداد.

٤٨- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، شرح/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط الثانية، (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

٤٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل. ط/ دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)

٥٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي تحقيق د/ حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٥١- حاشية الأحسائي على شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، تحقيق د/ أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله العرفج، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالرياض (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

٥٢- حاشية الأمير على مغني اللبيب، ط/ دار إ حياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٣- حاشية الخضري على ابن عقيل، ط/ مصطفى الحلبي (١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م).

٥٤- حاشية الدسوقي على المغني، ط/ مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة.

٥٥- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة بـ (عناية القاضي وكفاية الراضي)، ط/ دار صادر بيروت.

٥٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد الصغرى للعيني، ط/ عيسى الحلبي.

٥٧- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، ط/ عيسى الحلبي.

٥٨- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت (١٩٧١م).

٥٩- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي. ط/ دار المأمون للتراث دمشق (١٤٠٤هـ- ١٩٨٥م).

٦٠- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، ط/ مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، (١٤٠٦هـ- ١٩٧٩م).

٦١- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، ط/ الدار المصرية للطباعة والنشر (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

٦٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي (١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م).

٦٣- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط/ المكتبة العلمية (١٣٧١هـ- ١٩٥٢م).

٦٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث بالقاهرة.

٦٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان بالقاهرة (١٣٣٨هـ).

٦٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

٦٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤هـ).

٦٨- روح المعاني للآلوسي، ط/ دار الفكر بيروت (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م).

٦٩- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، ط/ دار المعارف بمصر (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٧٠- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم، ط أولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٧١- سنن أبي داود، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر (١٣٦٩هـ).

٧٢- سنن الترمذي، مطبعة الحلبي بمصر (١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م).

٧٣- سنن ابن ماجة، تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبي (١٣٧٣هـ).

٧٤- سنن النسائي، مطبعة الحلبي (١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م).

٧٥- سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، ط أولى (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٧٦- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب بالقاهرة، ط أولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٧٧- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، ط/ دار الفكر، بيروت (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

٧٨- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق الأستاذين: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط/ دار المأمون للتراث بدمشق، ط أولى (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

٧٩- شرح أشعار الهذليين صنعة السكري، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني دار العروبة.

٨٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني ط/ فيصلي عيسى البابي الحلبي.

٨١- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

٨٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، ط/ دار الجيل، بيروت.

٨٣- شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٨٤- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، طبعة هجر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٨٥- شرح الجاربردي على متن الشافية (ضمن مجموعة) المطبعة العامرية.

٨٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ط/ العراق (١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).

٨٧- شرح الرضى على الكافية، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا (١٣٩٨هـ- ١٩٨٢م).

٨٨- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، مطبعة عالم الكتب، بيروت.

٨٩- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة.

٩٠- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٩١- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٩٢- شرح الكافية لابن القواس، تحقيق د/ زيان أحمد الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة رقم (١٧٤٢).

٩٣- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، الجزء الخامس، تحقيق د/ محمد عوني عبد الرءوف ط/ دار الكتب المصرية (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٩٤- شرح المغني للدماميني، تحقيق د/ عبد الحافظ حسن العسيلي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بأسيوط.

٩٥- شرح المفصل لابن يعيش، ط/ عالم الكتب، بيروت.

٩٦- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو بن العتيبي، ط/ مكتبة الرشد بالرياض، (١٤٢٣هـ- ١٩٩٣م).

٩٧- شرح المقرب لابن عصفور، د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

٩٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٩٩- الصاحبي لابن فارس، تحقيق/ السيد صقر، ط/ الحلبي.

١٠٠- الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، ط/ دار العلم للملايين (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

١٠١- الصدارة في النحو العربي، د/ عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، ط/ النهار بالقاهرة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٠٢- صحيح البخاري، مطبعة الشعب.

١٠٣- صحيح مسلم، تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

١٠٤- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق د/ محسن بن سالم العمري، ط/ جامعة أم القرى (١٤١٩هـ).

١٠٥- عبث الوليد لأبي العلاء المعري، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة (١٩٧٠م).

١٠٦- عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠٧- علل النحو لابن الوراق، تحقيق د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط أولى، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٠٨- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للقاضي مصطفى الأنطاكي (ت ١١٠٠هـ) رسالتا دكتوراه، للباحثين: علي بن عبد الله النملة، وقاسم بدماصي، بكلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

١٠٩- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق أ/ فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، ط/ دار الريان للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) القاهرة.

١١٠- الفتوحات الإلهية = حاشية الجمل على الجلالين، ط/ الحلبي.

١١١- القاموس المحيط للفيروزأبادي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).

١١٢- قطوف دانية في التفسير واللغة والنحو والصرف للأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبد المقصود، ط/ الأمانة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١١٣- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع، ت د/فيصل الحفيان، ط/ مكتبة الرشد بالرياض (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

١١٤- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار نهضة مصر (١٩٥٦م).

١١٥- الكتاب لسيبويه، ط/ بولاق (١٣١٦هـ).

١١٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق أ/عبد السلام محمد هارون، ط/ دار الجيل، بيروت.

١١٧- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي مصر، ط الأولى (١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م).

١١٨- الكشاف للزمخشري، ط/ دار الريان، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١١٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٢٠- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات، ط/ دار الفكر، بيروت (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

١٢١- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٩م).

١٢٢- لسان العرب لابن منظور، تصحيح/ أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط/ دار إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

١٢٣- اللامات للزجاجي تحقيق / مازن مبارك، ط/ دار الفكر (١٤٠٥هـ).

١٢٤- مجالس ثعلب، تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، ط/ دار المعارف (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١٢٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

١٢٦- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

١٢٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق/ مصطفى السقا، ود/ حسين نصار، الطبعة الأولى (١٣٧٧هـ ١٩٥٨م). ط/ مصطفى الحلبي.

١٢٨- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ط/ الرحمانية.

١٢٩- مدرسة الكوفية، د/ مهدي المخزومي، ط٢ (١٩٥٨م)، مصطفى الحلبي.

١٣٠- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط/ مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

١٣١- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني بمصر (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٣٢- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٣٣- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، طبعة المدني بمصر (١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).

١٣٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط/ وزارة الأوقاف العراقية، بغداد (١٩٨٣م).

١٣٥- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون تاريخ.

١٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العّزيز، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١٣٧- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).

١٣٨- المستوفى في النحو لابن الفرخان، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، الناشر، دار الثقافة العربية (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٣٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت (١٣١٣هـ).

١٤٠- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٤١- مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين، تحقيق د/ جمال طلبة، ط/ دار زاهد القدسي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

١٤٢- المصباح المنير للفيومي، تحقيق أ.د/ عبد العظيم الشناوي، ط/ دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

١٤٣- معاني الحروف للرماني، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ نهضة مصر بدون تاريخ.

١٤٤- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، تحقيق د/ فائز فارس، ط/ الكويت الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

١٤٥- معاني القرآن للفراء، ط/ عالم الكتب بيروت (١٩٥٥م).

١٤٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ط/ عالم الكتب بيروت بدون تاريخ.

١٤٧- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، وضعه د/ إسماعيل عمايرة، ود/ عبد الحميد مصطفى السيد، ط/ مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦ م).

١٤٨- معجم شواهد العربية، لعبد السلام محمد هارون، ط/ مكتبة الخانجي بمصر، (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

١٤٩- مغني الحبيب على مغني اللبيب، لابن الحنبلي، رسالة دكتوراه للباحث/ علي نصار علي النصار بكلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).

١٥٠- مغنى اللبيب على كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر، بدون تاريخ، وطبعة أخرى بحاشية الأمير.

١٥١- مفتاح العلوم للسكاكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، (١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م).

١٥٢- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

١٥٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ويعرف بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، بهامش الخزانة، ط/ بولاق (١٢٩٩هـ).

١٥٤- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر، المرجان، ط/ وزارة الثقافة والإعلان العراقية، بغداد (١٩٨٢م).

١٥٥- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق أ. د/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، (١٤١٥هـ).

١٥٦- المقرب لابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/ العاني بغداد (١٩٧١م).

١٥٧- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د/ علي بن سلطان الحكمي، ط/ الجامعة الإسلامية (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٥٨- منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب لابن الملا، الجزء الثاني إعداد د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

١٥٩- المنصف من الكلام على مغني اللبيب للشمني، وبهامشه الشرح الصغير للدماميني، المطبعة البهية بمصر (١٣٠٥هـ).

١٦٠- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، ط/ دار الرياض للنشر والتوزيع (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

١٦١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، بدون تاريخ.

١٦٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

١٦٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، منشورات، محمد علي بيضون، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

فهرس الموضوعات

الموضوعات	صفحة

Inv:1402

Date:4/4/2016







ISBN 978-977-314-473-9
9 789773 144739

الناشر
مكتبة زهراء الشرق

